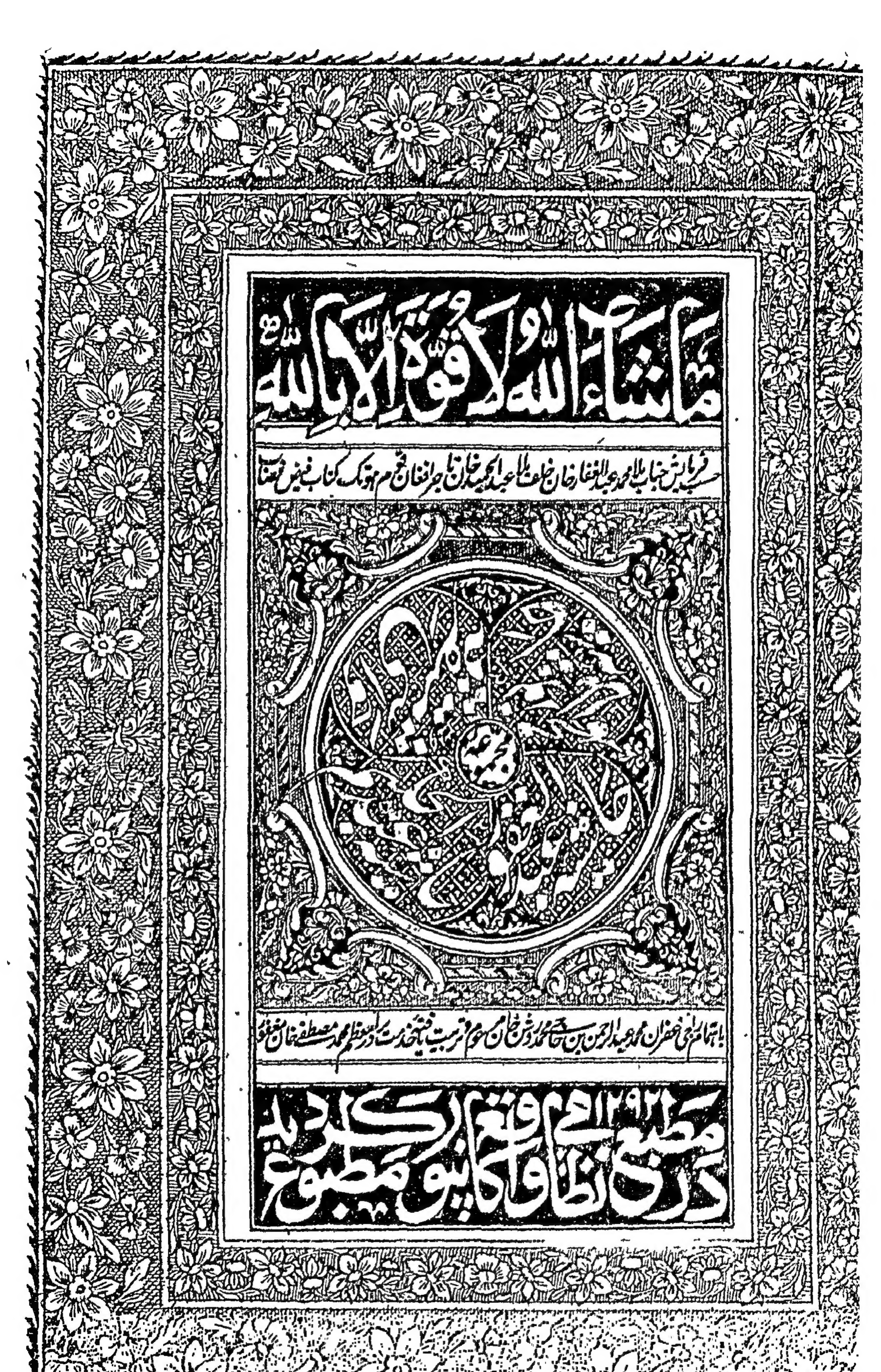


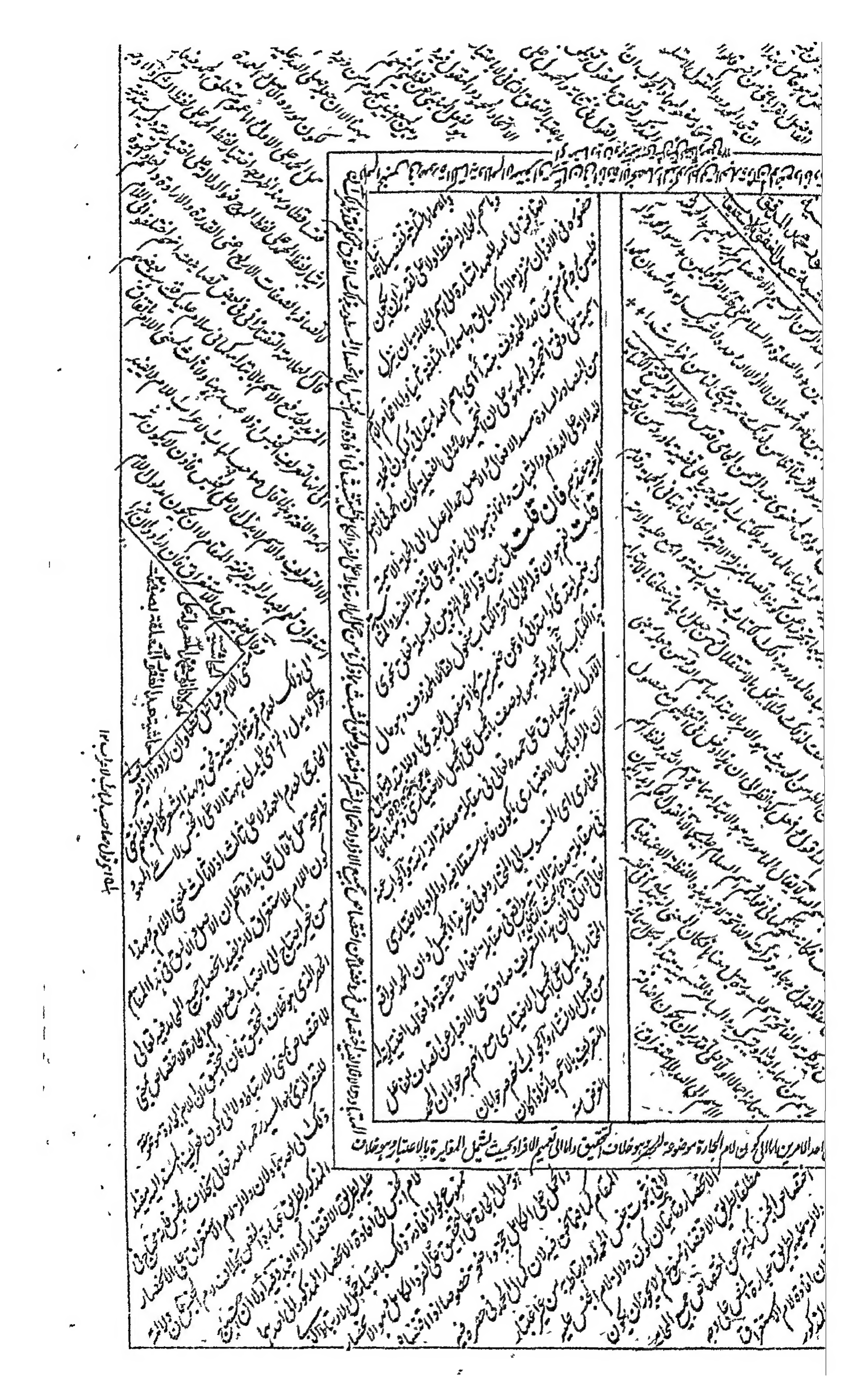
ما شاء الله لا قوة الا بالله
مجموعه
حسب فرمایش جناب ملا محمد عبد الغفار خان خلف ملا عبد الحمید خان تاجر افغان قوم هوتک کتاب
باهتمام الراجی غفران محمد عبد الرحمن بن حاجی محمد روشن خان مرحوم ترتیب یافته
در مطبع نظامی واقع کانپور مطبوع گردید ۱۲۹۲ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر للمعلوم واللام للجنس او للاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد مما اي ملك لكن ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او العهد المستر تيب المصدر به في مقام حمد سبحانه تعالى بالاجمال لاستعماله كحملة الا على الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش قوله لله اي معنى الجملة لا يخفى وانه ترك التصريح باسمه سبحانه تعمدا للتعظيم والاجلال والعار التعين وان الوهم لا يلتفت الى ان احد غيره بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد هنا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب تنبه الطالب اليه لكون احدى به الذين

قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخير لمن له من علو منزلة الحق سبحانه

قوله على نبيه من نبوة بمعنى الرفعة وفي عرف الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده لتبليغ ما يظهر ما ذكر الى العقول السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ما فيه حسن للموافقة قوله على انما اي قبل



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر للمعلوم واللام للجنس او للاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه تعالى بالاسماء لاستيعاب كل الاعم الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش **قوله** لله اي تحمد جنس الحمد لا يتعين وانما ترك التصريح باسمه سبحانه تعظيم والاجلال واحالة التعين وانه لوضوحه لا يلتبس الى ان الحقيق بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التي تجاذب الطباع اليه لكون الحمد به الذين

قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخير اللائق من علو جناب الحق سبحانه

قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة **قوله** على اله اي اهل

والاسماء المشتقة [illegible]

وباسم الجلالة فقط ولا على التقدير ان يكون

[illegible] لتبعيد اشارة على ان اسم الجلالة اسمان ينزل

[illegible] على الاذهان [illegible] الاول السابق وباسماء [illegible]

فليس [illegible] من قبيل المحذوف مبتدأ اي باسم الله ابتدائي لكن ان الحمد

[illegible] على ان الحمد [illegible]

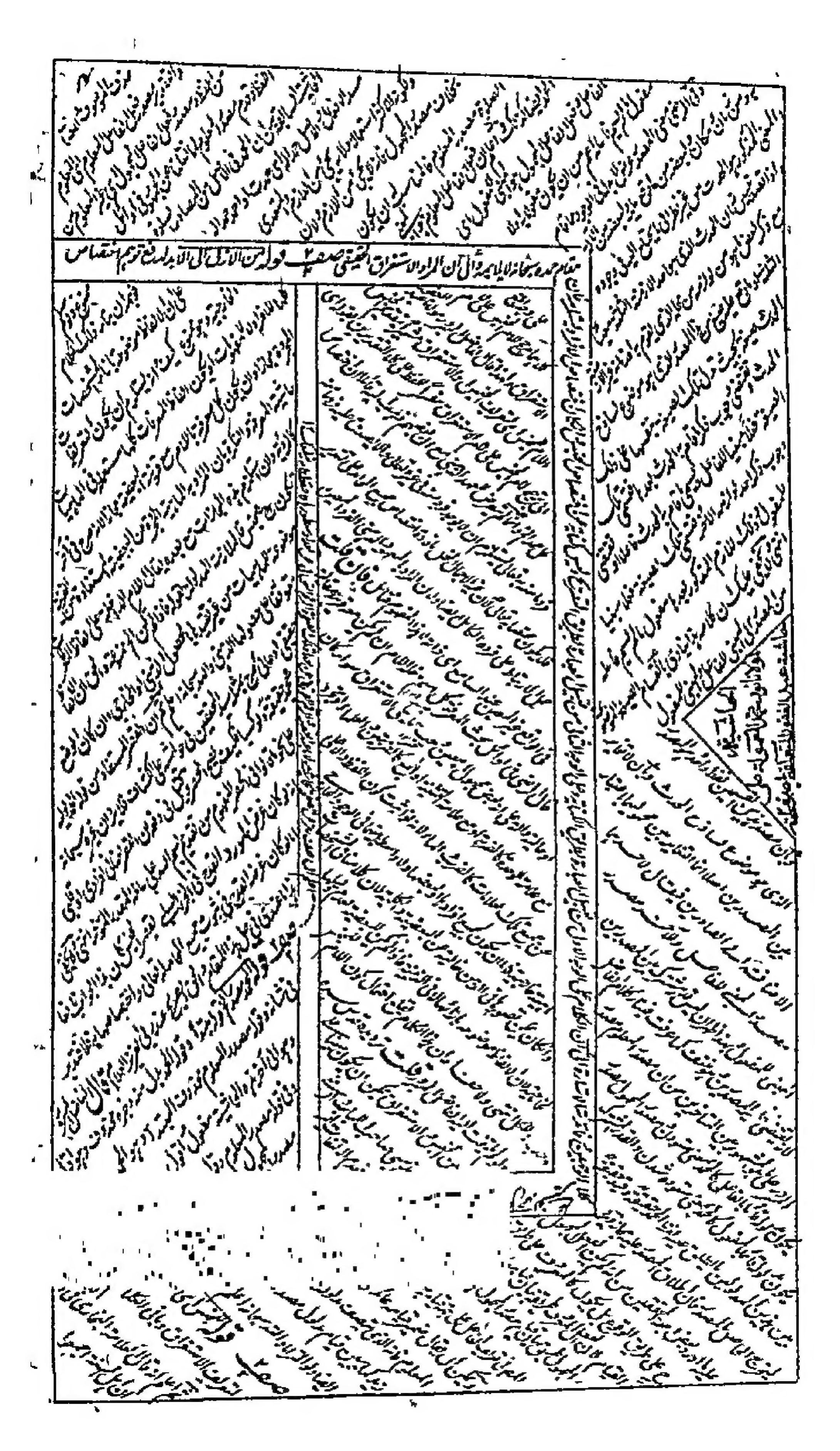
من المصادر السادة مسد الافعال [illegible] الى الجملة الاسمية

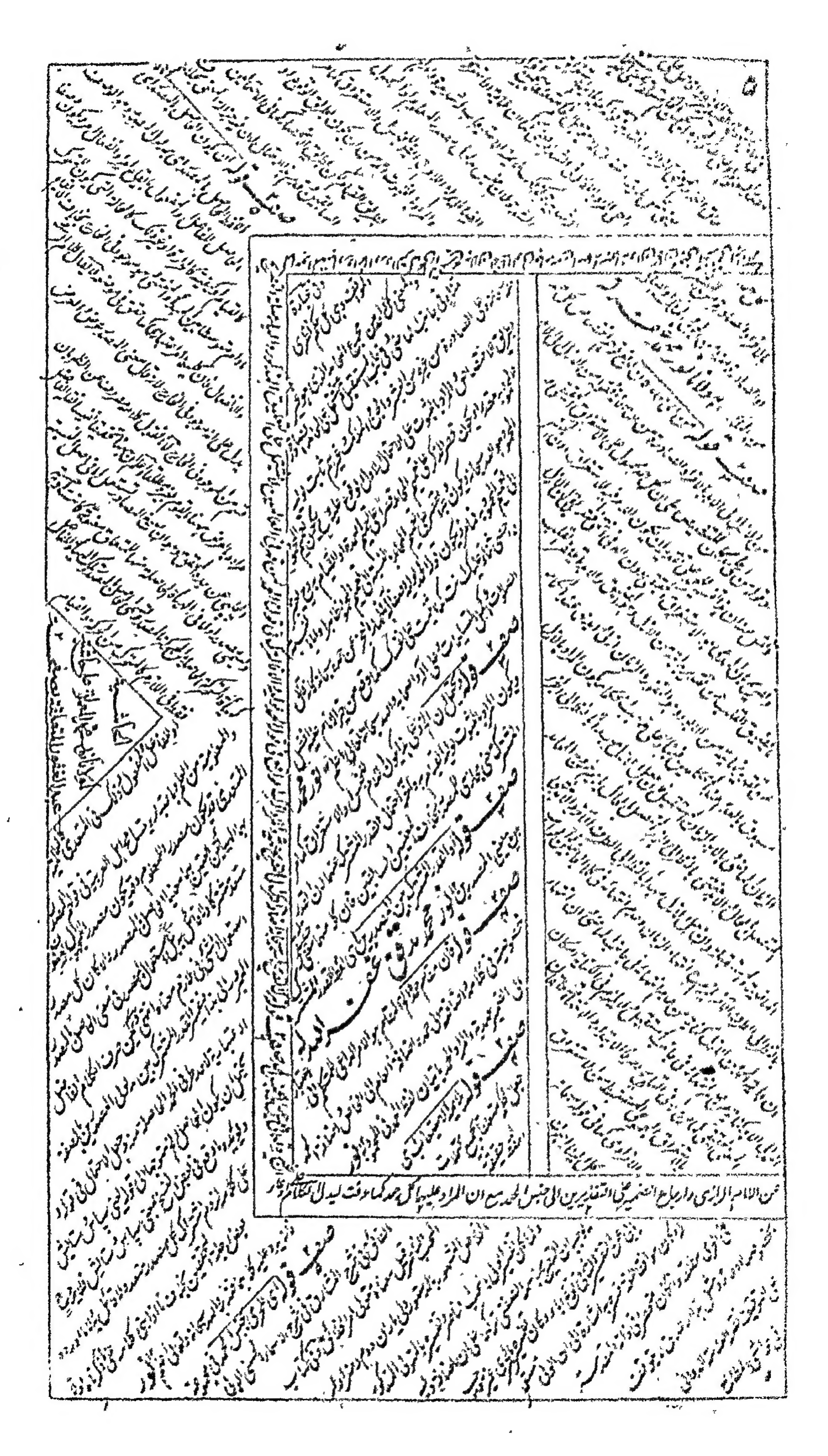
لله لا على الدوام والثبات [illegible]

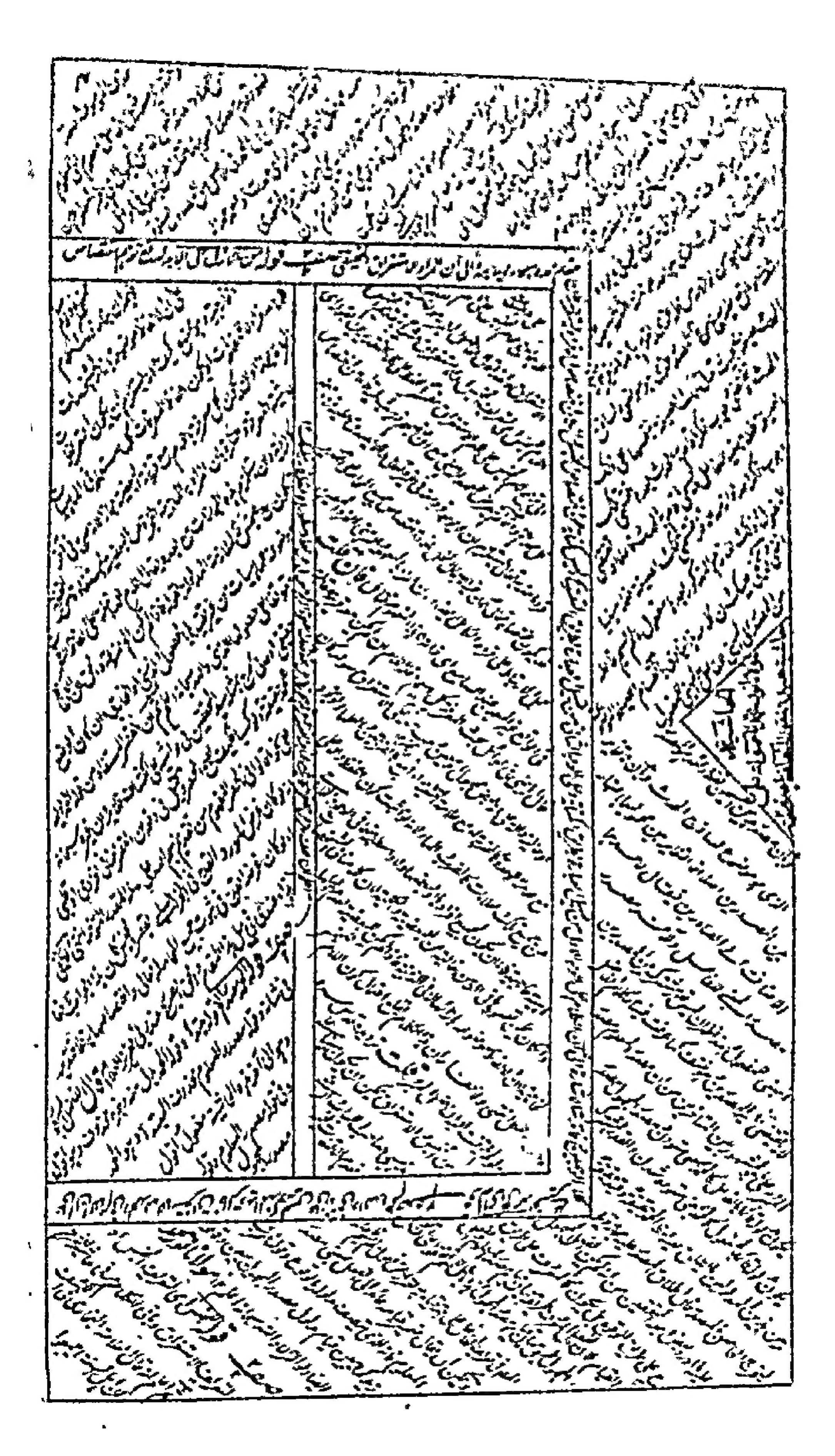
[illegible] فان قلت [illegible]

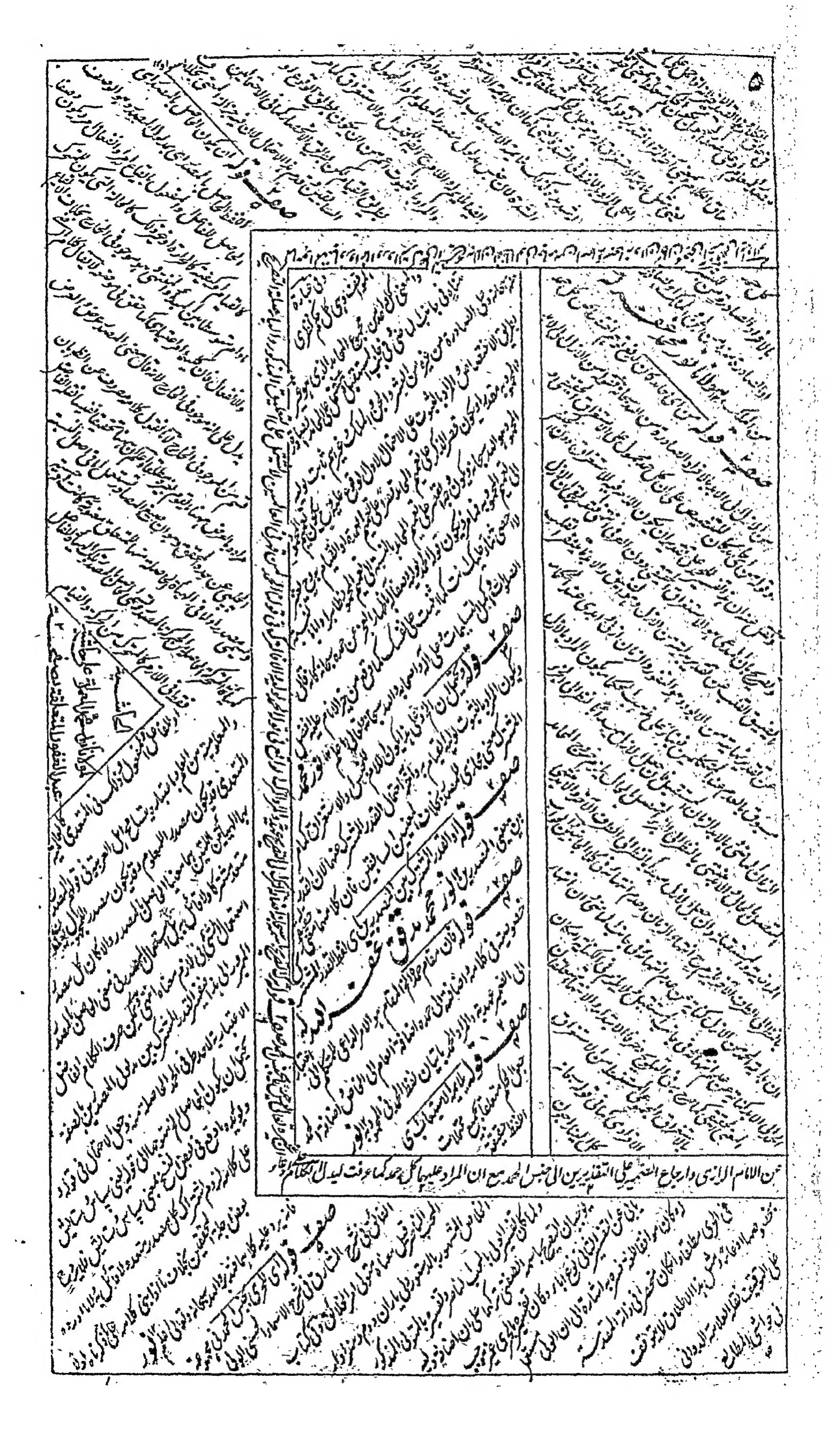
قلت [illegible]

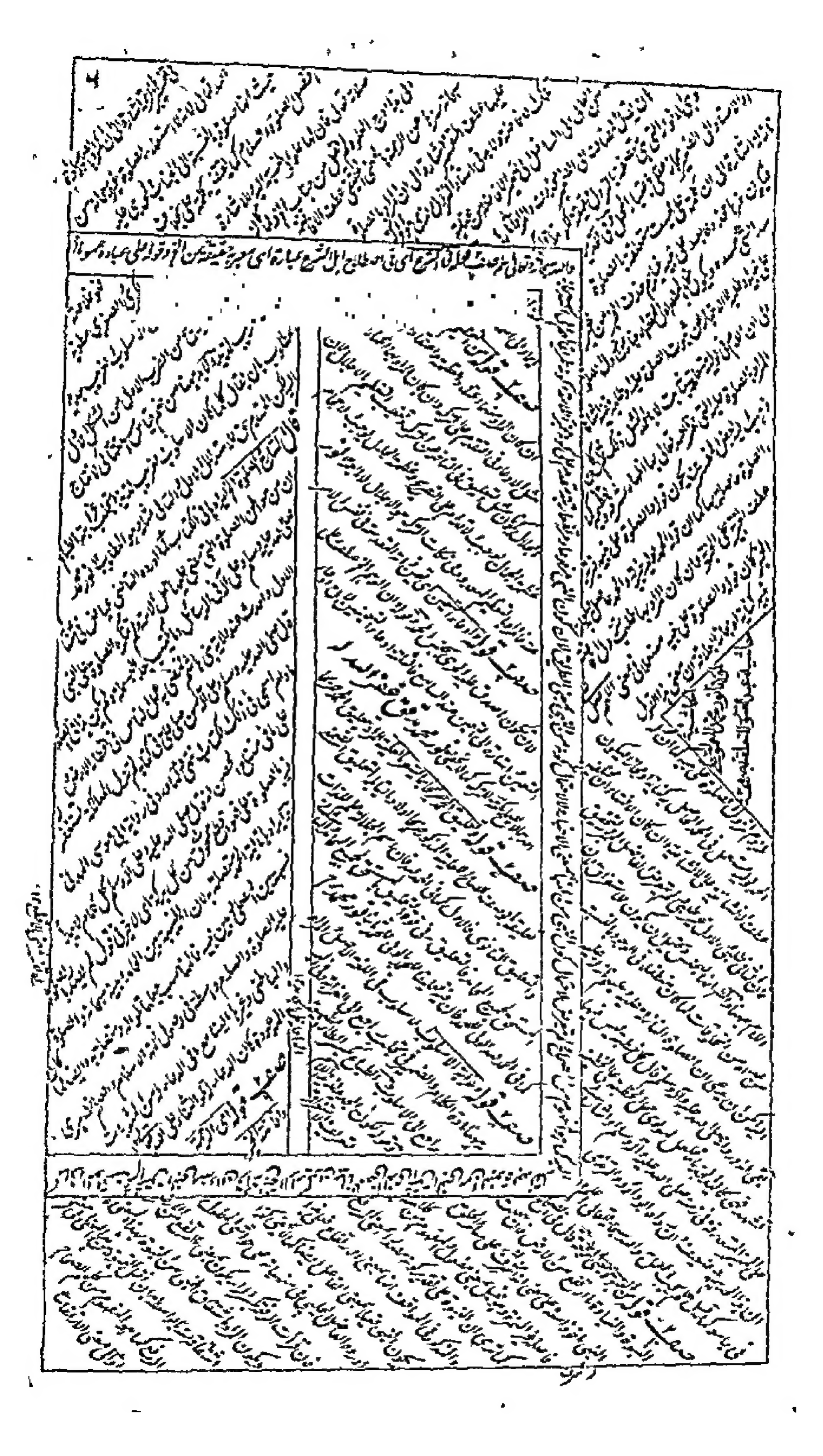
[illegible]

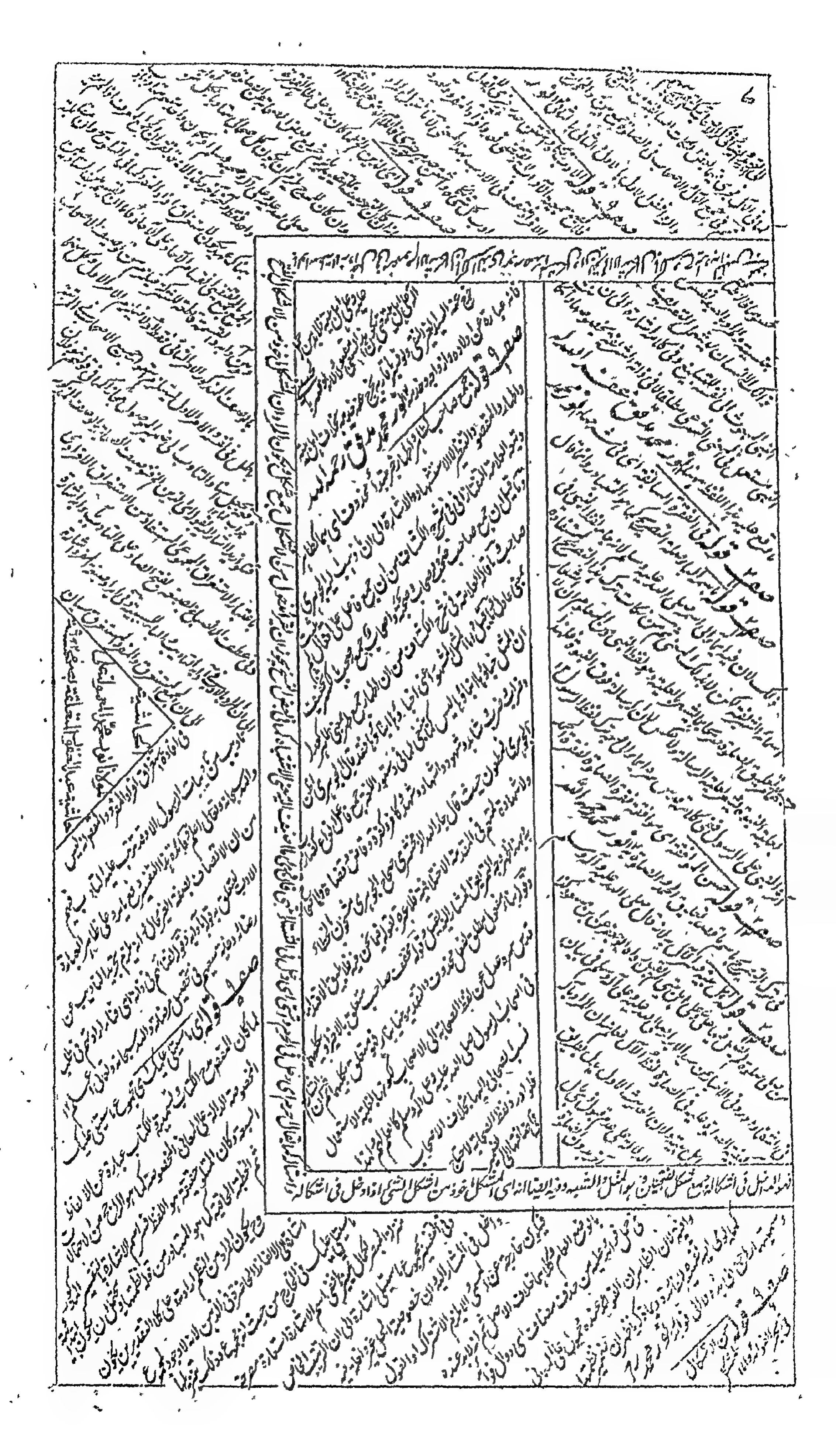


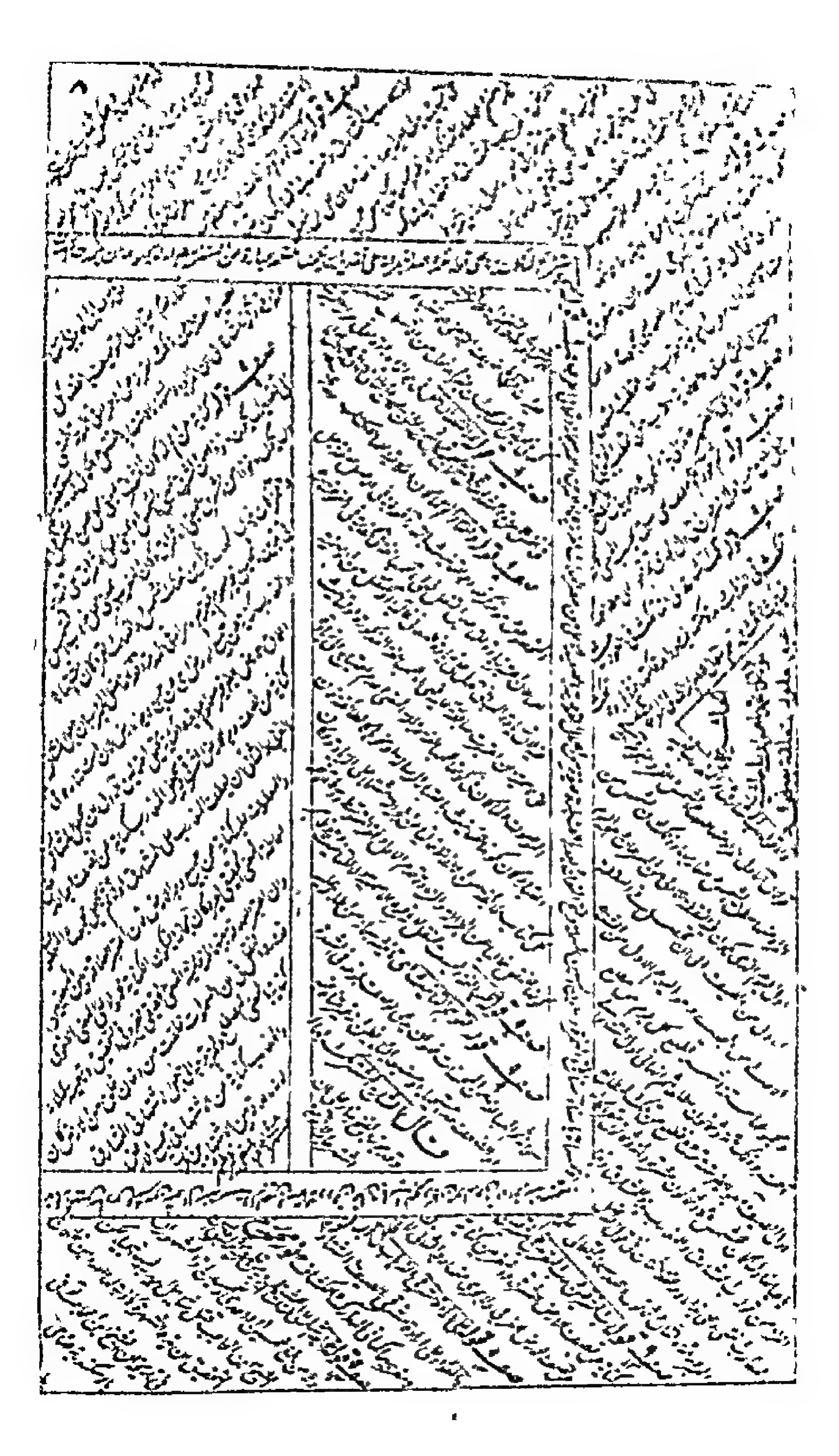












قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ماقيل من ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتادبين بادابه الادب نگاهداشتن حد هر چيزى اي الذين

فيما بينهم التادب بادابه والانصباغ بصبغه لفنائهم في ذاته صلى الله عليه وسلم

قوله فهذه اي ماسيتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد بمعنى انچه گرفته

وداده شود از دانش ومال قوله حل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه

وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة او النقل او التانيث

باعتبار الرسالة قوله العلامة تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه اجدر

بذلك لتوهم التانيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في

قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى

اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك

وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في

قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقي الذهاب

والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله قال

قدس سره في الحاشية التغمد الستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق

بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة

اي احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التغمد گناه پوشيدن فلابد حينئذ

من التجريد اذ لم يقصد بإضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قول الشعراء شيخي بعشيرة بيلا

قوله وانكه بفتح حتى جانب كسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها

وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني بجعل الله خيار جانب سكن فيه قوله نظمتها التلويد

رشته كشيد در جواهر استعير لتاليف مسائل كالاصل المترتبة للمعاني المتناسبة الدلالات

على المقتضية سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسائل كلامه كالدرر في العظم

والعلاء انما قال ذلك ترغيبا للطالبين قوله في سلك التحرير السلك رشته والتحرير

تراشيدن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التقرير السمط بكسر

السين رشته مرواريد يا شبه جزآن والتحرير نقش خط بر گرفتن والمراد الكتابة والاضافة

كاضافة السلك قوله للولد العزيز گرامي وارجمند وكم ياب قوله ضياء الدين

كضياء البيت وسراجه كان ضياء يهتدى به سالك الدين قوله عن موجبات التلهف و

التأسف التلهف دريغ خوردن واندوهگين شدن التأسف دريغ ودرد خوردن

قوله لانه لم يجمع التاليف كالعلة الغائية اي لان في السعي والبعث لهذا التاليف كالعلة

الغائية التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث الخ قوله وما توفيقي

الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسنده بودن و

خورسند كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل آنكه كاري بوي گذارند والجملة عطف على جملة هو حسبي

والمخصوص محذوف وعطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله

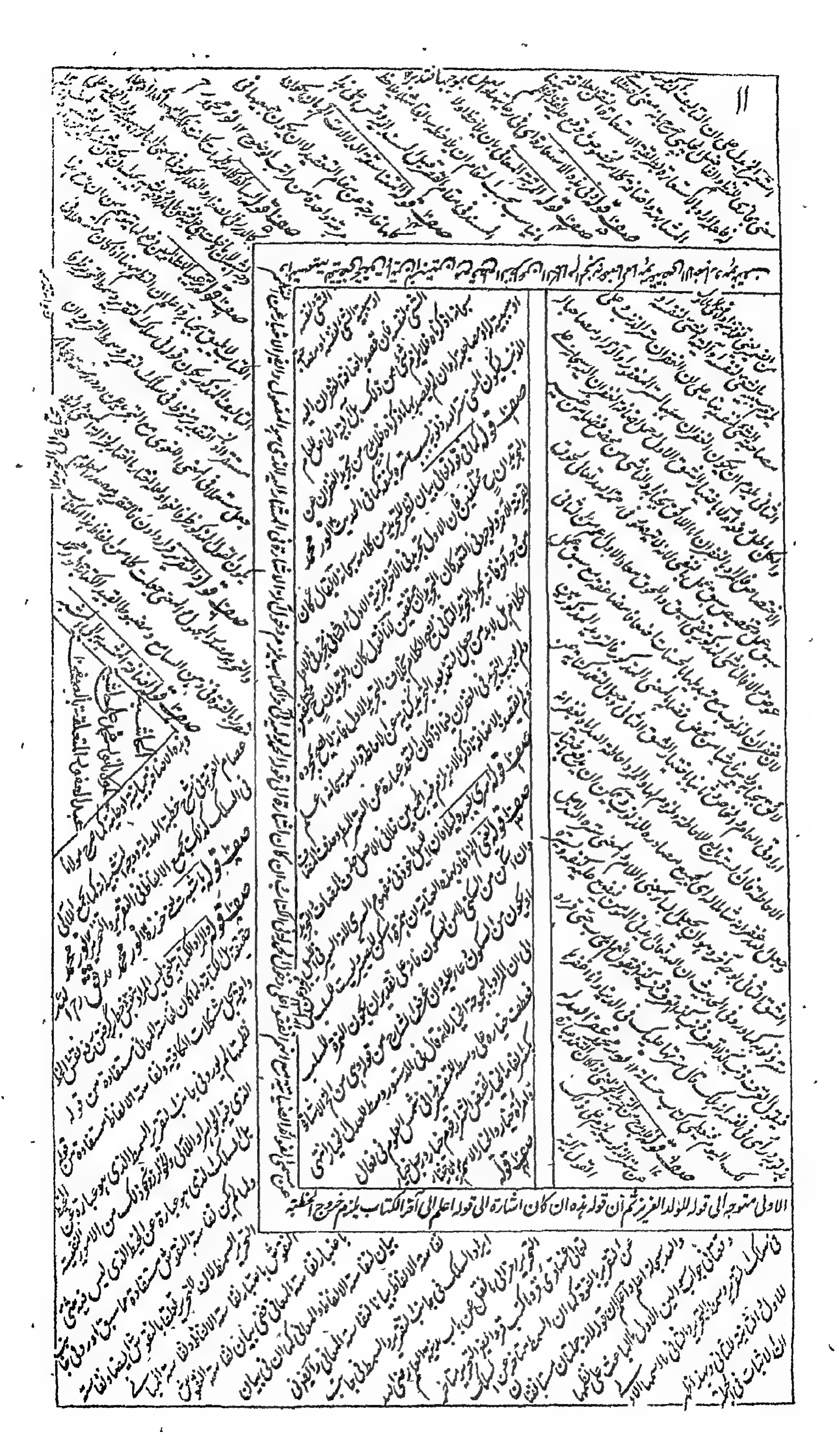
مصحح المسألة بتقليل الجزاء اي لتخلف الجعل كبر السنه وذلك الكبر يقلل ان كتابه من حيث

انه مصنفه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يليق م

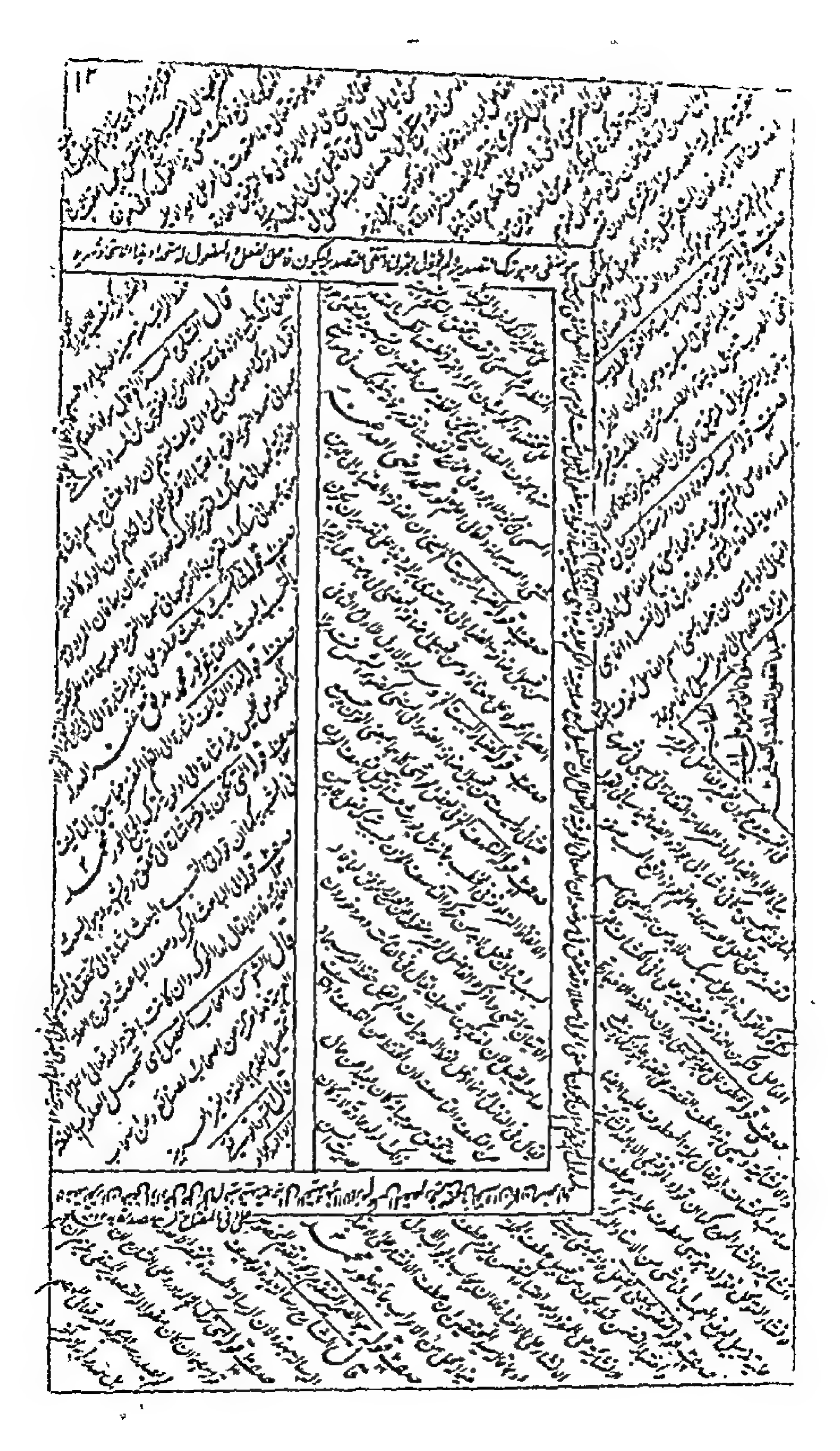
بذلك الترك ما الفقهم فانهم انما يستحسنون بجعل جزء انما يعتنون بشأنه وما هو

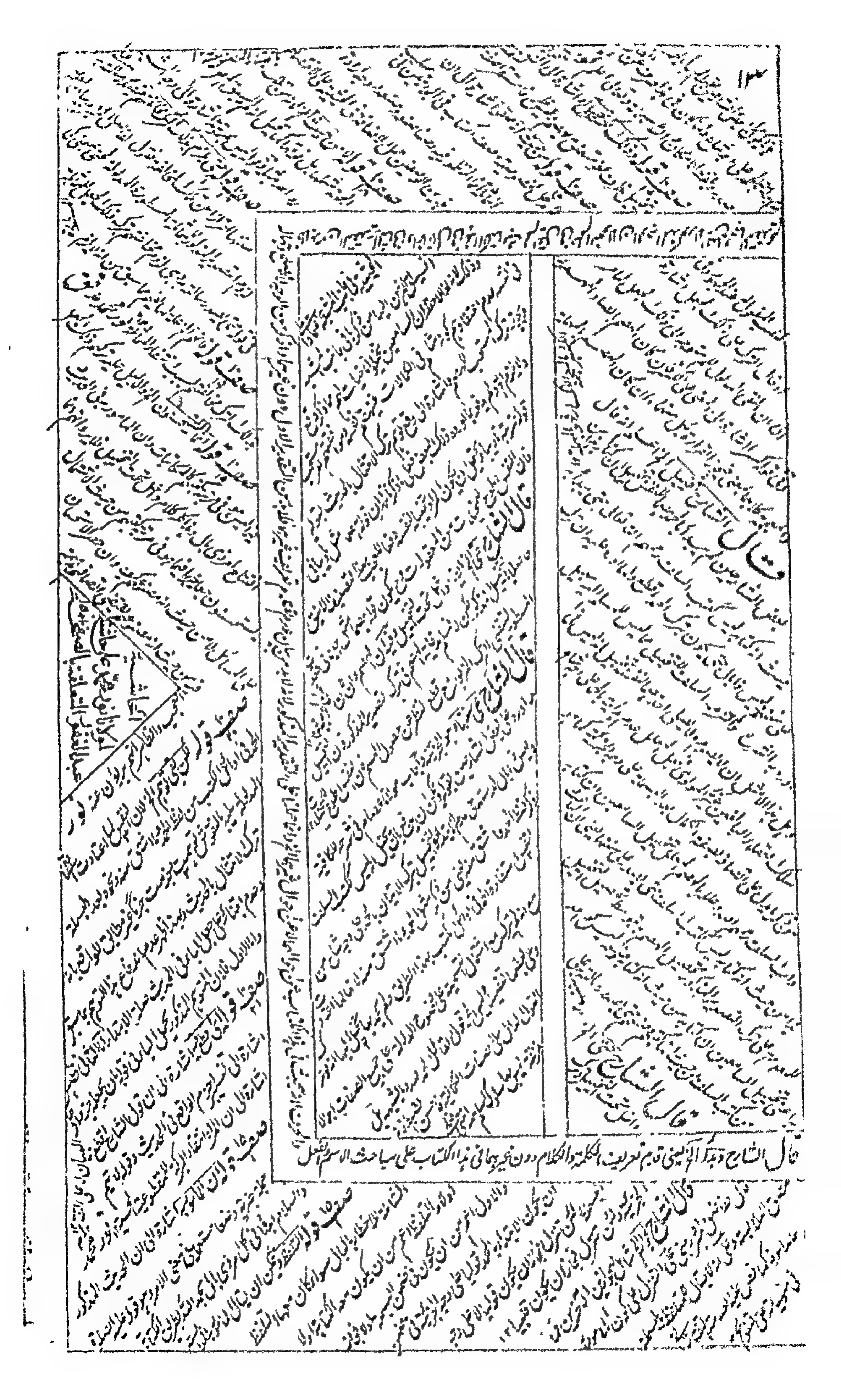
في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الاستنان بالحديث الدال على الاتيان وهو ان

كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اي اقطع لا يثمر في فدفعه بقوله و

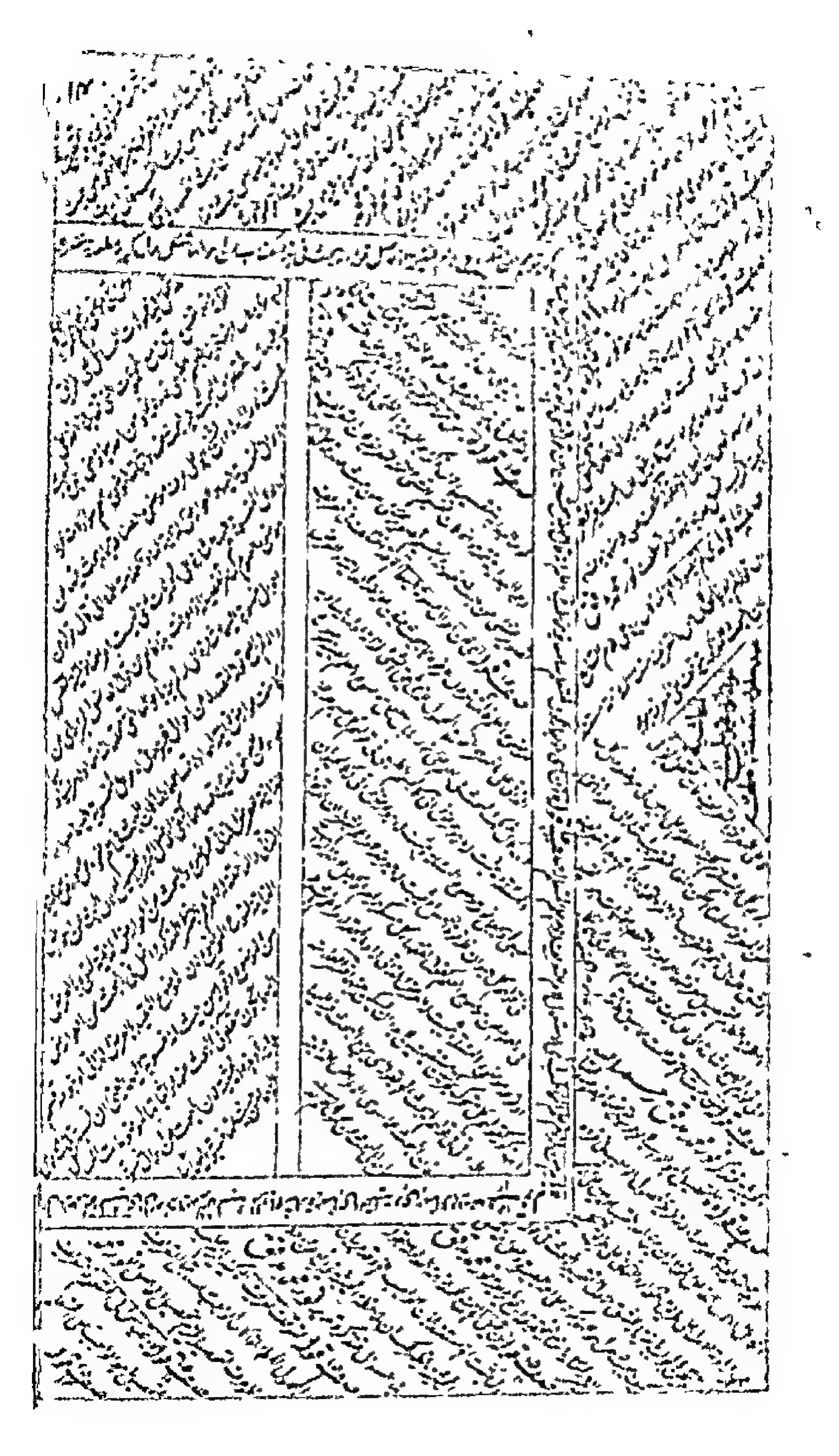


الاولى متوجه الى قوله للولد العزيز ثم ان قوله بهذه ان كان اشارة الى قوله اعلم الى آخر الكتاب يلزم خروج الخطبة



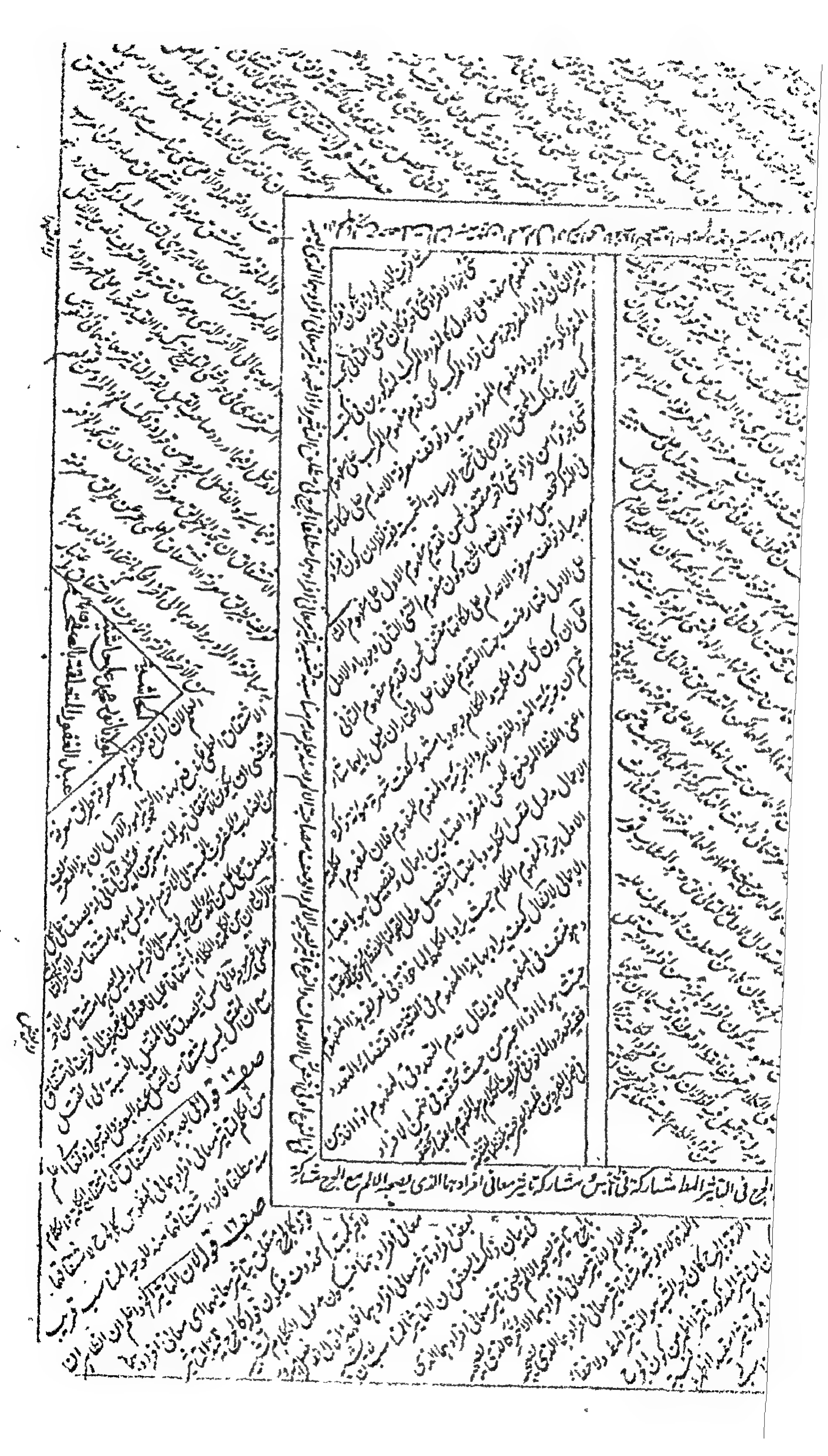


قال الشارح وبدأ الرضي بتقديم تعريف الكلمة والكلام دون غيرهما في هذا الكتاب على مباحث الاسم والفعل



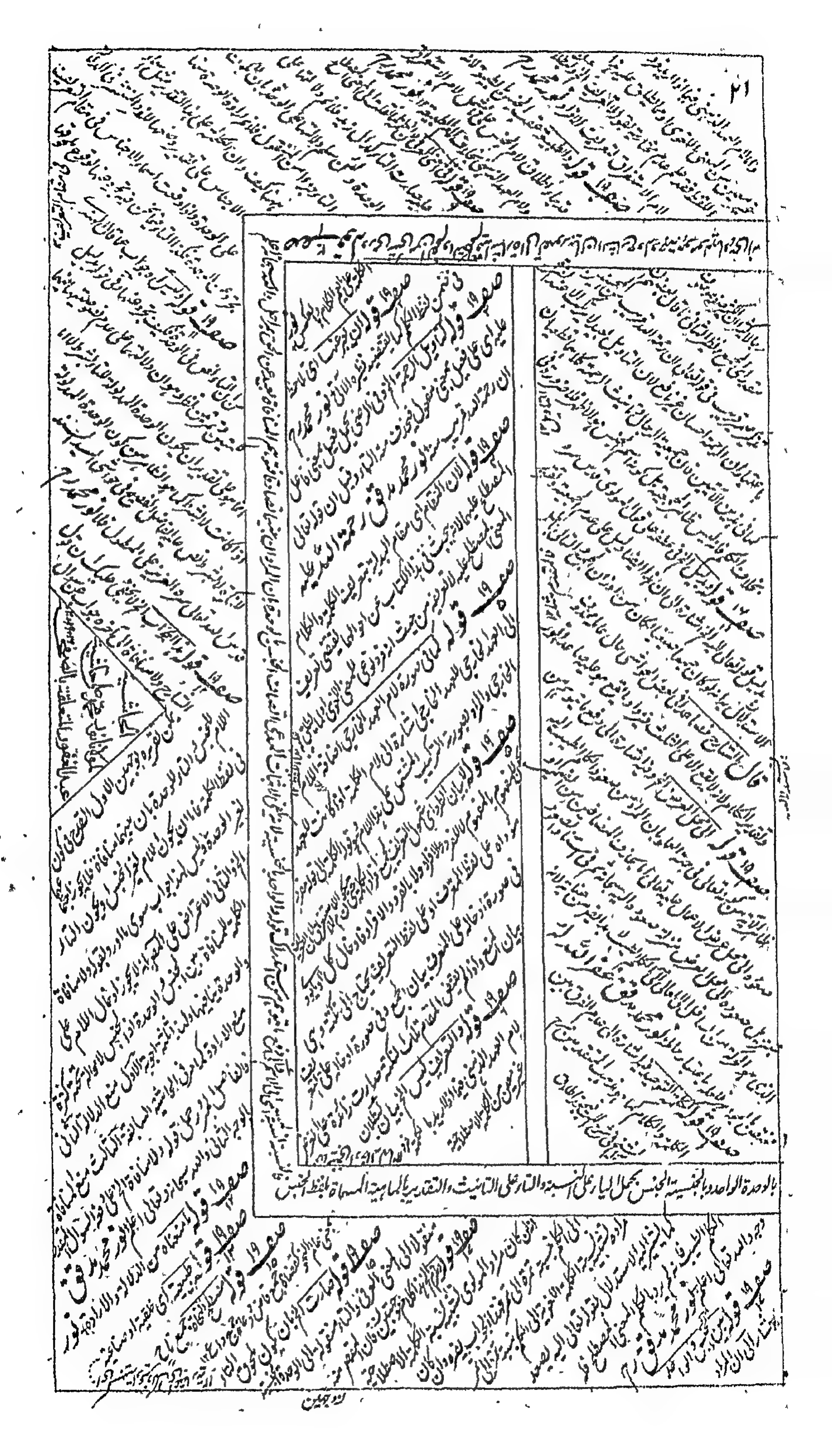
لا يلزم حاصله ان المامور به هو التلفظ سواء كان معه الكتابة او لا ولا يلزم من ترك
الاول ترك الثاني **قوله** وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما ايضا
لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها **قوله** لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة
اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة
الى انهما موضوعا النحو رداً على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص
البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعاً الى الاخر تكلف **قوله**
فمتى لم يعرفا اي لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب
الآن قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان
ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف
قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعاً غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه
يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة **قوله** وقدم الكلمة لكون افرادها
جزءاً من افراد الكلام اي سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجد جهة التقدم
في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة
توافقت في التقدم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني

والخارجي وان التقدم بحسب الوجود الذهني اذا تقدم في الكتابة توافقت في
التقدم الوجودات ماعدا الخارجي **قوله** قيل هي والكلام مشتقان من
الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في اصل المدلولات الثلثة
واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب كجبذ من الجذب او اشتراكا
في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق من نهق وقد اشار
الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير للمناسب لان يشبه
بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير
لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثيرا تقهما بتقرع الاسماع وتقرر المعاني
في الاذهان وما يترتب عليهما من الانفعال والانفعالات على اي وجه كانت مستنبطة من
القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا يخلو عن قوة وشدة
فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام في ان تاثيرها القوة المفهومة من جوهريات
الحروف **قوله** وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خسته كردن **قوله** وقد قال بعض
الشعراء يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة **قوله** جراحات السنان جمع جراحة
بكسر الجيم خستگی آسنان سر نیزه وعصا وتیزی هر چیزی الالتيام فراهم آمدن
قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين **قوله** بدليل قوله
اليه يصعد الكلم الطيب بانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان
الجمع **قوله** وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح واللباب **قوله** والكلم الطيب مؤول

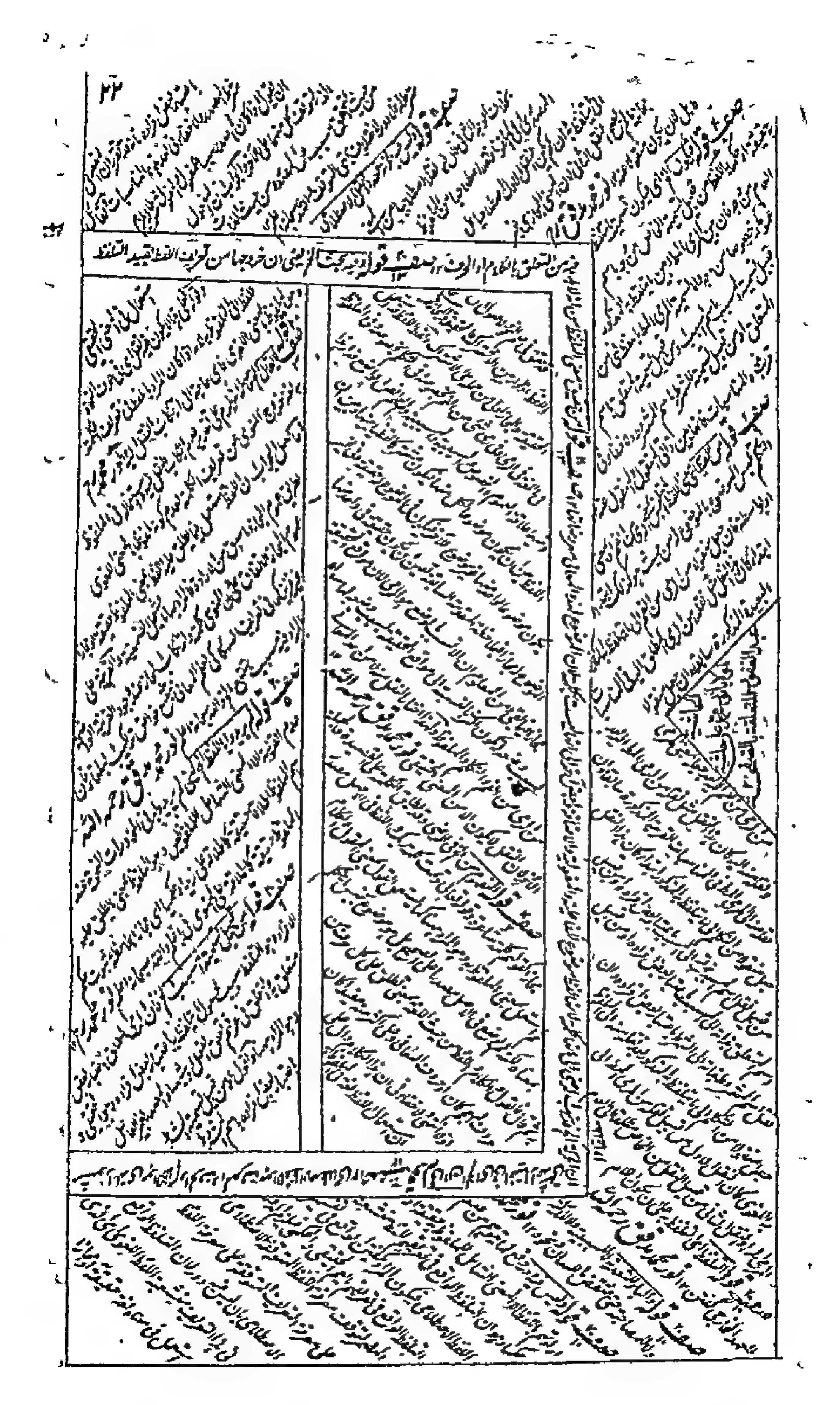


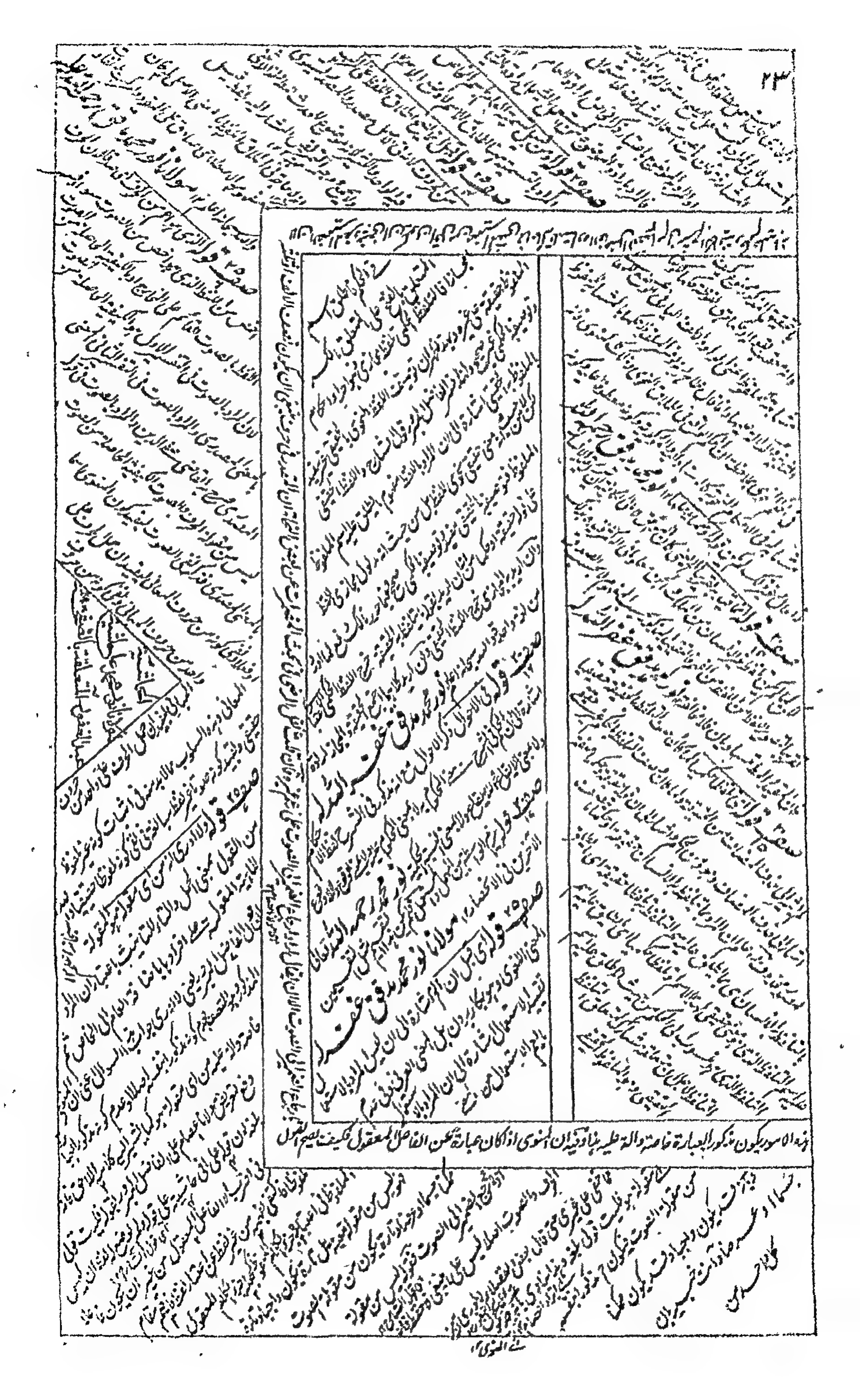
بنعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب كلمة التوحيد
لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في
قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها للجنس هذا الوجه هو
المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي فلا بيان الطرد حتى
يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة **قوله** والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي
خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة
غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في
مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر
وليس التاء نصا في الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين **قوله** ولا
منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه **قوله** لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة
للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة
اللغوية اذا خصصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر **قوله**
والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تضادا فلا يجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

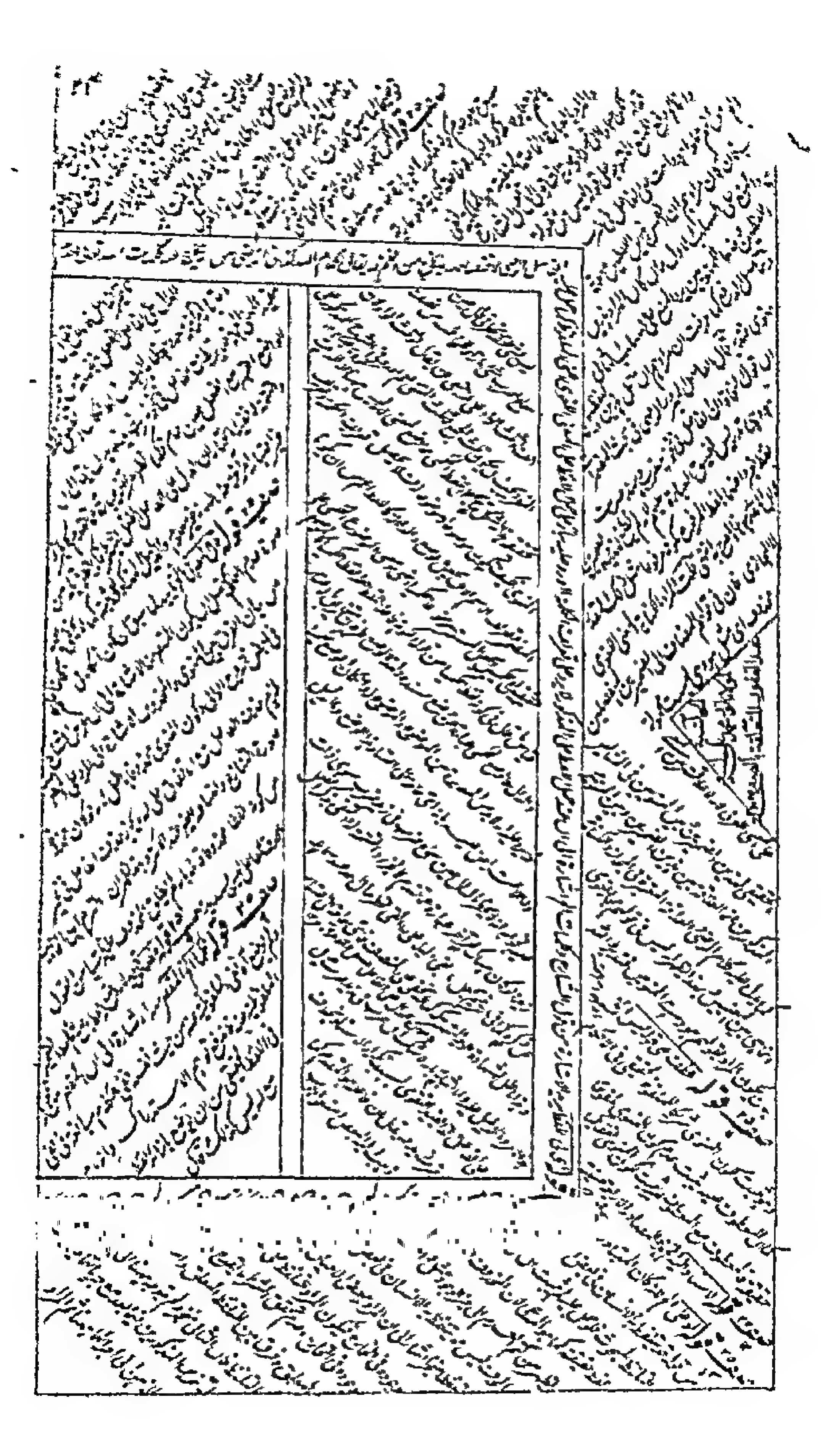
وصف الدوان يعكس **قوله** اللفظ في اللغة الرمي دَمْ اي شيء من الفم والتكلم **قوله** ثم
نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم
ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم
على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او
حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ
حقيقة او حكما **قوله** ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل
تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلِق بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل **قوله**
او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب بجواز
ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة **قوله**
الى ما يتلفظ به التلفظ كفتن والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة
اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم
اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني اشكل
عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه
بحث اذ ظاهر مرتق له او حكما يدخلها **قوله** لا الانسان انما قيد به تنبيها لصدور
اللفظ من الفم **قوله** او حكما اي تلفظا حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال
قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا
كما في عبارتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة



بالوحدة الواحدة والجنسية الجنس بحمل اليا على النسبة والتاء على التأنيث والتقدير الماهية المسماة بلفظ الجنس







بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله

قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل في عبارتهم

المشهورة بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص

قوله او مركبا قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه

في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي قوله

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف و

لا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو

المحذوف لكن عُبّر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان

عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا

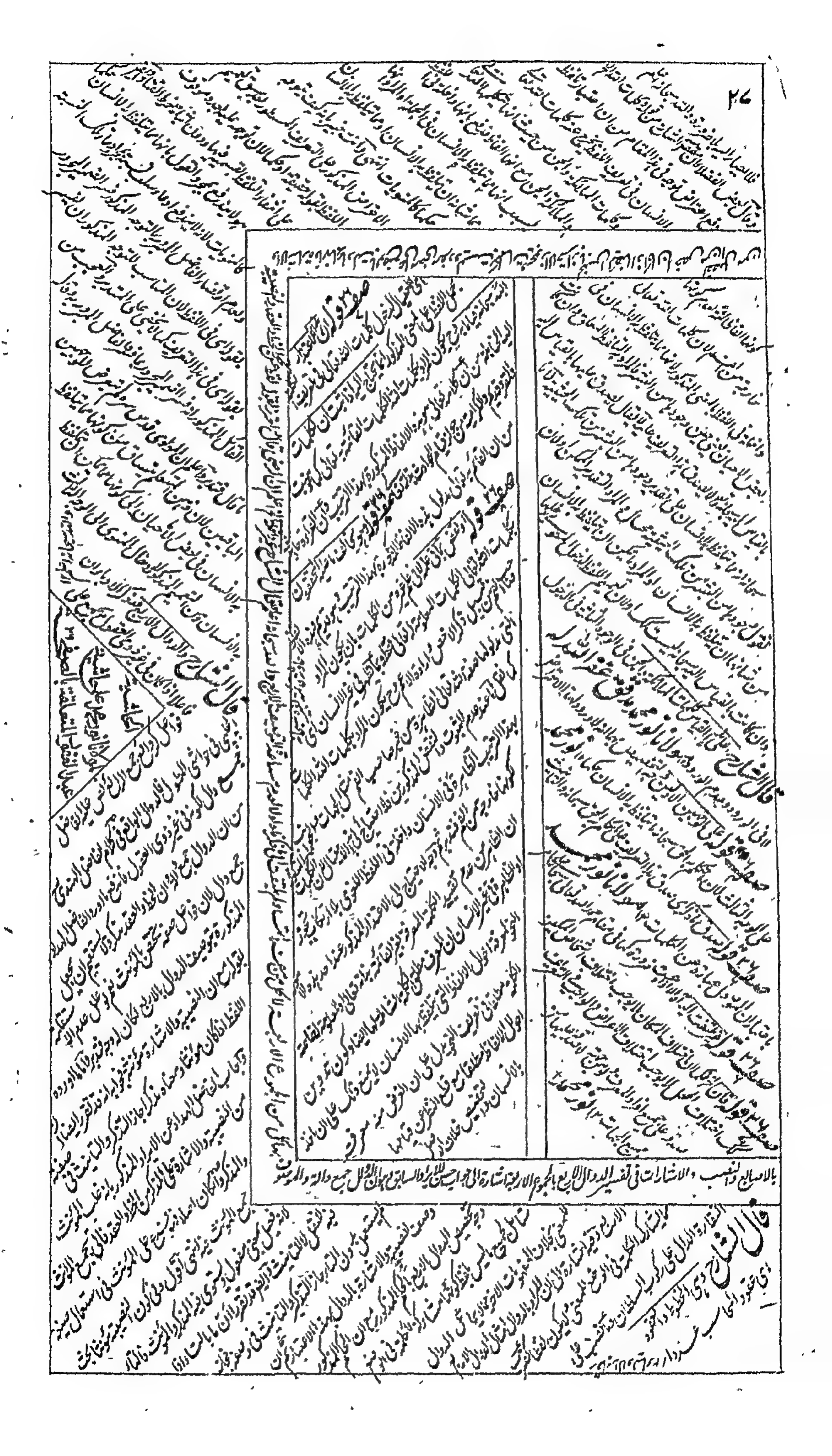
بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو و

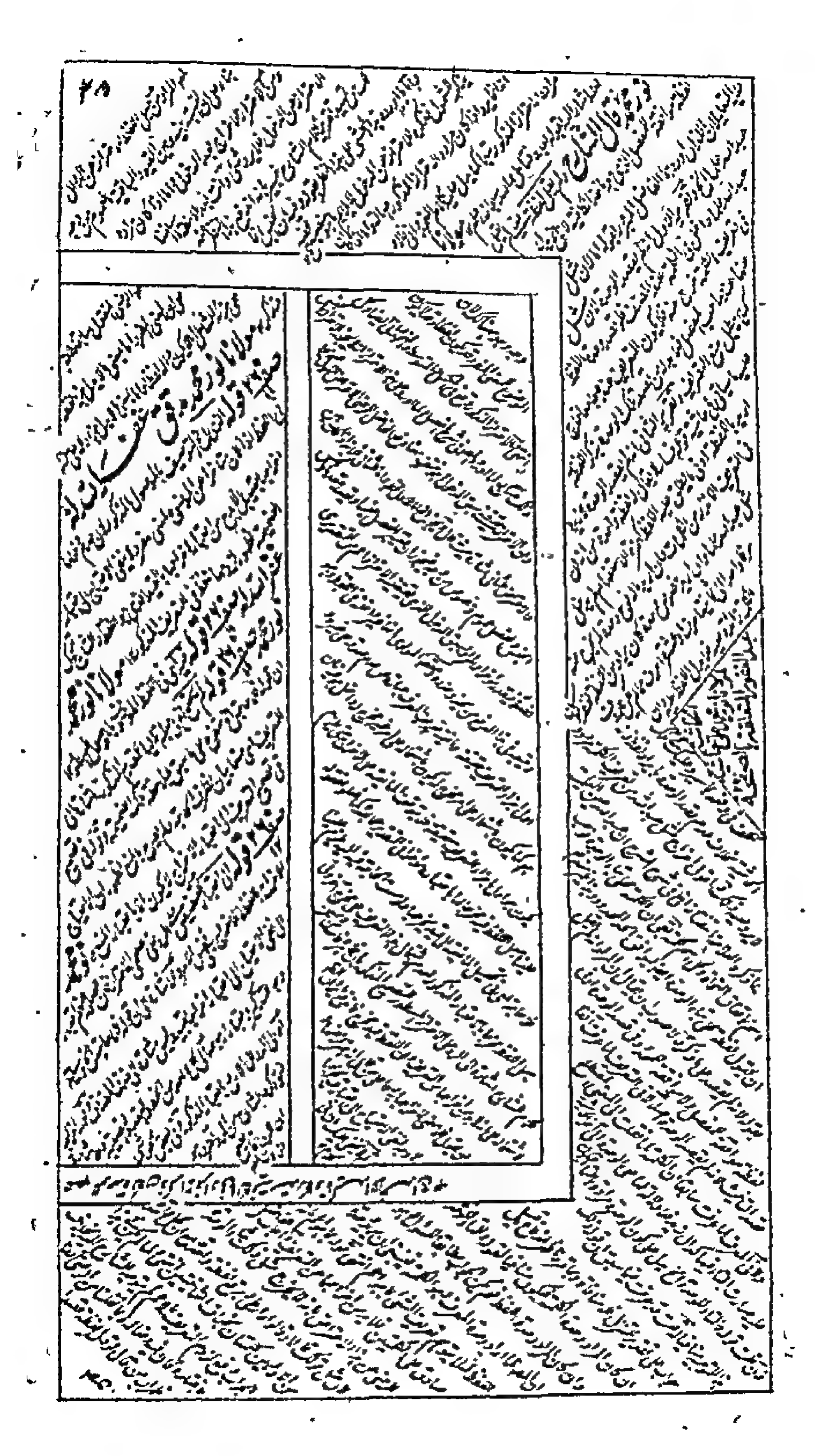
انت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه آه عطف على قوله ليس

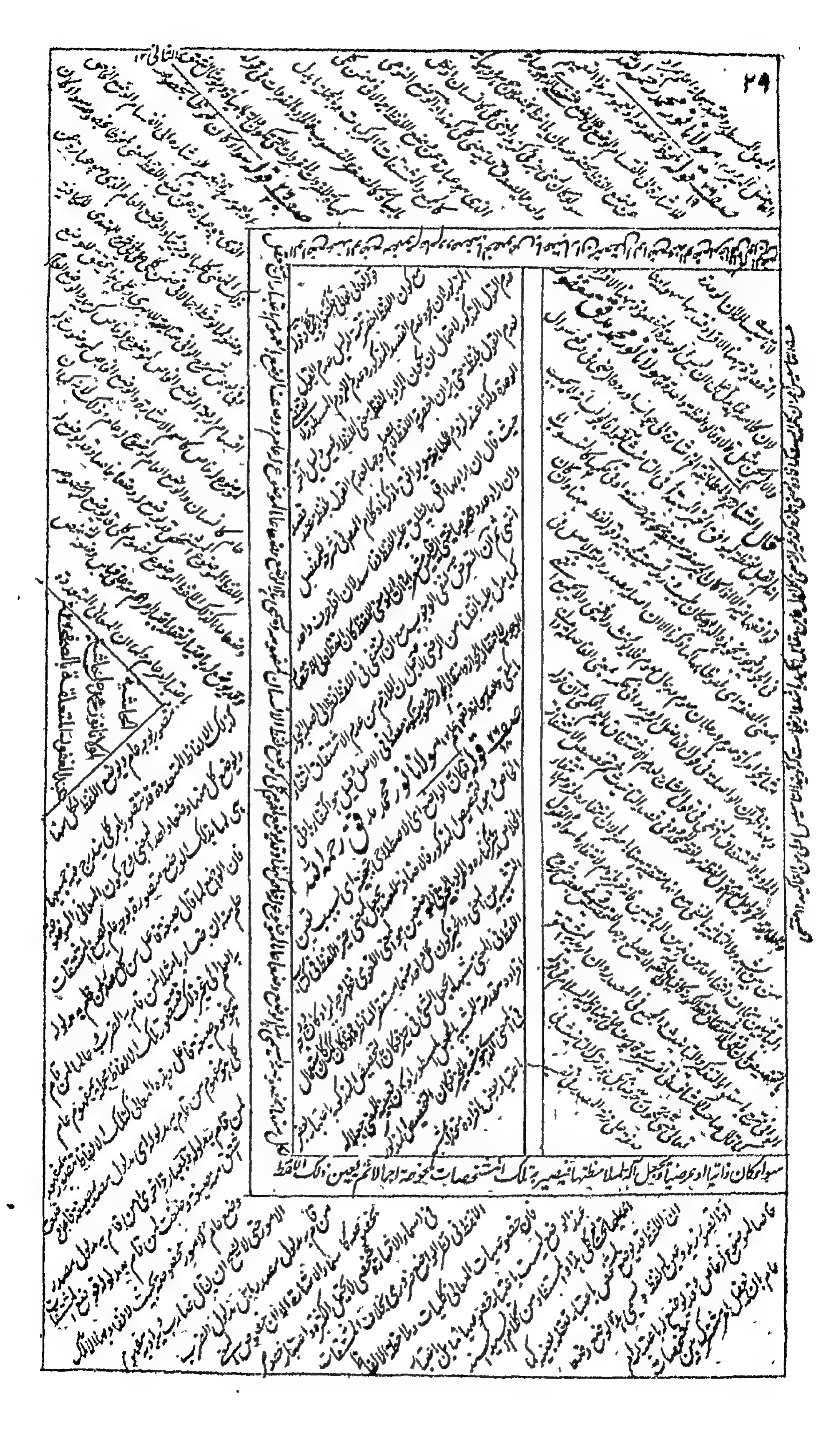
المراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه والتأكيد والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير

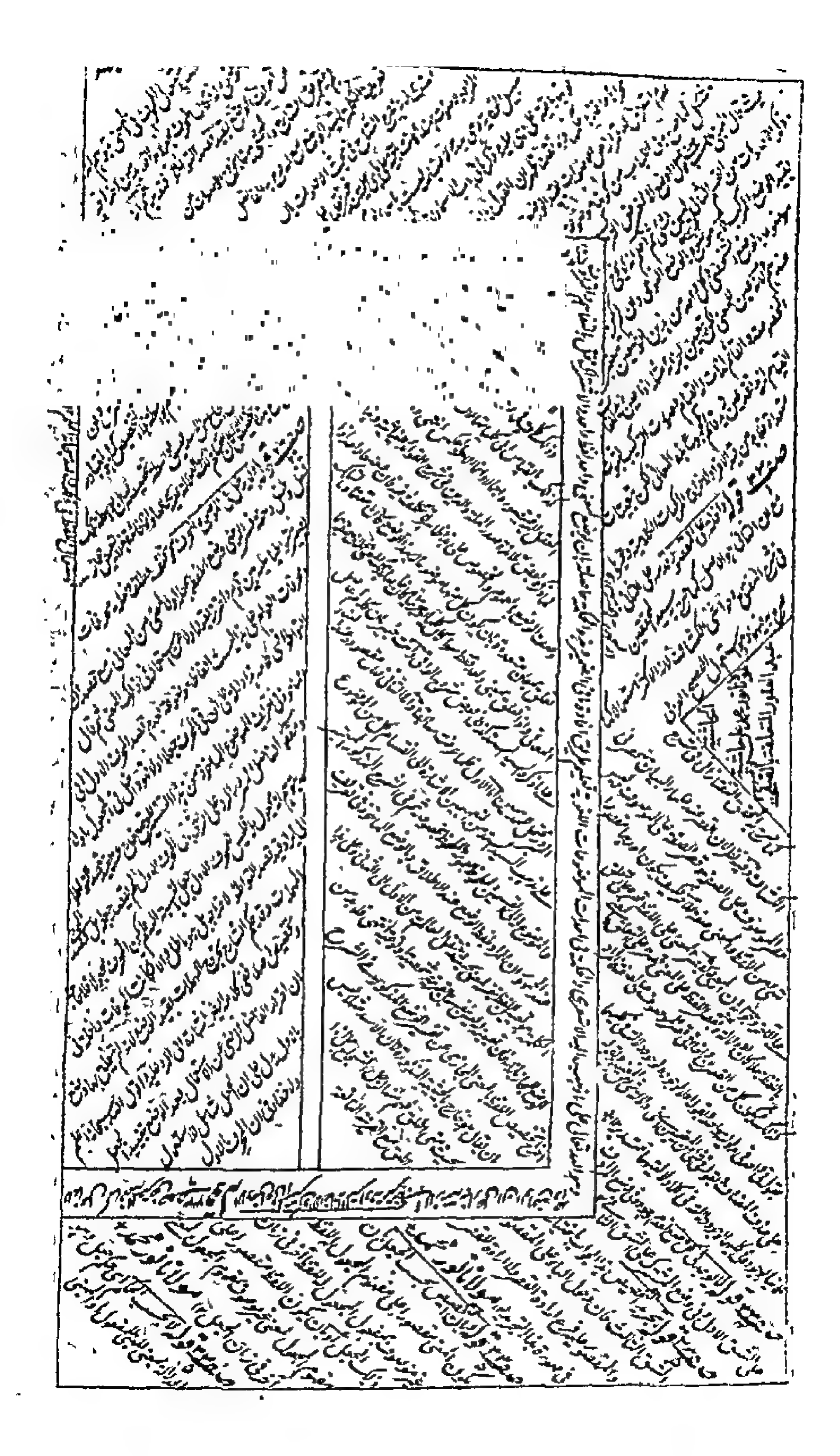
ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان

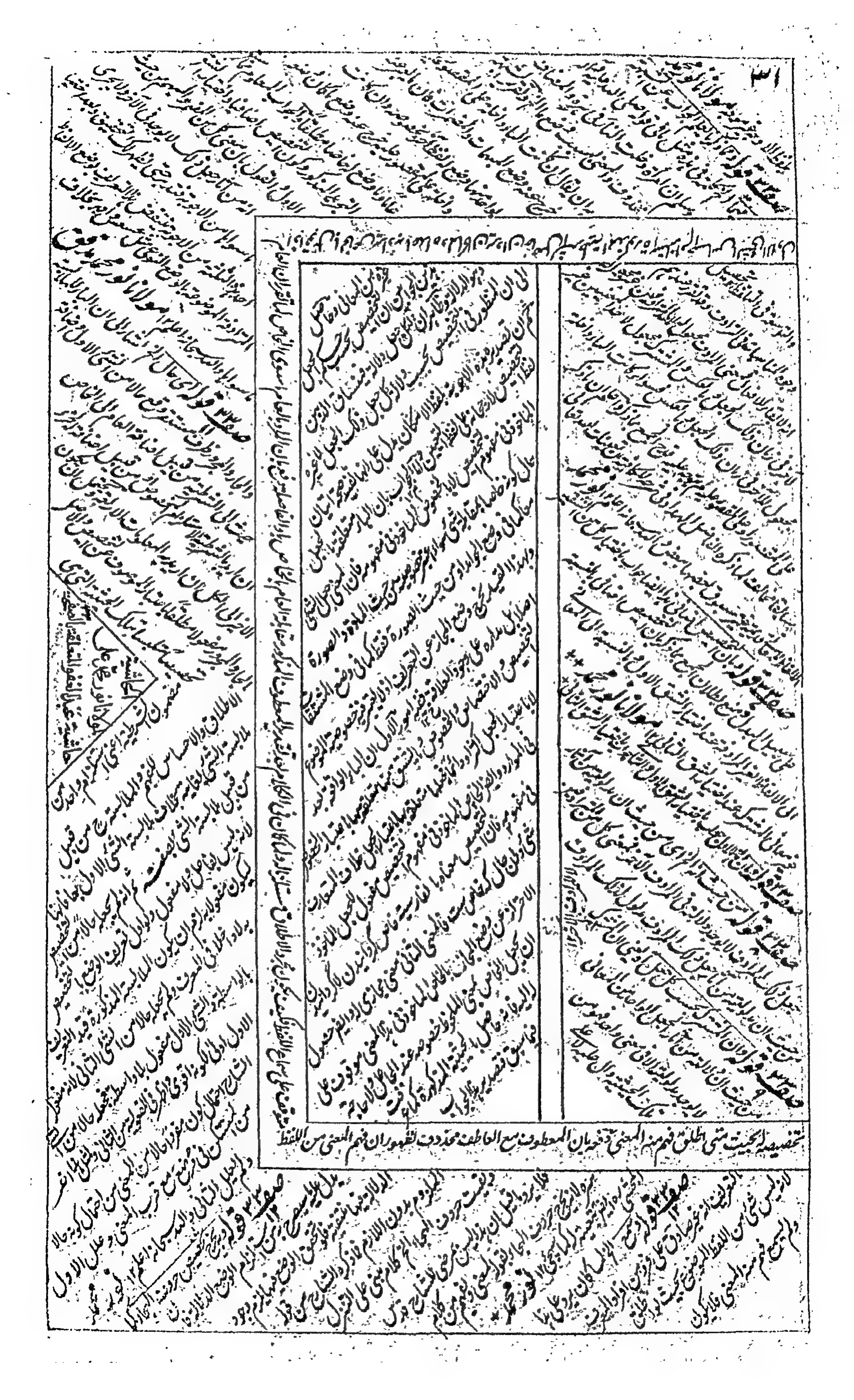
قوله كلمات الله تعالى داخلة فيه اي في اللفظ فيقتضي هذا التعريف لانها
مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق
عليه او لان من شانها ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما
كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين
الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالتشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف
يصدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا التدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء
وان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما
يحتاج اليه اذا التفت لكلمات الله سبحانه تعالى ثانيا وهو مخالف لما عليه
المحققون او تقصيص تمامي على ما نبه من الكلمات او مما يظهر في غير الانسان **قوله**
والمصحح تسميتها هي ما تعيين مسافة او طريق **قوله** غير داخلة
في اللفظ الذي هو اول جزء من اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف
الى عذر اخراجه بقيد حتى يلزم علينا بارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس
والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس كما ان يعتبر الفصل
جنسا والجنس فصلا **قوله** لا سيما بقصد الوحدة مثلا في مثل عبد الله علما
داخل في الكلمة غير خارج عنها عند من قال بلفظيته كما سياتي **قوله** لعدم
الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ اشتراط مطابقته شروط الاشتقاق او في حكمه
ولا اسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ او عدم تساوي التذكير والتانيث فيه فلما
انتفت هذه الثلاثة بشرط **قوله** الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز وكان الواضع
بتعيينه جعل المعنى في حيز اللفظ **قوله** تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كما في
المفردات والمركبات **قوله** بشيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل فيه الموضوع
المجاز لان الموضوع الاول يقصد جعله في حيز بل يقصد المعنى به يتوهم انه معمول له



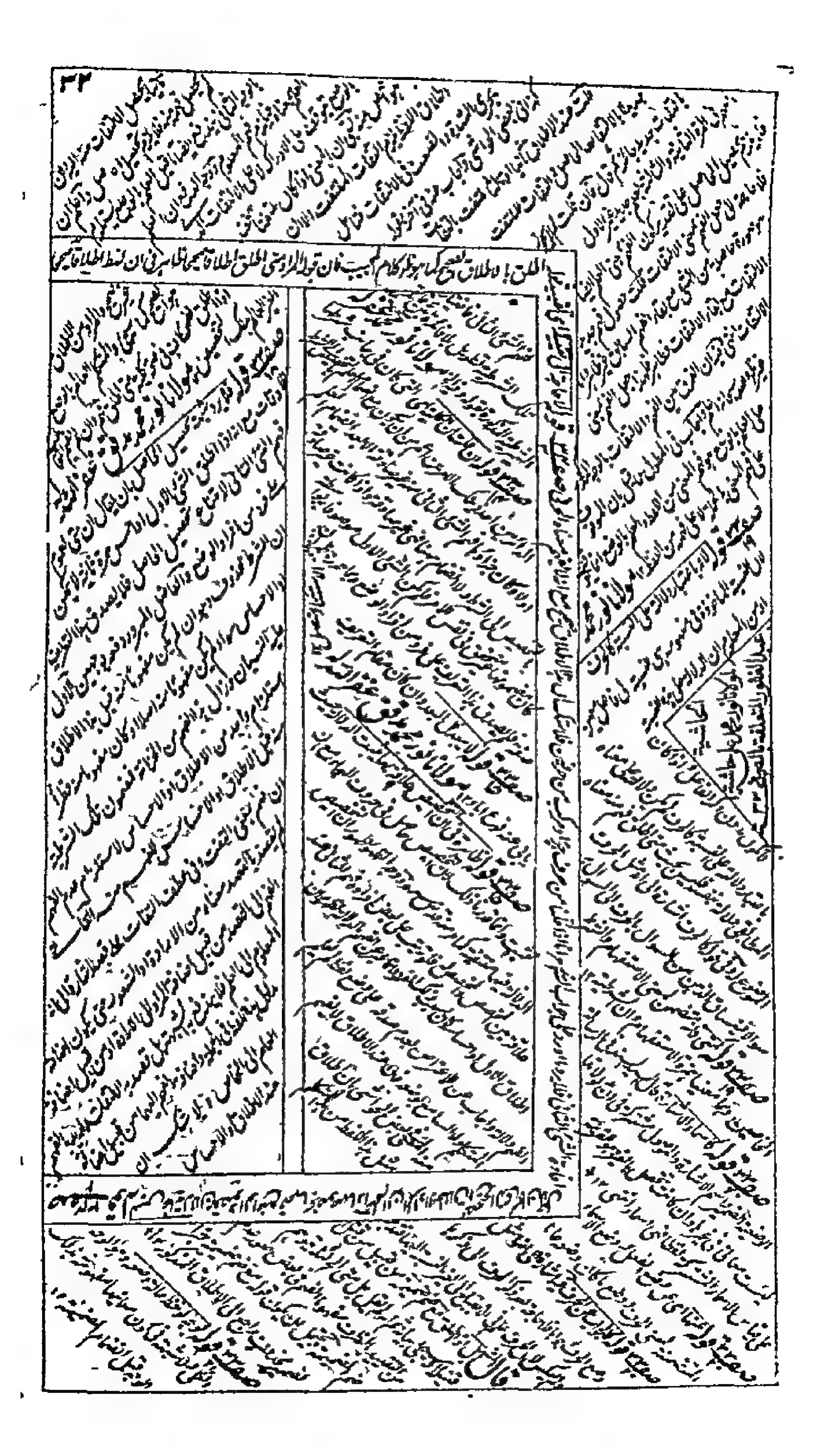








تخصيصه بحيث متى اطلق فهم منه المعنى وفيه ان المعطوف مع العاطفة محذوف والمعنى ان فهم المعنى من اللفظ



ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور يخرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما ولئن قال ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزء السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا **قوله** بحيث اي بحال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب **قوله** متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص **قوله** فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه بقصد التفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل **قوله** يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف **قوله** واجيب ولا يجاب بان الفهم الالتزام لا دراك الموضوع فهو المعنى بوضعه

لما تقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع ١٢ منه قوله

لو خوطب بالتوضيح ولا شبهة في تحققه قبل انضمام القضية لان قوله متى اطلق اه

اشارة الى غاية الجعل وتحقق الفهم ليس غاية له **قوله** ولا يبعد ان يقال يعني انه

لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقام والاستعمال فيها لا يكون

بدون القضية **قوله** المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كانت بحسب

الوضع ولا فيدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا سمعت ان زيدا

بحصوله وقال بعضهم المعنى ما يقصد بشيء **قوله** اسم مكان من مصدر المعلوم

او المجهول **قوله** او مصدر ميمي بالمعلوم او المجهول **قوله** بمعنى المفعول يعني انه لا يستعمل المعنى

فترفع مؤنة النقل **قوله** مخفف معني تخفيفا غير قياسي والمعنى انما على خلاف الاحتمال

مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المصدر بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام

ومعنيته ولهذا **قوله** فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه حتى يكون المراد تخصيص

شيء بدون الشرطية فرضا لانها قيد مقيس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها

وذكر المعنى بوجه معنى الوضع لان تخصيص شيء بالمعنى اي بما يقصد به ذلك الشيء

هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور الا شتماله عليه

الا انه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد او بعض جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقرينة

من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله فيكتفى لاحتراز الكل من جزائي الوضع

لان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما ليس بلفظ لا يصوغ فلا فائدة في ذكره لا يتعلق

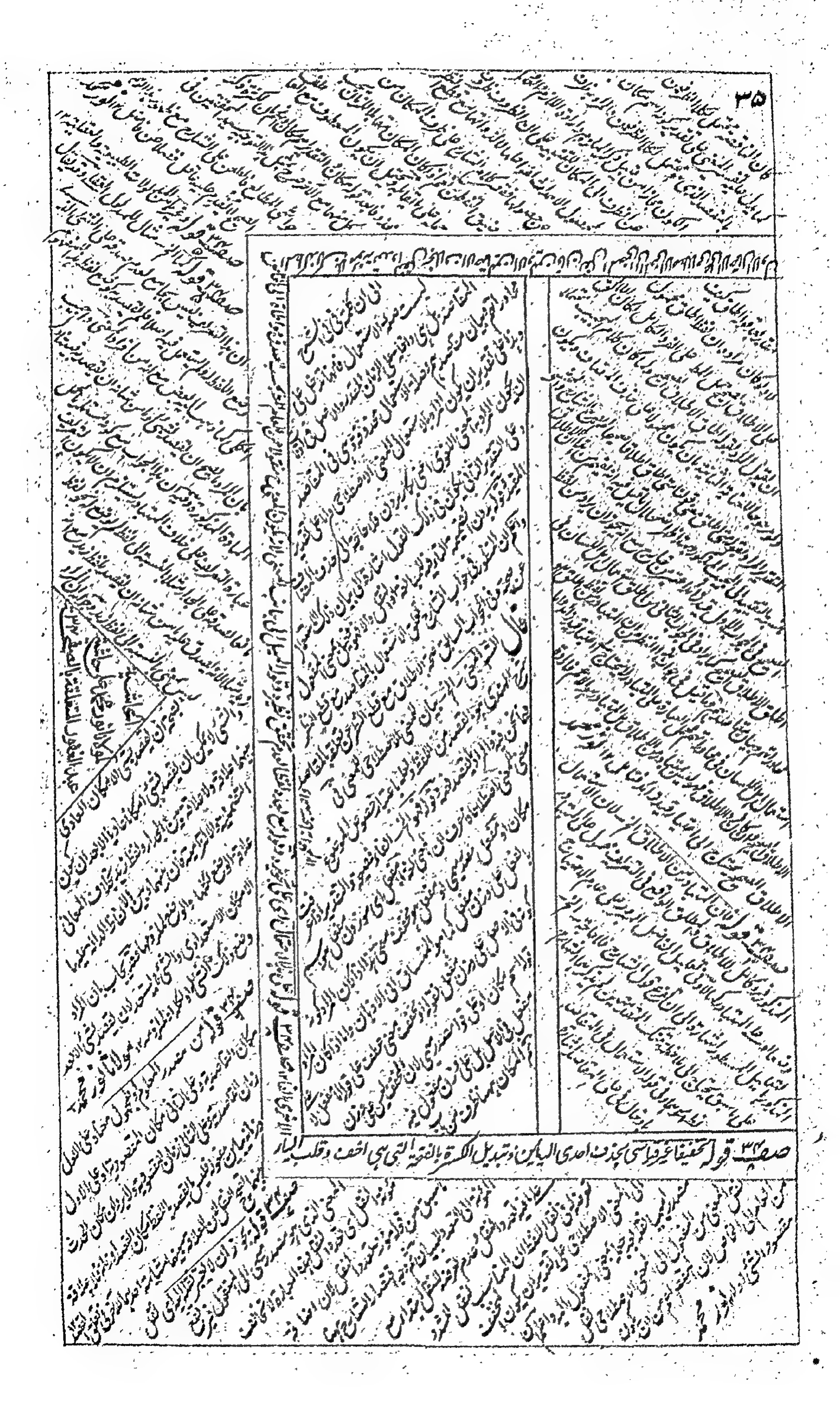
قوله لمعنى **قوله** والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه

الدليل فانك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع **قوله** وبقيت حروف الهجاء

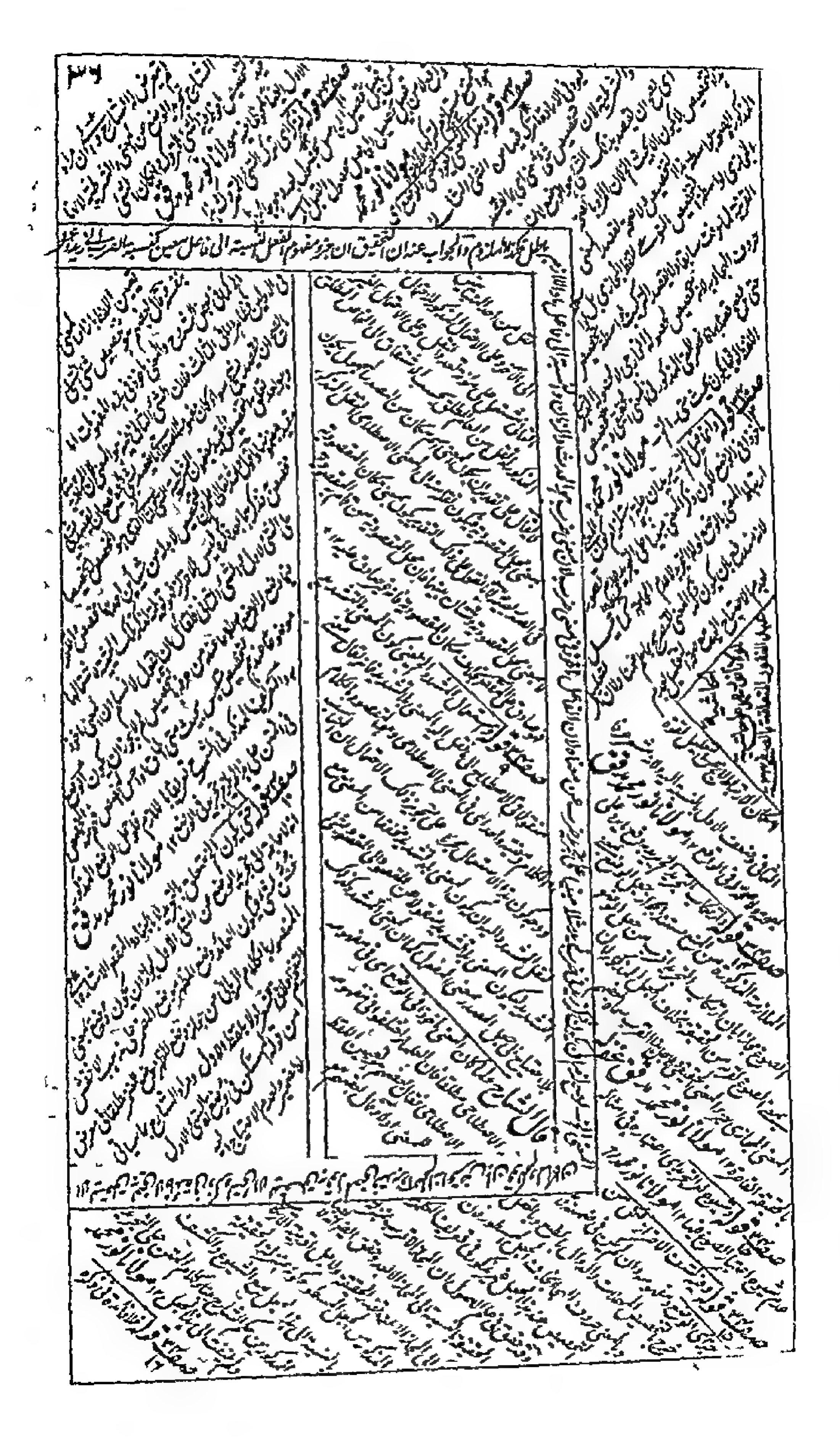
اي حروف تمد بانا باميم كالف باتا وهي حروف المباني المقابلة بحروف المعاني

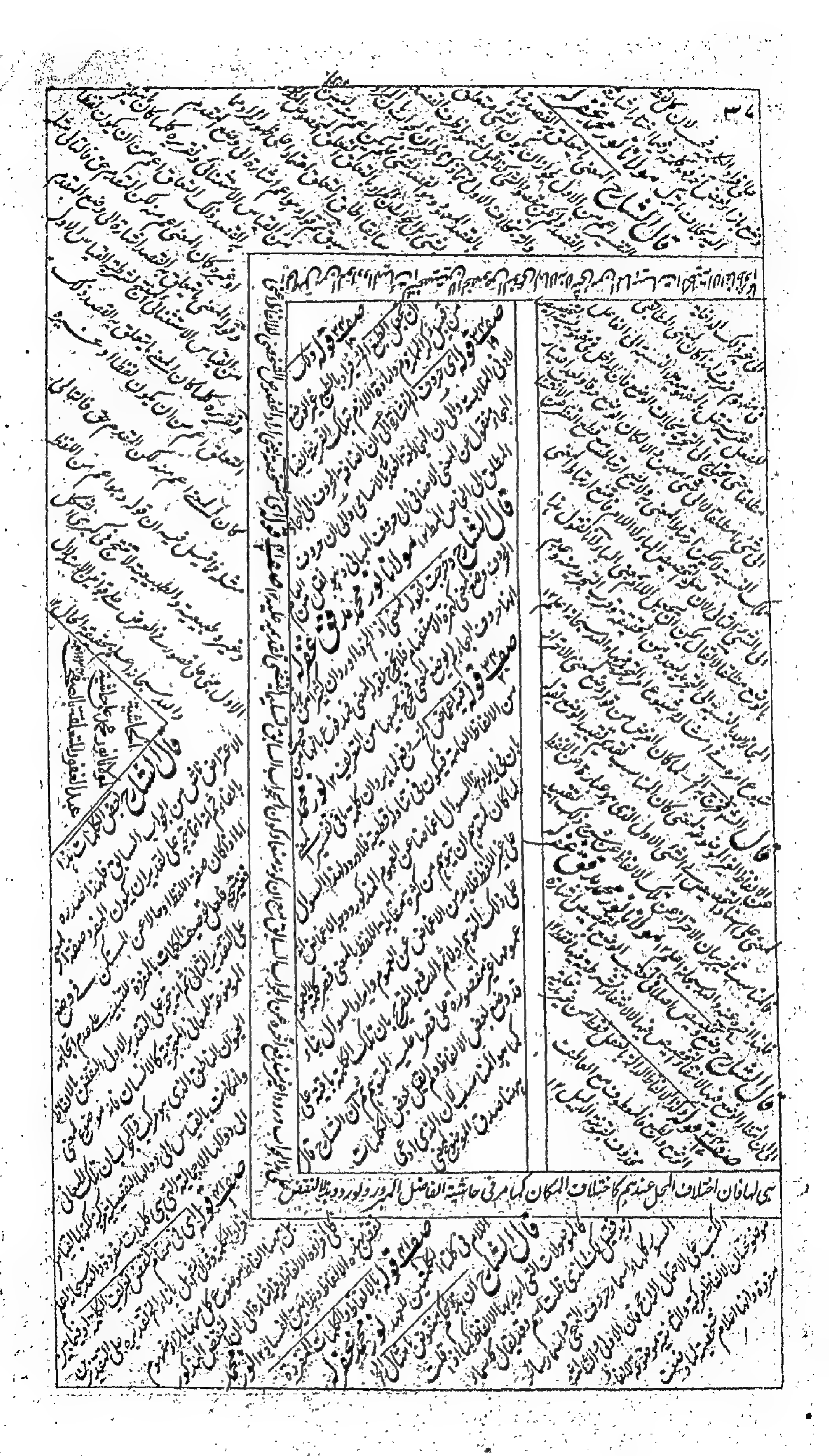
قوله فان قلت قد يوضع بعض الالفاظ بازاء معنى اخر فيه اغماض عن

عموم تلسيم المعنى **قوله** وقد اجيب عن الاشكال بان

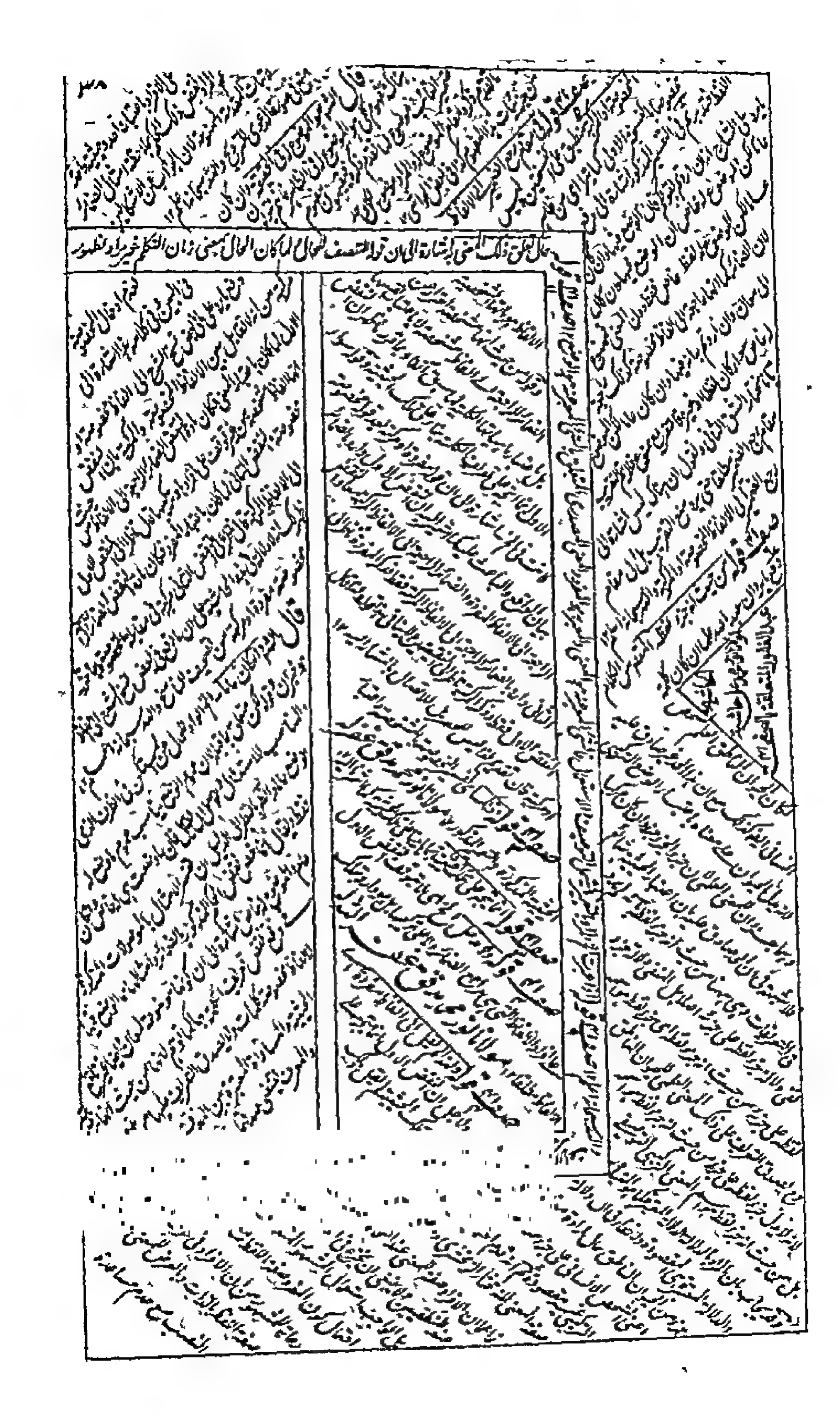


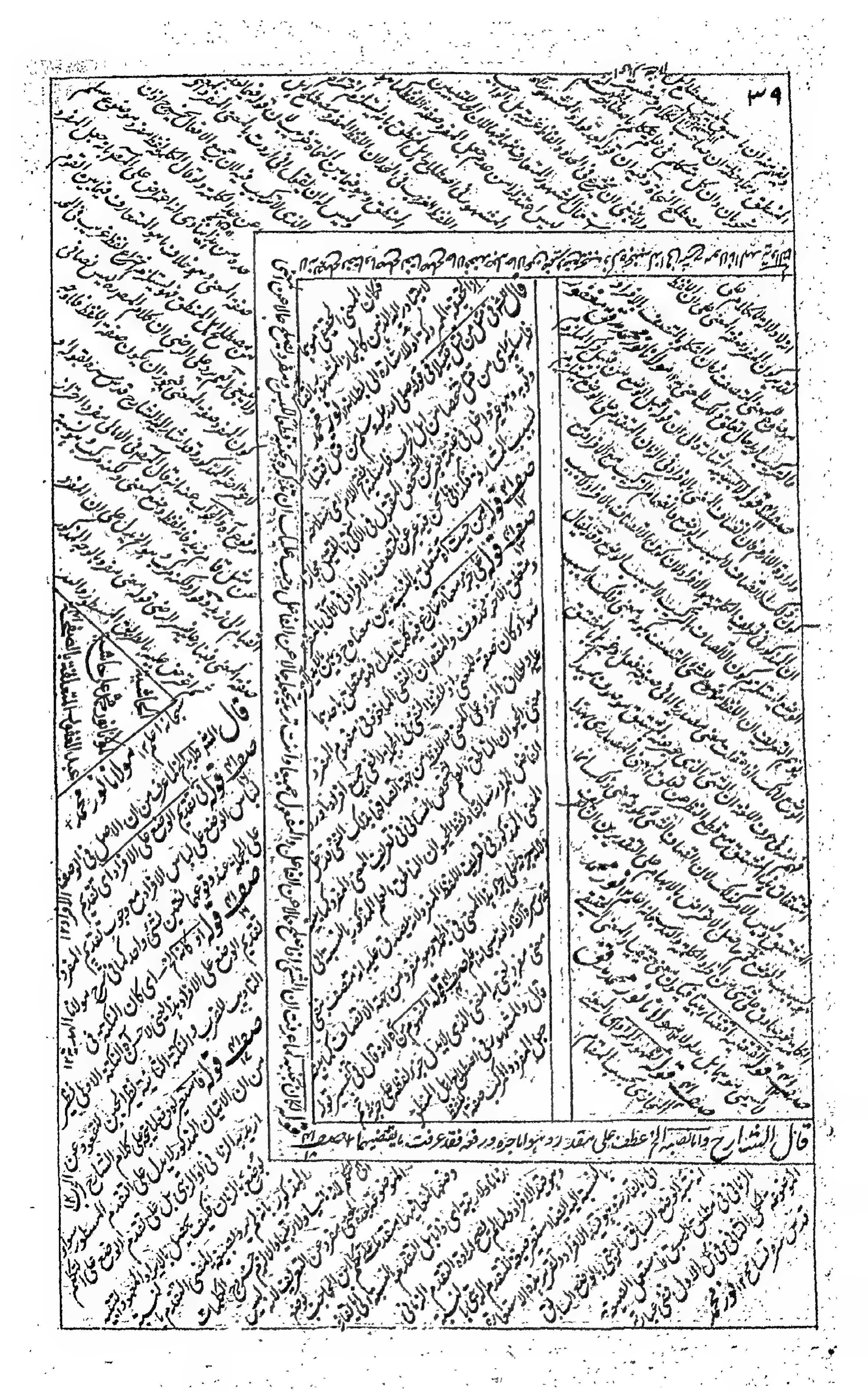
صفحة ٣٣ قوله تخفيفا غير قياسي بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء



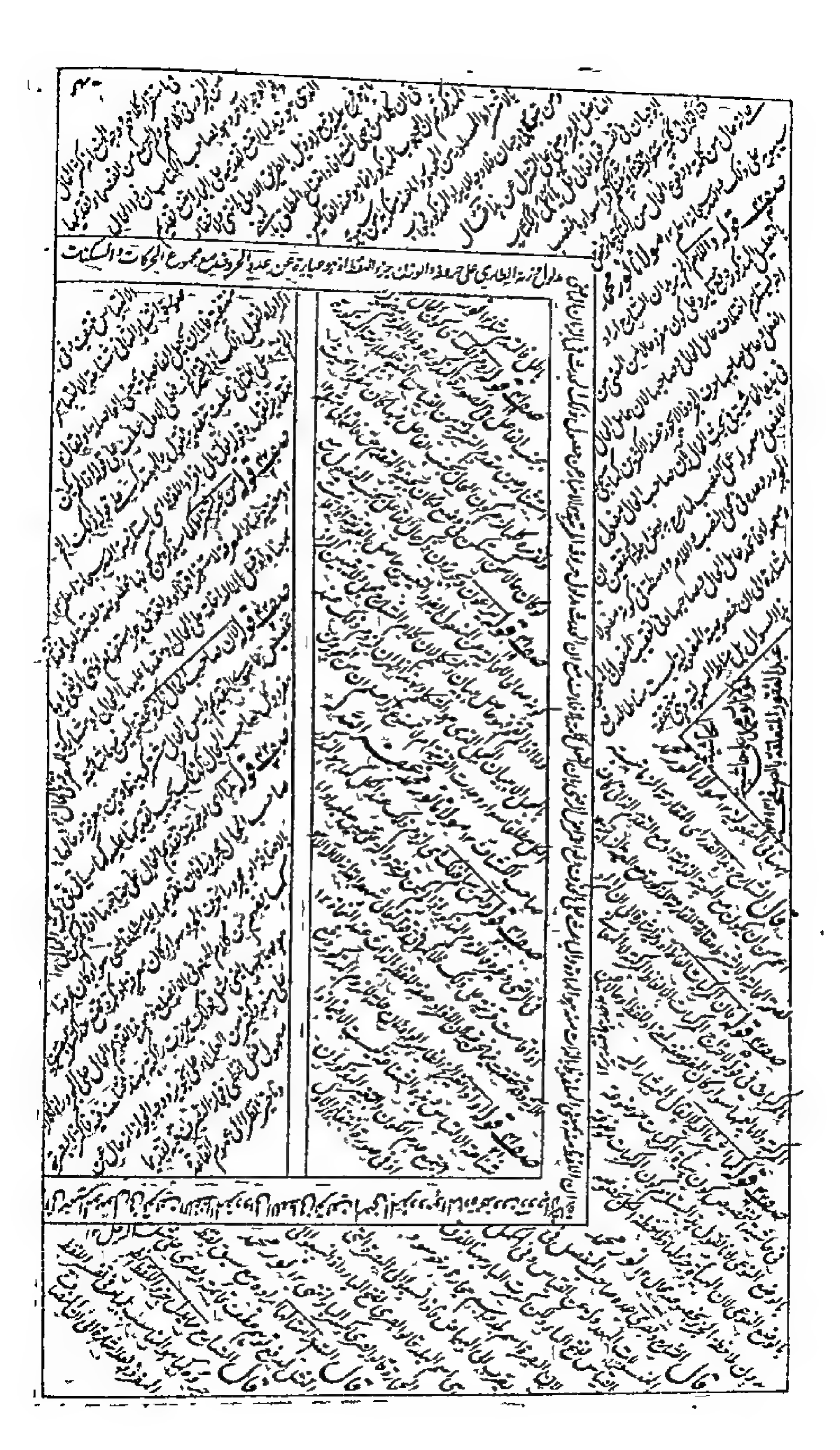


هي انها فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان كما مر في حاشية الفاضل الكبير ولو ردوه بالنقض





قال الشارح واما النسبة الخ عطف على مقدر دونه اما جزء ورفعه فقد عرفت ما يقتضيهما



بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة

قوله الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها متشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك المستثناة ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولهذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة

قوله فليس هناك اي في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة

قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسم لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى

قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع الا وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة فعل او غيرها فهم منه عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم لان القدم تقتضيه اقتضاء بينا الظهور المراد ههنا

قوله كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة وكذا في المفرد

قوله ومعناه ما لا يدل جزؤه من حيث انه جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة المعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى

قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة ايضا تقدم الوضع على الافراد وكانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة واستلزامها وهو الوضع

قوله حيث اتى به بصيغة الماضي فاستعير صيغة السوال زمانا السوال رحمه

قوله حال انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بمحله كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات واذا اتى المعنى على تقدير جعله حالا منه اليه والاختصاء

شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من الله اخر عن المفعول المعطوف على الفاعل

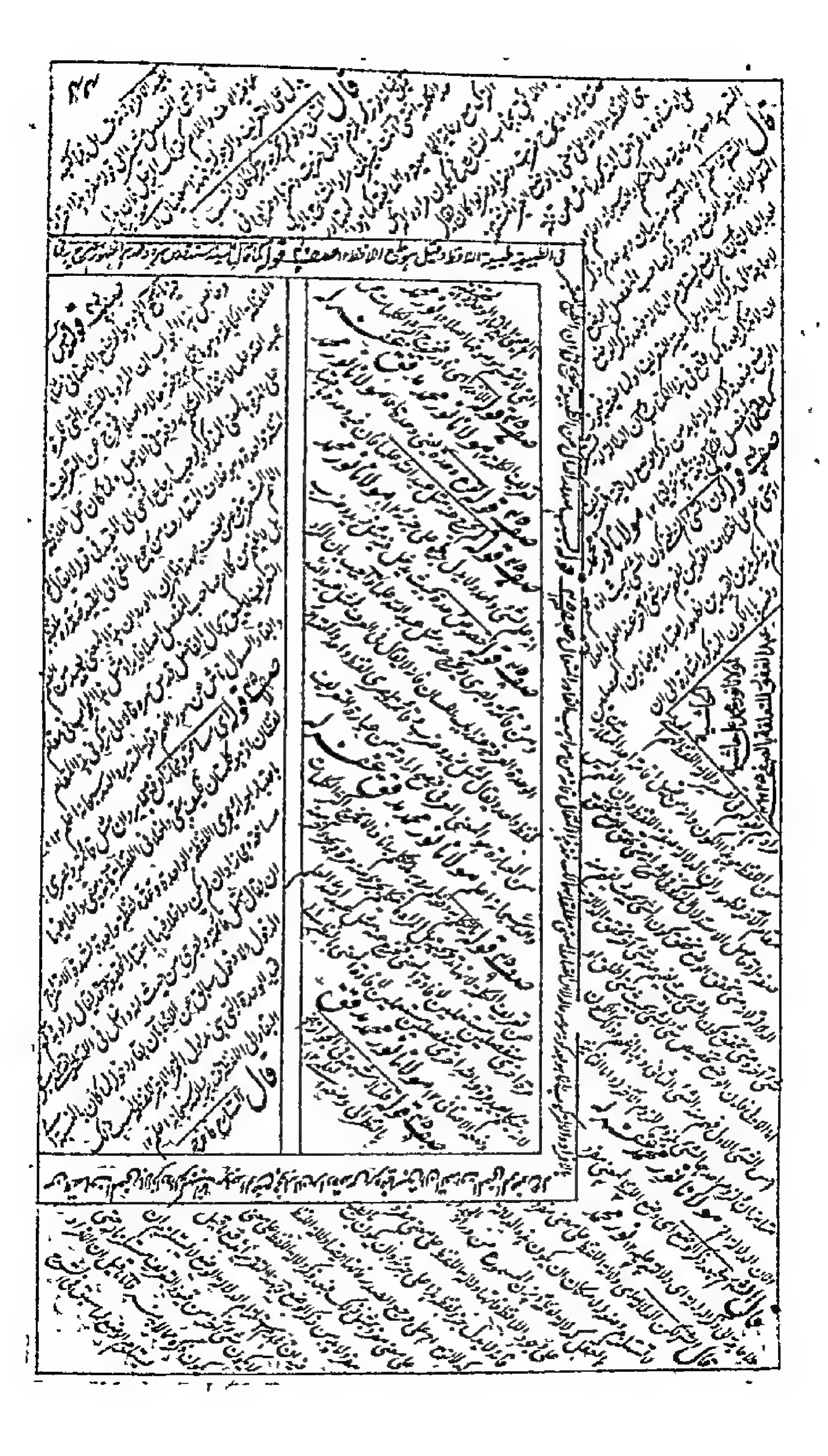
في دخول العقد ... المصنف **قوله** ومن ثم جوز الشارحين في مجيء الحال عن النكرة
من غير اشتراط الخاصية نحو ركبا الوكب سلامة لتقدمها عليه لان صاحب الحال نكرة
لا تامون هذا الكلام بكون صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر
البصريين كما يفهم من كلام المصنف ان لا يضادهم **قوله** فانه معمول للفعل والاسم واسطة
في كونه معمولا ومعمولا لما تقدم عامل الحال صاحبها **قوله** لاعراب المركبات الالفاظ
موضوعة بنوع الوضع كما اشرنا اليه **قوله** لنخرج عنه مثل الرجل ومثل بصريان فان
لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا وكذا تاء التأنيث المتحركة والياء والالف
وعلامة التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا
من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة
دالا على المعنى المقصود كما ان تلك الحركات انما كانت بزيادة تلك الحروف المنسوب الدلالة
اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى نون الانفعال **قوله** بل عرب بعرابين
واحد منه للمراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه
المعتبر كل من الجزأين حالة تلائق بصفات الحرف الاخير في انه لم يستحق الاعراب بل
البناء والمستحق للاعراب نحو قائم فجعل المجموع كلمة واحدة واعرب باعرابها
ونحوه من حيث ظاهره في قائمة وبصري وحبلى بخلاف نحو الرجل ورجل والمثنى والجمع
بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء
الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة
وفيه تامل **قوله** معرا نه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين
لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي
في كلمة واحدة قلت الحالة الواحدة تتنافى يعتبر في الاعلام الاحوال
التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال

صفحہ ۲۵ قوله بجا بهال الخ وكل من الاخراج والادخال المذكورين مشتمل على كل من الاجمال والتفصيل

صفحہ ۲۴ قوله بالمعنى المصدري اي الاثبات الخ

والواحد وجه التسمية الشدة ... على ما في الاخرى عدم استقلال الحروف ... المتصلة في الكلام المذكورة

قال الشارح ... والثاني ... باعراب واحد ...



صاحب اللباب ان اعراب آخره محكي كما في تابط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول

فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله

علما الا اعراب واحد **قوله** ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح

اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال

لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة **قوله**

فانه لا يقال له لفظة واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ

كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف لانه شيء من الكلمات وان اريد بالنوع وحدة لم يخرج

عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا بد ان يلفظ عليه ان تلك اللفظة للمرة والمفهوم

منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك

المفهوم لان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فيخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على كلمتين
اي من اللفظة ١٢

يصح ان يتكلم بهما مرتين **قوله** ويقيس مثل قائمة وبصري الى قوله داخلا اي مسامحة ومجازا **قوله** لان

الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت

بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك **قوله** كدلالة لفظ دير المسموع

من وجود العوارض اعتبارية بل اذ لو جعل جزءا من تعريف حال مشاهدة لم يظهر دلالته

او لم يدل كما قال السيد قدس سره وبان وجوه ملاحظته يعلم بالمشاهدة لا من لفظ

قوله هي منقسمة الى هذه الاقسام السر في تثليث القسمة تباين احوال الاقسام

واحكامها مادة وصورة للكلام قوله منحصرة فيها مع من التكلف في معرض

بيان الاقسام وشمولها قوله لانها تكل هذا خبير عقلي وتوجيهها انه في قوة تقسيمين

كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يشير اليه الدليل وان اثبت عن المستقل والظاهر

انه قطعي لانه ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما ذكر في التقسيمين قوله

لما من معناها قبل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة

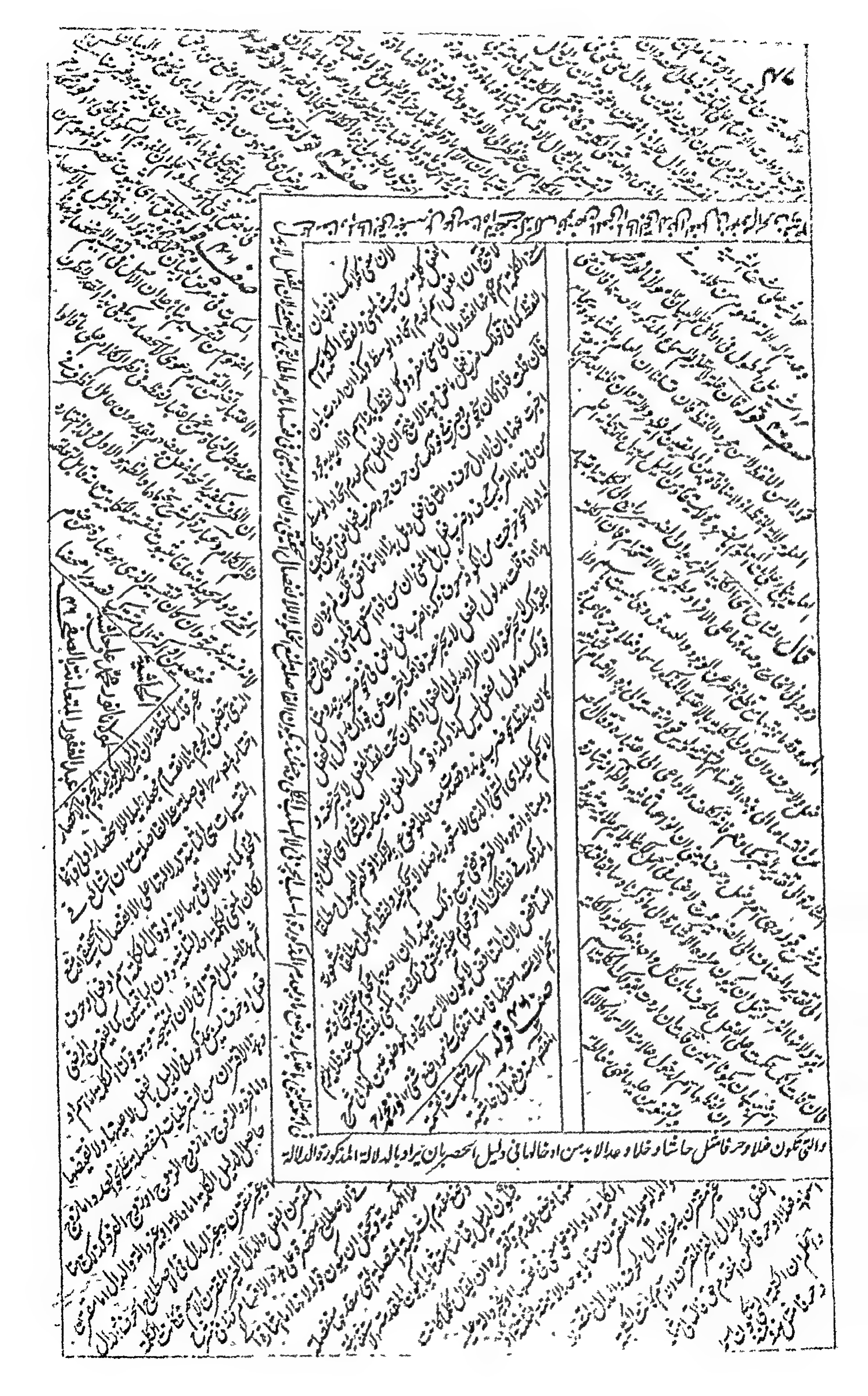
ولا يخفى ان تقدير الشارح مما يتلقاه الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال

او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم او

فعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة

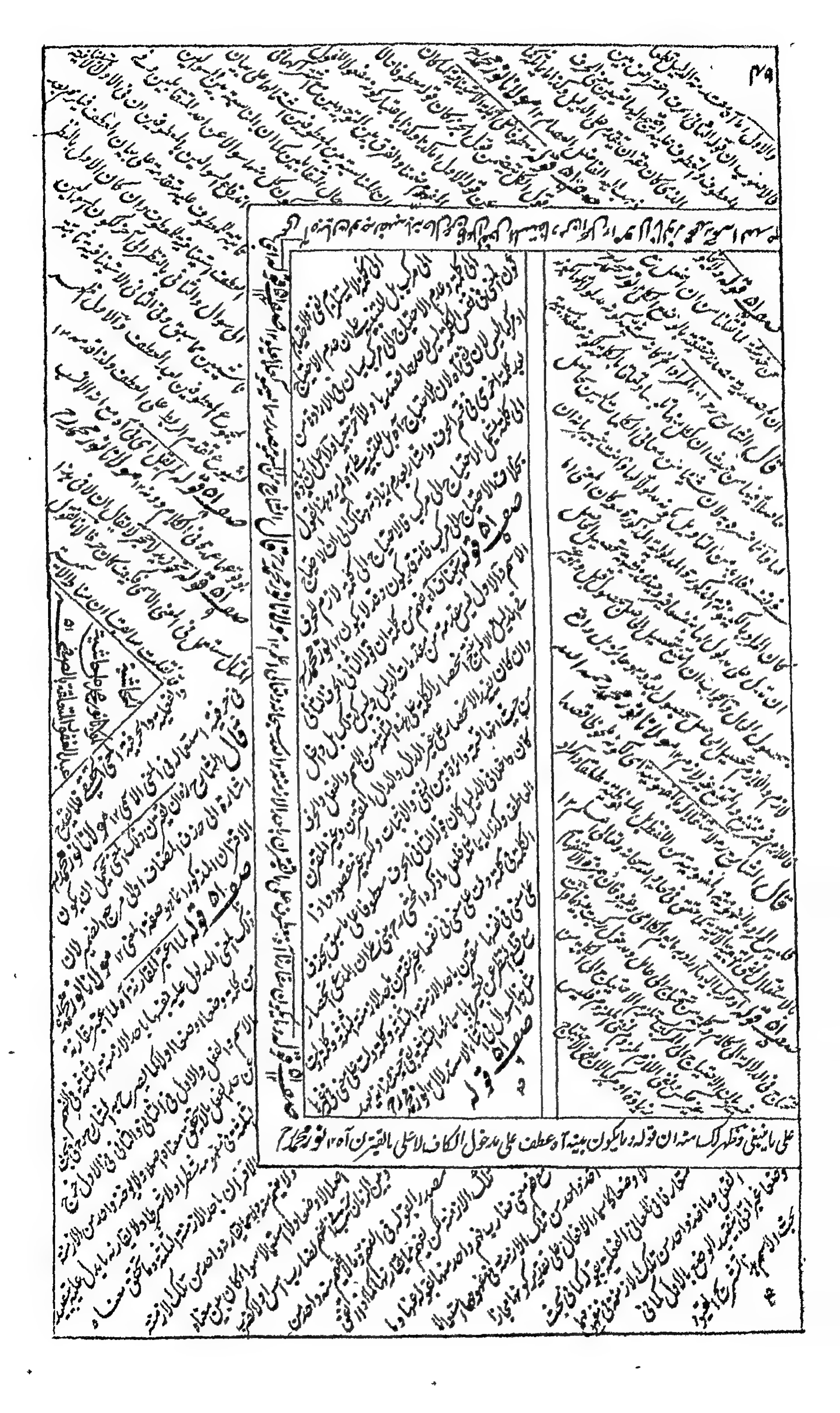
لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح عدم الدلالة عليها مع ان الحروف التي

ان الشرع ما ثبات منزلتان فلا يليق التاويل فيكلف الاول اما تقدير الذات

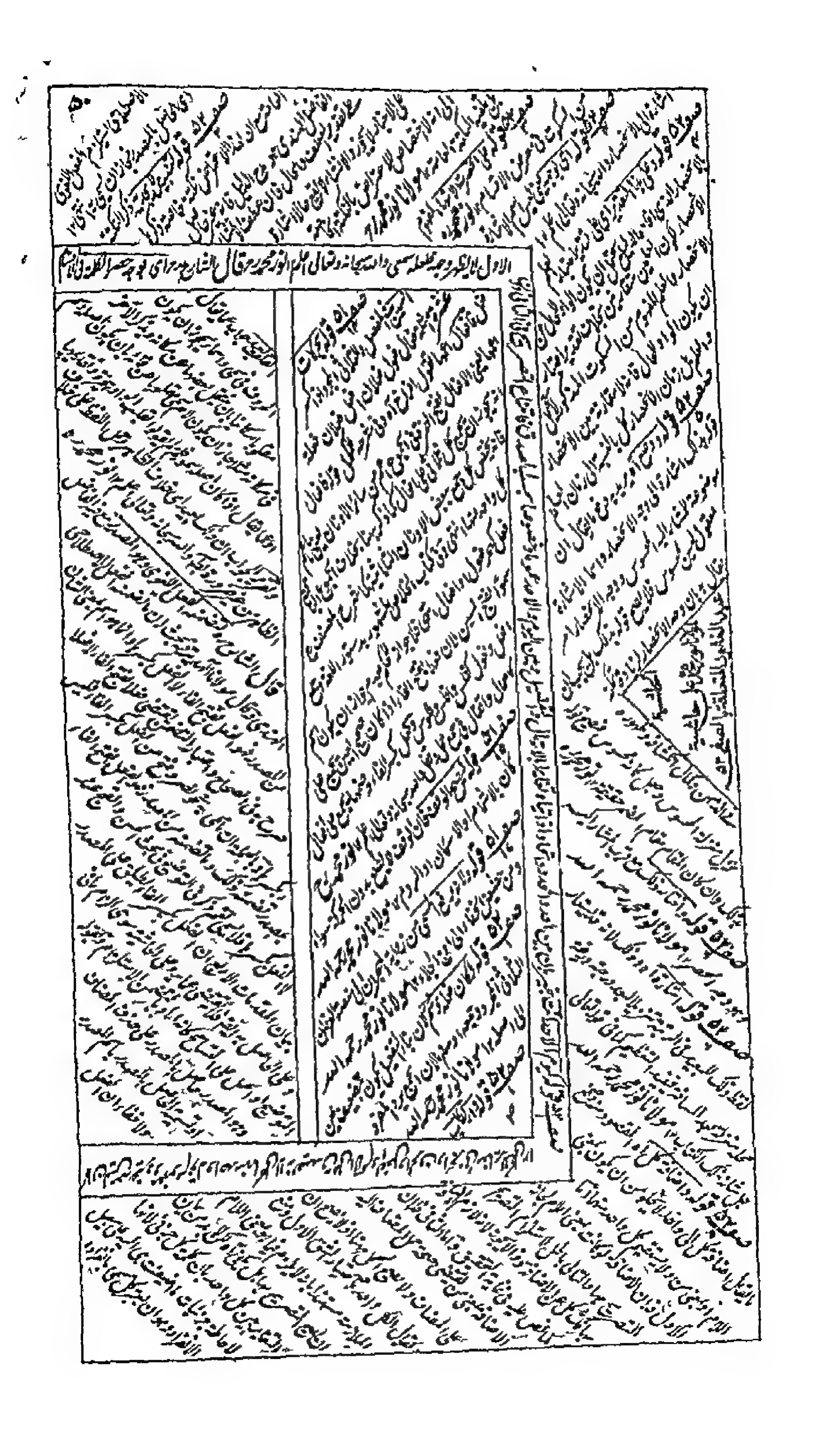


والتي تكون خلافا وحرفا فاشتمل حاشا وخلا وعدا لا بد من ادخالها في دليل الحصر بان يراد بالدلالة المذكورة الدلالة

ولو قرئ في صحة حمل الثاني على الحقيقة دون الاول في بحث السلام كما مر ١٢ مولانا نور محمد رحمه الله



على ما ينبغي ويظهر لك منه ان قوله وما يكون بينه آه عطف على مدخول الكاف لا على بالقرين آه ١٢ نور محمد رحمه



يعني الفعل انتساه زيادة ان وكذا جعل ان تدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقرير
في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك
المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر
حقيقة ولا يخلو عن خدشة **قوله** من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردا او
مركبا اليها قال الثاني اي الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول
وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية
ولك ان تعطف او لا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل
قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه **قوله** اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل
في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء النحو زيد لا حجر **قوله** ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن
حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقق كضرب مصدرا اذ ما
يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في
الفهم لكن لا يكون فهمهما عن الكلمة كما اذا اتفق من فهم ضارب فهم الزمان
قوله ماخوذا من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو كما
السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها
ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لاستعلائه على اخويه
ولانه يرفع المسمى **قوله** وقيل من الوسم وبرد هذا اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل

سمو ولو كان مشتقا من الوسم لكان الامثلة مشتقاته مثال الاولى كوسيم والثاني سام واو اسم ووسم ووسمت لا توسمت ١٢ عبد الحكيم

ليكان معلوما وحصرا وشاما وارتكاب القلب بعيد **قوله** لتسميته الفعل اللغوي

فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قال** وقد يعلم الواو للاعتراض لتنبيه من دخل

الإشارة والمعطوف على محذوف لانها والمعطوف على العلم بالانحصار الذي يفاده

الدليل اي علم انحصار الكلية وقد يعلم مثلث اي بوجهه وعلى هذا التقدير

يحتمل ان يكون الواو للحال **قال** بتلك الابواب الاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع

لزيادة التمكن في الذهن وكمال الانكشاف واختار ذلك دون هذه الاشارة الى تحقق

العظيم لخوفه **قال** حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز

التصريح بها واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام لكن يمتنع التصريح بها كما حققه

قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح

بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل

وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد **قوله** ليس

المراد بالحد ههنا اي في صدر الفن بانه الحد بعد الادلة فهو للتعريف الجامع المانع او في حد

التام لان المركب منها الاشتراك الشيء انه الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم **قوله**

ولذلك درن المصنف الذي في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب لا يريد به الخير فقال يقال في

الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى

الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه فمعنى اللام للسبب في الدر بالمد والمعنى تعجبوا

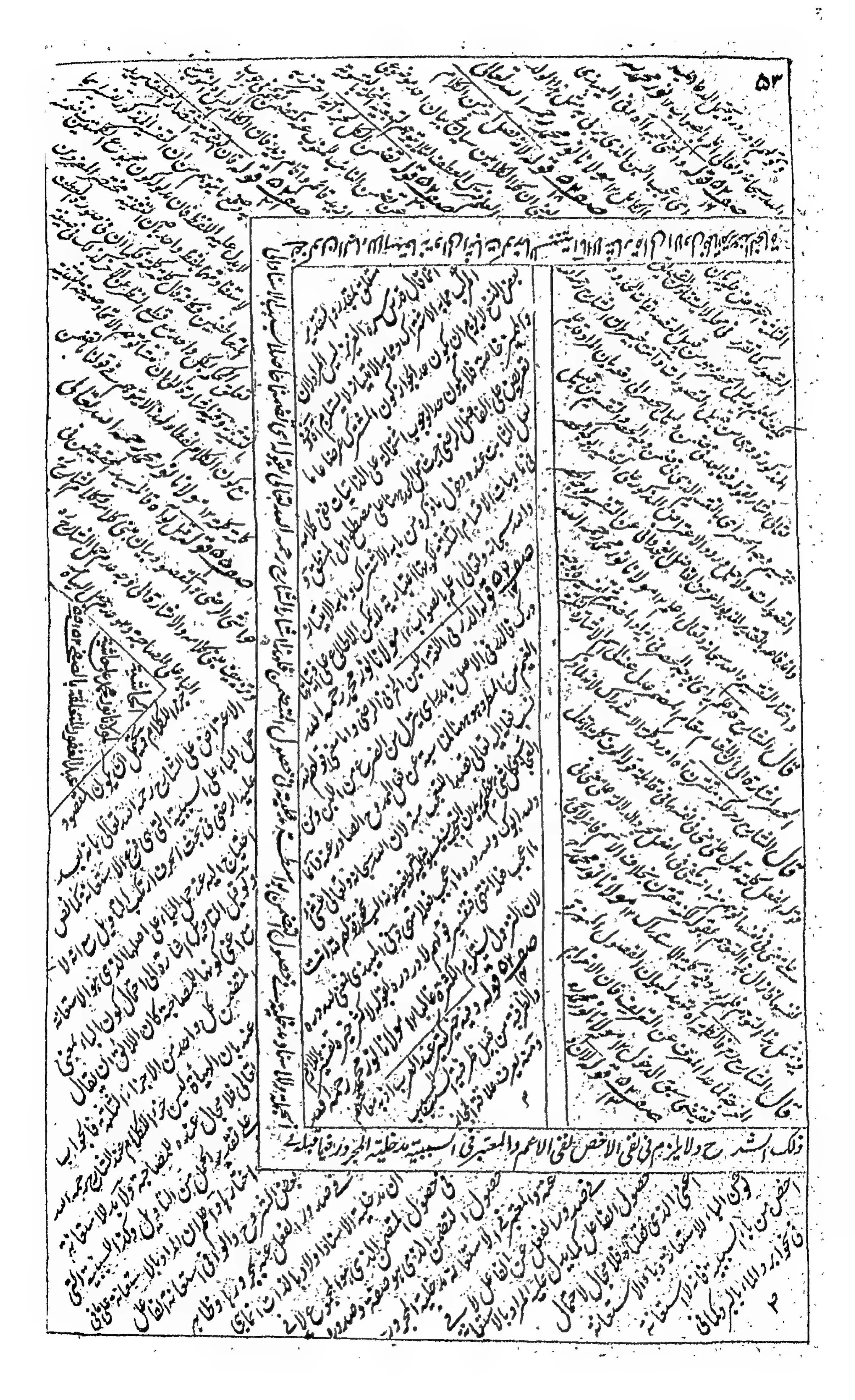
من لبن ام رضعته كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية **قال**

الكلام لم يعطف على الثاني لانه فصل آخر من الكلام **قوله** في اللغة ما يتكلم

به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما اي اعطي عطاء مع انه لا اسما

اسم لما يعطى **قوله** لفظ تضمن تضمن الكل لجزئيه **قوله** اي يكون

كل واحد منها ان ضميره التثنية اختصار العطف مكانه قال كلمة



وذلك الشرح ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم والمعتبر في السببية مدخلية المجرور فيما قبله

والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك

ضرب لمخاطب **قوله** يحسن بفيد المخاطب فائدة اي من شأنها ان تقصد به افادة المخاطب

فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئته ونسبته

الى القصور في باب الفائدة بل حمل في اسناد الجمل الواقعة خبرا او صفة او صلة او دخل فيما

اسناد الجملة التي لم يفهم بالمطابقة **قوله** خرجت المهملات الصرفة والمركب من الكلمة

والمهمل فلم يجريه **قوله** سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع **قوله** انشائية

اي غير محكية بها عن الواقع **قوله** في حكم الكلمات المفردة لان النسبة في تلك

المركبات جملة يجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد **قوله** اعني فاعلا لا بد

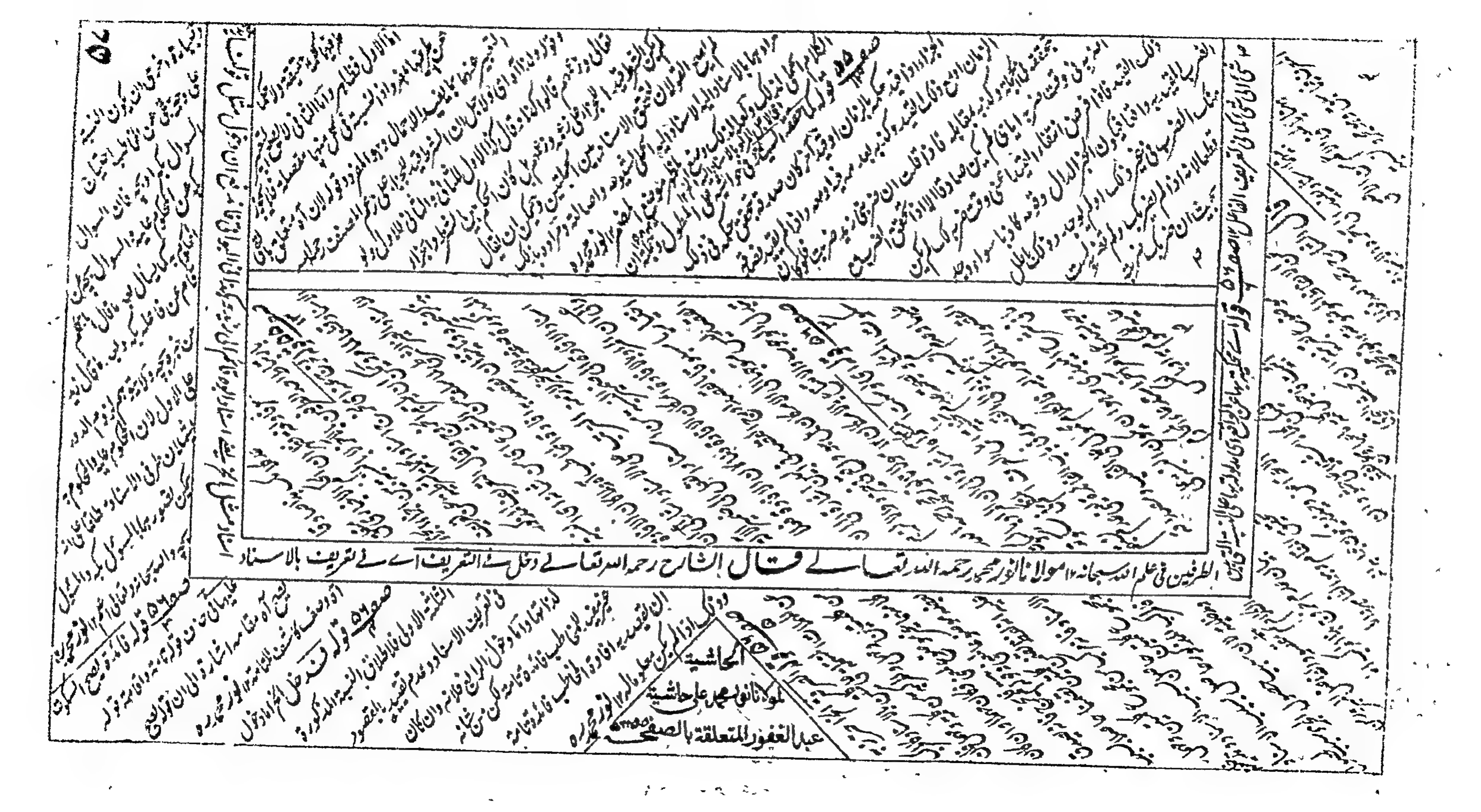
ذا **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها

حتى لا يحتاج الى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ قد تدل

على انفسها الا انها تحضر بانفسها لا بدالها في ذهن السامع فيحكم عليها ولم تثبت

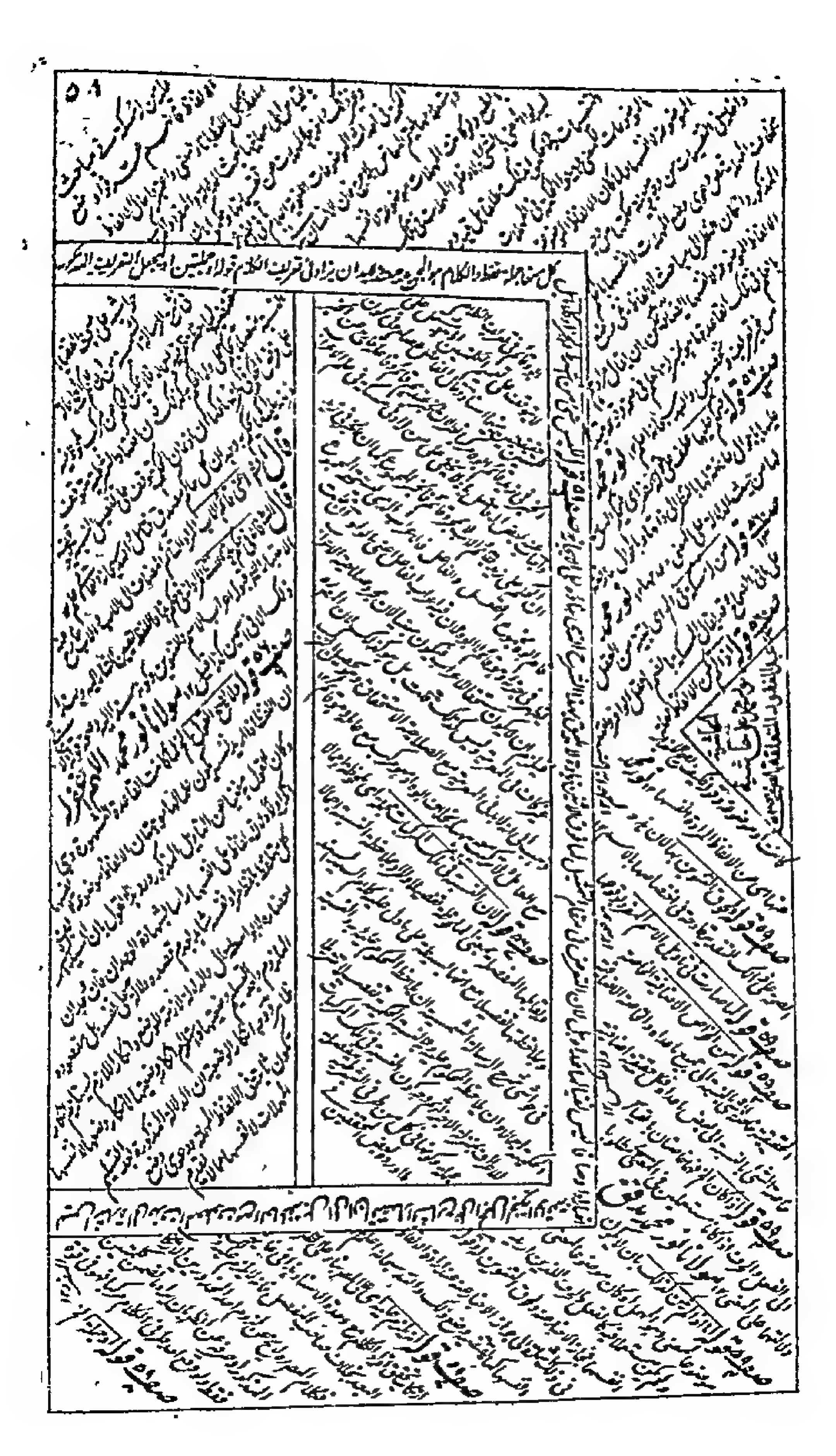
دلالتها الثابتة بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما

لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم تكن الالفاظ



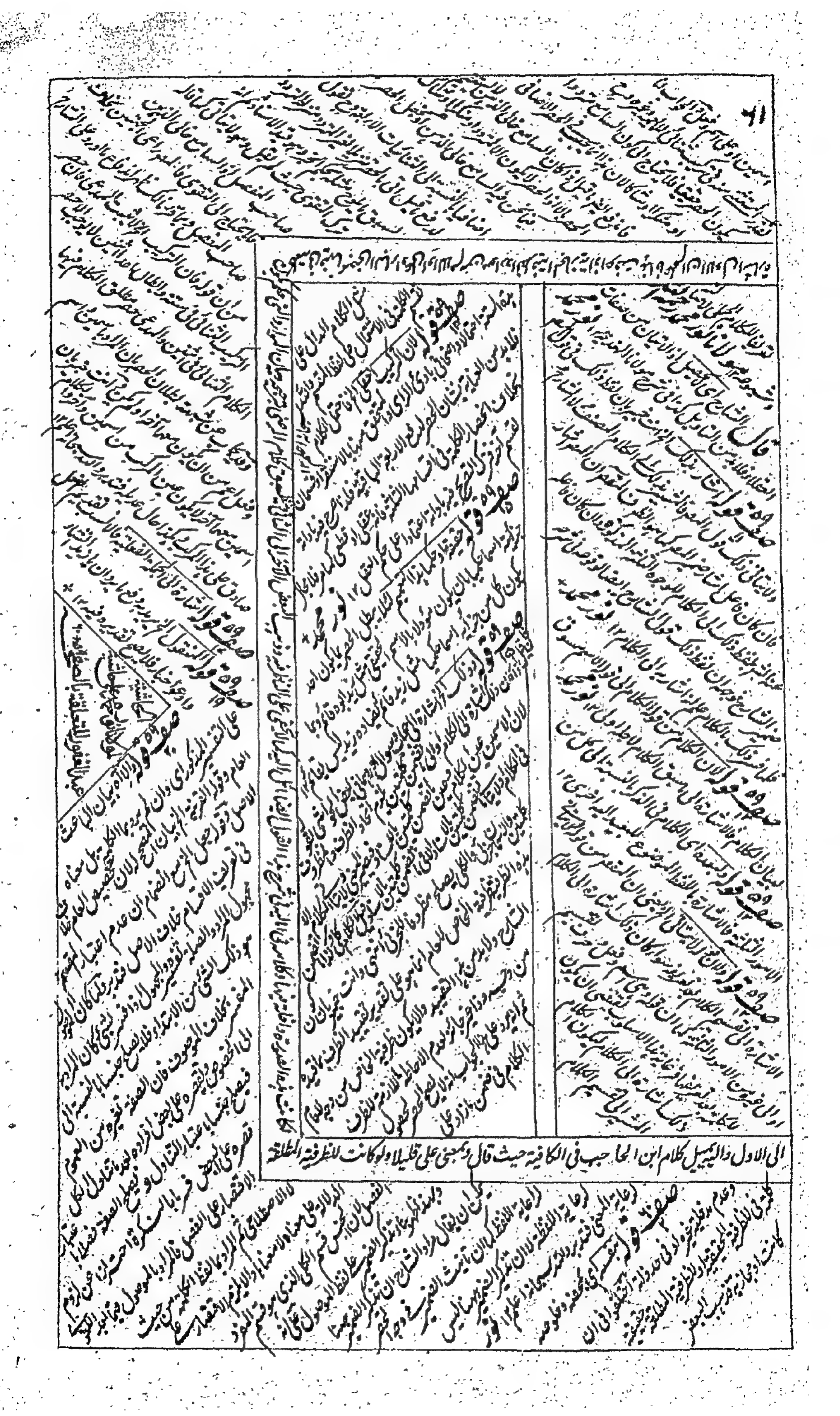
قال الشارح رحمه الله تعالى وقل في التعريف بالاسناد

الحاشية لمولانا محمد علي حاشية عبد الغفور المتعلقة بالصفحة

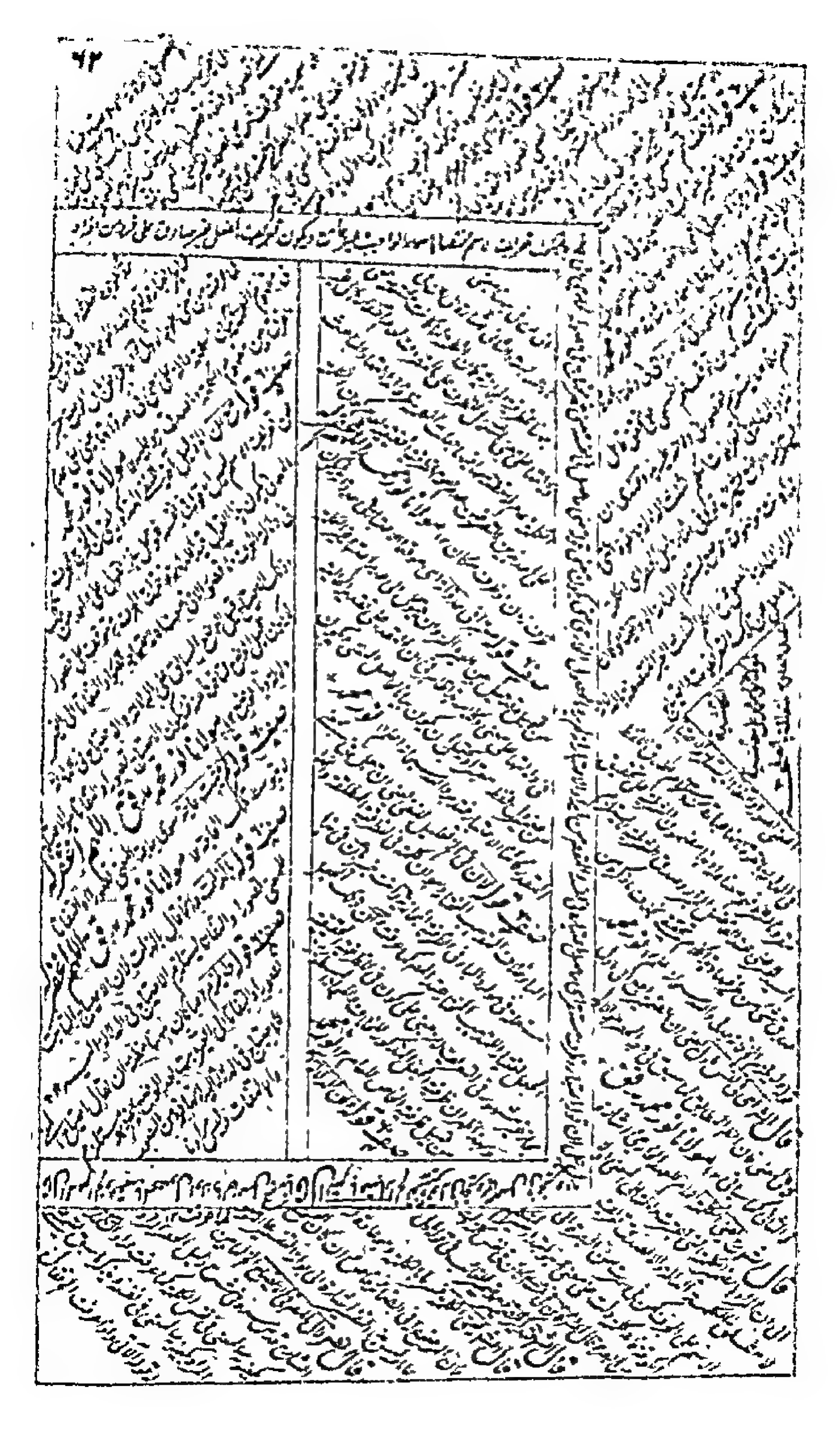


موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ
المهملات في تاويل الاسم المفرد قبلت احكام وخواصه اراد الاخبار عنها ولحوق التنوين
بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير
موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين به
والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا نقول من حرف جر وضرب فعل ماض و
جسق مهمل **قوله** اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب **قوله**
اخبارا او وصفا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد
او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شيء من الشرط
والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع **قوله** بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليهما لان الاسناد
فيهما وسيلة لما هو المقصود بذاته **قوله** لك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه
او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام وليعده ولان قوله لا ياتي
اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها
وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي
الى ستة **قوله** الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص
فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم **قوله**
او في ضمن اسم آه انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق
الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع
لتقدم الفعل على الفاعل **قوله** بتقدير ادعو المنقول الى الانشاء قبل التقدير او
بعده **قوله** اي كلمة والا دخل في التعريف المركب والدوال
الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة **قوله**

لا في نفسه جايسنه تمني سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى وما جعل
ظرفا لغو الدل وحالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه
في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لكن في جعل في بمعنى
الباء خلاف المذهب المختار وجعلها غير مشهور في التعريف وان الدلالة
الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع
ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور لاني معناه
لاحتياجه تصورا او التفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة
وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالزاحة لا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثير منها يحتاج في تفهيمها الى
ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم
والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وربما يتوقف فهم المسمى على شرط لفظا كان
او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة لا يستلزم ذلك القصور توقفها على التقابل القابل
قوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في
مقابله **قوله** كتوقف الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها الملحوظة في
ذاتها ويلتفت اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها كونها في وسطه
او قريبة من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابل التوقف قيمة



الى الاول والتمثيل بكلام ابن الحاجب في الكافية حيث قال ومبني على تقليلا ولو كانت للظرفية المطلقة



قال العلامة قوله الدال كلمة ... مولانا نور محمد

عدم كون ... المعنى ... كون غير المعنى ... باعتبار الا ان ...

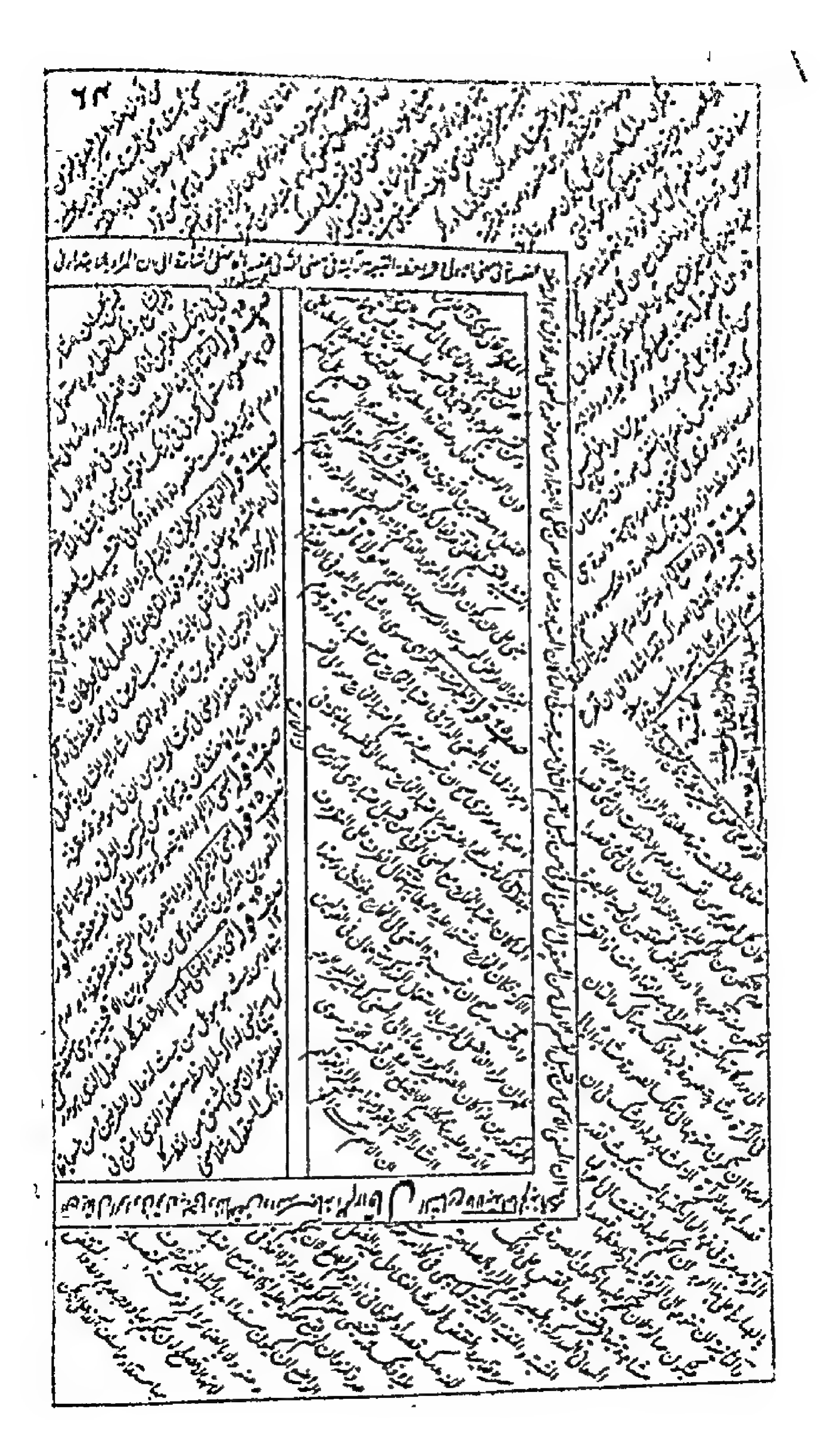
الاول عدم ... اعتبار الخارج ...

صفحة ١٢١ قوله اى الدال على ... ان يكون ...

من ... بالخارج ...

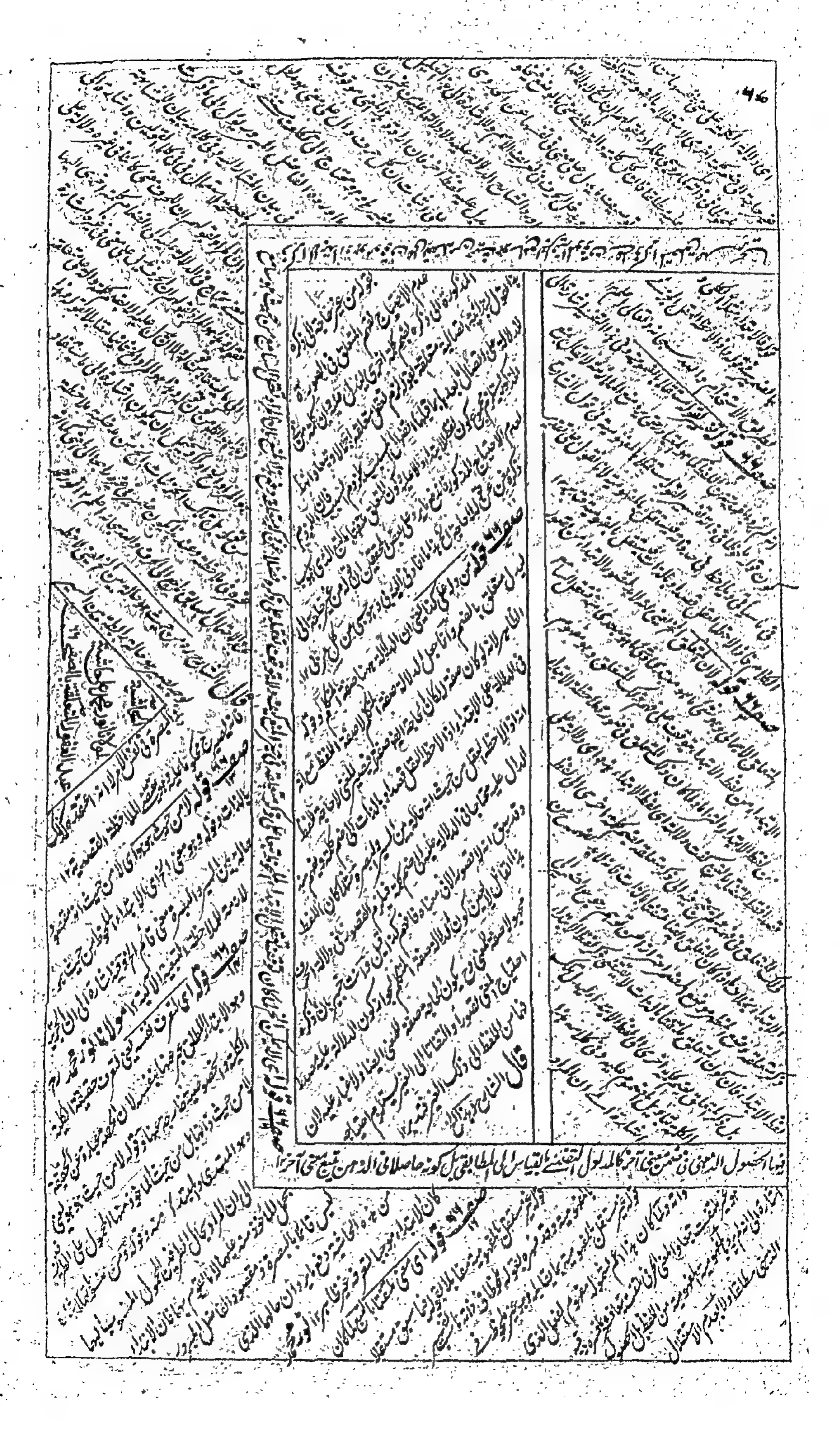
صفحة قوله الغرض ...

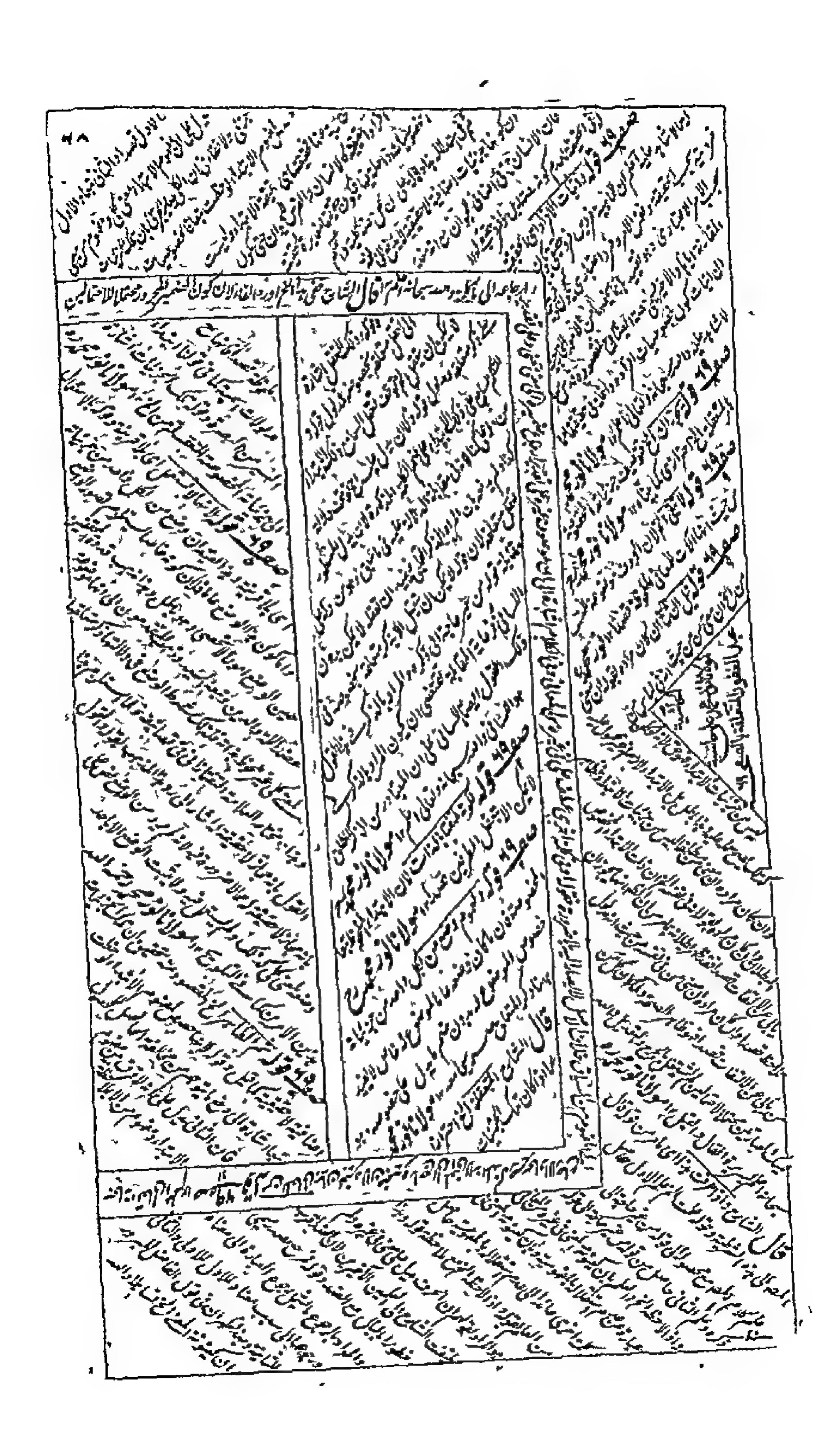
المبرر قدم القائم لغيره لتوقف ... قدم الثاني ... اصالة في الوجود



الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان
يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مؤدى في في الموضعين واحد بل لا يتصور
ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار
فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بفي مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها بل
المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان
امتاز **قوله** كما ان في الخارج موجودا اه اي كما ان الموجود الخارجي
قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر
في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه
اخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم
بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله
بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
بغيره **قوله** والتعقل الملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق

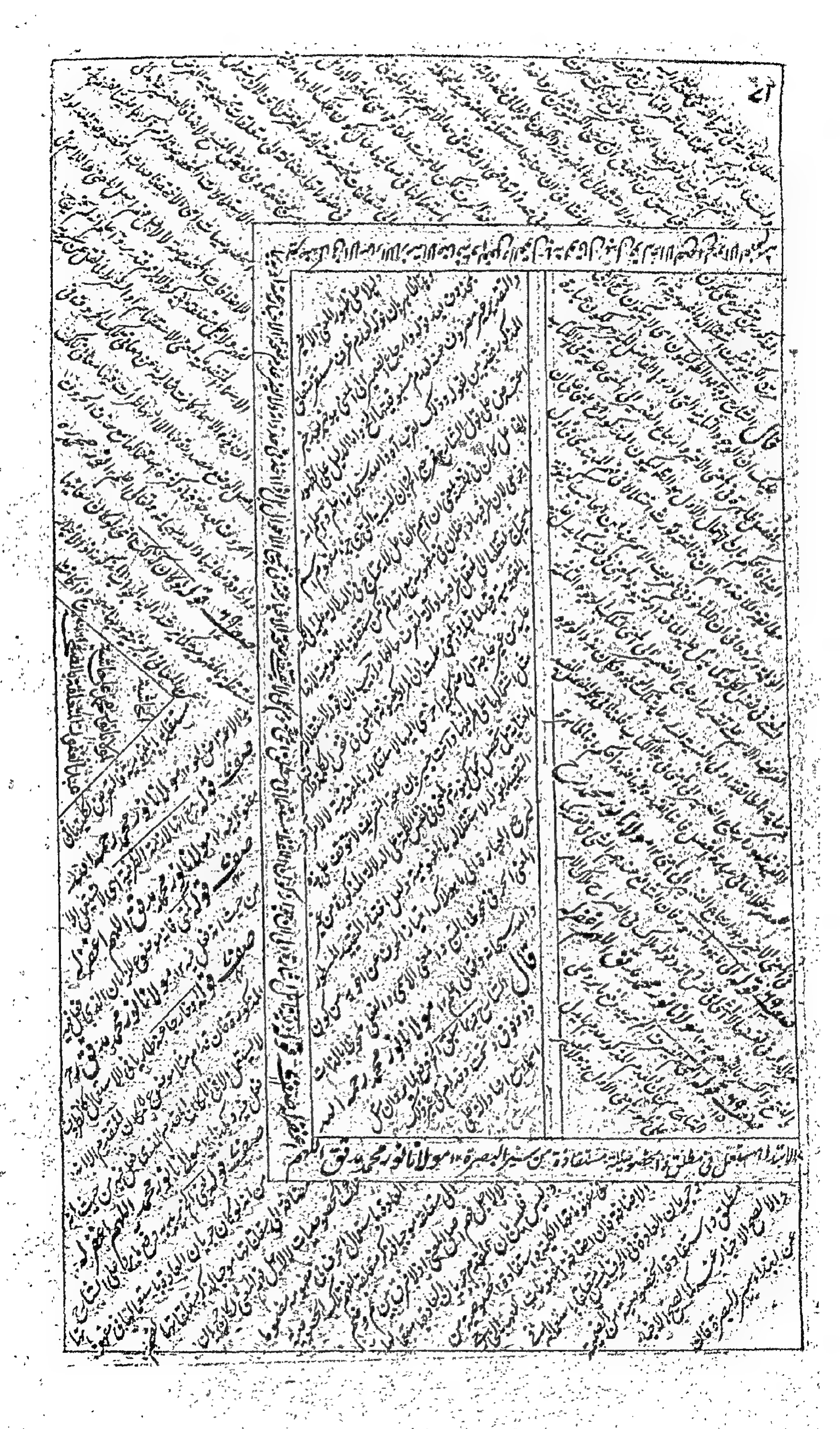
قوله لا يصلح شيء منهما اذ لا يصلح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات
بداهة قوله ملحوظا اي ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير
حاجة الى ذكر لان التعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه هو شيء يفهم
من لفظ الابتداء وما كان كذلك متعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كنت
كالتمهيد بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة
اخرى ليدل عليه قوله فلا حاجة الى الدلالة عليه من ذكره على كذا قوله وهذا هو
المراد بقولهم ان الاسم ادة يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه
مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناها انها اذا نقلت
وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل
انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة ويقال من ان الحرف معنى كائنا
في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب
الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر قوله
من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو ومعنى [illegible] بالسير
المنتهي الى البصرة قوله وجعلها آلة لتعرف حالهما اي لتعرف نفسه لا من حيث هو هو
بل من حيث انه حال الطرفين ومن منسوباتهما قوله كان معنى غير مستقل
بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يعقل الا بذكر متعلقه اي لا يمكن
ان يعقله السامع الا بنقل متعلقه بخصوصه ونحن نعبر لان تعقل النسبة المخصوصة

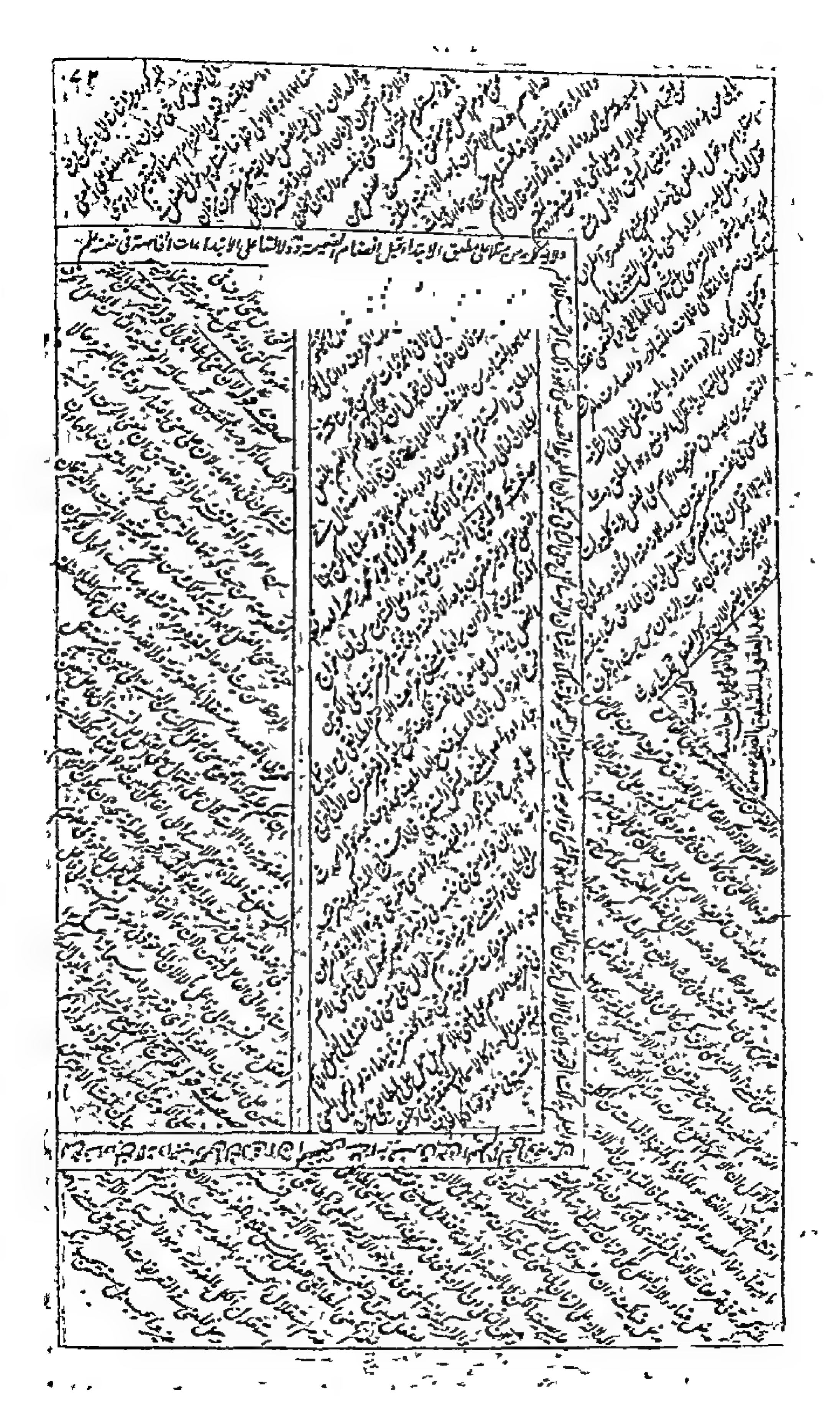




بخصوصهما لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما اذ ذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحاً لكونه ملتفتاً بالذات والعموم وضع من قال ما كان وضعه عاماً لا يفيد
الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير
الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في
الحرف بمنزلة الضمائم **قوله** لفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لا بما
لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بالتجوز لا حقيقة له مما لا ضرورة
فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم
الابتداء لوحظت تبعاً واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظ ايضاً انها يجوز ان
تلاحظ قصداً لكن لا تبقى ح معنى حرفياً قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصداً **قوله** واذا
عرفت هذا علمت وعلم ايضاً ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى
عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهر في المعنى الاخير اي كون المعنى
ملحوظاً في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور و
حملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وهو ارجاع الضمير
الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة
هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ **قوله** لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف

ان الاخبار بها مع انها لا ادعة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في
استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك
العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظرف
المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني
قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان
يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية
من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا
في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة و
الا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن اسماء الاشارة
فتأمل قوله باعتبار معناه الضمني يعني انه اراد بالمعنى
ما يشمل المعنى الضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى تخريجه
بقوله غير مقترن فلو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان





المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان

يخرج بقوله غير مقترن **قال** باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا انت فيه

وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مؤنة التفسير **قوله** فهو صفة بعد صفة للمعنى

او حال عنه وهو بعيد **قوله** والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى

المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق

سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر

علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما

بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان

معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد

الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي

او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان

معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول

وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير

مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان

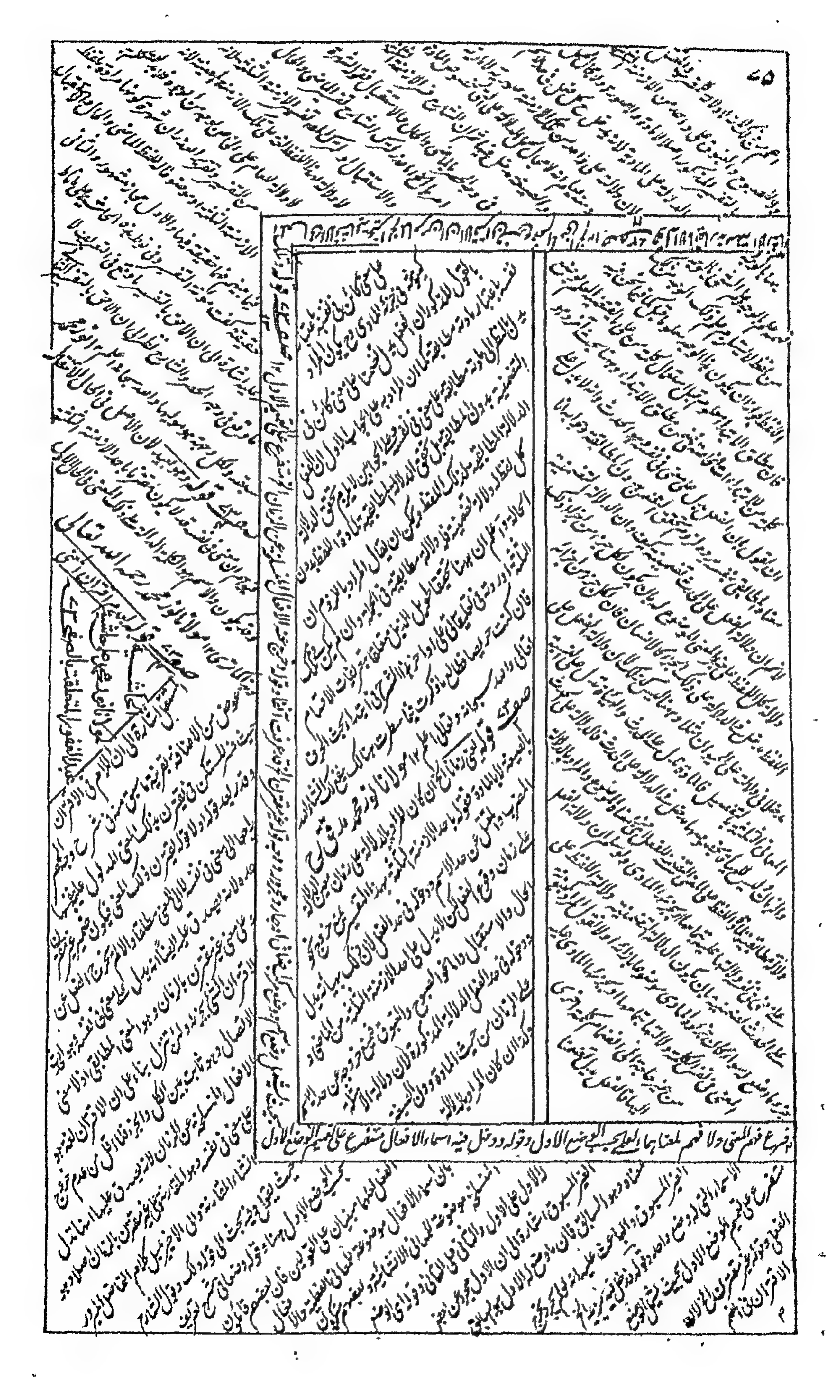
عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك

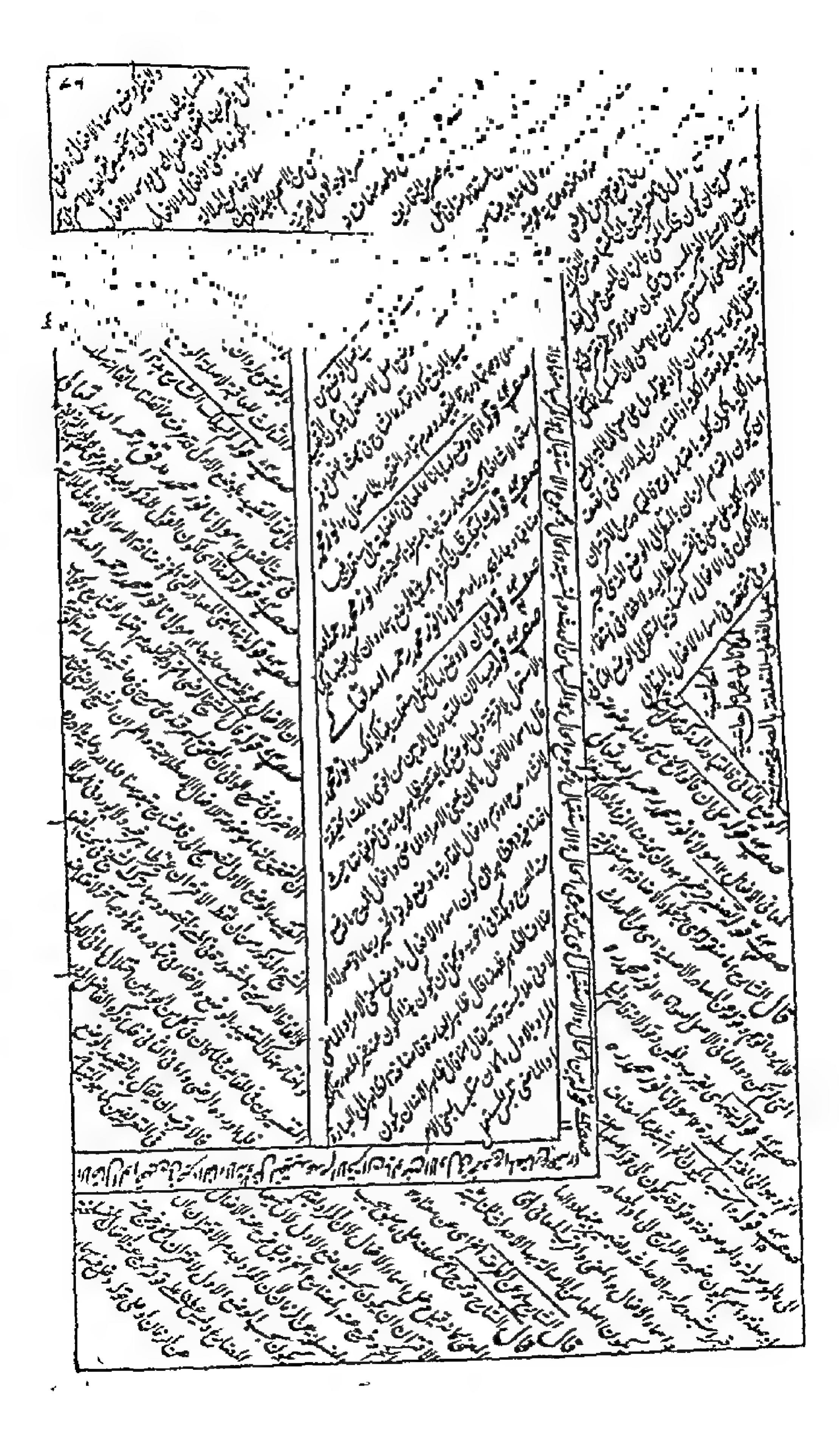
الافعال ليس الا ما نقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد

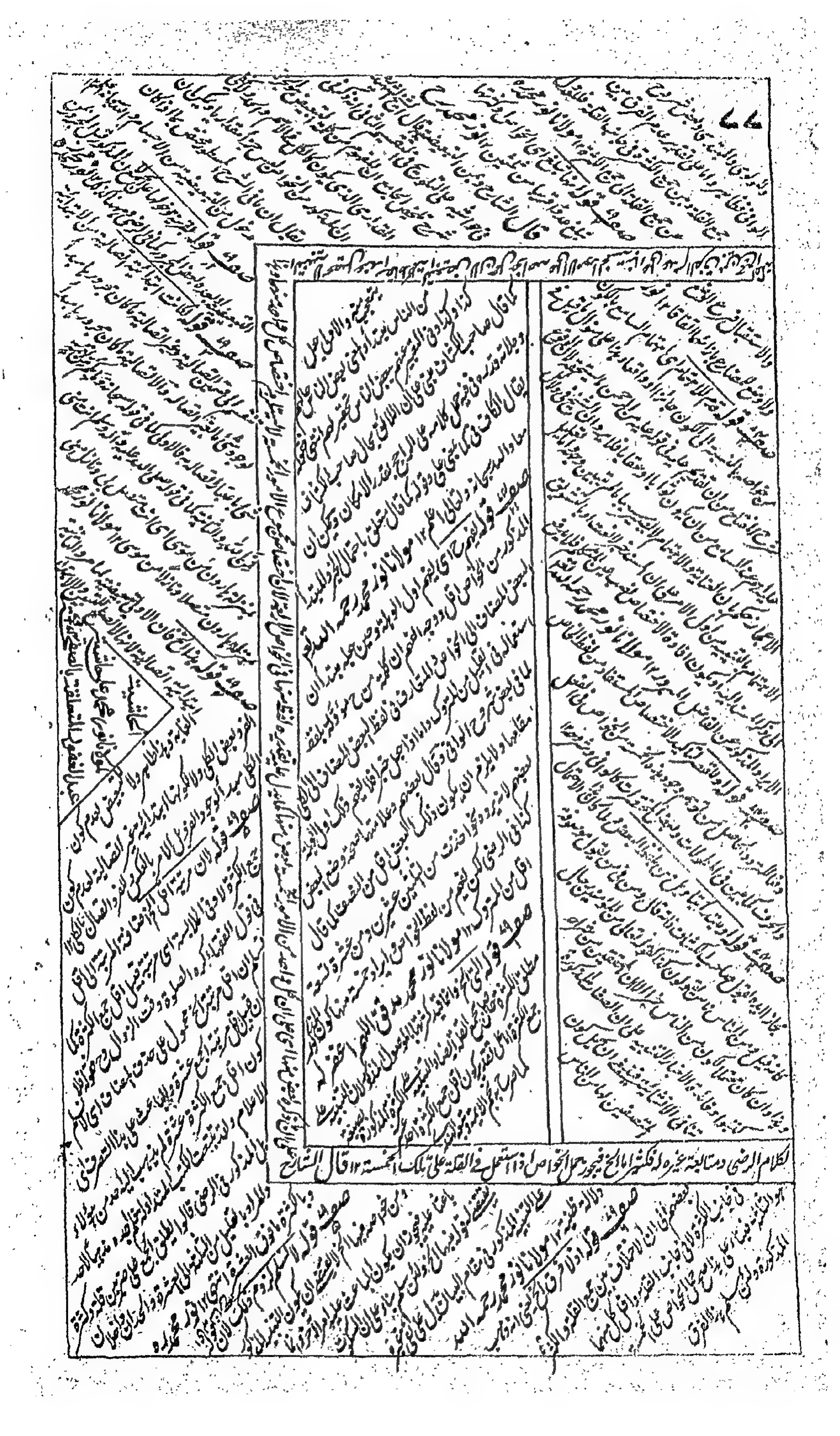
بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما

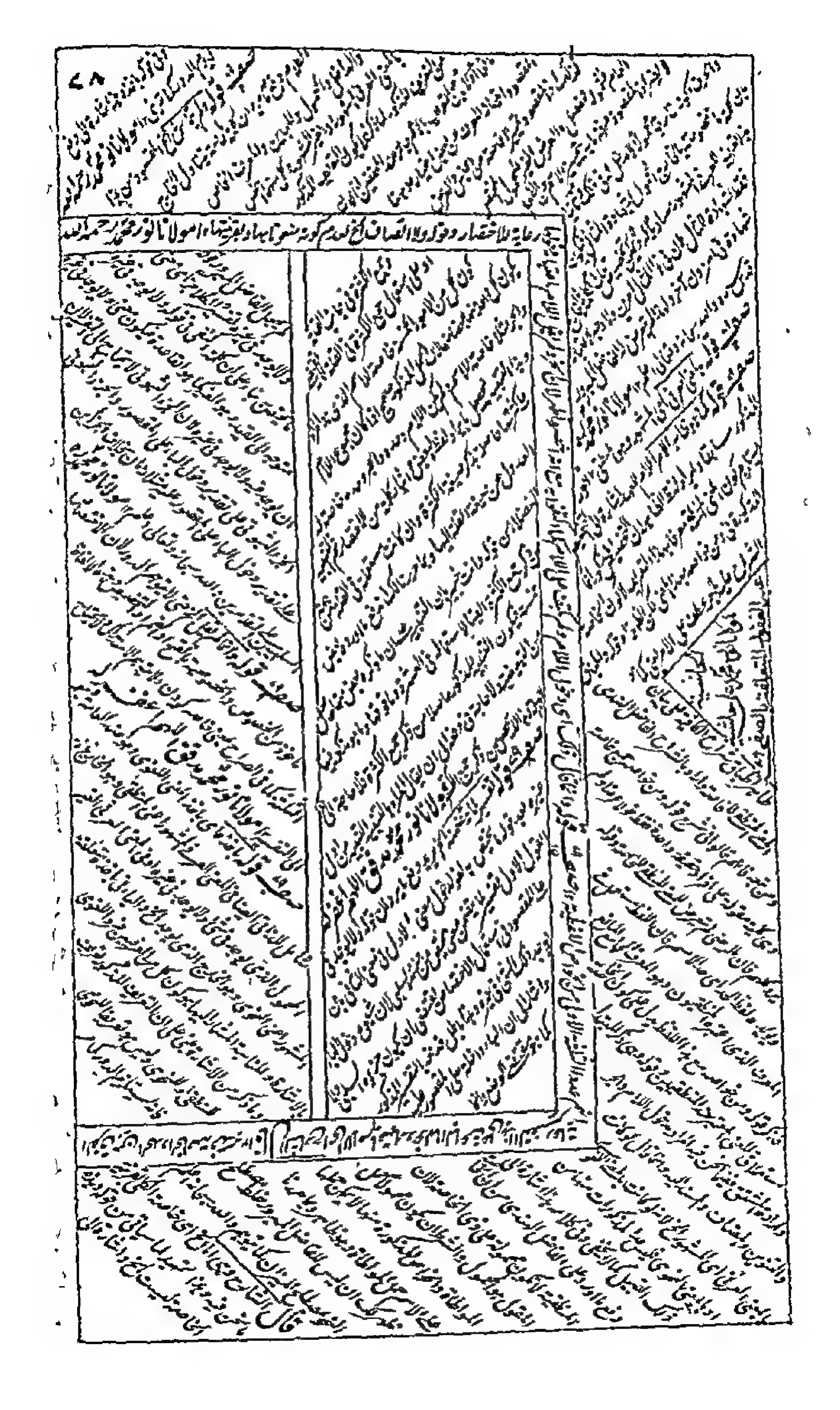
...من وجه آخر **قوله** لان معانيها آه يعني ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني

بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال
اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية ويكون الحكم باسميتها بحسب الوضع
السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء للمعاني الانشائية
ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال
المنسلخة في المعاني الانشائية تعسفا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته
لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى
المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية
لا للمعاني بما قال الشيخ الرضي العرفي القراي الخالص بما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت **قوله** ودخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مع افتهما
للافعال صيغة وقبولها لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا و
مجرورا **قوله** نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغرا رواد مصدر
ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا **قوله** وغير ذلك
لم يثبت استعمال المصدر الكنه ينبغي ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونها
منقولة الى معاني الافعال عن اصل والشبه ان يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا
ولاحاقها باخواتها من نحو رويد زيد **قوله** على وزن قوقاة فاصل هيهات هيهية
كقوقية قال قدس سره في الحاشية الدجلية قوقى اي تصير قوقاة وقيقاء على فعلل
فعللة وفعلالا **قوله** نحو امامك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم **قوله** فانه
على تقدير اشتراكه هو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او
بالعكس **قال** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام بناء للقصر او مبتدأ كما قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا ولا يبعد ان يقال بفهم







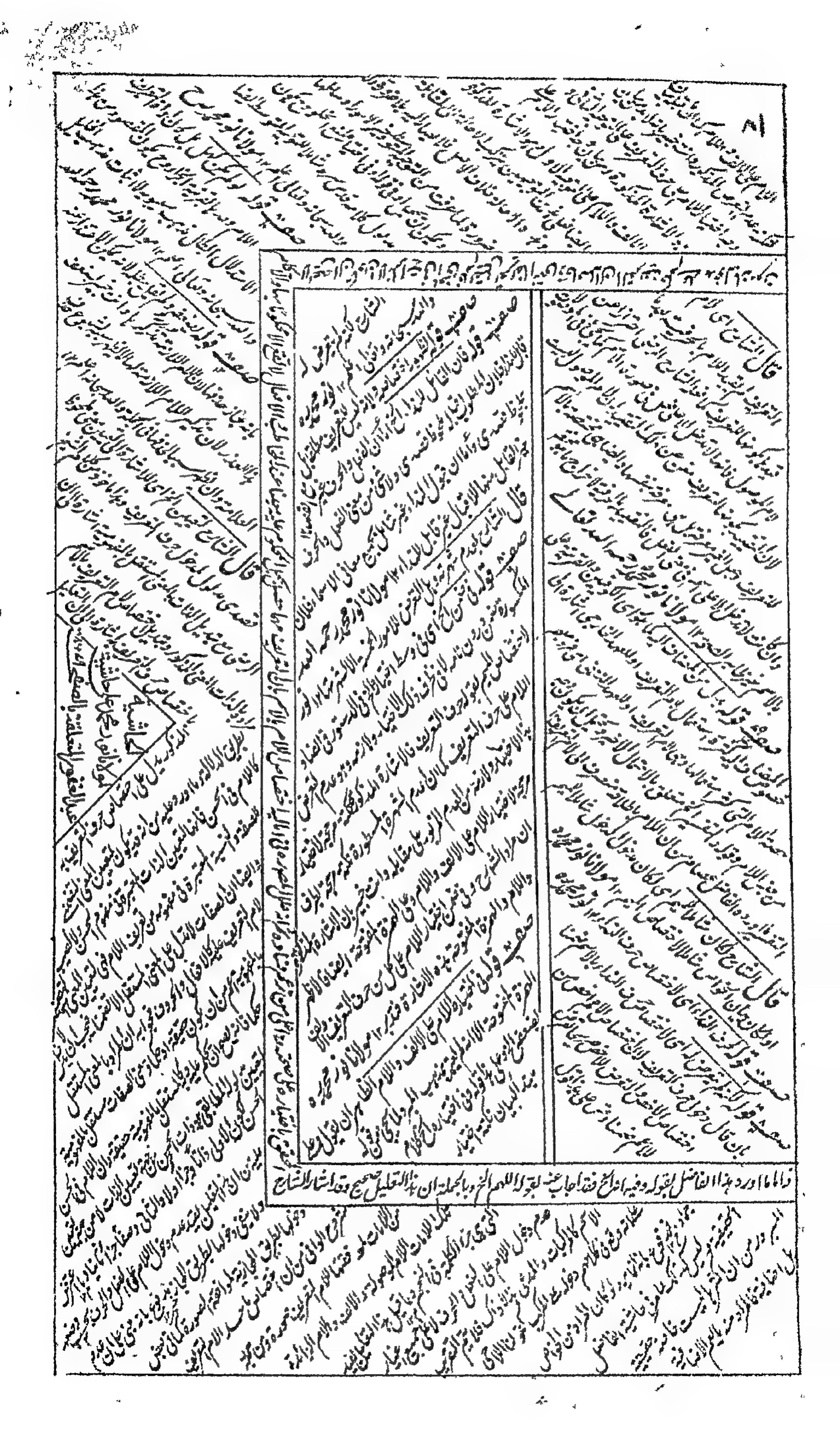


ان المذكور انما من المتروك **قوله** منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين **قوله** ومن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع ولو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم عليها اكثر عن التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز

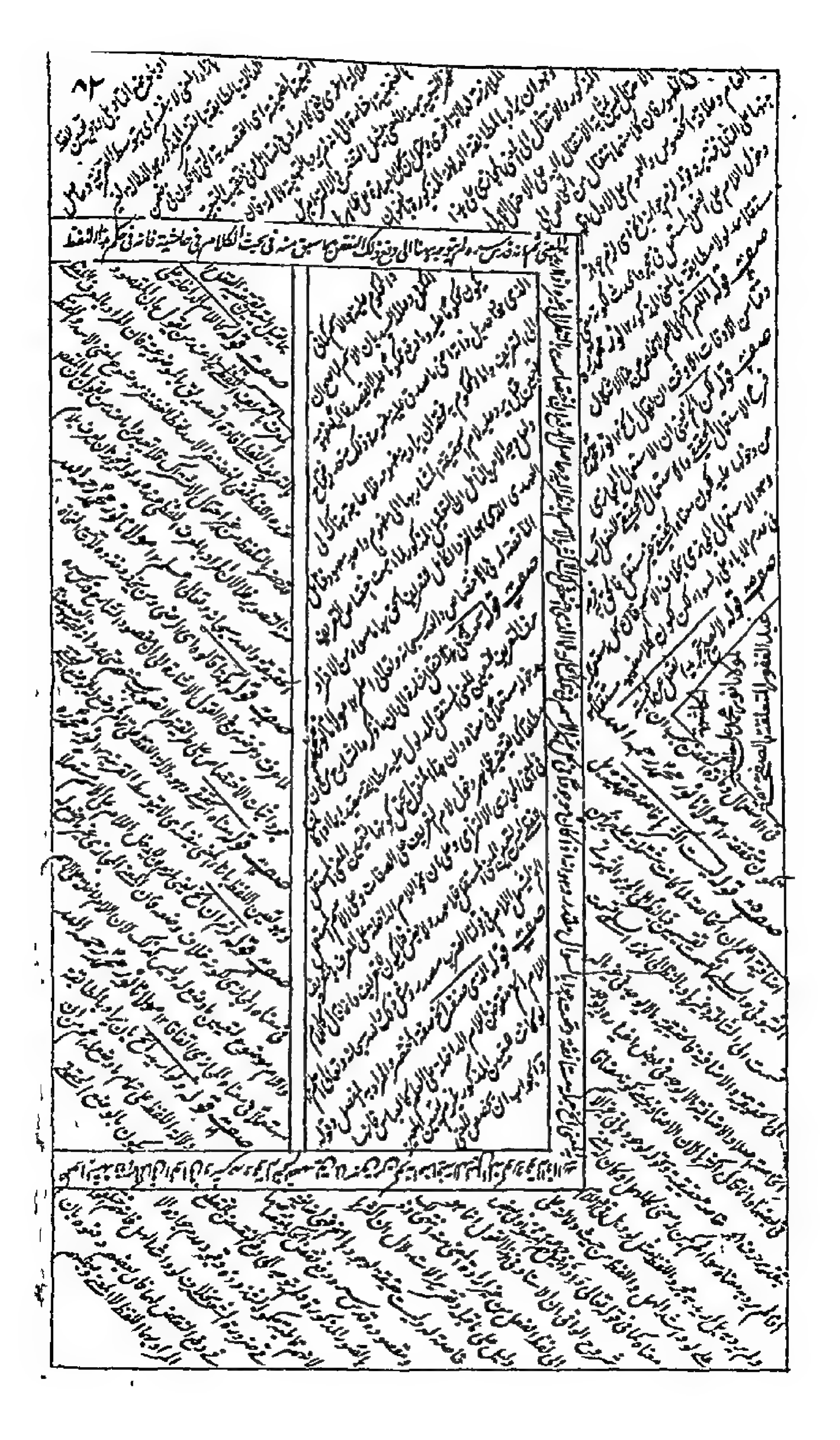
قوله وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص به من جزئيه السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي بالخذة فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام والثاني تخصيص لفظة وبالنظر المحمول لشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحمل لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق **قوله** دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بسبب الاتصاف ولا اتصاف الاسم بها ولا بقرينها **قوله** اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام نائبا عن المضاف اليه او احتراز الخارجي او الذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل

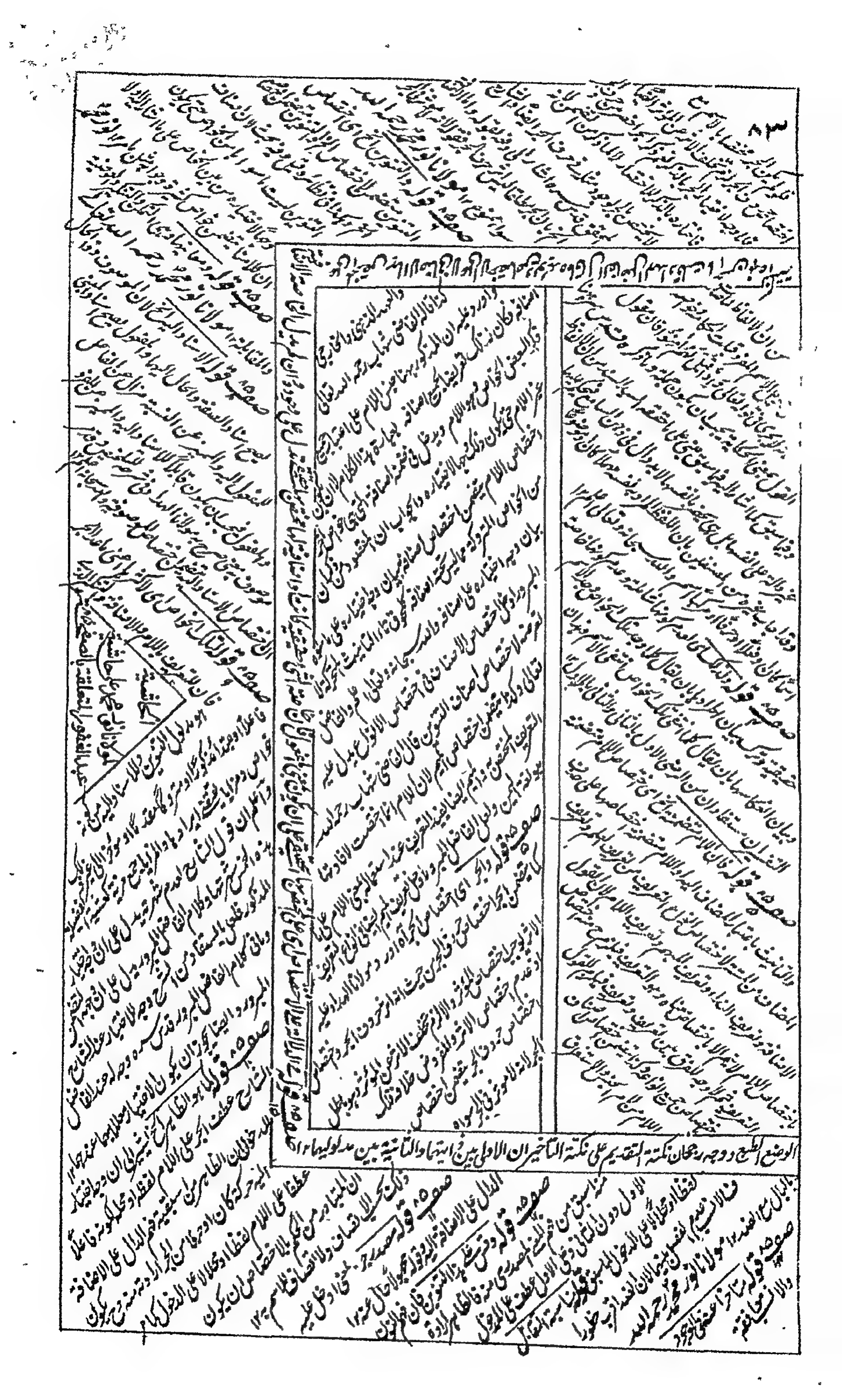
بخلاف ما عداه فانه يستعمل فيه بالاضافة فيقع لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم والعهد الذهني اي فرد مبهم من جنس اللام

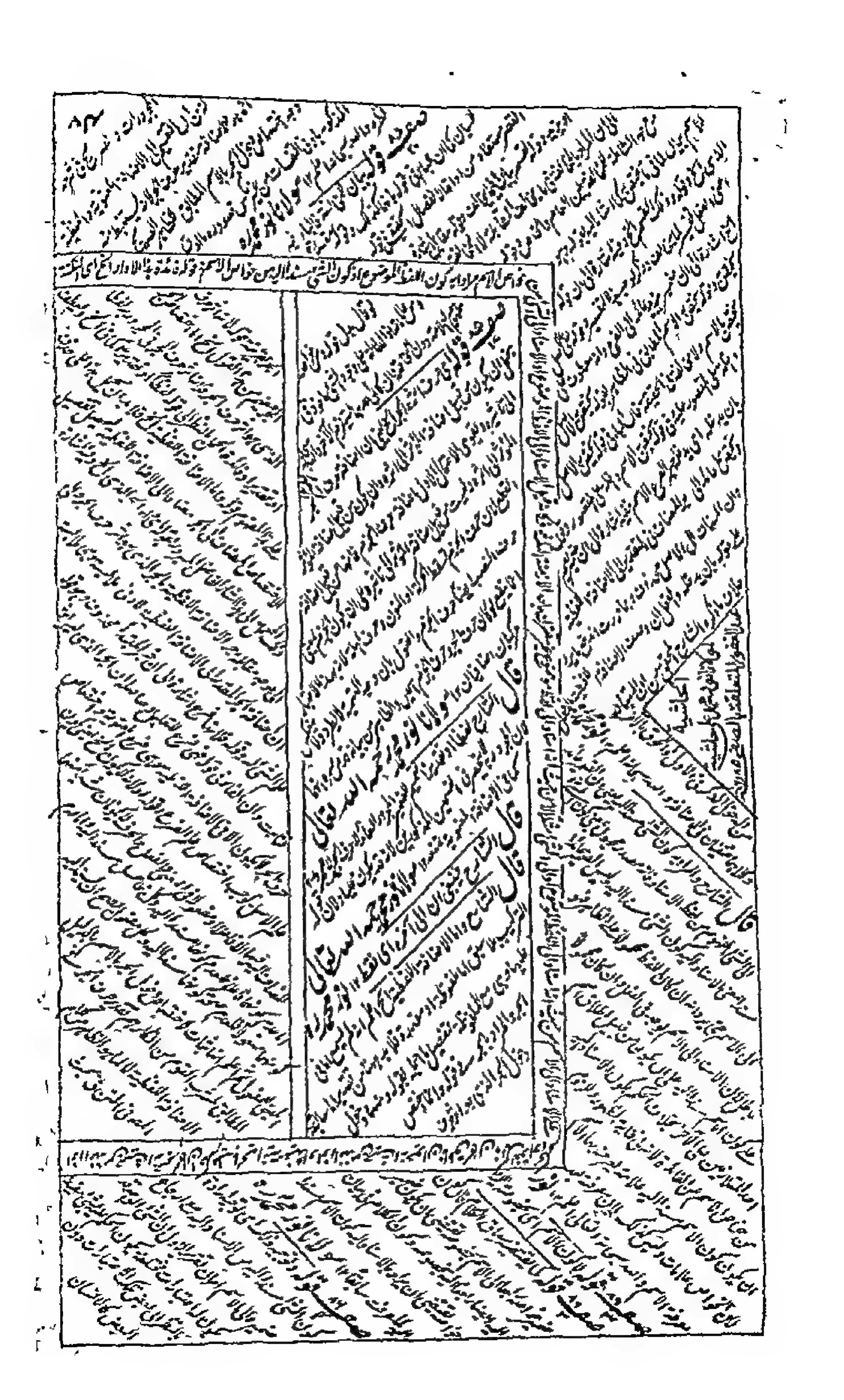
اللطيفة **قوله** لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف
النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء
ليس الا بعض الاسماء **قوله** في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال امن امبر
امصيام في امسفر **قوله** لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز
ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **قوله** وفي
اختيارها اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار اللام على
الالف واللام هذه الاشارة **قوله** هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير
ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما
قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر
المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها **قوله** الى انها ال كهل وايضا لو
لم تكن كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عدمه قد سبق **قوله** الى انها الهمزة
يضعف شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لانه لتعيين معنى مستقل
سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري
ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين المعنى المستقل ونفسه
في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد و
لا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ انتهى
هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم
مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية مطابقة
او ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يابى دخولها
عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصححان او يقال



فاما ما اورده هذا الفاضل بقوله وفيه انه الخ فقد اجاب عنه بقوله اللهم الخ وبالجملة ان هذا التعليل صحيح وقد اشار الشارح

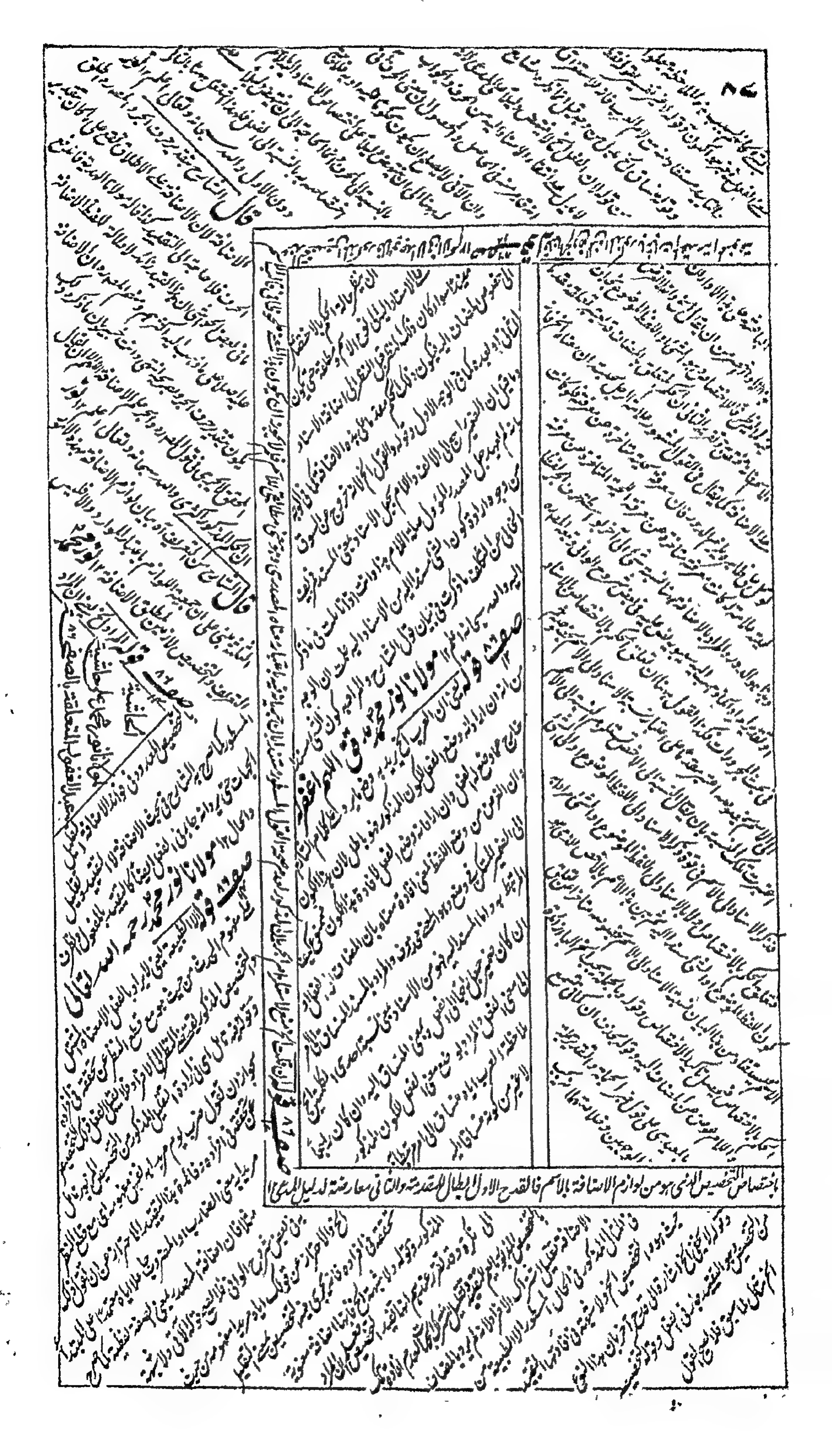




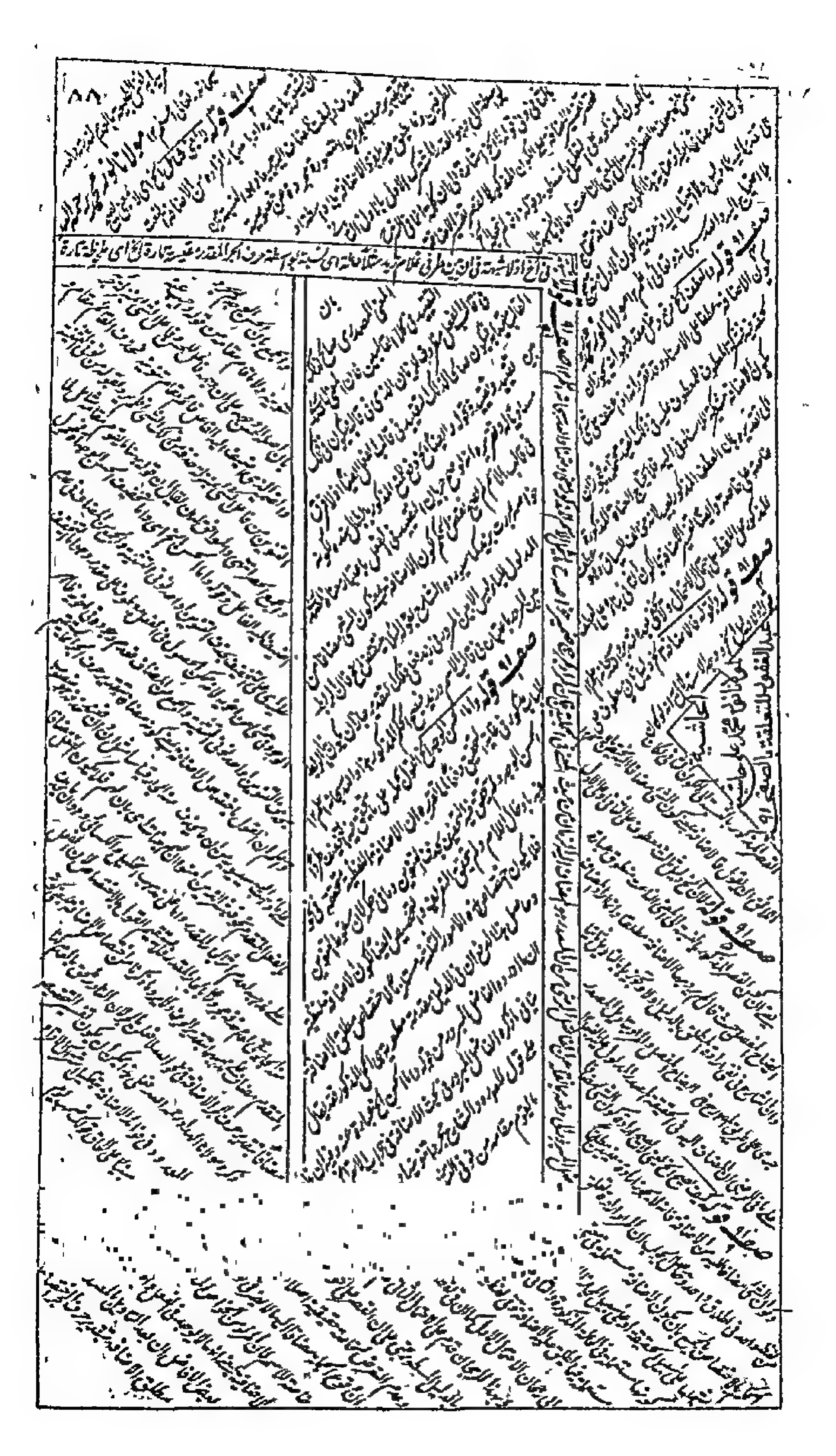


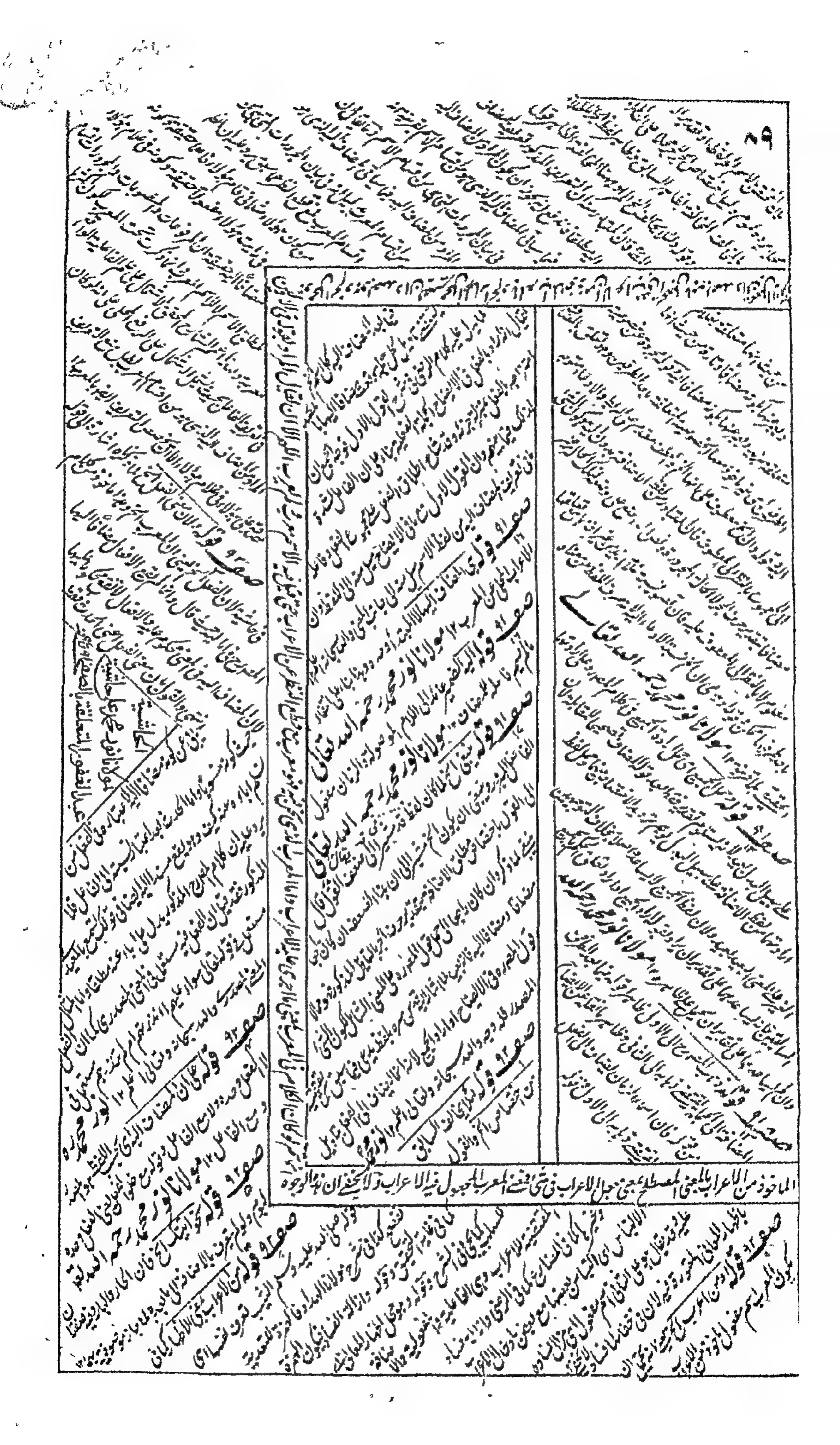
لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه و معانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا او مضافا اليه والتعريف والتخصيص و التخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا الحال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وصح يكون عطفا على اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر جرجه لا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويعضده الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا او الفعل و الجر فلا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان للمخالفة بانها مقصودة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص من الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل

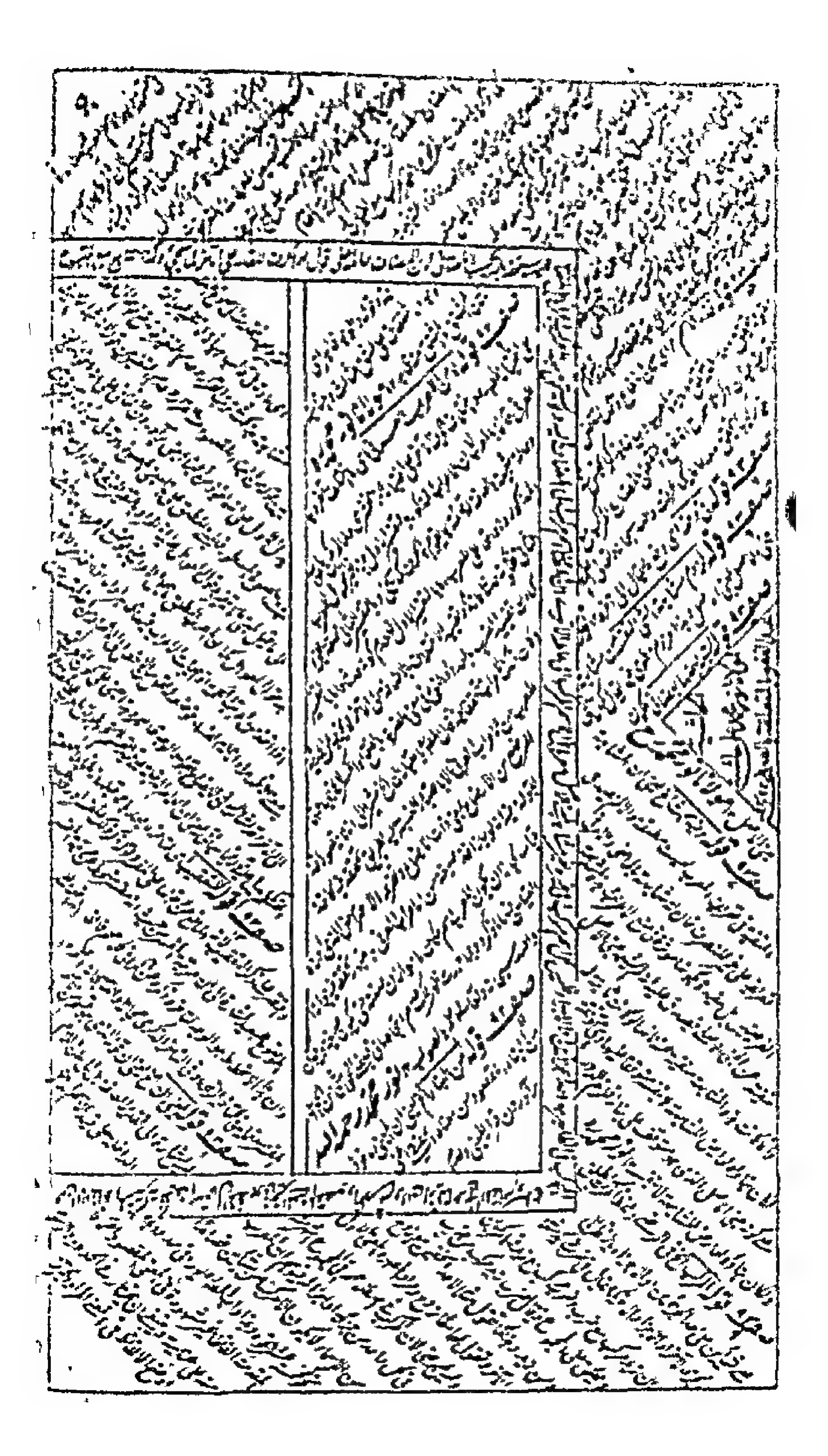
ليس للفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء
وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخل الفعل **قوله** والمراد بكون الشيء مسندا
اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن
الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل
بنوعه فكانه قال ولاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر
من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص
وهو الشيء وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما
يقال علامة الرجل لحيته فان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به
فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول هنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شيء وذلك الشيء
هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر
الى الخصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشيء المذكور في الطباع اولى الطبيعية **قوله**
لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منسوبا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم
فانها لاحظته لا على وجه ينسب الى شيء او ينسب اليه شيء فلذا كان صالحا للمتقابلين **قوله**
من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا
الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مريدا به نفس
الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص
جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت يجوز انه فيها باعتبار معناه المصدري وهو معنى
اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل
صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان
الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الا في مررت بزيد فان
الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد **قوله** والتخفيف



باستصحاص التخصيص الذي هو من لوازم الاضافة بالاسم فالقدح الاول ابطال المقدمة والثاني معارضة لدليل المدعى ١٢







وذلك بحذف التنوين او مايقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فيحمول عليه طرد اللباب **قوله** فانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا اي لا بمعنى شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم نجعل في مقابلة كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف رحمه الله ردد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة منسبة تارة الى طرف وتارة الى آخر فلعله يدعى انها يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لهما او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد **قوله** لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصرح الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في نحو اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه للزمان في الجملتين **قوله** وقد يقال هذا بتاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول

مبين اقسام المعرب ... في بيان المجرورات التي من اقسام المعرب ان معنى الفعل لمعنى الحدث فتنظر الى عن كونه مضافا اليه الاعتبار

م رضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر لان الجر لازم للاضافة اليه و

اختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما

سيأتي للمضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه

كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف

اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك

يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثل في

كلامهم **قال** وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد ونحو

محل اظهار المعاني وازالة الفساد للالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب

فيها والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان

القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو سلم اخذ صيغة منه يجوز ان يكون

اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ما ذكره **قال** ومبني من البناء المقصود فيه القرار وعدم

التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيأة لا يتغير بالبناء **قال** فالمعرب الفاء التفسير

والمصح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى
القسم الذي هو الاسم للعرب وكذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة
المقام وبهذا اندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه
مركب لم يشبه مبني الاصل وذلك لان الشيء لا يشبهه ولا يناسب نفسه وكما يندفع
به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر
الاسم للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساما
ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة المؤثرة
للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة
لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل
بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني
مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من
المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف
على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامل ولم يقل تركيبا مع العامل ليعم ما عامله
معنوي ويحتمل ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذي
لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم منه لان
المصنف فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوص الاول ولذا قال المبني ما ناسب
قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف الجهالة كما
يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا و
ليس بعمومه مرادا قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يفسر بما اصل البناء
لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من

م الافعال البناء عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصل في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه ۱۲

مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العروض والتبادر مما

اصل البناء ان اصله ان يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب **قوله**

وهو الماضي او الامر عند البصريين اذ بعضهم ادخله من حيث هي جملة **قوله** نعتبر

العلامة يعني ان العلامة التي في تحقق المعرب يكون تابعا لوجود سبب الاعراب فيه

سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والصحيح يكتفيه بان يكون مع القابلية وجود

الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم

المشابهة للمبني الاصل **قوله** عند الجمهور كانهم ونحوا الى ذلك من لفظ المعرب

ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا

انه من عوارضه المفارقة **قوله** فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة

التتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف من

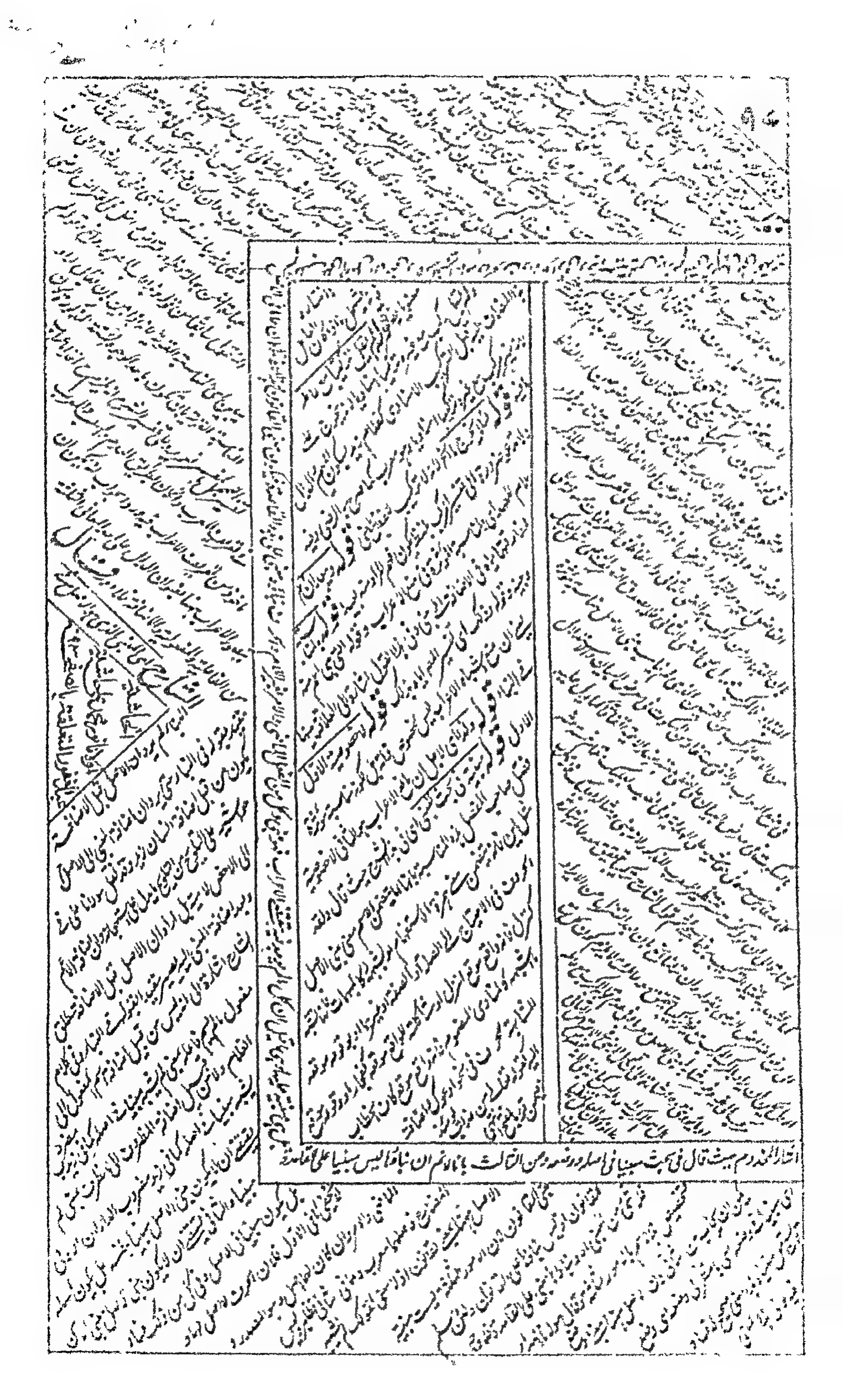
لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون

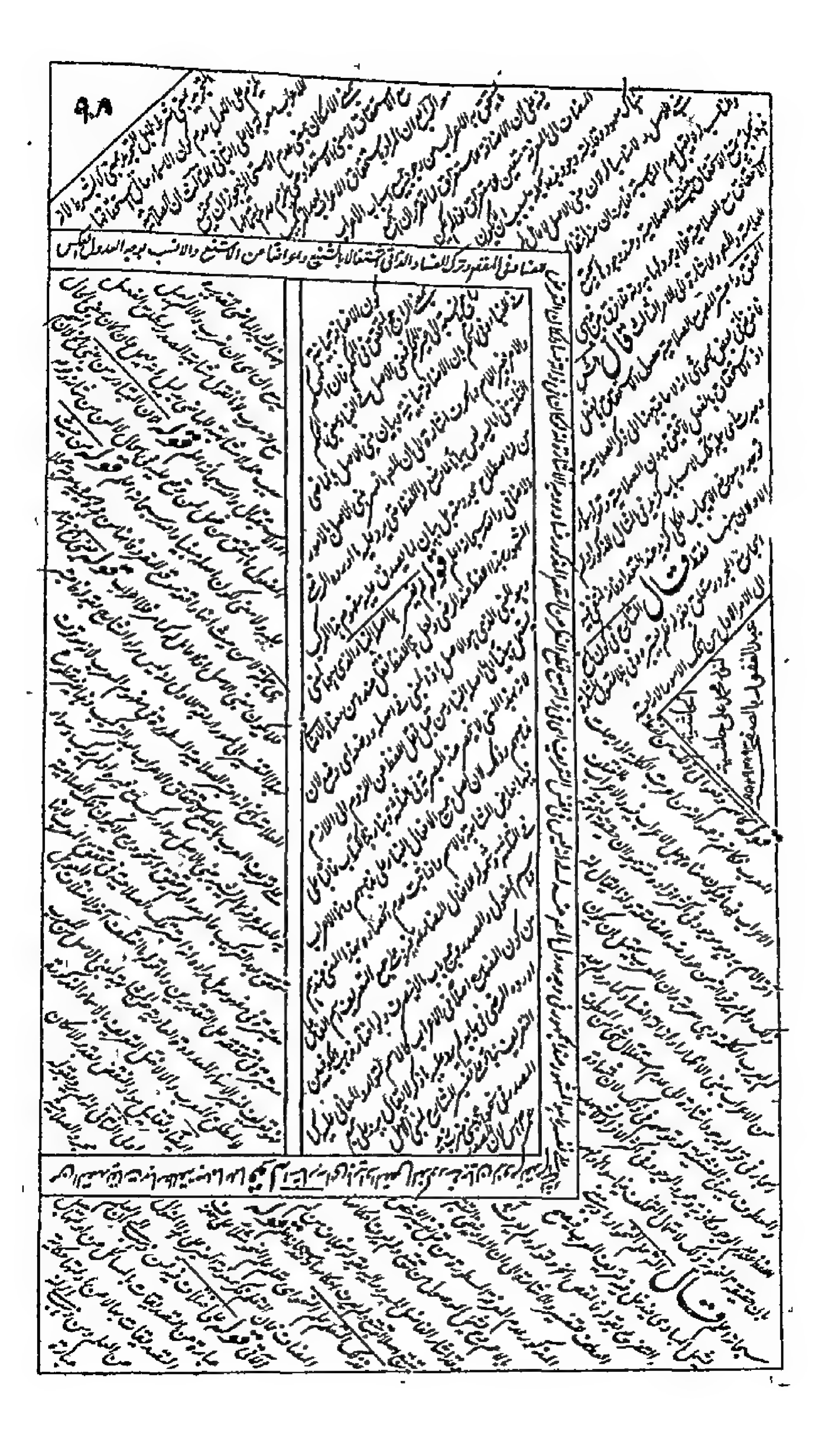
وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن

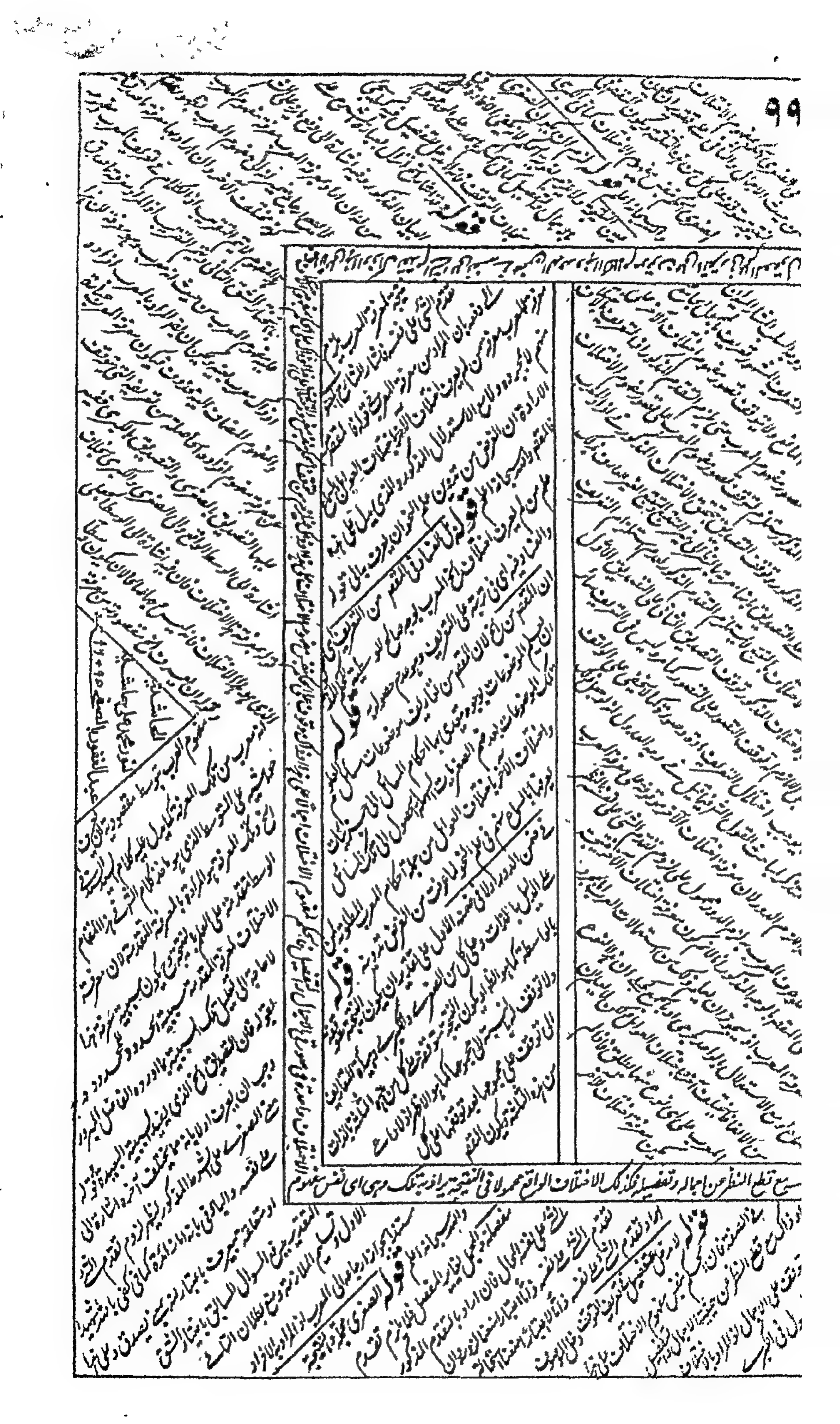
معه فهو علم النحو وحكاية عند اهل الخلاف فيه **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب

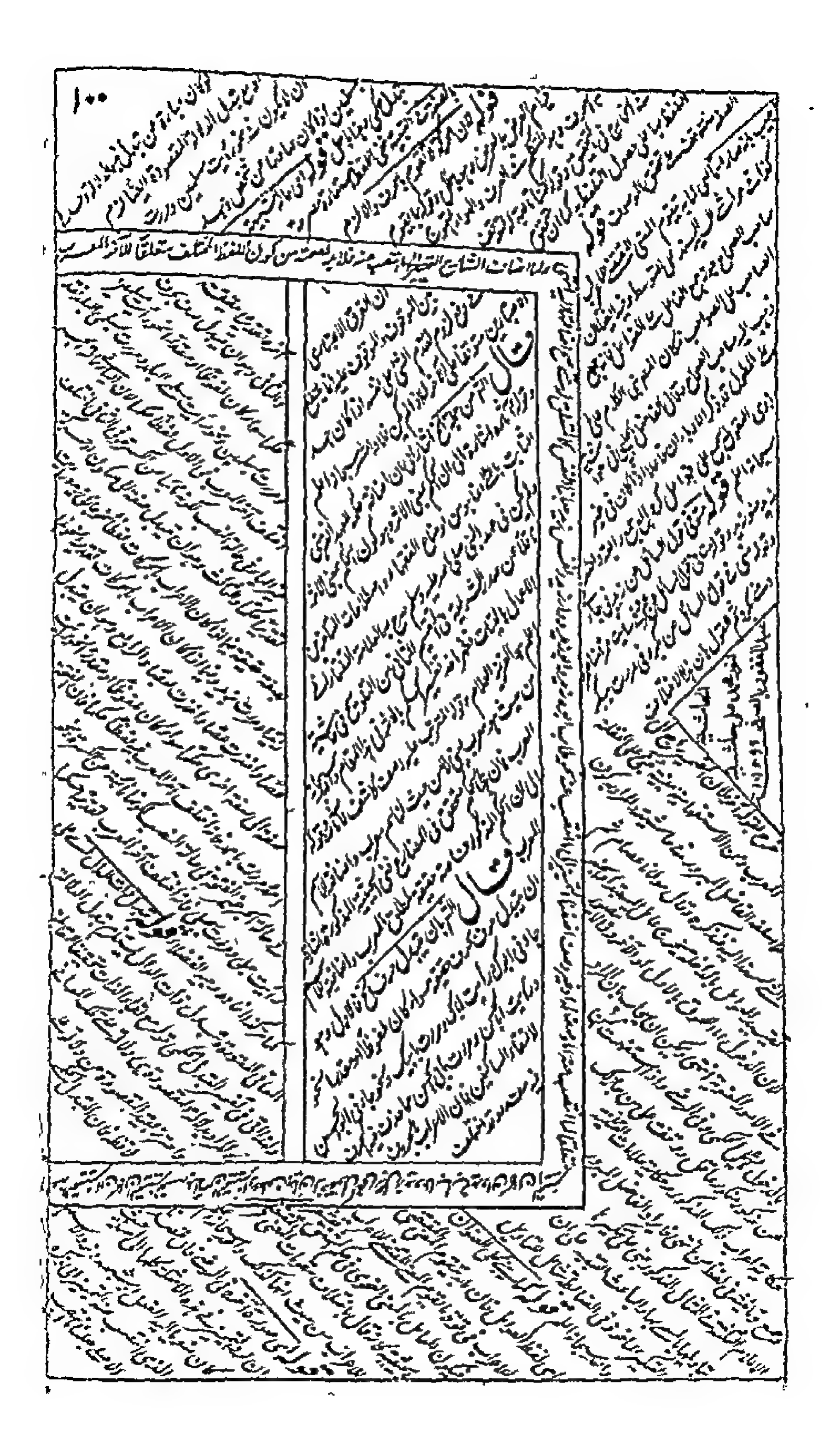
اشارة به الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيانه
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسط الحكم بان
هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة
في حصول الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقرر زيد في قام زيد معرب اي مركب
لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره
باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا في ضمنه وذلك لانك اذا
قلت زيد في المثال المذكور معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون
الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او
بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله
من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه

اي يا عرفت انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصل
بمعرفته الاختلاف وتعريفه بها اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريفه فهو
به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه
بالاختلاف لا يقع الصغرى بجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا
نقول لا مدخل التفصيل في تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف
وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا الظاهر لا ستر عليه **قوله** حقيقة
او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة
المقصود مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات **قوله** او صفتها اي
حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف
لكنها تابعة له **قال** باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل
فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما **قوله** الداخلة عليه به
خرج عن حكم المعرب احتراز عن منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة
على المستفهم عنه كجاءني زيد ورايت عمرا ومررت ببكر **قوله** وانما











خصوصا اختلافها بكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان **قوله** اي يختلف لفظ
آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان
بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفته كما في عصاً
وقاضٍ او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان آخرهما لا يمتنع
عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب
الخارج **قوله** اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى
التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان
الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار سببه وسببه لو جعلت الحركة لفظا
ولم يجعل **قوله** لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كان العوامل ملفوظة
او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه
لا يلائم قوله الآتي التقديري واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان
الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا **قوله** رأيت احمد ومررت
باحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى وقولنا رأيت مسلمي ومررت

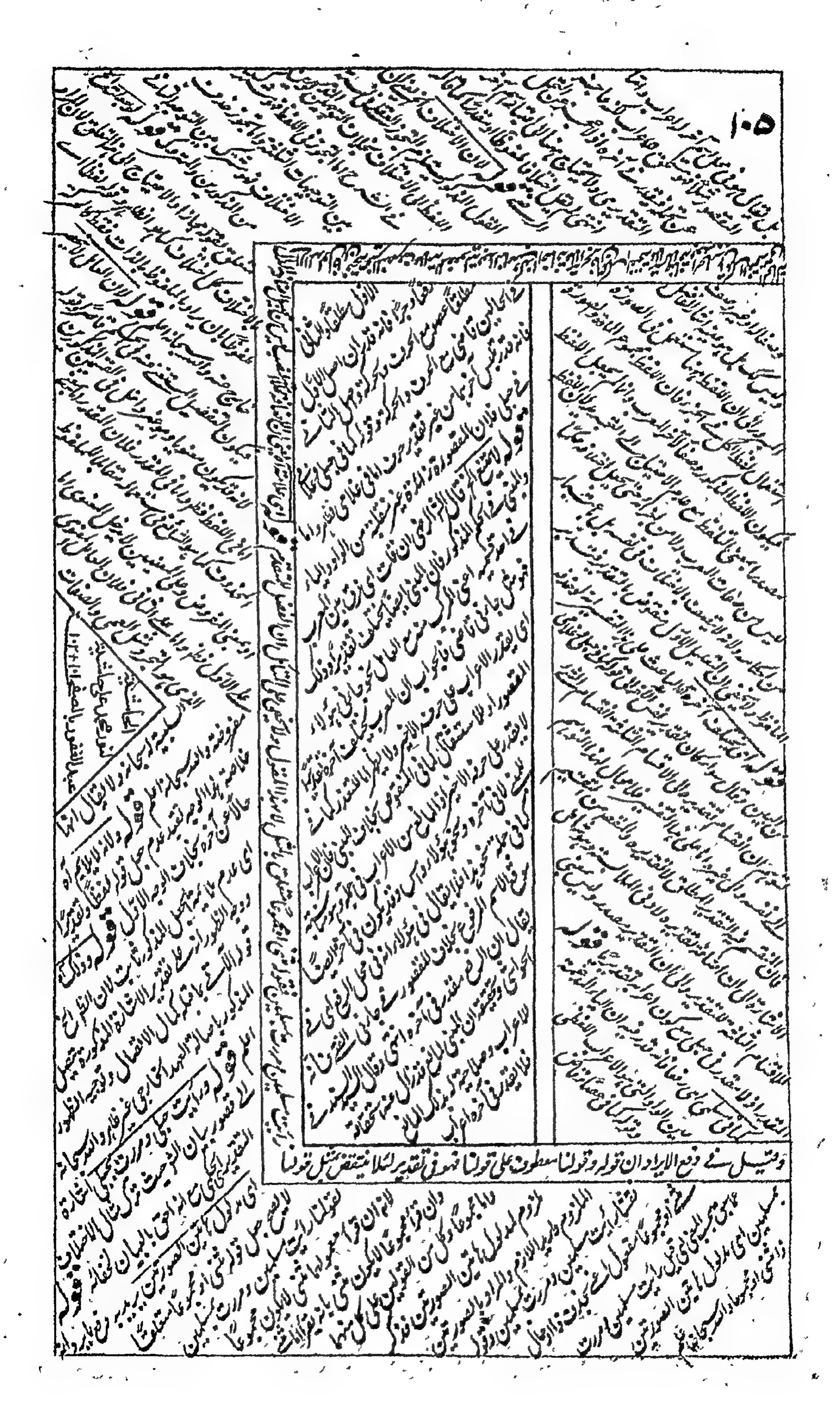
حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديري محكما مع انه قد سبق البيان ١٢

مسلمين أي مدلول هاتين الصورتين فإذن تظهر شموله للمثنى و
المجموع **قوله** علامة النصب أي علامة هي النصب الذي دل على
المفعولية وقس عليه علامة الجر **قوله** فإن قلت لا يتحقق
الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا تركب إلى قوله
مع عامل ابتداء أي قلت التركيب مع العامل لا يكون إلا إذا كان
العامل لفظيا يجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا
بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف
في آخر المعرب وفي العوامل نجيب بأن المراد باختلاف العوامل كما
مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لأن عمل العامل المعنوي
ليس إلا الرفع **قوله** قلت هذا حكم آخر حاصله أن حكم الشيء
لا يلزم أن يكون لازما له قلت يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل
بأحد الأزمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب وإن لم يكن
قبل تقييده بالظرف لازما له قلنا ثانيه صرف الكلام عن الظاهر

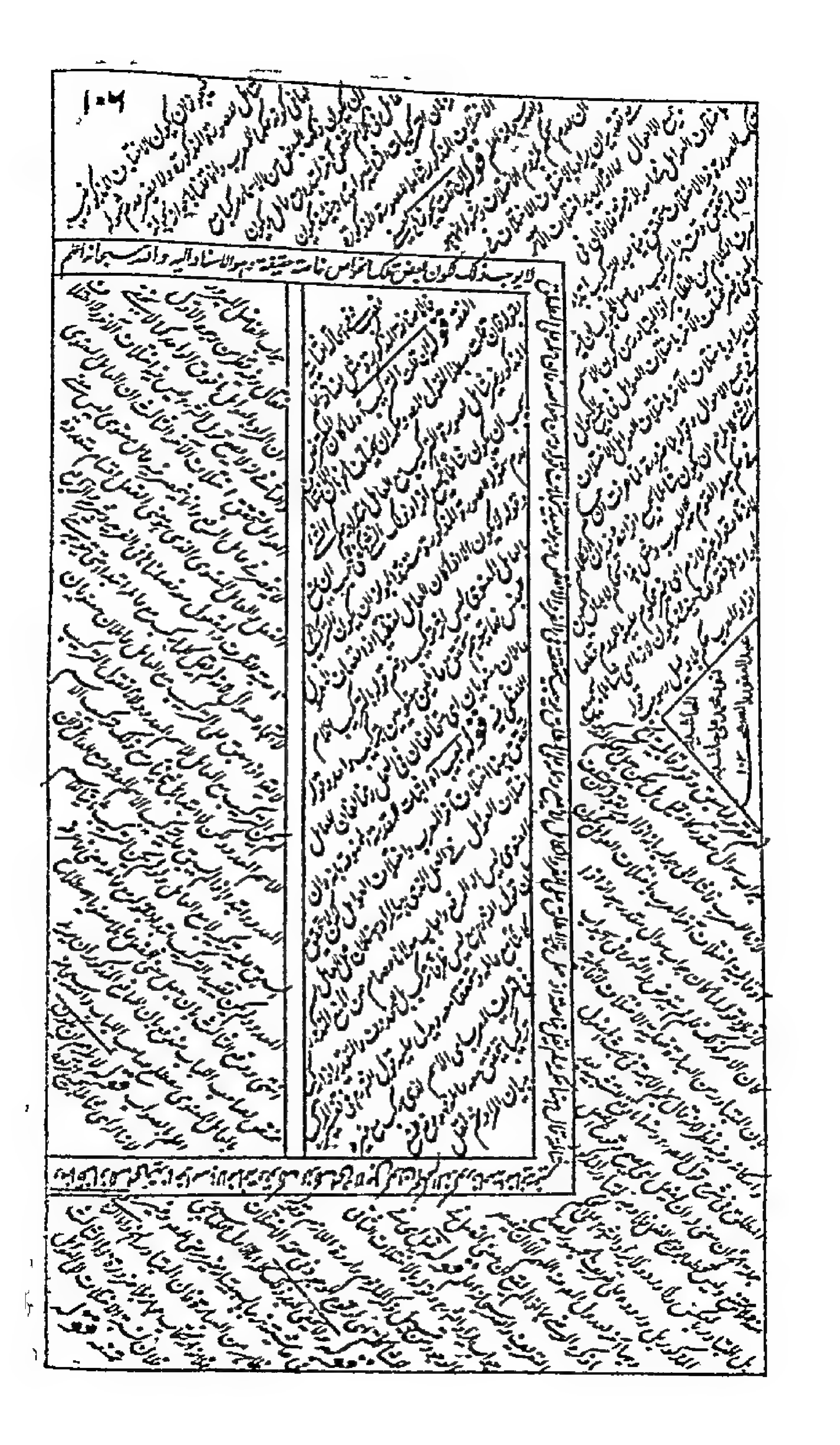
بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدؤه حالة البنائي وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قال ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت **قوله** اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط اعراب كلمة ولا يخفى بعده **قال** اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمين ليس في الآخر اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في

الاّم جاز ان يجعل الحرف السابق على النون هو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة

حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين و
ذلك في المثنى والمجموع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين
قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر في تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك
الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة **قوله** لا يرد
العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما
الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها
انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للآلة فيسند اخراجهما
اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا
وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير الكلم بحو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان
الشيء سبب قريب والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله لا يرد الى آخره لو جعل من
تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف لم يجعله من تمامه **قوله** خرجا بالسببية الخ
قيل ينتقض التعريف بالعلة التامة للاحتراز فانها سبب قريب قلنا ليس العلة التامة سببية لا سببية



وقيل في دفع الايراد ان قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا



السابق على النون

مثل الاخر السابق على النون ... لا مع وجود النون

بالآخر فيما اختلف آخره في الآخر مع وجود وقوله لا مع وجود النون

يجوز ذلك مع ... اخذ النون في الصورتين

ثم الجر ... بمعنى ان النون في الصورتين

سيما انه قوله اي الآخر الاختلاف اجتمع اللام والتنوين

لا يجوز ان يكون ... واحد ... الاختلاف

ومن قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم قوله

مع ان الاختلاف متوقف على كون ... قوله

متعين للوجه الاول متحول عن النحو اي التنوين ... حيث

الاول ومن الثاني ... فالاولى الاشارة الى نوع الاختلاف

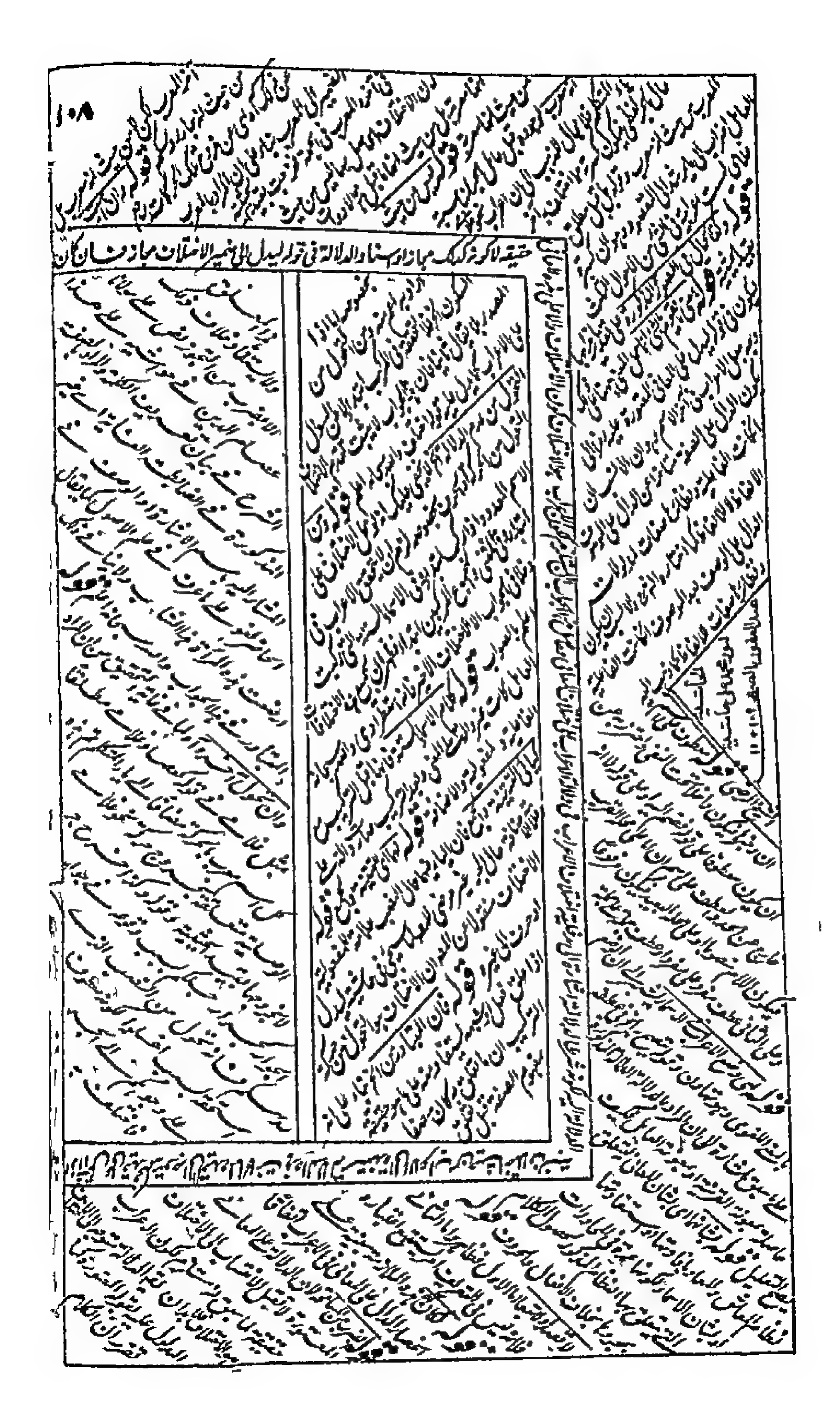
وذلك بخصوص الحرف في التعبير بالحرف ... فيكون العقل

... بالحركة او الحرف ... في الاعراب

الاسماء ... ان يكون العبارة ... لان ارادة ... اخص من المذكور ايضا

... في الموجود قوله ... على العامل قوله

والحرف المتقدم على الاشتقاق اعرابا بطريق العبارة وعلى كون الحركة والحرف المقارن للاشتقاق





اجزائها او اجزاؤها متركبة من قريب وبعيد نحو لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب

يصح النقض به لانا نقول لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم

الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية

بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب

لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد

بصيغة الفعل كما في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل

يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او

الحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم

الدلالة الى الدلالة كما في الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف

المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية

ومن علامتها الى علامتك اي التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصرح وغيره

ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يظهر

فيه بعد كونه معربا قوله بحركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة

وكذا محل الجر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام

واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة و

علامتي التثنية والجمع فخارجة بجمع الضمير الى المعرب لان ما الحقته

تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد

الحيثية **قوله** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل

مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة **قال** ليدل على المعاني

وكذا الحال في الصورة وان خرجت بقيد الحيثية عبد الحكيم

جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين **قوله** واللام في ليدل الخ

معطوف على اسوان وضربا **قوله** يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء

ليدل على المعاني ويتغير به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل و

القرينة وذلك للاعتناء بشانها **قوله** فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا

ولا تبعا **قوله** ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني

لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما به الاختلاف كما صرح

به في الكتاب في غير هذا الموضع الا ان يقال نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة

ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف رح انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن ان يقرر ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافه وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته **قال** المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب وفي الوصف لكن به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طارئا ابدا الا كون احدها مطروا عليه واذ تعين الكسرة وتوافقه الرواية ايضا

لا لاجل وصف الاعتوار المقتضي الاعراب الدال عليها والا لم يكن لذكر الوصف فائدة ولا شك ان ذلك الوصف

ويرشد اليه ما ذكرنا ما قاله الشيخ الرضي وهو ان للمعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها

على بعض ولا بد للطارئ من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج

المجاز الى قرينة والطارئ الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات

بل قد يعتبر له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجتلب له حرف كما

في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف

وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ واحدا ككون الفعل عمدة

وما تركب منه مع غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ

اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تميز لازمه

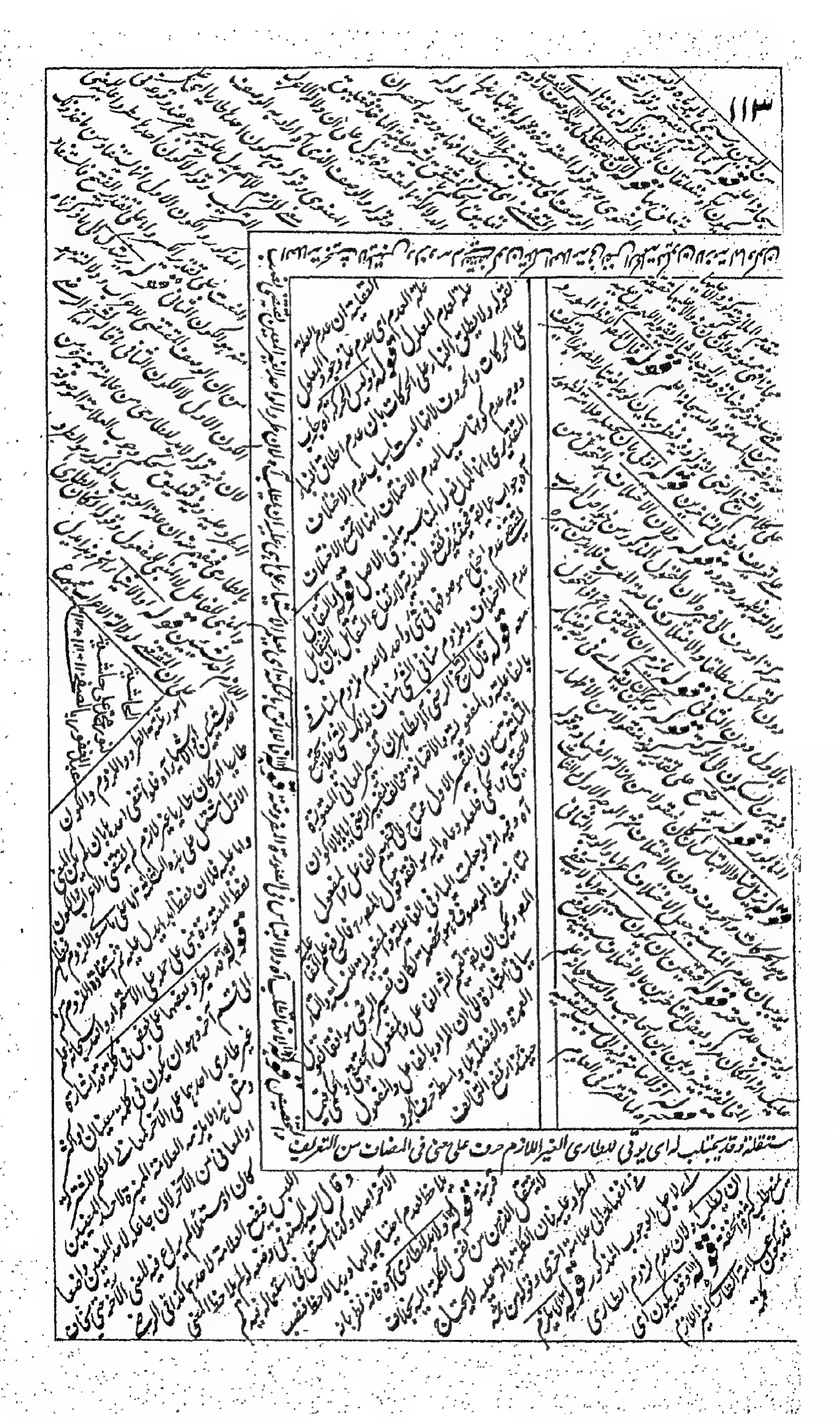
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف

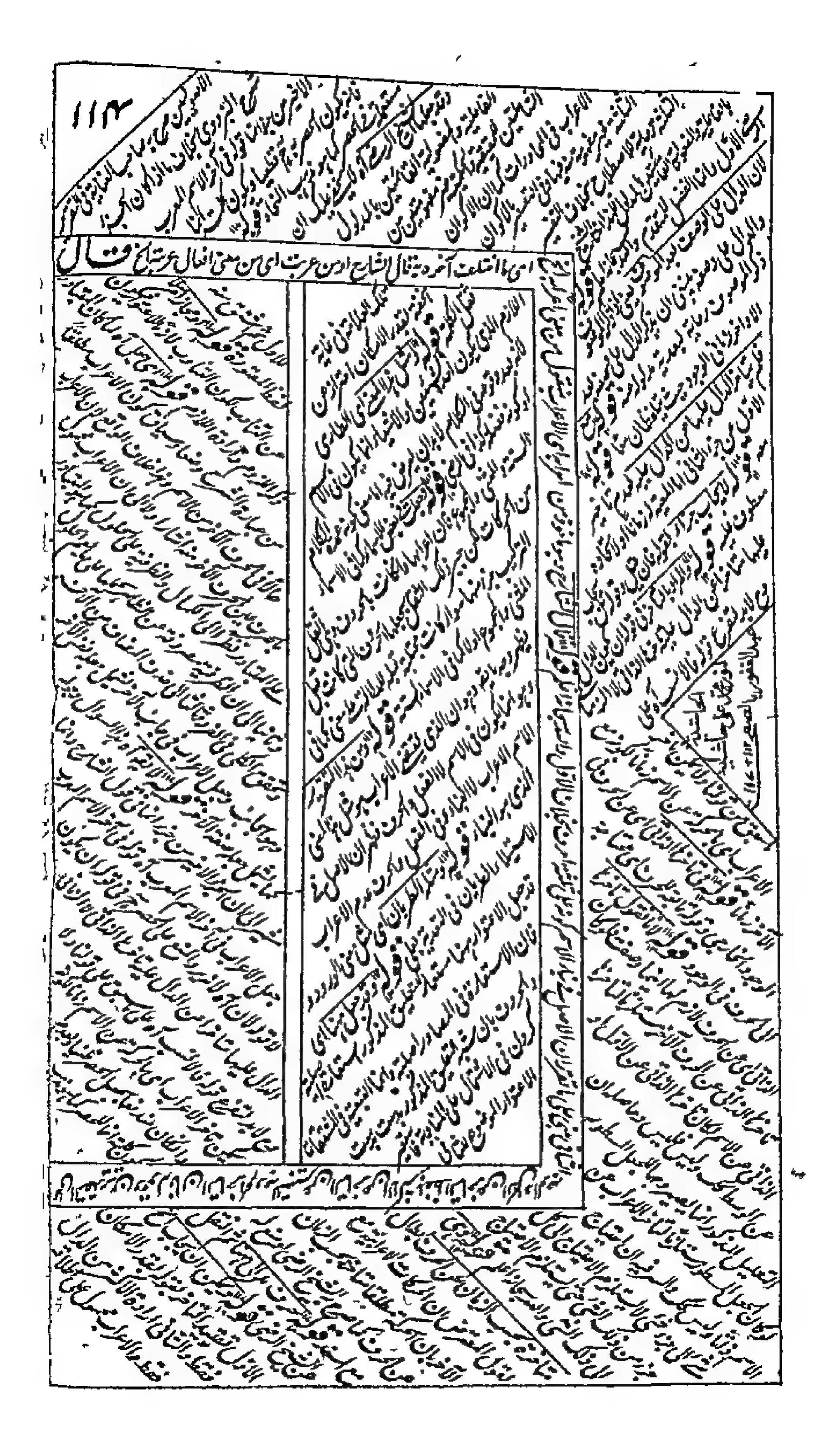
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب فمن هذا التقرير يظهر وجه

ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله** على تضمين مثل

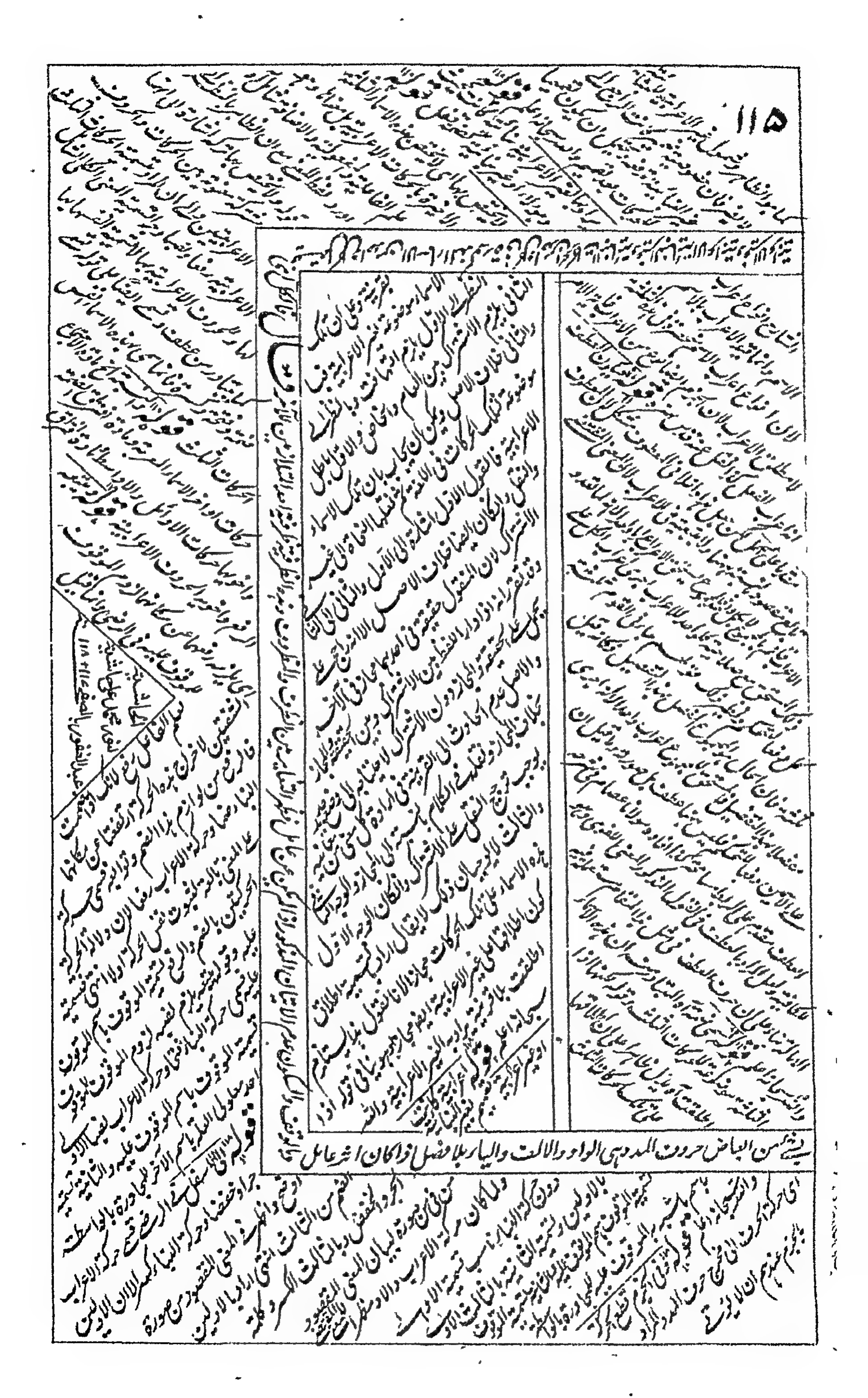
الوهر وحده او لا استيلاء فان اخذ الشيء مستول مستعل عليه فمثله الطريان **قوله** يعتوره اي

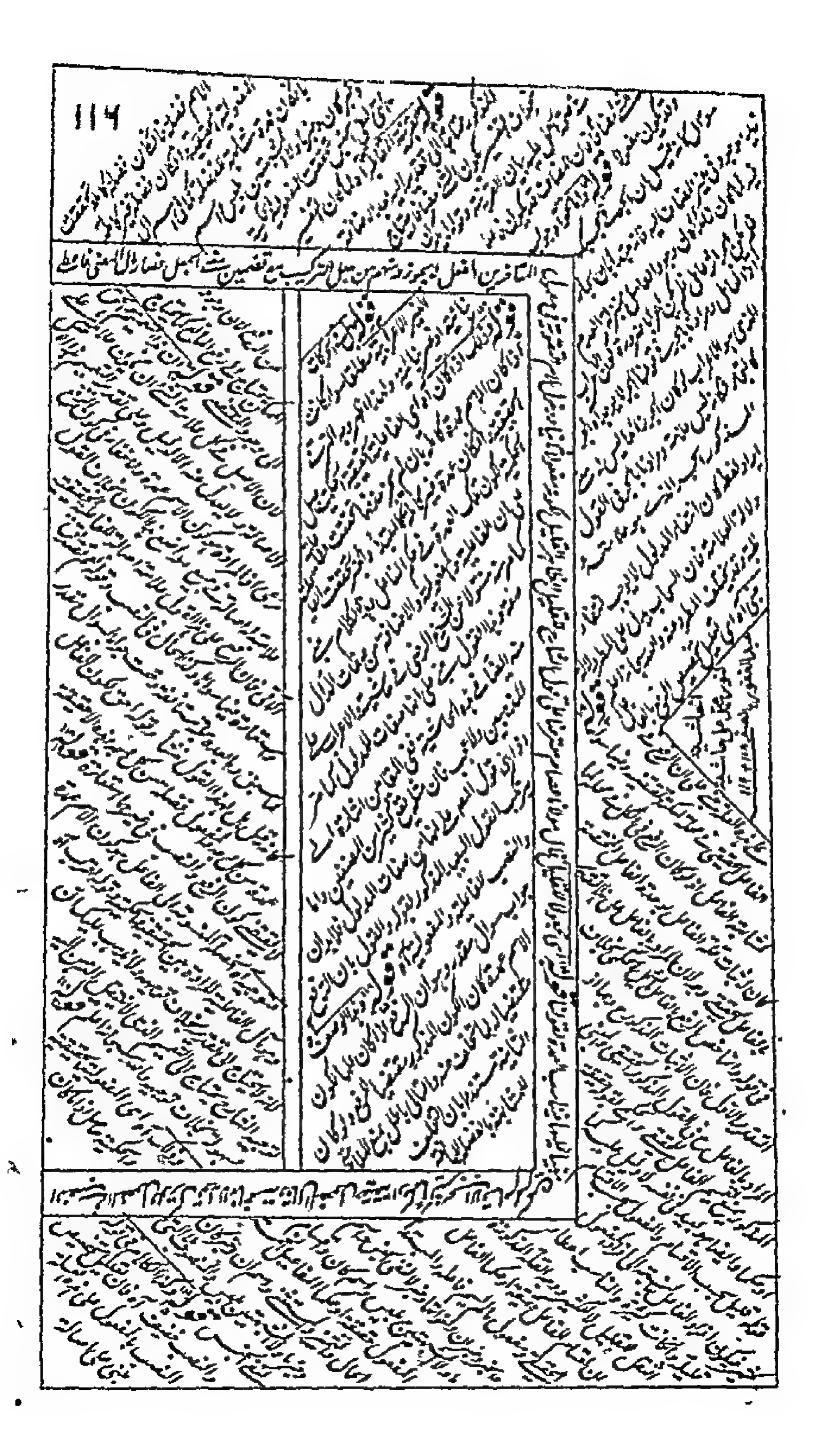
لا يعتوره ثبت كذر جرى في التعاور والتعوير مثلا فقد جعل ههنا مستعملا لتعلق المعاني





قال ... اي من معنى افعال ... قال الشارح اذ من عرفت اي ... اي ما اشتملت آخره





بالاسماء على سبيل المناوبة او مجاز امر سلا على التناوب **قوله** وانما جعل الاعراب في آخر
الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر وجعل مطلق الاعراب في الآخر تحقق
الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحروف او
جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحروف لانا نقول
اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان ولا لزم
تقديم الفرع وتاخير الاصل **قوله** والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك
بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات
الدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف
بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه
ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر
الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هو
الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها
تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصود
بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح
به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة
اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد
الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها
صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال
بقدر الامكان او التاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر
في حكم التاخر عن الكل **قوله** ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب
وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما

من ان للاكثر حكم الكل ١٢ شاه **قوله** خبر واحد اي من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احد اجزاء والآخران معطوفات

على الجمل كما في قولك البيت سقف وجدران **قوله** هذه الاسماء الثلثة اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية اوغير بنائية اعرابية كانت اوغير اعرابية كضمة قبل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا تختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر واما تسمية الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين وتشديدهما اى مكانيهما وحصول الثانية بفتح الفم وتسميته بذلك تسمية الفوكان ساقطا مضمومه اى انضمته بحذف اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى الاسفل والجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا يسمى الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول يختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي **قوله** ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل **قوله** فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية **قوله** على ثقة بالقرينة كقوله بالضمة دعائم **قوله** حقيقة او حكما وذلك ذاك الاسم عزة وهذا الوصف يستدعى لازم لكن يطلق عنه بعلة السابقة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو المحقق القول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكون بمناسبتهما بطريق الاستعارة تعمل لا دليل عليه لعدم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل لنا ربها لنسبة وارادة الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول توجيهه بحسب المعنى احسن الى التسمية وتوجيه التسمية بوجهه الى الفهم **قوله** حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** اى كون الشئ فضلة البتة فى مقابلة للفاعلية والمفعولية فله مقابل لها لا كون الشئ فضلة

بانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به او كان الجر زائدا كالجار فيكون الجر فيه ليس علامة
قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل لو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة وحكما قليل بحسب الاقسام المذكورة مبنيا عليها لكان الكلام في قوله والنصب خفيف اغنى والثاني نقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله واعطي الثقيل القليل اي جعل الثقيل للقليل للتعادل وكذا الجعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله مالم يذكره انما احتيج الاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل و ليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف و لما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عليهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالجر على لفظه وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم تخصيص الجر في موضعين عن كونه علامة للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما انما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فلان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل لحتيج الى بيانه املا احتياج ببيان ذكر المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكم زاد في تعريفه واما اخره

للاختلاف والمناسبة للالحاق ايضا اخر السبب البعيد عن السبب القريب في الذكر ليكون الوضع موافقا للطبع ١٢ عبد الحكيم رحمه

عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما

الاستيفاء فذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوا فان المعرب

مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل و

تاخيره عن المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلانها

مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات

والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما

ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم

ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص ما انقضا المقتضى

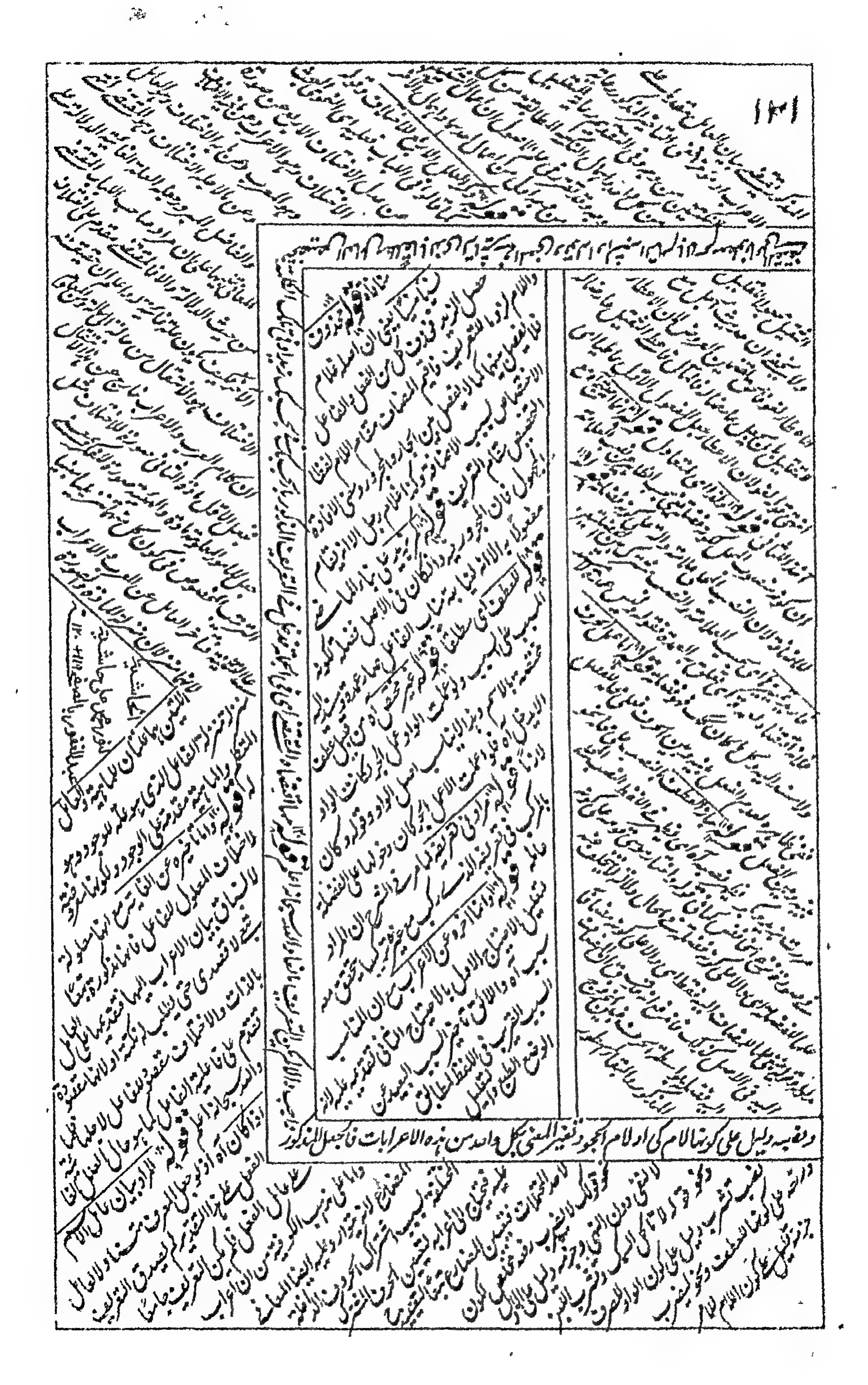
او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى

لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد قال ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام

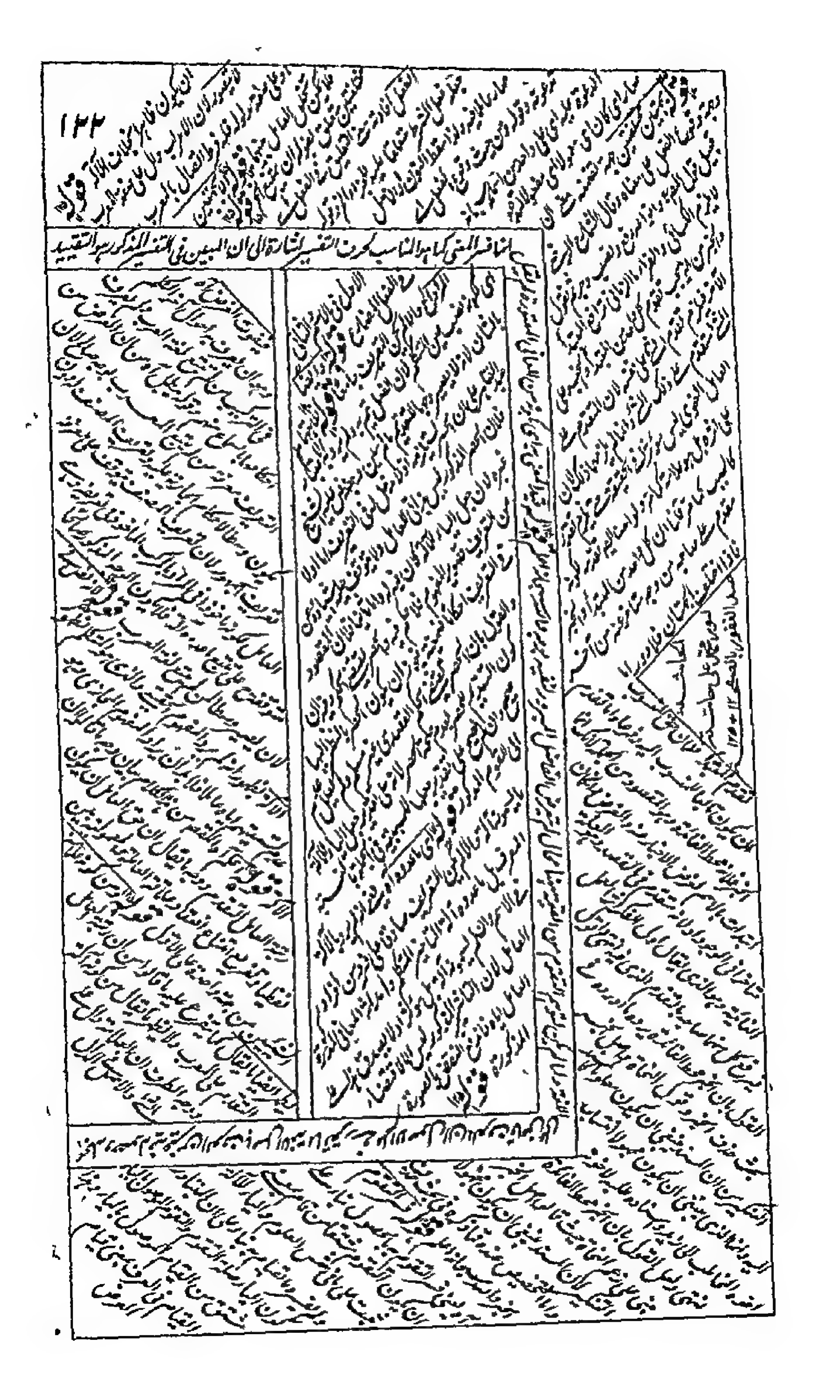
لا للحصر اذ لا مدخل في التعريف لان التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام

المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة

قلنا الباء للالة التي ما عدا آلة لتاثير المتكلم واعتقدوا انه آلة



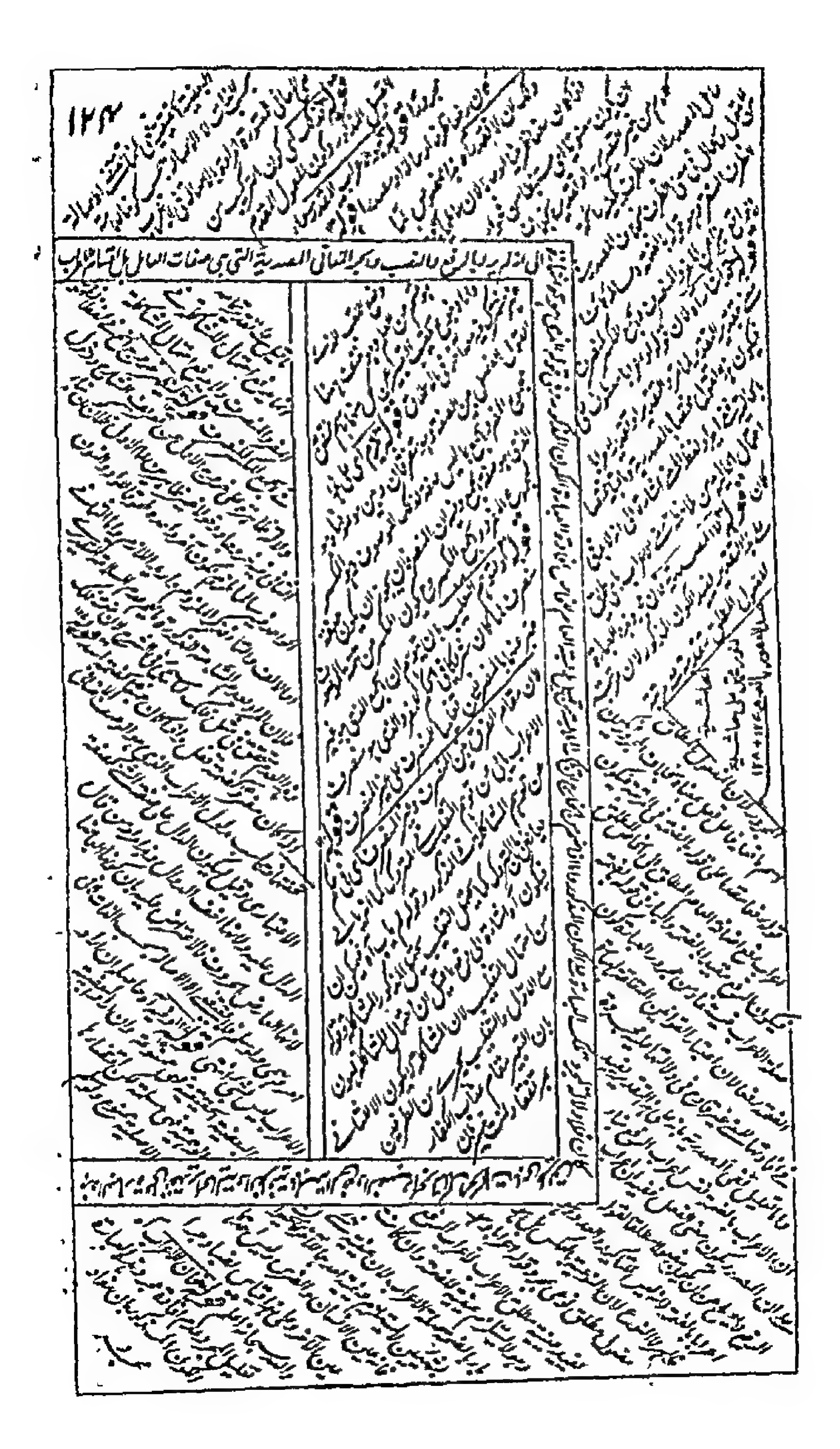
ودفعه دليل على كونها لام كي او لام الجحود وتغيير المعنى بكل واحد من هذه الاعرابات فاجعل المذكور



لنافسر المعنى كما هو المناسب لحرف التفسير اشارة الى ان المبين في التفسير المذكور هو التقييد



يقتضي الاحتياط في الاحتراز عنه لئلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط في غير المنصرف فلذا صرح



والمراد بتسمية البعض بسمونه مؤثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعرونه آلة فيفوت الغرض
من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل
ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا
يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول
لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في
اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان الآلة تتقدم
بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع
واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم على ما هي علامة
له لتعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال
من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه
لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما
ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان
كلا منهما عامل في الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا بجهتين
مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتاخر
بجهتين مختلفتين **قوله** اي يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه
اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى
المقتضي ليس قائما بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى
به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة
كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لانه استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به

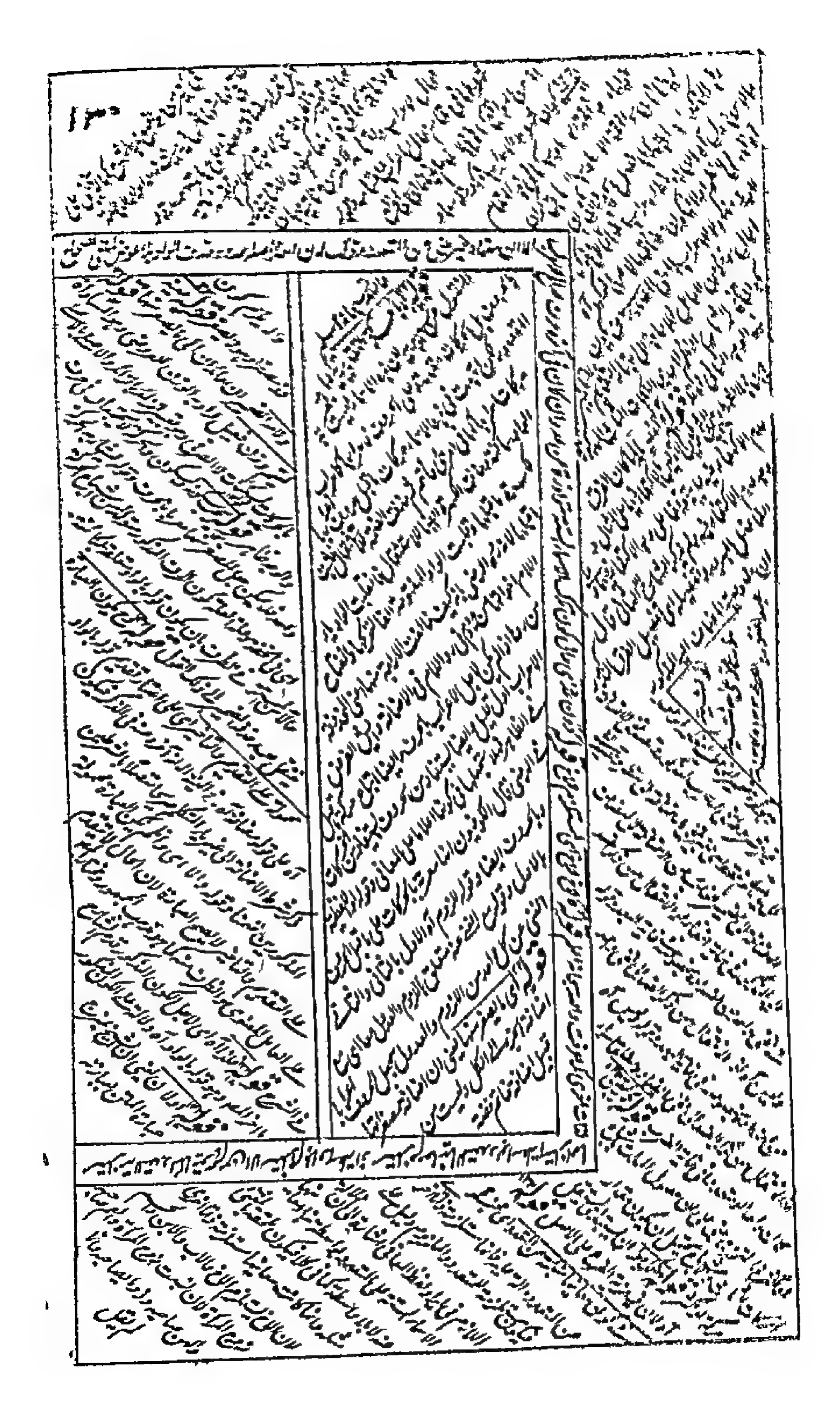
حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رأيت لان له استدعاء التعلق قال
الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة لمجموعهما **قوله**
وفي مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل وعمل
النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم
من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر المقدر لوقوع المضاف موقعه
ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف
التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي **قال** فالمفرد لما ذكر
الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر تقسيم
تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها **قوله** الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في
الشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما
يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييد ه بكونه
غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم
فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان
الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله
لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يابى عن
ذكر المنصرف حينئذ لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف
باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر

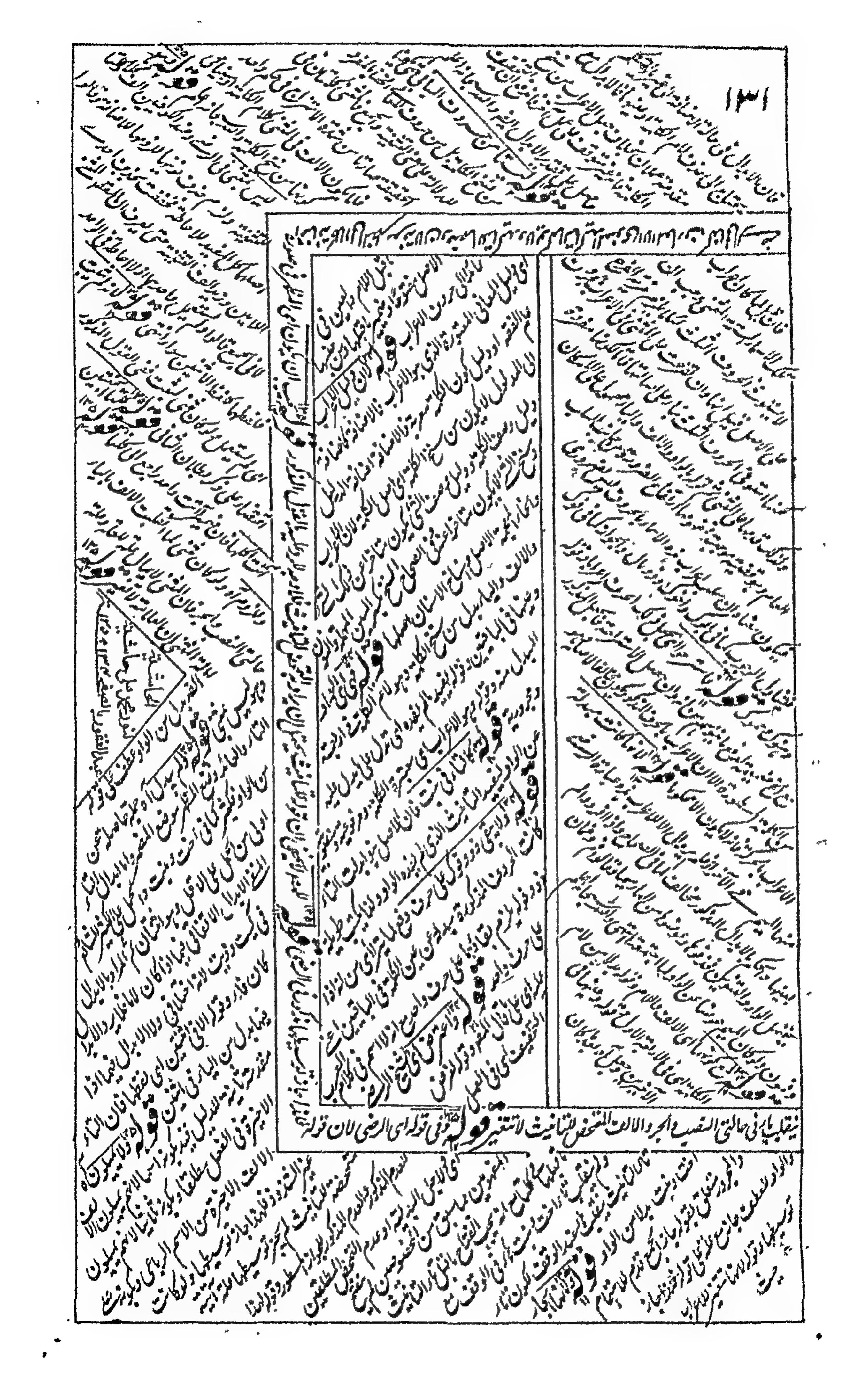
بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه لنجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا **قال** الجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تدقيق ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر اولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم ياب عن توهم التغليب لم ياب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا في مقابلة قوله تعالى وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا **قوله** الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون او الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه وليظهر دخول فلك جمعا لغلك فيه **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة **قال** والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم

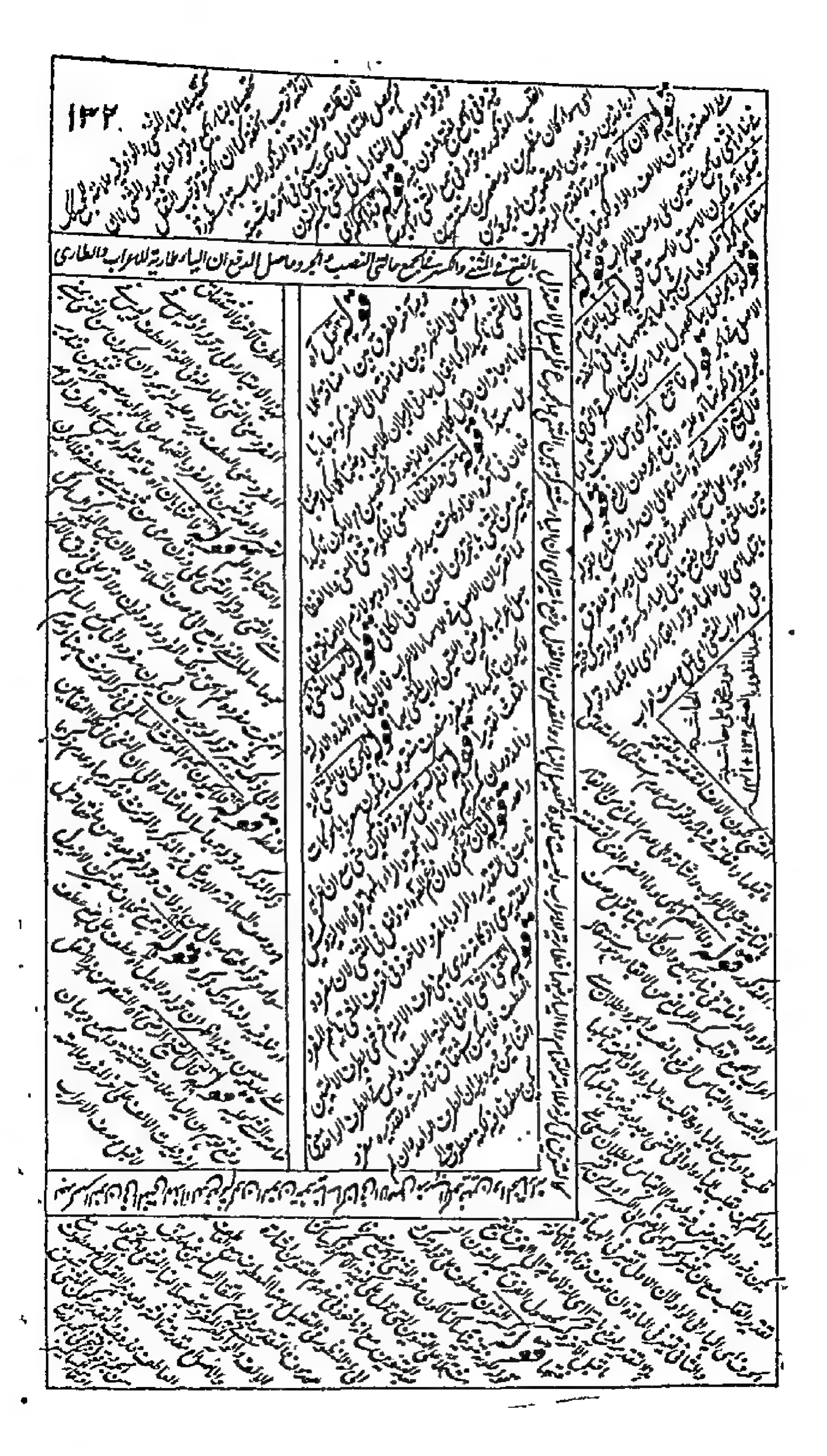
من ذات الجزء مقوم لذات الكل ولا يقتضي اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها بهذا الاعتبار ١٢

مجرور كالجارة المصدر انتهى وتحريك لان الفتح عطف على الضمة والعامل فيه الباء في نصبا
عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان
اقسام الاعراب ومحالها ولكن لا انتقاد الاعراب في نظم الكلام بل في ملاحظته كما في
كونه على ان فيها ايضا ان تحمل على ما له ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على
الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان
بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا
انتهى وقد اشار بقوله على معنى انه ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او
الفعل وسواء تقدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد
كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية
فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضمة والفتحة والكسرة
وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك قال جمع المؤنث السالم
قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد
بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه
احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم [illegible]
بالقسمين الاولين لانه مقابل الاول ومناسب الثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل
للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره
في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة الجمع انتهى لا مجرور على انه صفة المؤنث حتى
يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام
باللام عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف
للكتب من المضاف اليه انتهى ومثله يدل على السنة قوله هو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده
مؤنثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كحملات جمع حمل او مزنيا جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال









او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين فكما لا حاجة فى ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغته لم يحتج فى اخراج الثانى الى تقدير المضاف **قال** غير المنصرف بالضمة والفتحة اى ذلك طبعه كان كذلك **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة اى لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجرى حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل فى توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما و العلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يؤول ابوك الخ بالصفة التى اشتهرت بها وهى كونها اسماء ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه **قال** بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهى حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم الاعراب فى الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه **قوله** اذ مصغراتها اى ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر **قوله** معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لیتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة **قال** مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو وذلك ما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر فى الظرف وجعل الظرف عاملا فيه فيكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوى فلذا قدم ما اخره او لان المانع تغير النظم لنكتة كالعناية

...التنبيه على ان العبارة محمولة على التقديم والتاخير قدم الشارح ما اخره المصنف ١٢ **قوله** او لان المانع تغير النظم يعنى ان الشر...

وحسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام والمقدر في نظم الكلام **قوله** ولينكت في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم الخ تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة بل المقصود هو نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فنبه في التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك **قوله** لئلا يكون بينها وبين الآحاد ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لقلتها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى **قوله** لمشابهتها للمثنى في كون معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ دون غيرها لما فيها من الاشعار بالتعدد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة **قوله** لوجود حرف صالح فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة كانها مجلوبة للاعراب لفقد انكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اقدر كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الادب عندي ان اللام في الاربعة اولى والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلين من لام الكلمة وعينها اجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهو بدل تقيد الم يقدره المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث ولا يبقى ذو وفو على حرف لقيام المبدل مقام المبدل منه اعترض عليه بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة

لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع
ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني **قوله** وهو كلا وهو ليس بمثنى
لانه لو ثبت يحل في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه تقول كلا الرجلين
جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولزوم الالف في الاحوال
الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والالف
بدل من الواو لابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في
اثنين وقال السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير
الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلا والالف للتانيث
جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جيء بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث
فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه بكونها بدلا من اللام ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم
ينقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف
لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفي
قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصنف حيث قال انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا و

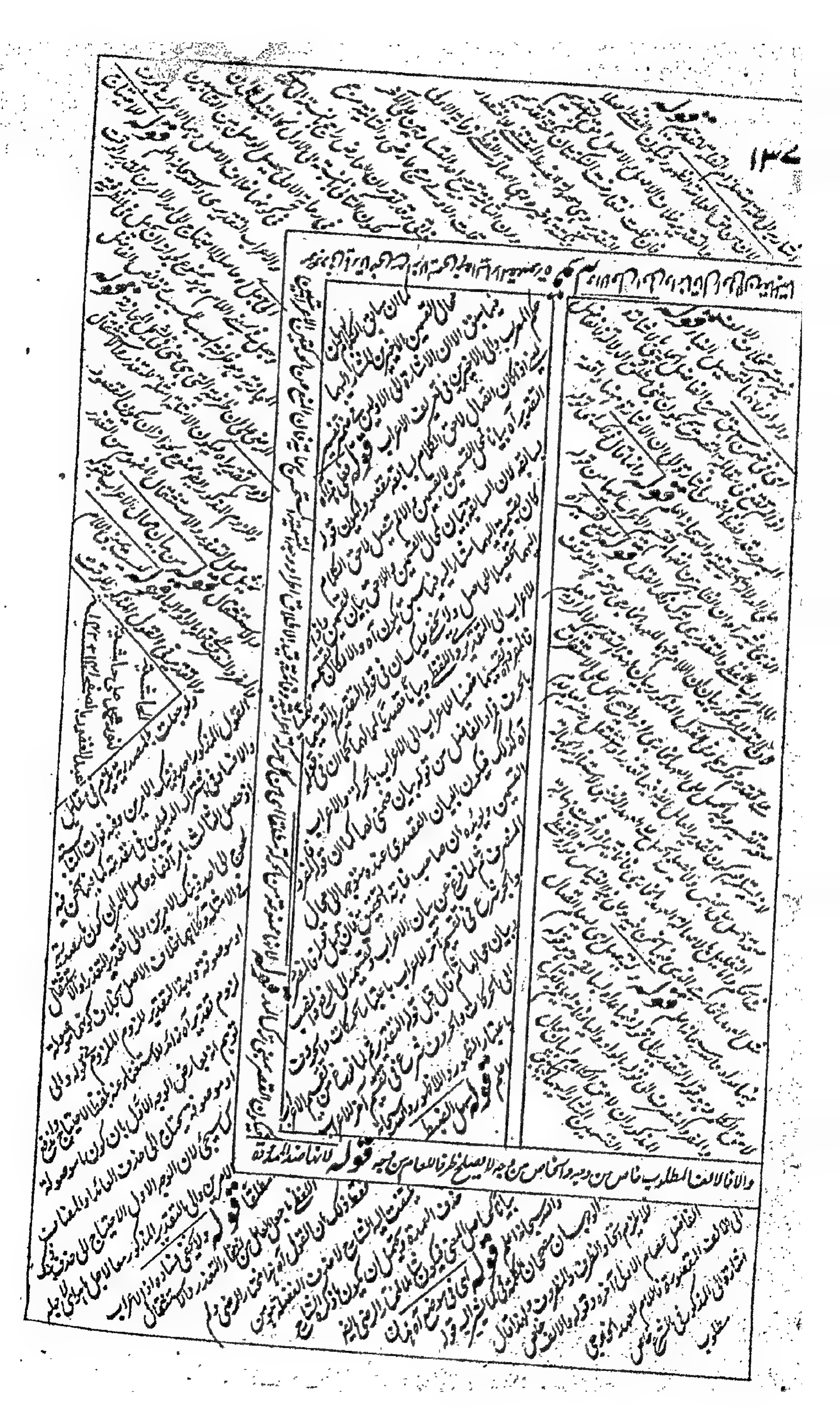
بحيث ان تاء التانيث لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا ... ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

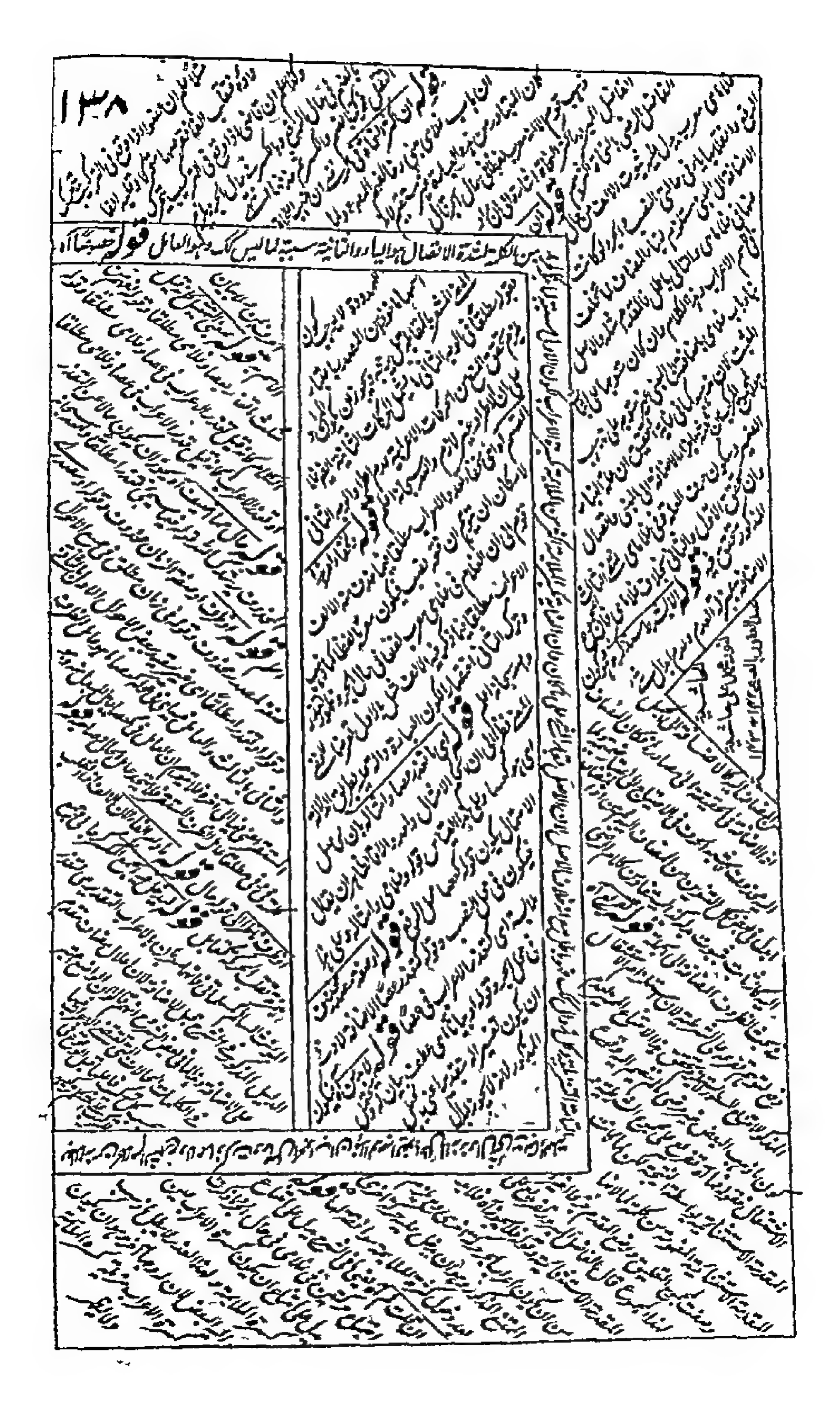
ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما و

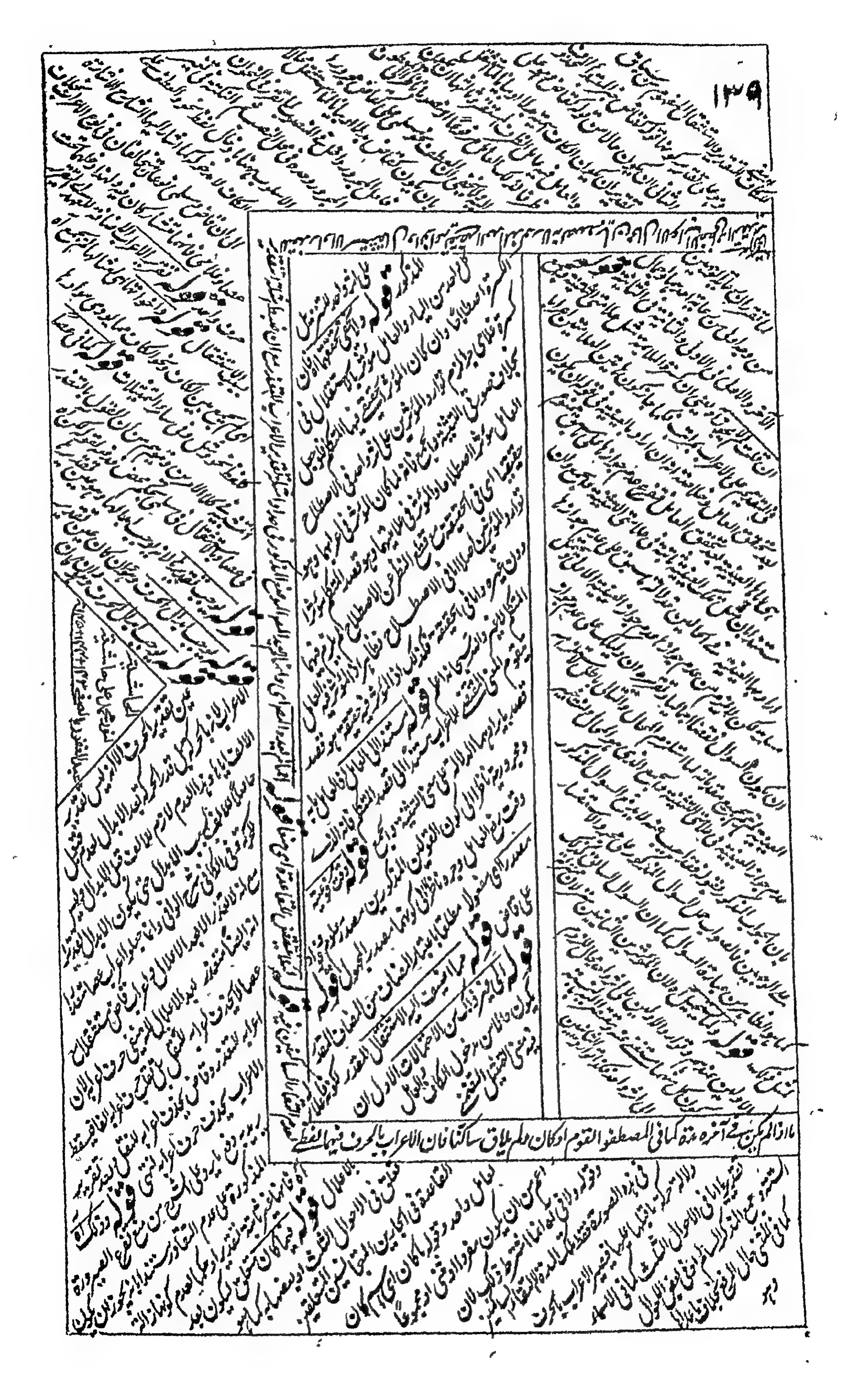
ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا قال و

مفرده فان زعم

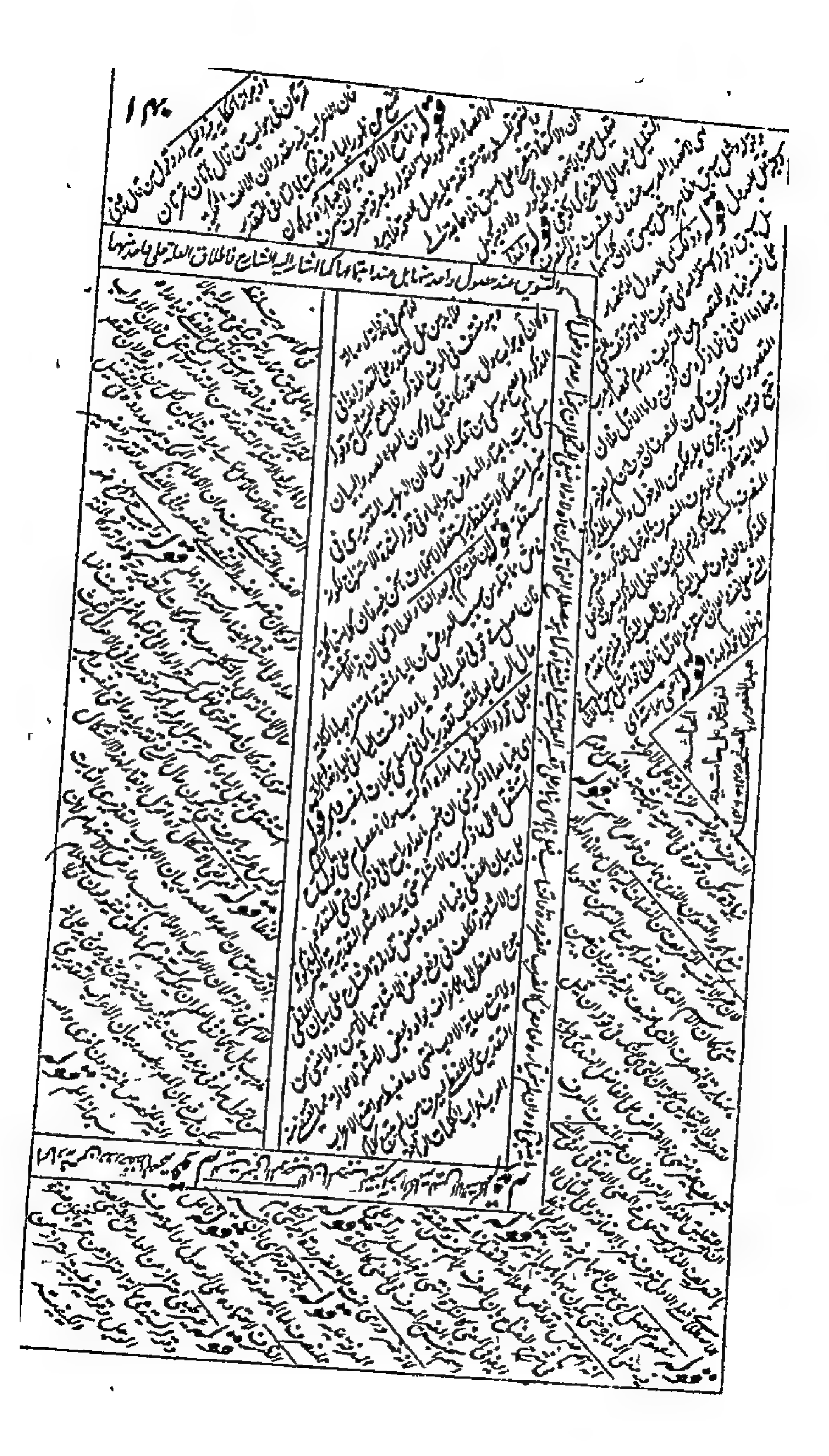
فى ثنايان بذلك لان معنى ثناه لو استعمل حرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس فى المفرد معنى التثنية فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالتثنية فى مجموع الحبل لا فى كل واحد من طرفيه **قوله** وهو الو جمع ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغى ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم وملحقاته واما ذوو فهو جمع سالم فلا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله** وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضى جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتوا وهما وهموا وكما وكموا **قوله** لانه الضمير المرفوع للتثنية اه او لان كلا من المثنى والمجموع متقدم لاصالة على العرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر النصب فى المثنى والمجموع







ما اذا لم يكن بحسب آخره مدة كما في المصطفو القوم او كان ولم يلاق ساكنا فان الاعراب بالحروف فيهما لفظي



والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ ترك فتحة ما قبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسر الاستثقاله قبل الياء الساكنة ولو ابقيت التباس الرفع بغيره وبلا ان السبب لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فلا ترفع التباس المجرور بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع انه حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وبفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب قوله الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اى فى ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا او تقديرا وانما قال ذلك لبعض تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما بين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري اراد بيانا لمحل القسمين لا انهما كما قيل قوله سوله لما كان التقديري اول محل الضبط اشار اليه اولا والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور قوله اى فى الاسم المعرب اشارة الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاهتمام بالوجهين فى معنى الكلام ان لم يتقيد بالوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال فى الاشارة ولفوات الملايمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان فى قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى الزمان والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذى تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه

مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل قوله الذى فى آخره
اى فى موضع آخره ولا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وذلك ان تقول ان آخر
الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها
لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى
بدليل مقابلتها بالممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى
قوله او محذوفة وهى فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء امر
هذا القسم وظهور مقابلته مثل بالاول وترك الثانى قال كعصا وغلامى
خبر مبتدا محذوف والتقدير هو اى ما تعذر عصا وامثاله وغلامى وامثاله
او صفة مصدر محذوف اى تعذرا كتعذر عصا وغلامى وان جعلت الكاف
اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامى بدلا من قوله ما تعذر رويا انه نحو مطلقا
على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما تضمنه الكاف من معنى التشبيه
او ما فيه من الكلام من التعذر وتقدير الاعراب وعلى التقدير الثانى حال من المضيف اليه
التعذر المحذوف او ظرف او صفة لذلك المحذوف فى المعنى كتعذر فى زمان مطلقا او
تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه ما هو عامل
فى الظرف المستقر او من ذلك العامل قوله فان الالف دائم الغا قوله فكما فى الاسم المعرب بالحركة
التقريب كما فى اسم المعرب كما قيل فى جمع المكسر وجمع المؤنث السالم وقيل بالحركة لفظا
لكن اول الخبر مثل عصاى ولكن تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة

ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف رح لان غلامي

معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى

قوله فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم

بعد ثبوته في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على

العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله ثم ما ذهب اليه تفريع على المقدمة

الاستثنائية التي تفهم من قوله لما اي على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة

على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم

على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية

قلت لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة

الملايمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز

ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه

يلزم حينئذ توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر واحد وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين

حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثره لا يخفى تحققهما

فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل

وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر

حقيقة قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقلال للتعذر

المعنى كاستقلال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له فان قلت ان تجعل

فان المتكلم قصد بايراده الدلالة على المعنى المذكور ١٥ قوله وقت مرفوعيته ومجروريته على ان يكون رفعا وجرا مصدر

مقامه اعنی الضمیر فصار مرفوعا مستترا فی الفعل **قوله** الذی فی آخره
ای فی موضع آخره فلا یلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر
الاسم عام والالف خاص فلا یلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سمیت بها
لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولی
بدلیل مقابلتها الممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فی میم غلامی
قوله او محذوفة وهی فی حكم الثابت ولهذا لم یعرب ما قبل الالف وخفاء امر
هذا القسم وظهور مقابلته مثل بالاول وترك الثانی **قال** كعصا وغلامی
خبر مبتدأ محذوف والتقدیر هو ای ما تعذر رعصا وامثاله وغلامی وامثاله
او صفة مصدر محذوف ای تعذر اكتعذر رعصا وغلامی وان جعلت الكاف
اسمیة جاز ان یكون كعصا وغلامی بدلا من قوله ما تعذر او بیانا له وقوله مطلقا
علی التقدیر الاول حال من مدخول الكاف والعامل فیه ما یتضمنه الكاف من معنی التمثیل
او ما یفهم من الكلام من التعذر او تقدیر الاعراب وعلی التقدیر الثانی حال مما اضیف الیه
التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنی كتعذره فی زمان مطلق او
تعذرا مطلقا وعلی التقدیر الثالث حال من قوله كعصا وغلامی والعامل فیه ما هو عامل
فی الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل **قوله** فان الالف دائم السكون **قوله** وكما فی الاسم المعرب بالحركة
التقدیر كما فی الاسم المعرب كما قیل لانه یخالفه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم فلو قیل بالحركة لفظا
لكان اولی لیخرج مثل عصای فان تعذر الاعراب فیه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة

ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لان غلامي معرب

معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى

قوله فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم

بعد ثبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على

العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله ثم ما ذهب اليه تفريع على المقدمة

الاستثنائية التي تفهم من قوله لما على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة

على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم

على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية

قلت لا وجه لزوالها وابقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة

الملايمة اكثر خصوصا اذا لم يبق جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز

ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه

يلزم ح توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر واحد كما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين

حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما

فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل

وهو مؤثر اصطلاحا وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر

حقيقي قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال للتقدير

المعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل

مصدر اى استثقال الضم وجر او حالا اما اضيف اليه لا استثقال القدر اى حال كونه مرفوعا
ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا **قوله** لاستثقال الضمة و
الكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك مخصوص بضعف الياء وثقل
الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان كظبي وكرسي قال
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض مرفوعا ومجرورا لا على قوله كقاض اذ لو نصب صح بلفظه نحو وقيل
تقدير الاعراب فان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو
والنون مضافا الى ياء المتكلم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيل الا خصوصية
المذكورات بل يراد المذكورات واخواتها ولهذا الحق بهما بين اماكن ونحوهما **قوله** فان اصله
مسلموي قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله
مستثقل كما في نصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي
ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقلها يوجب ابدال الحرف الاسكان وتقدير الحركة **قوله** فصار الاعراب
في حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة
كما حملت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في
حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظي
وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا **قوله** فان الياء
المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف و
لاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان منفصلا او متصلا كما في
قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب وانما لم يمثل بما لاقى
اخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفى القوم

ولعله انما لم يعده المصنف رح لانه بصدد بيان الاعراب اللفظى والتقديرى الثابت للاسم فى ذاته لا باعتبار عارض وسكون الياء فى مثل غلامى ومسلمى لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد فى مع ان اعرابه ينبغى ان يكون بالواو تقديرا فى حال الرفع كما فى مسلمى ولما لم يعده من التقديرى بطل قوله واللفظى فيما عداه اجيب عنه بانه جعله داخلا فى باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهى فمى وان كانت قليلة نعم بقى الاشكال فى الاعلام التى تحكى فى لغة الحجاز نحو من زيدٌ ومن زيدًا ومن زيدٍ فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا فى المثنى المحكى اذا جوز الحكاية فيه **قوله** واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده فى المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا او مثل ما سبق فى تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذى يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما **قال** غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمى المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعنى علامته وهى التنوين او

لاتصافه بزيادة تمكن حتى لا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمى بغير

المنصرف **قوله** اى اسم معرب بجعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون

نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غيرا لا يكتسب التعريف من المضاف اليه

وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة

ولمن يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه معرب

ولا ضرورة ههنا الى القول بانه خبر قدم مخالفا للاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله

موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعى جعله موضوعا

وقد سبق العلم بغير المنصرف **قال** ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره و

الجملة صفة ما العلة فى اللغة عارض غير طبيعى يستدعى حالة غير طبيعية وفى اصطلاح

النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه

وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن

صريح كلام المصرح فى الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة

وبنى على ذلك ان صاحب المفصل اتى بالسبب فى تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه

سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار فى العلتين ايضا فيكون

اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده **قوله** واستجماع شرائطهما وانما قال

ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف

عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه

وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما

وقد وجد المعارض فيما ذكر اما فى الاولين فلان سكون الوسط

يعارض احد السببين واما فى الآخرين فلان دخول اللام والاضافة

يعارض السببين او احدهما الزيادة الاختصاص لهما بالاسماء قلت

يفى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق

التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا

علم المؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين

عليه اجيب عن الاول بما سيجئ فى تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثانى بان

يمنع وجود السببين المجتمعين بشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه التاء

ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة

مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة

الغير المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية

بقوله وهى عدل الخ فلا احتياج اذن الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى

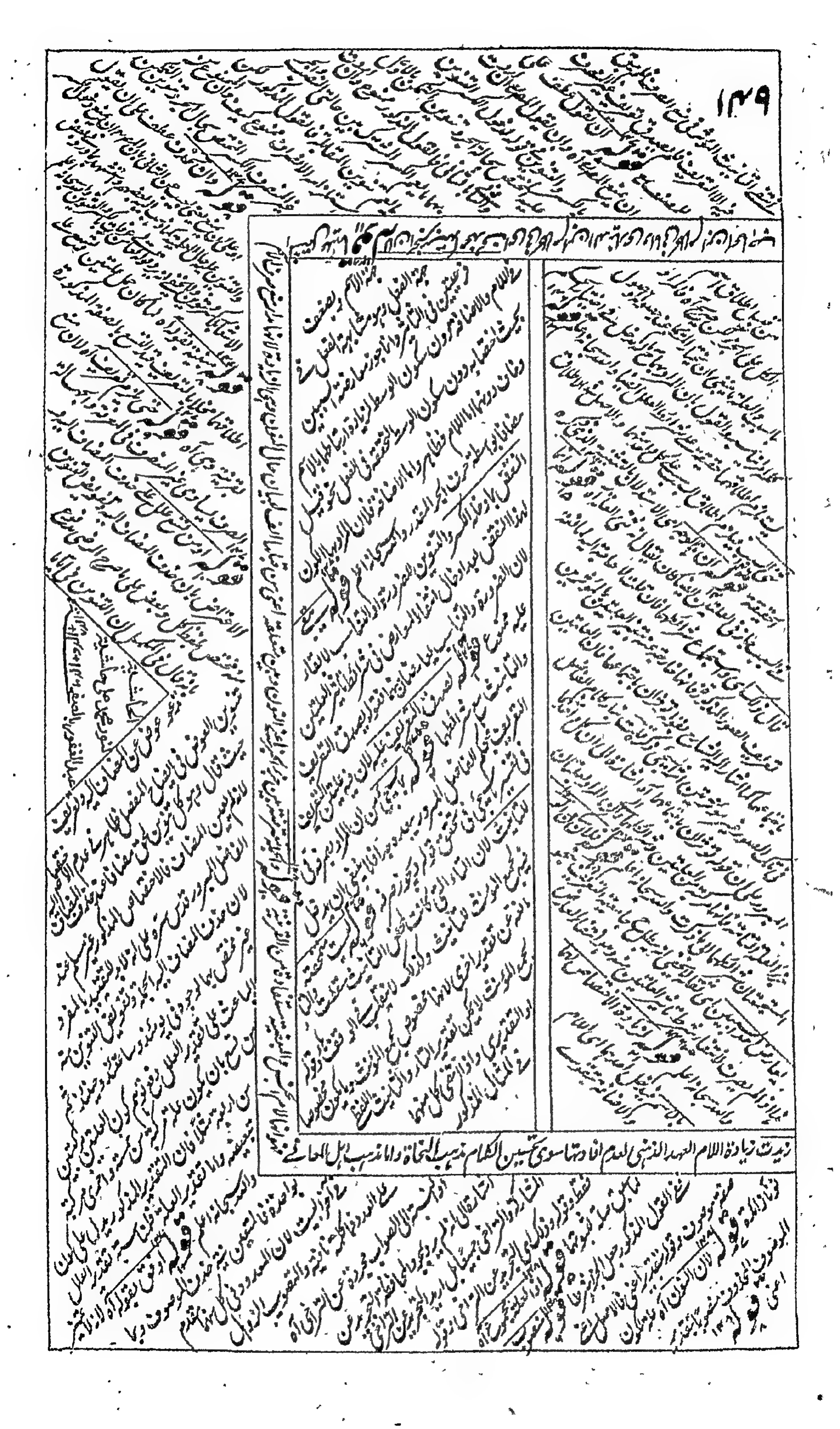
يلزم تعريف الشئ بما يساويه فى الخفاء فيما استقرائى قوله من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق

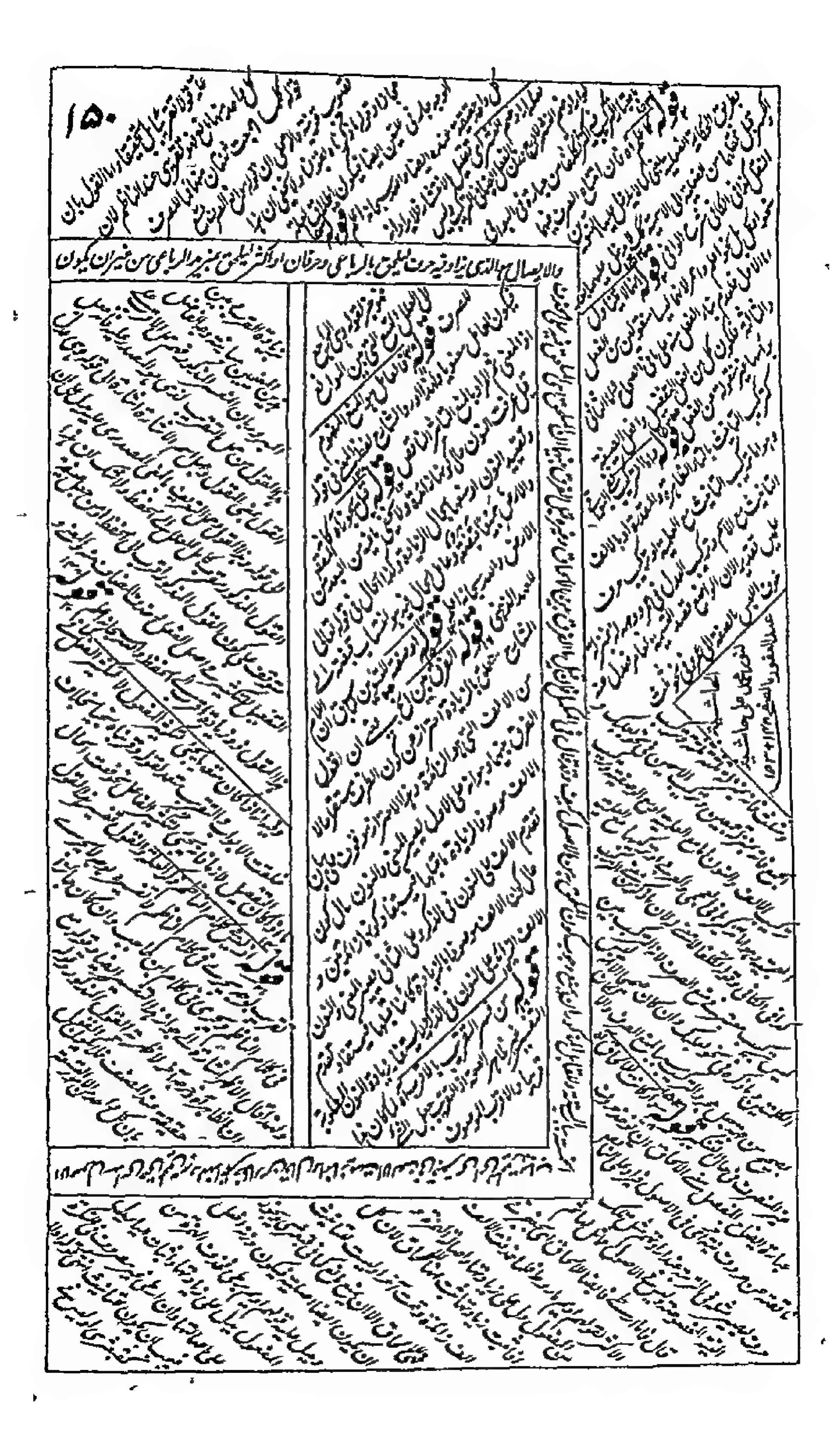
بقوله او واحدة منها وبما فى اول البيت اعنى قوله موانع الصرف تسع قوله اى العلل التسع مجموع

ما فى هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدار

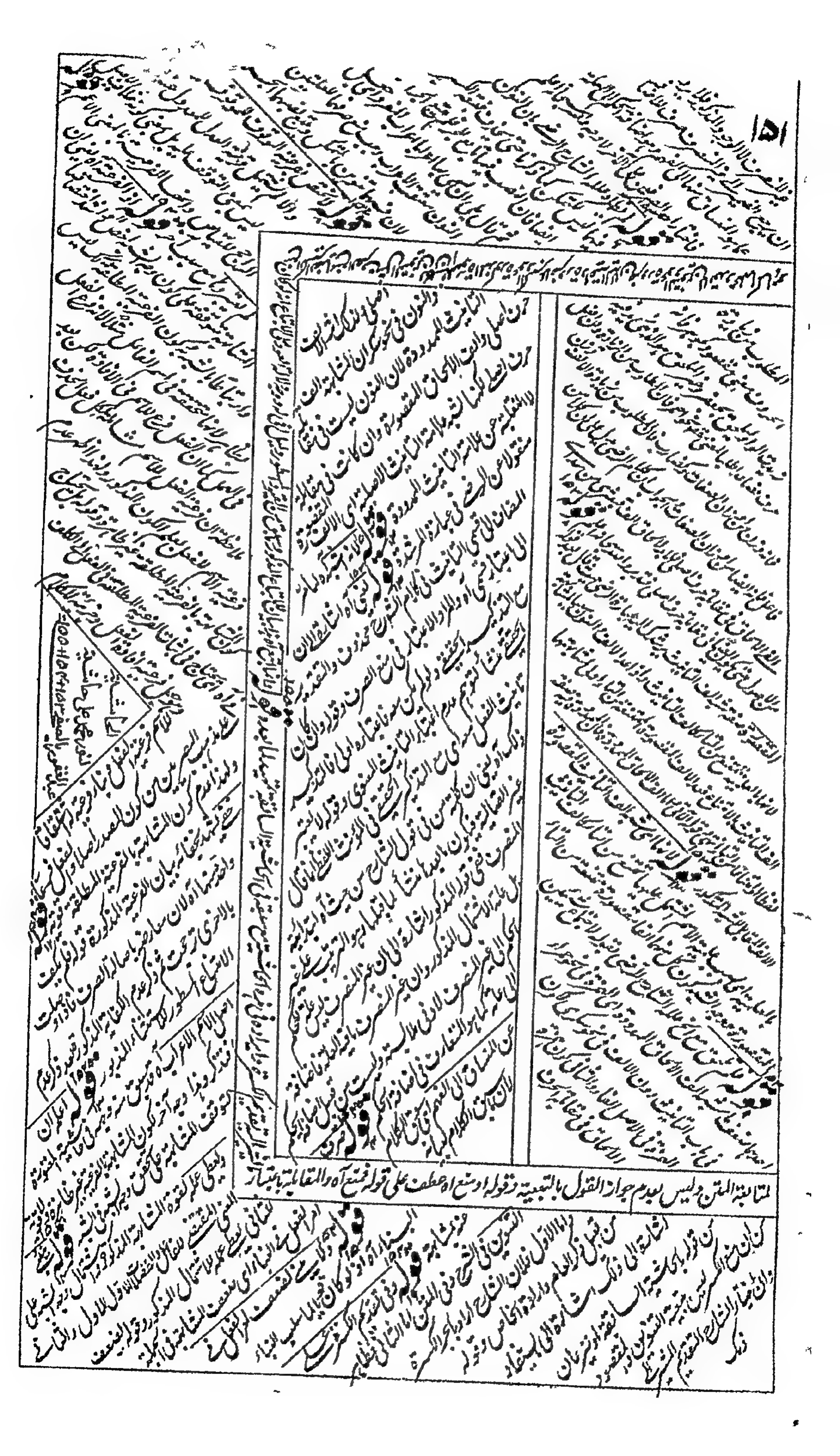
قال قدس سره فى الحاشية اوله موانع الصرف تسع ما اجتمعت ثنتان منها فالصرف

تصويبًا انتهى هذه الابيات لابى سعيد الاباردى النحوى وانما اعيد تكراره حتى يكون مغنيًا عن
التعريف لان التعريف المستفاد منه شيوعًا مع اتحاد صدقه على انه فيه اشارة تقدم مقام بعينه الا
بضرب من تكلف بان يقال المراد اجتماع النسبتين حقيقة وحكمًا **قوله** تجرد المحافظة
تجردت عن التراخى واريد به مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجر ليس متاخرًا
عن ثبوتها للسبق وكذا الحال فى التركيب **قال** والنون فيه مسامحة اذ العلة مجموع
الالف والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب
تقديرًا اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعًا
على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه
تنكير البواقى او بدل بحذف الموصوف اى نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة
والجملة معترضة **قوله** اذ المعنى ومنع النون الصرف محذوف لان قوله عدل الخ تعداد
للموانع لان الخبر محذوف بمعنى تلك التسعة اريد لعن تسعة او بيان لها فالعامل هو المنع
المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف
المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى والارض جميعًا قبضته **قوله** وقوله الثانى
الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر
فى زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته **قوله** ولو جعل الانفعال
لترتب بين ما اذا جعل ظرف الزيادة او للنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما
وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثانى لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب
الوضع على الثانية **قوله** يعنى ان ذكر العلل الخ من قسم التقريب بالاثر فلعله
فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبها ومن الصيغة فان باب
التفعيل يجئ للتكثير وفيه انه اذا كان متعديًا يجئ لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل
قوله والقول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانعة اذ ليس

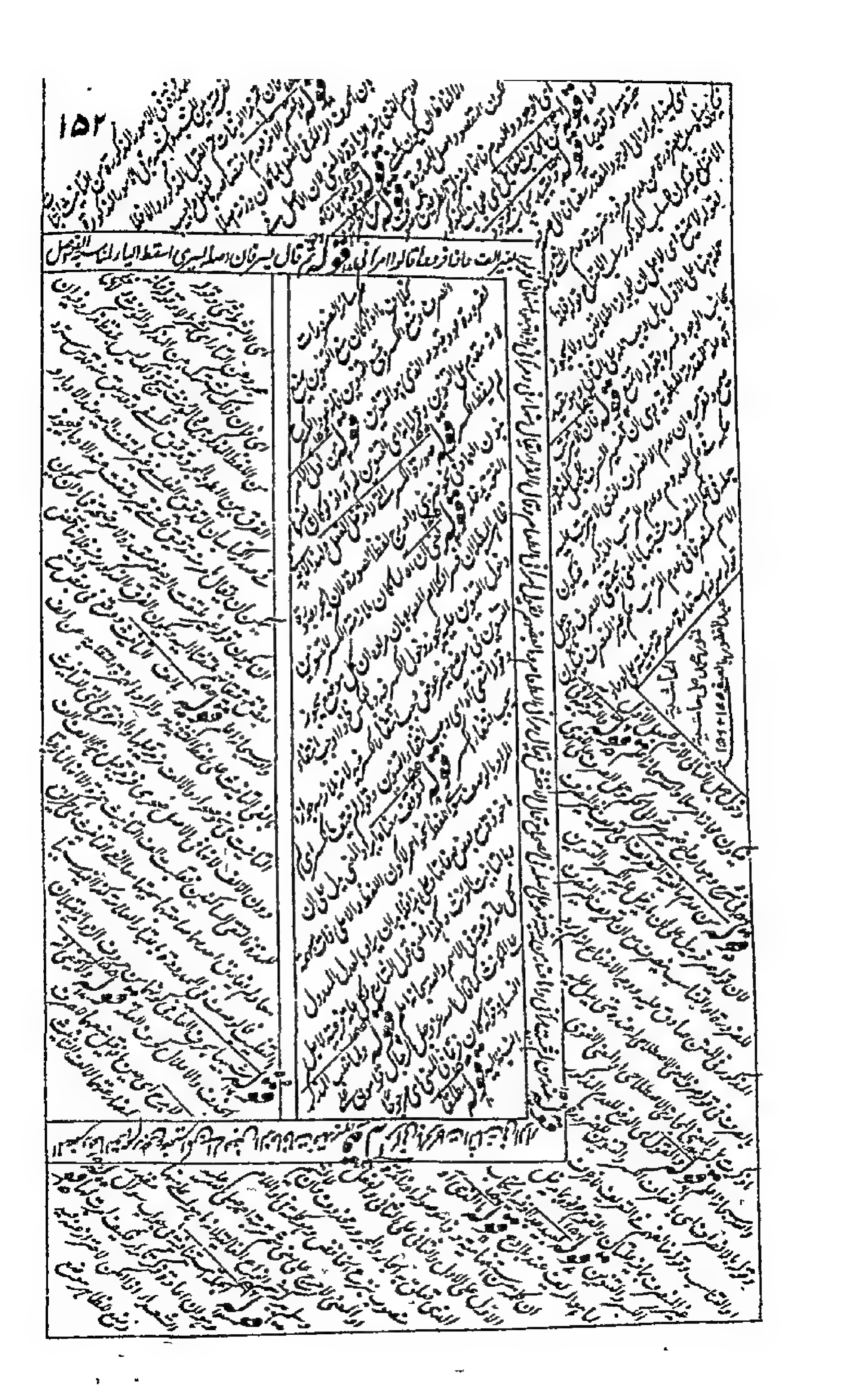




والايصال هو التسمية بزيادة حرف ليلحق بالرباعي وحرفان او اكثر ليلحق بمزيد الرباعي من غير ان يكون



لمنافاته المتن وليس بعدم جواز القول بالتبعية فقوله ومنع آه عطف على قوله فيمنع آه والمنافاة باعتبار



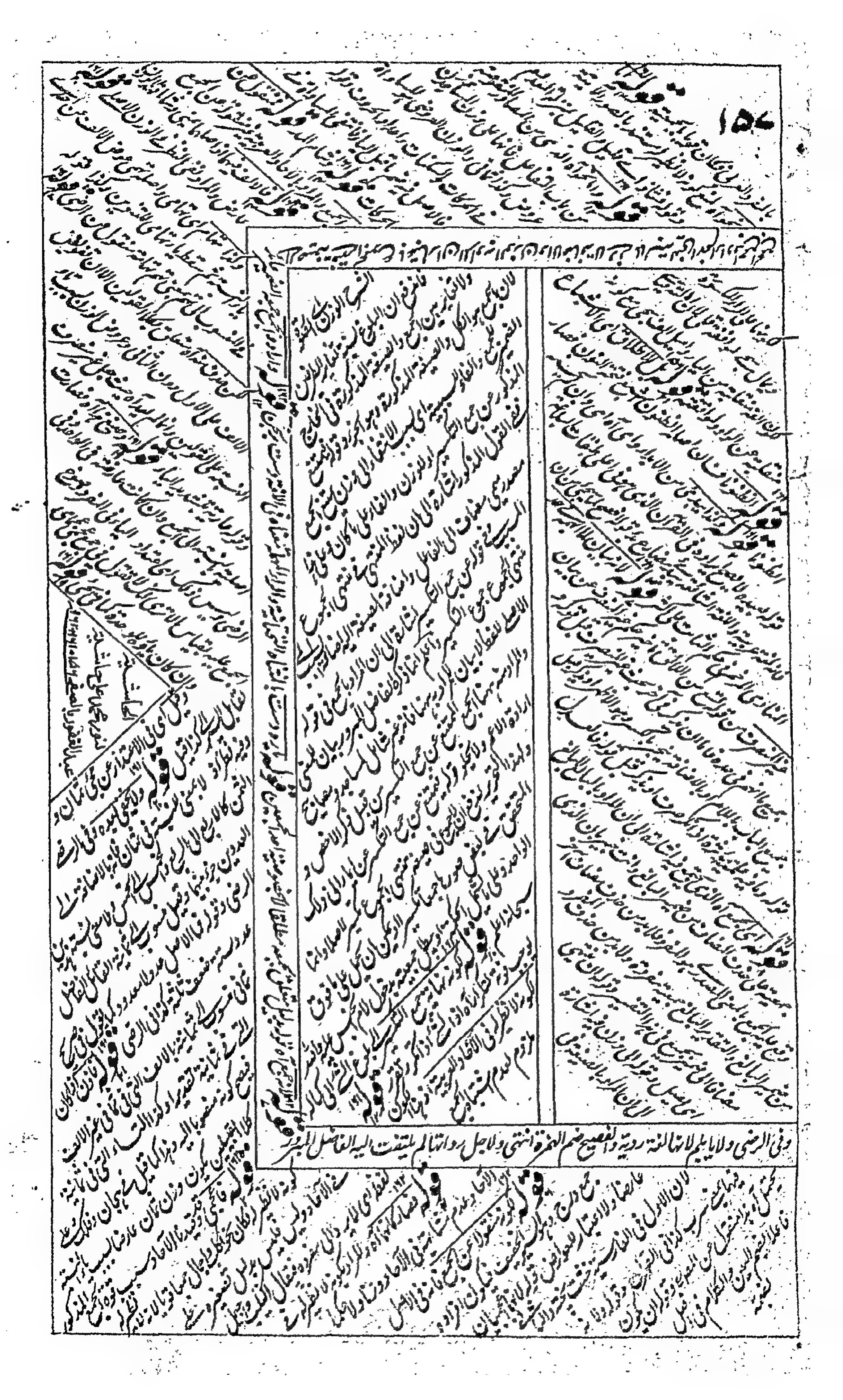
في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة
عند المصنف رح بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله اراد ضم النشر
والاتنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن
الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انه لا تتناول نحو
افكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هنا
تكلفا لا معنى له فلا فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة
الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف
ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى
او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق
مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف رح لم يعتبرهما
لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده
وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين قوله اشارة
الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي

الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي يخفى فيه العلامة **قوله** من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى الفهم **قال** لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة ههنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب بضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعرب باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم **قوله** لان لكل علة فرعية اصلا ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها فالفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر فكون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه **قوله** فاذا وقع في الاسم علتان الخ ولم يقنع بفرعية واحدة لان الشبه بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف فكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا اقامت مقام اثنين **قوله** فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا **قوله** فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبعه الكسر وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وهو مال الشيخ الرضي الى الثاني بعد ح السكرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها

الذى لا يعتبر تانيث الفعل معه لا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوى الذى تحرز فيه
ثلاثة قوله من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة
حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما
يقوم مقامهما فرضًا عن المساق الى الفهم قال لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة
هنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين
الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر فى المثنى وجمع المذكر السالم
على ان المؤنث لا اثر له فى العراب القرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية
اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها الفرعية
المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها
ولم يعلم وجهه قوله فاذا وقع فى الاسم علتان الخ ولم يقنع بفرعية واحدة لان الشابهة
بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل
يحتاج فى اثباتها الى تكلف فكذا اثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه العلل خفى فلم يكتف
بواحدة الا اذا قامت مقام اثنين قوله فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل فى تمام معناه كما فى اسماء الافعال بنى
ويعطى عملا واذا شابه فى تركيب الحروف الاصلية وفى جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عملا ولا يبنى
لضعف امر الفعل فى البناء ولهذا لم يبن المضارع بمشابهة الاسم واذا شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا
فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها بما مر من ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه
من المعنى الفعلى بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزع ان معا
قوله ثم منع منه الاعراب وفى تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين
اولا ثم اتبع الكسرة به تجوز للصنعة الامرين فى الايضاح وقال الشيخ الرضى
الثانى بعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها

العكس للضرورة تبشرنا العلية **قوله** اى لا يمتنع اى يجوز انه قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب المعرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع **قوله** اى جعله فى حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غايته فى حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتى اندفع ما ذكره من عدم ملائمة التعريف والقول بانه وافق القدماء فى الحكم لا ينصرف انه خالفهم فى التعريف كما بينا بعيد جداً **قوله** ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا ... قدس سره فى الحاشية هذا البيت من ابيات فاطمة رضى الله عنها فى مرثية النبى صلعم واوله **شعر**

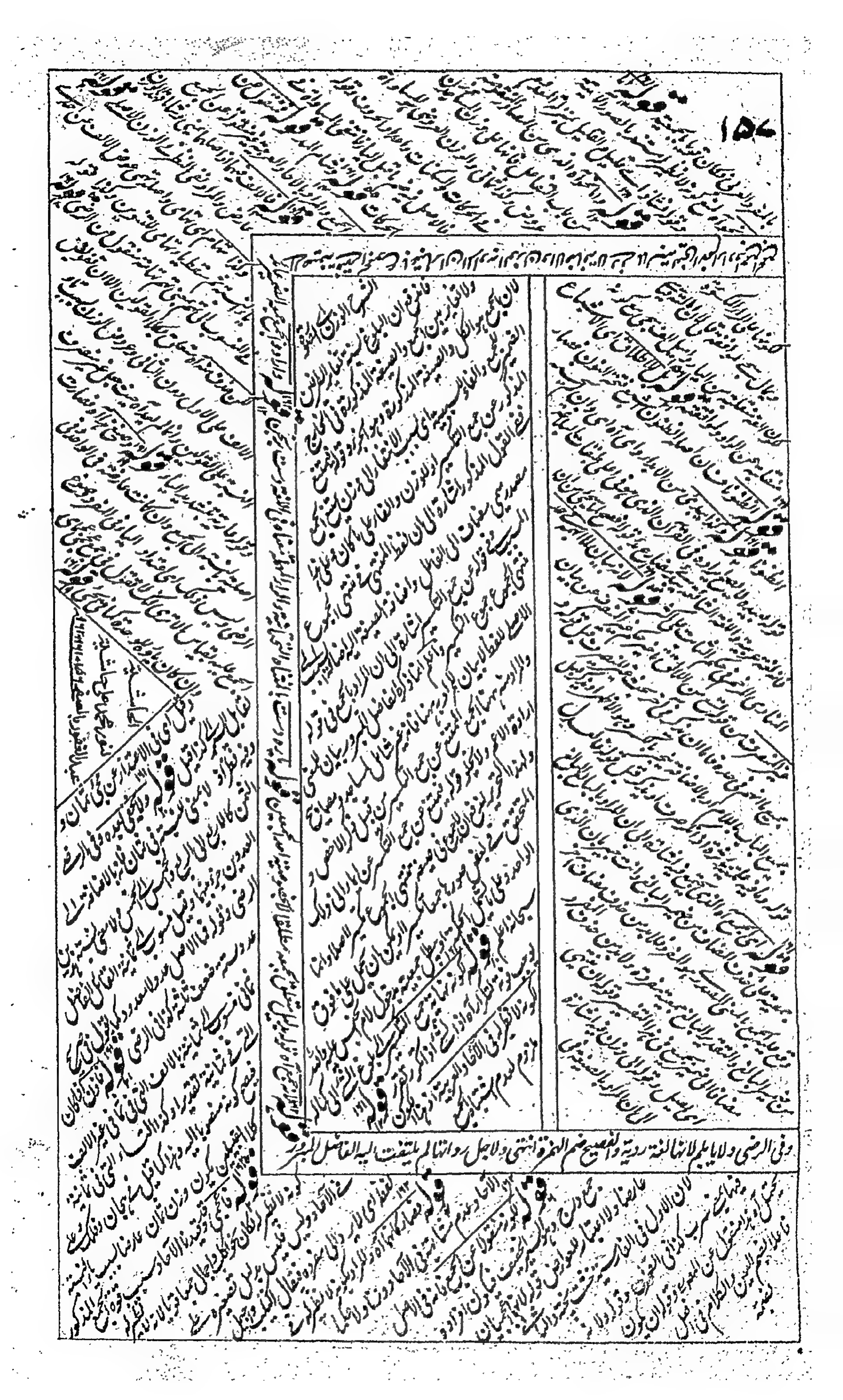
ماذا على من شم تربة احمد ... ان لا يشم مدى الزمان غواليا هو فى حاشية الجمع خالية بوى خوش انتهى ومرتبة بتخفيف الياء كمغفرة بر مرده ستايش كردن وگريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذى اى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان واستلاحه انواع الغالية **قوله** فكقوله اصل الخ يجوز الكسر فى ان وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهورها مما **قوله** لما قلنا الاحتراز الى قوله ضرورى يعلم المراد بالضرورة ما عند الشعراء ضرورة **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم فى السجع وغيره ولهذا يقال هنأنى الشئ ومرأنى والاصل امرأنى عند من لم يثبت مرأنى ويقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر وبالياء بحى الموافقة للفجر **قوله** لتناسب المنصرف الذى يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذى لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآى فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا اكتفى بالالف فليس نصا فيما استشهد لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق



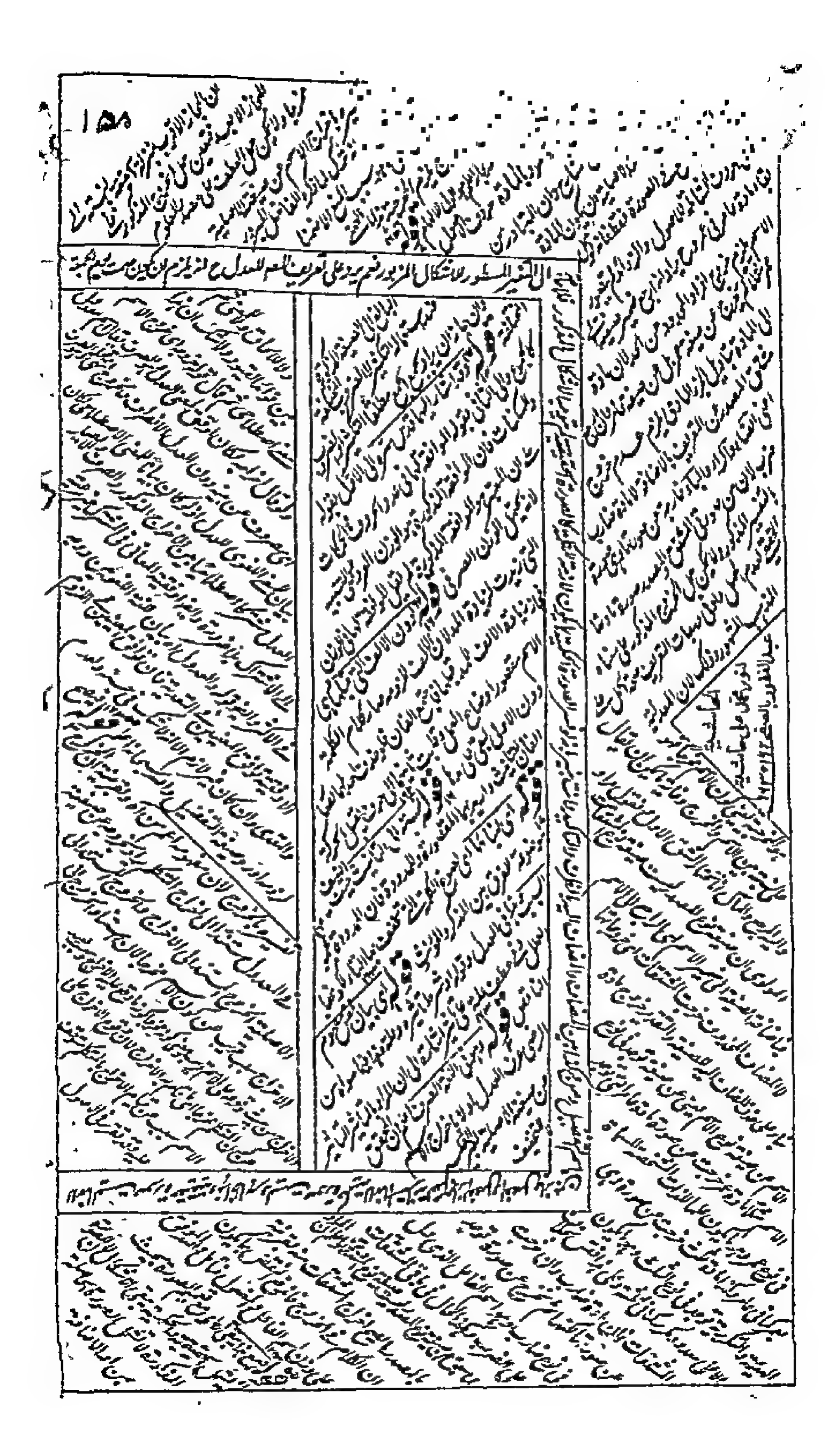
العكس الضرورة بتبشرأ العلية **قوله** اى لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع **قوله** اى جعله فى حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غايته فى حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتى اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء فى الحكم بالانصراف يخالفهم فى التعريف كما بيناه بعيد جدا **قوله** فكقوله صبت الخ الصب ريختن آب قال قدس سره فى الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله عنها فى مرثية النبى صلعم واوله **شعر**

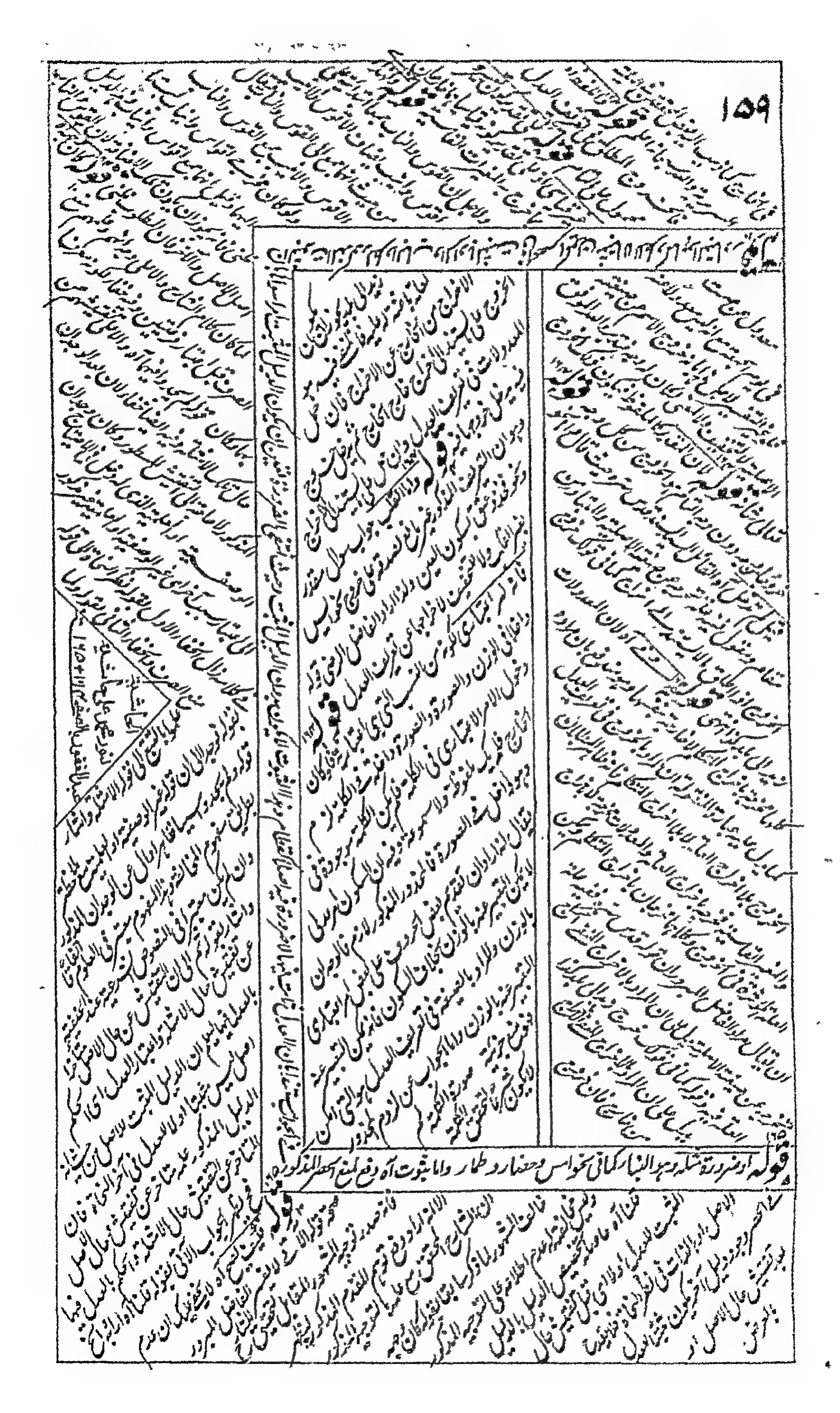
ماذا على من شم تربة احمد ✽ ان لا يشم مدى الزمان غواليا

هو فى حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة مرده ستايش كردن وگريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذى او اى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية **قوله** فكقوله احد الخ يجوز الكسر فى ان وح يكون للجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور امرها **قوله** مقلنا الاحتراز الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم فى السجع وغيره ولهذا يقال هنانى الشئ ومرانى والاصل امرانى عند من لم يثبت مرانى وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر وبالسحى لموافقة قل **قوله** لتناسب المنصرف الذى يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذى لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآى فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا اكتفى بالالف فليس نصا فيما استشهد لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق



وفي الرضي ولا يايلم لانها لغة ردية والفصيح ضم الهمزة انتهى ولاجل رداءتها لم يلتفت اليه الفاضل المبرز







كما فى قوله تعالى القنونا اعلم ان غير الفصيح فى نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا
فان سلاسلا فى نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا يبدئ
الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ وروى ان بعض البلغاء
قال لكاتبه اكتب يا حار ان الركب قد حاروا بضم الراء فى يا حار فقال الكاتب يا سيدى
يا حار بالكسر افصح فاجره يا امره اولا واراد به ان التناسب يحسنه **قوله** مثال
لمجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف آه والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا
قال وما يقوم مقامهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم فى حد غير
المنصرف **قوله** احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اى الجمع الذى يجمع الى
ان ينتهى الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا فى سبب قوته
فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير و
المصنف رح ذهب الى انها لتكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون
ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له فى الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو الترامى
فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما
نحو يمان وشآم فى المنسوب الى اليمن والشام فلا لان فيهما عوض عن احدى يائى النسبة
فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة والالف الذى هو بدل
عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها فى الوزن وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب
الى التهم يعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهرى انه منسوب الى تهامة لكن حذف احدى يائى النسبة
واما لم يعد ياء النسبة عارضة فى نحو عوارى جمع عارية منسوب الى العارة لانها ثبتت فى واحده
صيغ هذا الجمع على اعتبار زوال الياء فى الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى الجزء
الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد
فان ثمانية فى الاصل عدد والثمانى هو المعدود وليس الا فاذن الالف

حاشیہ عبد الحکیم رحمہ اللہ تعالیٰ

التی فیہا غیر الالف للنسوب الیہ لقدیر الکونہ بدلا من احدی یائی النسبۃ وکذلک الیاء غیر الیاء واما سراویل فاعجمی او عربی مفرد شاذ او جمع تقدیرا واما نحو اکلب واجمال وان لم یأت لشی نظیر فی الآحاد فالاعتذار فیہما انہما جمعا قلۃ و حکم جمع القلۃ حکم الآحاد بدلیل تصغیرہ علی لفظہ کما یصغر الآحاد فصار کانہما باقیان علی افرادہما ولا یصح الاعتذار بمجیٔ افعل فی الواحد نحو ادیم اسم موضع لکونہ منقولا عن الجمع کمدائن ولا باجر وآنک لانہما اعجمیان ولان آنک یحتمل ان یکون فاعلا ولا باشد لانہ جمع شدۃ علی غیر القیاس او جمع لا واحد لہ بدلیل تانیث الفعل المنسوب الیہ قال قدس سرہ فی الحاشیۃ کاکالب جمع اکلب وہی جمع کلب واساور جمع اسورۃ وہی جمع سوار وانا عیم جمع انعام وہی جمع نعم انتہی السوار یارۂ دست وقد یلحق التاء باساور وعلیہ قولہ تعالیٰ فی قراءۃ فلولا القی علیہ اساورۃ من ذہب نعم چارپایہ واکثر ما یقع ہذا الاسم علی الابل ولم یردوا بالجمع جمعہ التکثیر فقط لان جمع الجمع اما ان یراد بہ التکثیر او الضروب المختلفۃ کذا فی الصحاح قولہ او حکما کالجمع الی آخرہ انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانہ شابہ من وجوہ ثلثۃ احدہا انہ علی وزن ثانیہا انہ جمع مثلہ وقد اشار الیہ قدس سرہ وثالثہا انہ ممتنع من الجمع مرۃ اخری قولہ والممدودۃ الہمزۃ فی الممدودۃ منقلبۃ عن الالف وہی للتانیث دون الالف التی قبلہا ولما لم یفارق احدہما الاخری نسبتا الی التانیث تغلیبا قولہ فانہا لیست لازمۃ للکلمۃ ای لبنائہا وان اتفق فی بعض الاسماء لزومہا

كتجارة وتجارة **قال** فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس

مفهوم السبب او شرطا تأثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معلول

اي مصروف عن بنية **قوله** مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج

لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج

بنفسه وانما لم يفسر المصنف رح بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع

الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لا ما قام

بالمتكلم **قوله** اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه

قال عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر

معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في

صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها

ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغاير التفسير

بان خروجه عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى معنى فيلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا

عن جمعة في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المص رح اذ ليس في مدخل في صورته الحكمية لجواز

بينهما وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لا نعقاده
في حكم الملفوظ **قوله** خرجت عن المغيرات القياسية كالمقام قيل لم يدخل في الخروج
لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعل ولا تجر تامل **قوله** واما المغيرات الشاذة
كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في يئس فقيل انه ليس
خارجا عن صورتها اذ لا يدخل التقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتبار
واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرجه خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة
الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل
ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي **قوله** بل انما
جمع القوس والناب بتدله على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان اليمانية الجمعيما ولو كانا
مخرجين عن اقواس وانياب لنسب اليهما **قوله** واعلم انا نعلم قطعا الخ كان وجهه ان
نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته
وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بعلتين
حقيقة او حكما فتتبعوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعيتها من جهة العلمية او
الوصفية ولم يجدوا الاخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه ثم تتبعوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت
اصل الا اقتضاء العدل للمعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني
هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو متحقق اي في الخارج والاول
هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر وليس ثابتا في
الخارج **قوله** فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الخ المشهور ان
انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض
الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل
ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدل واعنه
فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل
عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة
واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما سيجيء فبالعرض **قوله** فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلق واما
على المشهور فمعناه خروجا تحقيقي اى خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء
فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا **قوله** كثلث ومثلث
صفة بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلث **قوله**
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله
الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتهما
تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا
حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد الا فالظاهر الواو بدل الى **قوله** وفيما وراءها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في
قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس و
سداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي **قوله**
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب

تكرار العدل لانه معدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية **قوله** لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة اصله ان ثلثة من اسماء العدد وهى موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازى لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبى مجازا فى المعنى الوصفى **قوله** و آخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون و اواخر واخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل **قوله** لان معناه فى الاصل اشد تاخرا اى فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اى رجل آخر لا حمار آخر وامرأة اخرى **قوله** وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد به ما استعمل منه فى معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس فى أخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها وما كان العدل بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضى واحدا منها لا بعينه لا يدعى العدول عن لازم مخصوص واحتيج حينئذ الى تغيير التفسير بما ذكر ليلزم صدق التعريف عليه على جميع التقادير **قوله** نقل بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا اجيب بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما فى سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى

اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد

سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه

لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير

منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند

بني تميم فانه معدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل و

اما حالتي النصب والجر فمبني عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يوم معين عند الجوهري

والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما

منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده لاشيوع

توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة

للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول اخر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر

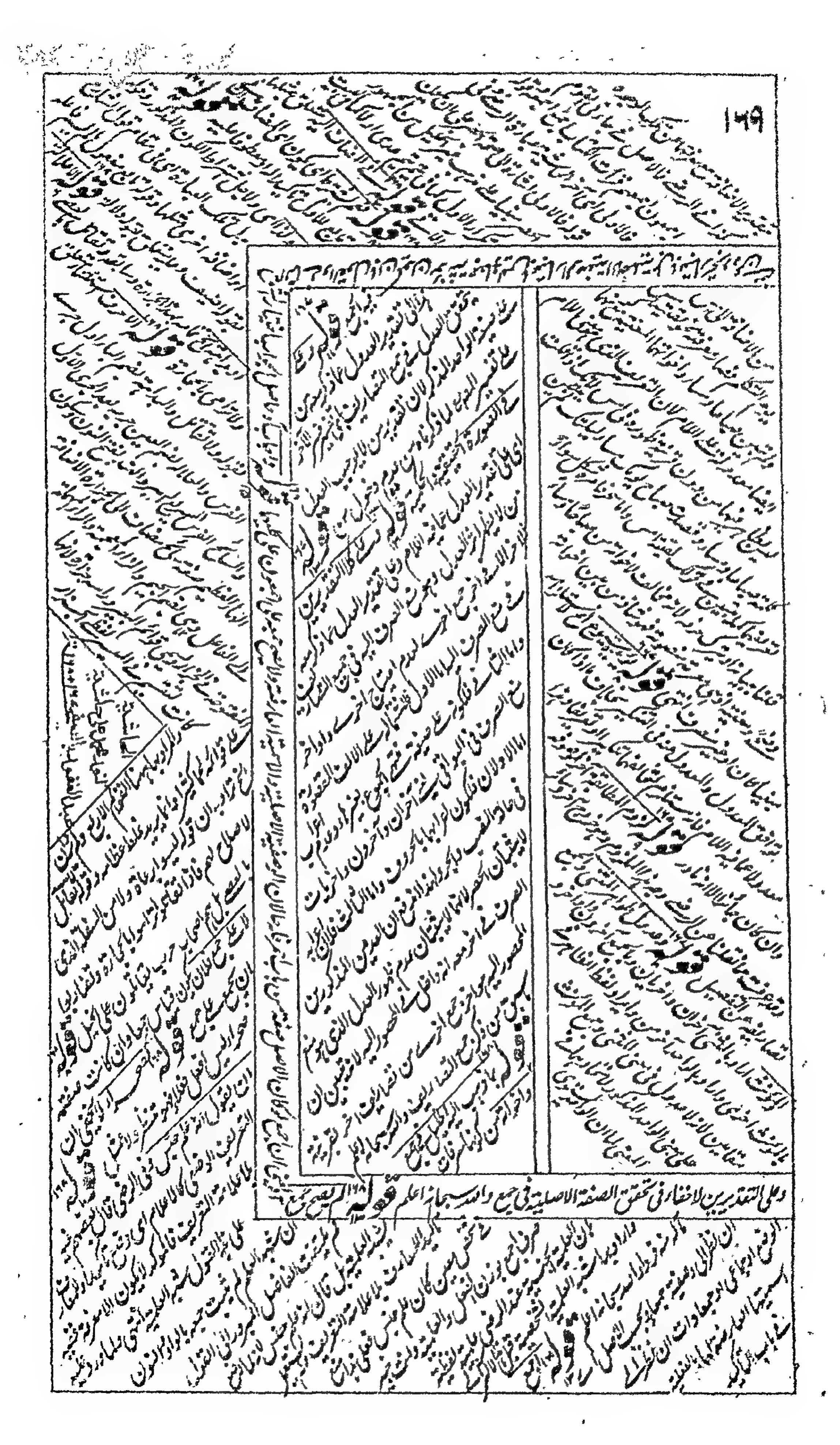
الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف الا اخر الا تقادير

من لا يوجب العدل على تفسير المصنف كما ذكرناه على التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف

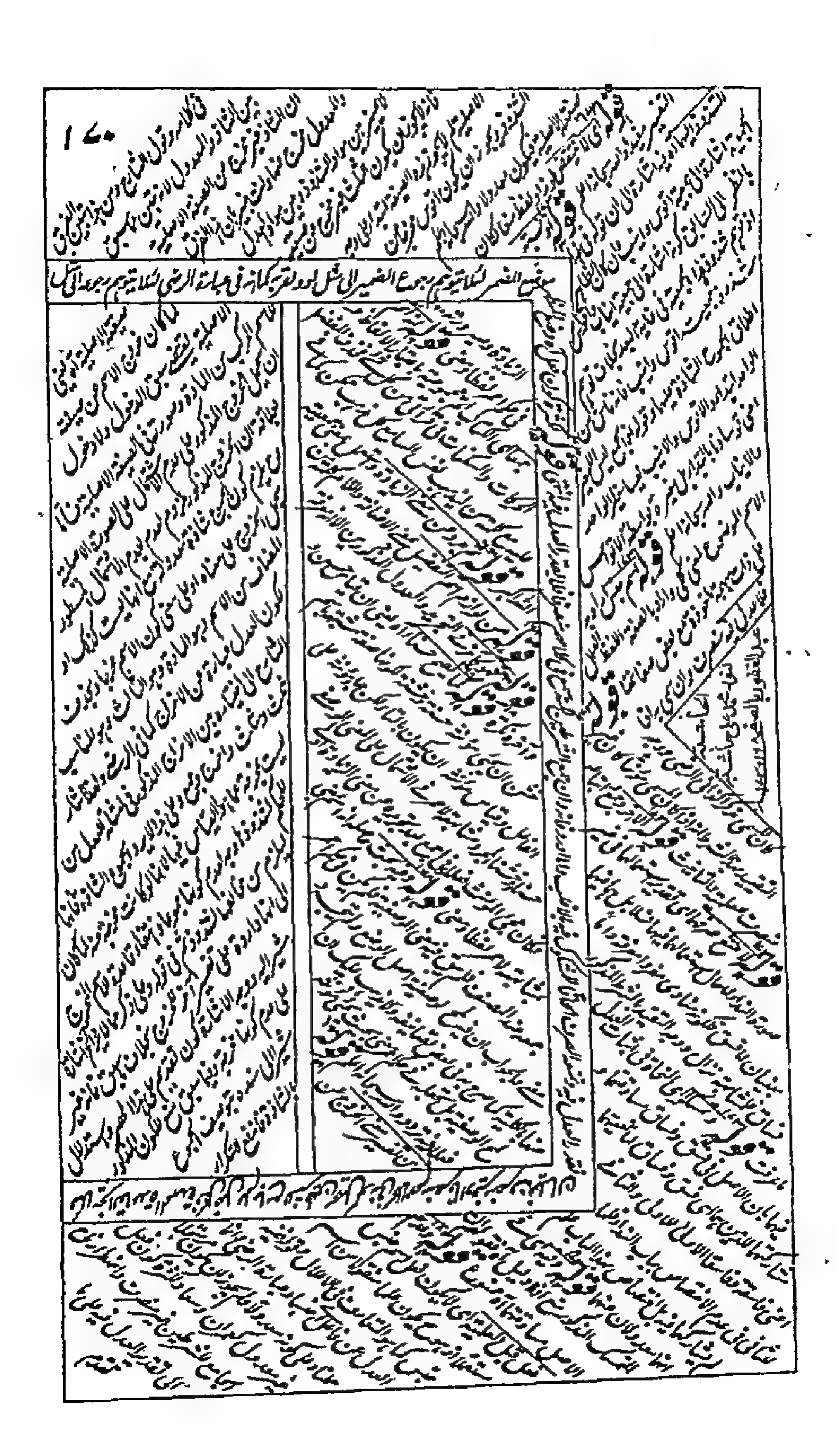
لان اللام مقدر في صورة الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع اخرى لعدم

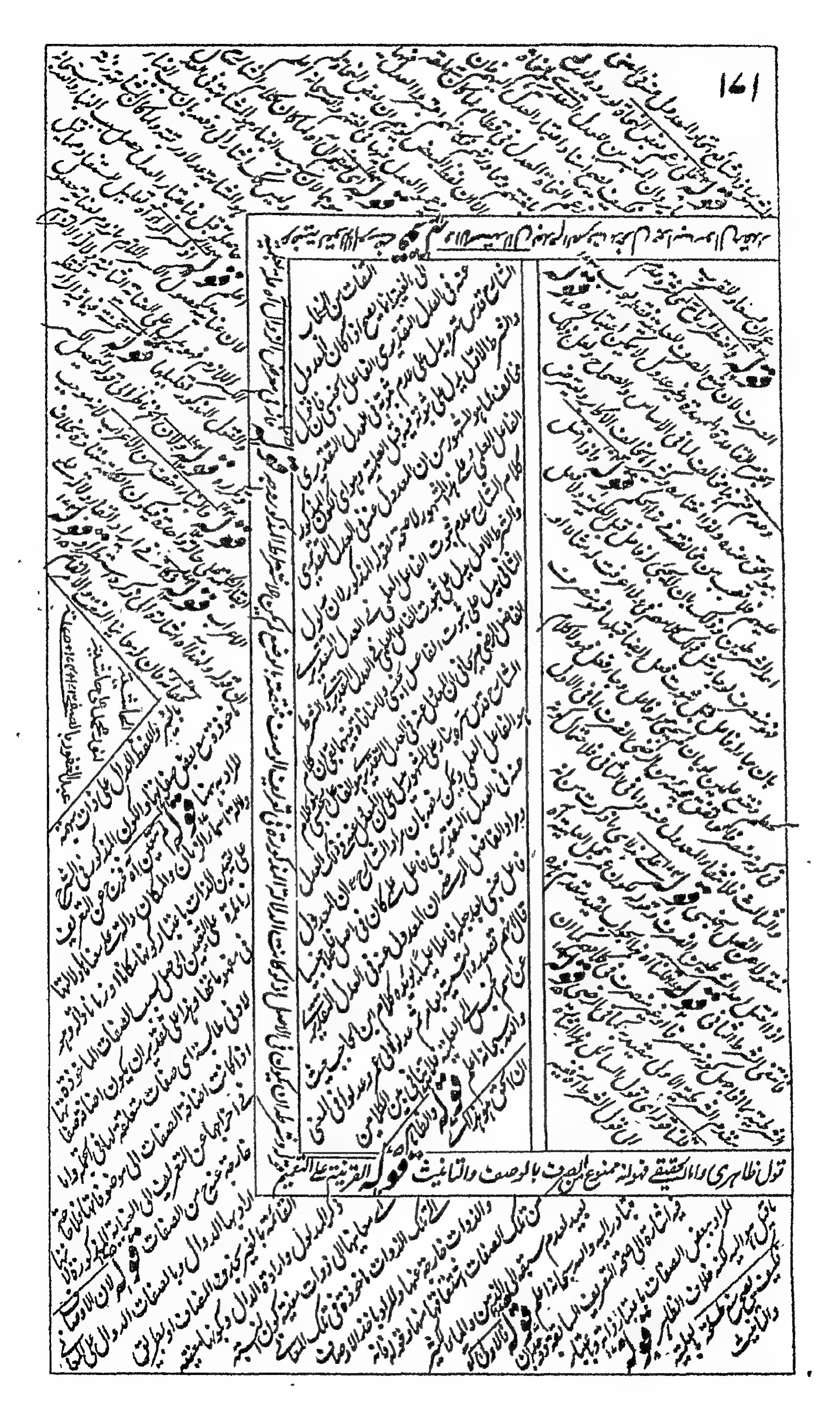
[كلا التقديرين اي تقدير العدل عن المعرف باللام او عن المستعمل بمن لا يظهر اثر العدل وهو منع الصرف الا في آخر لعدم احتياج الاخرى واخرات]

احتيا جه آخر واواخر اليه وعدم اعرابه بمنع الصرف فى البواقى **قوله** لانها ترجيا له الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يعد فيه الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا **قوله** او اضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه كان المضاف الثانى تكرار اللاول او لانهم يشترطان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابعه لذلك المضاف عليه نحو الاعلالة او بداهة سابع **قوله** وقياس فعلاء افعل ان كان لما خر عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعل انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع **قوله** وان كانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو على ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس **قوله** ولا خر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف رح واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمى افاعل كاساور وان كان الثانى لم يكن مؤنثه اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كافضل وفضلى واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل فى الاصل فمعنى قرات الكتاب اجمع انه الاجمع اى قرات من كل شئ ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار فى حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء الا انه لم يجمع حسناء وخشناء فى حسن وخشن بتجردانهما فى حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف رح فلا يكون فى حكم احمر معنى **قوله** وعلى ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه

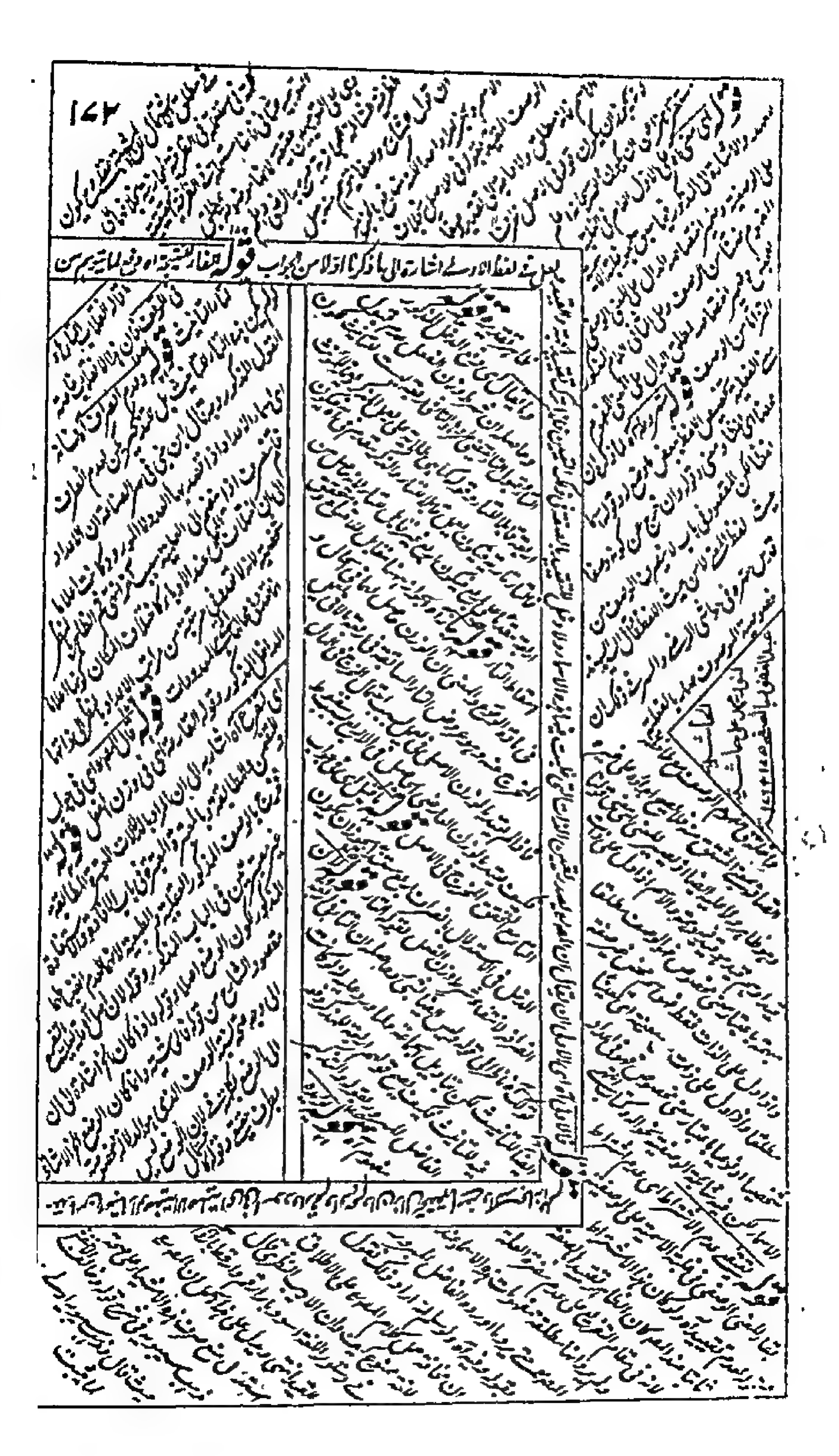


وعلى التقديرين لا اخفاء في تحقق الصفة الاصلية في جمع والله سبحانه اعلم





قوله ظاهري واما الحقيقي فهو لانه ممنوع الصرف بالوصف والتانيث قوله القرينة على التعيين



يالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض التفسير بها قوله كيف لو اعتبر جمعهما

يعنى ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيرى اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما

اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة

الجمع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة العدول لا سبيل الى الاول

اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثانى اذ ليس المعدول قاعدة ليلزم

من مخالفتها الشذوذ قال او تقدير اكثر قال الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان

فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان

او جمعا كصرد وغرف واما الثانى فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر جمعا وان كان

صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كختع فى مبالغة خاتع اى ذاهب فى

الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فسق وهى فى المذكر كفعال فى المؤنث

نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمى بهما مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا

بان الاصل فيهما مساواتهما لما هما للمبالغة فى عدم الاختصاص بباب فيه

منع اذ لا دليل على ان الناقص فى الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث

فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل

الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد ابى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة

كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل

فيه كعمر لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم

اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف
عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما
منقولان عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره
من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من
ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا القول فانهم اعتبروا
العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء لئلا
ينضم الى مناسبتهما النزال وزنا مناسبتهما العدل فيحصل البناء وذلك لان
مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبني كلام وسحاب وانما عدلوا بنائهما
ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة
المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف
من الاعراب قوله ولهذا ايقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فانه ذكر استطرادا
وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الانسب تفسيره بحيثا
قوله وهو كون الاسم الا ان المنافي به لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف
قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

لان الاوصاف المأخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات
مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض المأخوذ من الفيض الذى هو كثرة
الماء يدل على ماء كثير لا على ذات مالها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل
على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل أُدَيْبِر مصغر ادبر جمع دار يدل
على ان ادبر متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية
ووزن الفعل الذى كان فى المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد
فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة
معها او بما قيس اليه ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع
طليحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر **قوله** سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه **قوله**
لا العرضى لعرضيته فانه فى معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو
ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضى رحمه الله لى الى الآن دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصف العرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول بجواز ان يكون
انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء وما يقال من ان التاء فى اربعة ليست طارية
على اربع كما هى طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم فى الرتبة
على المؤنث ليس بشئ لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلى فى يعمل بسبب عروض
تاء تخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض فى اربع مع كونه فى الاصل
خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشئ ما قيل
من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك
اربعة رجال وزيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها
بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلابها هاء فى الوقف وعدم انصراف

اذا تسمى بها مطلق العدد لا المعدود وكانت اعلاما فلا ينصرف فان اذا انضم الى العلمية سببا آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة

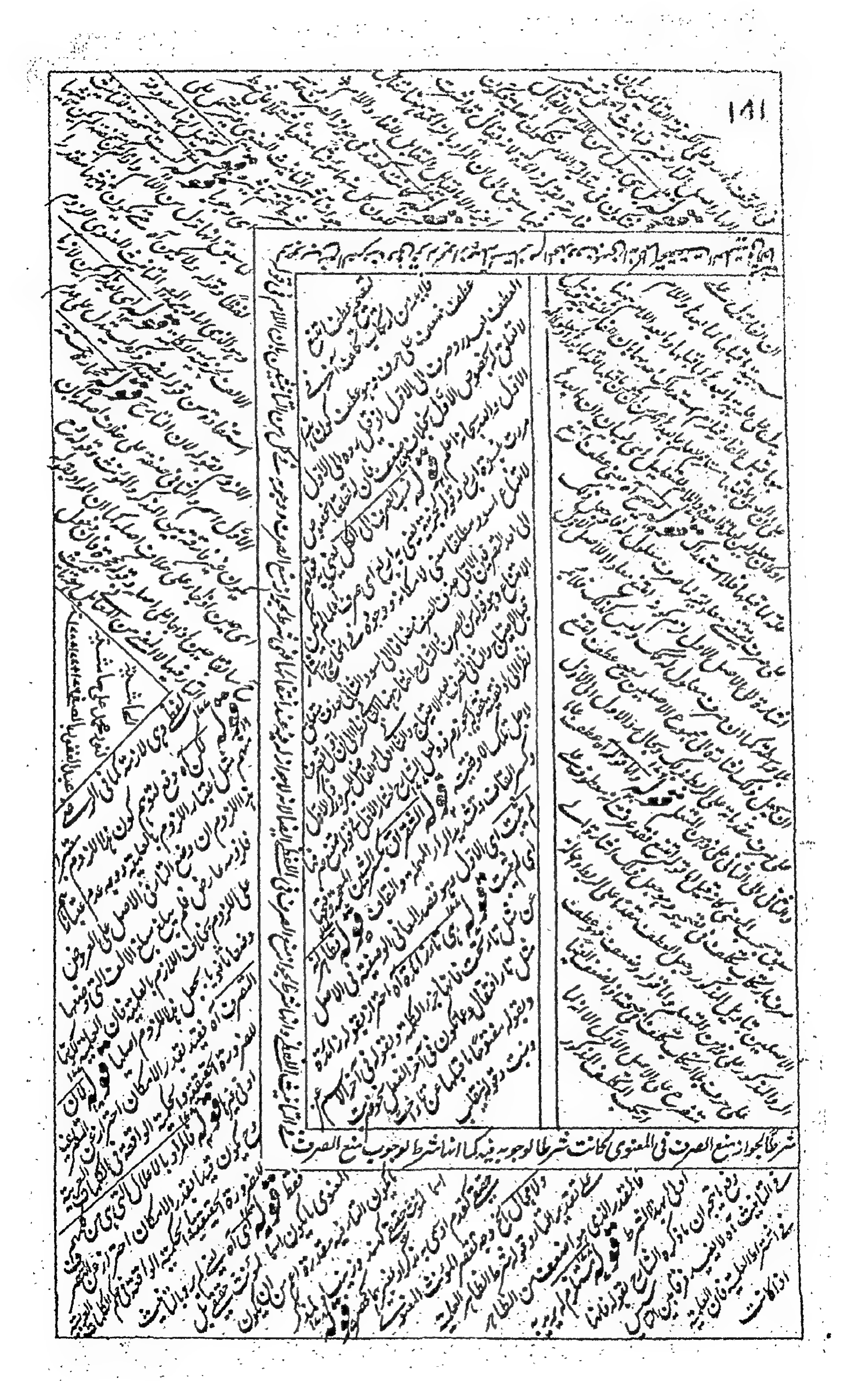
قولهم اربعتنصف ثمانية قال المصنف التاء المقدمة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة
ليست كذلك قال شرطه ان يكون الدلالات يقول ايضا ولئن لا يلزم منه اعتبار
المتضادين مخالف وكانه ترك لانه معلوم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع
اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اي تتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة
والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبني عليه شئ واذا كان الوضع اصلا
والدلالة فرعا له صح نسبة الدلالة اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف
على المظروف ولك ان تقيد مضافا او التقدير في زمان الاصل قال فالاختصر الفاء التفريع
قوله بمعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده
او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي
الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصر
اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظ العدم
صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهي ظاهر ولا غلبة لاعتباره في المفهوم وقال السيد
قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية و
التقييد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود
مار بزرك سياه وارقم مار بيسه الوان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بصفة قال فاذا لك
الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما
عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى
الاصل الاول ليصح عطف المتفرع عليه ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف
والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لما قيل و
ضعف فهو عطف على عرف قال عرف نسب العرف الى الكل لانه منتسب اليه قال والمتنوع اسناد من

اسودا او اقتنع اسود من الصرف قال منع انثى مار بزرك قوله اشتقاقه من الجدل
الجدل محكم تافتن رسن را قال للطائر قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه
قليل حمرة يصول على كل شئ قال فى الصراح اخيل نام مرغيكه او را ابفالك دارند
قوله لتوهم اشتقاقه من الخال خال نقطۂ سياه كه بر اندام باشد ونشان خيلان
جماعة قوله لا فى الاصل ولا فى الحال اما الاول فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى فلان
المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة
وخال وان كانت فى نفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث بالتاء هى تاء زائدة
فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب فى الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء
القيدين الاخيرين قطعا بل هى بدل من اللام فلو سمى باخت مذكر صرف ولو سمى بها
مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة
فى عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث
فلا يعتبر فى منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد فى كلامهم تقدير
التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له اللزوم الا لفقوله
ليصير التانيث لازما اى بعد ما لم يكن لازما لان التاء فى اصل وضعها الفرق بين المذكر
والمؤنث وهى لا تكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كضاربة وحسنة وقد
يجئ على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا
اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء
بشانها وانما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها الضرورة
او ما فى حكمها كما فى الترخيم فانه فى غير المنادى لضرورة الشعر وفى
المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما فى الاعلام
التى ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص

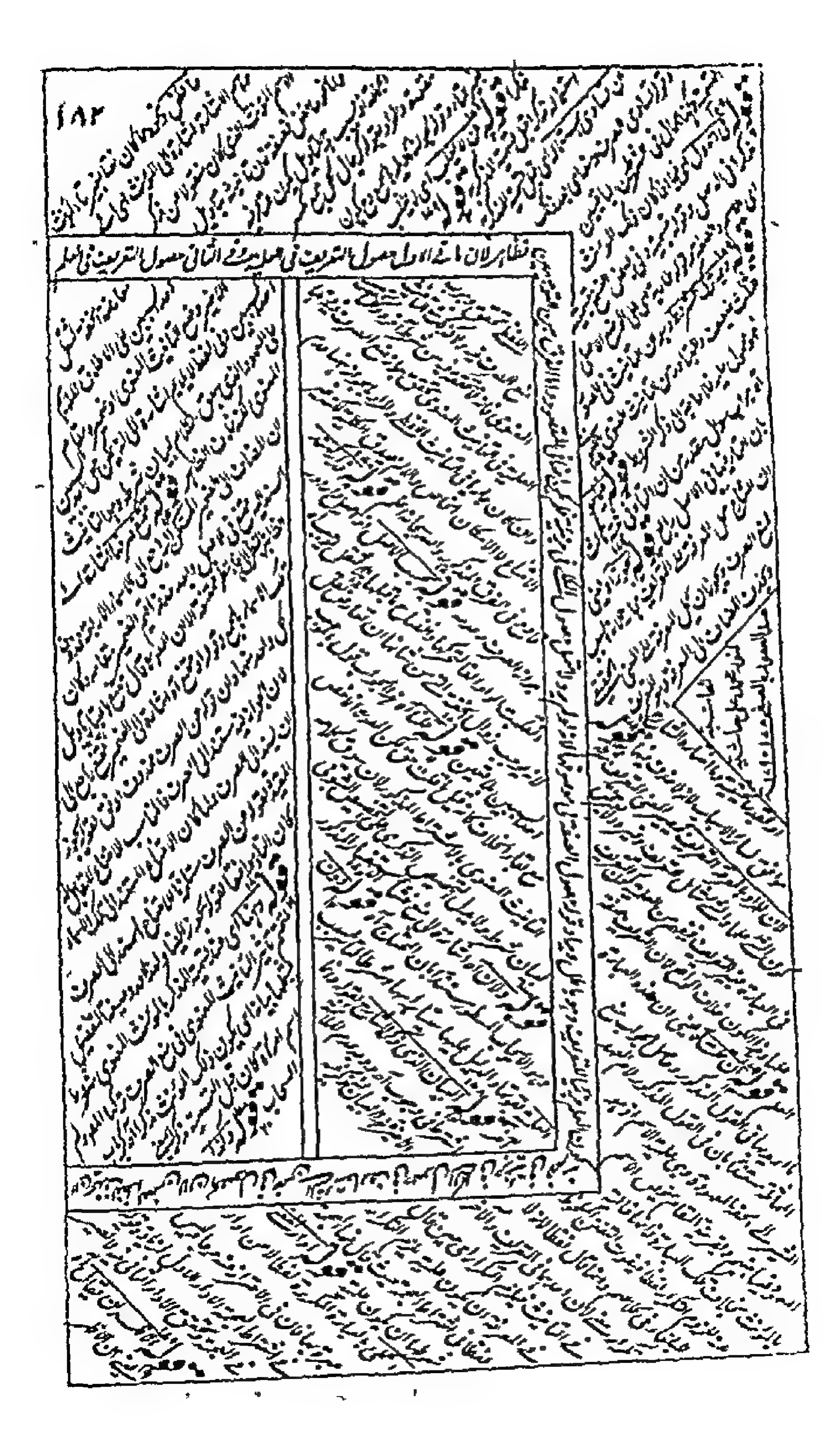
وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي العب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي مما يكون تاؤه مقدرة ولما لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عند هم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مسلم قال او تحرك الاوسط اي بالفعل قد ذكرنا مرارا انما تحرك الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الاولين والثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحقق تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثيرهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين للبلدتين اشار بقوله للبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فذلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفهما او ممتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شرط اخر تركه احدها ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فان المؤنث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل المذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد

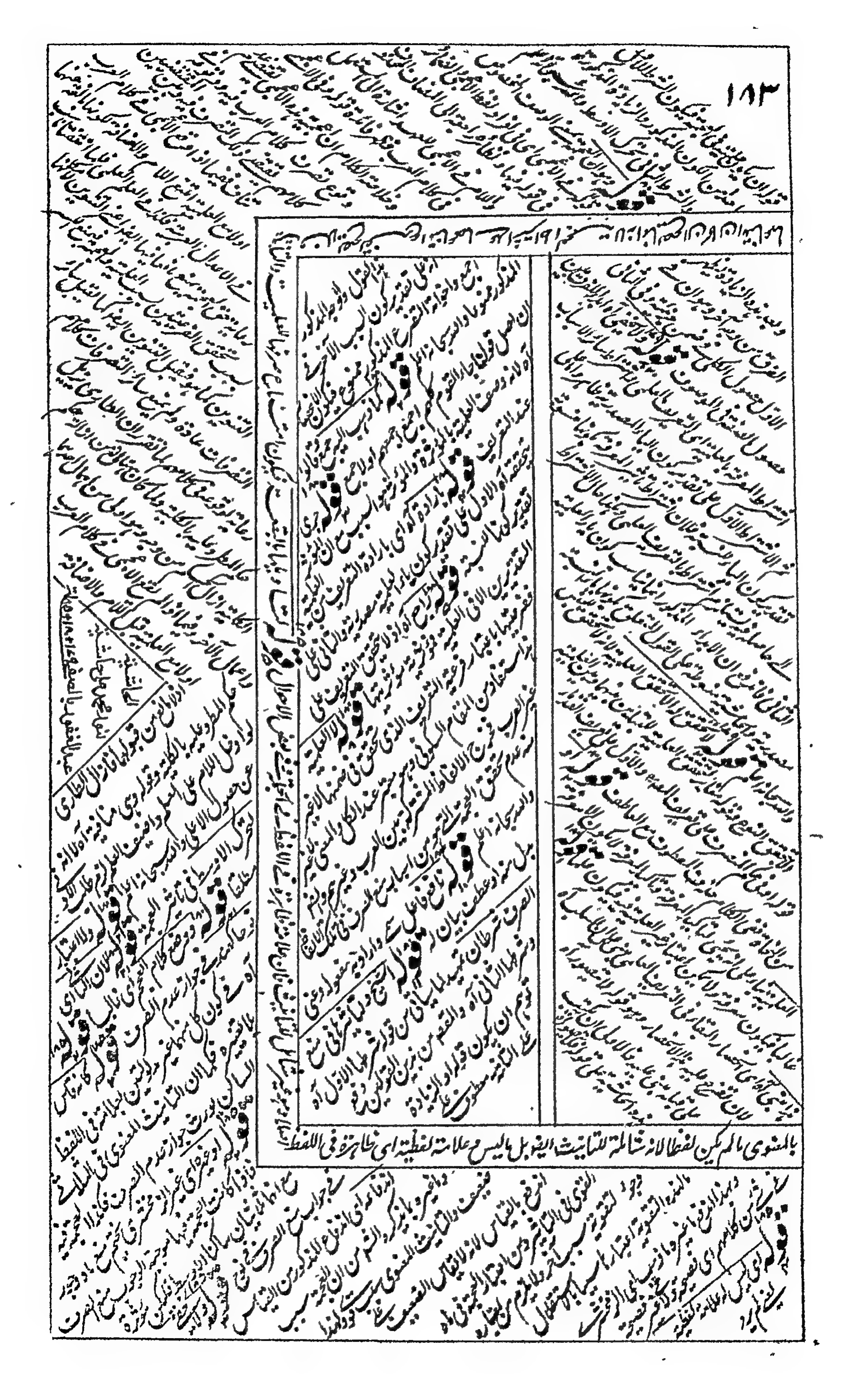
من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم
كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان يغلب
استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا او
مؤنثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح وان
لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور
في الاول يقسم يشبه طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية
ما طرا او عرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و
مما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط **قوله** لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف
وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على
الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة ان كانت
بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة
العين واصلها ثوب **قوله** اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف
المعرفة او ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة **قال** ان تكون
علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما انما
يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرط العلمية
اي علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا
لام ان قلت لم لم يات باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان
قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة قوله في العجمة **قوله** بان
تكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف البواقي
فان تحققها مغاير لتحقق العلمية **قوله** يجعل غير المنصرف منصرفا اي في حكم المنصرف

قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في جمع واخواته
الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما
ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل لعل هذا اجرى في قوله ومافيه
علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة العام من الخاص وفيه
ان يكون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية وثبوته في العام لا يجدي الى
ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح
الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية المقابل التنكير
والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير
العرب لا غير قوله كان في العجم اسم جلس بمعنى الجيد بلغة الروم قوله
سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت شرطا
لتحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي
ان لا يتصرف فيها بتصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف
فيها بتصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة
وامتنعتا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة
حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر
تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارى يزيل حكم المطروح عليه
فيقبل الاعراب وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب
بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان واما اذا لم يقع الاعجمي في
كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما
يقبل سائر التصرفات قوله ومحرك الاوسط مذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط
الثالث الزيادة على الثلاثة لا اعتبار التحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف وضع كلام العجم على المطول

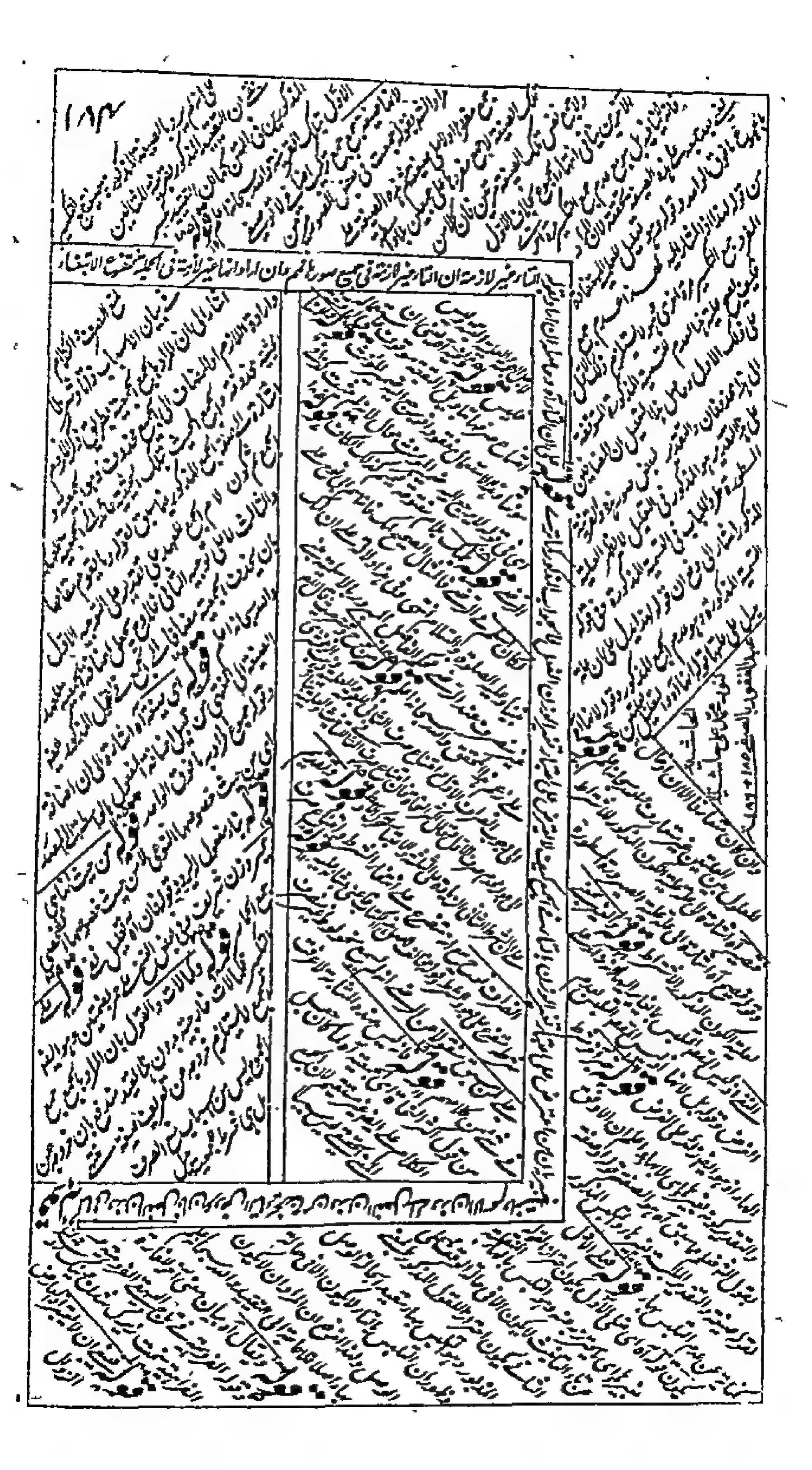


شرطا لجواز منع الصرف في المعنوي كانت شرطا لوجوبه فيه كما انها شرط لوجوب منع الصرف





بالمثنوي ما لم يكن لفظا لانه شاملة للتانيث اليه بل بالسين علامة لفظية اي ظاهرة في اللفظ

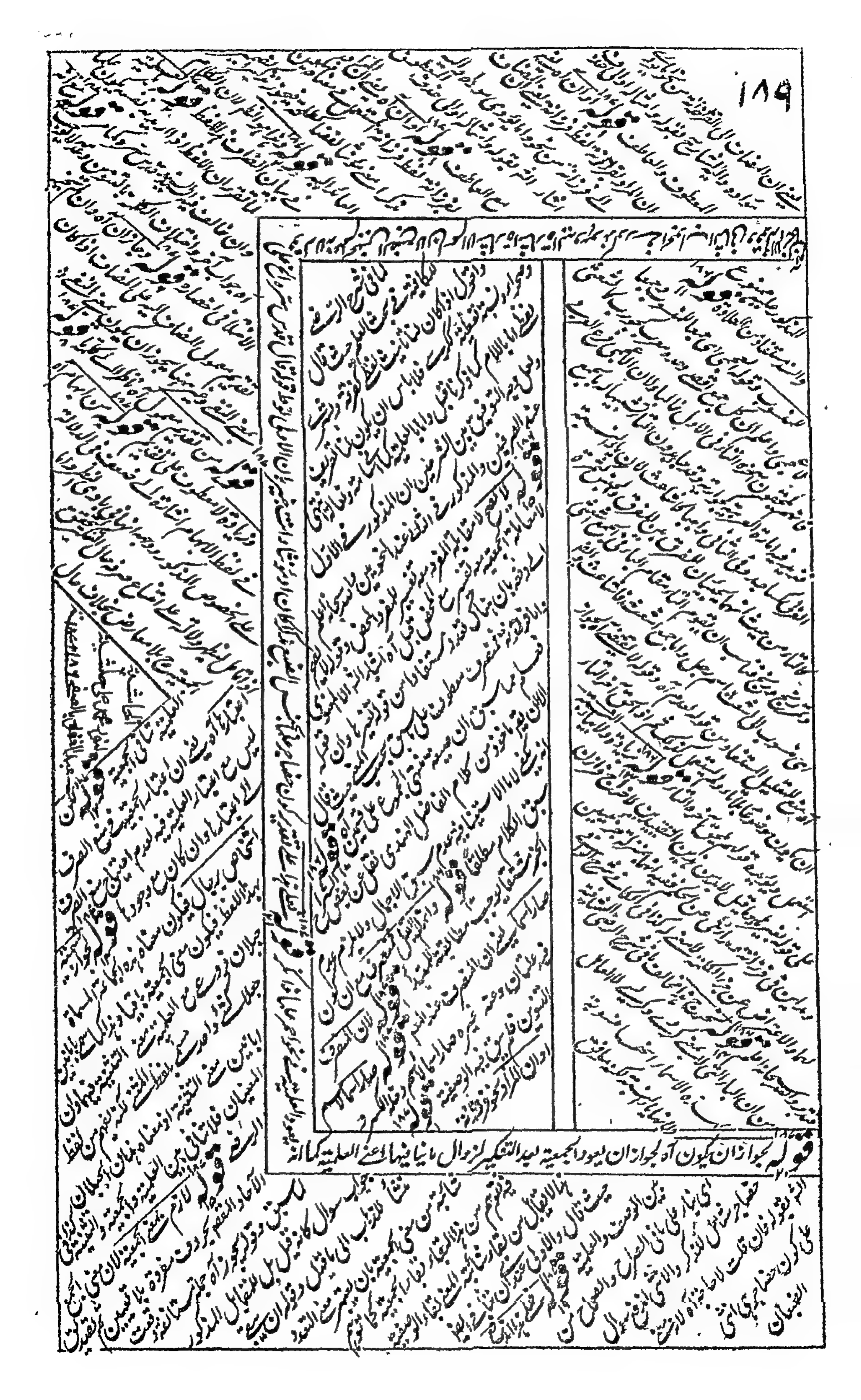


فكان الثلاثي ليس منه **قوله** وهذا اختيار المصنف رح ذهب الزمخشري الى
ان نوحا كهند فكانه قاس العجمية على التانيث المعنوي او غيره تحكم منع ماه وجور
ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء
اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم **قوله** لانه ام معنوي اي ليس له
علامة لفظية **قوله** وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها التاويلها بالبقعة
وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا اذ لا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل
بلمك اسم ابي نوح النبي عليه السلام لكان اسلم **قوله** لان غرضه التنبيه على ما هو
الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع
من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح
مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح
جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة **قال**
الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام
في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه
بما ذكره قدس سره **قال** صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى
الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث انها
هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل
للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع جمال على جمائل **قوله** وبعد الالف حرفان
اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري ومحالات **قوله** لانها
جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة تجمع جمع وهي تعليل للعلية المستفادة
من قوله لهذا **قوله** ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح
ان ترفع اصلا هو الصرف **قوله** بغيرها الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا اهالا

بل الايماء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل الايماء الا انك
كنت بما يغاير المال هو خبر آخر بشرط او صفة لقوله صيغة **قوله** متقلبة عن
تاء التانيث الى الخ فعلى الاول يكون قوله بغير حاء مقيد لحالة الوقف وعلى
الثاني يكون مقيدا بخلافه **قوله** جمع ذارحة لا فارة كما قيل لان فاعلا اذا كان
صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفارة الحاذق ويقال للبغل
والحمار فاره بين الفروهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال
للفرس رائع ايضا **قوله** لانها لو كانت جمع حاء كانت علامة المفردات ان قيل التاء
غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن
لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع
الكلمة لعدم استعمال الشاعث بغير التاء وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة في الافراد
اذا كانت المنسوب كاشاعثة في جمع اشعثي لا انها بدل عن ياء النسبة بخلاف ما
اذا كانت بلا عجمي كجواربة في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي
الوضع مع التاء **قوله** ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف **قوله** فانه مفرد محض لا يصح الا
معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه **قوله** جمع
فرزين او فرزان هو معرب **قال** اما فرازنة فمنصرف وقيل ليست التاء للتفصيل بعدم
التعدد كالاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال ثم انا لم يقل ... منصرف

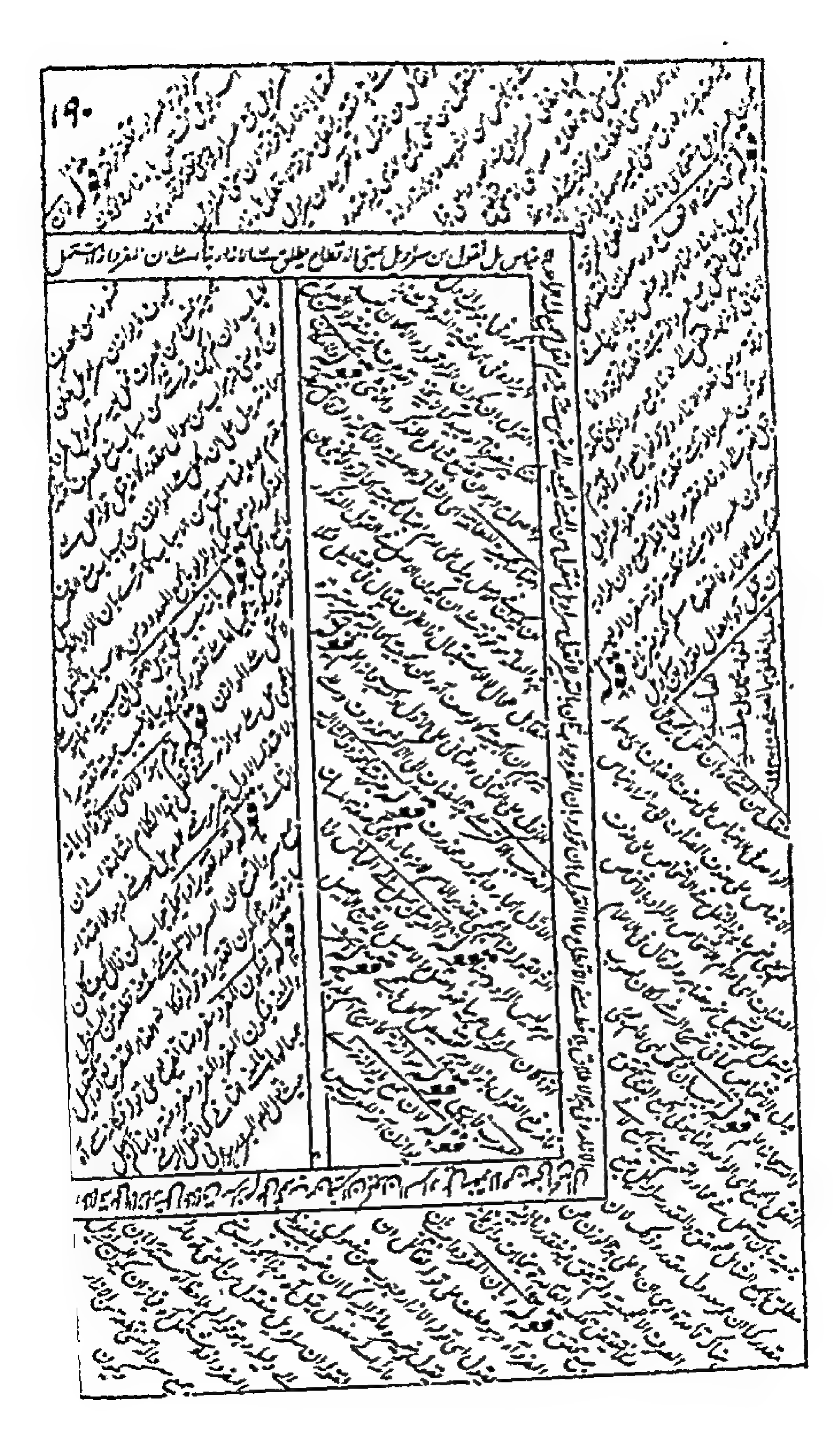
لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا اعنى لان المنصوب به قلما يخرج عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شئ من تلك المعانى بل هو منصوب على انه حال من المستتر فى غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفى فانه حينئذ فى قوة لا وجاز فيه ما جاز فى لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا فى ما عطف على المدخول لتاكيد النفى ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفى بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغى ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام **قوله** بل الجمعية الاصلية اى الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الجماعة من رجال قلم يأت بشئ لان نوع ابهام مناف للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافى للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية فى العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره فى الحاشية الضبع هى الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال فى الصراح حضاجر كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال **قوله** والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله

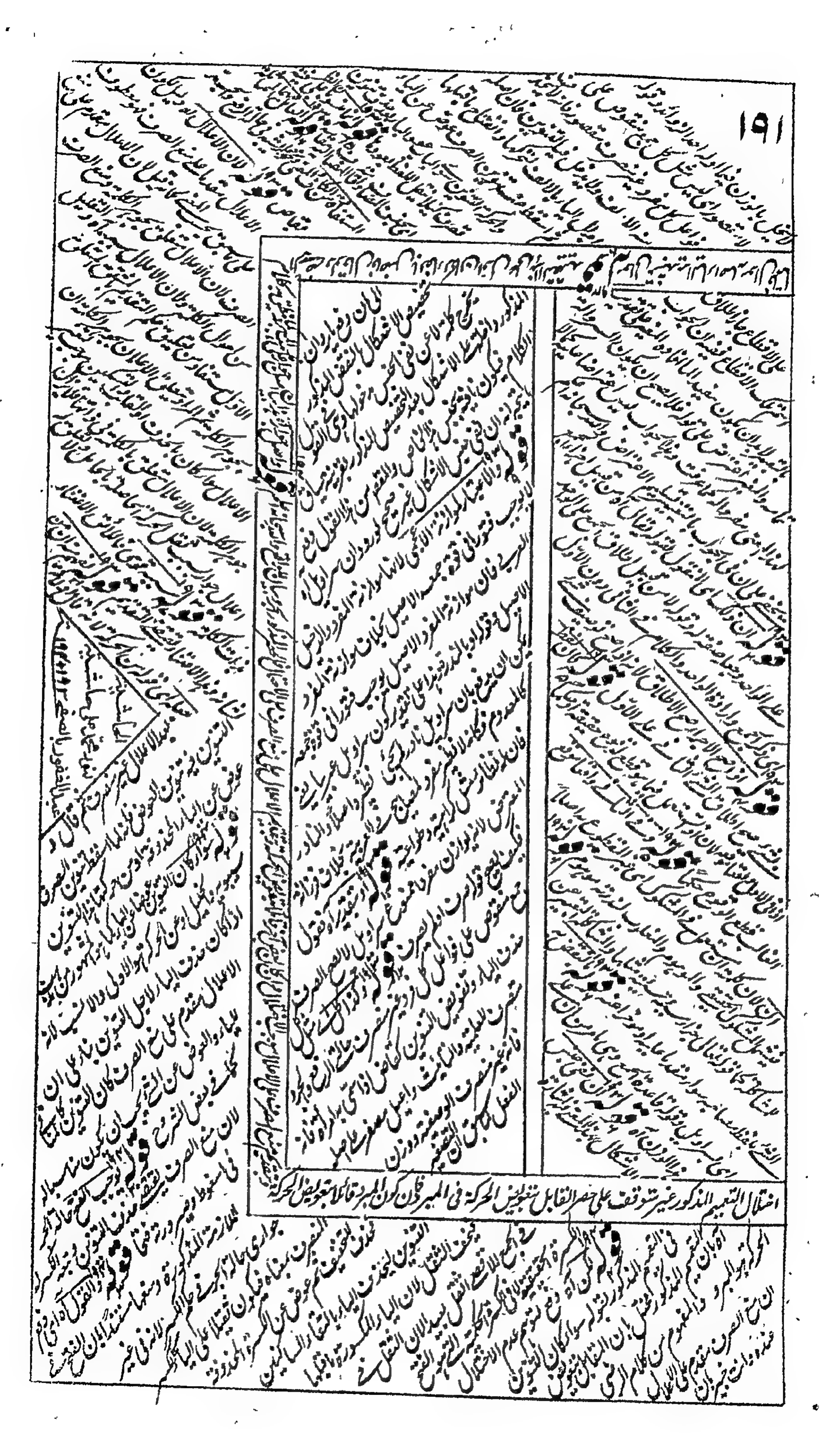
علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التأويل
بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله مثلا يتوهم ان الجمعية لولا
لامكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال ومنكب
الاكثر قال الجمي خبر مبتدا محذوف قال حمل على موازنه لانه دخيل وتدرب
يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففا حملا على موازنه
من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاطلب واشجر قوله
لكنه من قبيل محكما الخ اعتذر عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب
وقد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع وقال المصنف
في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد ذكر البعض بذلك وقال
تقديره اى قد يتقدم قوله نحو انه سمى كل قطعة من السراويل سروالة هذه
عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروال التحقيق بمعنى قطعة من الرداء
بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا لكن انه يجعل جمعا لها
بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون
السروالة بهذا المعنى مفردا له مرادا فالحق ان يقال ان السراويل منقول من المعنى
الجمعي الى هذا الجنس ولو لم يلاحظ فيه معنى الانقطاع اصلا لجاز ان يكون
منقولا اليه من معنى الانقطاع الا من انقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى
الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كمدائن اجيب بان ذا المعنى في الجمع



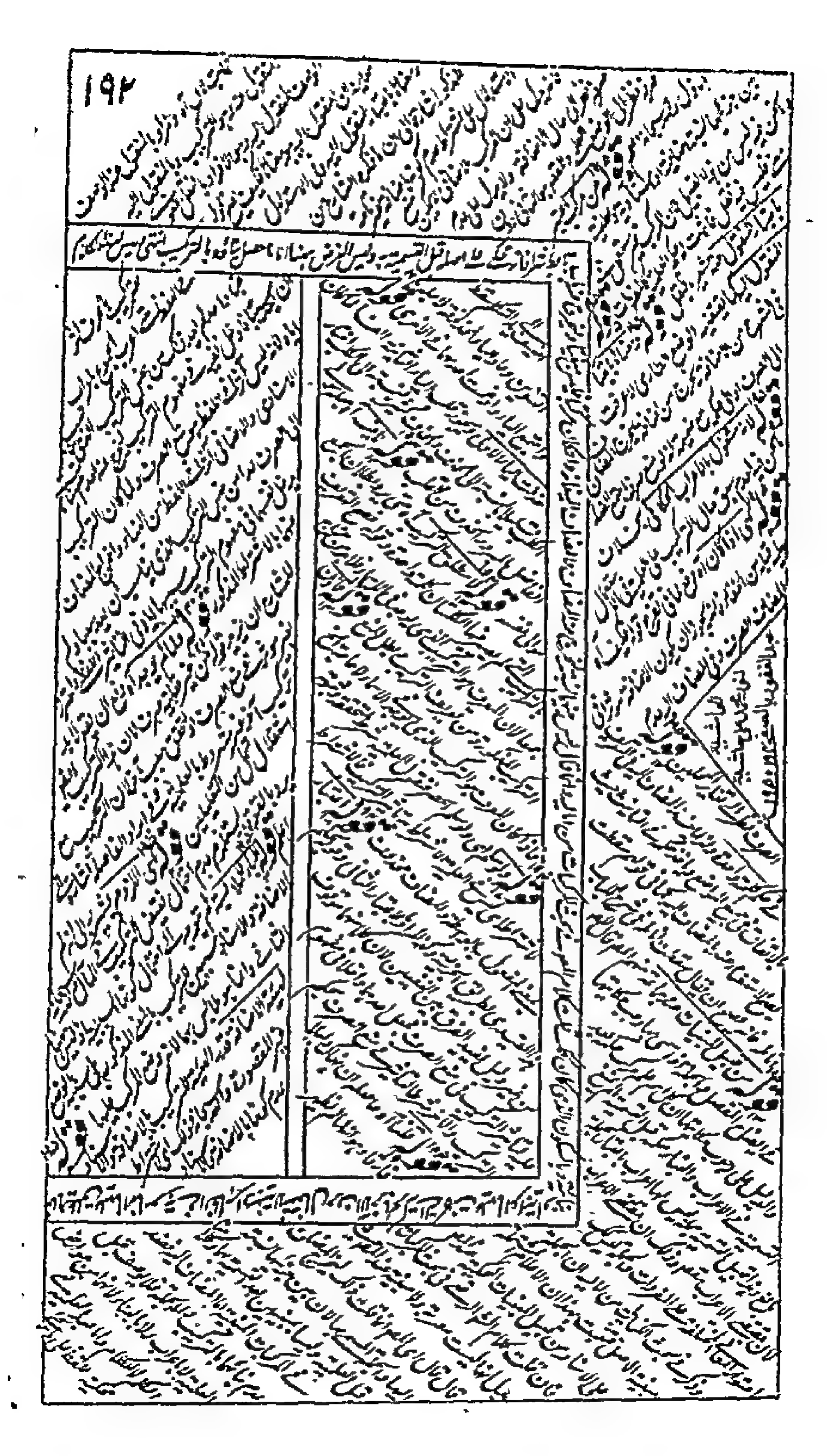
كما في شرح الرضي

قوله لجواز ان يكون آه لجواز ان يعود الجمعية بعد التنكير لزوال ما ينافيها اعني العلمية كما انه





اشتمال التعميم المذكور غير متوقف على حصر القابل لتعويض الحركة في المبرد فان كون المبرد قابلا لتعويض الحركة



المحقق لا في مطلق الجمع وبأن المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك
من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
اذا صح الاجراء صح الاطلاق **قال** واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كان لفظ اذ في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان
للمشاكلة **قال** فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا صرف
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف قرازنة لانه يوازن
كراهية ويمكن ان يدفع بان السراويل مفردا عجمي ولا اعتبار للموازنة الا عجمي او بالندور
او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه **قوله** اي كل جمع منقوص وكذا
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اذا كان اسم امرأة واعيل
مصغرا على لا مقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها **قوله**
في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف **قوله** لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة آه ولان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة **قوله** على وزن سلام
فصار مثل قرازنة المشبهة بكراهية **قوله** وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سؤال كان التنوين عوضا عن اليا او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح في حالة الجر القول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل بحذف اليا للساكنين **قوله** وفي لغة بعض العرب اثبات اليا وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق **شعر** ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل اليا المذكور لام الاصل موالي فتشدد اليا حذفت اليا الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو **قوله** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسما وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا لا نم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا انكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراط **قوله** من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالجزء لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين او تحج

الی نفیه بوجه **قوله** لیأمن من الزوال والانحلال او لیتحقق سبب

آخر حتی یترتب اثر المنع **قوله** فیحصل له قوة ای اللزوم **قال**

وان لا یکون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة ای ان لا یکون

ذلک الترکیب ملابسا لهیأة الاضافة والاسناد وذلک لان کل کلمة

نقلت عن مرکب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار

المنقول الیه فلا یصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمی لامتناع

اعتبار حکمه **قوله** لان الاضافة آه اولان تاثیرها اما فی الجزء

الاول وهو باطل لما عرفت واما فی الجزء الثانی علی قیاس بعلبک

وهو ایضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحکائی **قوله**

فکیف یؤثر فی المضاف الیه ای اذا کان فی طباع شئ اقتضاء

امر لا یجوز ان یکون فیه اقتضاء ما یضاده سیما فی مادة

واحدة حکما فان المرکب الاضافی فی حکم کلمة واحدة **قوله**

من قبیل المبنیات عند جماعة منهم المصنف رح ومن قبیل المعربات

بعد العلمیة وفی المنهل المرکب المتضمن للحرف نحو خمسة عشر بعضهم یقول انه یحکی وبعضهم یقول اعرب غیر منصرف وکذا فی الایضاح والاقلید

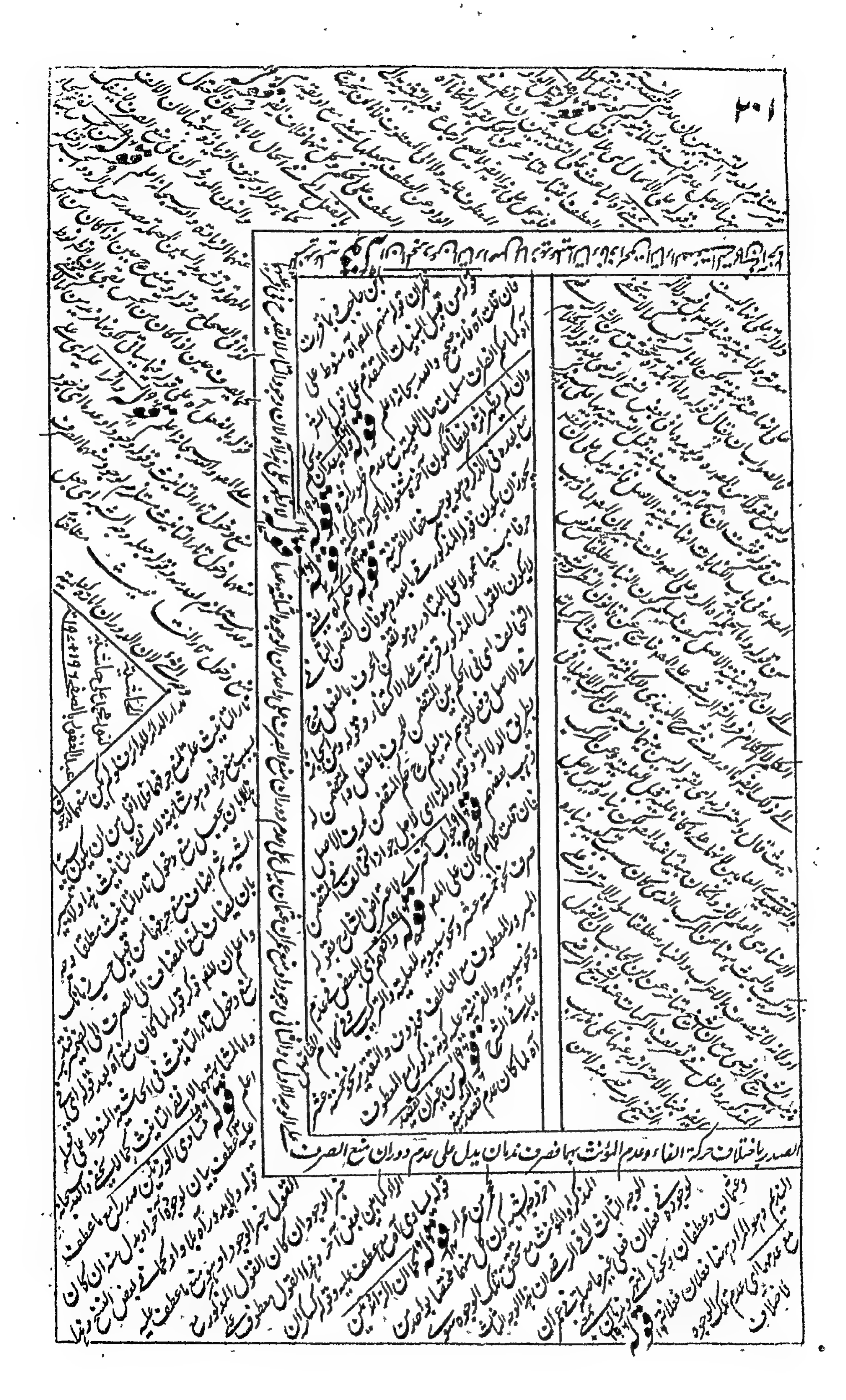
المحكية عند جمع ولا يبعد ح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر
اثره لفظا قوله كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد معرفية حكم
لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف
ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن
ههنا يفهم جواب آخر وهو ان المصنف رح وافقهم في منع الصرف قوله
من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما
على الارتجال قال الالف والنون قيل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف
اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل
فلو احتمل النظر نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن
كما جاز ان يكون من الحس ويمنع ح قوله لمضارعتهما الفي التانيث
منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا و عدما
جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان
تساوي الوزنين صدرا كسكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران
كما ان الزائدتين في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو
مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع الصرف
مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان رضي الله عنهما
المزيد عليه لا يظهر على هذا النقد وجه اشتراط

ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثر ان
بسببها **قوله** وانا لشابهتها لالفي التانيث اي في منع دخول تاء التانيث فان قلت
لابد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما
المشابهة او المشابه به فان كان الاول فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان
الثاني فهو فرع لما زيد تاء عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة
مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة
لفرعية المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة
الاولى انتفاء التاء غير ظاهر **قوله** لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب
والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية **قوله** وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد ومجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانتا باعتبار تعددهما
في انفسهما **قوله** وشرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن نوع
تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول **قال** فشرط العلمية منهم من قال
انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط لتحقق المشابهة لا سبب لانهما كالفي التانيث يقومان
مقام علتين **قوله** ويمتنع او يتحقق سبب اخر كما عرفت في التركيب **قال** كعمران وسلمان وعثمان
فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا
لكن المؤنث يجيء مع التاء **قال** والصفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على
شرطه قيل الصواب الواو بدل لا لان الالف والنون توجدان في الاسم والصفة واجيب بان

للترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها لو فردها لا يكون الا في احدهما
ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند
الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد اقاد به ان وجود
فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى
ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى
فهذا الوجه ضعيف وقد اشار الشارح الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب
من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن
لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني
على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة لله الخ
لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع
كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما
بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي
ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا
اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يجري ولا يكفي قال وندمان لما كان
المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر ههنا الا
لمشاكلة المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة
نسبة الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة و
الا لم يحتج الى قوله بشرط فان قلت فان يحمل عليه ليحمل قوله بشرط على شرط التحقق لا على الاشتراط
لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما للزيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل
في اكثر نسخ المتن بالفعل والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس وذا
الطرف كما هو المشهور قوله وكذلك بذر من بذر المال اذا اسرف قوله خضم من خضم

الشئ اى كله مجتمع فيه **قوله** وشلم علما مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضُرِب على البناء للمفعول وزن فُعِل مجهولا من الخواص لجريانه فى اسماء الاجناس الادئل لدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دُئِل بمعنى اسرع واما دئل علما القبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتعبير للدلالة على العلمية كما قيل فى شِمس شُمس بالضم واما الوعل لغة فى الوعل والرئم بمعنى الاست فشاذان **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله ع انا ابن جلا وطلاع الثنايا ، ولولا ذلك لنون جلا ورد بانه ان كان علما فحكى مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور **قال** او يكون اغلب بدله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما للمذكر كان منصرفا مع انه غالب فى الافعال ولم يجئ فى الاسماء الا خاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان فى ثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال فى اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور فان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية فى جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها فى جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل **قوله** او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان او لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما فى شمر واحمر

واجتماعهما فی نحو یزید ویشکر ونحو استخرج معلوما ومجهولا واجل واستبرق
اعجمی وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل **قوله** ای اول وزن الفعل الخ لما کان
المراد من وزن الفعل کون الاسم علی وزن الفعل صح رجع الضمیر الی الوزن
والی الموزون کما هو المقصود **قوله** زیادة حرف وحرف زائد علی الاول صفة
فی لان الصفة تنسب الی الموصوف بفی نحو شأنه وکذا علی الثانی لان النسبة
بین قوله اوله وبین الحرف الزائد العموم من وجه ونحو نسبة العام الی
الخاص بفی وبالعکس او لان المراد فی موضع اوله **قوله** من حروف اتین او
غیر ذلک الحروف لم یتغیر کهراق وهرق من اراق ماضیا وارق امرا وکذا الوزن صرف
والوزن مع بقاء الزائد سواء کان بالحذف کیسع او بالقلب کاعلی او بالادغام کاشد
او بالرد الی ما کان کما اذا سمیت بیقل محذوف العین واللام لاجل الجزم او الوقف فانک
ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاری مجراه لا یکون فی الاسماء فتقول
فی یقل من لم یقل واخش اسمین جاء یقول واخشی **قال** غیر قابل ای بحال کون
الآخر حال من ضمیر اوله وانما لم یجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل
لا یقبل التاء اصلا **قوله** واورد قال غیر قابل للتاء کانه اراد غیر قابل للتاء بحسب القیاس
فلا یرد النقض باسود فقیاس مؤنثه ان یکون علی فعلاء **قال** ثم من ثم انتفع احمر وانصرف
یعمل قیل فی جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط
یثبت بالسبب لا بالشرط وقد یقال بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة



قوله من قبيل البينات المتقدم على قول المصنف

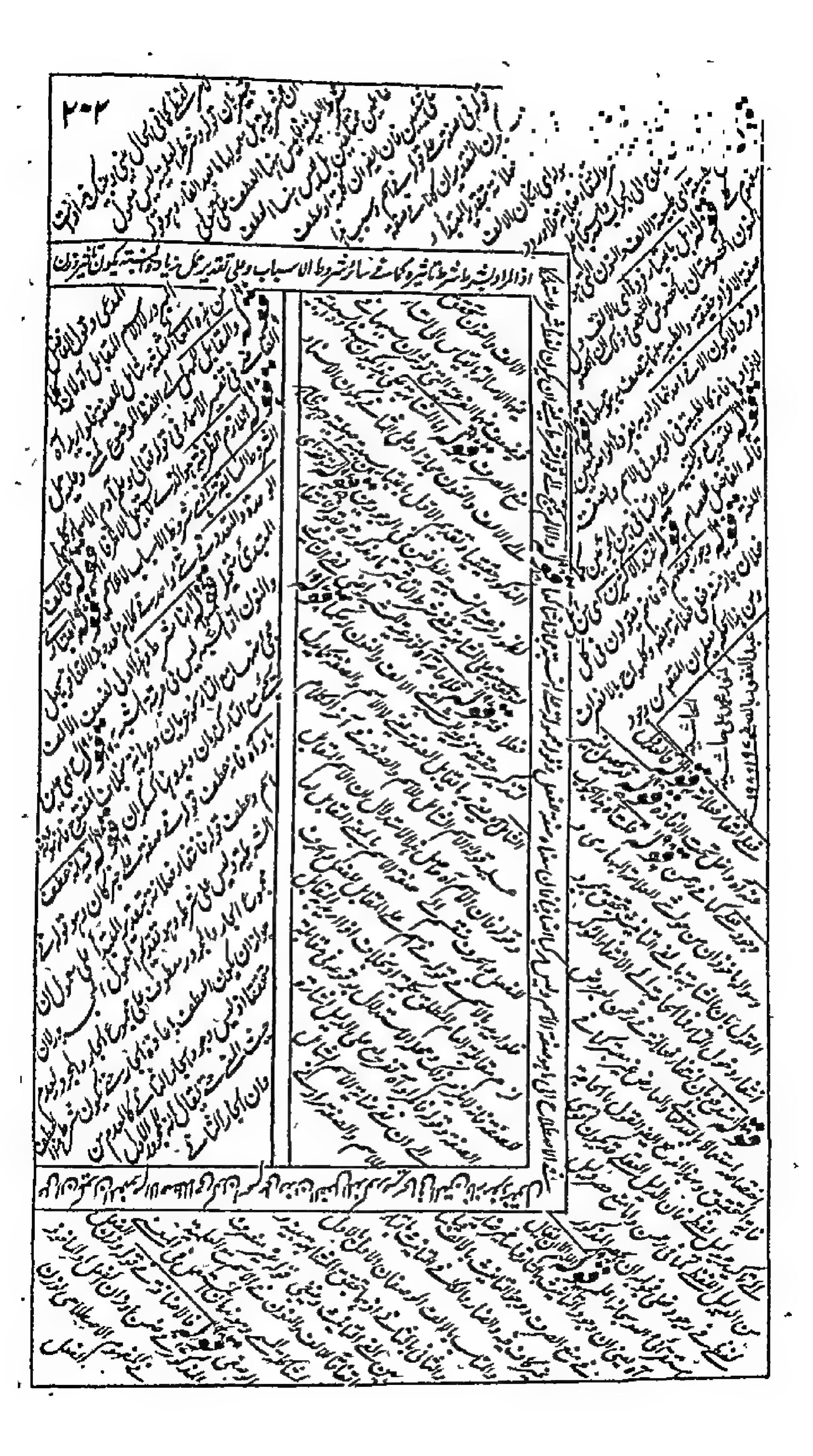
فان قلت آه فانه صحيح

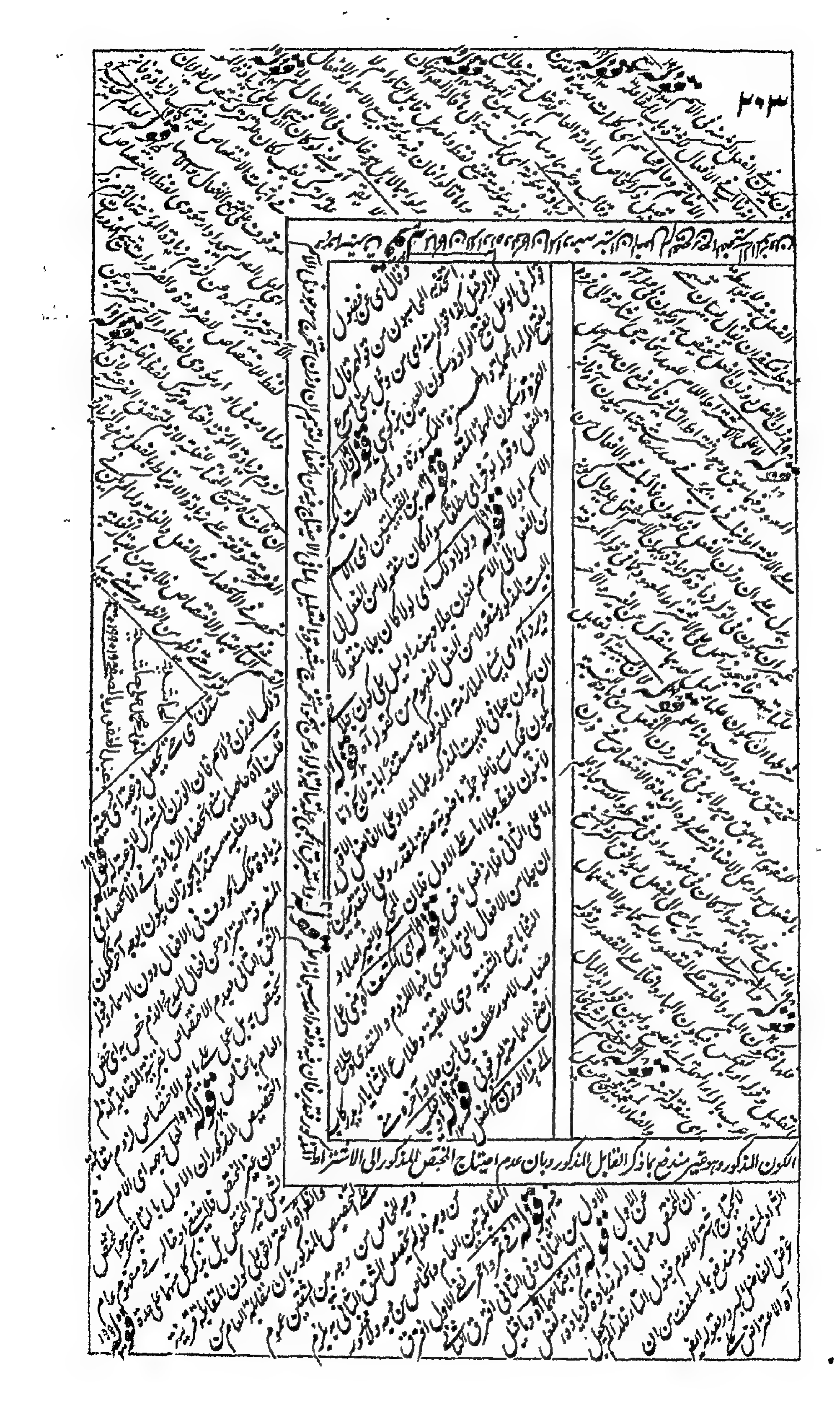
بل يجوز ان يكون قول المذكور

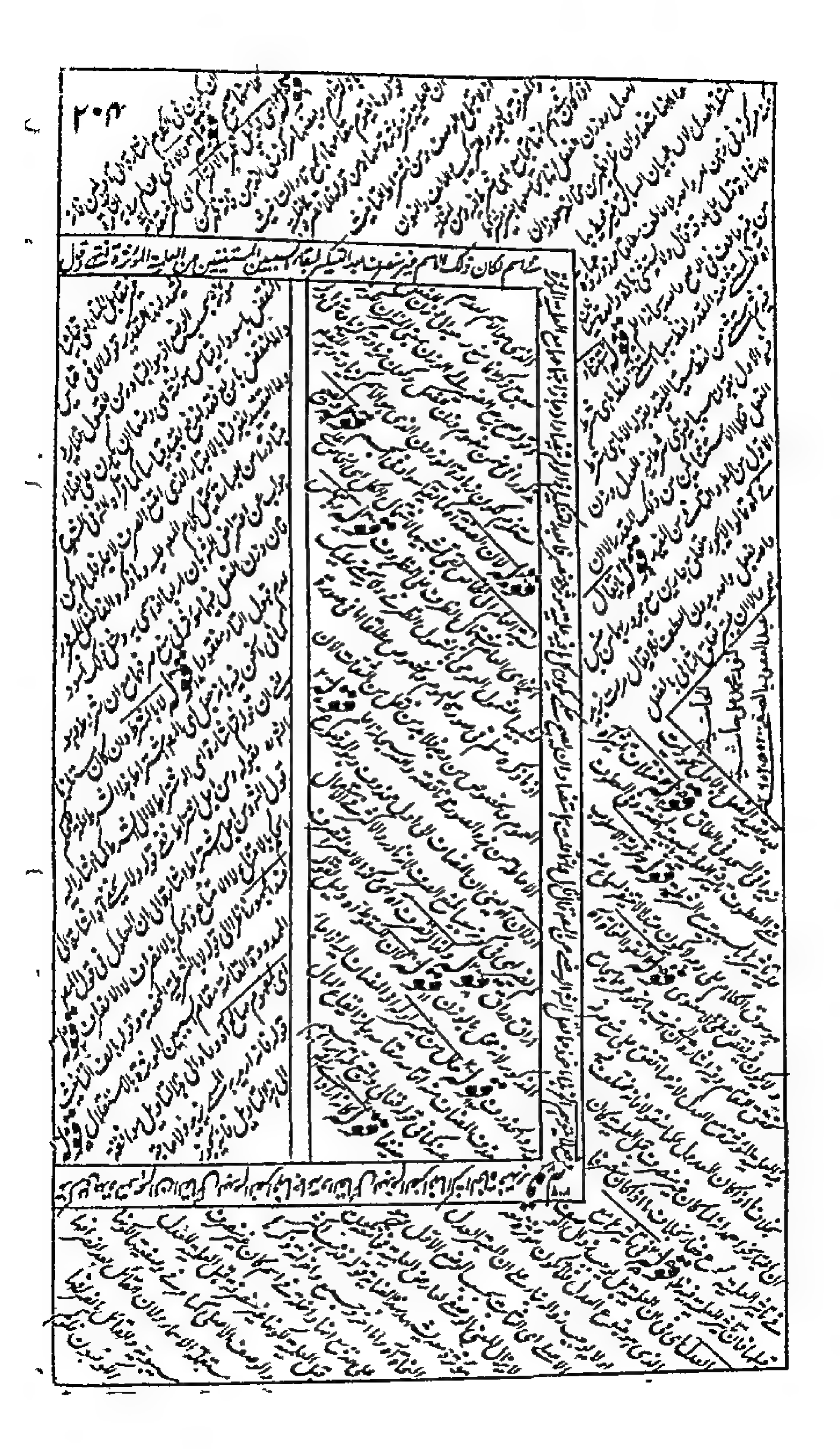
لا يكون القول المذكور

فان قلت كلام

الصدر باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث بها فصرف ندمان يدل على عدم دوران منع الصرف







للحكم بامتناع احمر وانصرافه بعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطيته لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذى فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله بواحد من الجماعة اى بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد الا انه يصح توصيفه بآخر لانه نكرة قال لما تبين اى لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال فى توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المصنف ره قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هى شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة فى الفصل اختلاف تاثير العلمية فى المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما فى عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل فى اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاصبع بزنة اضرب واختلفوا فى تاثيرها مع العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلى واليه مال الشيخ الرضى قائلا لان العدل امر لفظى وهو باق واما اخر وجمع

وجه ... الاتفاق على زوال العدل بالعلمية ... قوله واما اخر وجمع ... فصله عما تقدم

واخواته اعلاما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة
عند الكوفيين قال وهما متضادات دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة
منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها
غير منصرفة قبل التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة مع الاستقلال لها
بمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث
واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم قوله لا يوجد بتي من
الامر الدائر يعني ان المستثنى منه ليس سببا لمنع مطلقا لعدم صحة الحكم
ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوما
مرددا بين مجموع السببين واحدهما وهو مساو باله اعني بايجاب العلمية
مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب
التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه
سبب بان كانت الاربعة مجتمعة كما في اذربيجان قوله وايضا قد عرفت بيشد فع
النقض باحمر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام والاضافة او من قوله
ولما كان قول التلميذ اظهر الخ يعني ان يجعل الاخفش فعالا فيلزم ان يجعل قول
سيبويه باطلا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب اعتبارا
بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد
قال في مثل احمر عاما مال من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله ولذلك امتنع افعل التفضيل وكذلك

ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا

لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اى

صار للحقابة كافكل قال اعتبار المجوزان يكون مصدرا لخالف لان ذلك

الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية يعني ان المعدوم يجعله

كالثابت قوله وفيه بحث اه ان قيل جاز اعتبار شئ من الوصفية في العلم كما اذا سميت

باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة

لذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش

في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع

الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم علة النفي

لا للنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل

بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام

والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اى في شان اثر واحد في تحصيله

قوله وهو منع صرف لفظ واحد منا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف

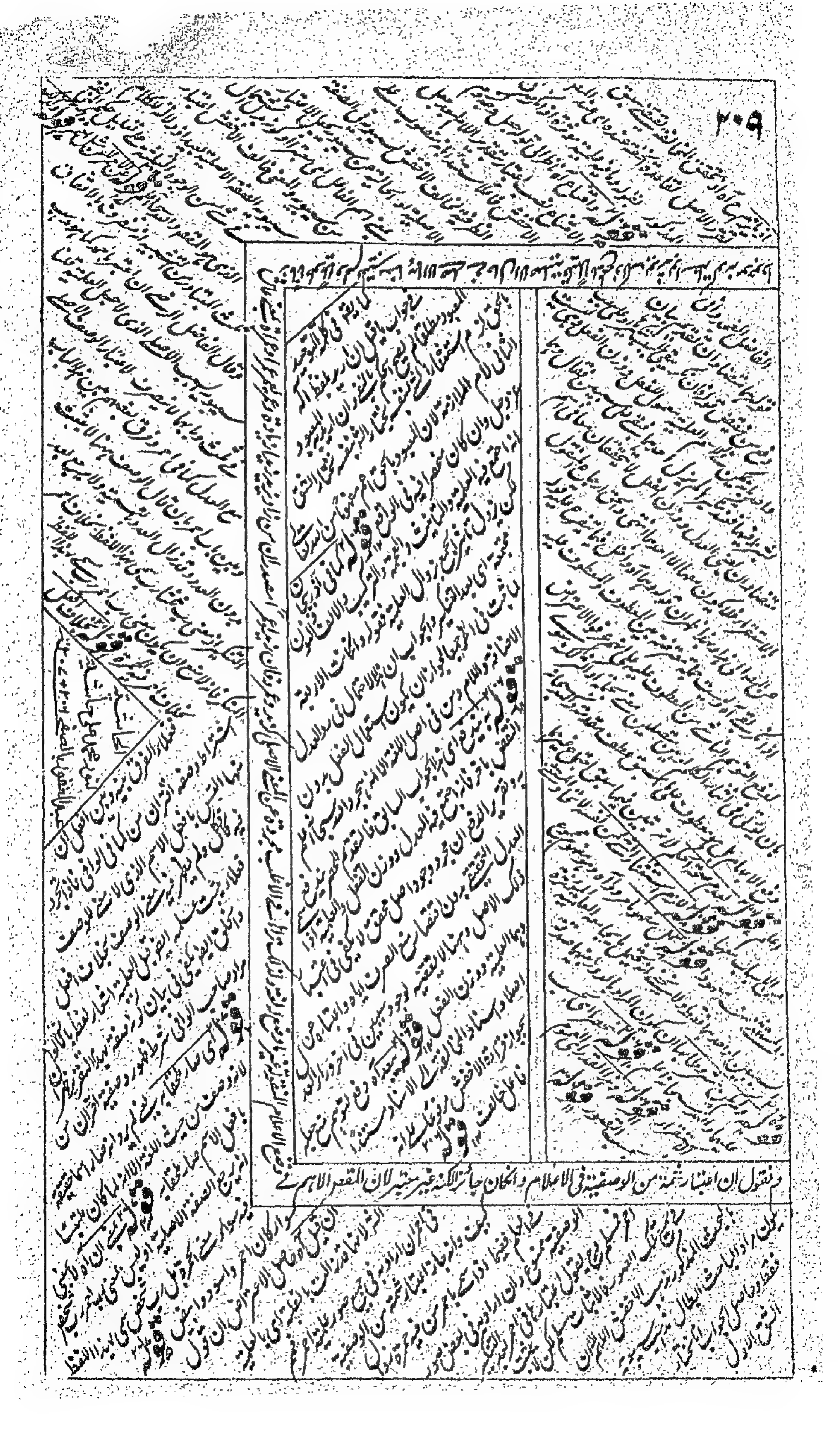
الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد

المنع قوله قلنا تقديرا احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم

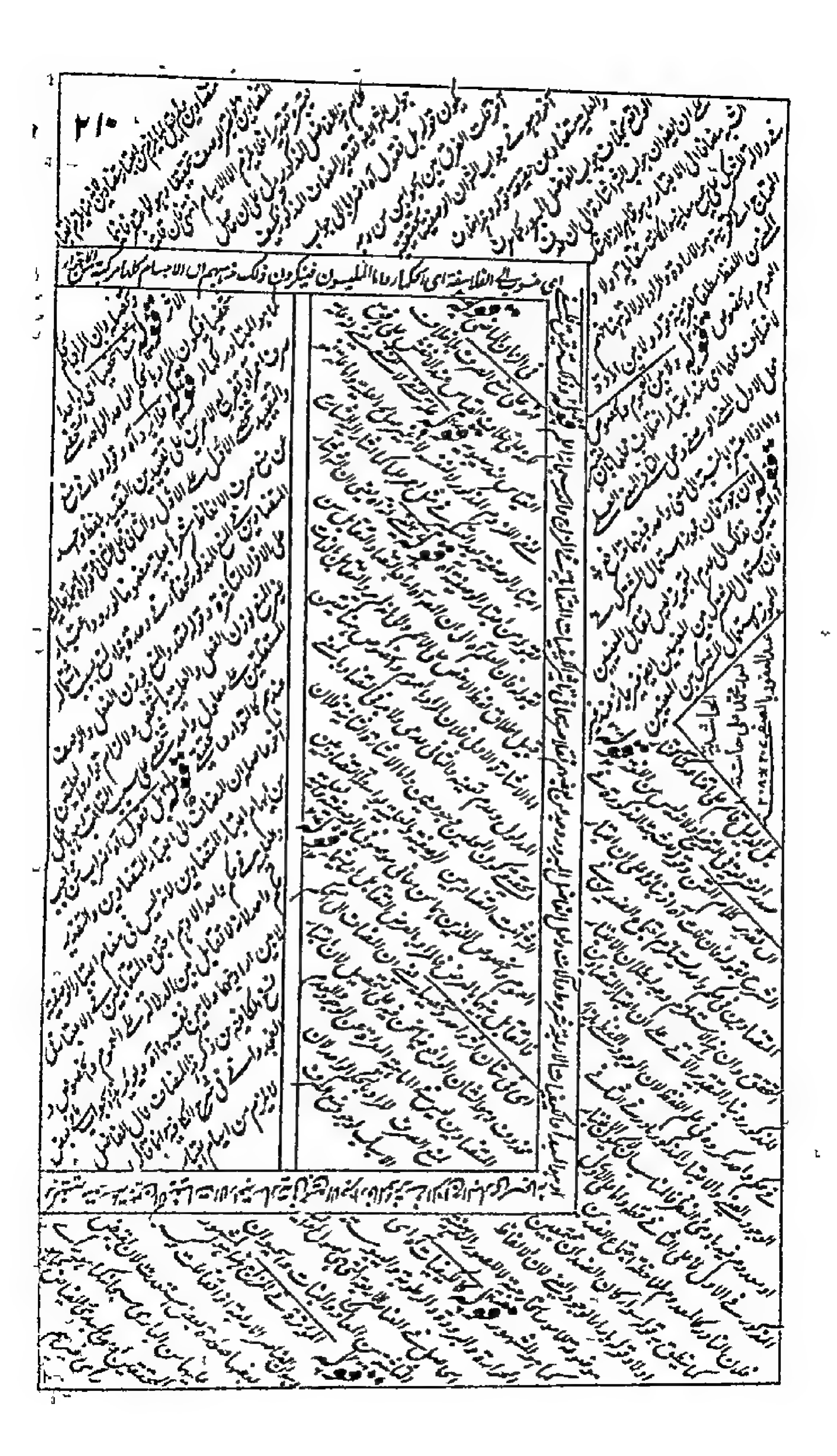
اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تنافي بين الدلالة على العموم والدلالة على

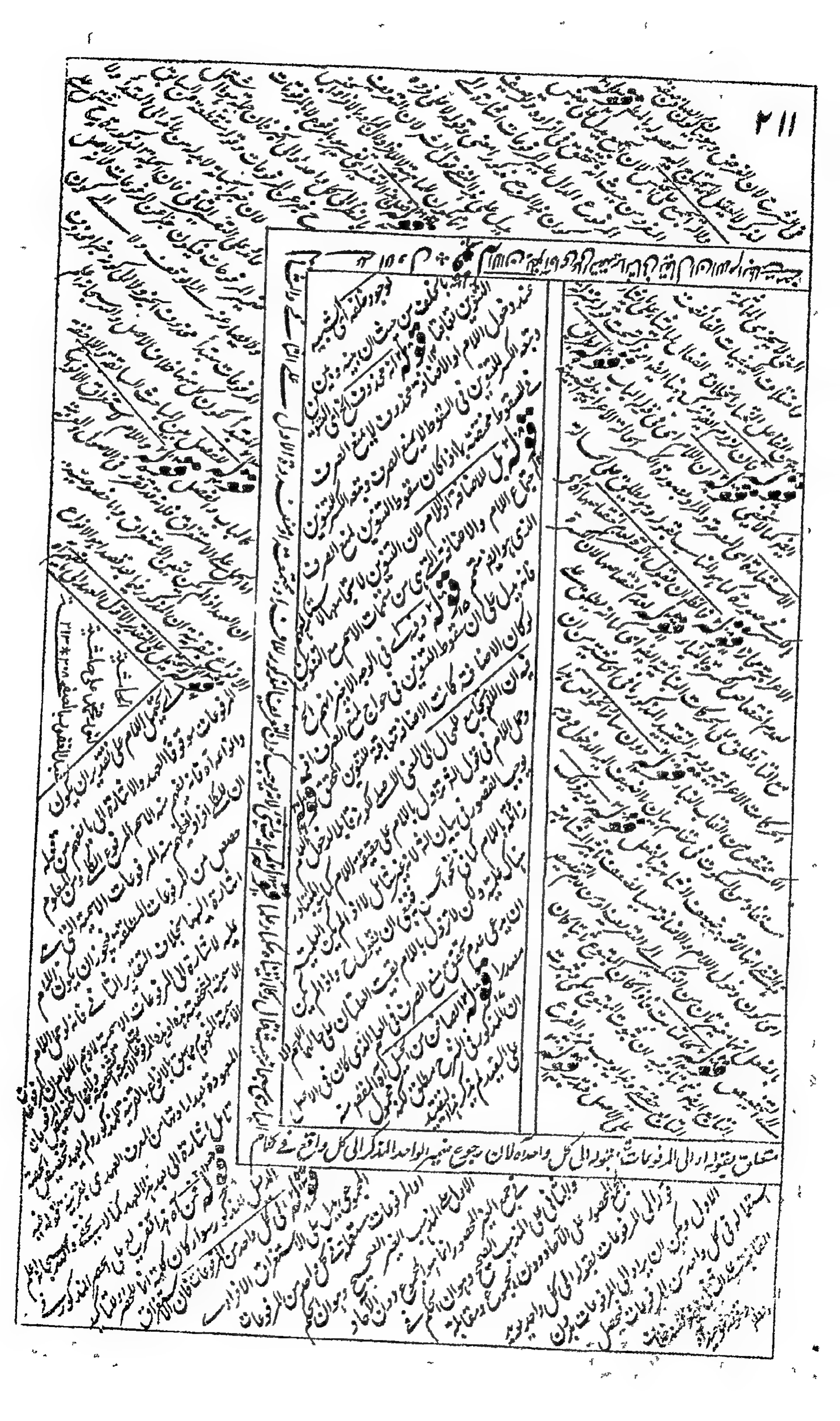
الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محليهما وهو

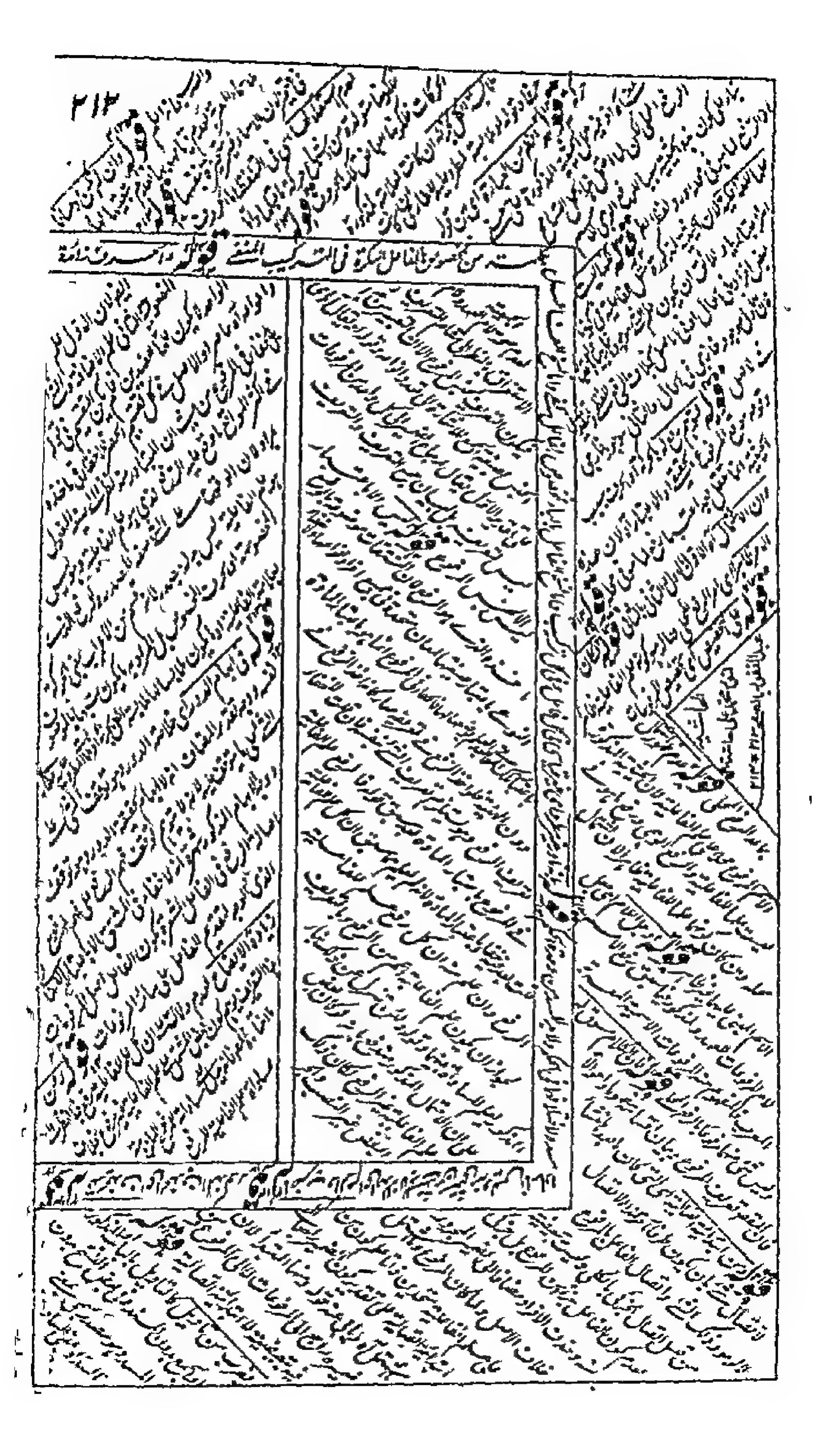
المدلول ولا ينبغي ارادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز نفذ التعليل بالتقابل ولذا ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكرهوا ان يكون في عالم اللفظ ما ينلا في عالم العين ولا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يوثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة الموثرة في المزاج ذلك تدقيق فلسفي **قوله** لكنه شبيه بمنزلة اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق **قوله** اي باب خير المنصرف يعني ان اللام للعهد **قوله** اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظ ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء **قوله** اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيران للمدلول الاسم بخلاف البواقي **قوله** وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة لو صحة هذا المنع الصرف بل للاضافة او اللام فيه التهم مرجوا ان الاضافة في حواسيت له معاقبة للتنوين المقدر وان العلمية تزول للام والاضافة فيه ان اللام يجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن **قوله** كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل



ثم نقول ان اعتبار شيء من الوصفية في الاعلام والامكان جائز لكنه غير معتبر لان المقصر الاهم







للذي يقوم على ثلث قوائمه واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن العصام قوله انما
اى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا
التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقت
الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر
او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام
لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق
حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما يكون
للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات
وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر
فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت
معنى الجمعية واختار صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول
على بيان الطرد قال على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان المتبادر في المرفوع ليس الا باعتبار
مأخذه فاذا اخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه فلتنزل عن ذلك
ولا شبهة في ايهام الدور ولانه غافل عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة
الابهام المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
بها اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها
مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

المعمول للنسبة فلزوم معه نسبة اى مع الاشتغال عليه بكونه ملابسا له لا من جهة
لكل بجز تحوز نفسه له او ملابسة المجرور عليه للطارى بعد الرد لا شتمال هو هذا
الملابسة **قوله** اذ معنى الرفع المشار اليه فى محل الرفع للمأمور من عبارة الى الرفع الحكمى
هو هذه الحيثية من غير اشتباه فى التعدى الا انه لما كان اليس حال الفاعل على نفسه
لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم بقوله او لاعتبار رفعه لما هو فى صدده و
ان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له
او لما هو فى محله لكن الامر ظاهر **قوله** يكفى تخصيص الرفع بالباعث على التخصيص
علته ظهور اشتمال الاسم على الفاعلية وتحصل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا **قوله**
اى من المرفوع فان المراد مرفوعة ومن ابتدائية اتصالية او بيانية قوله
ومنها المبتدأ **قوله** او ما اشتمل قرينة ويجوز ان يحمل لاجل الى الرفع فيكون بتقريب من
التأويل وبه انتفى قوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يعدو
بدون المسند وفيه انه قد يحذف كثيرا مثل ضربى زيدا قائما واكرم لا انا وقولهم الا انه
اى راى بعيد فرد بانه نادر ولانه لا يتبع بالعامل وفيه انه قد يتبع نحو كفى بالله و
رد فرد بانه نادر غير مطرد ولو كثر الامر **قوله** اى هى اصل الحال لا شتمالها على ما هو
موضوع للاسناد **قوله** ولان عامله قوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل
المبتدأ لانه عدمى معقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر والفاعل فى المرفوعية قوى
من المبتدأ لا يرد عليه ما ذكره فى المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة
حاله **قوله** لانه يأتى ولان ما حاله ويحصل ان يدل على نسبة الرفع حالا كما فى قف
الاستفهام اما فيه لقيامه مقام كلماته **قوله** ولانه يحكم عليه بكل حكم
ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب هو فضيلة وكمال **قوله** لا يشتمل
حقيقة او حكما اذ ان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل قال المسند اليه الاسناد

بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة **قوله** بقرينة ذكر التوابع بعدها لايخفى بعدها عن التعريف **قال** وشبهه او للتنويع لا للشك والتشكيك **قوله** اى مايشبهه فى العمل او فى الدلالة على الحدث ولايخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة **قال** وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او **قوله** لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لانه مقرر الاسناد و لو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المصنف رح فى الشرح **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل **قوله** المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع و يجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر فى لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم فى تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع فى انتظارها و فى تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد فى قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا بانا لو جعلنا زيد فى زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا البس فى زيدا ضربت الا النصب و لايلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لايقع عليه وكذا حكم اخواته **قوله** اى اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند او صفة

توجيه النفي الى القيد ١٢ **قوله** وكذا حكم اخواته فيما لزم فيه الرفع وتقدير الضمير فان الفعل لايقع عليه بل على ما ...

المصدر دون تلبيّ حيران يكون ما ابدا حال بلا اختلاف شئ لان الفعل لا يكون

على طريقة تغيير بالذات ويكون كذلك قوله على طريق تسليم الفعل الى تسليم

يقال حملت هذا الحمل على جهة حملت على جهته اى على طرزه وطريقه وشكله

قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى كذلك سلامة

لو لزم مصدر ذلك لان القيام ثبوت موجود لامر وانتساب ذلك الامر اليه وتغيير

ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر كذلك لا يوجد الا ومصدر المعلوم قد

يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر

ثبوتا مماثلا للقيام ويشاكله فى المعنى او فى التعبير فتغييره تغيير القيام ان

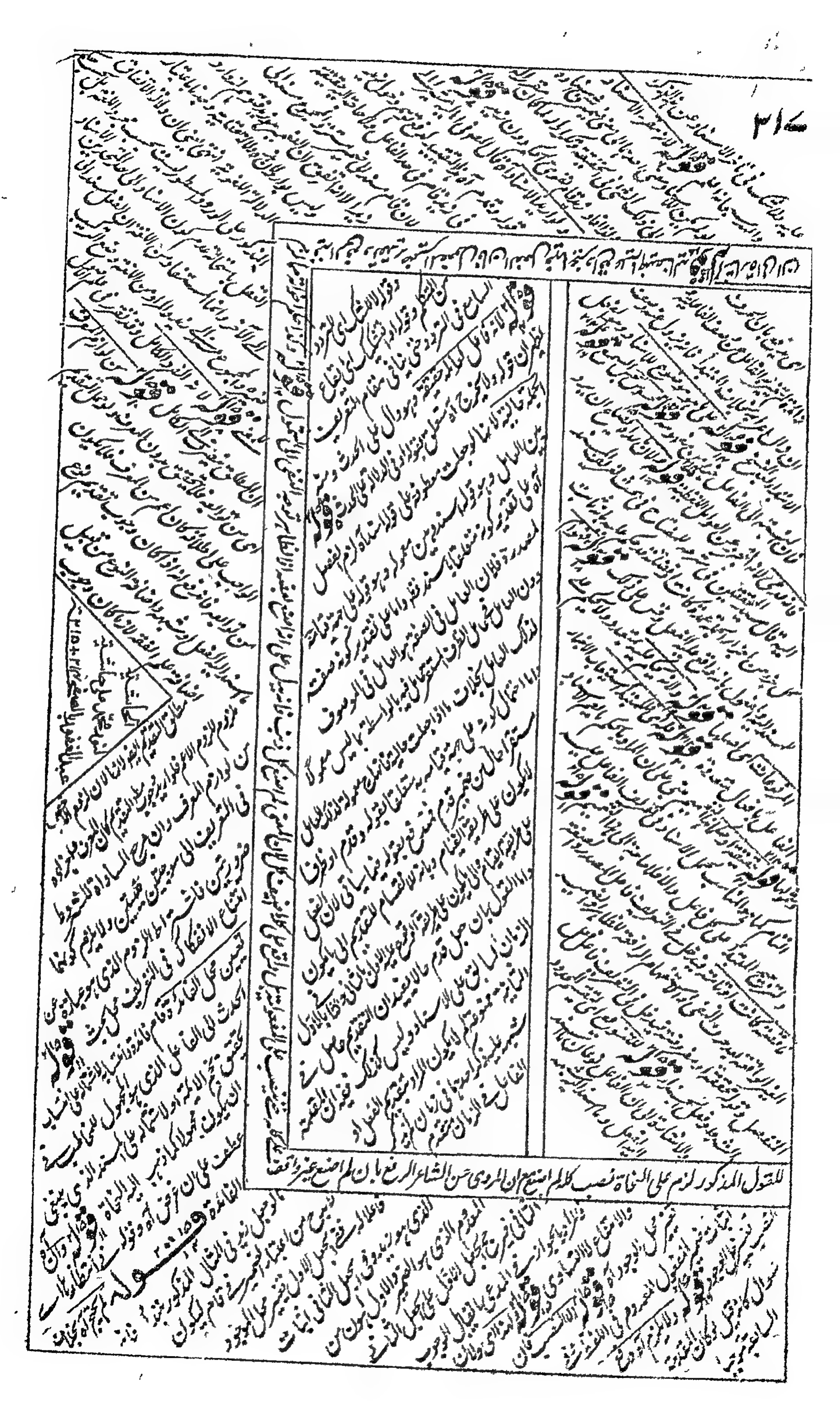
تغيير الاسناد الذى هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها ايما للبعض قوله

بهذا التقييد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان المصدر المجهول لانه فى قوة ان

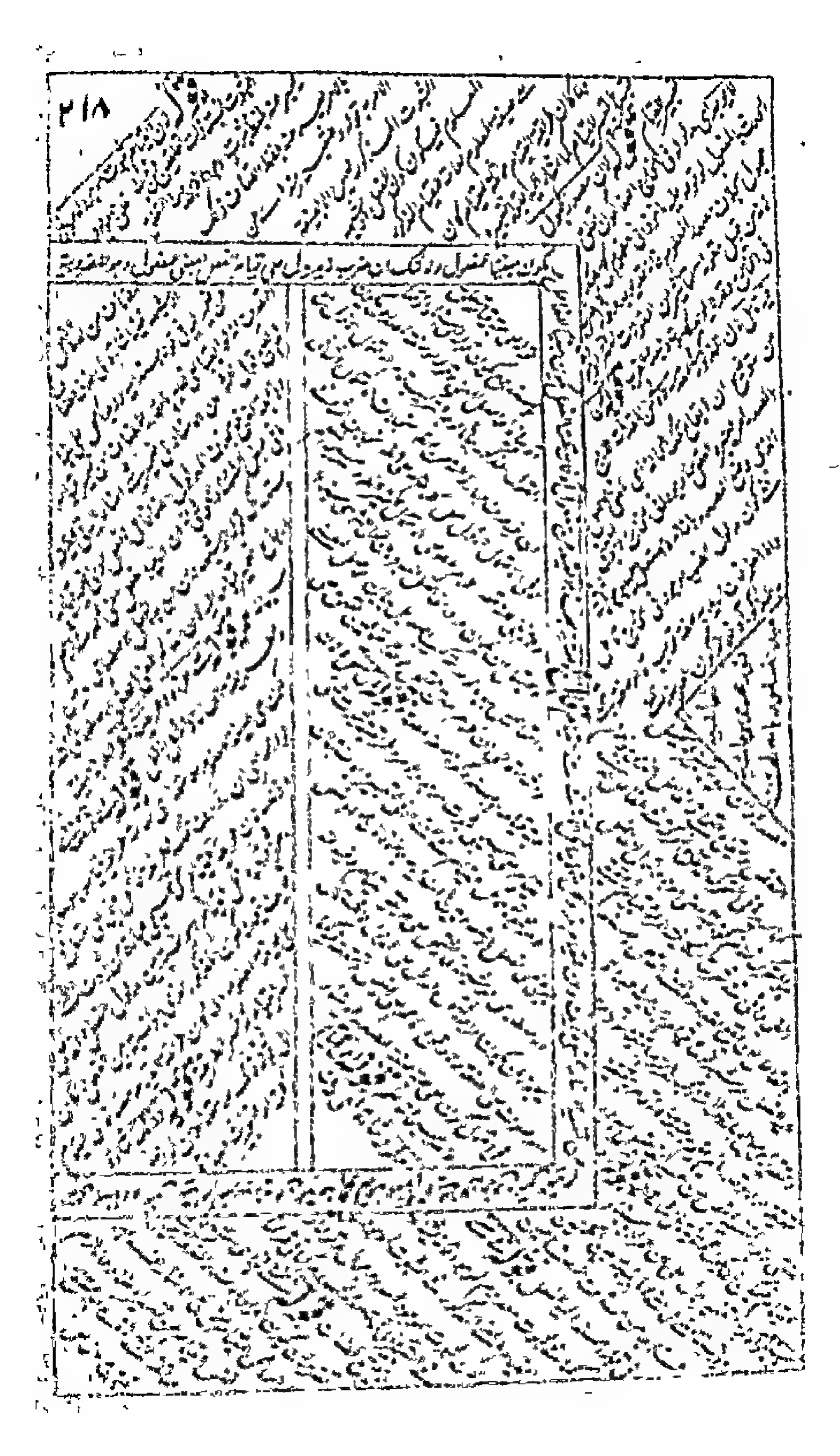
الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما الا انه

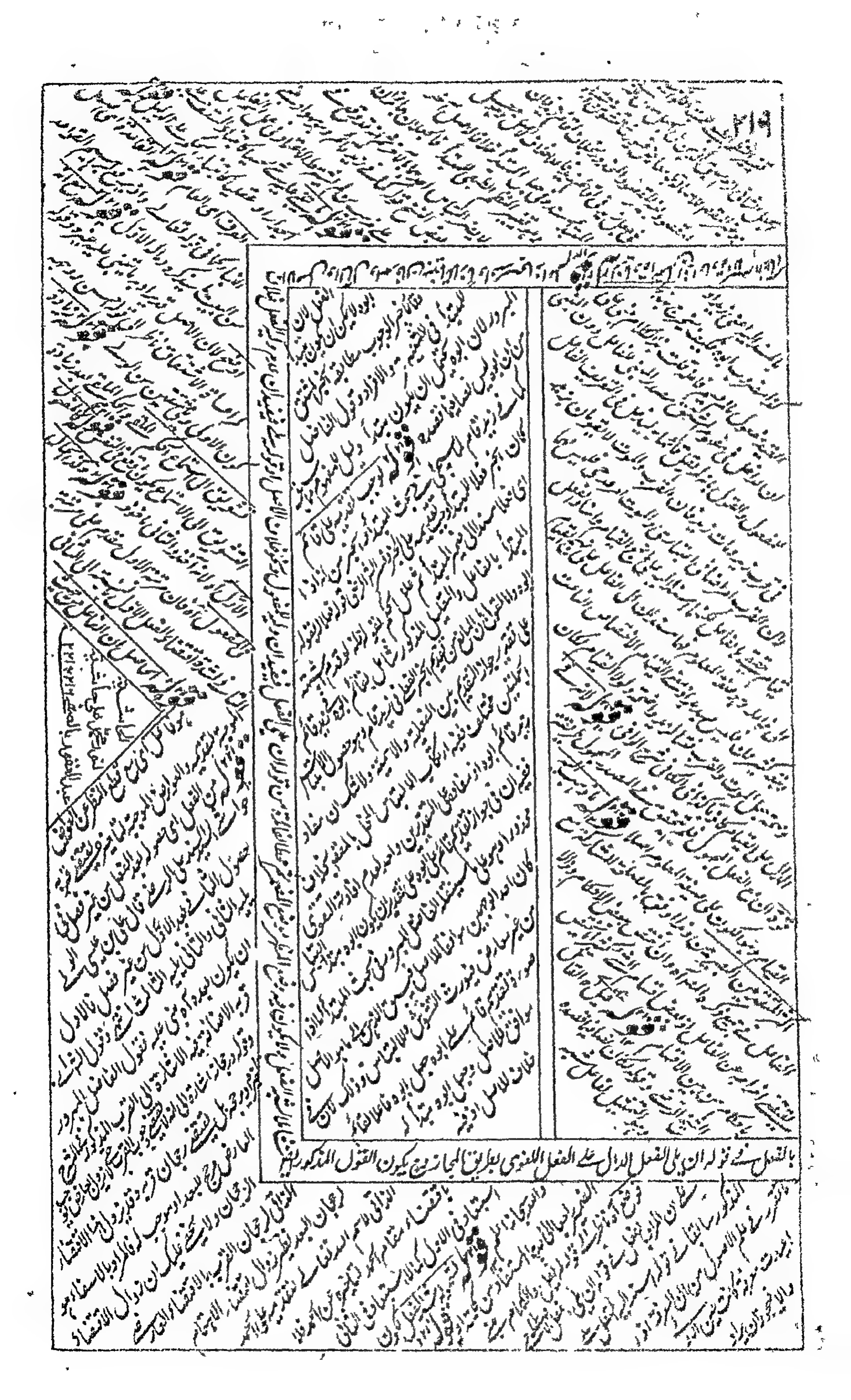
ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين قوله وزيد قائم لو قيل المراد الملاء

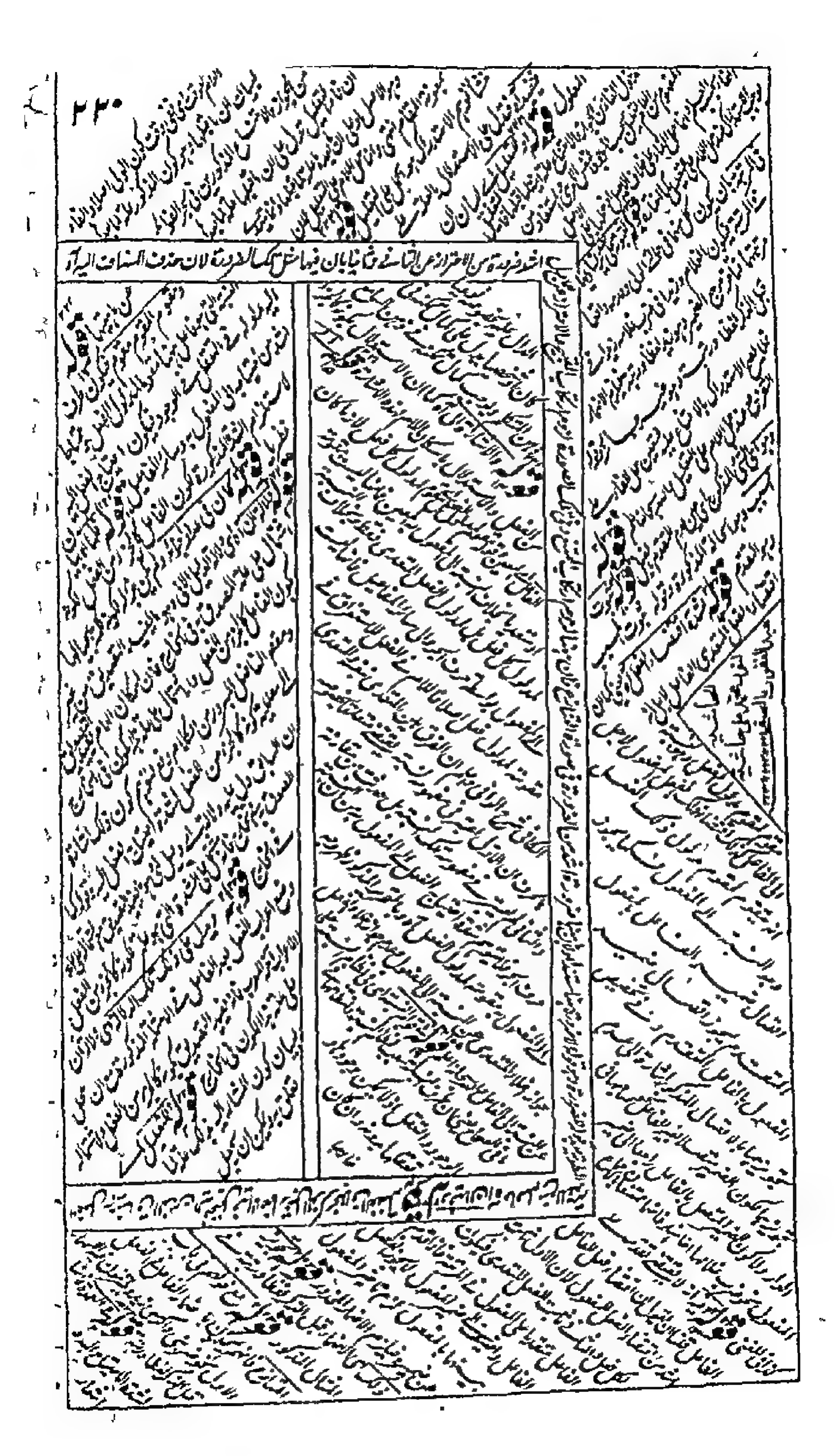
لكن نعمانيا تصدره لان ابو يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان



للقول المذكور لزم على النحاة نصب كلام امتنع ان المروي من الشاعر الرفع بان لم اصنع







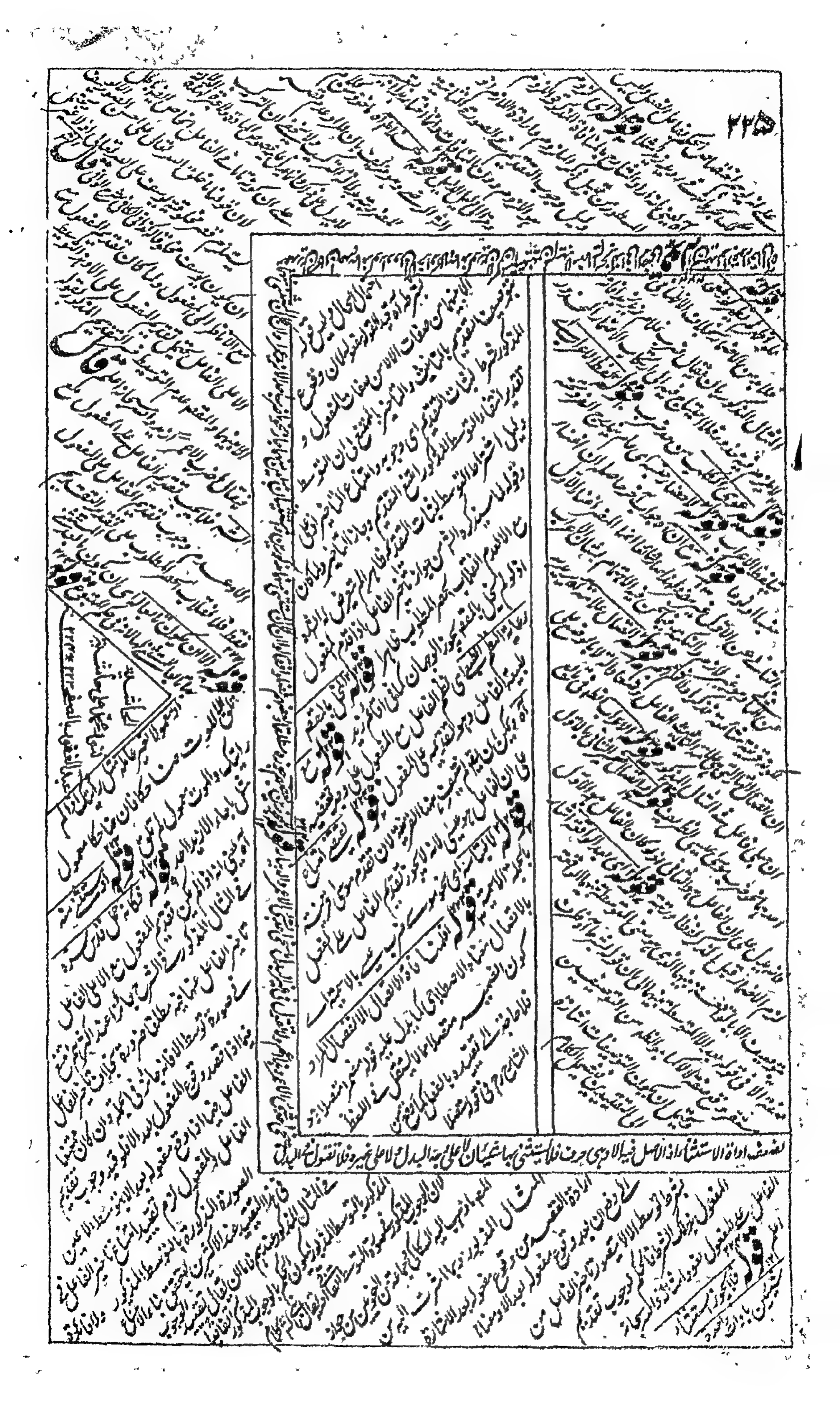
حينئذ الوجوب تقديمه على قائم كما فى زيد قائم قال والاصل الخ هو فى اللغة ما يبتنى عليه شئ وفى العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله فى الفاعل وكذا الاصل فى ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن قال ان يلى لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل داخل فى قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم كما ان الهيأة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل فى قوام النسبة

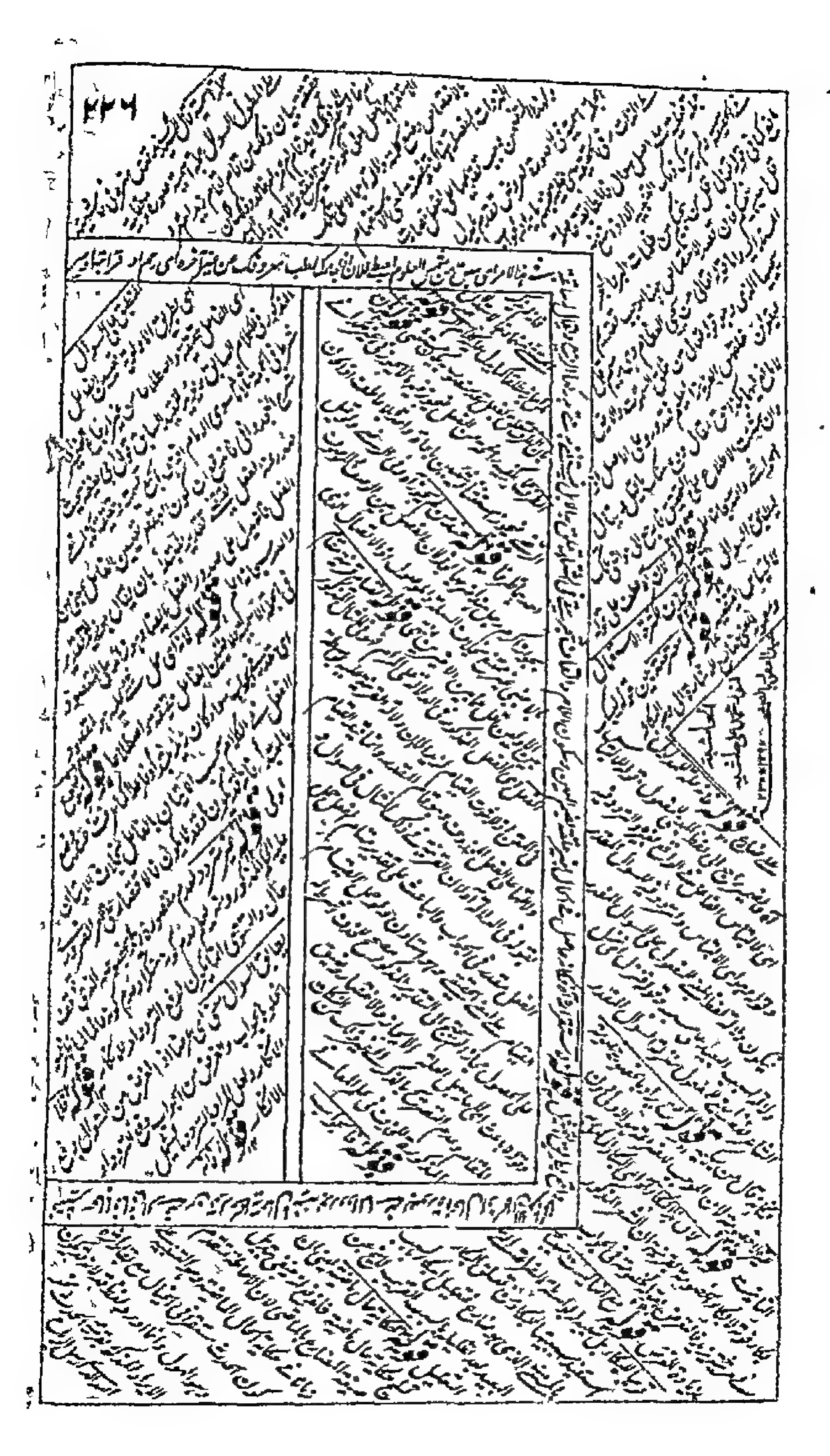
مولانا عبد الحليم رحمه الله تعالى

وانثى فى صدا دلجزائه **قوله** سيدل على تلك دلالة اى كما ان السابق دل عليه
دلالة لم يزد دل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان و
يضربون وتضربين **قال** فاد لك اللام للتعليل فتفيد ان كون الولى اصلاعلة
لجواز المثال الاول وامتناع الثانى والفاء اما للتعريم فتفيد ترتب العلم بالجواز والا
فيما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول
على العلة فلا استدراك فى الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور
وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير
تساويهما فى المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قوله** لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة تقدم الشى على مرتبة كون الشى بحالة مقتضية التقدم سواء تقدم
بالفعل او لم يتقدم وهو فى حكم المتقدم لان ثبوت السبب فى قوة ثبوت المسبب فيكون
من قبيل وضع السبب موضع المسبب **قوله** خلافا للاخفش وابن جنى بسكون الياء
فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول
كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضى تقدمه على الفاعل نعم يستدعى تقدمه على

ماسوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والقصير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لولم يقم لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكر جائز ههنا الا ان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر قلوا ظهر لم يظهر كونه ملغى قوله جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عو يا صاح انتهى وقد تجعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاول بان الدعاء قد اجيب قال لفظا تمييز اي اذ انتفى لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر قوله فلا يرد ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب لفظا في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت في التأخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لولم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره قوله فللتحرز عن توسط الا اذ لو قدم الا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الا والمستثنى منه اعني المفعول بالفاعل وذلك غير جائز

الا الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظر الطبيعي لقائل ان يقول التحرز عن
الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود **قوله** فلمنافاة الاتصال الانفصال اي
لزوم خلاف المفروض **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب
احد الا زيد وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له **قوله** لانا
لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعدها المستثنى بها الا
ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما
عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف ويجوزون ان يستدلوا
بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي اي ما نراك اتبعك احد



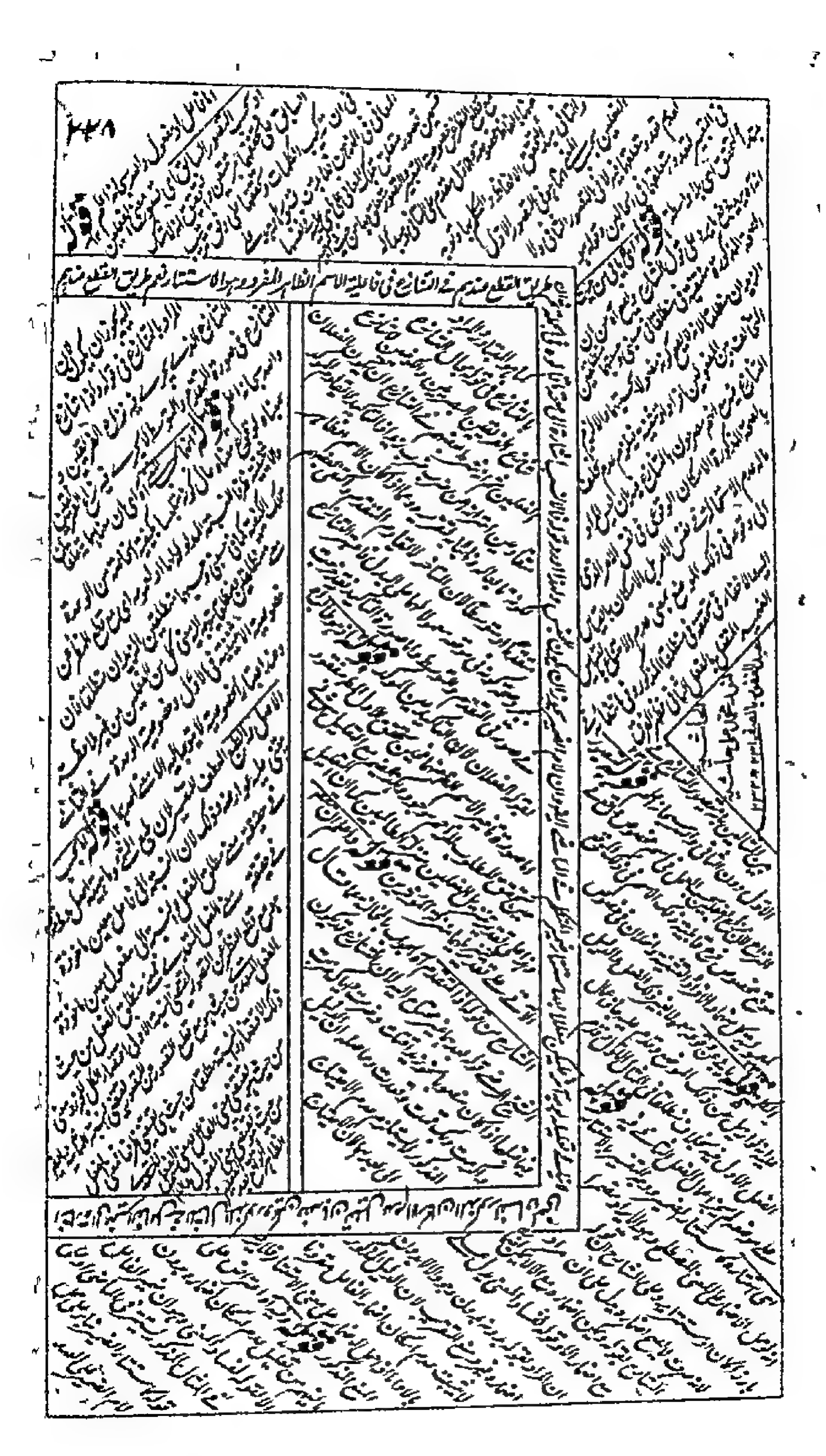


ما كان في الحذف ... تعرض ... الابهام

ثم الابهام والثاني يحصل به الاول ... احتاج الى البيان

لان ان ... التفسير ... ويكون ... الفعل ...

لكان اشارة الى النوع الثالث قوله ان شاقا اي لما كان قول الشارح فلا يكون فيه مجال الشارح



في حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي اي بلا روية قوية وقد
يرد بان الظرف ه تعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
مما يكفيه رائحة من الفعل **قال** واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلته او صفته ضمير
المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا
الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها **قال** وجب تأخيره لم يقل
وجب تقديمه اي المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل **قال** لقيام قرينة مقام
الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح
لا باعث **قوله** لان تقدير المخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السوال تعيين
الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية و
لان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع
المسند اليه بالمخبر ولان السائل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار
الاسناد فلا يطابق السوال معنى قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ
لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال عن الفاعل لا عن الفعل و
الاهم تقديم المسؤل عنه **قوله** يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى
لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان
يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب
ان يبكي عليهما وذلك لانك في رخاء ونعمة **قوله** بقرينة السوال المقدر المدلول
عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ السوال نزل السبب
منزلة المسبب **قال** لخصوص اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصوص خصوص غيره ويحتمل

منشأ لالتباس السائل والتردد فيه ۱۲ **قوله** نزل السبب ه اي نزل سبب السوال ه وهو لفظ المبني للمفعول

ان يكون لموقت حتى يحتمل خصومته وخصوبة غيره **قوله** منفتق يعنى ان ذات
لم يعتمد على شئ لان الجديستى براعة من الفعل الجلية القاصرة لان هذا البكاء بكاء
قوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء **قوله** ويختبط ما تطيح حكاية
حال ماضية تذكيرا للماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره فى الخيال ثم
بقاء اثره **قوله** والمختبط السائل من غير وسيلة اى بغير علقة وسابقة حتى يجب
حقه على فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها **قوله**
والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال معشب ولا يقال مطيحات
على القياس ويجوز ان يكون جمع طائحة للنسبة مثل تامر ولابن يقال طاح يطوح ويطاح
يطيح اى ذهب **قوله** كلواقح جمع ملقحة من الالقاح آبستن كردن يقال ريح لواقح
اى للسحاب ولا يقال ملقحات **قوله** وما مصدرية لانها امكن من الموصولة بمعنى التى
اهلكته الطوائح من الاموال **قوله** ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره فى الحاشية
وتعلقه بيبكه المقدر حسابا باو سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة
ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح
يزيد مما لا يلائم لان حالة البكاء حالة كدر باى سبب كان وايضا الطوائح صيغة
الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا للهلاك **قوله** اى فى كل موضع حذف الفعل
فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع فى النفس وذلك الفعل
اما فعل صريح او حرف يؤدى معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير فى قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة
نحو ولو ان ذات سوار لطمتنى فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
لسهل على ويحتمل ان يكون للتمنى وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه
واصله ان رجلا شريفا لطمته امة **قوله** لحذفت الجملة انما يقدر جملة

لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية

قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز

ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع

قوله في الاكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحمت وتحننت

على ابراهيم وهم يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول

كالاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع

واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا اذ لا يجري فيه التنازع بين الفريقين

سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو يستحق

قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل

والمانع مفقود قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه مخصوصا

او بحيث وجد طرفا النسبة بهما او انما قلنا بحسب المعنى ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان

منطلقا لا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل او النية او بحسب التحصيل السابق على التحقيق

ثم تبين اذ لا تنازع بالفعل حال التحقق لفعلين لوجود ان تركيبهما معمولا لاحال التحصيل الذي هو مبدأ

المقصود الثاني مبدأ الكمال المقصود الثاني مبدأ للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى انما هو في المقصود الاول العدم

التحقق **قوله** ويصح ان يكون هو معمولا وقوعه في ذلك الموضع اي لاياى من حيث

انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما اليشمل صورة النزاع ولا يخفى ان

منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاياى عن وقوعه معمولا

للفعل الثاني بل ياىى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين ثم

ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع ياىى عن وقوعه

معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما **قوله** لانه حرف لايصح اضماره اسم

استتاره كاستتار الضمير حكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لايستتر في الماضي

نعم لو كان بدل انا هو اركان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك ثم لا

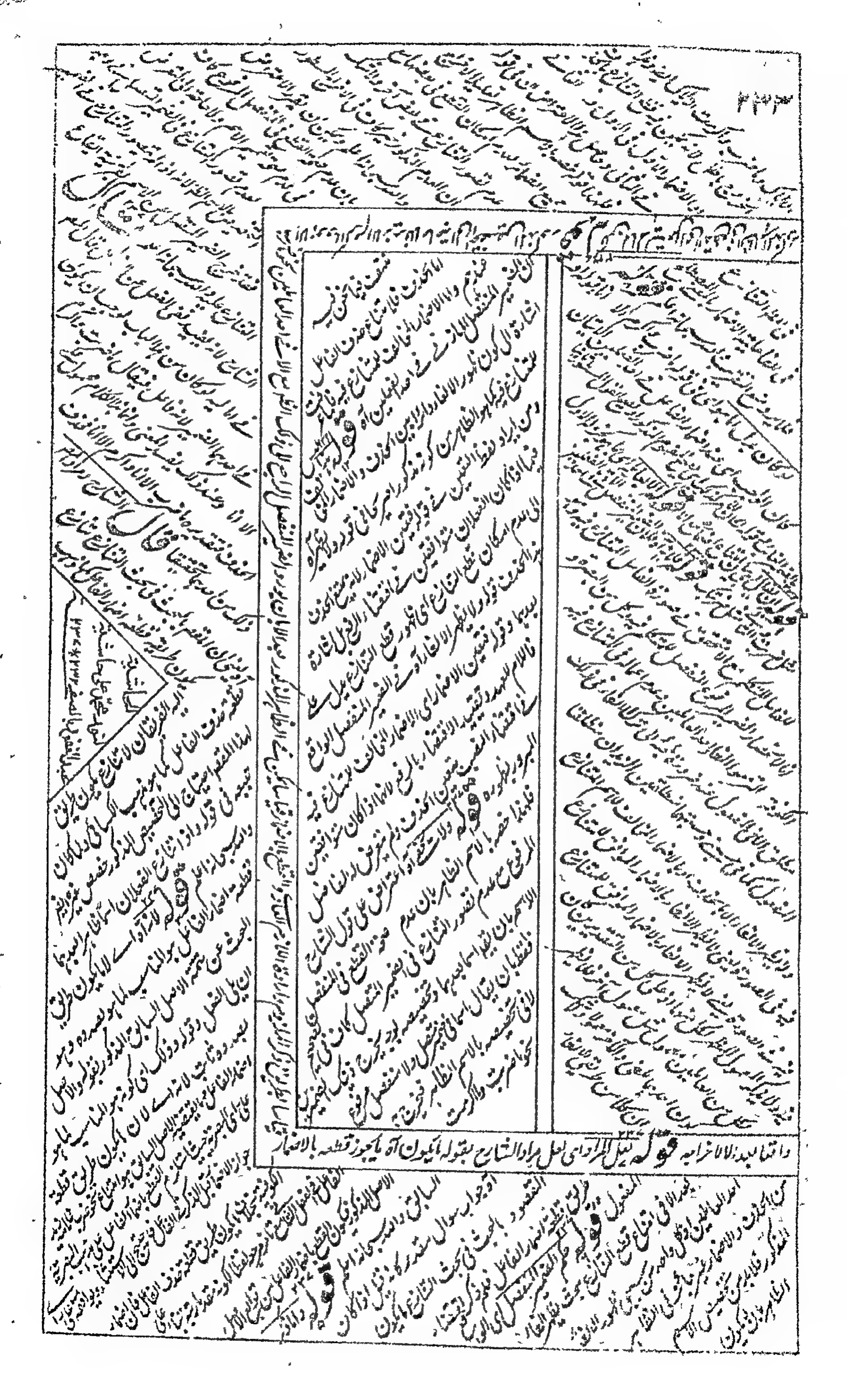
ان يقال لايمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لايتصل الابعامله وبما هو كجزء له

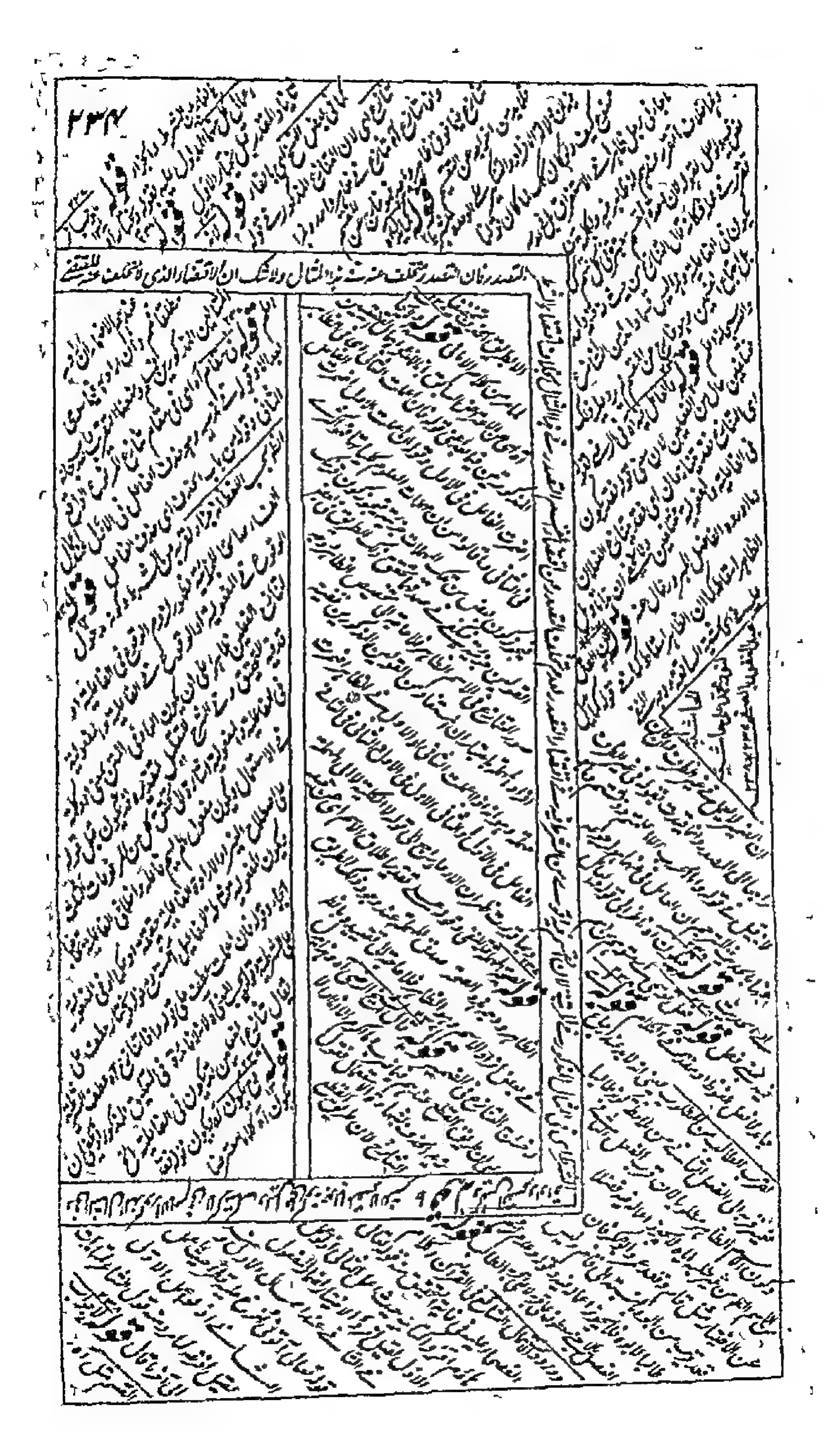
والا ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل من

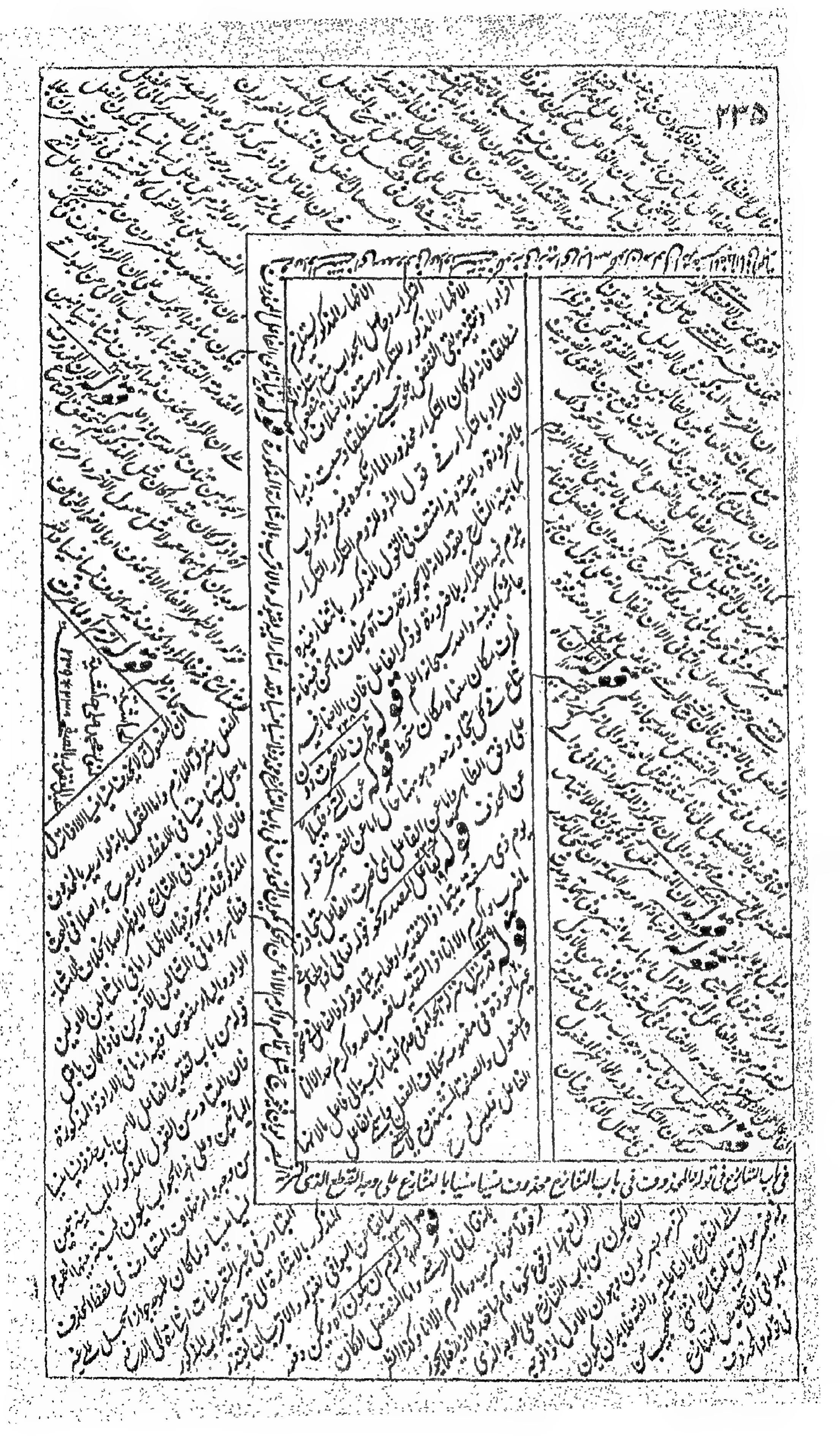
الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول بضرورة ملجئة الى ترك الالغاء

فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان

متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك









ماضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صورة

الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف رح بالتنازع الخ لانه المتنازع

لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأى البصرية

فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على رأى الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق

واما ذكر اقتضاء المشغول فلتتميم البحث قوله فلهذا خصه بالاسم الظاهر ان

قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلابد من تخصيص الظاهر

قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف

كان ينبغي ان يحذف ولايجاب بانا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على

تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق

القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام

ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا

في انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال فقد يكون النظم بحسب اللفظ

جزء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع فيكون للعزاء قوله فان اعملت اوالمقدم الآخر جاز اعمال

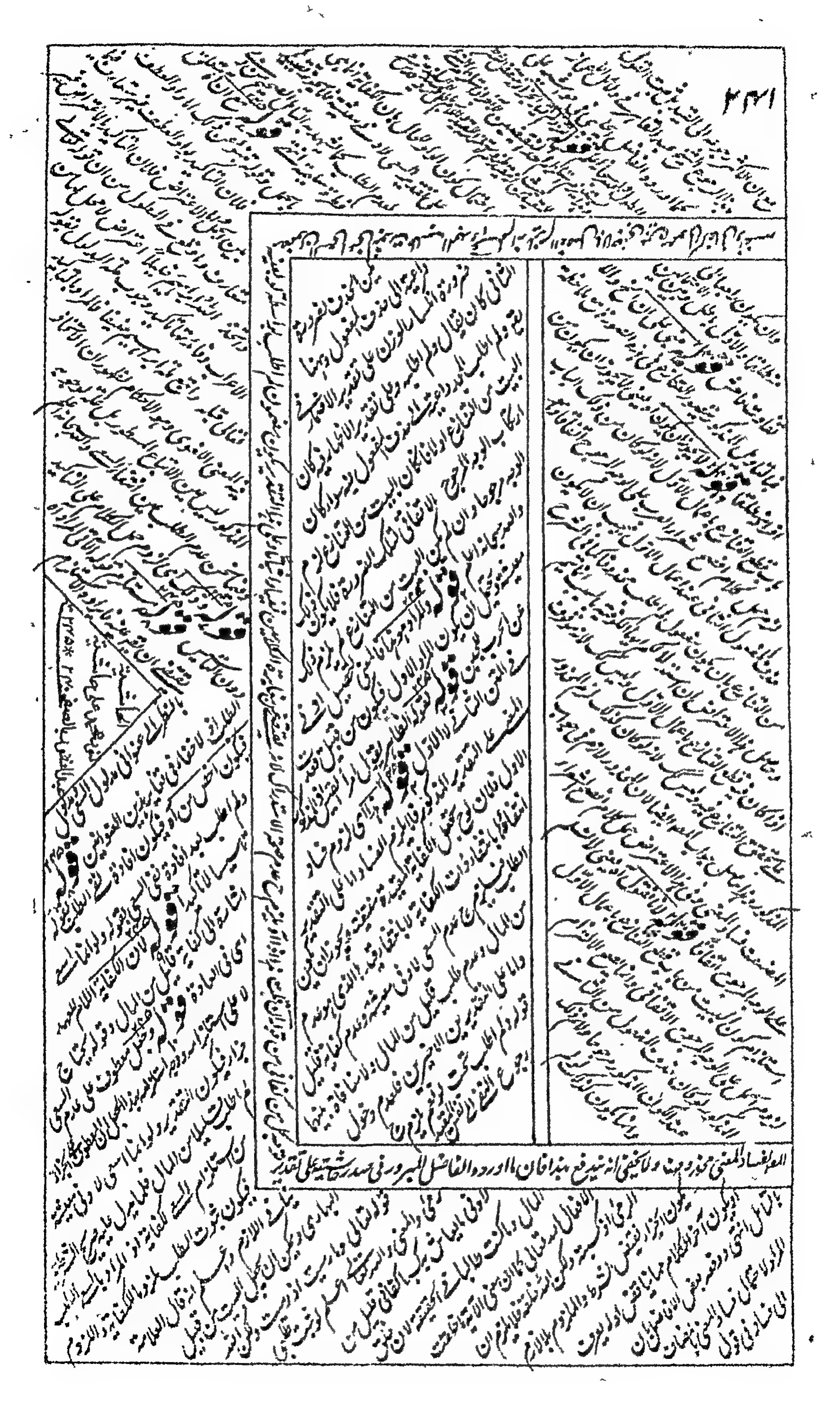
قوله رح يكون واتى اذا احملته بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء

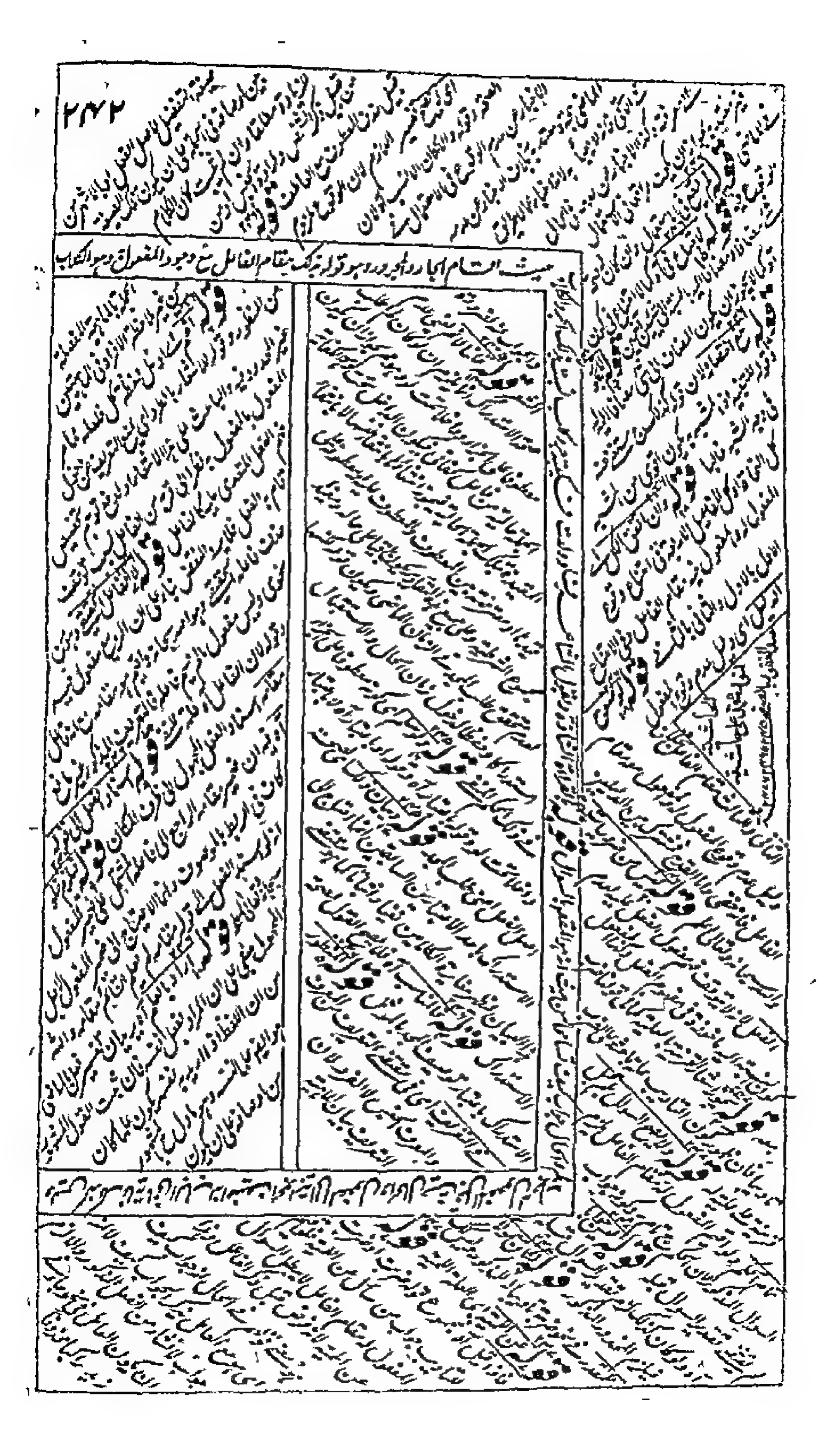
كل منهما او فيختار كما في بعض النسخ قوله ليس هذا القسم ثالثا من التنازع الذي
لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل سياقه اولا ط وتركيبه ايضا قال مختلفين جاء ثالثا علم
فمعنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين
المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب
مثل هذا زيد قائما فان العامل فيه فعل توهمي قوله لقربه اى لقرب الطالب من المطلوب
وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه فان قلت اذا كان القرب مرجحا
كان ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا بجواب القسم مثل والله
ان اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة

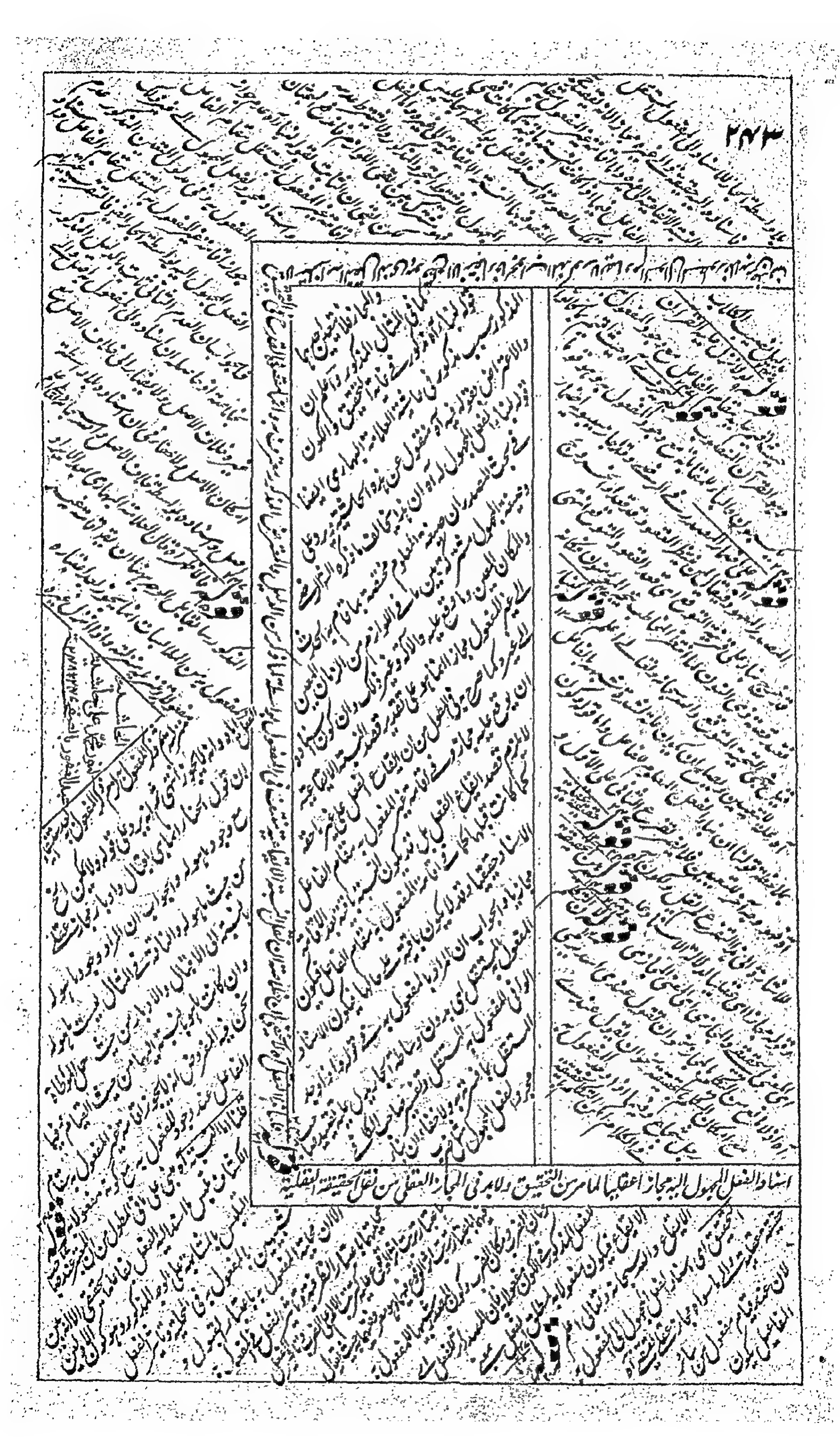
في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر
نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا
الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون
مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان
حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة
وان لم يكن نصا فيه قوله ولزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار الجائز
المعمول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ
افرادا وتثنية قال دون الحذف ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف
الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل
المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث
حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم

بحذف الواو والياء فى الاول والواو فى الثانى بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنهما اما عن الاول
فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن
البواقى فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع
محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف فى باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
المتعدى فى مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع
لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل فى مثل ما ضرب واكرم الا
زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقى اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه فى عداد
المستثنى وزيه ومن تزيّ بزيّ قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر
فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه فى زى المفعول للزوم الجار وكون فعله
فى صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو
والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل **قال** خلافا للكسائى اصله
يخالف قول الاضمار قول الكسائى خلافا **قال** وجاز الجملتان اعتراضية ذكرت لبيان
قول الفراء **قوله** روى عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول
واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم **قوله** ورواية
المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضى الرواية الصحيحة عنه تخالف ما فى المتن وهى ما ذكره قدس سره
ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل فى الاول اتصاله به ويكون
معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه بان
تقول جاز اعمال الفعل الثانى فقط فى جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا
اتفقا فى طلب الفاعل فانه يشترك **قال** ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء
لتقدم ما يدل عليه **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت لان
مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد

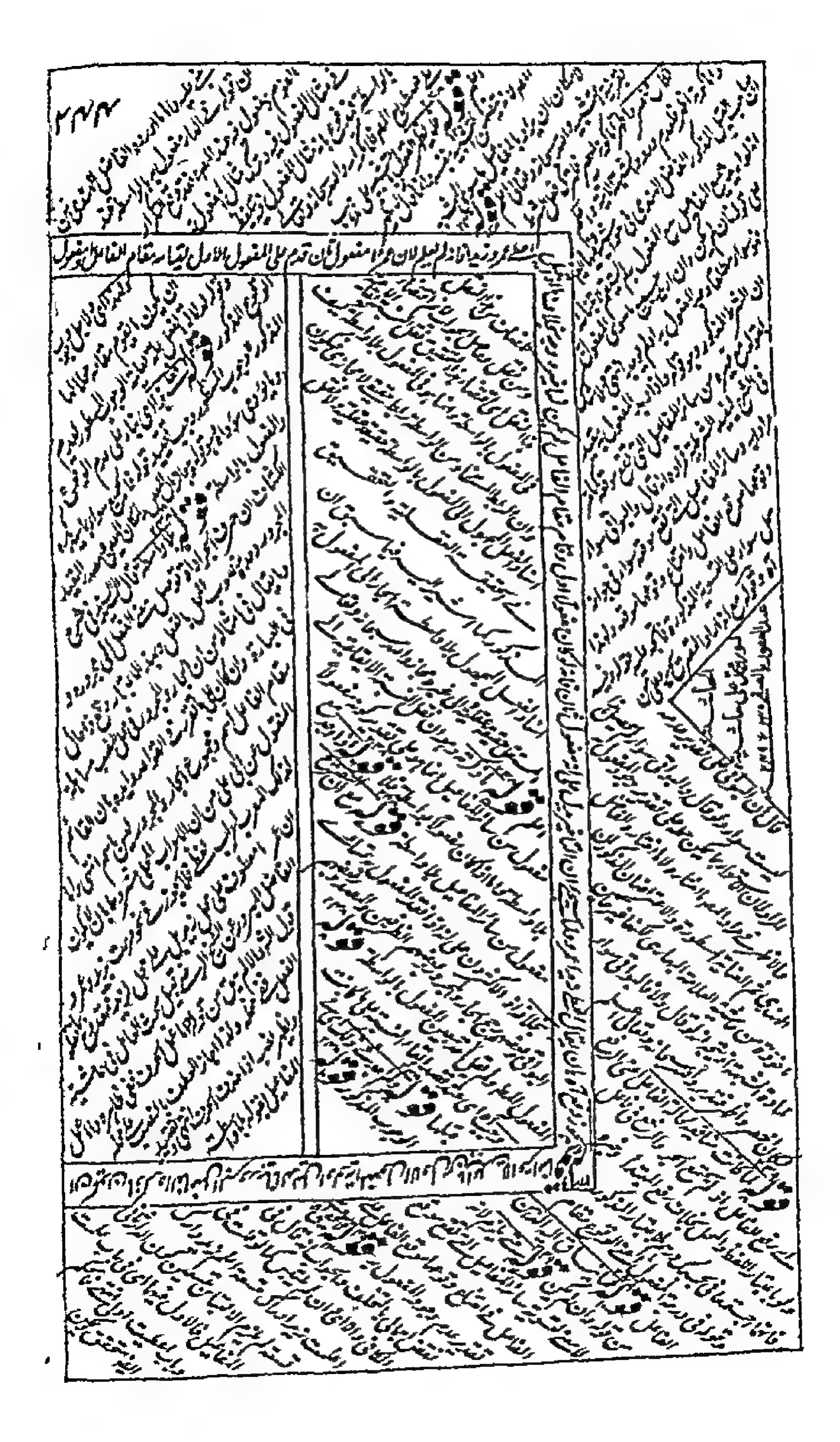
مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء المفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لا ان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن البلغاء الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة الحق تلك الاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضى عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح **قوله** على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تركها لزم اقروا الكتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح **قال** الا ان يمنع مانع اى اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع **قوله** وهو انه لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول التأويل المفعول الاول بكل واحد بعيد **قوله** ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضى جاز مخالفة الضمير المرجع اذا لم يلبس المخالفة بينهما كقال الله وان كانت واحدة وقياسه فان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا في التفريع عند التفرقة البعيدة بين الاصل والفرع **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور المتنازع فيه مبنى على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد لا يعبأ به **قوله** فما استدل لا يتم لقائل ان يقول لا نجوز ان يكون من باب اعمال الاول الا الرجل كالاعمال الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول







اسناد الفعل المجهول الیه مجاز عقلیا لما مر من التحقیق ولا بد فی المجاز العقلی من نقل الحقیقة العقلیة



الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لادنى معيشة المعيشة زندگانى وانجه بآن زندگانى كنند والمراد هو هذا قال وقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفانى بدل او بيان لقوله قول امرئ قوله على تقدير توجه كل من كفانى الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفانى اما اذا كان الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف ولا اعتراض يبنو عن ذلك وذلك لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب ان قلت السعى لطلب البليغ فيكون اخص من الطلب و نفى الخاص لا يستلزم نفى العام قلنا المراد بالسعى ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزامه عدم السعى وجعل نقيض الشرط جزاء له قوله وثبوت طلبه المنافى لكل منهما اما منافاته لعدم السعى فلما مر من ان المراد من السعى الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله لعل هذا ينبغى ان قلت يلزم عدم صحة الاستدلال بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نسلم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضى قليلا من المال بل لاجل المجد لكنه يطلب في الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدلال باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك

ته منقل طلبت الجمع كان لمتوجهات يتوهم انه طلب مجموعها في بعض الازمنة الماضية
ايمن شكل الماثل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنى فرده بقوله الكما استغنى
له لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على عتبة المجد لبيت الاول
وهو مقيد بالوثر فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا **قوله** لشدة اتصاله
بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكهما في الاحكام **قال** اي مفعول فيه انه مسطور في التعريف المختص
لا بفرده لا يصح لفظه كل فاعله لقوله لاستعانة بالمطرد **قال** حذف فاعله بالمعنى
المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل
بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف **قال** اي اتي به هو اكد الضمير المستكن فلا يتوهم
اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير **قال** الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني بابه انه اراد بالفعل
شهر وصابه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه
قال ولا يقع اي لا يصح وتوهم انه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول
لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع
في الاستعمال مقام الفاعل **قال** المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه
موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى مسند اليه بشيء اخر لم يجوز
ان يكون مسندا اليه لذلك الامر **قال** والمفعول له والمفعول معه كذلك لعلهما لم يكتف
بعطف الثاني على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول
الثاني والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين ثم ان تحقق الحال فيه وذلك لوضوح الدليل
بكونه فيه مبالغة ومن جوز قيامهما مقام الفاعل **قوله** بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه
ليس من ضروريات الفعل لا بتبيه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه **قوله**
لان النصب فيه مشعر بالعلية لا لانه على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال

ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة
بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال بل قبل
تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضُرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب
لم دون المجرور تحكم وللقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل
المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول
له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن اللمية اذا قيل لك
لم ضربت قلت ضربت او ضرب التاديب **قال** نعم خلافا للكوفيين وبعض
المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل
عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون و
قراءة عاصم وكذلك ننجي المومنين على اضمار المصدر **قوله** لشدة شبهه
بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا اذ لا يصار الى
غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا
دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان
التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو
له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة
قلت النسبة الى الاخيرظ واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل
وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي موثرة فيهما نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا
مشبهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل في ذلك لان قولك
سير بزيد سير شديد في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي
نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل في هذا النقل

اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط ههنا حقيقي كما كان قبل الاقامة لا مجازي لا يخفى ان المحشي رح عرف ههنا ان اسناد الفعل الى غير المفعول

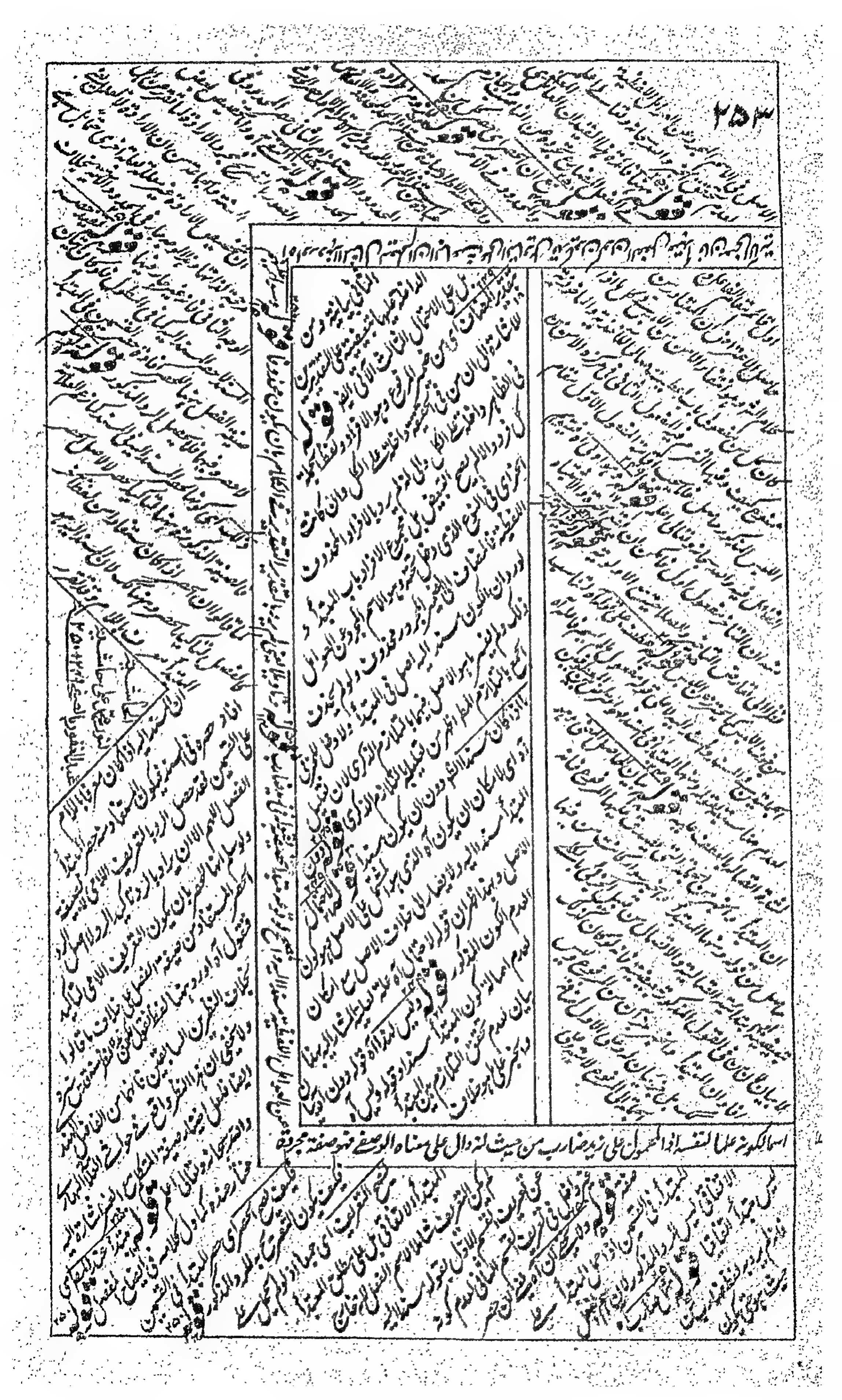
لا يجتمع مع وجود حرف الجر نحو مُرّ بي لان النسبة ثبتت لا بالتعدية
من حرف الجر نحو غضب في الدار ان الدار مضروب فيه لا انها مضروبة فكذا
قلنا هذا النقل في المعمول بلا واسطة اما في المعمول بالواسطة فلا نقل هناك
لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان احدهما ان
ما ذكرتم يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة
الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مُرّ بزيد يوم الجمعة
مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق
النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم تجد في ذلك النقل لا
قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها
ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما بعلى هذا ان
تقييد قوله فالجميع سواء بما سكره **قوله** شبيه للمفاعيل بلا واسطة وانما قيد بذلك لان الظرف
وان كان بمعنى مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر القول بالتشبيه **قال** وان لم يكن معه
قيل لو قال والمراد سواء لكان انص واظهر يعني ان الاولى في سواء ان جواز وقوعها

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير
وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير
وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه
ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي
ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا
صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة
المفعول بلا واسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون
لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى
ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
للاعلام فاعل العلم **قوله** واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في
مركزه قلنا نخوف الالتباس بالاولان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك
صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا
ما يحترز عن خوف اللبس **قال** ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل **قوله** ومن
جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتعدد المضمنا
اي من جملة افراده **قوله** على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ ايضا الا انه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في اقائم
ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا كزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ ١٢

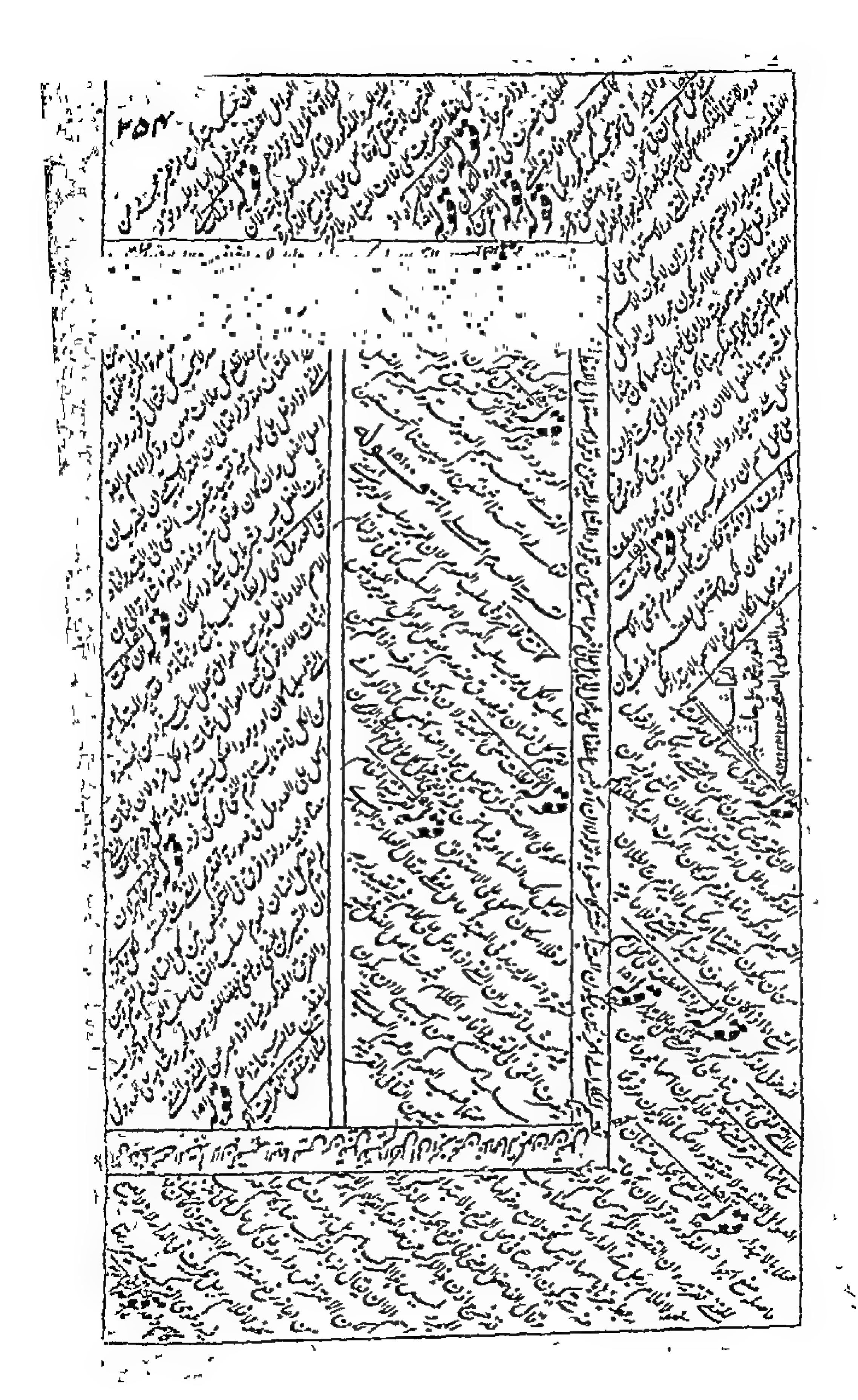
خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما
تكلفه كثير من النحاة **قوله** واشتراكهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد
الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه **قال** هو
قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان
الحصر مستفاد من مقام التعريف المروم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى
في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح
بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة
الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك ففيها تاكيد
الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم
انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر
على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الواجب
ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الصريح ليس المراد بالاسم لم يرد بالاسم ما يقابل
الصفة كما يقتضيه مقابلته لصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة
مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد **قوله** او تقديرا او تاويلا اذ الفعل في نحو
اسم موضعه **قوله** نحو وان تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم **قال** المجردية مع
التجريد مع انه يقتضي سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله تنزيل منزلة
الوجود لكنه الخصيص مع البر **قال** المفتقرة من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي.

قوله اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كا ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجريد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا العل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل الاسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك لفظي كما ذهب

اليه الشيخ الرضي ولا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين **قال** والصفة
لفظا او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء لان
استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء
اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه زيد لصدق التعريف
عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها
لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك **قوله**
او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش **قال** الواقعة بعد حرف
النفي والف الاستفهام والاولى حذف الحرف والالف ليكون الحصر والتمثيل
انما او غيرهما وهل وغيرهما من كلمات الاستفهام **قوله** ويخرج فذكر الالف للاصالة ولا يخفى
ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف **قوله** كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان
التمثيل بهل وما ذكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح يقول من ذا قائم ابوه لان قائما
صفة صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل
تمثيله بقولك من ضارب زيدا على ان من مفعول لضارب قس عليه **قوله** او ما يجري
مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز وليشمل [illegible]
قوله لم يجز تنبيه على اللغة المشهورة **قوله** كون الصفة مبتدأ الخ قياسا لم يجتنبوا
عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل
في مثل زيد قام فلم يجوزوا تأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من
الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو
جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ خلافا للاصل آخر وهو
تغيير النظم الطبعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان
احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من



اسماً لكونه علماً للنفس او المحمول على زيد ضارب من حيث انه دال على معناه الوصفي فهو صفة مجردة



الاصل فيها تقوية وليهذا لم يكن تأكيد في اقائم الزيدان

قوله لم يجز الا بنا اي لاضمار الجنس او للإبهام

مبتدأ اه قوله لاعتبار الاعتبار لا ينافي التعريف او

الاستفهام لا يصلح مبني الاعتبار المذكور ا يهام مجاز في المقدم

على ان من يحول الشارح ... فاعلاً او دنيا

ما هو مسند المعرفي معنوا لا اعتبار به لتقديمه معنى الاستفهام

او من باب عموم المجاز بمعنى او يكون لفظ الظاهر في الاثنين

من قبيل عموم المجاز وهو اللفظ المستعمل في معنى مجازي يكون

معناه الحقيقي فرداً منه فالمراد به غير الضمير المستتر بالاعلام اللزوم

وهو شامل للظاهر والمضمر البارز وفرداً منه او اللغوي اي من

حيث انه وضع لفظ الظاهر في اللغة فيكون حقيقة لغوية

وقوله اي البارز اي غير المستتر اتفاقاً واما اذا قال العلامة

المصري في شرحه ويقرأ اي في الضمير المنفصل خلاف ما البصريين

يجوزون كون الضمير بان يكون من الحكم الاول اذ فاعلاً فيكون

مما نحن فيه والكوفيون يوجبون الابتداء وافقهم ابن

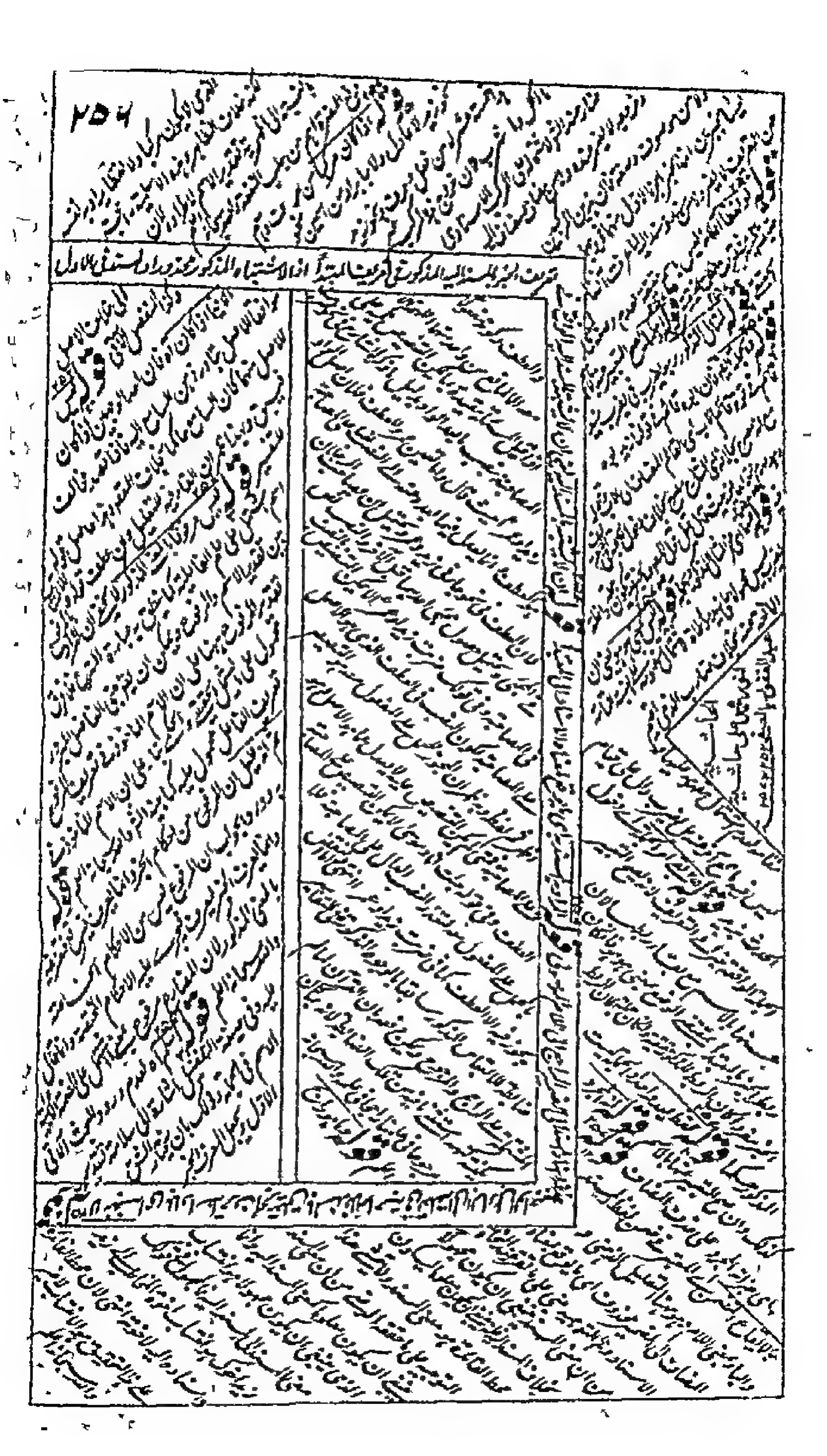
الحاجب بل حكى في الامالي الاجماع على ذلك ورد بانه لا

والعجب من الرضي وكذا من شارحي الكافية

حيث قالوا المراد بالظاهر في قوله

رافعة لظاهر ما كان

مع الواو ان يكون للعطف دون المفعول معه لان الحمل على الوجهين مع كون احدهما اولى انما يمتنع



غير معارض فيورث التشويش والالتباس **قوله** هو الاسم المجرد ولك
ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على
يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من
تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما
اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه
وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير
عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو و
ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم
الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم **قوله**
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب
قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن
لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء **قوله** ولك ان تقول المراد
المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في
العنوان **قوله** او يجعل الباء بمعنى الى فقال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في
تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ويظهر لقوله به فائدة
والا لا حاجة اليه انتهى وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه **قوله** على التقديرين يخرج به القسم الثاني

من للمبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه انه لا يخرج به زيد ضارب ابوه في زيد
ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر
اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل
وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على
الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من
ان يكون باسناد الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضارب لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة
ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه
ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبار الزيد قوله في
تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في
صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب
علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى
امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا قوله ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ

اوليسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون

للعدد **قوله** فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر لطالبه لهما على السواء **قوله**

وقال آخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهنالك قولان آخران فكانه قدس سره

لم يعتد بهما **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض

بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله

التقدم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه اهم لا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة

المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طار ولا اعتبار

بالطاري دون المطرد عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن

الفعل فاراد وا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل **قال** ومن ثم اشار بطريق

الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان **قال**

جاز في داره زيد وانما لم يقل في داره رجل اذ لاحد ان يناقش في اصالة تقديمه لوجوب

تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه

المبتدأ ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ

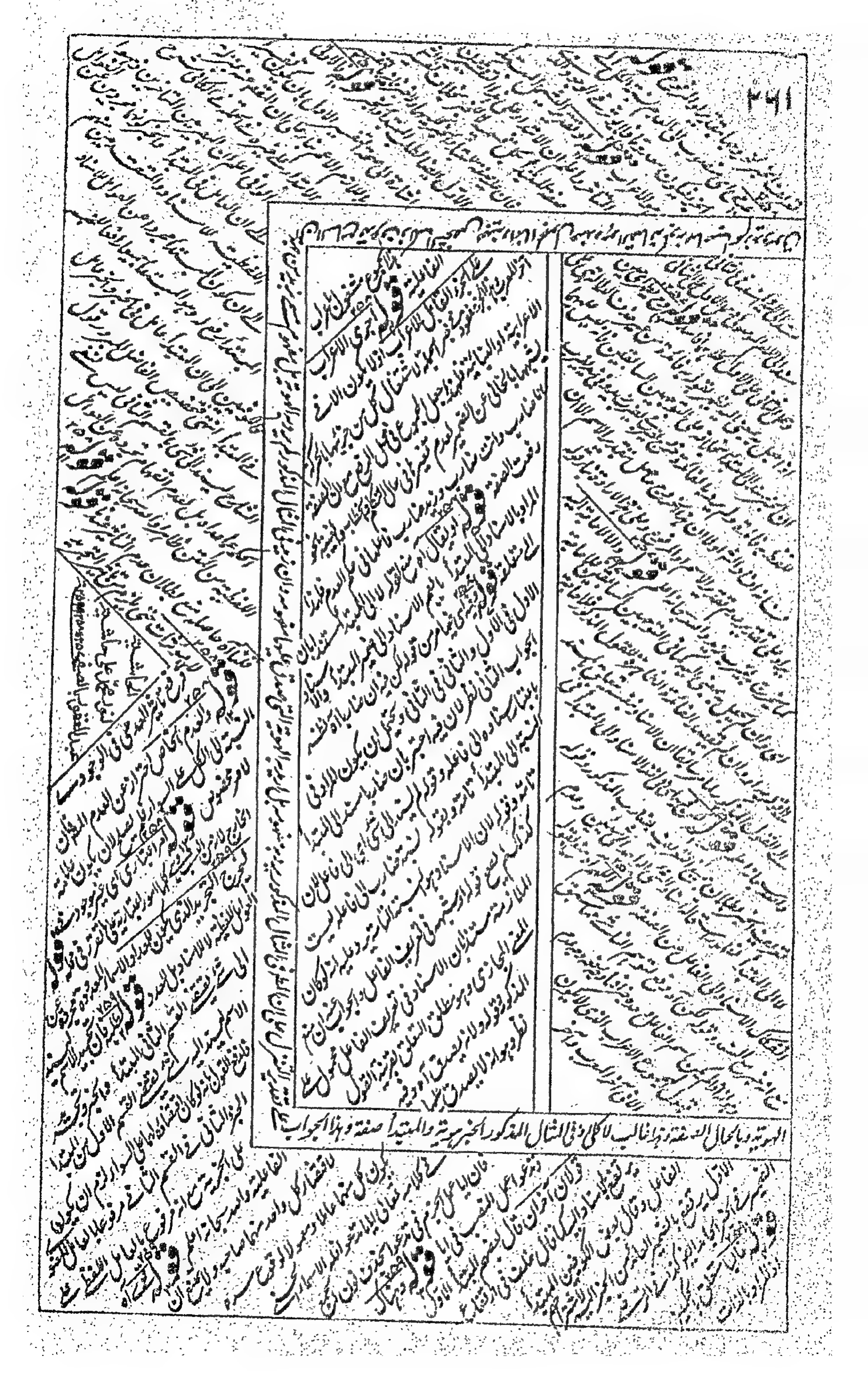
فله حكم المبتدأ وقد جاء في اكفانه درج الميت **قال** وقد يكون المبتدأ نكرة اعلم يقدم عليه

مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مهده

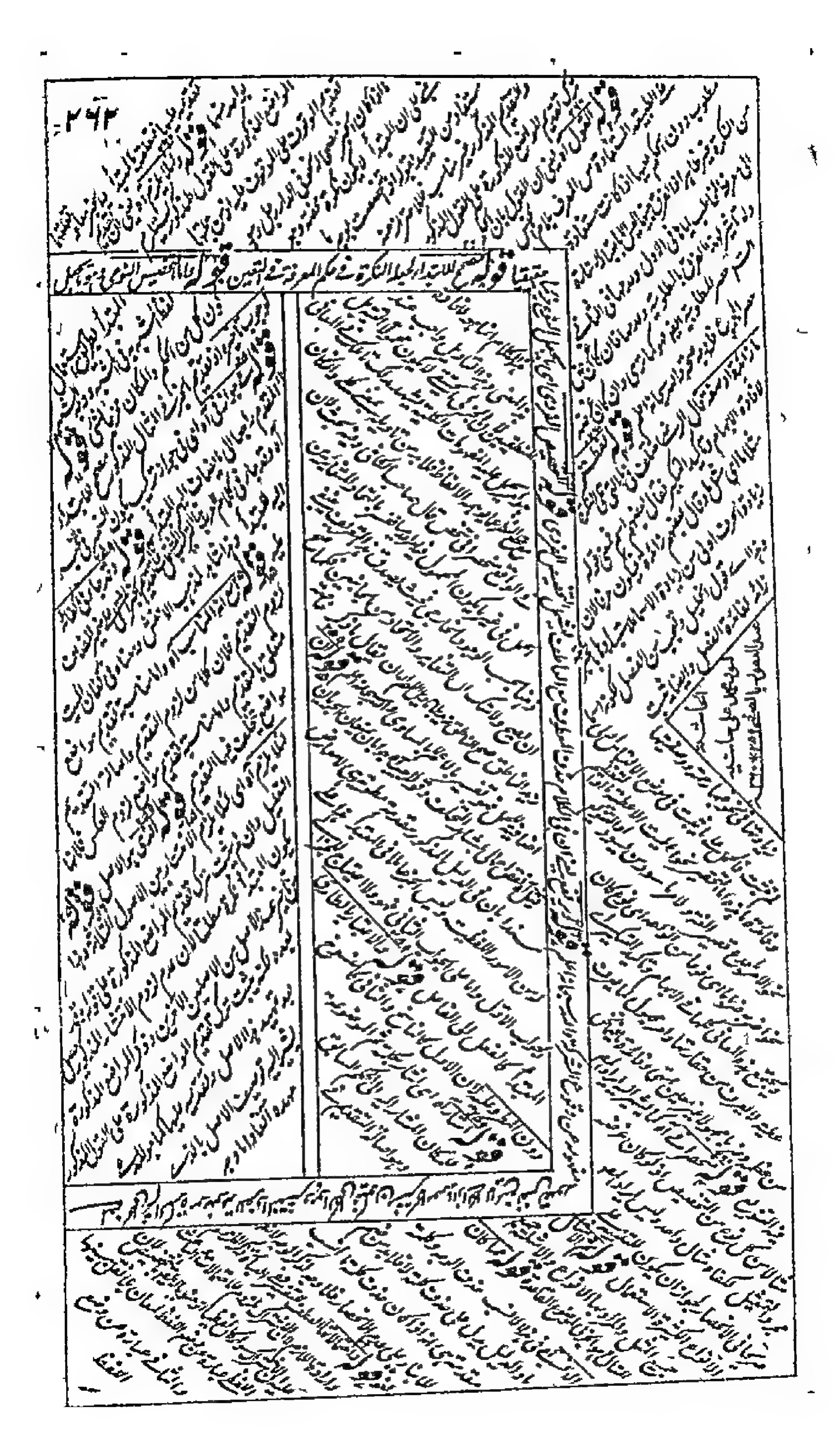
انفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدأ او

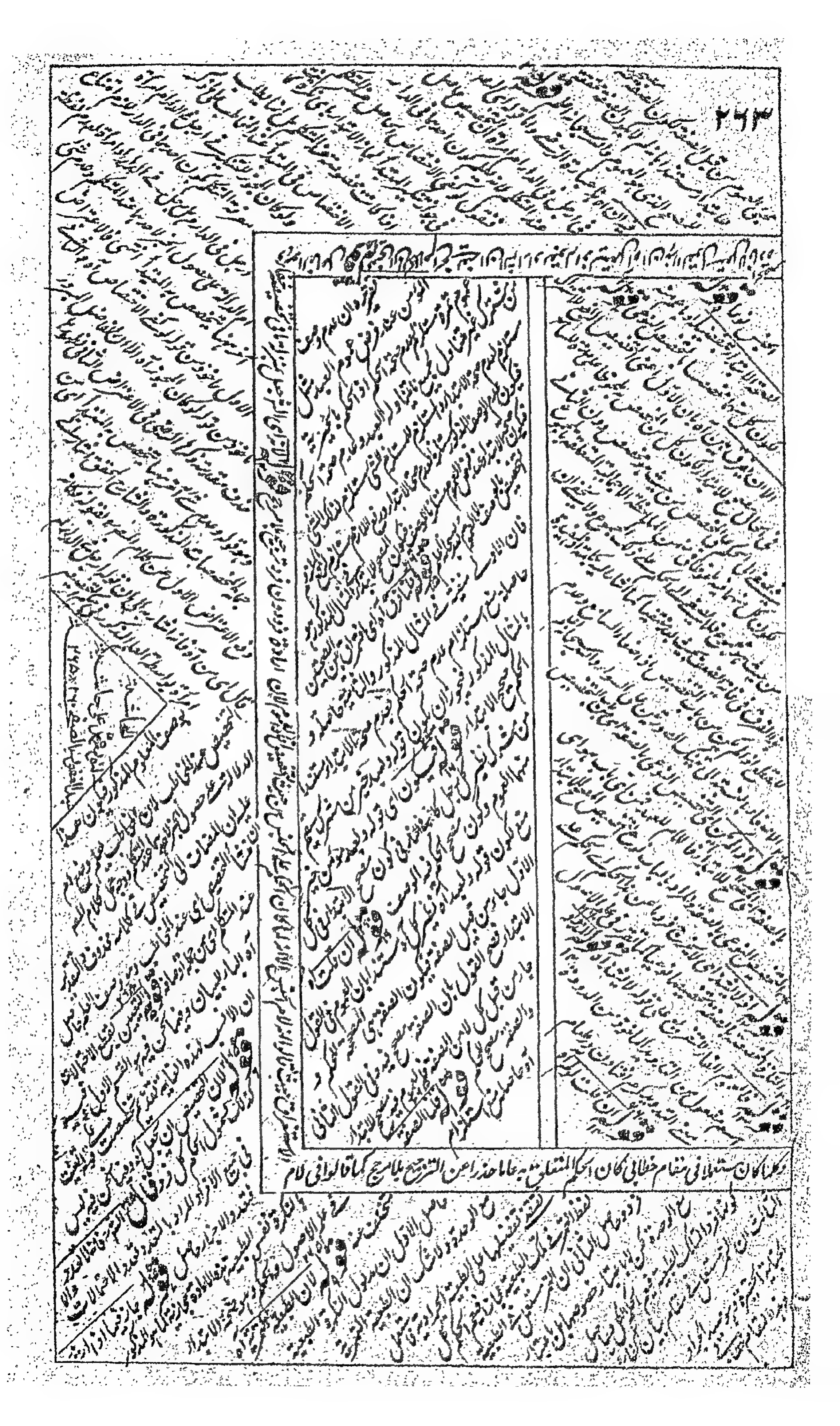
افراد الخبر المفهوم من لفظة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وفي

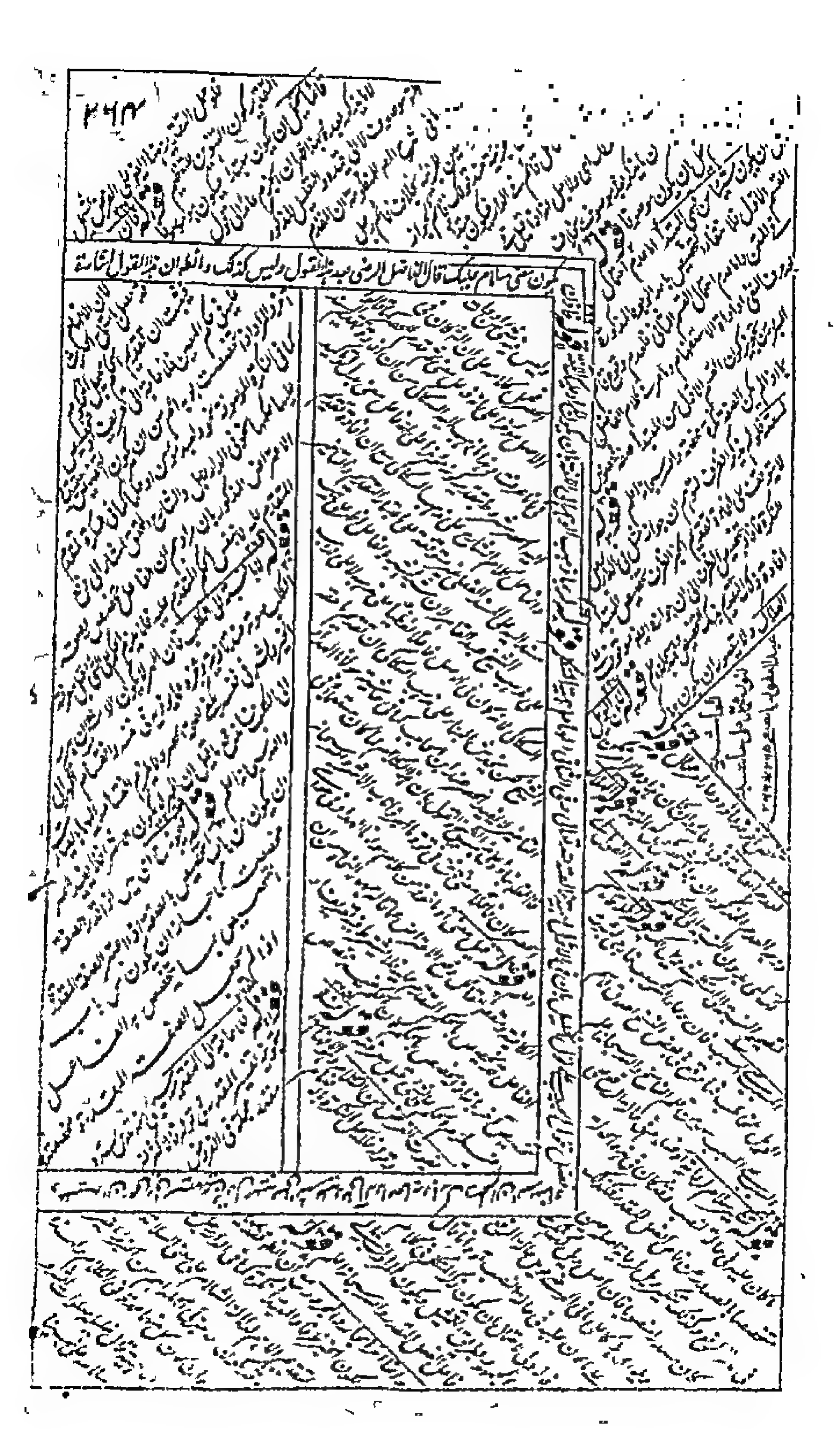
فتى له والظهرة ويكون حماة ولذا لا يلزم تقديره ما ينبني بتسلمه ما على المبتن عليه كما يظهر عند التفصيل **قوله** والمط انه هو القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهجور دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير صائر **قال** بوجه ما النقطة ما زائدة او صفة ولما كان التخصص متحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان لا انسب ان يقول اذا تخصصت بمثل العبد مؤمن الى آخره لان لفظا ما ينبي عن عدم الانحصار **قوله** يقل اشتراكها ولحتى لا انتهاوة او يرتفع **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص الطبيعة تخصيص الفردي بالصفة متعين واما التخصيص النوعي بناء كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وما عم منه اعني جسما ناميا المبهم لان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم لان فيه فردا عن هذا الحكم والعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المد ودعه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان لو كنت بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كان في الدار ثلث في شيء لان العموم في كل رجل جاء من تناول كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لا



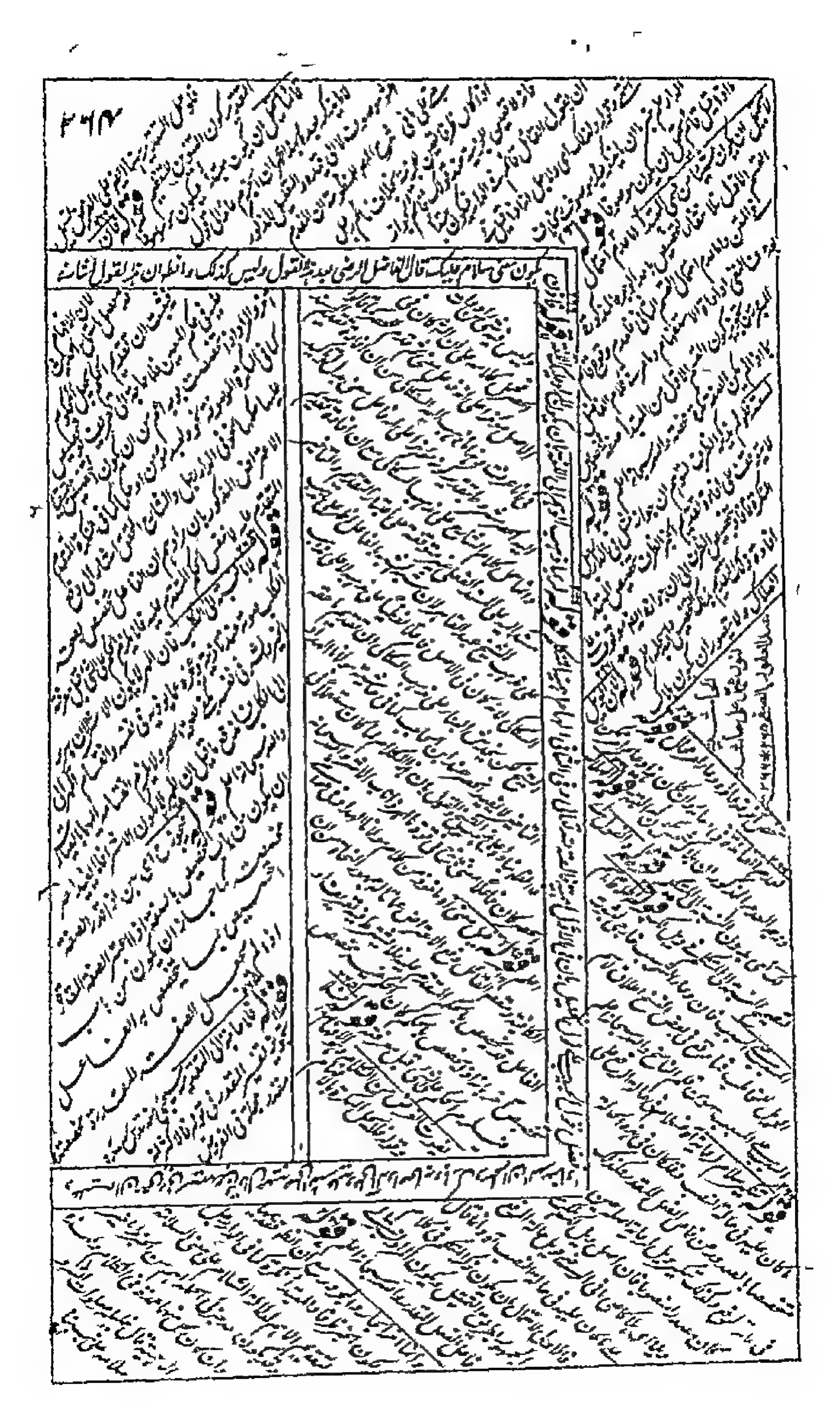
الهوية وبالجملة الشقة ههنا انما السلب الكلي وفي المثال المذكور الخبر هوية والمبتدأ صفة وهذا الجواب







الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص
المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل
الرجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** تعينت وتخصصت
يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل
من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر
امثاله **قوله** فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد
بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قوله** ونحو تمرة خير
من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة
الجرادية فيعم الحكم كل فرد او لان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر
من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل لكن
العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح
بلا مرجح كما قال الوافي لام الاستغراق في المقام الخطابي **قوله** لتخصصه بما يتخصص به
الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء **قوله**
اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير
كما قال الوافي انا عرفت **قوله** وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص
الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما
لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك
لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام **قوله** قد يكون
خيرا لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصف فيجوز ان يكون
من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير



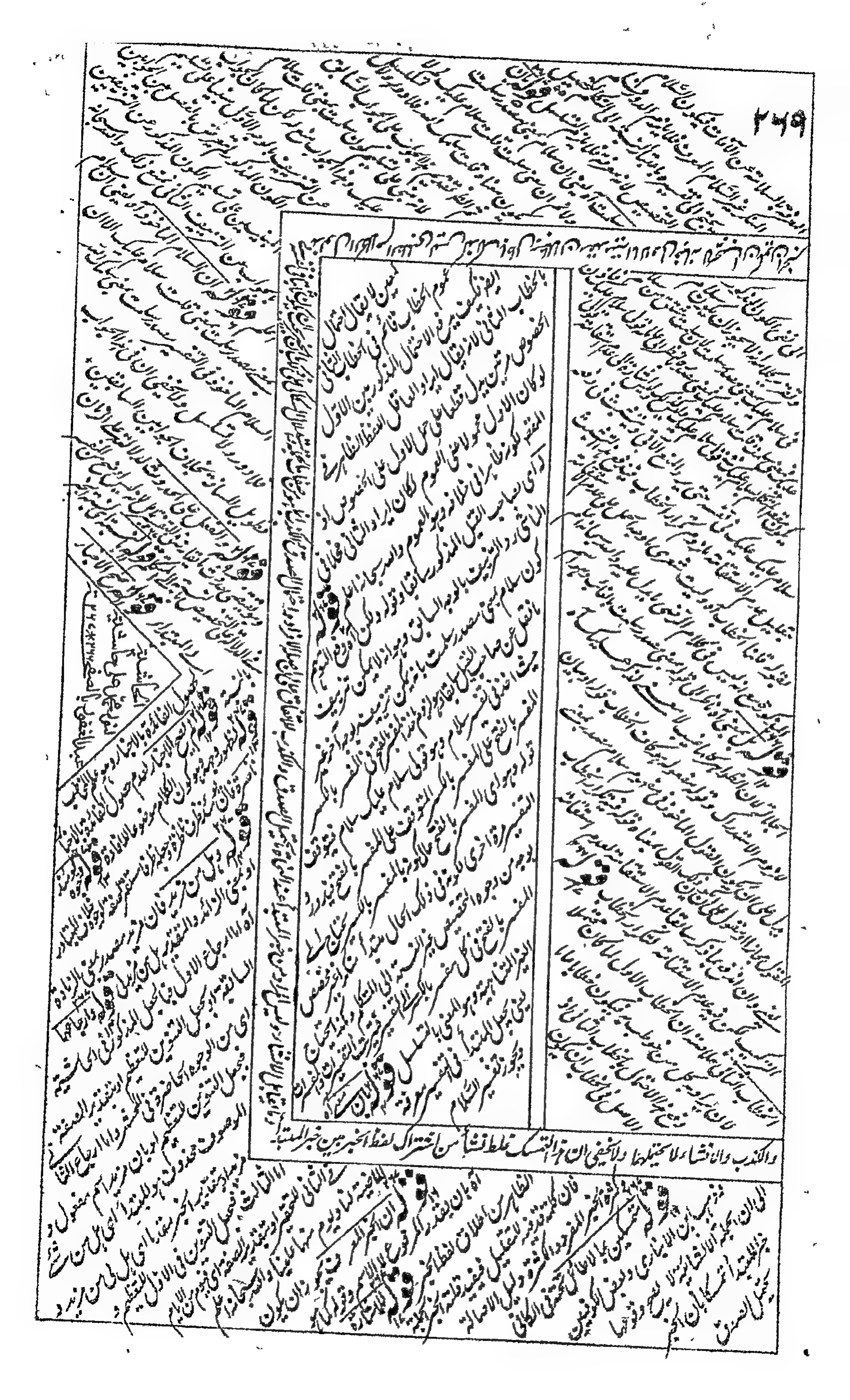
الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص
المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص متحقق في مثل
الرجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** تعينت وتخصصت
يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل
من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر
امثاله **قوله** فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد
بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قوله** ونحو تمرة خير
من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة
الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر
من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل ولان
العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح
بلا مرجح كما قال الوافي لام الاستغراق في المقام الخطابي **قوله** لتخصيصه بما يتخصص به
الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء **قوله**
اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير
كما قال الوافي انا عرفت **قوله** وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص
الفاعل بتقدير الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما
لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك
لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام **قوله** قد يكون
خيرا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصف فيجوز ان يكون
من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى النقل

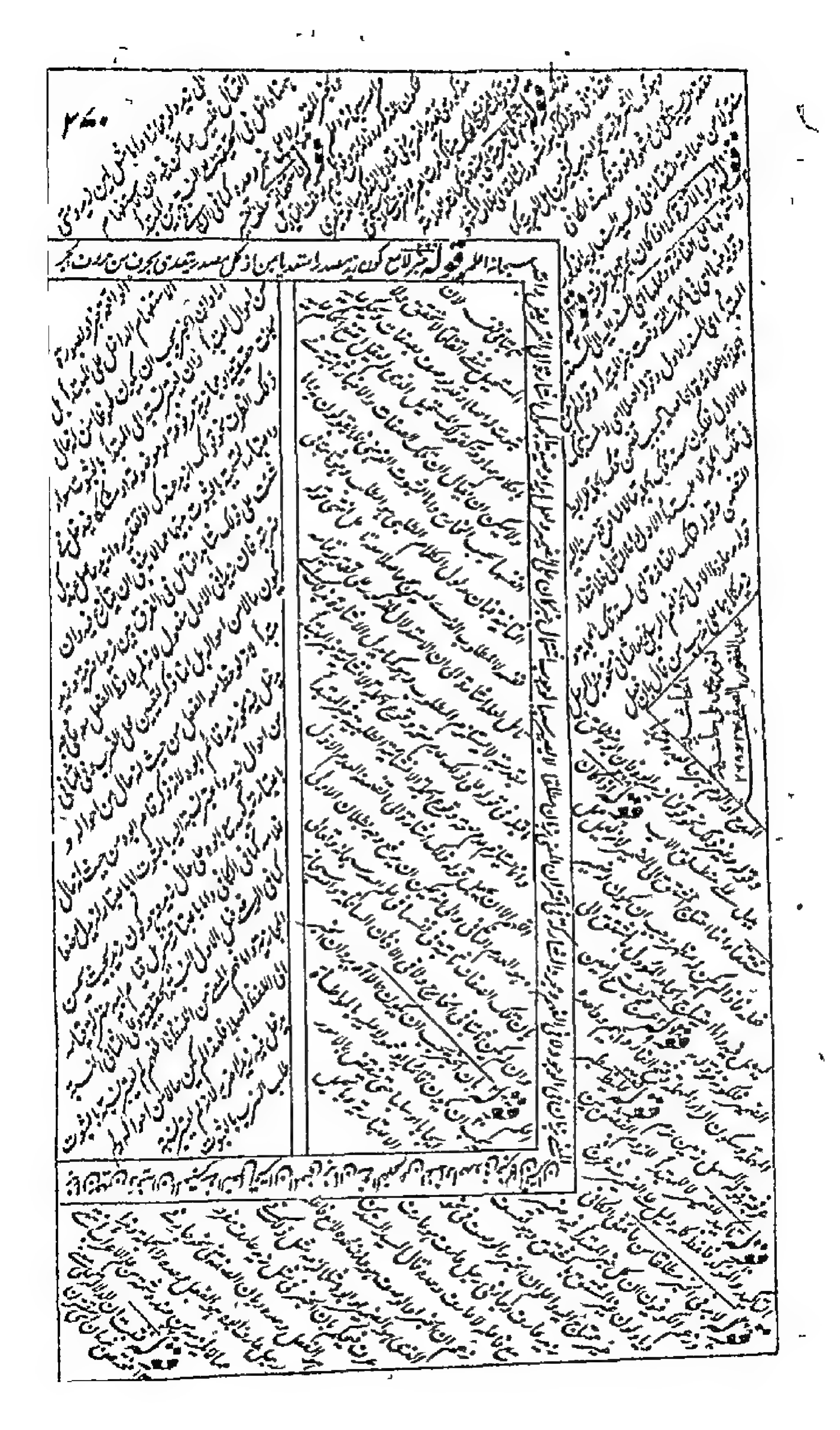
قوله على جزم تعالى ما اذا قيل في رجل ان قد يحتمل ان يكون مثلا ولذا الحق خص بالظرف وفيه بحث اذ ذا قد لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المتروك فانه ان تقول التخصيص بالظرف بعده قوله لتخصصه بالنسبة الى استكاية ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك وبل بك لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد الا ان يتم تنكير سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقدير الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم لخبر لربما ذهب الوهم الى الصفة قوله اذا اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبح من سبحان الله فمعنى اسلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يمكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على المختار ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه لقصد الدوام زيد لفظ عليك ثم يرد على تقريبه انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستغن عن ذلك في تكرار الخطاب ملنا المخاطب الثاني

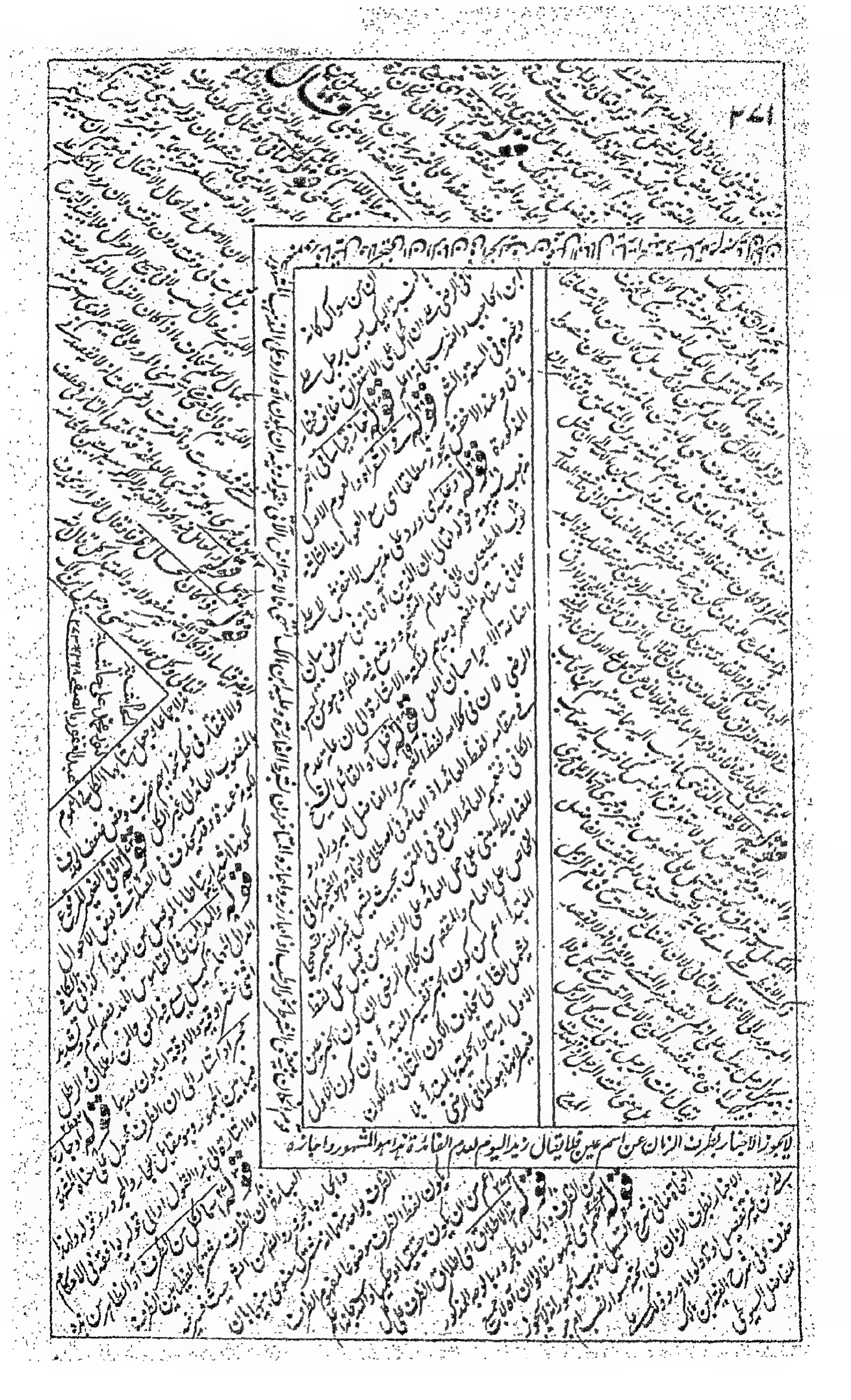
لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون
تكرار النحوية ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التعريف بوجه آخر على ان فيه
وهو لزوم اخذ المشتق في المفسر فيه دور وهو في المفسر فيحتاج الى تفسير مرة
اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك و
هو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت
سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في
المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى
قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه **قوله** وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب
يدل على الفعل والفعل على الحدوث **قوله** اي سلام من قبلي في التفسير تامل **قوله** ومناط
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان
المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة **قوله** وهذا القول اقرب
الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
وهل من مزيد وقول فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى
المخصصات المذكورة تكلف **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون
جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا **قال** الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونه
خبرية لانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية لو كانت تسمية صح ان يكون خبر المبتدأ
ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس
حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب

كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كونه بحيث قام ابوه فتدبر ١٢ منه **قوله**

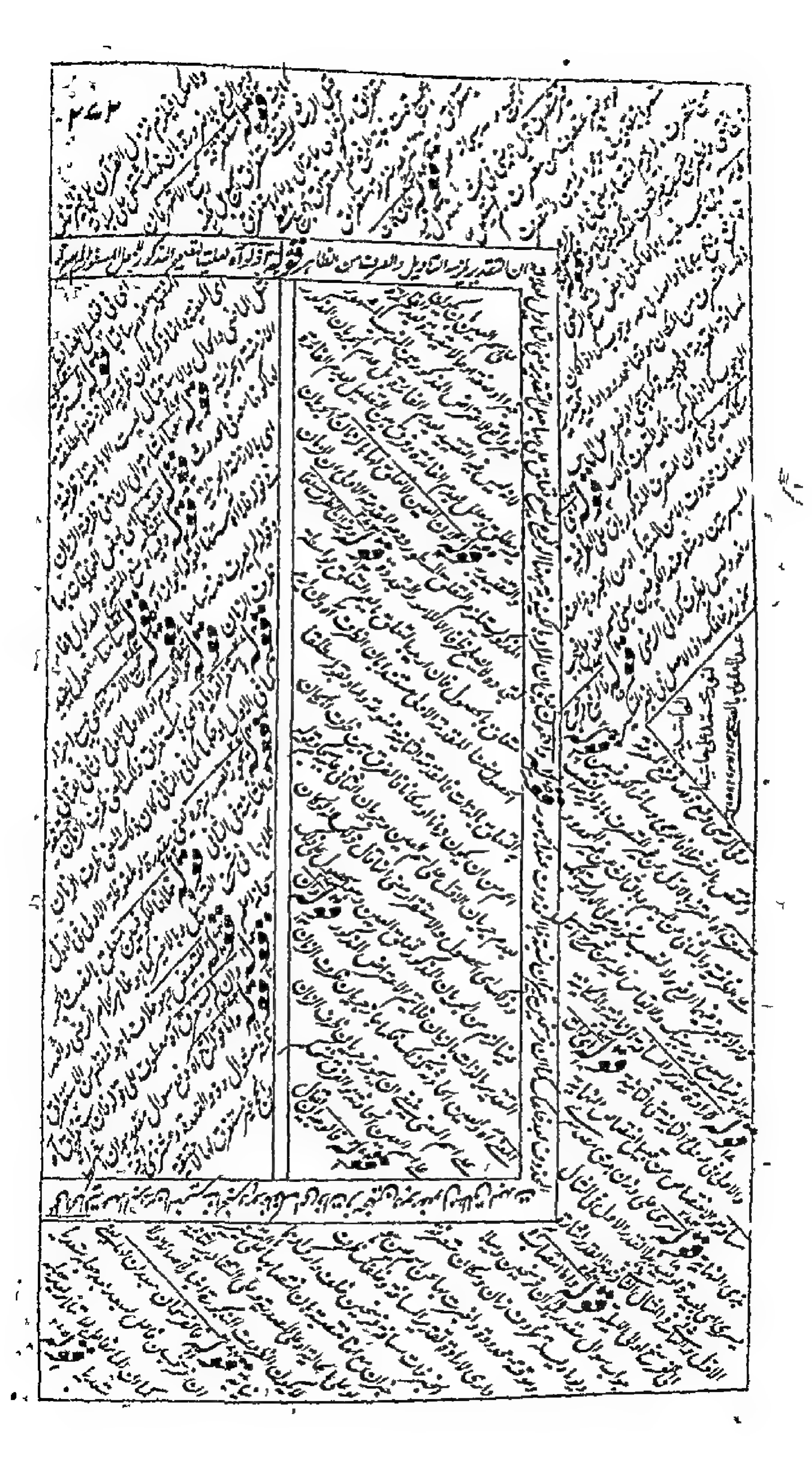
صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب الا كونه
مقولا في حقه واستحقاقه لان يقرفيه ذلك **قوله** ولم يذكر الظرفية ولم يذكر
الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء
اسمية او فعلية ولو شرط لاخرة **قوله** ولهذا مستقلة لاشتمالها على الفائدة في
عليها اذ لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدأ محلا لفائدة اصلا وكان ذكره لغوا لجاز
ما اذا كان فيها رابطة فلم يكن محلا لثبات الفائدة لكنه بصير محلا للفائدة التي
تضمنها الرابطة بالمعنى كما تصير صفات تضيف صفة ما يتصل به مجازا وقد عرفت
قوله فلا بد في تحمله كالاسد في المعرجا دا كان مشتقا وجامدا مؤولا بتاويل
المشتق نحو هند القاع عرفجة كلها اى القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل و
المعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر
مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى
قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان و
اجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة الخبر على
المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير
قال من عائد خبرا وليس متعلقا بالمبتدأ اذ لا نصب لاسم لشبهه بالمضاف **قوله**
كالامير نعم الرجل لا يستعهد **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم
جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر
من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم **قوله** وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ قيل لا حاجة الى العائد
اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقوله مقولي زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا فانه
الحذف قياسي اذا كان مجرورا بمن و نحا سا فيكون المبتدأ فيلزم من المبتدأ هو الا حرسه







لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه



تشريا الضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة

كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما

لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز

ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر منه

مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا

وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير

المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر دوازده شتر وار مهذب انتهى الكر اثنا عشر

وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن **قال** وما وقع ظرفا او

جاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف

اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو

ظ الشرح **قوله** اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اولها انهم قالوا

ان ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا لان العين

لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وفي ذلك معنى وان المعنى

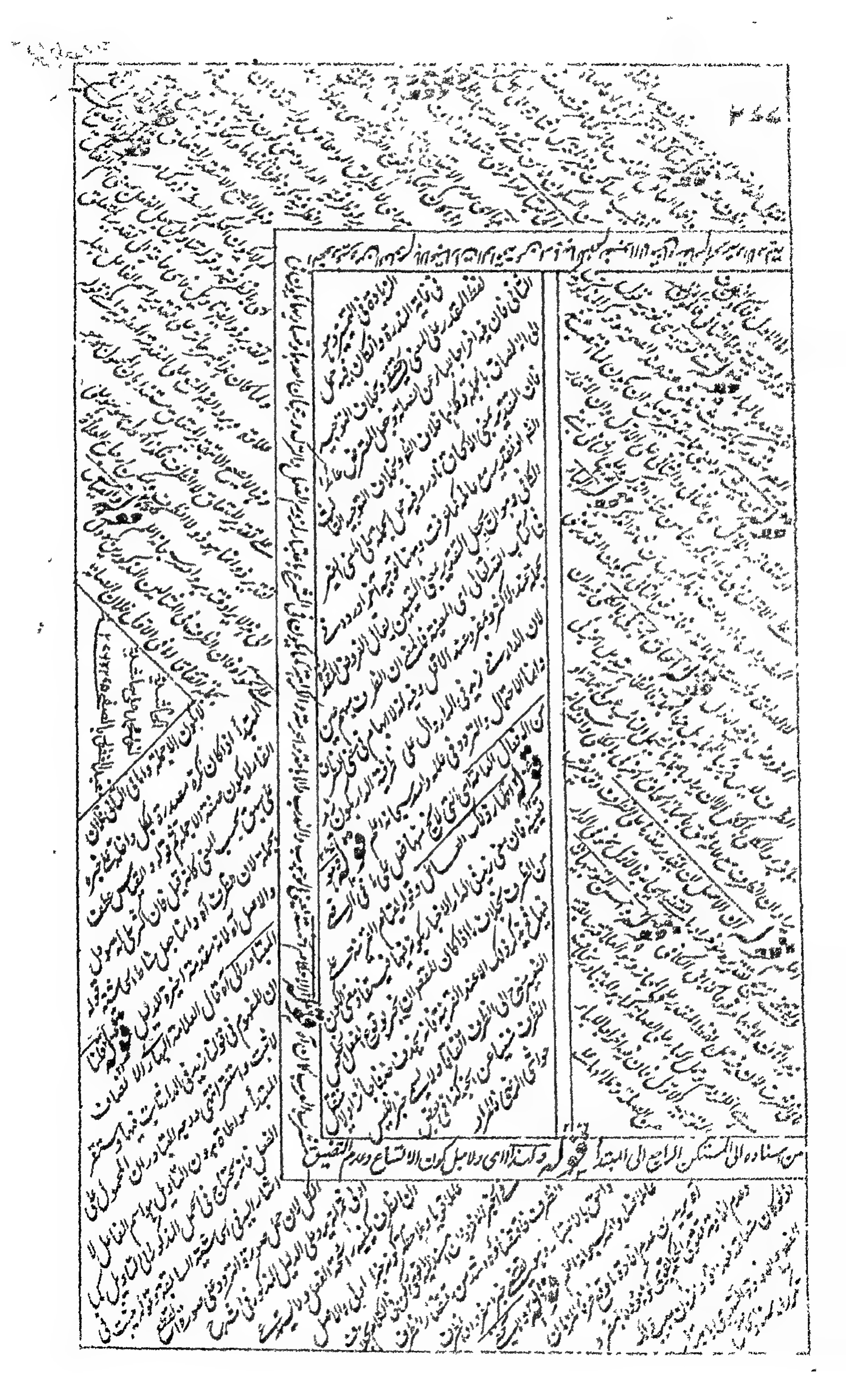
قوله ان المعنى آه اي ان اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه مقارنا ايام وهذا التعلق حاصل لاسم العين

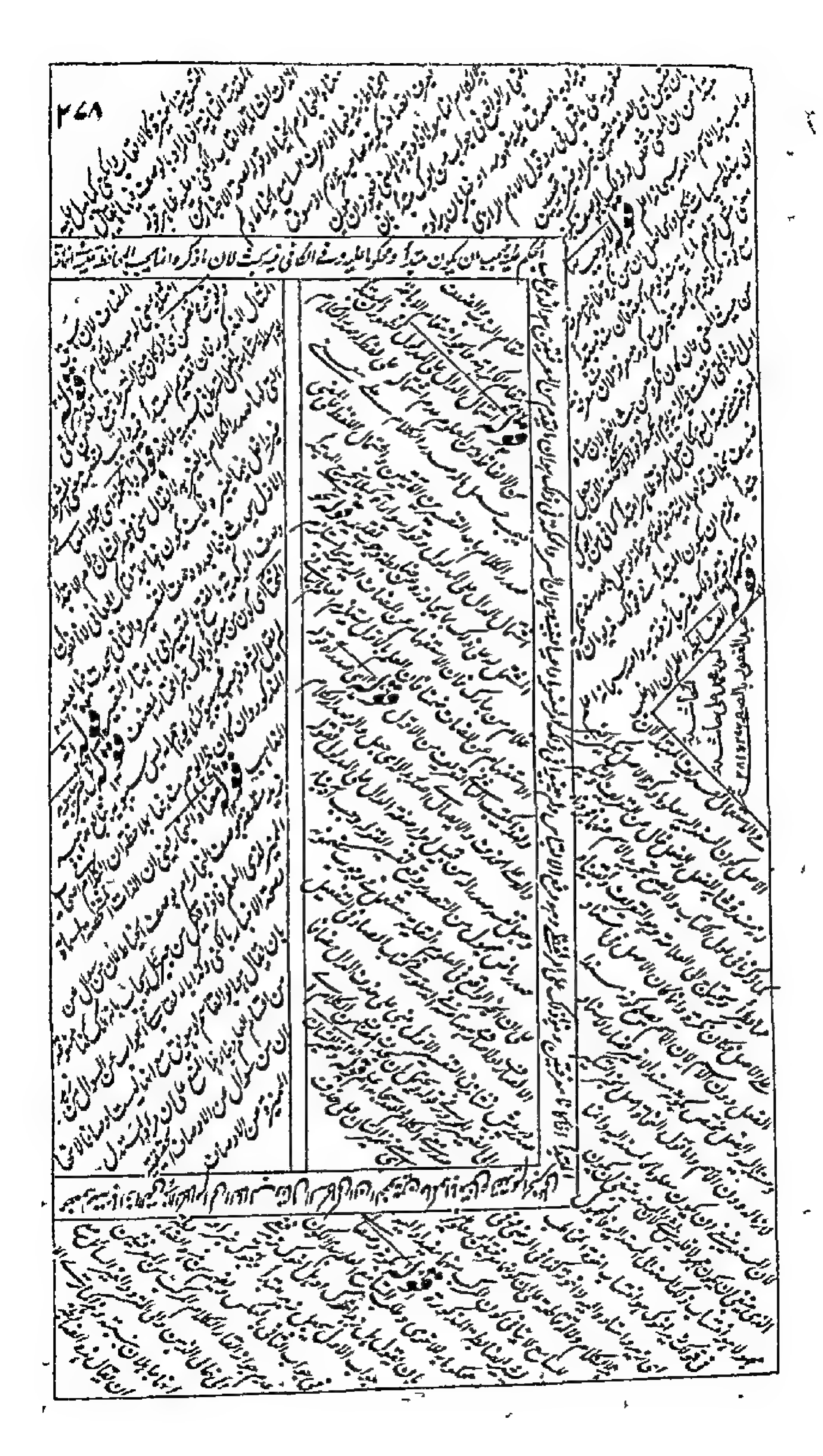
اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجهان يعني لان الزمان
لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف
للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها
ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة
لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الرمان الخريف سامعا
لم يعرف كونه في الخريف ثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا
عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان
الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما
مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم
للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره
كالاعيان واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد
له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا
كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني
ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من
ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا مقدرا واخبرت به عن اسم
عين لارادة تقدير المسافة القريبة والبعيدة نحو دارك مني فرسخ ومنزلك مني ليلة
على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومني
متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة او قريبة هذا القدر واما انتصاب نحو داري
خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلا فعلى التمييز عند الجمهور
وهو تمييز عن النسبة اي بعد فرسخين فالفرسخان مبعد ان

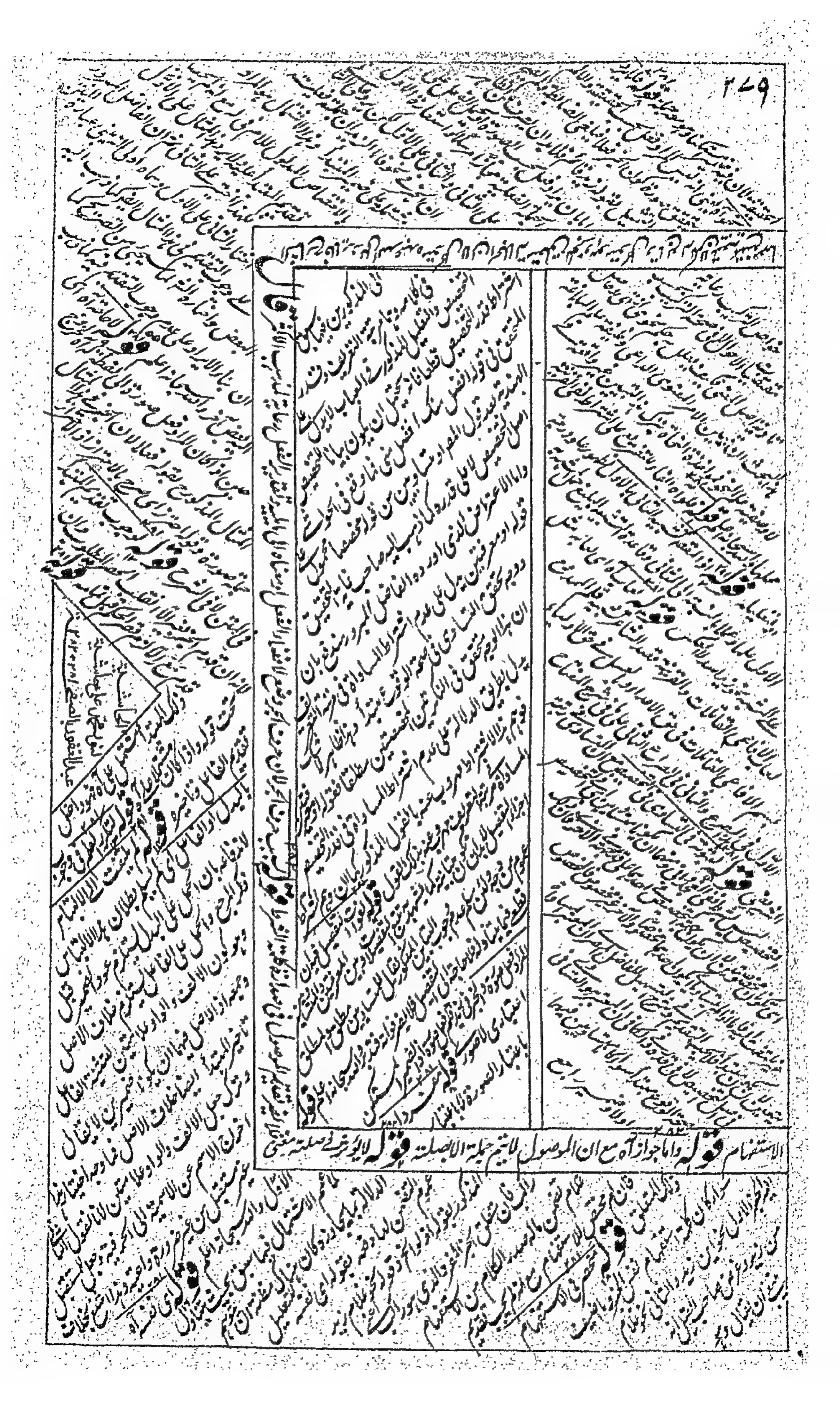
بها كان الماء فى امتلاء الاناء ماء مائع وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اى بعدٌ فرسخين **قال** فالاكثر الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما فى ما وقع موصولة او موصوفة **قال** على انه اى كائنون واقعون عليه **قال** مقدر اى مؤول بجملة بجعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء فى بجملة قيل فى توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بأب اى ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اى مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق ينال قدرت هذا بذا اى الحقته به فالمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات ما فى الشرح **قوله** بتقدير الفعل هو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك **قوله** لابد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان فى مثل زيد فى الدار الظرفية وهى نسبة لا تقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو الا بتاويل **قوله** والاصل فى العمل هو الفعل والقياس على نحو الذى فى الدار و كل رجل فى الدار ان قيل تقدير الجملة فى المثالين الضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة

الصلة لا يكون الا جملة وكذا المبتدأ النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء فى خبره لا يكون صفته الا جملة ١٢ قوله

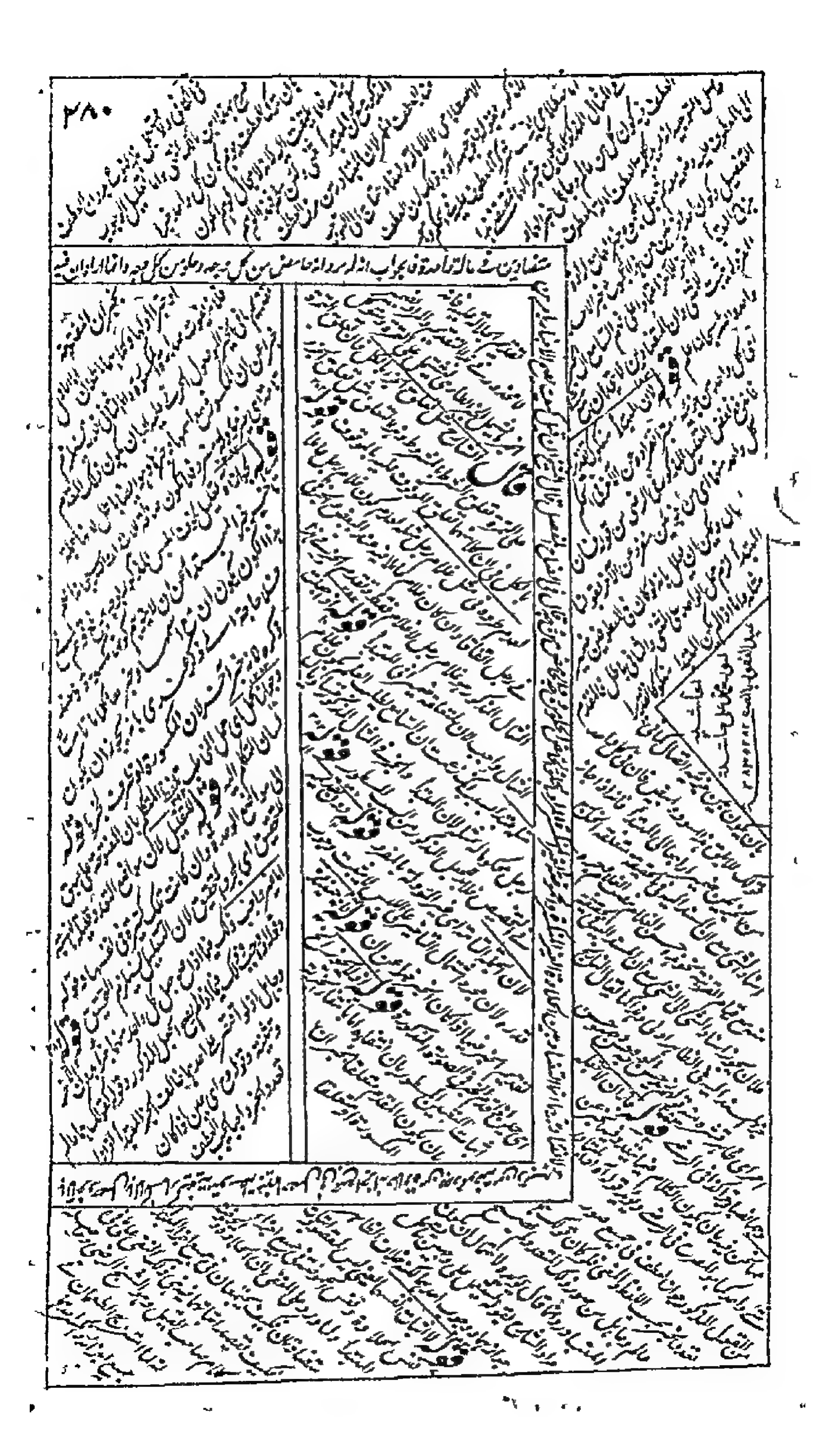
في بعض المواضع تثبت في الكل **قوله** والاصل في الخبر الافراد لتتوافق تركيبات ونحو ان عدم افادة الزمان وتقوى بتقوى الافراد **قوله** وجاز تأخيره للاتساع وعلى التضييق كما هو شرب العرب ولهذا كان اشهرا رسم اللغات **قوله** لكنه تدريجي كاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره **قال** مستملا اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءك **قوله** تام معنى وجبلة صدر الكلام اي صدر جملة او صدر نفسه مشابهة **قوله** كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط والموضوع تضمين مثل الذي يأتيني فله درهم والمحكية ما يغير اصل الكلام ويعطيه نوع اخر وانما اقتضى التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من كلام فيتشوش لذلك ذهنه **قوله** هذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه الخياط مثال البتة بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك **قوله** وذهب بعض النحاة الى ان خبر سيبويه قبل الاول زيد معناها ابحاد ام الخياط مثلا او وصف متعين للخبر له والمقدمة الاولى فنحو لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد **قوله** لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ابوه ام عمرو او خالد فتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبرها والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه **قال** او كانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما دعمت من السامع







الاستفهام قوله واما جوازه مع ان الموصول لا يتم جملة الا بصلته قوله لا يؤثر في صلته معنى



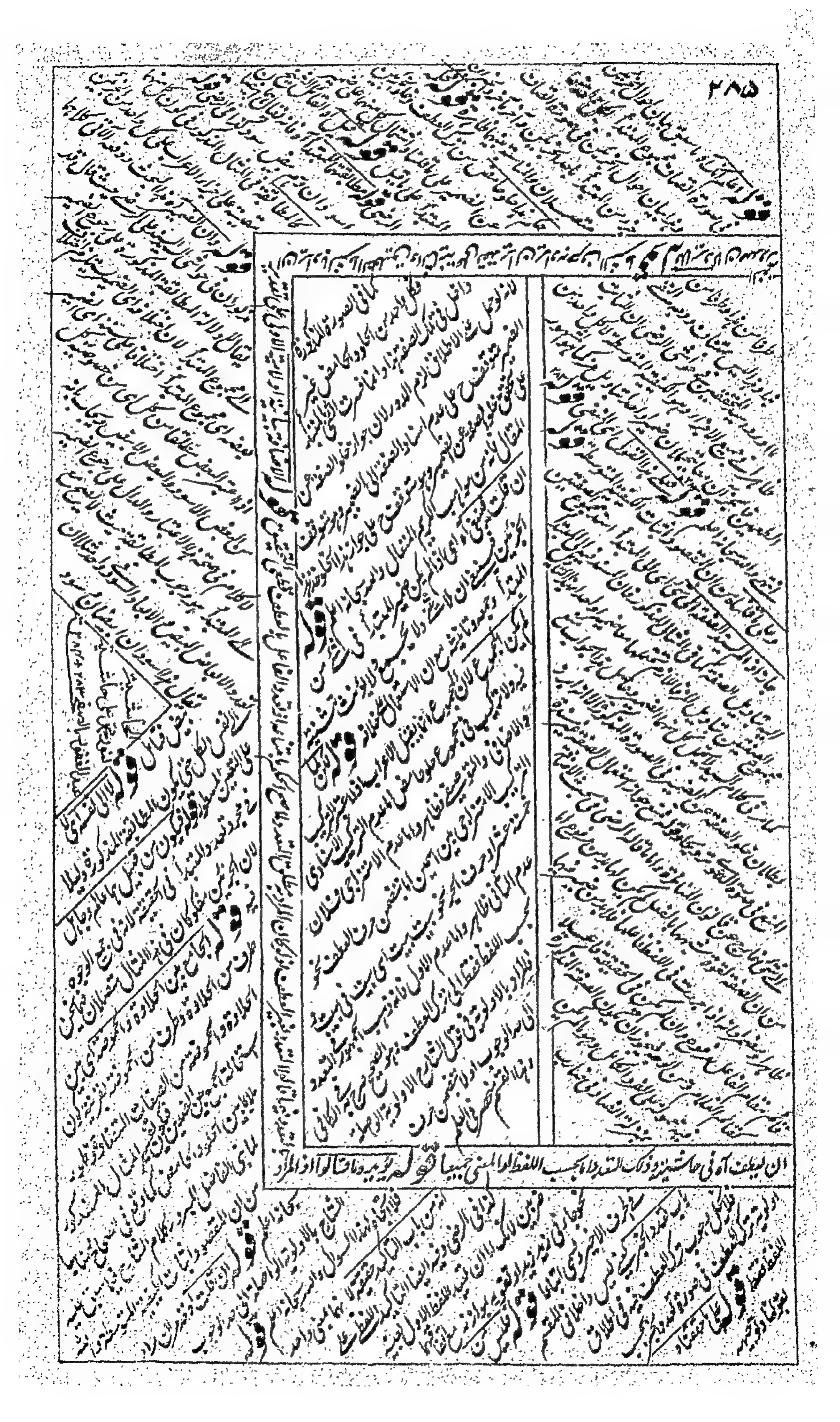
يطلب لعلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا **قوله** ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة
للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول و
منه لعاب الافاعي القاتلات لعابه **قوله** او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان يغني عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي
في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل **قال** او كان الخبر فعلا لانه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان
المراد فعل صورة كما جعل اين في اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان
لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظة للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع
انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزء
المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم
لوجوب تقديم المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على
النفي ومعلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها في
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل
او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف
الاصل **قال** واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم
متعلقه نحو علام زيد ملك تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل **قوله** الاستفهام
قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لان النفي نحو ما قائم زيد
قوله لتصدره في الجملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر
جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار
من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

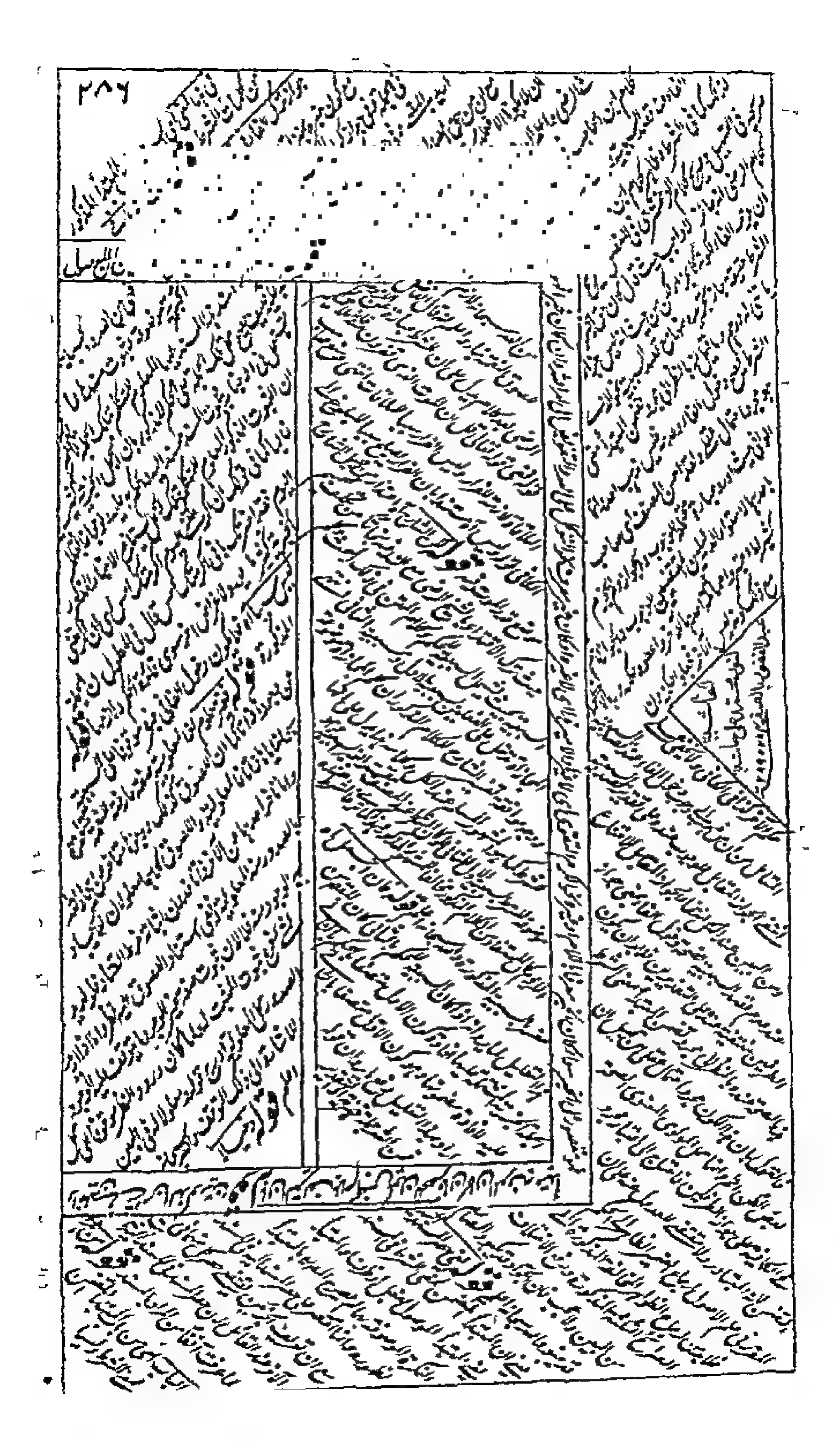
في الجملة التي يدخلها الانتقال من ضربته ضربه واما جواز قولك الذي ان
تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر الهمزة وفتحها
بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر او الفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر
قوله بتسمية يمتنع معها تقديمه وذلك بين لان الظرف المستقر لما حكم بامتناع
تقديمه مع لزوم تقدم شيء ما ليسه في الخبر في المتن المذكور على الجملة ولو قدر الجملة عليه
تلك المجرور قال في المبتدا كقولك اما اذا كان في صفته فلا يجب التقدير نحو على
التمرة مثلها زبدا لجواز تأخير الخبر اذا توسط بين المبتدا وصفته لجواز الفصل
بين الصفة والموصوف قوله مثل تعلق مجرورة الكل انما لم يجعل الخبر بفعل
المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل غلام رجل
مثله اذ تعلق مثله معنا قال كل خبر عن ان شرط ان لا يكون ان بعد اما
عوا ان كانت خارجة لا اصل فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة
التامة فلا لبس بين اما وانها قوله اذ لو تأخير خوف لبس دون تقديمه فاللام متعين
لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون ما في حيز
المكسورة معنى لضلالتها ولا ما في حيز المفتوحة معنى لانها مع صلتها لا يجوز
تقديم ما في حيز الموصول عليه تعين ان يكون خبرا لان المفتوحة مع اسمها وخبرها
اولان المكسورة معها والثاني باطل لانها مع جملة تامة غير مؤولة بمفرد تعين الاول قوله
للمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها من تمام اسمها او خبرها قوله لعدم [illegible]
عن الفتح وجواز [illegible] لان [illegible] الكلام [illegible] المكسورة قوله وفي الكناية
[illegible] الكناية بالتقدير [illegible] بالزيادة [illegible] قال في تعدد
لفظا للتمثيل والتحقيق قوله وذلك التعدد [illegible] اللفظ والمعنى جميعا [illegible] التعدد [illegible]
واحد كان مثال المتن [illegible] فالحاصل [illegible] العطف وتوجيه

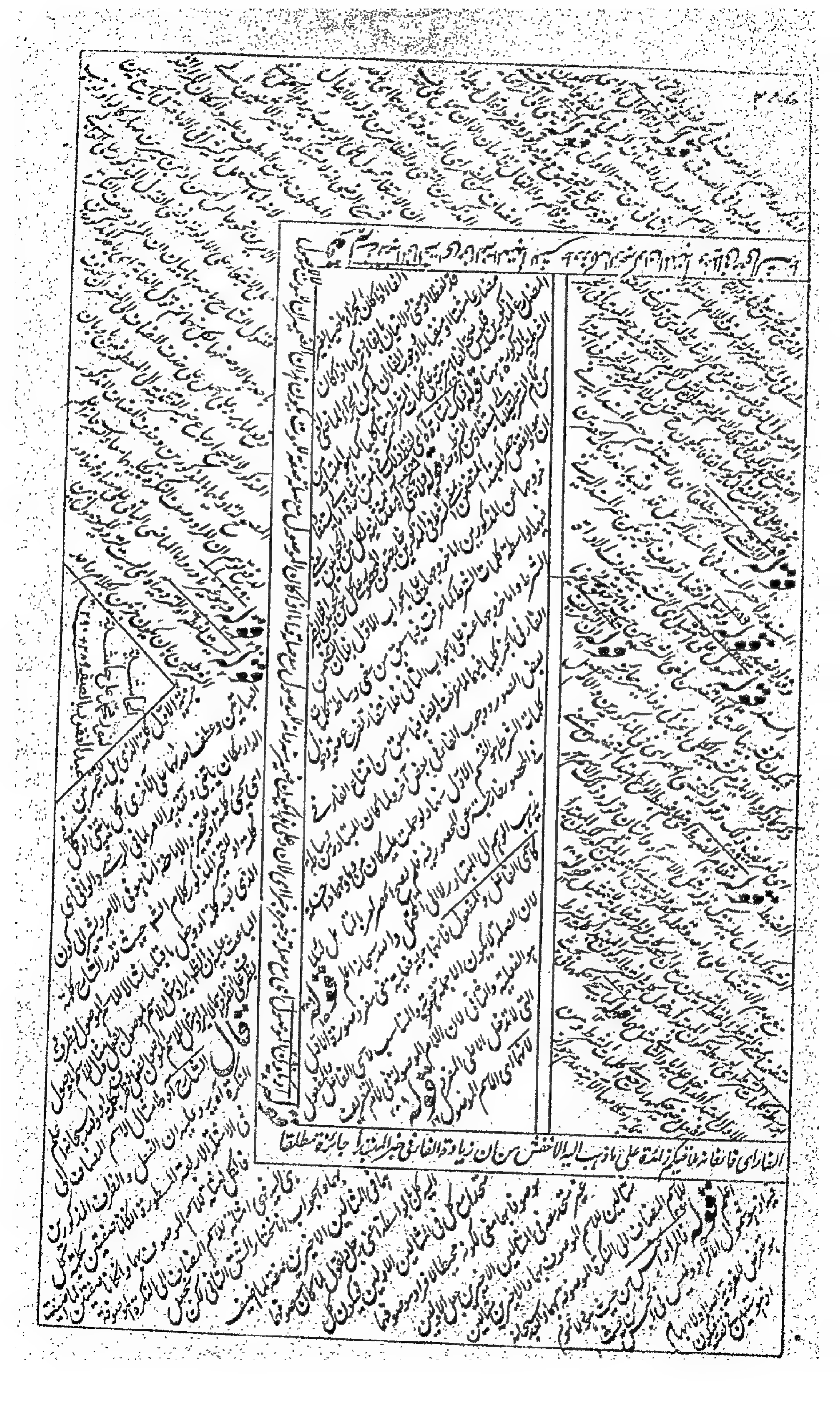
ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في
المعطوف ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقدير افكانك قلت في المثال
المذكور احدهما عالم والاخر جاهل فلهذا جاز ان لا تجعله مما نحن فيه لان
المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر
عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين **قوله** فانهما
في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة
لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر
احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ و
على ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير
ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء ان
قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ
وجمعه وتانيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب
عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع
قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال
اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع
في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا ابلق
فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما جزءا مستقلا باجراء وصف الجزء على

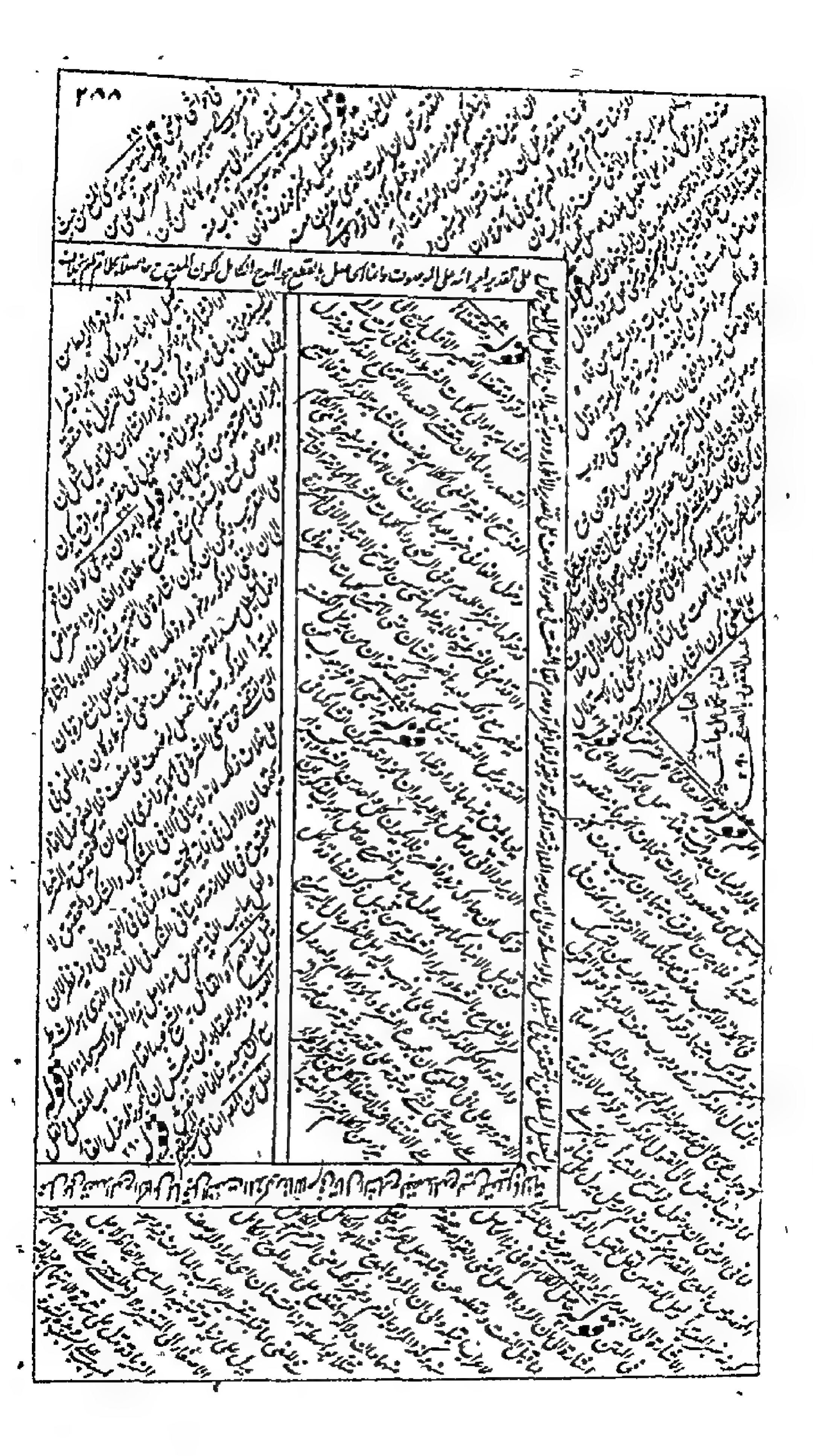
قوله فحكمه حكم هذا حلو حامض في جواز العطف وتركه وكون الترك اولى وخلو الجزئين عن ضمير المبتدأ ۱۲ عبد الحكيم

الكل وبه يكون فى كل من الجزئين ضمير المبتدا قيل هذا الوجه متعين بشهادة
مطابقتهما المبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون لمطابقة
فى المثال المذكور اتفاقا لكن الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من
الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هاتا ما لم يرد ثم الاخبر بانه لو كان كذلك لزم ان
لا يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله اى من
قال قدس سره فى الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله
وفى هذه الصورة ترك العطف اولى بان قلت لهذه الصورة مثال آخر
لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا الجائع نائم قلنا انه من باب التاكيد
حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تقدم
العطف على ما حققناه قوله ولا يصلح نظيره ما قالوا من امتناع تعدد
النبأ قال معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية قوله وهو سببية
الاول للثانى قال الشيخ الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى
بل لزوم الثانى للاول لان جميع الشرطية الجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله لكن الش قدس سره بما يوافق كلام المتن فى بحث كلم المجازاة قوله او الحكم به فان كل
الخبرية كثيرا ما لا يورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد عليه نحو وما بكم
من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة متصفة بها ليس سببا لكونها من الله
ورد الشارح بان فيه تعليل بالامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها متصفة بها تلتزم ...









استناد اللصوق الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده الى كونه صادرا

منه ومعلولا له فغير معلوم **قوله** فيشبه المبتدأ الشرط لما كان

المبتدأ دخيلا فى هذا المعنى خالف الشرط فى جواز ترك

الفاء فى خبره وفى جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها اللصوق لكنه قليل

وفى جواز كون الظرف صلة او صفة له **قال** وذلك لان الاسم الموصول قيل تعريف

الجزئين يقتضى الحصر يعنى حصر المسند اليه فى المسند وذلك لا يستقيم

لان المبتدأ الداخل عليه اما و المتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب

ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف

باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اى اشير به الى الجنس فنقول

انه لا يقتضى الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم

الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضى الحصر والتعيين

والجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة

كلمات الشرط كما سيجئ حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذى تضمن معنى

الشرط وتفرع على التضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة

فى ذلك تامل يظهر **قال** بفعل او ما فى قوته كاسم الفاعل والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة

قوله فى حكم الاسم الموصول المذكور او اسم الموصوف به لانهما فى حكم لفظ واحد ولذا كان الحال فى

المضاف والمضاف اليه **قال** او النكرة الموصوفة بهما ينبغى ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه واحد

اليه من تتمة المضاف اليه **قوله** ينبغى ان يقول آه انما قال ينبغى لما فى الرضى من انه لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى

قال الذي يأتي لا علب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضر وهو غير نادر قال او في الداد ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله نقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس ما ادلا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم لا علب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشائية قوله لانها لا تخرجها الكلام عن الخبرية لا بد لكن يدل على ان ليس هنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال الاولى ان يقال منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة الفقه والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي الآية واما الفقه فبعيد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله تواتله ما ادركتكما يا الكم القلب بالغير دخمني ومن داخت قال القيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه مصح لا مقتضى ودام لك ذكره في علم البلاغة قوله لتقديم حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي احمد اهل الحمد هو والقول بان الخصوص بالمدح اذا الدام خبره لا يعتد به قوله ليعلم حاصل الكلام

انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في
الافتنان وتغيير المالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة
الاهتمام بشدة الاهتمام لمدح او ذم او ترحم يعتنى بزيادة اعتنائه فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات
بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل
وصف ثم غير **قوله** في مقول المستهل المبصر الخ قيل الاستهلال ماه نو ديدن و بانك
كردن بكلام مستقيم **قال** الهلال ماه نو تا سه شب و بعده القمر **قوله** لان مقصود
المستهل تعيين شيء الخ لا تعيين الهلال بالاشارة **قوله** ولئلا يتوهم نصب الهلال
برأيت او اري في ذلك لان الاصل في المفردات الوقف **قال** خرجت فاذا السبع الفاء
للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد به الزوم
ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز
حذفها **قوله** على المذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان
خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب فجعله بدلا تعسف وقيل ظرف
زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف
لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف
اي فاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به
لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت يتنزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف
الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز
ان يقدر معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج **قال** من التزم يقال لزمت الشيء فالتزمته
اي قبل ملازمته **قوله** اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في خبر و
الا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمير في موضع وغيره راجع الى
الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني غناء

ظرفية الموصوف لصفته فاندفع ما قيل لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر ١٢ **قوله** لان الذهن ينساق اه فكانه قيل في تركيب

الضمير **قوله** وذلك في اربعة ابواب لايقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كانت

الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر

بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو

من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده **قوله** فلا يجب حذفه لعدم دلالة

لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية فجاز الحذف بلا وجوب **قوله** ولولا الشعر

الخ الا ترى خوار مندى نمودن **قوله** هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم

كلمة غير مركبة من كلمتين كأنه ترى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة

من لو ولا متناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا فسر كما

هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل

على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب **قوله** وقال الفراء لولا هي

الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه **قوله** منسوبا الى الفاعل

او المفعول قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والى الفاعل والمفعول

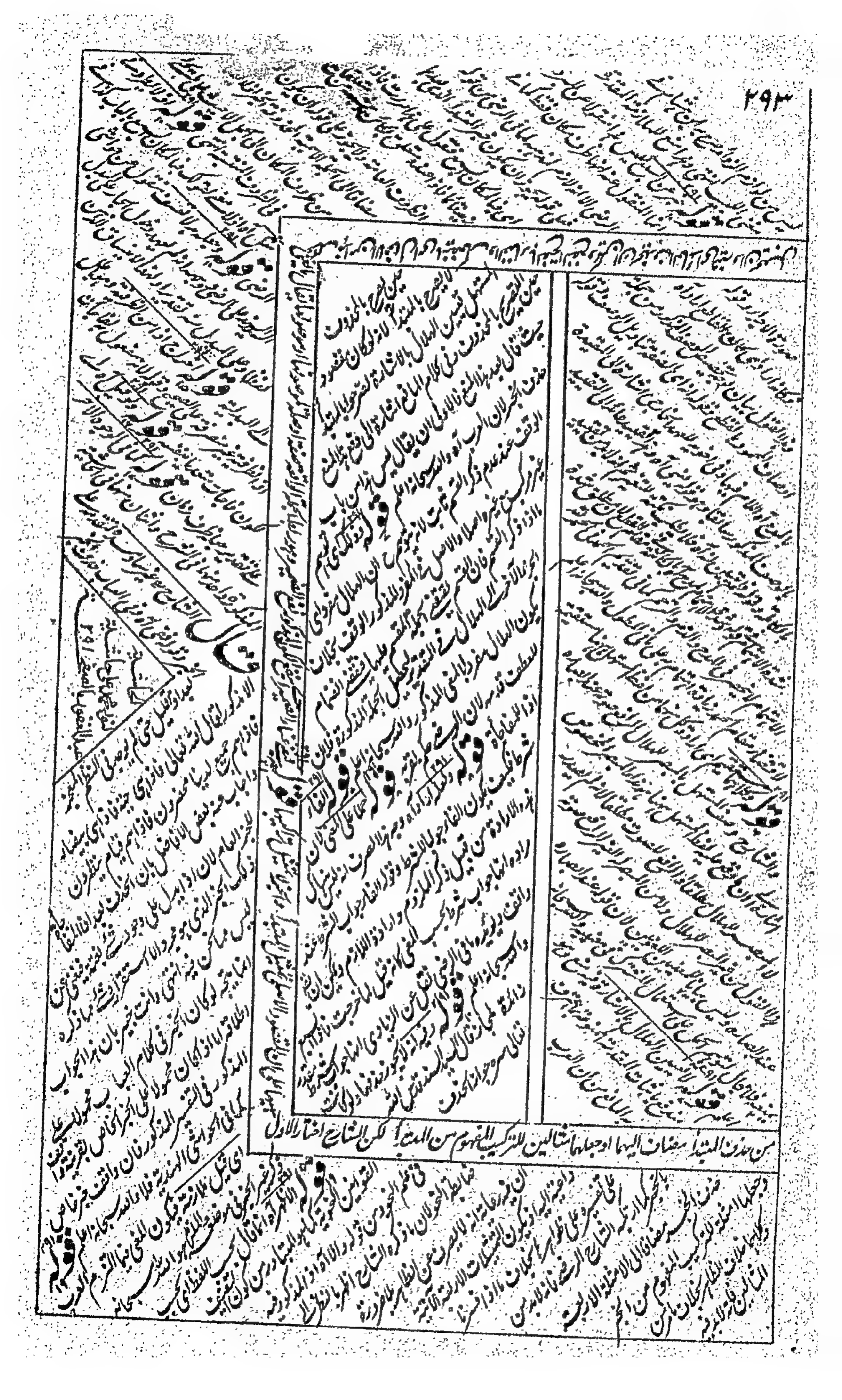
نحو تضاربنا **قوله** بعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية لا اسمية يجب معها

الواو على الاصح **قوله** واكثر شربي السويق ملتوتا السويق پست قال قدس سره في الحاشية

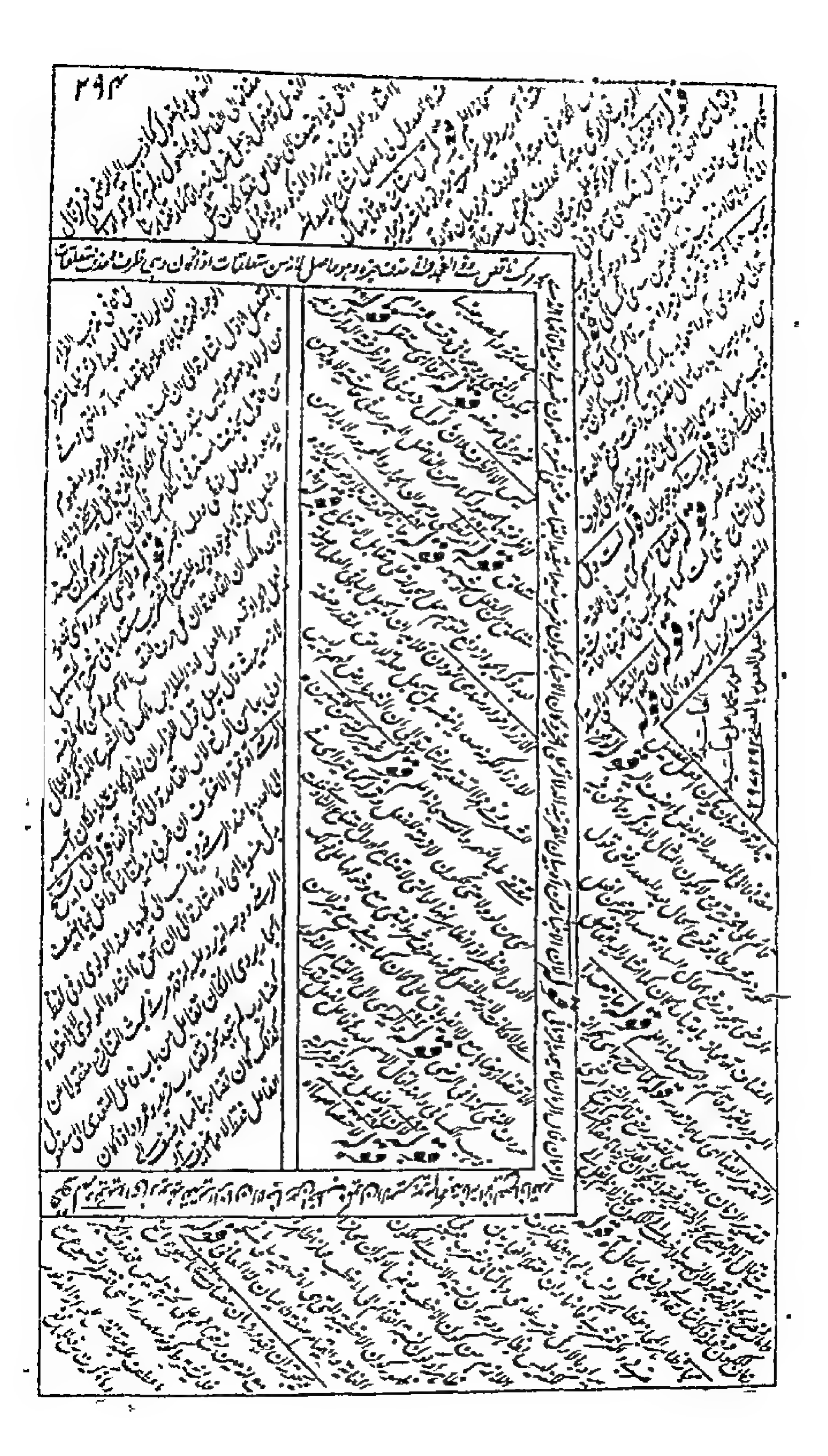
لت السويق لتا بله نصاح **قوله** واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب

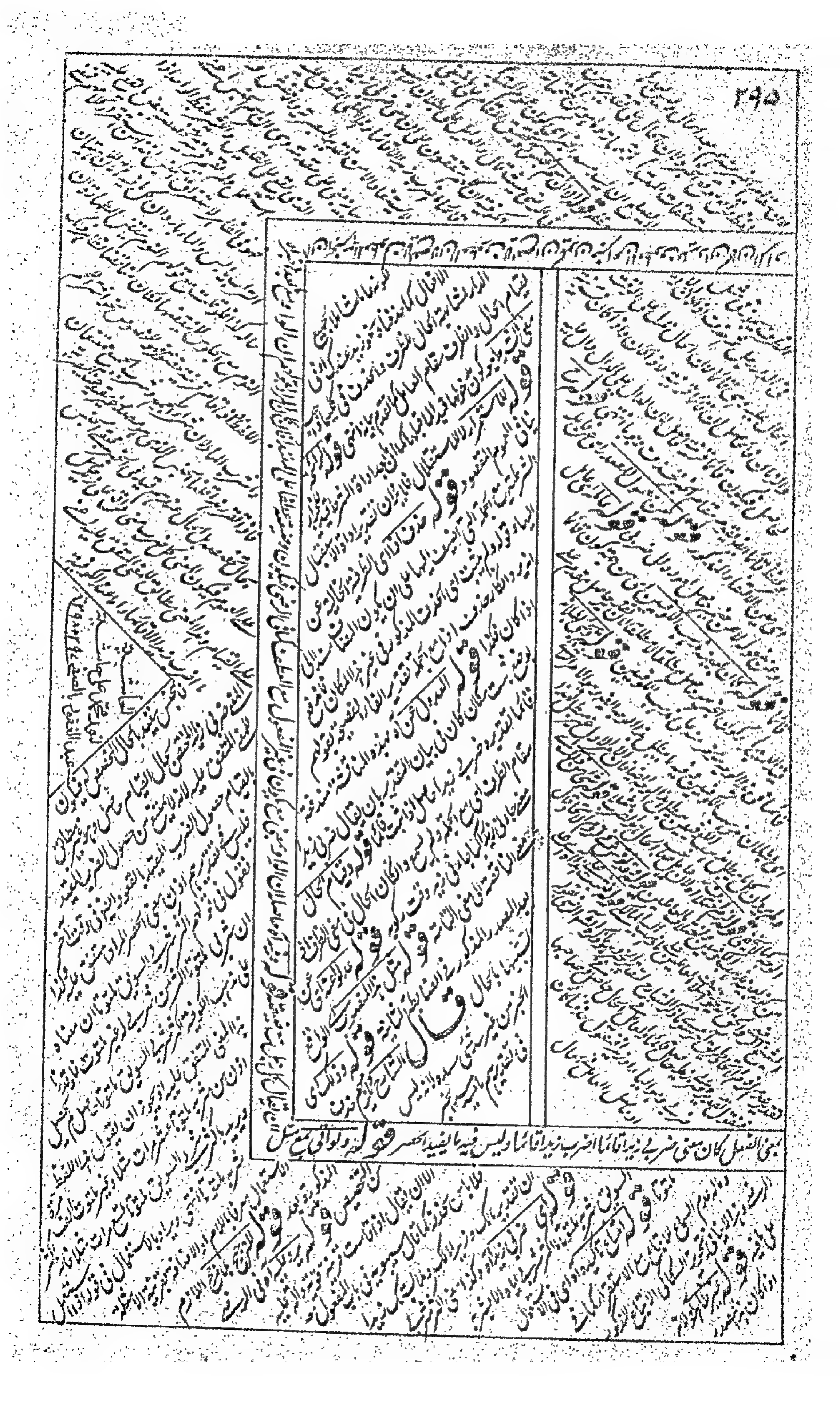
كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع المصدرية

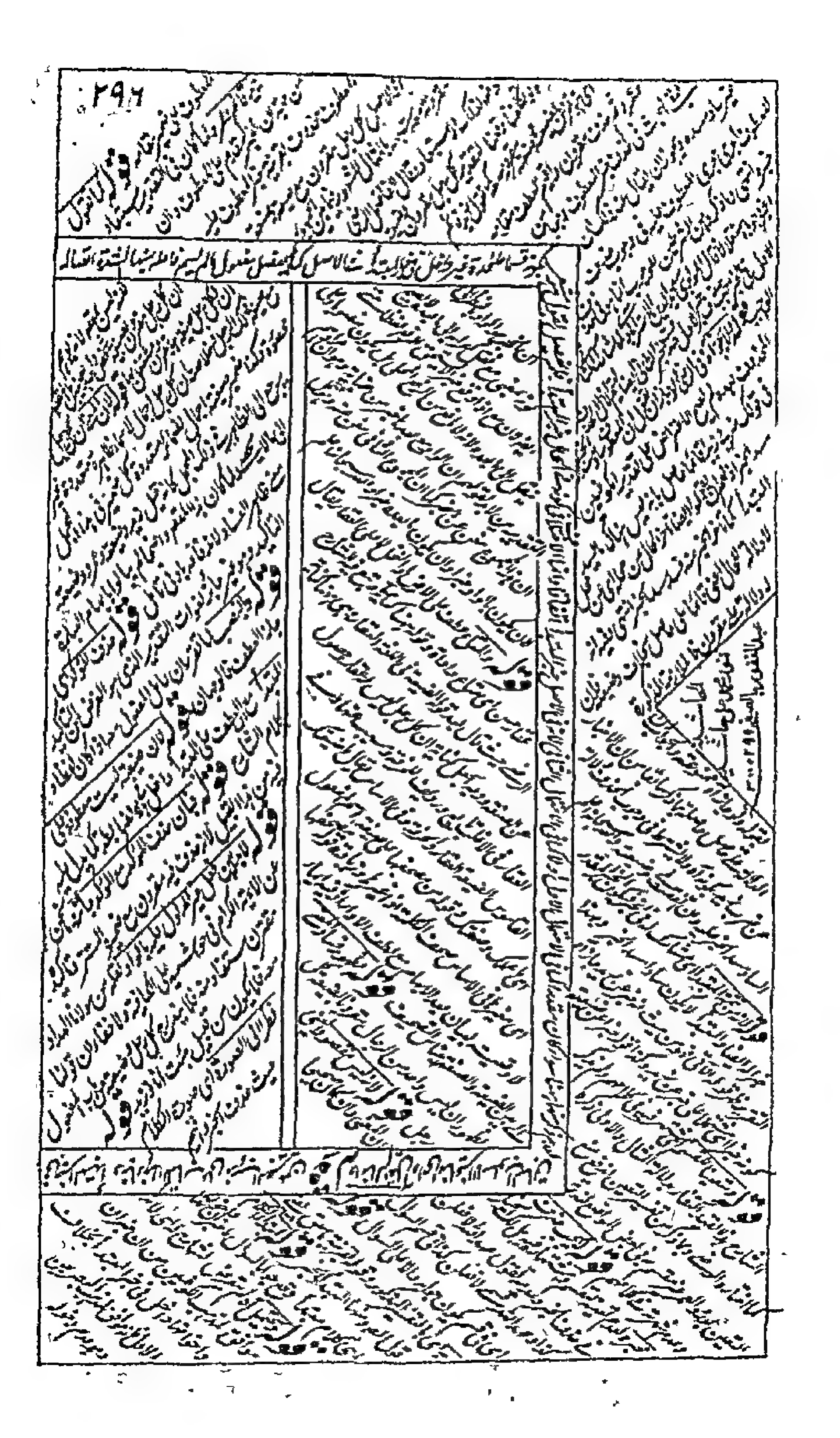
لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه



من حذف المبتدأ مضاف اليها او جعلها مثالين للتركيب المفهوم من المتن ا لكن الشارح اختار الاول







نحو لو زيد قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال
يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة
بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان
نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان
يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى
الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة

قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول
الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان
قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان
بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك
لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فليثبت
على هذا وجه اخر **قوله** ثم حذف اذا مع شرطه سمي مدخولها شرطا وان كانت اذا
ظرفية لتضمنه معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في
غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل

معنى الشرط وهو كون ضربي متعلقا بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط ۱۲ قوله اذا هذه للاستمرار لا للاستقبال

اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن ثم قيام الحال مقام الظرف انتهى اي بما لا يسد لو

عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع معرفة الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه حتى

ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت

خبر الهاء لم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا تشبيها

بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم **قوله** وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا وذلك

لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الشامل

في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** وذهب الاخفش ومن تابعه الى ان خبر

المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا

يجوز حذف الموصول مع بعض صلته **قوله** اي ضربي زيدا اضربه اي ضربي

اياه الا هذا الضرب المقيد **قوله** الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه في معنى

الثاني من المبتدأ **قوله** لكونه بمعنى الفعل ويؤيده امتناع تاكيده بكل و

امثاله وامتناع توصيفه **قوله** اذ المعنى اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان

استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر **قوله** وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ رضي

الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها

بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون

خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو ولان مع اذا وقع خبرا لا يستحق

الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا **قال** وكل رجل

ضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل

والمتاع وههنا كناية عن صنعتها اعني الصنعة انتهى الصنعة كار و پيشه كردن صرح

ان قلت يجوز رجوع الضمير في ضيعته الى كل الظاهر فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا

قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيهه التقدير

كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر

فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب

في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان

ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف

المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول

عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة قوله

اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل

رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر اذا كان شيئا فيحله بعد المعطوف

وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد

الخبر لانه من تتمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية

كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقع ضيعته ساد

مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله رابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعينا

للقسم فان تعيينه له يدل على تعين الخبر نحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره

قوله لا يجب حذف خبره بل يجوز حذفه كما في المثال المذكور وان يذكر فيقال على امانة الله او على عهد الله

قوله نحو لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل العمرك في قسم السوال نحو لعمرك لا تفعلن **قوله** اي من

المرفوعات اشار به الى ان قوله حرف ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق

فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل و

انما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل عما هو مشعر بكونه بابا على حدة **قوله** اي

اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات

قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين **قوله** لانها

لما شابهت ولان اقتضائها الجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما **قال** بعد دخول احد

هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف

ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول

احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول

احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي

خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما

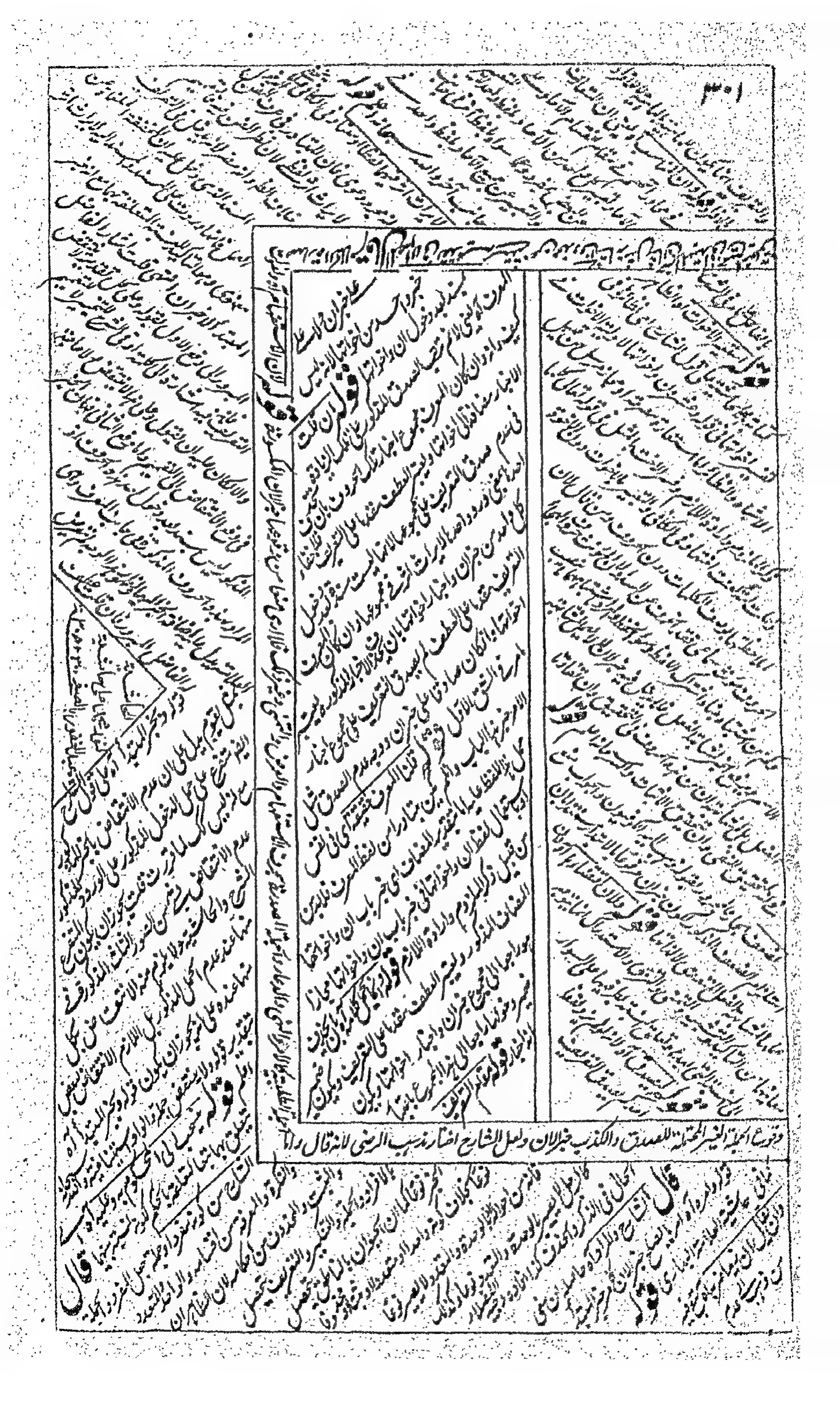
لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف

وان المناسب للتوزيع لخبر ان واخواتها صيغة الجمع **قوله** لان ان اثرتهما

لفظا ومعنى اما لفظا فالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانيهما

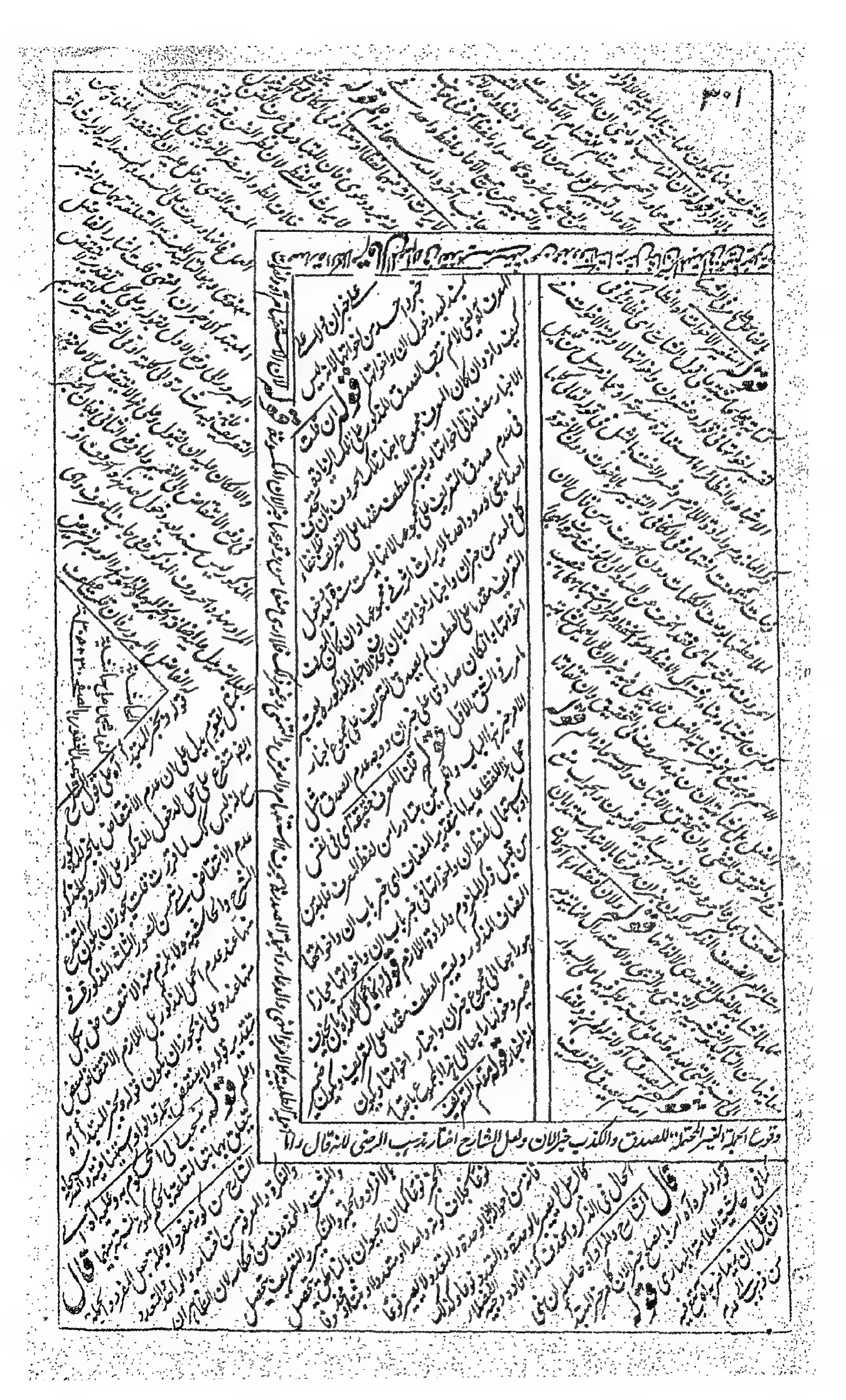
فان ان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير

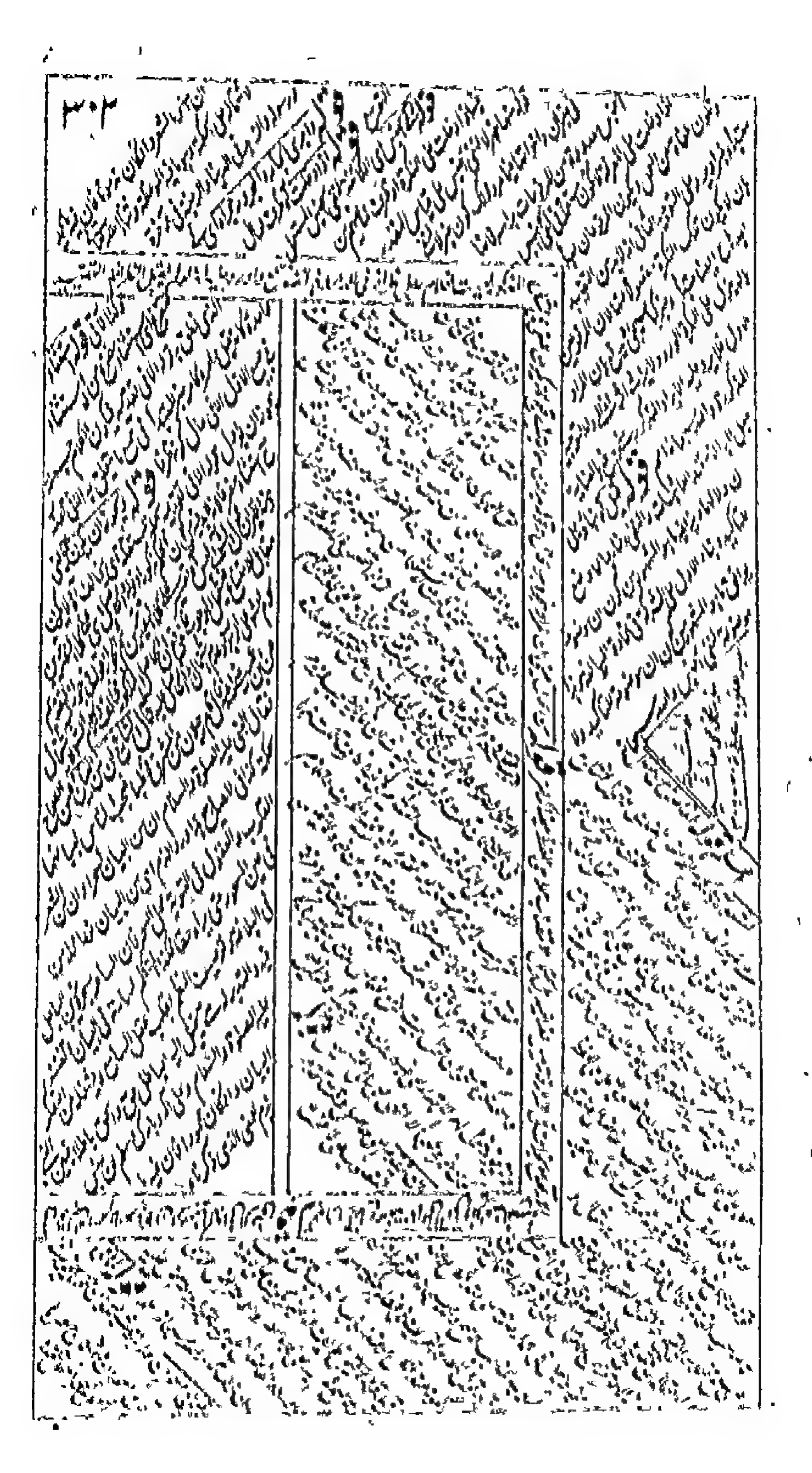
لا ينتقض التعريف **قوله** بنحو هو قوم ومخبر المبتدأ الذي بعد ان المكسورة

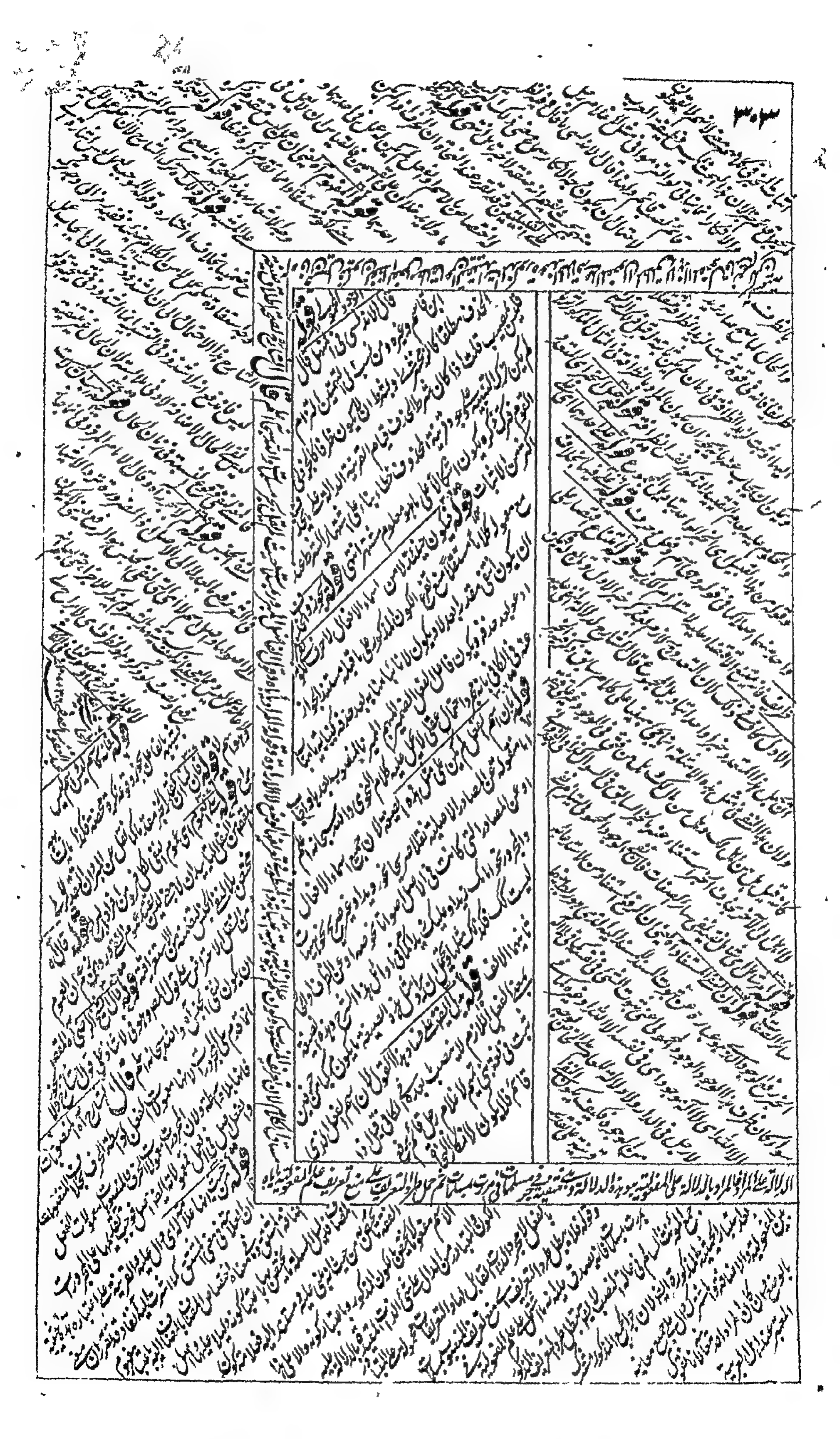


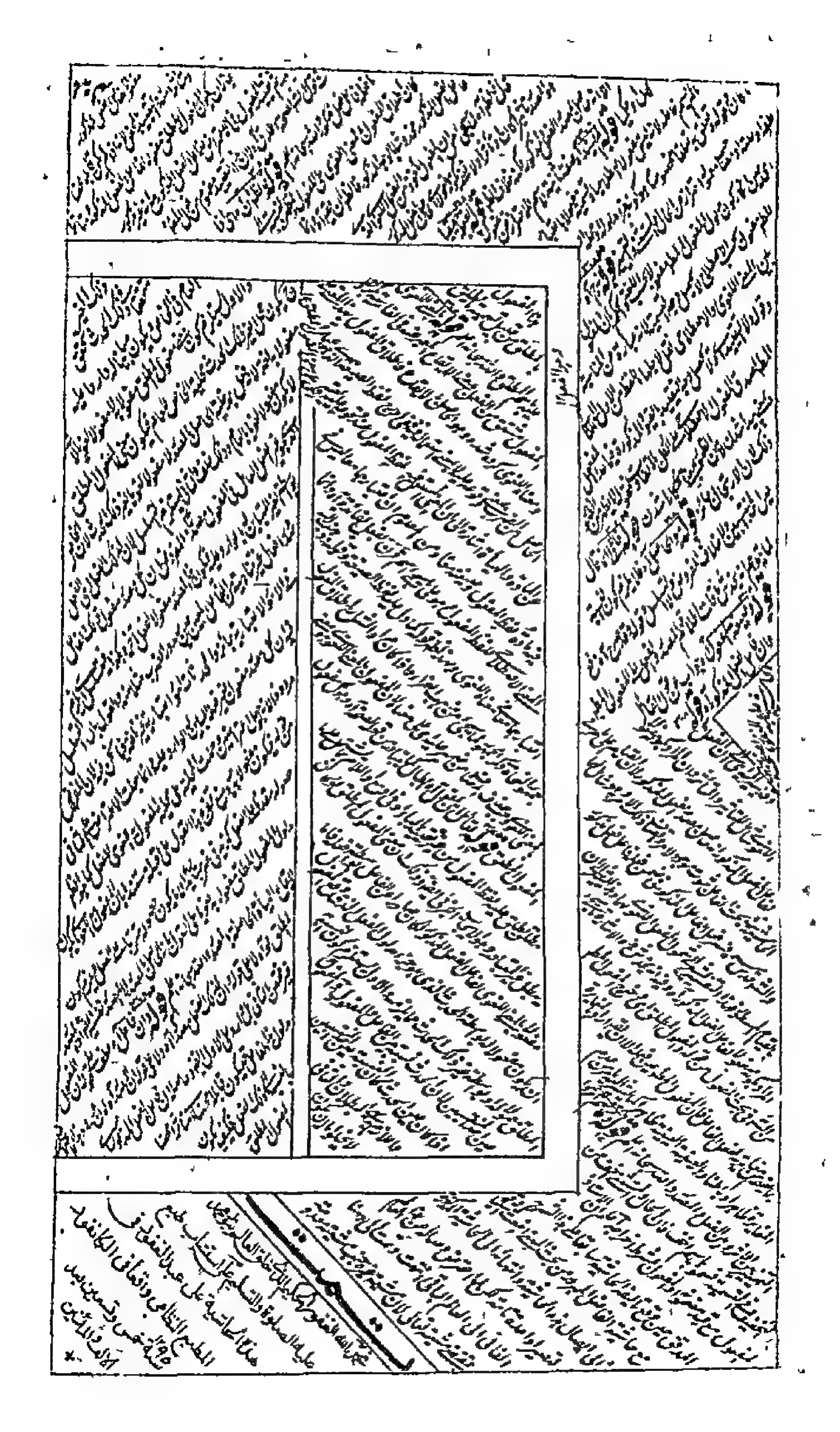
حقق المقال ودع القيل والقال

قوله نحو لعمرك لا افعل كذا فقد يستعمل العمر في قسم السوال نحو لعمرك لا افعلن فتى لم ادر من
الروعات لتشاربه الى ان قوله حيران واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق
فقوله هو المسند ابتداء الكلام يحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل و
انما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل ما هو مشعر بكونه بابا على حدة قوله اي
اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات
قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها
لما شابهت ولان افضلها الجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيها قال بعد دخول احد
هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف
ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول
احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول
احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي
جواب باختيار الشق الثالث
خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما
لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف
وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يراث اثر فيهما
لفظا او معنى اما لفظا فالعمل واما معنى فلانجذاب معانيها الى معانيهما
فان ان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير
لا ينتقض التعريف قوله مثل يقوم زيد خبر المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة









بما او بعد ان المخففة الملغاة **قوله** حتى يرد انه يجوز ان يقرأه وان يقال زيد اضربه

ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه **قوله** ولا يجوز ان يقال ان اين زيد لان

الاستفهام ينافى التحقيق **قال** الا فى تقديمه حق العبارة ان يقال الا فى

التقدير لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون

مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد **قوله**

والاصل ان يتقدم كما مر فى قوله والاصل ان يلى الفعل **قال** الا اذا كان

ظرفا استثناء مفرغ والتقدير لا فى تقديمه فى كل حال من احوال الخبر الا اذا كان

ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف

تخالف خبر المبتدأ فى جواز التقديم فى الاوقات كلها الا وقت

كونه ظرفا **قوله** وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لابد ان يكون فى زمان او

مكان فيصار الظرف مع الشئ كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره

من الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف فى التقدير جار

ومجرور **قال** خبر لا التى لنفى الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان فى

افادة المبالغة فان لا للمبالغة فى النفى وان للمبالغة فى الاثبات فيكون من باب حمل النظير على

النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض **قوله** انما عدل قال اللص

ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف والظرف صفتا اسم لا لا خبر لا بحذف

كثيرا والمثال ينبغى ان يكون ظرفا فيما يمثل له وفى مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان

فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء وانما يقبح اذا كان احتمال غيره اظهر كما فى مثالهم ۱۲ مولانا عبد الحكيم ره

المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب
جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله
على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز الارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله
لان الظرف لا يتعين الظرف ونحوه من الحال لكن سامحه قوله لئلا يلزم الكذب فانما
يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك هذا ابلق هذا ابيض اسود والحاصل
نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار قلت جعل الخبر من هذا القبيل
ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولم يمتنع الاقتصار بهما لا فيما نحن فيه لانا امتناع
الاقتصار على الاول كما في ذلك الوقت قوله لانه النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا وان لم يكن
هناك قرينة خصوص حمل على الوجود لان النفي دفع الوجود وفيه ان النفي لا يستفاد
من لا وهو الوجود المطلق سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر دلالة
الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب
تهامه اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فمنهم بنو تميم يجب الحذف
وعند الحجازيين يجوز قوله ان المراد الاصح هو الاول قوله فيقولون سمي بهم
لم يكن حينئذ الا من اسماء الافعال ورد به المصنف ان اسم الفعل لم يكن على
مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على انها فعل ويؤيد هذا
القول قوله اذ لو تغير لم يرد ذلك لترجح لهما الى القبيلين الا في النفي قوله
اي على ليس المشبهة بالفعل ومن قوله المشبهة بليس كليهما اي بيس تشترك بينهما

علامتين عليهما وبصحة اجراء حكمهما عليهما والثاني تقول الضمير اجرى الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله
تليل او على خلاف القياس قوله على سواد السماع قال واو هو الشعر قوله من صد قال التفتازاني في الحاشية
الصد وهو الاعراض في البراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب
فلا زوال لي عنها بل اعراض عنها قوله لا براح القائل ان يتوهم ان لا التي لنفي الجنس لكن لا يجوز ان يكون
براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص
فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما
او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة
في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او
النهي وفي يحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم
ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله
ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا لا يعمل عمل ليس الا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم
خبر لا منصوبا كخبرها فالاولى ان يقال لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشترط
والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا اي من حيث انه علامة له فلا يبطل طرد التعريف بعلامات في ضربت بعلامات قوله او حكما كما
في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشيء يلحق به ومن عداده قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي
لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة القائل ان يقول
ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او لغيره ويتجه على

ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعاني المصدرية امور نسبية بين الفاعل والآثار الصادرة منه وللنسبة

الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد
المنتسبين و الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل
وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما
في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة
كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم ما قرن بفعل لفائدة
لم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق به تعلقا مخصوصا او ما ادعى صفته بكونه مطلقا للتعرية عن
القيود التي يتقيد بها غيره من ... لا يخفى انه لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بقيد
فالاولى ان يقرر اختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو في الاصل المصدر
لا المصدر نفسه قد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل
على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وبعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل و
المصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر سواء كان له اثر او لا
يعني بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدرية الفعل المذكور وقد يشير اليه فيما تقدم من حيث
يقول المراد بفعل الفاعل الخ قوله بخلاف المفاعيل الاربعة الاخرى فان المفاعيل في الخمسة
قال الشيخ الرضي يمكن ان يجعل الحال داخلا في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ
المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وبيان ان
المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى

لا يبعد ان يقرأن المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً وبالذات والحال ليست كذلك لان
تعلقها به بواسطة اذ هي مبينة لهيأة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به
بواسطة انه مخرج عن امر يتعلق معموله على سبيل الاتفاق ومن هٰهنا اعني من تعلق
المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل
اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق
المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة ان قلت من ضرورات
صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق
المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشتمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في
زيد حسن الغلام قال اسم ما فعله فاعل فعل حقيقة او حكما فيدخل فيه ضرب ضربا
على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا
اوسواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله
لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الاتية
قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت
لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم
فلو لم يذكر كان في قوة اسم ما فعله فيه بانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان
الفعل لا يتناول القول بل يقابله في اصطلاحهم ولم يكن داخلا في فاعله لم يحتج الى الاخراج
بقوله اسم وان سلم التناول فهو بلا تنازع انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل

لان دلالت المتضمنة ... الدلالات التضمنية

على الذوات انها منحيزة عن صفات الدلالات المطابقية على ذواتها كما يتال الفير ... يا

... بما افاده الفاضل لا يعدل به لما اختار الشق الاول ويقول الفعل

شامل للقول الثاني الاخير مثل قالت قولا فنقلت بحيث باستباله مقول الجس

حملا لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره في حاشية الى

اخر يعبه بقية الاسم **قوله** لانه اذل البتا ما هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد لم يضر

لانه غير منحيز عن صفات الدلالات المطابقية على ذواتها الا ان ساير ... الفاعل

قوله يدل على يد المباحث ... ما افي حكمها كالويل بمعنى الهلاك المراد بالمصدر

... اداة ... نحو ... الفعل

بين ... الفعل بحرونه التفعل على مذهب الكوفية

نقديرا بالمنسوب المطلق لانه في الغالب مصدر لو ... ان الغالب لانه قد لا يكون

مصدرا او سما بان يدل على الحدث نحو الويل ولا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو

ضربته سوطا او ... **قوله** ... يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور ... التعبير لما باعتبار كونه مذكورا او موظهرا باعتبار كونه فعلا كما ... بقوله او اسما

معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى

الفعل **قوله** بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الكلام يرد اشتمال مفهوم الفعل على

مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب

بل المراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب يحقق مدلول

الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى دخول المثالين

ونحو كرهت كراهة لان الكراهة التي هي مدلول للفعل مغايرة للكراهة التي

هو متعلقها اي التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجها الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله **قال** التاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى **قوله** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل للمصدر المعرف بلام الجنس ركان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان النوع وجب ان يقع بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد **قوله** ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من العهد او من الصيغة نحو ضربة او ضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما اضيفا اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو **قوله** ان دل على عدده اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة او اللفظ الدال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربتين او ضروبا بالسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع

الى ما مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب وكذا كله وبعضه ١٢ **قوله** ولك ان تقول الخ

اوغير مفهوم من الصيغة نحو ضرباً كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلاث

ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بلا تمييز رأيته الفا اى الف رؤية

ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اى رأيته رؤية الفا قوله لانه دال الخ هكذا

قيل والاظهر فى العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها

بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية النوعية و

جمعها لارادة الفرد منها قوله او العدد لا يكفى فى قصد تعدد المصدر تعدد الاتصال

من غير تخلل ما ينافيه فلو قام زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك قياما

واحدا قال وقد يكون قد هينا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة

الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قال

بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله اى مغاير اللفظ لعامله وهو

اما مصدر او غير مصدر وذكر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله و

غير عامله نحو يدرسه اى الدرس اعجبنى الضرب الذى ضربته ومنها اسم الاشارة

المشار به الى مضمون عامله نحو اعجبنى ضرب فضربت ذلك قال مثل

قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس

للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت

اما لانه فى ضمنه لان معنى انبت جعله ذا نبات نبت وانه مطاوع له او لانه جعل

بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه

ليس من هذا الباب لانه مصدر لنبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل

عدم التقدير وان التقدير لا يجرى فى مثل قولهم لا يضرونه شيئا اى ضرا قليلا قال

كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن

يمضى الى السفر وح يكون دعاء قوله حكم ما اضيف اليه لما ذكر من انه بعض ما

اضيف اليه **قوله** اى سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسى فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اى ليسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف **قال** نحو سقيا آه كلها دعاء دائما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا **قال** وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما فى الرضى لكان اظهر **قوله** وبعضهم بان وجوب الحذف آه قال الشيخ الرضى الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له اى بعدا له وسيرانك اى انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة فى حمده لبيان النوع اى الحمد الذي ينبغى كما فى قوله تعالى وقد مكروا مكرهم **قال** منها او لم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام **قال** ما زيد ثم مثبتا بعد نفى الخ انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له وضع الفعل على التجدد فيناقيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير لينسى عن الكلام معنى الحدوث راسا العدم

آه عطف على قوله انما اشترط ١٢ **قوله** جعلوا المصدر نفسه خبرا فيفيد انه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كانه

صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا
بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو
الدليل نفيه اه ذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب نحو زيد وكذا الحال اذا كان
مثبتا لكن لم يكن بعد نفي قال دخل قبل صفة لنفي ولا ظهر ان يقال صفة لكل
من نفي ومعنى نفي قال على ممهيته او متوسط ابتداءه بالعامل قال الشيخ الرضي
دخول النفي على الاسم ليس شرط الجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا سير
او ما وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق
كما جاز ان يكون منصوبا بكان وجدت فالشرط ان يكون ناصبه خبرا
عن شيء لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه قال لا يكون خبرا عنه بلا
تاويل ومبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه اه ان قلت هو ليس مفعولا به لانه مرفوع قلنا
المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا
اذا المعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر
كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب
بالمقام قوله اى في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد
الا بتكلف قوله بحركات الذات شكسته شد قوله وتاجمع بين الضابطين لا يخفى انهما
قد يجتمعان نحو زيد الا سير سيرا او سير البريد فيجب ان يحذف الحرف وجب قال الا سير البريد
قال ومنها ما وقع تفصيلا لاثر وجب حذف الفعل فيما يدل لدلالة الجملة المتقدمة على

المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها
قال لاثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب نقراءة بعدا وبيعا وبشرى
طنعانا فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة ليخرج نحوله سفر يصح صحة اويغتنم
اغتنانا لا يخرج نحوله سفر سفرا قريبا وسفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من
اثار السفر بل من انواعه قال متقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقدير التفصيل
نحو اما تمنون منا وتفدون فداء عشر وا قوله مصدرها اي المصدر المفهوم منها
قوله وباثره غرضه اى غايته وانما سمى غاية الشئ اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي
يكون بعد المؤثر قوله اى لان يتشبه به امر اى لان يشبه عانا ب منابه امر فانه الواقع بعد
الجملة بحسب الظ لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر
المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر
فى موضعه فعلى هذا الوفسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم
عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب فى مثل الرفع على انه بدل و
وصف لكونه معروصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى ضعه معنى الحالية و
لذلك لم يجعل تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضى لا منع عندى
ان يكون تاكيدا او اذا ترك المصدر واتى بالوصف نحوله صوت
حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله علاجا
ليس في كثير من النسخ ولم يكن فى نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من

عله قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف اى صوتا حسنا على انه مفعول مطلق اى يصوت صوتا حسنا لكن لا يجب الجر

شرط آخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحال
فيخرج نحو لزيد زهد زهد العلماء ولا يخفى انه لا يخرج به نحو له حركة حركة فى المعقولات
حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرجه قال مشتمل على
اسم اه انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل
على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على انه لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال
سيبويه هذا لان له تعنى عنه التعدية بحثه الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا
المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره
بان وفعل منه وليس ذلك فى مررت به فاذا له صوت لانه لم يقطع بوقوع الصوت
وان الصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا
به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى فى مثله الاتباع بان يكون صفة
او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل محتوما لا بد
للفعل منه وقد اجاز النصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف
العامل قال فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على الحذف [illegible]
الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن فى له واجاز غير سيبويه
رفعه على البدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اى مثل
صوت حمار كما ذهب اليه الخليل وتغير التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثل
لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اى مثل الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اى منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف
بيان لا غير قوله من صات اه يعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانك ذكرت
فاذا كلمة [illegible] اسم معنى وارد انه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان
عاملا بمعنى التصويت قال مصدر لم يذكر انك كرد وقيل هو اسم استعمل استعمال المصدر

قال ما وقع مضمون جملة حال وخبر لو وقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى قال لا يحتمل لها

غيره اى لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر رضيى و غيره مفعول له قال نحو

له على الف درهم له خبر وعلى متعلق به او على العكس وللخ وجه لفظي او معنوي

ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء

الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل

فى الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضى الجملة

المتقدمة فى هذا القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه

التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا فى ضربت

ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعنى الفعل وفى مسئلتنا تؤكد مضمون

الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها يحتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون

مفرد له يحتمل غيره نحو القهقرى فى رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى

وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر

بمعنى تحققه وكان منه على يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك

فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة

مصدر محذوف اي قولا حقا لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة المؤكدة

للمؤكد لغيره اما صريح القول وما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول

الحق ونحو لا افعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه

تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة

واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعل وقطعت به قطعة فالبتة

بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة

التى لا تردد فيها فنقول التقدير لا تحصل فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا لها

لقات ومن المصل مفعول مطلقا القلت يار تلوح فالقول للناصب للمول
الجملة المتقدمة لان الكلام اذا تم كان جملة فهو مقول قال ويسمى هذا ايضا من المتاخرين
قوله ويحل اليه ذهب المص وزيف بفوات حسن التقابل لان الاول في تاكيد النفس مضمو
ن الاول المبهم لان يصرف عن الطرق ويحمل الاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي
قوله اصله الب الى من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل ان كان ذلك
ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع المامور به حين يتاه قوله وتحوقيل
اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء كلدى وليس تثنية لتثنية يا نه
مضافا الى المظهر قال المفعول به قال المص انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك
ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من
اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره اى الاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يعرفون
صفات المدلولات المطابقية على ذوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان
اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات
مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله المراد بوقوع فعل

الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى

قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى

ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو

لانا نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق

بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد

عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به

من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في مررت بزيد الا انه لا يصح اخراجه لانه مفعول

لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة

حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي **قوله** فان المفعول

المطلق عين فعله فيه تامل **قوله** فخرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه

بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل **قوله** فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع

قال وقد يتقدم المفعول به كسائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها

في الاصل للعطف وضعها اثناء الكلام **قوله** واما وجوبا لتضمن وكذا فيما اذا كان

معمول لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في حيزان ولوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهمل وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر قوله تخصيصها بالذكر اذ ذكر المحذوف من ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد و نحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قال نحو امرأ او نفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع قصرية ولسانه عنه قوله واقصد واخير الكرا اي مما انتونيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء جيء بما لا ينهى عنه بل هو ما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد وايت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وايت خيرا لك ودراءك او سعة لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا اي سطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني انه لم يسمع من انليس اوامن حيث انها قرائن الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستر علي وجوب حذف امر قال وسهلا عطف مثال على مثال قوله اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون صفة مكانا جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي في كما نك نت اتيت اهلك واقاربك قوله وطيت الوطى كوفتن ساه قال قدس سره

في الحاشية تسهيل بقينى الجبل والحزن ما غلظ من الارض **قوله** بوجهه وبقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله فيلزم زائدة ثم مجاز التشبيه ثم يمنع الصلوح للنداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يفسر المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة **قوله** مثل يا سماء الخ الا ان تقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح النداء **قوله** منزلة من له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر **قوله** وان المندوب ايضا كما قال بعضهم هو الجزولي ويؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت **قوله** فالاولى ادخال معران فيه ضرر نشر **قال** مناب ادعو الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي **قوله** واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله **قوله** او لمّا بان يكون حالا من ضمير اقباله **قوله** وناصبه الفعل المقدر وينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام **قوله** عند المبرد حرف النداء لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز **قوله** وقال ابو علي الخ رد بان الهمزة من ادوات النداء ... الفعل لا يكون اقل من حرفين ... ضمير المتكلم ... المنادى لكونه مجازا واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به

لما ... **قوله** ... في المنادى

كلاما كالجملة القسمية والشرطية قال بعض على ما يرتبه اي بالضرورة لا بالامكان

التام لا يقال يستحق الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعد

بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة و

مستغاث بخلاف محال النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقق والاستعمال و

فيه خدشة قوله وللطلب الاختصار اذ بالقياس الى باقي تعيين مواضع النصب من غير

حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني

قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا

واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله

يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفعها المنادى في غير صورة النداء

يعني لئن قبيل رضعت هذه المرأة هذا الشاب قوله او الفعل مسند على انه

اللعز اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله راجعا

الضمير الى الاسم غيره لا يرد لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف

الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله لانه لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد

مقابل المضاف لكن اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف
ايضا اما آخر ابحث المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة
فبعيد **قوله** وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي رح
حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر من
تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا
ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على
ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان
علما له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم
يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب واما قيد المعطوف بما ذكرناه
لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة
لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت فانه لدلالته على
معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك

وتحقيق المشابهة بلا ريبة فان المعتبر اشبه الشبه بالمضاف ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شبيها

النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط
ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا
له نحو يا رجل الظريف على انه اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا
معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي
جعلهما صلة الذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم
المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم اضطروا الى جعل المنعوت بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا
للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل لا داخلة
على تقييد النكرة **قوله** معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لا
نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك لاجتماعهما في المنادى المضاف الى
المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الكلام فيما نحن فيه مختلف
قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة كلها لا خطاب فيه اذ هي كلها
غيب الا انه لما جرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب
وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار
انه هو المخاطب والمدعو **قوله** وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرها لتقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وشبهه في حكمه والنكرة الغير المعينة **قوله** اعني تلك الكاف
الحرف قلت مشابهة الشيء للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز
الاختلاف في وجه الشبه لكنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب
للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل
ان المشابهة ههنا انما نقول المقصود بذلك التشبيه تقليل جهة
الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه ذو الكاف

الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه **قال** ويا زيدا ويا زيد وان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذا المثال اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام **قال** ويختص لفظة يا بالاستغاثة **قوله** وهي لام التخصيص معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار **قوله** دلالة على انه مخصوص هذه الدلالة لابد ان تكون لام يعتنى به وذلك الام المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة **قوله** لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا الله من الم الفراق **قوله** لان علة بنائه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع الفعلين **قوله** واجيب بان الخ او بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل **قال** ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر

بان لا يقتضى ان يكون المعطوف اليه جوابا عن الاعتراض كالمعطوف عليه بل المشاركة في اصل الجواب ١٢ **قوله** قال

المستغاث ذا الاجتماع وتلك الزيادة كزيادة الندوب وا ان اوياء او الفا قال يا طالعا

جبلا لانه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن

مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور

والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف

بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال الوصف لما وقع

موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه **قوله** وهذا توقيت لنصب جبلا اي يقال

يا رجالا بالنصب حال كون رجلا لغير معين لا حال كون رجلا لغير معين **قوله** مثل

يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية انما قيده بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة

لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم

ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة

او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا

وذلك لانه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء قال

توابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي يجري به لتوسط اعتمادا على ملسة نكرة

قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الآتى حكمها **قوله** تابعة للفظه

فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما

فى عجبنى ضرب زيد وعمرا **قوله** وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به هذا القيد

مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور فى تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع

فى توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام فى المبنى

للعهد الى ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد **قوله** او

مشبها بالمضاف الظ انه لا حاجة الى ادراجه فى المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة

لانه ليس بمضاف نعم فى اخراجه عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه **قوله** فانهما

لما انتفت فيهما اه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه

بالاضافة اذا كانتا منادى **قوله** ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا

قوله الى المعنوى صرح فى شرح المفصل **قوله** لان التاكيد اللفظى اه وذلك لان الثانى عين الاول لفظا

ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول **قوله** نحو يا زيد زيد نص فى التاكيد فى جعل ابى على

ذلك بدلا ورجح سيبويه اياه عطف بيان نظرا لانهما يفيد ان ما لا يفيده الاول فى اذا وصفت

قوله او اذا وصفت آه معطوف على مقدر اى بهذا او لم تصف الثانى ١٢

الثاني فابو عمرو يضمر الثاني على انه تكيد لفظي موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعٰ بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل في حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي المعطوف المعرف باللام مع انه انحصر ليشعر الى انه الاستقلال ثم هو انتفاء دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع قال ترفع ولا ينبغي الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء قوله الظ او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي لا ظاهر ان يقال انه ضم محلي لان معرب لمعرفة معرب لو وقع موقعه لضم كان له نصب محليا ايضا فالو وقع موقعه لكان منصوبا قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار قوله مع تجويز النصب لان المراد باختيار الحكم الاولوية قوله لان المعطوف الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان

المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع
رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما **قال** ان كان
كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام
في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد ان التعريف
بل للمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت
مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت
يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه
يابى عنه اذ فسره بما فسره به الشارح قدس سره **قوله** اي كاسم الحسن في جواز نزع
اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق
الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع
اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل
وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في
محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسما له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد
والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام
لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل
للجنس ثم كثر استعماله لواحد بخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان
يكون معه لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا
القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران
والعيوق اسماء الكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع
من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس و
منها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب

فلا تنادى ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند
سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق بما هو الغالب في الاعلام اللازمة
لا مها ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة **قوله** مثل يا تميم
كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى
الخطاب العارض **قال** غير ما ذكر صفة او بدل **قوله** اى حال كون كل
منهما متلفظا او حال كون كل منهما تابعا المفرد او مضاف **قوله** اى العلم
المنادى المبنى على الضم نحو يا عبد الله و زيدان زيد بن اذا جعلتهما علما
قوله فخففوه بالفتحة و بحذف الالف خطا في ابن وابنة و خففوا العلم الجامع
لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه و الالف في ابن خطا **قوله**
التى هى حركته الاصلية اى سهل ذلك لكون الفتحة حركته
المستحقة في الاصل **قال** واذا نودى المعرف باللام اه فيه ان نداء مثنى
العلم و جمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان الزيدون
يا زيدان و يا زيدون و ذلك بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير

لا للتعريف فيخرج ان بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق

الافعال الاختيارية ويراد مبدؤها اعني الارادة قوله قيل مثلا اقال مثلا لان فصل

نداء المعرف باللام على طلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها

ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي

وسط فيه اي او هذا او ايها كما قيل في لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم

عادل قوله يتوسطها اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها

وجوبا لمناسبة التخفيف المنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها

موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها

تبنى على الضم قوله مع هاء التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء

ايضا تنبيه فانجبر لفرط هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء قوله يتوسط هذا هذا ليس نصا

في الوصل بشانه قد يقصد نداؤه بخلاف اي فانه نص فيه اولا انك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما

يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار

بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى بل يؤتى ابدا بتابع تابعه لانه هو المنادى في الحقيقة والمحتاج صلة اليه ١٢ عبد الحكيم

على ابهاما لايوتى بتابع بان يوتى بتابع تابعه فلايصح يا الرجل عبد الله لانتفاء وصفه بها الا باللام قوله توسط الامرين معا السر فى توسيط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لايتم الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شئ الا اذا قصد التحقير ولذا كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن عنده فالانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لامر يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى التعيين فالانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باى اذا انقطعت عن الاضافة ولذلك اضيف اليه هاء التنبيه لما عرفت فانها مبهمة بخلاف ما اذا لم تنقطع او ابدل عما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهى حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذى يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اى باسم الاشارة لما فيه من التدرج فى التعيين وتكرار المبهم الذى يورث زيادة شوق قال لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع قال انها توابع منادى معرب ترفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب فقد يدفع ايضا بان التنوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا فى المثال المذكور ليس تابعا للمعرب الواحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان المعرف باللام ايضا لو ابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل قال يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته فى النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميم واخر تابعه كاسمه نحو اللهم

وقد يزاد في اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل و يا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستانف **قوله** وعوضت الميم عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله ان يكون كظبية **قوله** فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيرها نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اي الكبير **قال** خاصة اي خص خصوصا **قوله** من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني **قوله** في قوله فيا الغلامان اللذان فرا اخره اياكما ان تبغيانى شرا وفي رواية ان تكسبانا اه **قال** فلك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب **قوله** اي ذكر اولى ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه **قوله** صورة اما ان الاول مفرد صورة فظاهر و اما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدم كماله مجموعه بحسب اللفظ **قوله** الصرف للاول وقيل نصب الثاني يشير على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون غير الاول فلذا كان الاول توطية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان **قوله** وتيم الثاني تاكيد لفظي وانما جئ بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه ولا بناء على الضم فجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان

قوله في السعة وان لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك في الظرف خاصة في الاغلب

زيدا لكن توهم امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف رده قال لا لما بهم ابدا

دولكنهم ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم **قوله** وذلك مذهب سيبويه والخليل

قوله او مضاف الى عدى والمحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل **قوله** لانه

اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي لا بد

حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكان الاول محذوف

التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف **قوله** او تابع مضاف بالوصف كما

هو مذهب المبرد والسيرافي **قوله** يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري تيم

هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا يحتاج الى من ينصره ويقوم بامره وقال

الازهري هو شتم لا اشتم نوقه اي لست بابن رشدة **قوله** فتح الياء وهو الاصل

كالمشهور **قوله** وسكونها وهو الاكثر **قوله** الكسائي بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب

عليه الاضافة الى الياء المعلوم المراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء **قوله**

وقلبها الفا وهذا للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي

فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي بقى وفي بقاء بقا وفي جارية

وناصية جاراة وناصاة **قوله** وقد جاء شاذا الخ قال الشيخ الرضي ما قيل يا ابني في الاصل

بليا فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع يا ابن **قوله** يكون المنادى يعني ان اليا وتوله في

بالهاء للملابسة والظرفية معطوف على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا حال او ظرف

والمعان تقديرها معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا **قال** وبالهاء

وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما انت الهاء لبيان الالف واذا

وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود

ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذفت ياؤه وصلا وذلك

على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي

بفتح الياء وصلا جاز لا يكن للوقف فيه وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح **قوله**
بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان في انهما يزادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا
من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن
ن اثار بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث
بالمذكر اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مظنتان للتفخيم
وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة
ذكر **قوله** لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون
في المبدل شائبة من المبدل منه **قوله** وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم
قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث نحو ثبة **قال** وبالالف
عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف **قوله** فانه غير جائز وقد جمع الفرزدق بينهما
في قوله هما نفثا في من فمويهما **قوله** اي واقع يعني ان الجواز وقوعي **قوله** في سعة الكلام
هذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل
الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له
فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في حالة
ندائه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء **قوله** اي لضرورة شعرية اشارة الى انه
مفعول له لكن فعله نعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة
والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل
على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصر ولك ان ترفع ضرورة
على الخبرية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله ديار مية اذ مي
تساعفنا اذ الاصل اذ مية **قال** وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف
الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود **قوله** اي ترخيم المنادى الرخمة

المساعفة المواتاة والمساعدة ۱۲ **قوله** ان يقدم اه لان الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى ۱۲ عبد

بالجهة كالرحمة بالبسملة صيغة وصعى بيت كلام رخيم اى رقيق والترخيم التليين والحذف

قوله اعنى آخر المنادى فخرج حذف ياء يا ثمانى لانه ليس آخر المنادى بل آخر المضاف اليه في

فيما قبله ويدخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها **قوله**

اى لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره

للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف

العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل فى اخراجه ان الترخيم حذف فى التركيب والحذف

فى يد حالة الافراد **قوله** لا لعلة اخرى من قال انه حذف فى الآخر بلا علة او على

سبيل الاستنباط اراد هذا المعنى والاعتباط فى اللغة ذبح الشاة بلا علة **قوله** بارجاع

الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق **قوله**

والضمير المجرور الى الاسم لان الترخيم لا يوجد فى غير الاسم **قوله** وشرط الترخيم

اذا كان واقعا فى المنادى والظاهر ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى **قال** ان

لا يكون مضافا او قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف اذ

شئ منه جعل المفرد ومقابله المضاف وشبهه **قوله** او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف عن

شبهه لانه ... **قوله** لانه ليس آخر جزء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا

كان المركب اضافيا واما اذا كان الجزء [illegible]

من حيث انه مضاف لا يتغير [illegible] **قوله** [illegible]

عوض له حذف ولحظ كريا آل عكرم اى آل عكرمة **قوله** لانه ليس آخر جزء تمهيد الظاهر اذا

لم يكن المركب الاضافى علما اذا كان علما لان المركب الاضافى يراعى حال

جزئيه قبل العلمية فى استقلال كل من الجزئين باعرابه **قوله** فاستعمل

الترخيم فيهما لعدم رعاية اللفظ والمعنى **قال** ولا جملة لبعض العرب يرخم

الجملة عرف بحرف فحكى يا تأبط **قوله** لزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم

الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به

قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كما

قال واما بتاء التانيث قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق بآخره هاء السكت فيقال في يا طلح يا طلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون

وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا **قال**

زيادتان قيل لا بد ان تكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب **قال** في حكم الواحدة صفة لزيادتان من قبيل فلان في السعادة **قوله** في انهما زيد تا معا وان كان كل واحدة منهما لمعنى يغاير معنى الاخر كزيادتي مسلمان ومسلمين علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والفا التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها **قوله** او كان في آخره حرف صحيح اصلي لو يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في بصري ومختار

قوله نحو اعمر انما عمر لان ترخيم مثل ما عود مي بحذف الحرف الاخير والمدة

قوله في حكم الصحيح في الاصالة اي في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله او واو او ياء ساكنة احتراز عن نحو كنهور بلي وزن سفرجل عظيم السحاب وشريف على وزن مدحرج اي مقطوع شيرا مد وهو ورق الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها نحو سنور و سيو بت يتعلق بالنحو قوله فانه لا يحذف منه الا خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا بنون بحيث لانهما غير تاء بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما في الاول انما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل اخره مدة قوله فبابت عن النقد قال في الحاشية النقد صغار الغنم وفي قال في الصراح نقد بفتحتين نوع از گوسفند كوتاه دست و پای زشت روی نقدة يكي يقال له كذا قوله في خمسة عشر قالوا اذا رخمت خمسة عشر واثنا عشر واثني عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه قوله يا خمسة وفي الوقف تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ودخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قال نحو ولحد اي فالمحذوف حرف واحد اي هنا الحكم

الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددي وهو
مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا
نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر و
الى مناسبة المضارع للماضي لو اتم جزاء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء
الجزائية تدخل على المضارع المثبت **قال** وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون
المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا
لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان
المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة
قوله فيبقى الحرف الخ الا في مواضع منها اسم اذا ال الترخيم ما يوجب
حذف حرف لين منه فيقال في علون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى
بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه
يفتح الاخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلى السكون
يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة
يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر
قال فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقر او عاطفة عطف الفعلية
على الاسمية المؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيقر

قال يا حادرة تمو ويا كرو مثل بثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة
فقط او بالحروف او بكليهما **قوله** وزيا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر
ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وآنرا شواط گويند
كرى بزودى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس **قوله** فلا جرم قلبت
ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء و
الضمة كسرة نحو التغازي والادلى والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه **قال** فـ
قد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء و
الاختصاص فنقل واستعمل لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يستعمل العرب يا على باب اخر
مع احتلافهما لاشتراكهما في امر ما كم ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن
هنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا او وا المتفجع عليه بوا فانه غير ظاهر لانه
ليس بمنادى عنده ولا مستغاثا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى
بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص فيلزم ثبوت موضع
خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا **قوله** يعني يا لما كانت يا اشهر
صيغ النداء صح اضافة مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل
في هذا الباب **قال** المتفجع عليه التفجع درد مند شدن صلته اللام فالظاهر المتفجع له
ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحسود عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يستعمل
المتفجع عليه وجودا **قال** بيا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجع عليه وليست للسببية او
الاستعانة **قوله** معنا انه اشارة الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الاتيان
ودخول الباء في المقصور اعرب من دخوله على المقصور عليه **قال** وبيت لم يدخل
الالتباس سواء كان معربا او وا قال الاندلسي يجوز معربا لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضي
الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مطلقا ولا لو جب الحاق وا معا

قوله اى اخر المندوب ولا يلحق اخر غير المندوب قال وان خفت اللبس قال الشيخ
الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب
الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمص
يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول فى ندبة
يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاماه قال الشيخ الرضى والاولى ان يقر يا غلامى لحصول
اللبس بندبة يا غلام بالضم قال وا غلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا فى الحقيقة
بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز فى النداء المحض يا غلامك
لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه والاشارة الى هذا لم يمثل بقولك وا غلامهوه
قال وا غلامكموه قال الشيخ الرضى اخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او
مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان
كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو وا غلاماه خلافا للمص فانه يقول استغنى بها
عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا
قاضياه واذا ندبت يا غلامى بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها
الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل فى الحركة فان كانتا مدتين
فذلك تكتفى بما يناسبهما من المد نحو وا غلامهموه ووا انقطاع ظهرى واضربوا واضرباه اذا سمى
بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتى بعدها
الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو وا غلامكموه ووا انقطاع ظهرهموه والواو والياء

بعده اما التنان ختم ثانى الجمع للاستثقال ردتلك الندبة واما الفا المدقلبت واوا وياء
للبس لما لساكن غير همزة الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يا منانى المسمى **قوله** لبيانها
ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه
الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف
قال الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها و يحتمل ان
يكون المتفجع عليه مشتهرا بذلك الاسم عالما كان او غير علم نحو وامن حفر بئر زمزماه واما ما حكاه
الكوفيون من قولهم وارجلا صبيا فشاذ **قوله** لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه ولهذا يجوز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف
والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال
الموصول بالصلة **قوله** لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم
وليس كذلك فيقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولان المعرفة المتعرفة
بحرف النداء اذ من اقتضى تعريفه حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن
بقاؤه على اصل التنكير **قوله** لانه كاسم الجنس ولانه موضوع
فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه
منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل
احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى

حرف النداء **قوله** سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل
او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المص رحمه لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي
منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه في اخره **قال** نحو يوسف عبري وقيل
عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه
يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين **قوله** ولفظ اي اذا وصف بذي اللام
فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما
تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه **قوله** والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله
لفظ اي **قوله** اي صر صبحا او ادخل في الصباح **قوله** قالته امرأة امرئ القيس فلما
اصبحت اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله العموم
قوله قال الشخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة **قال** واطرق
كرا الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افگندن وسر فرو كردن **قوله** هي رقية اذا
سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد فصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف
منه **قوله** والمعنى ان النعام اه قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد
اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيدت **قوله** بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تع وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن
السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان لا
يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود
ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي زين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او
فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا **قوله** اي مفعول به او مطلقا وعلى
الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف

معنى النصرة على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وفي ليالي ينسفض

ولا باس بالتعميم مع عدد المذكور ههنا من المواضع الاربعة لانه يجب

بعض افراده منها قوله او ما اضمر عامله بناء على شرط التفسير ن سل مشكية والثاني

تقول يعني ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء

على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى اني رايت

احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب

لان الجملة الثانية في باب لمجرد التفسير بل اتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها

باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقول الشاعر رايت ابايته كما قال الكل

اسم النحو لفظة كذلك البيان للماضية قال بعده فعل مبتدأ او فاعل الظرف قوله زيد بيتنا

لابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المجرور نحو زيد بيدها ضاربه ونيلها

ضاربه العمرا او بعده كلتا المذكورين ومثل البيد اضاربه عمرو على ان يكون حمد مبتدأ

وضاربه خبر الله قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة اي او لكونه

الامرين على سبيل التنازع قال عنه مشتغلو لاشتغال الضمير بمعنى النزع ولان الاشتغال

بمعنى الاعراض **قوله** او متعلق ضميره فهذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير في تعلقه بالضمير بان
يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير
سواء كان عمل المتعلق فيه بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية
نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل
الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا والذي
يضربه او رجلا يضربه **قال** لو سلط التسليط برگماشتن بر چيزی **قال** او مناسبه
ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة
الاخيرة ويمكن ان يقرر بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها
الى الالحاق **قوله** بقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج به يخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه
لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا
بما له صدر الكلام كان في اخواتها وكم الا ابتدائيه وما وان من حروف النفي دون لم ولن وكالاولين يكون صلة
او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في
جزء جملة اخرى او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظننته منطلقا

او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها كما اذا كانت
زائدة او غير واقعة في موقعها فحين تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة
ربك فحدث وان التقدير مهما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء
شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء لاختصاص ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط
هذا كله ما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت
غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد
المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن
العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر الجهم لان يعتبر صحة
المعنى في التسليط فحينئذ يكون قيد التسليط ضروريا ولو لم يكن مآل هذا القيد وسابقه واحدا
كما له الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه مساهلة لان الترادف انما يكون في المفردات
قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا قلت اسماء منصوبات بمضمرات مميزات نحو زيدا
اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله لا يتصور الا بعد
تسليط الفعل المناسب باللزوم وجوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه
فتقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر
تفسير الفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا جوز تقدير الجار في قسم التعلق
في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في مثل الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة
قال ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا
الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المذكور ناصبا بكلفة بان يقال انها
سادة مسد افعال صالحة لان ينصبها اي قوتها نحو جاوزت واهنت ولابست
اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد
بمفعولين بلا امارة التعلق باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر

فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع **قال** فيختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقدير عامل **قال** بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع **قوله** اي قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقويته جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وتقييد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره ولو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد **قوله** بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه فيه انه يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها **قال** كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا المفاجأة **قال** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران **قوله** كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام

مع غير الطلب القول وذلك ليكون بيان وجود قرينة اقوى من قرينة تقوي النصب بحيث يشتمل على بيان الاقوى القوي

مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضى

اوان الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى

الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض و

لا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه فى كلامهم قوله فالمراد بلزوم

الاسمية او المراد لزوم الاسمية فى غير هذا الموضع لو تركه لوجد النصب فيهما قوله

بسبب عطف جملة ولو بالكروبل قال على جملة فعلية حقيقة او حكما

نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقكها فان اسم الفاعل لشبهه

بالفعل فى حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية

نحو احسن بزيد وعمر ويضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العرض

لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية فى المثال المفروض اعتراضية

لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولها

فعل مقدر معمول لما بعده قوله لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام اذا كان هو

الاسم المحل عنه اما اذا كان الاسم المحل عنه بعد الهمزة نحو ازيد ضربته كان حكمه كحكم الفعل كما صرح به الشيخ

الرضي فلو قال وبعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نحو لو قال ومع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره

قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكره ان هل

طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا

تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج قال اذا

الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها

حكم اذا في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية

في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها

اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول قال وحيث دون

حيثما فان حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل

رافع فيقدر في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر

وفيه فوات ذلك قال عند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف

للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات وفي رفعه

واجب والثاني عند رجحان البعض وفيه مختار كما عرفته في ذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا

اشير مرجح كونه صفة ارجحان كون القيد خبرا لكونه مستقلا بحقيقته لا انه يفيد فائدة تامة وهم لان الراجح كونه موصولا

فتركت الحذف من البلاغة تقدم اعتباره على عدم الحذف لكونه تكثير المعنى بتقليل اللفظ ١٢ مولانا عبد الحكيم ره

وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة **قوله** وهو خلاف الظاهر قال الشيخ رضي
الله عنه حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا او كونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه
يتناول الممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق
مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء المعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل
السنة ولئن سلم تناوله المعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد
من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى
كل مخلوق مخلوق فان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق
لما ان المخصص للعموم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود **قوله** ليس
بناء على ان افعال العباد مخلوقة للعباد وليست مخلوقة لله تعالى
الا ما كان في الاختيار **قوله** لكنا اه ما ضعيف بالمعطوف عليه اي السلامة من حذف العائد مع
القرب لا يتم عدم حذف العائد مع الرفع لا تقول الذي ذلك المثال من باب حذف العائد
من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على ما علم بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة فخرج
من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تمييز جملة اسمية لجملة
فعلية الجزء معطوف عليها او على خبرها **قوله** قلنا هذا باعتبار المتوهم لا احتمال جم

اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما
قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير **قال** بعد
حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية **قوله** الا بالتشديد وجوز
الخليل فيها التخفيف **قوله** لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما
ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان
امرؤ هلك يجوز ان يكون عند الاخفش مبتدأ **قوله** فانه وان صدق عليه اه قال الشيخ
الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل وتجويز
نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون
المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا **قوله** فيكون تقديره زيد لابسه الذهاب به
الاظهر ان يقدر لابس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي
الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها **قوله** مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي
الاسم الذي فقد عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر

لا يخفى ان احصر واتم من استتار المقدر مقام الضمير من استتار المفسر وبيدا
فى ان زيدا ضربته واتم من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان
المقدر فى ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لا تناقض النفي بلا وكذا
فى ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة
زيد الى يلابس واذهب ليس كنسبته به الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول
قوله لصحب بالابتداء كذا ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر
لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها فى شرح المفصل قال وكذا خبرا ومبتدأ
وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر نبشتن قوله بحيث لا
يغادر اى لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الظاهر انه لم يمتنع الفاء بحسب الظاهر
دخوله فى هذا الباب لكن ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله
عن بعضهم هو عيسى بن عمرو قال ونحو الزانية والزانى الواو اما للعطف على
كل شىء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزانى وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة
قوله جملتان تقرير للمبتدأ اى هذه الآية جملتان تعليل لخبر معطوف على الاول واما العطف على
قوله وكذا كل شىء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية
الا بتقدير العائد قوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله
مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الجملة الاولى سببا ويجوز ان يكون للسببية قال عند المبرد نقل مرادها
الطرف المقدر الاخير به ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف
للنسبة بين المبتدأ والخبر ويوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله
مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير زائدة موقعها الغرض
كما فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ
الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ويذره

للمهلكة فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا **قوله** يبتدأ مجرور المضاف وخبرك والتقدير هذا احكم الزانية والزاني كما في المفصل في اللباب **قوله** ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار **قوله** قيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد **قوله** او للتفسير لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم **قوله** جزء الجملة اه يجوز ان يقال زوا بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها **قوله** واختيار النصب يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد او سيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به **قوله** لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو ضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه **قوله** في اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه **قوله** اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية اشارة الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل **قال** بتقدير اتق الاولى الانسب بالصناعة ان يقال باتقوا دون اتق

قال تحذير مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر ما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر بنحو لا حذر وغيره يقدر بنحو حذر خطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي **قال** او ذكر المحذر منه هذا القسم

يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا **قوله** على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي قوله او ذكر المحذر منه نظرا ذكر مصدر نفي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان المحذر من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول ليس موجه لان او ههنا انفصالية اي ليست اضرابية فيمعى انه يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جاز ذلك في اللغة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور للنسا الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا له التقدير والمعنى على تقدير اتق دون غيره من الافعال التحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرضية ولا دخل للتقدم في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير ايضا بجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من الحذر لطيفة لانه العطف بأو الصريح ايهم لذا كان صريحا متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصريح ههنا متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فمعنى قوله معمول متناولا للقسمين **قوله** فكان التقدير وقلنا بتقدير العامل والتقدير او ذكر المحذر منه من توهمه او باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه **قال** مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجوزوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه ورجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان تامله

مقدر تصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى
ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتقدير العامل وجواز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قوله** ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
فى اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان فى تقدير اتق
مع تضمينه معنى التبعيد تاكيد اليس فى تقدير بعد **قوله** لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد لان معنى الاتقاء پرهيز يدن لا پرهيزانيدن **قوله** فالصواب ان يقال يمكن
ان يقال اراد بتقدير اتق ونحوه **قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل
لان نفسك محترز منه لا محترز فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يوذيك اللهم
الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحرز منها ليس الا لايقاعها الشخص فى ضرر
فالمحترز منه فى الحقيقة هو الضرر وهى محترزة بالمآل فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى
قوله لان حذف حرف الجر الى اخره لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها
مع الجملة التى بعدها فى تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو فى الحقيقة اسم واحد
جاز فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قال** ولا تقول اياك الاسد اما قول
الشاعر فاياك اياك المراء فانه + فلضرورة الشعر او لان اياك اياك من باب الاسد
الاسد والمراء منصوب بمثل اترك او احذر او لان المراء فى تاويل ان تمارى **قوله**
فلم يثبت الا نادرا قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم ذلت اى وقلت **قال** المفعول فيه اى منه المفعول فيه او هذا باب
المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر باستينافية
على الاولين **قال** ما فعل فيه اى فى مسماه او فى نفسه مسامحة اى اسم ما فعل فيه
قوله اى حدث وهو الفعل اللغوى **قال** مذكورا اى مودى **قوله**
تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة

وبالتقمص ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الا التراخي وما له الحالي معنى **قوله** اذا كان العامل مصدرا او بمعناه **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية الخ فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في يحتاج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها **قوله** ولا يخفى الخ قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح **قال** من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم **قوله** اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان الخ ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه **قوله** مبهمات الزمان ومحدودها اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة **قال** ظرف فالمكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان وكان وجب ان يقول ان كان منها كان تامة فتح الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عين المبين عين المبين **قال** فسر المبهم بالجهات الست هذا التفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسرها بما ليس له اسم والمعين من الزمان

ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وإليس وكل مبهم عندهم جاز النصب لأن جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكنف وذرى لا يقع فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه أو إلى جانبه وكذا خارج وداخل وليس أيضا كل معين مجرورا عندهم فإن المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة **قال** حمل عليه ينبغي أن يذكر أن المقادير الممسوحة أيضا فإنها منصوبة انتهى قال الشيخ الرضي ينبغي أن يحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا **قال** ولفظ مكان بشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقر كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في أوله ميم زائدة إن كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وإن لم يكن كذلك فلا ينتصب إلا بما ينتصب به المكان المختص **قال** وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت **قوله** ولا شك أن معنى الدخول لازم فيكون في صلة المكان عن صلة لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على أن الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان وبكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم لا يخفى أن ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة **قوله** والتفصيل فيه اه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو أيوم الجمعة سرت فيه وإذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال الليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الأمران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه وما يجب نصبه نحو إن يوم الجمعة سرت فيه **قال** والمفعول لأجله فعل أي ما هو حامل على الفعل وهو مقدم إما بحسب التصور أو بحسب التحقق **قوله** إلا أن يراد بذكره معناه اه لا يقال

قوله إما بحسب التصور أو بحسب التحقق فالمفعول له أعم من العلة الغائية والباعثة فإنه يجب تأخرها بحسب التحقق ١٢

يجز حذف المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لكن العامل في الجر وهو الجار لا الفعل لأن

التحقيق أن العامل في المجرور هو الفعل وأنه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة

والتضعيف قوله لأن التأديب إنما يحصل بالضرب قلت كيف يحصل التأديب بالضرب

ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا أراد ترتبه بما يتضمنه التأديب أعني إرادة

قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التأديب فإنما نصب التأديب لتضمنه علة حقيقية

ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند

النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربت شجاعة لكان أحسن أي أحسن

بمقام المنازعة للزجاج وأظهر للجلادة ويحتمل أن يكون فيه تعريض عليه وتنبيه

على عدم تعمقه وعدم اكتفاء بظاهر كلام قوله والقائل أي والقول بكون المفعول له مفعولا

مستقلا كما هو المفهوم من الكلام مخالف لقول الزجاج قال خلافا للزجاج

وخلافا للجرمي فإنه عنده حال فيلزمه التنكير قال فإنه عنده مصدر أي من

كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تأديبا فإن معناه

أدبت بالضرب تأديبا قوله جبنت في القعود عن الحرب جبنا لأن القعود مغاير للجبن

ذاته مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله
المتهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد
يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في
ذلك مخالفة من وجه اخر **قوله** او ضربته ضرب تاديب في قعدت قعود جبن الظاهر
ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن
المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر
من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء **قوله** ورد قول الزجاج ورده المص ايضا بان معنى
ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق
فكذا تاديبا الذي بمعناه **قوله** فلم يكتف بارجاع ضمير الفاعل اليهما ووضع المظهر موضع المضمر
اشارة الى اتحاد الحدث والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير هو الترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف
هو الترك في اللفظ والنية **قوله** اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة
لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز
قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون
حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي الاستحقاق
قال ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا
على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة
لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف **قوله** او يكون زمان وجوده مقدما
بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس وبغير ذلك **قوله** لانه بهذه الشرائط قال المص
انما اشترط ذلك لان الثلاثة في الكثير انما تجمع جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام

قوله الذي مشتاه فيقال في مررت بزيد وعمرو امررت بزيد ... عمرو ... عبيد الحكيم ره

للفائدة **قوله** وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف بعيد لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل والخلوه عن تكلف استتار ضمير يرجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص **قوله** وقيل حيل بين العير والنزوان نقل قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي وكلاهما في الاصل فحيل بين العير والنزوان الوثب و منه قدس سره في تفسير الوثوب رجحان **قوله** سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول لفظا الى ما عمل ان قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك **قوله** نحو استوى الماء والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو ووصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ثم هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** والمراد مصاحبته لمعمول الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم سرت والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير المعنى المجازي شامل للسير والجريان **قوله** او مكان في احد المثنوي الاكتفاء بوحدة الزمان **قوله** نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية نصيل بچه شتر از شير باز كرده و رضع الصبي شير خورد كودك **قوله** اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل الناصب هو منصوب بنفس الواو وفيه نظر لانه لا بد من رعاية اصل الواو وفي كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل لفظ بصيغته وقال الاخفش منصوب نصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي النصب ما بعدها **قوله** اصلها او العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابن جني قال الشيخ الرضي لا ارى مانعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كلما تقدم المعتبر

[illegible]

على ما دل اولا تأخر عن المعطوف عليه **قوله** مناسب بمعنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع **قوله**
اي وجد بجعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى
تامل وتعرف **قوله** بوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو
العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذ عمرا
في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج
قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف **قوله** فان
العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا
قالوا فيها ان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا احتياج قال
الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب
مع اختيار العطف قال والاولى ان يقر ان قصد النص على المصاحبة وجب
النصب والا فلا **قوله** لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون
يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف و
ذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف
ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قال المص لوروده في القرآن كقوله تعالى
تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة **قوله** وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى
الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شيئان
كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة فالاشعار على المعنى الفعلي
في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو وانت وزيدا
فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام
في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني

والمص لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين
وبين الاخيرين قال لان المعنى ما تصنع وما بالك متعلق بمفهوم الكلام الذي
كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو
خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز
العطف مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة
لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام يحكم لها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الامثلة قال
الحال من حال الشيء يحول اذا تغير انما سمي هذا القسم به لانه لا يخلو عن انقلاب
غالبا قال ما يبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في
المغرب والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة او
بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرين
الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرا نبوته
وايضا هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل او المفعول او باعتبار حال متعلقهما
فلا يرد النقض بجاء زيد ابوه قائم لم يرد النقض بقول الشيخ في تبيينه وزيد قائم ونسب الى
صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائما يبين هيئة لازم
الفاعل او المفعول به اعني ... فانه لا قيام الا في استعمله في كلام تم التعبير عن الملزوم باللازم
فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قائما ليس هيئة زيد لا ابتداء ولا
وانما كان لاتيان ما كان مباينا مغايرا عن فاعل الاتيان او عن مفعوله بل لا يرد نحو
الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ
الرضي الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف
ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث
الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراهما وبقولنا جزء كلام

نحو جاءني زيد والشمس طالعة الثانية في تركيب زيد راكب مع ركوبه علامة اذا لم يجعل لهما حالا او حال المؤكدة
اسم عن غيره رشيحى بمقرب الضمير بجملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو بجمع جوع
قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول به في دلالة الحال على ان مدلولها كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل او المفعول من حيث
انه فاعل او مفعول نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول زمان
تعلق الفعل بهما قوله لا ابهام اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك
ضربت راكبا زيدا راكبا او ابهم كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف
بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة و
ان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب
صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان ترتب على حاله
ترتيب صاحبها قال لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول وحال عنهما او خبر لكان المقدر
كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان تكون اه يشير الى هذا التفصيل لعامل قوله
فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخصي بمفهوم بين علامة لتحادهما ذاتا قوله فكان
الحال عن المضاف اليه لان المضاف في الذات في حكم الذات قوله لو ترك اه هذا موافق لما قاله
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور
جوزوا الحال عنهما لكن اولوهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو ترك
كذلك لتم جواز الحال عن المفعول فيه قال زيد في الدار قائما مثال
اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف
جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ونبه عليه ان فاعل الظرف
فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام الا انه ابهم الا ان يقال ان اعتبار

عاملها المبكر لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان قائما
حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل صريح
لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير
فاعلا معنويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه الاول اولى
لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع
تقارب الاسم والفعل قال وعاملها اه فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل و
المفعول ومعنويهما وليكون توطية لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي جواز
تقديمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل من مبحث
التقديم والا لكان المناسب ان يذكره وهو توطية له عقيب ذلك متصلا قوله نحو
من تركيبه اى من صيغته قوله كالاشارة دون كالاستفهام والنفي فى ان المراد المعرف
المشبه
انها ليست
اذ ذلك ليت ابي فقير اراجم وجعلت فقيرا قيد الخبر لكان المعنى ليت ابي راحم وهو
فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابي ان كان فقيرا راحم قوله وكانه
اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيدا اسد صائلا لا يجوز نشأة التشبيه قوله لان نكرة
قيل لان الحال جواب لكيف والسؤال ينافي المعلومية وبيان المفعول له جواب اللم
مع انه يصح ان يكون معلوما والحال وان كان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار
آخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة
بالاضافة لكان احسن قوله لاستغرابها وعمومها بنفسها او بوقوعها في
حيز نهي او نفي او بمعناه قوله ان جعلت اه راجع للاشارة الى انه ليس
نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص اه

على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه او امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف **قوله** او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب **قوله** او بعد الا نقضا للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك ميلا الى الاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا **قوله** او مقدما عليه الحال انما حسن التنكير لان التقديم يومن من الالتباس بالصفة **قوله** ويجعل قوله وصاحبها الخ وحينئذ يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا او الخبر او العامل والمعنى فعلى هذا مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا **قوله** ولم يزدها قال قدس سره في الحاشية الازدياد المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح النغص بمراد

تمام شد رسیدن وسیراب نشدن شتر قوله ولا ابن جم ابن خرداد قوله نغر
برد من العطش ذكر قدس سره في الحاشية العطش حول الحوض في البين من مبارك الابل
والمبارك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن قال مررت به وحده قال قدس سره في الحاشية
الوحد مصدر وحد يحد يقال هو يجلس على حدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ
الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع
مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم حذف لقيام المضاف اليه مقامها
كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في
الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح
الجيم المشقة وبضمها الطاقة قال ومنه ولا اي كل واحد منها او نوعها قوله وتاويلها
على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة
او باللام وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر لكن تعريفها ايضا كذلك وتاويلها
انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجماء الغفير اي كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو
دخلوا الاول فالاول اي واحدا فواحدا ونحو جاء الرجال ثلاثتهم وكذا الى بضعتهم
الى عشرتهم وذلك بهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة
في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في الجمع وتاكيدا
لما قبلها في تميم قوله احدهما انها مصادر للافعال او صفات اي مشتركة
ومنفردة والحذف غير واجب في المثال الاول وواجب في الثاني

قاعدة الشيخ الرضي **قوله** معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام
للعهد الذهني او زائدة **قال** فان كان صاحبها نكرة والحال مفرد اذ لو كانت جملة
وجب الواو لولا التقدير **قوله** ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل من زيد راكبين
قوله لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم
المتقدم فلا حاجة الى تخصيص اخر اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يجري
التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم اخر **قوله** ولئلا تلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس
لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس
قال ولا تتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فلم تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصدرها
بالواو ولمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير
عاملها بحروف المصدر او كلم الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء
قوله فيه قاعدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل
على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا او تضارب زيد عمرو وزيد الضرب من
عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث
مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا
التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق
او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي
كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي كل المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به

وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا طيب منه رطبا **قوله** فعلى هذا معنى الكلام ويح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كانه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان تكون اعتراضية تقدير المبتدأ **قوله** واما اذا جعلته داخلا واليه ذهب المصنف في شرحه كما مرت الاشارة اليه **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين **قال** ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي ما اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل **قوله** سواء كان مجرورا بالاضافة استثني منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على الحال نحو بل ملة ابراهيم حنيفا ونتبع ملة ابراهيم حنيفا **قوله** لان الحال تابعة قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه

اسند اليه فعله قبل الفصل في زانه بعارض لالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقدمها على صاحبها

المجرور انه كثير اعمال حرف الجر وروى ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله يجعل كافة

حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا كافا للناس عن ايذيهم ان قلت انه صلعم كما ارسل مانعا

ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس

انه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون

الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير

لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه **قوله** والتاء للمبالغة

كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال و

فعول ومفعال **قوله** اي الرسالة كافة اي عامة شاملة **قوله** وبعضهم يجعلها

مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة **قوله** والكل تكلف وتعسف لان

كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان

المتبادر منه هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ

الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف

بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو

قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا او نحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو

جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما

وضابطته ان يقصد التقسيط بجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا وينصب ذلك القسط

الشكر وفي الاثبات على الاستغراق ... استشهد عليه بقوله تعمرة خير من جرادة وبقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ... ذلك الا بدخل

على الحال ويجوز ان يعدّه بجزء تابع لها اما مفرداً او العطف ويجزء قبل الجر نحو بعت البر قفيزين
بدرهم قوله (وهو ما تدرك فيه حموضة) الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حموضة قال
في الصراح البسر غوره خرما اول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك
ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله (وهو ما فيه حلاوة ولين) قوله (ولا حاجة الى تأويل
البسر بالمبسر) هذا اذا كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه
اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويلهما بالنضيج وغير النضيج او
المدرك وغير المدرك قوله (لا اذا تعلق بشيء واحد) وتفصيل ذلك في ذي الحالين
قال (وتكون جملة) قال الشيخ الرضي قد يقوم الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء
الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضاً لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ
ونحو بايعته يداً بيد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاةً بدرهم
الاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاةً ودرهماً والواو بمعنى مع كما في كل
رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب هذا الجزء لقبوله الاعراب
قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم قوله
(لان الحال بمنزلة الخبر) ولان الحال قيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها و
لا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله (هو الضمير والواو) ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاج
الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبراً او وصفاً الا اذا حصل لهما
ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبته الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا و
هو فقير قال (فالاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي لا تصلح
لا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطتين
غير ظاهر للملابسة نحو خرجت بيدي على الباب وهو قليل قوله (لانها تدل على الربط في

اول الامر لانها فی الاصل للجمع مع السابق فهی داعیة الی النظر السابق **قال** المضارع للثبت

بالضمیر فقط بالواو وذلک لانها جملة وان شابهت المفرد ولانه خبر مبتدأ محذوف

یشترط فی المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال کالسین ولن ونحوهما **قوله**

المشتملة علی المضارع المنفی وان کان بلم خلافا للاندلسی فانه قال لا بد فیه من الواو

وان کان مع الضمیر قال الشیخ الرضی اذا انتفی المضارع بلفظ ما لم یدخله الواو واذا انتفی

المضارع بلا لزم الضمیر والاغلب تجرده عن الواو **قوله** لیدل اه هذا تحقیق ما ذکره السید الشریف

قدس سره وللقوم ههنا کلام بعید من التحقیق فحری ان لا نذکره **قال** ویجوز حذف العامل

فی بعض قلیلا فی مواضع منها ما اذا بین الحال ازدیاد الثمن او غیره مقرونة بالفاء او ثم فتقول فی

الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا ای فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا به فی الازدیاد

وتقول فی غیر الثمن قرأت کل یوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا ای فذهبت القراءة کل یوم فی

الزیادة والصعود **قوله** وهی ای الحال المؤکدة اه هی ما یتقرر مضمون الخبر وتاکیده واما

للاستدلال علی مضمونه علی سبیل منع الخلو **قوله** المنتقلة قید للعامل بخلاف المؤکدة فانها

لیست قیدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قید للعامل غیر صحیح الا ان یراد انها

قید له بحسب العبارة والتصور **قال** ابن احقه اه ذلک التقدیر من سیبویه قال الشیخ الرضی فیه

نظر اذ لا معنی لقولک تیقنت لا ب فی عرفته فی حال کونه عطوفا وان اراد ان المعنی اعلمه

عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولی عندی ما ذهب الیه ابن مالک وهو ان

العامل معنی الجملة کما قلنا فی المصدر المؤکد لنفسه او لغیره فکانه قال یعطف علیک

ابوک عطوفا وذلک المعنی یتولد من نسبة الخبر الی المبتدأ فکان العامل

فیها معنویا ولهذا لا یتقدم المؤکدة علی جزئی الجملة ولا علی احدهما **قوله** او بمعنی

اثبته معطوف علی قوله بهذا المعنی فیکون لا حق مشتعبا معنیان التحقق والاثبات

ولا حق بمجرد المعنی وهو التحقق ولما بین المعنی اللغوی لهما اراد ان یبین ان متعلق

التحقيق والعسب ... سوزنيت ومتعلق بجاءت في الصورة الاخيرة ذي الاب من حيث انه ب

لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته الذاته **قوله** لمتى شرط وجزاء

حذف عاملهما او شرطها اي تحريب حرفيها اوليها انما قدرت هذه الامور ثلاثة

لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة بجملة كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين

اي لا تعثروا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يؤول امثاله بالمصدر فجعل توليه

مصدرين بمعنى الاسناد وكثيرا ما اي صيغة الصفة مقام المصدر **قال** التمييز

ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وقد يقال بفتحها لان المكر يميز

من بين الاجناس برفع الابهام **قال** ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه

جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاضى

لتعين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان

التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة

نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه

بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه مضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه

او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب

ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد **قوله** المعنى الموضوع له من حيث

انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن

اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه

اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء فهي فيها مجاز **قوله** الكن المطلق ينصرف

الى الكامل ودفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق و

يمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يطلق في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث

الطارئ والمراد هنا هو الوضع الثاني **قوله** لكنه غير مستقر بحسب الوضع و

لهذا يكون حقيقة في كل واحد منها من معانيها بخلاف المشترين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز **قوله** وكذا يتقيد به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقرح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الأُخر المعينة لما يراد من المشترك **قوله** ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبنى على ان الدالة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا **قوله** ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصنجة ولا ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره **قوله** ولا من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الموزون كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون **قوله** فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق السيد الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته **قوله** يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للمرتفع كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبته في جملة اي

نسبة سببه لا يختص شيئا او مثنى في الخبر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره
بقرينة نسبة فتلك النسبة حذف سببه اذ التمييز لانه سببه لا يتبين كيف ذلك
تمييزه كما اسمى قوله بعد ان كف حيائه جاء منه المنتصب عنه اى الاسم الذي ينصب
انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا تلك النسبة لتطلب اليهم لم يكن
ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل بالذي طاب نفس زيد فزيد
هو سبب لانتصاب نفسا وكما اسمى قوله ويحتمل عن تمام الكلام وعن تمام الاسم
يعني ان تمام ما سببه لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجي بعد تمام الفعل
ويجوز ان يقال يصان عنه في هذه الموضع معنى ذكر في قوله [illegible] عن طيق
دلالة قوله قوله فحوه ليقرب به التي وذلك اما مقياس مشهور موضوع الدلالة
كالعدد الرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع للدلالة كقوله ملء الارض
ذهبا والملء قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غير ذلك
ونحو [illegible] رجلا [illegible] متلك بالضرب ونحو بطولك رجلا ولعمرانه عرضا قال
ونحو [illegible] مثنية [illegible] قوله وهو والتنوين لفظا
وتقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله للذي النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع
نحو عشرون او نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة
قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اثنين بل ذلك [illegible]
وان صنعت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا كان الاسم
بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
نحو نعم رجلا و[illegible] ويا لها قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم
الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصور [illegible]

نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي الراقود خلا اي الراقود نوع من الاوعية وهو ما اذا اريد ذكره قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة و عشرين صاعا قال فيه رد الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو ما يتشابه اجزاؤه اي يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها جزء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي على ان زيتين مثل تنك بار وما شراك قوله او المعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله بنون الجمع اراد شبه نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يتوهم ان رمضان لو كان تمييز البيان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قال وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله والمقصود غير المقدار عن طلب التمييز و اذا اقصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول

للحقيقة وعدم العراقة في الابهام ١٢

رفع ابهامها التمييز مستلزم لرفع ابهام طرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه
على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار انه ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار
عدم ذكر الاسم هنا وذكرها في السابق الا ترى ان نحو رجلا مندرج في القسم الاول
مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره **قوله** المصدر جعله الشيخ
الرضي رحمه الله شبه الجملة وليس الاضافة الى قوله او الاضافة لكن للمصنف جعله
من هذا القسم لما قال او في اضافة ولعله اراد شبه الجملة يشتمل على نسبة قريبة
من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك **قوله** نحو حسبك زيد رجلا اى يكفيك زيد
قوله فكانه قال طاب زيد اى كان معناه مثل فعل او شبه فعل تميزنا في نفسا وابا وكذا في
عطفا على ابوة **قوله** ولله دره الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اى ما
ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما
اعجب فعله **قال** تميز عن نسبة يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة
شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا مما
يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه ولما لم يتعرض قدس سره لتقييد
مقدمها بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا اتقيد مقدم الشرطية
الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي
بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب
زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد

من حيث هي لنفسها تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما
اولا فلان للنفس ثلثة صفات ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والتعلق ليس
الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة
اذ لو نقضت الشرطية بكفى بزيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال نمنع
عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب
عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول
قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان المتعلق قطعا ولو اريد بها الذات
لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد بها الشخص مع
جميع صفاتها قلنا فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا
المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما
اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة
اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب اخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية
الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له
ولمتعلقه واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي
وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله
تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نقيض لمقدم
الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين و
بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه
واذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع و
الاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه او له
ولا يخفى صحة هذا الجواب قوله والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي

صفات الشئ كالعلم من قبيل ما يصح حمله لما انتصب عنه **قوله** ان يكون تمييزا

رفع الابهام عنه فيه مسامحة **قوله** وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى

التمييز لعايد الى بذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب

الى التمييز كما ذكره **قوله** او بمعنى مع وهى تقيد مثال كتبنا بعدها الخبر كان من حيث

انه فى على معنى ونظيره وقال الشيخ الرضى وهو ان المنصوب فى عبارة النحاة فى نحو

قولهم شراهم فى ذلك الشرابه الفظ الفاعل بمعنى تمييز عن النسبة تقديرا لكان منصوب لفظا بمعنى كان

لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم **قوله** لان من تحت التمييز ان ليس له ادل

مطلق وفيه لما ذاكر مما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى وقال فى شتى

يقال لله دره من فارس ولا يقع عمرى عشرون من درهم و يعرف ان الاول لا يحتمل التمييز

يحتمل الحال نص تخلصه للتمييز **قوله** لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من

التمييز وهو البيان بعد الاجمال المكون او قم لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقدير

كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم **قوله** اذ بجعلته لانه اتضمنه لانه مطاوع انه كان

التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل **قوله**

نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التمييز متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك

قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد **قوله**

وذلك بعينه مثل قوله تعالى فما ربحت تجارتهم يعنى تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم

قال خلافا للمازنى استاذ المبرد وتلميذ الاخفش **قوله** نظرا الى قوة العامل قال سيبويه

كلام العرب استقر على ايلائه **قوله** قول الشاعر هو من مجيدى الشعراء **قوله** اتهجر

الا قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسى فلا تمسك **قوله** بالفراق فى بعض

الروايات بالعراق **قوله** وما قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور

مفسر التطيب المقدر وقيل نفسا **قوله** غير قادح فى التمسك اذ سماع

تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع و نظيره التعبير عن منع وقوع المومنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا و لو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا و اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات و تقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجاز او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي المستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصها الا بعد معرفته بخصوصه قال فالمتصل الفاء للتفسير قال هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك لو قلت له علي دينار الا دانقا كان الدانق

داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله وكلام الفصحاء واجيب عنه
بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض
انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه
هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعا
كما انها متأخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم
زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يمشي
في بعض ادوات الاستثناء كعدا وخلا فانهما افعال وقد ثبت لهما النسبة فيكونان
متأخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم
فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على
احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض
والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام
فاذا قلت الا زيدا اتضح ان جاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس
الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا الخروج عن الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في
المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج **قال** عن متعدد اي ذي عدد وكثرة
قال بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يدخل **قال** واخواتها اراد بها كلمات
محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم
زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه
نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال
لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء
قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم اه قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا
ولهذا يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو

لا زيد وما جاءني عمرو لكن زيد **قوله** اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير

وبيد **قوله** اي لبين معنى اه الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت

اصطلاحا ما يقابله **قوله** واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه

اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت

الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار

تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم

التفريغ وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير

العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز

جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه

ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه **قوله**

وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره

بقوله بان يكون اه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله **قوله** منصوب

على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي

ان يكون داخلا في الا في **قوله** والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في

شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك

فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان في الاخوة معنى

فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز نصب المستثنى

قال او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتبادر الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه

مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او

منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر

آخر لكان وحال **قوله** اي المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع

منصوب بما قبل الا من الكلام كما تنصب المستثنى به والا التي ما بعد الا منصوب به لو كان متصلا
او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة في وقوع المفرد
بعدها ولستا حرفين مترادفين معنى لكن قالوا انها الناصبة تشبيها بالنصب لكن الاسم
وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء
خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع
بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا ههنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم
المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها **قال** في الاكثر متعلق بمنصوب المحكوم عليه
الا انما اخر عن **قوله** واما بنو تميم ابن يعيش في شرح المفصل ان بني تميم
يبدلون منقطعا متصلا بناء على جعله من جنسه اقباله على سبيل المبالغة قال ابن
السراج المنقطع ما كان المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها
احد الا ما يسعه الا حمار الا النصب لانه ليس من جنس السابق
قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو جاءني زيد الا عمرا **قوله** لا
عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب الاكثرون الى انه استثناء متصل فمنهم من
قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذي
عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف
والتقدير لا راحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا
مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة ودل على انه لما جعل الجبل عاصما
من الماء قال له لا يعصمك الله اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد
وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة **قوله** التي هي ام الباب لانها موضوعة
للاستثناء وغيرها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة
والظرفية والمجاوزة والحط والتنزيه ثم استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة

قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه **قوله** او الى البعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على البعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى **قوله** والتقدير جاءني القوم عدا ه اذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا جميعهم زيدا كان المعنى انتفى الجمع عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى الجمع من زيد وانتفى الجائي والبعض من زيد اي سلب عنه **قوله** وفت خلوهم اي خلو الجائي منهم **قال** ولا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن **قوله** وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد **قال** فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ترتيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه ويكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع ولا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييده كل من الفعلين كما هو المناسب ولك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار ويكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل فلا حاجة الى التقييد الرضي **قوله** ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا عنه بمقدار نصف ساعة مثلا لم يكن البدل مختارا ان

لايكون رد الكلام تضمن الاستقبام نحو اقام القوم الازيدا في جواب من قال اقام القوم الازيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال **قوله** على البدلية اى بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع عدم استعاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** الا بالا على اى نوع تحمل **قال** يعرب على حسب العوامل اى على قدر ما اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ونقول ان لزيد جر لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه **قال** اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه بقي المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول **قال** ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين يبنون دلالة الهيأة التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاء الكل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال المراد فائدة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض تعين المراد اما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فتعارضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام

المعنى وصح نفى قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء
من مفهوم الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب فى وقت من الاوقات الا
وقت استقامة المعنى فانه يتعين المراد **قوله** اذ معنى ما زال ثبت الا ظهر ان يقال ثبت
دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يق ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات وفى فادته بحث **قوله**
لان نفى النفى اثبات اى مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفى النفى يتوقف
على تصور النفى وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه **قال** ما جاءنى
من احد لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشئ وهل زيد بشئ
استيفاء للصور الاربع التى تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى **قوله** فعمرو مرفوع
يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر فى فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف ذكر
انه بدل محمول على لفظه واضعف منه فى النصب نصب لا اله الا الله لان العامل فيه
وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا فى لا فتى الا على **قوله** قيل مما وصفه به
او لم يوصف به لصح ايض لجواز ان يراد بالتنوين التحقير **قال** لان من الاستغراقية انما
تيد بها لان من قد تكون زائدة فى الموجب عند الاخفش اذ لم تكن استغراقية **قوله**
لانها لتاكيد النفى اى نفى مجرورها سواء باشرته او لا نحو ما جاءنى من رجل ولا امرأة
قال لا تقدر ان اى لا تفرضان وقوله عاملتين تمييز او حال ومفعول ثان بتضمين معنى
الجعل **قال** لانهما علتا النفى يعنى انه علة جامعهما على البين وان او جزء العلة وعلى التقديرين
بانتفائه ينتفى العلة **قوله** فعمرو مرفوع على انه اه النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر
غلبتهما لكن يبقى تقدير عملهما اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان
العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا
قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن
فيه **قال** لنقض معنى النفى اى انتقاضه فهو مصدر مجهول **قوله**

وفي لعليه وذلك لان معنى ليس نفي الاصل لكن مدلول الحروف علامات كالافعال ايه
نحو لست ولست ولسنا الدلالة من الزمان الماضي فيجيبها حكمه كان لك لم يبق
فيه معنى الكون وهو قد يستعمل فيه ويبقى عمله نحو كان زيد الا عالما يبقى معنى الكون فيه
بعد الا **قوله** مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها اسم الله
مشهورتان **قوله** لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم
حاشاي من حذف نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا او دخول
ما عليها او نصب الاسم بعدها شاذ عنده **قوله** واجاز بعضهم النصب بها بدليل حاشا
زيدا او حاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لاليت اي قلت لا ولو
ليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته
قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القراءة وانه
بمعنى تنزيها لله فيجوز بناء هذا ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى
تنزيها وانما حذف التنوين في حاشا لله لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه تجريده
منه لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لا لاجل علميته
لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا **قوله** ومعناها تنزيه
المستثنى اذا استعمل حاشا للاستثناء وفي غيره فمعناها تنزيه الاسم الذي بعده من سوء
ذكر وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم
ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص
عما يشينه فيكون اوكد وابلغ **قوله** ينتقل اعرابه اليه فان الاعراب حقيقة لما اضيف
اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو جاءني غير زيد وعمرو بالرفع بمعنى
ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن
ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع

به بمعنى اسم ولان ذات فيه عارض **قال** غير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبران له

قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن

قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز **قوله** وذلك لاشتراك كل

منهما الى يعني انما استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير انما يدل على

مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها

في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة **قوله** مذكورا انما اشترط

ذلك ليكون اظهر في كونها صفة **قوله** نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ

الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد

اثنين منه **قوله** وامثلتنا اه هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على

الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر واستفاؤه لا يوجب

عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم

تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم

بينهما غالبا **قوله** فالا في الآية صفة قال سيبويه لا يجوز فيها الا الوصف يعني لم

يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من

لولا لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قليل واقل من قليل في متصرفاته وصرح بذلك ايضا

الشيخ الرضي ايضا البدل لا يجوز حينئذ ويجوز الاستثناء **قوله** يجب لا تعدد الالهة اي يجب

ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد

فانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان ثبات الملزوم مستلزم لاثبات

اللوازم كلها **قوله** اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي وحاصله ان سوى في

الاصل صفة ظرف مكان هو مكان قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف

الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار

معنى مكرر متقدم وليس بمستمر يستعمل في الماضي والمستقبل الان يعني
الموني ولا يشابه لكن مكث ... مستمر يستعمل بدل في المستقبل
الان وقلت حالي ... المنيرالادت والمهات تحرز من معنى ابدال
تعلق الاستثناء في الاصل ... مستمر ... معنى مكرر معنى بل ...
معنى الاستمرار ... تحقيق ... الاصل ...
مراد بصيغة ... معنى الاصل ... صفات الفرس به
حدث موصوف بها ... منصب التكوين ... معنى المراد
ذكره حيز قوله فالمراد ... الاسم ... المصير اسم ...
ولا يظهر في عبارة ... المراد ... يكون اسناده ...
... قوله فلا اسناد ... في كل الاسناد ...
ولا اسم ... على ... الاسمية ... الاسناد ...
قال ... الشيخ رضي الله عنه ...
الاحكام ... لا يكون ...
... يكون ...
بات ... النحوية ...
...
...
...
مستمرة ... القرينة ... المنتقل ...
ولا ...
... الماضي ...

كما هو مذهب سيبويه والمستعمل بالاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** وذكرت
اذا انتفى الاعراب به او وقع في بعض التفاسير في قوله تعرو وازالت تلك دعواهم ان
تلك خبر فلعل ذلك مبنى على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى **قوله**
وهو كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد **قال** في مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضي
يحذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك
لدن قائما اي لدن كنت قائما **قوله** وهي ان تجي بعد ان اسم وجاز تقديرها او في
عامل نحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعين النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل **قال**
اربعة اوجه قال الشيخ الرضي رحمه الله وبما جرّ بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع
ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح **قوله** ونصبهما نحو
في الثاني تقدير فعل لائق نحو تجزي خيرا **قوله** ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول
ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان في عمله او معه خير واما
الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير و
لا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو بعض منه لا سيما اذا
كان ضميرا متصلا وان قلت لم لا يقدر المرفوع كان التامة قلت لضعف تقديرها القلة
استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف **قوله**
فكان يجزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مفرد والفعل المقدر لا بد
له من الفاء **قوله** فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة
المفتوحة مخففة قالوا القرائتان في قوله تعالى ان تضل احدهما بفتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط ١٢

معنى التكرير الشرطية والعوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا يرد قوله
بعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا ستلزامه التعليق واما اللفظ
فلمجيء الفاء في قوله ما انت الا ذاهب فان قوتي للمشاكلة في الصيغ ولا يجوز
ان يكون صلة لان كنت ذاهبا تعلقت بقوله فيما اخبر احتيج تقديره بعد الفاء
عليه الا بمعونة الشرطية فلابد من تقدير فعل هاهنا عند البصريين من نحو قوله
ويتكرر قوله الا ولى ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان بعينه فاذا حذف
شرطها حوا لم تعتبر صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كان ان زيد
كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تعيين صورتها من الكسر الى
الفتح ولابد من التكون كانه لهاء مقتضاها اعني الشرط لم لا يحتمل ان
يقدر ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها فان كان
الاول وجب في جزائها الفاء نحو ما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق
ولابد من لدلالة جزاء مقدم شرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة يكون حينئذ
اتباعها قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا ابا او رجل بلا
حسنه فانه منصوب بلا وتابع لا قوله التي لنفي جنسه اي لنفي ما الجزء
لا يخلو عن خلل في تعريف ...
المنصوب بلا ان هذا لانه يخرج بقوله يليها نحو قالهي احتاجه في تعريف اسم كان ولعل
قال الاحتياط مر قوله وهذا ابتدا كان في خبر اسمها وقيل في اخر المراد ان اسمه اليه
خبرها ولانه ما ذكرناه مع حذف مفعول علم بتبع فانه واستتر الى بعد نحو ليا
قوله هذا ابتدا كان فيه ان المرفوع بعد ما معرفة كان او نكرة لا يسمى بالحال قسم
غير ما لهم الاهم لان يعني بالدخول عليه اعمل فيه قوله او مشابه به
ان قيل ولم نقول في قوله غير لا تترتب عليهم اليهم ولا نقيم عليكم بتعليلكم ولا اعلم

[illegible]

اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فتكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار والمجرور خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر يجاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك ظاهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا فالمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فيمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة اي الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه قال و التكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عليها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد

فانهما ترجح جانب البناء ١٢ قوله للتنبيه عليها اي على انها لنفي الجنس لان نفي الجنس تكرير للنفي في الحقيقة ١٢

تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا لما في السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا
لكفى نعم او لا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله ويتعين هذا
التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او
فيما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر
تنكيرهما اما النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فلامر
واضح ولما كان النزع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر تنوينه
للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال في مثل لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية
ولا قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل
ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة
واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة
عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس
والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا فتحت الاولى و
رفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرية ولا زائدة وان يكون
بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاولى وفتحت الثاني
يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية قوله وخبرهما محذوف واحد
مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة
في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اي لا حول ولا قوة موجود
الاظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه
فان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير
خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرتفع
الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلا لان زائدة قال الشيخ رح

يجوز تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى والثانية او كليتهما **قوله** والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضى الخبر كان في **قوله** ضعف لضعف الشيخ الرضي **قوله** لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل ما يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف فتوهموا لا برابه ولا مستقر فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها التبرئة لكنها ملغاة للضرورة **قال** واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار يجر نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى لفظه لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها **قال** اما الاستفهام ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلاثة لكن لا ينحصر فيه للجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها **قال** السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا لان معنى الا غلام اتمنى الغلام **قال** الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره **قوله** واما قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء آخره يدل على محصلة تبيت الحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيت اي تبيت تفعل كذا **قوله** لمكان الاتحاد اي الثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف **قال** معرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان **قوله** ويجعل مرفوعا قدم ان القياس مضى الخبر **قوله** لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناءه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف

قوله جواز البناء ... وقال في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل ... مستقلا واخرى غير مستقل في باب التبرئة

البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي **قوله** اجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع عن الاضافة
المصرح بها عند الشيخ الرضي فالاولان والاب والاخ **قوله** واجراء احكام المضاف
عليه اثبات الالف اذ ذلك لان الاتيو هو به منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك
لنون لانه لما كان نون لا حسنا وجه ولم يحذف النون في لا غلامي **قوله** اي مشاركة
اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار
الاضافة لوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول و
اما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له
قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من المعنى
او المعاني الاخر قد يلحق به **قال** لفساد المعنى في المصدر لانه لو كان مضافا لزم الرفع
والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك فالحامل على هذا التغيير
قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وذا لا يتيسر مع المعرفة **قوله** ولا يحذف الا
مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة **قال** خبرا وولا
وقد يلحق لا التاء كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا على حين مضافا
الى النكرة وهو الغالب على ان او همنا مستعدا الله ان تحولات حين مناص الغالب في
حين النصب ان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع
بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا
احد جزئي الجملة **قال** المشبهتين في النفي قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند
النحاة والحق انهما لمطلق النفي **قوله** لنفي خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية
المستفادة من خبرا وقال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسمها ونصب خبرها **قوله**
اما بنو تميم فحيث لا يذهبون الا ردّ ذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي

يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها فی مرکزها او ما مشترکة بین الاسم والفعل **قوله** نافية مؤكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما **قال** وانتقض النفي بالا نقل عن يونس تجويز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيهما مثل قولك ما زيد الا سيرا **قوله** او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين **قوله** اي على خبرها منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة **قوله** فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند الغائها عن العمل **قوله** يعني الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور **قوله** لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المص ذكر اقسام المعرب **قوله** بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب ولنا لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الخ من سابقه مع ان المراد متبين **قوله** لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء **قال** والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه هٰهنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هٰهنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة **قوله** اي ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

تركيبهم وحينئذ يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة وتمثيل الى الواسطة
من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقتضي الا تحمل اتحاد المبرد قياسا اذا
كان المصدر من اسم مدلول الفاعل عبارة عن مسمى ويطوع او نقول بان اللفظي
والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو عن تحمل **قوله** هو ايجر بيان للو اثم كان
الاثر ملحوظا بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا
لان المضاف الى المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه يتوقف على الجر لزم الدور
قوله اى مصطلحا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب
في المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **قوله** تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه
بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصل
الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير
الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه في زمن القائم مقام التنوين من فاعل الشيء
منزلة جزء من ذلك الشيء ولم يرد بقوله من نون التثنية والجمع المحمول الضارب
الرجل محمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي وليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في كم رجل وحويصبت الله والضارب الرجل
لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من
تحقق شرط شيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر وهو
هيهنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف **قوله** حيث ليسوا قالوا بتقدير حرف
الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه
متعد بنفسه فمن عامل هذا المضاف اليه اشكل اذ ليس هيهنا حرف جر حتى يعمل
فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة فعمل بخروج الجر لانهما اذا عملا كان
ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة

المضاف الحقيقي تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة **قوله** الا انها تفيد معنى الاداة ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ **قوله** علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ارادتها معنى ومن البين امتناع الحمل فيها انما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها **قوله** كاسم الفاعل الخ والمنسوب **قوله** واما ما ساوى وكان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للرتبة والمساواة **قوله** واعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد **قوله** ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقيين وفي مسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت وجيء بها نافر لانه غير مانوس **قوله** ولا يحتاج فيه الى التكلفات الخ قيل في تصحيح اضافة كل الى الرجل ان كلا للاحاطة بجزئيات كل ما اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجري في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد **قوله** فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرءات الخرقاء لملابسة انها تشرع في التهيء لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها **قوله** واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز **قوله** كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه

قوله قلنا ذلك الخ قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه اذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وفي المعرف باللام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده ولبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشيخ فغير موافق لما ذكره ايضا فانه الخ قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسوائك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يتم اختيار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتهما لفظية لانهما بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن بمعنى الماضي لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك بمعنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما ادعى بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى الضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه

من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واخيه فالهاء عائد الى رجل وسيجئ ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ وكذا ينبغي ان يكون قوله تصدق بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في مثال هذه التراكيب **قوله** لتوغلهما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته **قوله** الا ان يكون للمضاف الضد واحد هكذا قال ابن السيرافي قدس سره ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فيحمل على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد **قوله** نكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او ارادة ما هو الغالب في التنكير او ارادة تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذا قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة بانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد **قوله** لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر **قوله** لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف **قوله** وبين جعلهما علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما **قوله** بل فيها زوال تعريفها اه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما

لم تكن موضعا لمّا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت
الى اجتماع تعريفين فى الارادة **قوله** من ترك اللام فيه فقط **قوله** قال ذو الرمة ثلث
الاثافى نقل عن السيرافى فى حاشية البيتين وهما يا منزل سلمى سلام عليكما هل الازمن
اللائى مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافى والديار البلاقع و
قال فى هل يرجع اى رد جواب السلام وقوله او يكشف العمى عن المستخبر الذى هو
فى عمى عن حال سلمى وثلث الاثافى جمع اثفية وهى واحد من الاحجار الثلث التى تنصب
القدر عليها والبلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى **قال** صفة مضافة الى معمولها قال
شيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائز اعمالها فيما هو فاعلها واضافتها
اليه لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى المرفوع والظرف والمصدر سواء
كانا بمعنى الماضى او الحال والاستقبال والاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو
زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم فى
داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان فى غيرها ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا
بمعنى الحال او الاستقبال والاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية
على الاولين وعلى الثالث محتملها والمعنوية وقد يؤول بعض الاحيان اسم الفاعل و
المفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والعبد بكسر العين او فتحها
وسكون الموحدة بالعابد **قوله** نحو مصارع المصر ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضى حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذ جعل بمنزلة الماضى لتحقق
وقوعه واعتبر معنى اللام كما فى صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرفا ومشغول
به اتساعا كما عبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية **قال** وكذا

جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع من
الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية
مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان
اللفظية فرع المعنوية **قوله** والمراد المشار اليه اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء
يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك
الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقع لبناء لاحق على سابق واستدلال اللاحق
على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله
من ثمه اشارة الى التخفيف و انتفاء التعريف او يرتكب مجاز كما يقع وللان قتيل تلك
القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم **قوله** وعلى هذا كان الانسب الا ان اصله مذكور
صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا **قال** خلافا للفراء اي يخالف هذا
القول خلافا للفراء **قوله** واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة تقتضي بقاء
او كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي
هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب
قوله الظاهرة ان يقول لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف في التركيب لا في الاستدلال **قوله**
اذ لا نص فيه اه فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال **قوله**
يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** وفيه وجهان
آخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل البلد
مشبها بالمفعول فنصب **قوله** يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث
فسروا كلام المص كذلك بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه
الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم ينسبه الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه في نسبة

او لما علمتم لئلا يعلى حمله مفعولا له للفعل المفهوم اى جوزوا لئلا قوله لم يجوزوا

الضارب زيدا ويتوجه على هذا التقرير دون التقرير السابق شيء وهو انه لم يجوزوا الضارب

زيد على ضارب زيد كما جوزوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقرير السابق

اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان

التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك

الباب نظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظير بخلاف

باب ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه فان قلت يرد على هذا التقرير

نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف

قلنا لعل المص لم يرض بهذا القول وقال بان التنوين قد زال باتصال الضمير فان

اتصال الضمير انما ينافي التنوين لنظائر حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة

كما في حواشي بيت الله فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك حملا على ضاربك كما

لا يجوز الضارب زيد حملا على ضارب زيد قلنا ان المثالين فرق وذلك لان الضارب

مشابه لسائر ذلك في ان حذف تنوينه لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها
لضارب زيد في ذلك **قوله** ويحصل التخفيف حاصل من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى
قوله ويرد على القاعدة الاولى ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة
وبالعكس للتخفيف مع ثلاثة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وبجرد
قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف
من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا و
ان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه
اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد فقدم جرد عليه واضيف للتخفيف بحذف التنوين
والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاول كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع
قوله متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع
للناس في مسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع **قوله** وثانيهما الخ قال
الشيخ الرضي يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجد اثم يضاف
المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة
التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى
الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور
سيناء وصلوة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين **قوله** متاول بصلوة
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس **قوله** وبقلة الحبة الحمقاء انما
نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام **قال** ومثل جرد قطيفة قال قدس سره
في الحاشية جرد خرد ريشه از كهنگى و فرسودگى انتهى قطيفة چادر در بجيده صراح
قال ثم ان المضاف اليه في العموم والخصوص اذ المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كلية اسد فانه يطلق عليه الاسد يطلق على الليث وبالعكس كما يطلق عليه الاسد

لم يطلق عليه البيت والحكر قوله سواء كانا مترادفين او كان اضافة حد المترادفين

الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال تبعية لشيء ثروى قال بخلاف مثل كل الله راهم

وعين الشيء وكذا حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام

ولفظه والشهور ان اسما مقحم قال شانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى

المضاف اليه لان قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف

دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله سواء اوادت

يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيعم المثالات قوله

واذا كان للجنس فغير يخفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة

ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل

للوجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم

هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن واذا اخذ من

حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه

وح يكون العين اعم منه قوله يحمل احدهما على المدلول او من باب حمل احد

اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيف

الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح

اي مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى

ذا صبوح زمان هذا الشرب قوله يعلم مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان

نسبة الجيئة الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة وكذا اللقب يفيد التعيين الذي

الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكره لا يغني عنه الاسم ولهذا لا يقدمونه

على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل

القطع مرفوعا او منصوبا قوله الباء للغلو لا حكم لمغاير من غير ان على سبيل قوله الحصر

عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم قال
او الملحق به معنى لا الحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في
الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قال فان كان اخره يعني ان
لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان اه قوله لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما
رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف
المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء
ليكون كالكسر قبله قوله ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب
واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها و
انما جوز هذيل القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو
في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما
ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء
الضمة اه لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي
تقلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء وايجاب الحرف الي الكسر اذا ادى الى الكسر وزن
يودن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو لي في جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل
قوله فتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة
نافع محياي ومماتي اه لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو
يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف
كذا ذكره الشيخ الرضي قال فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب لجواز تقدم التعريف بفرار المرء من اخيه
وامه وابيه ومن تقديم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقي قوله في الحال اي اذا اضيف
في الضم او نصب الى ياء المتكلم حو وابي علي هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد عطف قوله وتقول

حمى عليه عطف فعلية على فعلية ولما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على
اسمية قوله بين الواو بدليل اخوان وابوان قوله اي ما لك بصيغة المخاطب
قال قدس سره في الحاشية اوله قد رگ احاك في الجاز وقد ادى وكتب على قوله
قد رگ اي قضاء وقال في المجال الاسم سوق بمنا ومعنى ادى اظن انتهى وقوله ادى
بصيغة المجهول قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب المجرد بالاحتمال قوله
اي ابن حم اب ناصله بين كاخين جمع اخ قال في تقول اي امرأة اه قيل انما صرح
بالقول تحرزا عن نسبة الحم والحم الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها
الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان
يجوز مضاف في الشرح او جعل صيغة تقول للغائبة فيندفع الاعتراض بلا تكلف قال ودليل
اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان
وهنوان وفي الثلاثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان افعال
صحيح العين افعال كجبل على اجبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك
عينه ومؤنثه بهوهنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن الحاق
اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها ولكن لا دليل في هنوات لانه يمكن
ان يكون كثمرات وثمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لا دليل
على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن
العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه
لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند حذف
الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في في من فمويهما
وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام وقدمت على العين قوله الحركات الثابتة
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بالميم اعني فوك وفاك وفيك فقال بجامع اه

درجات فصاحة اللغات قوله فالحق ان يقال كدلو وعصا ويد وخبأ وفيه لغة سادسة
ادنى الكل وهي ان يكون كوشاء قال ع ذوا على ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان
مؤنثه ذات واصله ذوات بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال
واما الثاني فلان باب لطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس
عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو كان كفلس لقلبت في المؤنث واوه ياء كطية
ولا بدل ان ذواء جمع ذو على انه مفتوح العين لما تم قوله لانه وضع وصلة اه قال الشيخ
الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني
رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات و
الاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد الوصل بهما
الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل
فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب و
ايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا او علم لم يجز قيامها
مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف اه ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما
وقع في كلام بعض المتاخرين واصلي على نبيه محمد وآله وذويه فذلك اقتباس من الكلام
المأثور قوله وكانه خص المضمر اه يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير
الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي وكذا متصرفاته
وقد جاء لبعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكني اريد به الذوينا قوله
الفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل
وهو اسم مجتمع الكتف قال قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم لمجتمع العارض
قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة الثالثة او
الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة او الرابعة فانهما لبيان الحال للتصيير ومنهم من

كما يشير اليه قوله كان في الرتبة الثانية منه ١٢ قوله لا التصيير فلا معنى للتصيير هنا والفاء في نحو له الحمد التراقي

والتأكيد بجعل قائمة بقوله طفقا ١٢

قال المراد بالتالي هو المتأخر مطلقا وفيه ان كان عموم مجاز وهو خلاف الاصل ومن القواعد
لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا
ان يراد السبق والتأخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه نوعا متغايرا
شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت الكتاب جزءا لجزء الا ان اعرابهما
واحد بحسب القصد ظاهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله
شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا
لا شخصا قوله ناش من جهة اه وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا
للفاعل قوله لان المجيء المنسوب اه لاحد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي
للاعراب نسبة في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى الغلام في
قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا انتهى الا ان يراد المعية في الانتساب
اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع
لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان
الجمع والمنع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجيء
قال يدل على معنى اي على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه
فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على
حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوا
مشتمل حصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال
انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في
التابع فلا حاجة الى القيد بحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من
قال فهو للمصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيها فقيد هذا القيد وكان منشأ
التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاء القوم كلهم

فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه
يبقى من البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك و
العطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وسواها
مذكورة للدلالة على ذلك فيما يخرج تلك الاملى يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه
غير ضروري قال وفائدته ليس من وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد الثناء اه
وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير و
قد يكون للكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة و
الصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير
وقيل الفرق بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة و
الكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا
من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف ليس نعتا ان قلت كل من تلك
الاموي الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا يشتبه
لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري
في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد
الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزء اجزء او البيت سقف وجدران
قوله ولما كان غالبه الخ حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة
شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا
ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما
ذكره لا يصلح رد الان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون
مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الى متعدد
واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو

ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد
الى المشتق وذلك لان وتعيين المتقابلين قوله اذا كان وضعه متعلق بقوله
غير مشتق والوضع ههنا يتحمل الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في
المجاز ولا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو
مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه استفهامية استعيرت للكامل
البالغ نهاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال
عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والنهي
مقحمة لينصص على ان اللام ليست صلة للوضع قوله فان التميمي والرايب
ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قال نحو مررت برجل اي رجل اي هذه
تكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق
تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا
ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في
جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما سواه هزل وحق الرجل اي كان من
سواه باطل قال وبهذا الرجل يعني به الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة
دون غيره نحو مررت بهذا الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل
بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال انما قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس
باقيا معناها على الوصفية لسائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة نحو مررت
بخصوص رجل وسنبين ذلك وبهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف في مثله عن دلالة زائدة
على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية ولم يفد السببية مثلا ورجل طويل لا يفيد الا الطول بل يكون فيه الرجل اسما ذكر
في الاصل اذا كان معه قرينة دالة عليه كالتراب والحجر لحاضر في الارض ... هذا

الرجل فالموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا قال بزيد هذا قال الشيخ الرضي
اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي المواضع
الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بها التنبيه هذا المعنى قوله الا المعرفة الا المعرف بلام
لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم
الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق
المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن
تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي
من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه
زيد قوله لان الدلالة على معنى انه قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة والمشهور
ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد
قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
حتى يصح بها وهو ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشائية لا يكون
مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية الحكمية
بقول محذوف كقوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما
يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله قوله واذا لم يكن فيها

تقدير القول على ذلك المثال ...

الضمير الرابط بكونه اجنبية اي لم تكن حالا للموصوف ولا لمتعلقه وفي كلام الرضي
منافشة نحو ان حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قال او بوصف بحال الموصوف
للجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله قال او بحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون
ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ما له ربط ما له تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب اباه زيد قوله بعض اعتبارية انما يعم الوصف به لانه امر راجع
حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في ثلاث
الا شيئا لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قال في التعريف والتنكير
اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله
ثم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع والاول للجمهور على انه بدل ونعت مقطوع رفعا
او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال في الافراد و
التثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء
كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج قوله
او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قال والثاني يتبعه في الخمسة الاول
ثلثة منها ذكر محلا بقوله في الاعراب لان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه
ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر فح يطابق للموصوف
في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه
محلا وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول محلا او الجر بالنسبة كما فيلزم ان يكون
الضمير فيه لا محلا قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف قاعد ون غلمانه
اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاكثر بخلاف الالف
والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا قوله يحمل عليهما ضمير الغائب لجواز الكناية في صفة الله
لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملونه على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى

الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع

الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية لمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى

اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف

يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله

والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا قرنه به او اكتفى به فوقع الدليل

موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي **قوله** اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم

من حمل الاخص والمساوى على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوى بحسب

الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم

نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف

مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو واللام الا على

ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمه اشارة الى الاخص والمساوى بحسب

اصطلاح النحويين ان قيل لابد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه

اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله من ثمه في قوة قولك من اجله

قوله لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا

قوله ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان

احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة

لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم

الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا

ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفة

في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما

كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف

مدلول اسم الاشارة في القلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون
العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر **قال** الا بمثله
اي ذي اللام لا احوال الموصول فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله
قل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين لبقي فيه كثير فائدة
فلهذا بينه بقوله اي ذي اللام فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو
المعروف عند جمهور النحاة لا يبقى فيه ابهام وهو ان الموصول لا يوصف الا بما في اوله اللام
نحو الذي واخواته دون من واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المخصوص فيه
اعم من المخصوص لعويصي استدل الشارح قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل
المضاف ادنى من المضاف اليه والشارحون فسروه بذي اللام ويرد ينتقض بالاية
المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته
في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل **قوله** او
انقص منه ينبغي ان يدعي ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى
يثبت المدعى **قوله** ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور **قوله** بالرجل بقرينة
تذكير اسم الاشارة والصفة **قال** العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا القسم من التابع
به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع
متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة **قوله** او نصدر نسبتها الخ وصدق
على مثل البيت ستغرس وحجرا ان يخفاء **قوله** النسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي
فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاءني زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان اخوك
وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد الا ان الكلام الذي فيه زيد **قوله** لانها

غير مقصود بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و توضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة وان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والتبيان فرعه قوله اجيب بان المراد اه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهمت انك غالط به بمثل هذا نحو بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس بمقصود بتة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لولم يكن قوله يتوسط اه خلافيه وقد يجاب بعض بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء الادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ام لا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد ولعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع قوله ولما توهم اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف لا انه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما يتساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما هو نظيره الذي في تعريف الاعراب قال يتوسط بينه الاظهر يقع فلا فيه تجريدا قال واذا عطف

اي اذا اريد العطف لايعاد الرافع كما يعاد الخافض لا بالتاكيد بحيث من لاا دة **قوله**
لاستقطال الكلام وطول الكلام قد يعني بما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي
امراة والحائط عورة بالنصب **قوله** واما انه مذهب البصريين شارة الى ان جواز
العطف بغير لانه محل التاكيد حيث قال الكلام قلت يجوز تسديد به الوجه
الاستحساني قلت يا ان دمعه واكرم في بحث المفعول معه من انه دل يجوز العطف
بغير النصب مثل جئت وزيدا **قوله** جوازه او سماه الشيخ الرضي لا يعاد العامل لا اسمى لا اذا
لم يثبت انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كمن فانه لا يتصور الا بين اثنين فان
التبع نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة
على المقصود **قوله** بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد ولا يتصور
عطف المضاف في نحو مررت بك وزيد فان امكن ان يكون الباء الثاني بمعنى ان يكن
استيناف معنى الجار والمجرور به سبب الاستيناف لبعض لكن لما كان الجار كالجزء
لم يمكن الظاهر ان يكون حكما بين **قوله** ان الحرف يعني ليس بقائم من الحروف الزائدة
قوله مستدرك لانه شعر في سنة ٣ تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة رحمه الله ويجوز ان يكون
تقديره الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن فتنبيها له
معطوف على مقابله والتقدير وبالابوين والارحام فانتبها ان الواو للقسم وفيه ارده
شرط السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به يقتضي السؤال لا يكون الا مع الله وانما
لما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى
تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء والعياذ حمزة كوفي والكوفيون اجازوا
ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة **قوله**
وقوي الظاهر والتقوي **قوله** لا اعراب في كونه من الاحوال العارضة لانه في نفسه
دال لان العامل داخل فيه نعم يليه الاعراب بحركات **قوله** لتصدره دم التعبير في ان

الاضافة للعهد الذهني **قوله** او محمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
والشرط جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير
ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان
الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مختصة بحكم وضعه كانت نكرات
قوله اذ لو نصب او خفض الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى
يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم **قوله**
فتعين الرفع الخ يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في
قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية **قوله** بان يكون معناها
السببية لا العطف كما في الذي يقوم فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء
الناصبة للمضارع **قوله** لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما
بالسببية افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدأ اذا عطف عليها بجملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد
مضمون الاولى متراخيا عنه اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء بالذي فيها
وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان
المعنى الذي يعقب طيرانه غضب زيد وكذا الحال في ثم والواو فلما كان للجمع المطلق
لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند لذلك
الحال زيد **قوله** واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف
وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد
العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد **قوله** فهذا
اي فهذا العطف وان كان الخ كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من
ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم

اذ او صيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول
لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق
التحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب
المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف ان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم
بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول المراد
من قوله واذ عطف واذ اريد العطف وبه يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه
ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق
قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم
الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا اذا فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو
ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون
اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك
الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على
عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم
والمص استدل بان مثل ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السمع وهو التقديم
المذكور انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ان في كلام المص اولا فلانه نسب المخالفة
الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من
كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين
يجوزون الا في مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر
عن الضابطة **قوله** وعلم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يستدل على عدم الجواز

بالجوانب والثالثة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثنى **قوله** بل يحملها على
حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد **قال** التاكيد بجاء
بالهمزة وبالواو واعقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزاد في التاكيد اللفظي
كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفي قوله تعالى لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة **قوله** اي حاله
وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو اي في باب العلو
اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تمييز
عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة
اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان **قوله**
يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه
في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم
لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم **قوله** اي في كونه منسوبا
اه ولذا اطلق النسبة **قوله** ذلك الرفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه غير رافع

او الشمول ۱۲ شه قوله اي الحالة المفهومة منه اه لا يخفى ان معنى التوجيه الذي ذكره ان المراد بامر المتبوع ما يتحقق من

قصرت به من دون الفعل او حفظ بتغنابه فلك اذا قلت ضرب زيد نفسه زيدا
فلعلك ترددت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه عينه
بالرفع قوله كل واجمع اه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
ولا جمع لا باعتبار نسبة الفعل بل يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني
رجل واحد ورجلان اثنان ورجال ثلاثة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول
ثلاثة واربعة الى غير ذلك واذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ
الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار
هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال نحو وحده فقط
بعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا وكلتا واجمع ومتصرفاته والحق
ولا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصب جمعاء وجمعا بين
على الحالية وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم
باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى المجموع
ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد
يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو قليل نحو جاء القوم جميعهم
بعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وهو الصريح ثلاثة وما فوقها تقول جاء القوم
ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
التاكيد والا لم يكن تاكيدا بل زيادة الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة قوله [illegible]
والعطف لظاهر خروجهما لكن في خروج البدل لكل نحو الى تنبيه وهو ان المبدل منه
في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصدا لتنافيهما قوله وافادتها توضيح متبوعها
او كذا ينبغي ان يقول وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفحة واحدة ويمكن ان يقال في الشمول انها
خارجة بقوله النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول هذا

اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المص في اخراج الصفة المؤكدة مثل
نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن
واحدة لا تدل على معنى لنفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر
معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة
للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض
الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء الرجال
اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى
انه لا يشذ منهم واحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها
الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة
دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قالا في قوله
فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود
في حالة واحدة قال وهو لفظي ومعنوي ولا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي
الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما
الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة
المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ
الاول المراد به تكرار اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده واعترض
عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك يا زيد زيد جاز
ان يكون بدلا معرفا هذا الجزء عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه
مقرر كما هو الظاهر ويكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطية لذكر
غيره ثم بدا له ان يقتصر دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ويكون زيد الثاني بدلا لا وجه ان
للبدل من المنادى بهذا المثال ح قال المص في الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرير لفظي وقال الرضي وهذا اعجب فلعله سهو

ان يكون شئ امر مقصود او غير مقصود عـ ريتين **قوله** ردّه بان ذكر المرادف لا عرض عليه بان اكثر النحويه مرادفة لاجمع فيكون تاكيد اللفظي مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بعارض وايجمع والمرادفة ليست لا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد بما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعني انها لا تستعمل الا منها لخفاء معنى الجمعية فيها **قال** شيخ الرضي اي الالفاظ كلها اعلم ان للمؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر باعادة ذلك كلمة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تع وهم بالاخرة هم كافرون **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون الثاني معنى ظاهر نحو هنيأ مريا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فلا يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشئ اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشر **قوله** فيشكل استنباط مناسبات الخ اما التام فلان العموم هو تمام

الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام امتداد وجودي **قوله** وعن بعض العرب تشاهما والاولى الاولى لكراهية اجتماع تثنيتين حيث يؤكد لتصالحهما لفظا ومعنى **قال** باختلاف الضمير العائد في كله وكذا في جميعه **قوله** او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث **قال** وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسرا **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد **قوله** لان الكلي المريد لاحظ اه جاز ان يلاحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدراهم البيض والدنانير الصفر ويجوز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي **قال** يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حسا او افتراق حكما والظ انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي **قال** مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد **قال** بخلاف جاءني زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع **قال** واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير لازم ترتيبه ترتيب المتن لكن ما في تلخيص البصري يعرف ان الزمخشري وحده

قوله افتراق حكمها وحالها اي الحكم الذي نسب اليهما وعطف حالها للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم به ١٢

ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة

للنفس في تقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات

والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على

اجمع فلكونه حاملا والتابع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اصرح

معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اصرح في افادة معنى الجمع لانه

من قولهم حول كتيع اي تام قال بجعل نسبة المتبوع فيه توطئة لنسبة التابع منه اي

لا يكون من المنسوب قال دونه ظرف للنسبة اوحال من المستتر فيه اي متجاوزا

من المتبوع قوله لا يكون النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط

قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء

كان مقصودا انتهاء اولا فدخل فيه زيد في جاء زيد اخوه جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا

ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا

القيد ليس كما ظن من انه قال لان المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء مع انه

لا حاجة لنا الى اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى

التابع مقصودة ولكن ثبت ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء

حكم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان نسبة الحكم الى

التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص

ما ذكروه بالاستثناء المتصل ومن انه قال ان قولك جاءني القوم الا زيدا مثل قولك

قولك جاءني القوم غير زيد لكن البدل في الحقيقة غير زيد فهو المقصود بالنسبة التابع

ولا حاجة الى التعيين للنسبة قال وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال

المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا

له بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثانيه وينبغي ان يحمل كلام المص عليه

قوله فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في
الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون
اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال و
الغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك ولو ان جعل
الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكور والمقدر النائب منابها المضاف
او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر
كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يات به قوله الا الغلط
فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى
الثاني ثم جعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون
اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس
اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبني
الوزير وكلاءه لان الملابس مفهوم معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد
من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكره قوله فيه خلل فيه اه اى لو لم يلزم
ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب
النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال بل كذا المثال الاخير قال بعد
ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب الترقي بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ
الرضي الاخير ان لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان
في كلام فحقه الاضراب ببل قال بغيره قيل لم يتعلق بالمبدل منه او بالمتبوع لانه
حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قال واذا

قوله لا توجب النسبة الى البدل اى اجمالا ليست مشوقة اليه الجواب ان الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على ان

كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة **قال**
فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي
انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى
بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انقص نقل
عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض و
الاشتمال فذلك لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او
ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به **قال**
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ
الزيدين ولقيتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي
لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل قولهم اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا
ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد
الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد ههنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا
زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد **قوله** لان الضمير المتكلم والمخاطب اه قيل لا يلزم
ان يكون شيء غائبا ومخاطبا ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين
الضميرين من الاسم الظاهر **قوله** مع كون مدلوليهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده
المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات
قوله فان القائم فيهما مفهوم يفيده ما لا يفيده المبدل منه **قوله** واني على ما تقتدر اعجفاء
نقباء الدبر اي پشت ريش شده والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده پاي **قوله** ان كان فجر
كذب بيقين فاجر **قوله** ان جعلناه بمعنى التصيير اي ضمن فيه معنى الجعل **قوله** لانه
ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقع جاز ان يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوما بوجه غير
الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال في الكلام يصح الاعتراض على تعريف المبني

بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهران السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجهه لا مفهومه كان مجازا **قوله** والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء **قوله** لقد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب كالاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب لا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب **قوله** اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهمي لا حقيقي **قوله** فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف ان قيل في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصيادة او يراد به الغراب من صوته لانه ليس بكلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا **قال** والقابه عبر من حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف آثارها **قوله** اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر انما انحصر بالحركات لان للمبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب **قال** ضم وفتح وكسر وقفه سمى الضم

الالقاب الى المبنى بادنى ملابسة والمراد القاب حركات اواخره او يحمل على حذف المضاف اى القاب علامة بنائه والاول اظهر

ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري **قوله** والعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية **قوله** والمراد ان الحركات الخ رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان ذلك لا من القاب الحركات المبني لا مخصوصها **قوله** لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية و يطلقون السكون على الجزم بجزم الحركة **قوله** حيث قال بالضمة دفعا لقرينة التشبيه فيه بالفرضيين اسمعه التاء والياء معه **قال** الكنايات والاولى ان يقول و بعض الكنايات لان بعضها معرب ككذا وفلانة **قال** والاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في المشابهة لعدم بنائها **قال** المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه فساد لاتفاق على علة بنائه احتياجه الى الحضور او تقدم المكنى عنه **قال** ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك **قوله** من حيث انه متكلم فيه ان اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل المكني عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب في الغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها الا ان يقال ان اياي مثلا مع تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك في اللفظ وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد **قوله** وخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بل لهما او هكذا من متكلم وانا ومخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب في ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وتقييد الحيثية هنا لاخراج نحو زيد

اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اى مادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعنى لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم كلكم نظرا الى دليل الخطاب وليس فى زيد ضرب دليل التكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية تخرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا فى الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله المراد بالمتقدم اللفظى الخ اعلم ان تفسير التقدم اللفظى بما ذكره يدل على ان جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلى بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى بان تقسيم التقدم اللفظى الى التحقيقى والتقديرى خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما فى بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل يقول القائل ان يقول لا ان يجعل الحكمى من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المص لانه جعل الحضور الذهنى وعهده قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء فى ان التمحل ليس الا فى جعل العهد فى حكم الذكر واما التقدم تحقيقى لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذى بعده احتيج الى التمحل فى التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذاته تقدم المرجع لكن تاخر عن وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خصه بالاول وجعل الثانى من باب السياق والاول

انه تقدم لفظا فى ضمن الفعل ٢ قوله من خصه بالاول اه اى خص التضمن بالمفهوم من لفظ بعينه وجعل الالتزام من باب

اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ اعتبر بدلالة على
توارى الشمس وللشيخ الرضي حمله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه
المفهوم من لفظ واحد قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ
قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة
خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان التنزيل في ليلة القدر
الواقعة في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
فيه القرآن قوله ولذا لا يحل في ضمير نحو رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار
وحذف الفاعل قال فلا ينفصل الا لتعذر قال المستتر نفسه في التلفظ بسبب ان
المخاطب قوله القيامة مقام الظاهر مع عراقته للاختصار قوله اما العامل قلت من الواقع
الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه تلك الايقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع
ان المنفصل يجيئ مطلقا قبح قال الاول ضربت ضربت قيل الاول ان يقول ضربت
واضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا وبان المقصود التمثيل
لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلت ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة
يستلزم اختلاف الضمير ثم توهم لعله اولى من يمكن ان يسترا قال المضمرين قيل لعلها
لمد الى الكلام الاسقاط فيكرم من كثير خلل ابعدها ان الحكم اجيب بانه معناه الاول ضربت
ضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى حينئذ للاسقاط فيدخل ضربن
قوله واما اذا المتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم
يراعون اسلوب الترقي قوله وانا نحن قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد
همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف
زيدت للوقف قوله والضمير ان والتاء حرف ان اسم كما قال الشيخ الرضي

هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان
عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين واياعماد **قوله** لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة تشاهد تحمل على الفرق **قوله** واعطوا للغائب حكم
المخاطب وذلك مبنى على تغليب الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع
المنفصل كهو وهي **قال** خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر
كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة **قوله**
التى وضعها للاختصار اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولا فبأخذ المعانى المقتضية
للاعراب فى مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهى فى المتصلة
ظاهرة واما فى المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت
غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى
فى الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم والجاهل
فيحتاج فى تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى
قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه
اختصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل **قوله** استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت
والحرف ولا ادرى من اى مقولة هو **قال** المتكلم صفة للمضارع **قال** مطلقا اى زمانا
مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال الشارح من انه بيان المتكلم وكذا الحال فى قوله وفى
الصفة مطلقا **قال** وفى الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف
قال ولا يسوغ المنفصل اه لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة
بعد حرف النفى او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى الضمير الفاعل يجب
انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئى الجملة فاعتنى بابرازه
وكذا فاعل المصدر **قال** الا لتعذر المتصل اللام للوقت او للاجل **قوله** اذ

الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال او بالفصل من بابه او وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد لا المفيدة للشك في قول لا اهو نحو جاءني الا انت او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباس بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى قال لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيدا الا انه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك للاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يشير كونه اهم قال صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا وحالا او صلة او خبرا قوله انتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قال ما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا قوله ولكنه تاكيد لا زم لا فاعل انه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في الغائبة المضارع مع المخاطب في غائبتيه مع المخاطبين فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع بخلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما ارتفع الا بالاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس او لا وسواء رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضربت

المفعول فی اذ زید ضاربه برفع اللبس فلم لم یکتفوا به قلنا لما کان هذا الضمیر لم یوت به لمجرد رفع اللبس بل کان مما یجوز حذفه خیف الالتباس علی تقدیر حذفه فاتی لمجرد رفع الالتباس ضمیر لا یجوز حذفه **قال** و اذا اجتمع ضمیران ولم یکن ما تعذر فیه الاتصال **قوله** احتراز عما اذ التساویا قال سیبویه ان کانا غائبین جاز الاتصال وهو عربی لکن الانفصال اکثر وان لم یکونا غائبین لم یجز الاتصال واجاز المبرد قیاسا علی الغائب **قوله** للتحرز عن تقدم احد المتساویین فیه انه یجوز ان یترجح الاول بانه فاعل فی الاصل کضربتک او فاعل بحسب المعنی کالمفعول الاول من باب اعطیت ویمکن ان یدفع بان الترجیح بالفاعلیة ترجیح فی المعنی لا فی اللفظ و وجوب الانفصال باعتبار المشاعیة فی اللفظ **قوله** فیلزم انفصاله اه ولان الثانی اشرف من الاول لکونه اعرف فیانف من کونه متعلقا بما هو ادنی **قوله** وحکی سیبویه ای عن النحاة و قال انما هو شیء قاسوه ولم یتکلم به العرب فوضعوا الحروف غیر موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة **قال** فلک الخیار لاجتماع جهتی الاتصال والانفصال **قوله** باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا منقصة فی التعلق بما هو اشرف منه وصیرورته من جملة الاتصال **قوله** وان شئت اوردته منفصلا قال الشیخ الرضی و الانفصال فی باب علمت اولی من الانفصال فی باب اعطیت لان المفعول الاول فی باب اعطیت فاعل من حیث المعنی فکان الثانی اتصل بضمیر الفاعل و فی مفعولی باب علمت لشبهه المبتدأ والخبر وفیهما الانفصال **قوله** لانه کان فی الاصل اه ان قیل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوی وقد انتفی بوجود الناسخ فکیف یعتبر بقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنی فان الناسخ عکس ذلک لان الناسخ فی الحقیقة قید للخبر مثل قولک کان زید قائما فی معنی زید قائم فی الزمان الماضی **قوله** لکون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل الفعل محذوف او مرفوع بلولا و الوجوه الثلاثة تقتضی الانفصال **قوله** لکن غیر الاسلوب

الناسخ دلیل الخبر والمدعی ١٢

يعني ان ضمير المتكلم غير خارج عما قيل وذلك لان المراد بقوله لولاك هو الضمير المرفوع
المتصل ويعني بقوله اه من اوله الى اخره فتبين ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما
ذكره نفس سره قال وعسيت انما لم يقل لولاك وعسيت في الكل اخرهما لاختلاف الضميرين
بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرهما غاية
واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير
خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن يجر
ما بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة نصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر
لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال
متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله والاخفش
تصرف فيما بعد لولا يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفسه ويرجحه ان
التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى
جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويحمل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع
ان رعاية عسى ويجاز تركه لرعاية لعل قال نون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ
السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر قوله اي ياء المتكلم
اذ لو لم يعمد غيره قوله لتقيه اي لتحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في اخر اجزاء الكلمة
غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانه مما امتنع الفعل الجر وكانت الكسرة اصلها لانها
الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد
فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجر و
دخولها في نحو اعطاني يعطيني لاطراد الباب او لكون الكسرة مقدرا كما في عصاي وتلحق
[illegible] عساني لحملها على لعل قوله ولهذا سمي نون الوقاية يعني ان اضافته من باب
اضافة السبب الى المسبب للذات تقول ايضا انه من باب [illegible] قال عريا عني

الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية فى ان لا معنى لهما قوله لم تعرض بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت خطاب عام قال مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعنى ان كان اه هذا التفسير مبنى على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء فى المشهور رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم وتخصص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقول فى لدن انه تبع الجزولى فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر فى غير التثنية واما فى التثنية فوجهه ان كسرته للمناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب وانها لطرد الباب قوله وعلى السكون فى لدن قال الشيخ الرضى لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال فى لدن بالضم لدى وفى الكاف الجارة كى لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن لحوق الجر فى المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث ان حركة اخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها فى الحروف المشبهة بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس فى لدن الا اجتماع النونين قوله كما فى لعل فانه فى قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا قال ويختار فى ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قال قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل

إذا دخلت عليهما ليبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
العوامل وبعدها وأجيب بأن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك تعسف ثم نسلم
وأن فيه عموم المجاز بأن يراد بالمبتدأ ما كان الجزء الأول من الاسمية وبالخبر الجزء
الثاني منها وبأن المبتدأ والخبر على حقيقتهما لأنه من قبيل رأيت هذا الشاب شيخا
وصباه وإنه حقيقة وفيه نظر لأن الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر و
لهذا أي لفقرها في المبتدأ ذلك مستكن لم يلغ فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل
من قبيل الوصف بالغائب نظيره رأيت شابا في شيبه وصباه لا رأيت هذا الشاب
في شيبه وصباه قال صيغة مرفوع إنما في الفصل ما هو في صورة الضمير لأنه سمي
ضميرا لكن بوصف وإنما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين أعني المبتدأ والخبر
قال مطابق للمبتدأ إنما لم يجعل مطابقا للخبر كما قيل إن تذكير الضمير في
المرفوعات هو المبتدأ الخبر قوله تكلما وخطابا وغيبة وربما وقع لفظ الغيبة
بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند البصريين ويسمى عمادا عند
الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبرية قوله وبذلك المتوسط
ليفصل يعني أن قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا معترضة
بين الغاية والمغيا وإنما لم يجعل علة للتسمية لأن حدوث الفصل لا يترتب على
التسمية ولو كان للتصريح بالتسمية لقال لأنه يفصل أو لأنه فاصل وإنما لم يتعرض لتمييز
الفصل بين الصفة والموصوف أو بالعكس قال وقيل يحتمل أن يكون حالا قال إذا كان الخبر
معرفة أو أفعل من كذا لا يشترط إذ لا اشتراط الثبوت لا الابتداء في المبتدأ والخبر إذا كانا نكرتين
فلما لم يعتبر وإنما ذلك لأن صيغة الفصل تفيد التأكيد وفي قولك زيد هو القائم في
معنى زيد نفسه القائم فإذا كان تأكيدا لزم أن لا يقع بين النكرتين لأن النكرة لا تؤكد في العلم
إنما اشترط ذلك لأن نقل الضمير الحال المعنى لازم القابلية هو على خلاف القياس لم يتبع

ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تم ومكرا وثلث
شي يجود واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك
وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب
بانه تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما اذا عرفت لتبني ذلك بالحقيقة
احتمالا اظهر لانه مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله
لانه ظرف مستقر وظرف النفي قال بعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله
تاكيدا لما قبله وبمنزلة لزم التاكيد عليه لزم التاكيد لا تدخل التوكيد قال يتقدم قبل الجملة
تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان
يكون فعلية كقوله تم فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد اذ هذا وجه وجيه قال
ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة
بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا قوله
ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا
قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع قوله والنظر قد يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له قوله بان كان مبتدأ
او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله اما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له
من قرينة ويمكن ان يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف
اما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف
المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف
ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد يجيء ان

ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد نحو اسم لها وخبرها محذوف والتقدير
ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه
فيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال حو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما
اه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذا
من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقرأ فيه ما قلناه في الحديث
قال [illegible] في الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة
الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المشبه به بحسب الظاهر
هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تحتمل امتداد واصل
بين المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا تكون الا الى المحسوس مشاهدا قوله
فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة
لان المعرف ليس ما يفهم من كلماته مفردة وكذا اضيفت الى الاشارة بل ذلك المركب
الاضافي معنى اصطلاحي كما اشار اليه بقوله بالاشارة المعلومة لكل واحد من
الظاهر ايضا انه ليس تعريفا للشئ بنفسه كما يتوهم لان المأخوذ في المعرف جزؤه بلا قيد
وانما يكون كذلك لو كان نفسه مأخوذا فيه قوله محمول على المجموع تنزيلا منزلة
المحسوس المشاهد ادعاء من شيء لا يراد تاليه قال وهي ذا المذكر لما لم يصح حمله على
الا هي لعوده الى الجمع احتيج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدأ محذوف
اخبار وهي خمسة والجملة التي بعده مبينة لا [illegible] اي وهي [illegible] ذكر وتارة
بان ذا خبر مقدر معطوف اي هي [illegible] قوله المذكر خبر مبتدأ محذوف اي
هو المذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة
بان قوله المذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اي هي ذا منها المذكر وتارة بانه
صفة لذا وهو مبتدأ آخر محذوف والجملة خبر للمبتدأ اي هي منها ذا المذكر لا يخفى وفيه من التكلف

معناه ان سرد الكلام ليس على نسق تقرر قال قوله المتناه ذان من باب حذف الموصول اى
الذي المتناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض
المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعوما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اى كما
الا من له مقام معلوم اذا ظهرت الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن
والطف قوله والعامل في الحال اه فيه ان قوله ذا جزء للخبر على تحقيقه فان نظيره
البيت سقف وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله
قدم اه يمكن ان يقرانه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى المجموع بعد ذكر المفرد قوله
على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ
لساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران قوله
بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة للتانيث نحو تضربين قوله والياء هاء
لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف قوله بوصل الياء لحصولها
من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته اه لم يرد التثنية المتعارفة لان
المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء
لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى
اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع
ما قد يتوهم من انها جزء لاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن
اللام والكاف في ذلك بانا واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغيرها
قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها لانه ضمير انفصل ولا ينفصل عما يقتضى
وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فلا اولى ان يقال لان معناها غير مستقل
بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذانك دين است وفي ترجمة ذلك
انت قال وهى حرف يذكر ويؤنث واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم

قوله الا ترى اه لم يظهر لى فرق بين تاء التانيث ... الاول ... الثانى فى عدم استقلال

العرد عن حسه قوله اي حروف الخطاب به اقرب ويحتمل ان يفسر باسم الاشارة
قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط والبعيد
دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور لا يشار اليه حسا و
يشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يتم في الطلب فلما
اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح بكونه في الطلب خرجته
من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد لكن مواد مخصوصة فلما ازدادت
الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وذا كان موضوعا للحضور اجتمع الكاف بين الحضور
والغيبة وهذا حال المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام قوله
ولذا اي المصنف ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لما استعمل كل في مقام الاخر للتاويل
كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول الاولى ان يقال اشارة الى الاستعمال فانه يقال ذا
للقريب لم يتم منه الا موضع قال وتلك اه المذكور المخالفة بين ح واخواته في البعد
اكثر فيه قوله اشارة الى كلمة ذلك لان من اشار اه غير صالح لذلك اذ ليس فيه ذكر زيادة
الا في ذلك قوله بضم الهاء مشفقة للقريب وهنا للمتوسط وهنالك للبعيد
ثم ان لفظ البعيد هنا بالتشديد ايضا للبعيد فان الحقته الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة
اي اختص خصوصا فذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان
كقوله ثم هنالك الولاية لله الحق اي حج وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار
الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم
اه قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا الا هو تعيين عن المعنى المراد قوله ولا
يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال خلافه لان الافعال
الناقصة لا حصر لها قوله والمراد بالجزء التام اه حمل الشيخ الرضي الجزء التام على
تكملة الجزء كما تفتقر اليه الفهم اولا وقيل معناه ان الموصول هو الذي لو اردت جعله

جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا اصرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناها اللغوي كذا نسب الى المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال ولا والتفصيل ثانيا او قصر بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصر مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة تامة مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا انه لا يحتاج الى ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما ان مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول له ان القائل ان يقول بل يجب ان يقرر ذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقرر فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لا لما قيل من ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة العرفية ولا يدل

[marginal line at foot of frame:] وانه مشعر بتقييد بالصلة لا يستلزم تعريف الشيء بنفسه نعم يستلزم الدور لو عرفت الصلة بالموصول ١٢ قوله على انه دليل على ان

هيأتها الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم
قوله بأن يقبل الصلة أي فيه تأمل قال وصلته أي صلة ما لا يتم به جعل الضمير
راجعا إليه إنما اعتبر الصلة بالقيد [illegible] إلى الموصول قال جملة خبرية إنما كانت
لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور إلا في الجملة الخبرية وأما وقوع الجملة
القسمية صلة كقوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن فلأن الصلة هي جواب القسم وهو
جملة خبرية قوله أو ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة إلى القول بأن
قوله وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول بمنزلة الاستثناء قوله إلا غير
ضمير إلا نادرا فإنه قد يجيء الظاهر موضع الضمير قوله لأن اللام الموصولة تشبه
اللام الحرفية وليست بالحقيقة لا حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير إليه والقول
بأن الضمير راجع إلى موصوف مقدر بعيد قوله جملة [illegible] ولو كان
بمعنى الماضي وأيضا لا يكون صلته مصدرا إلا أنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة
أن وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون إلا جملة قال وهي أي الموصولات
معنى الجمعية باعتبار الخبر كما أن تأنيث الضمير باعتبار أن خبره جماعة فيكون المرجع
مفهوما من السياق والضمير والتعريف قال الذي أصله لذي عند البصرية زيدت
اللام عليه بحسب اللفظ حتى لا يتوهم أن الجملة التي بعدها صفة لها فإن الجملة
لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو
الطائية لما كان ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات
قال والتي بقلب الذال تاء قال واللذان واللتان وقد يشدد النون فيهما بدلا
من الياء في المفرد قال والذين كالأولى بجمع المذكر من أولي العلم واللذون في الرفع هذلية
وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا ومن الذين أيضا قال وذي مضافا إلى معرفة ظاهرة

كانت او مستقدرة فوله بمعنى الذي ونزعيه وكذا فى قوله بمعنى التى **قوله** المنسوبة الى
بنى طى قلبت فى التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع
بين الياءات **قال** وذا بعده اجوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعد ما او من
الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما فى قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اى من الذي
فان ذا زائدة اذ بعده موصول **قال** والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام
فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ
الرضى لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذي ضربته فى داره
زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب
او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعده الا لان
الموصول لا يدل على ان العائد بعده الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا
فيحذف بشرطان ينجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او ينجر بحرف جر متعين كقوله
تعالى انسجد لما تامرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول وموصوفه بحرف
جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت
ثم مذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى
يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش
حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
يكن فى صلته فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي فى السماء اله وفى الارض اله
حيث طالت الصلة بالعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض ظرف لغو يتعلق بقوله
اله لانه فى معنى معبود اى الذي هو معبود فى السماء ومعبود فى الارض انتهى حاصل كلامه

ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد
مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين
وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول
وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد
العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا
فلا اشكال وان كان قبله فتقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان
مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه
يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في
حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذان الجوابان في المجرور ايضا **قوله**
تمرين المتعلم وتجربته التمرين التمكين والتدريب **قوله** وتذكيره ايضا كما يتذكر
مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما لانه يجب تنكيرهما او معرفة ان المجرور
بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا ينتقلان مضمرين **قوله** لان الذي تخبر عنه
اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا
اخبرت عن زيد الخ وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه
المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى
مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول **قوله** اي تقع كلمة الذي الخ لان المطلوب
ان تخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر **قال** وجعلت
الخ لان المطلوب ان يصف الموصول الوصف الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير
حتى من الجملة الاولى الخ لم يكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ
فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه **قال** واخرته لانه خبر وحقه
التاخير **قال** في الجملة الفعلية خاصة الخ لان اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع

مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار فيهما
قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير
المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة وكذا
الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته و
يجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما
البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما
الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما
مستغنيا عن الفاعل قال والضمير المستحق لغيرها اي الذي يستحقه غيرها قال وما
الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات غير متمكن [illegible] الموصول لم يجعل له
بابا براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات
في اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام للموافقة لباب نزال ونحو لا قصد الاختصار
ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل لهما بابا براسها قوله الحرفية
لانه ذكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فتجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اي مثلا
قال واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويجوز حذف الف ما الاستفهامية
في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو
بماذا تشتغل قوله نحو شعر ربما تكره النفوس الخ قيل جاز ان يكون ما كافة قال المصنف لان
الباء اختار والكونها موصوفة ثم لا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه يجوز ان يكون من التبعيض متعلقة بنكرة كما في اخت
من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى تسمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجة
صفة الامر لان الامر فيه للعهد الذهني قال وتامة غير محتاجة الى الصلة وصفة قال وصفة
اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير
او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها او لامر ما اي لامر عظيم لا يعرف

من عظمته والضربة ضرباً ماله اي ضرب لعظمته لا غير معين قوله فيه كلمة من لا تجيء
تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوّز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين
حرفا زائدة نحو قوله والاكرون من سد طاي الآخرون عدها وهي عند البصرية موصوفة
ي انساناً معد ورد قال الشيخ الرضي على من في وجوهها الاربع لعلها لا ينفرد بالاجمال
ويقع على كل يعلم تغليباً بمنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على
اربع وذلك لانه تعالى ذكر مهم والضمير الجمع الى كل دابة تغليب العلماء في ضمير فجر
بني على حد التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما الى الغالب لا يجاوز
وقد جاء في العقلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو تريد هو
سوال عن صفته والحيوان ما هو مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول
ماهيته او حقيقته ولهذا يقال حقيقة الشيء ماهيته وهي مقلوبة قال والماهية
مقلوبة الهمزة هاء والاصل مائية او تقول انه منسوب الى ما هو بتقدير جعل
الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا
قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه لما اجاب موسى ببيان
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر قوله موصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي الاعرف كونها
معرفة موصوفة الا ان النحاة الاولين لا حتمل كونها نكرة موصوفة قوله لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد وانما قيد بالتزم لاضافته كما لا يرد النقض بكل وحيث
فانه قد يتصب بعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض بحيث
لانها مضافة الى الجملة ولا يرد انه قد تضاف الى الفعل وانما جعلوا التزم الاضافة
الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء ولم يجعلوا الاضافة
الى الجملة لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان الاضافة الحقيقية في الحقيقة اضافة الى

مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال
الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في المنادى وان كان مقدرا بقي على اعرابه قال
الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبنى اي معها وان كانت اسمية و
حذف صدرها اعني المبتدأ اشترط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي
فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن
مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا قوله فيمن قرأ بالضم دون الفتح
وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان
اي هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة
على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول
لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع
واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكأن قائلا قال من هم فقيل ايهم
اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس
جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لتأكيد شبه الحرف ان قلت قد تقرر
ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها
فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع
قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا ذكر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف
للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف الى
الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي فبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي
قال وماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن
الاستفهاميتين واما في نحو ذا هو من ذا بتجويز الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى

الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدأ واما قوله ومن في اقامة اذ انه اسم الاشارة لا غير ويحتمل ان يجعل الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تم امن هذا الذي فان هاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة **قال** احدهما اما الذي الجملة صفة لقوله وجهان او استينافية **قوله** على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا اصنعت بزيادتها فان قلت رفع الجواب ورفع البدل عما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول **قوله** والعامل مواد هما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة **قال** وجوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا اجل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة **قال** اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان هذه يحتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر لا افعال انما سميت اسماء الافعال تقصير المسافة وذكر فيه انه لا وجه لبنائها السهم لا ان يعرف بعضها مبني لكونه في الاصل صوتا كصه ومه ويحمل الباقي عليه لطرد الباب وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل يأبى الابتداء فيه ان هذا القسم المبتدأ لكونه مسندا لا يتأتى فيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء لما صح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم من المبتدأ انما بحسب الصورة ولا ضرورة في ان الافعال الجوامد ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف ...

الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يجوز له وجه نحو للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ يؤول بالآخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قوله** لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو المحتوم لم يكن صيغة للماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قال الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور **قال** مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي رفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل **قوله** مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصلها حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء ومكسورة التاء جمع مفتوحة التاء مفردة كسلمات والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء **قوله** وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند

بعضهم خرجه عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كان حذفه دليل الوقف

عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل لتنكير

رجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قيل صيرورته اسم فعل كان معناه زدني حديثا ما

ت ملحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين في تعيين المصدر

تعيين متعلقه اى السكوت عنه في اصله الفعل اسكت عن هذا الحديث فى الان لا

يسكت المخاطب عن جملة الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما **قوله** اذا العرب

العرباء كذا ذكره فى الحاشية التي للخالص **قوله** بحسب الوضع رتب كالظاهر **قوله** مثل الماضى

امر لو قال بدل الماضي الماضى لكان اظهر **قوله** المشتق من الثلاثى صفت الامر ولا يخفى

ان تقدير المشتق الصيغ من تقديم الان **قوله** اى قياسي ازد ويكن **قوله** لا انه لم يرد

اى علان اسم الفعل من الرباعى بمعنى الامر لم يات الا نادرا ونحو كلتان قرقار صوت عن التصوع

وعرعار اى تلاعبوا العرعرة وهي لعب الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار

حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعار عار كغاق

غاق **قوله** حال كونه مصدرا لا صاحبها ضمير قوله مبني **قال** معرفة اى علم جنس كيسى **قال**

كجار صفة اخرى المصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اى هو كجار او الجملة معترضة

قال الشيخ الرضي وقال بعضهم من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا

وعلما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب علم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة

وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة **قال** في صفة المؤنث لم يجئ للمذكر جميعا

يستعمل من دون موصوف ويستعمل الا لازمة للنداء ما علم نحو يا فساق ويا غدار لازمة له

وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما لجنس نحو جباذ للمنية وهو الاصل لكل

ما يجبذ اى يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي

على وصفيته نحو قطاط اى قاطعة كافية **قوله** واما عداه لا انما اعتبر ذلك لان

الزنته غير كافية ولا لزم بناء سلام وكلام لكن نقول لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا

يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل

مقدر لاضطراد وجودهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا

عن انزل وما استدل به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقتصر على ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم

المصادر والصفات تبنى لمشابهة الفعال الامري زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال على

للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف في حال كونه علما للاعيان و

انما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد

وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان نقدر للاخر كما في باب

التنازع قوله لمشابهة فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر في اخته ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه

فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا

معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر

من غيره قوله وجه الاكثرين الا ان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة الذي امر

مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر



صورة ما سطر العبد الآسي محمد عبد العلي المدراسي تجاوز الله عن جميع المعاصي

حمد لمن هو الغفور الحليم وشكر لمن خلق ولا نورهم من نور القديم وأظهرهم في أنواره فكان محمد خاتم الرسالة و
التتميم عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلوة وأكمل التسليم أما بعد فإن هذه المجموعة التي مطالبها النحوية مشتملة بحسن
العبارة على تحقيقات شريفة وحاويها الأدبية محتوية بلطف الإشارة على تدقيقات لطيفة فكيف لا وقد جمع
فيها المؤلفات الأربعة لثلثة كبراء الأكابر أولها الفوائد الضيائية بعد عناصر أولها الحاشية لتلميذ الجامي مولانا
عبد الغفور اللاري المتوفى سنة اثني عشر وتسعمائة هجرية على الفوائد الضيائية وثانيها الحاشية لمولانا
ملا نور محمد المدقق على حاشية عبد الغفور وثالثها الحاشية عليها ورابعها التكملة لها لمولانا عبد الحكيم
ابن شمس الدين السيالكوتي المتوفى سنة سبع وستين وألف هجرية وقبل ذلك لم توجد نسخة صحيحة من هذه
الحواشي إلا نادرا كالكبريت الأحمر في غاية الخفاء فضلا عن أن يكون جميعها في الهيئة الاجتماعية موجودا عند
الطلباء بل كثيرا ما من النسخ كانت بقلم الناسخين ... غشاها حجب ظلمات الأغلاط
فيها ولا نحو طبعها ...
الحميد خان الهوتكي ...
وقصد ثانيا إليها تكميلا للطبع ذو القريحة الحدسية والسليقة القدسية مجمع الفضل والكمال مولانا
السيد جلال بن سيد حسن شاه المرحوم ... فيما من المبالغ والنقود كما لا يخفى على أرباب النظر ...
... إليها وبذل الجهد فيها ... الأمصار وشاع فيض تعليمه في الآفاق والأقطار هند
... الطالبين مولانا السيد أكبر شاه البشاوري ... بعث طبعها باعتناء صاحب المكارم والمآثر
محمد عبد الرحمن خان ... في المطبع النظامي ... في شهور سنة ... و
... هجرة رسول الثقلين صلى الله عليه وسلم ...
... أيها الطالبون ...
... أنا العبد العاصي الآثم محمد عبد العلي المدراسي ... بالغير ...
الصحيح القلمية القديمة المعتبرة ... هذه السطور

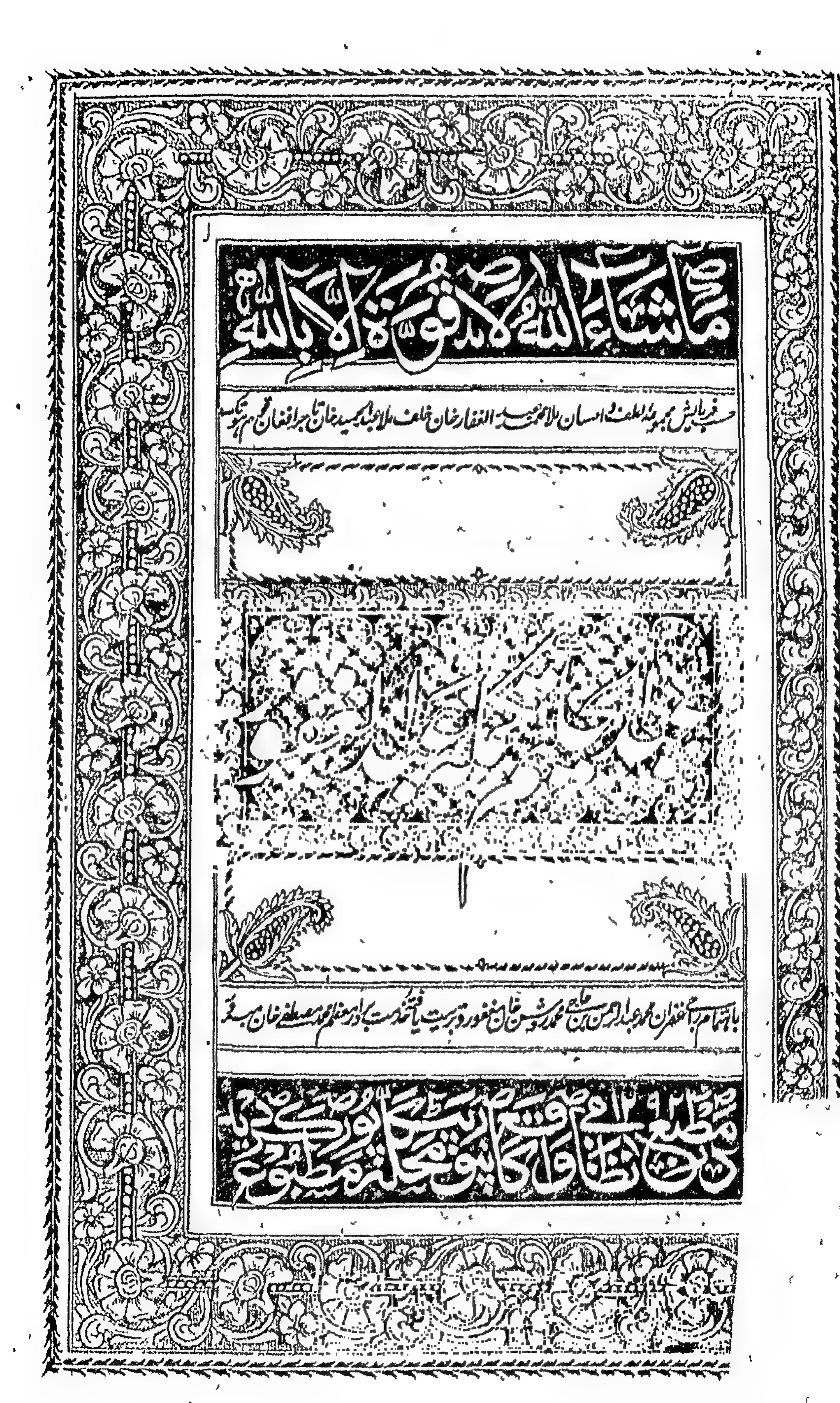
القطعة في تاريخ اختتام الطبع

قد انطبعت بحسن الخط طرا	صنعة صحة في الكل حلت
سال ساعة إذ خضت خوضا	قلت الأرخ نسخ النحو كملت

١٢٩٥ هـ

وجه الختم والطغراء
... الطبع ...

خفي ... مرحوم ...


ما شاء الله لا قوة الا بالله



صورة ما سطره العبد الآسي محمد عبد العلي المدراسي تجاوز الله عنه جميع المعاصي

حمد لمن هو الغفور الحكيم وشكر لمن خلق أولا نور محمد من نوره القديم وأظهره في آخر الزمان بختم الرسالة والتتميم عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلوة وأكمل التسليم أما بعد فإن هذه المجموعة التي مطالبها النحوية مشتملة بحسن العبارة على تحقيقات شريفة ومآربها الأدبية محتوية بلطف الإشارة على تدقيقات لطيفة فكيف لا فإن فيها المؤلفات الأربعة لثلثة كبراء الأكابر كأنها القوام ولعلم النحو أربعة عناصر أولها الحاشية لتلميذ الجامي مولانا عبد الغفور اللاري المتوفى سنة ٩١٢ اثنتي عشرة وتسعمائة هجرية على الفوائد الضيائية وثانيها الحاشية لمولانا ملا نور محمد الدقوقي على حاشية عبد الغفور وثالثها الحاشية عليها ورابعها التكملة لها كلتاهما لمولانا عبد الحكيم ابن شمس الدين السيالكوتي المتوفى سنة ستين وألف هجرية وقبل ذلك لم توجد نسخة صحيحة من هذه الحواشي إلا نادرا كالكبريت الأحمر في غاية الخفاء فضلا عن أن يكون جميعها بهيئة الاجتماعية موجودا عند الطلباء بل كثير من النسخ كانت بقلم الناسخين نسخا لا يسعدان تسمى كالعلم سقامها أحجب جملة الأغلاط بحيث لا يرجى منها بادي الأنظار ولا يكاد يظهر شاهد الصحة من جلباب الأستار فنحا أولا نحو طبعها صاحب المروة والإحسان التاجر الشهير في البلدان محمد عبد الغفار خان بن عبد الحميد خان الهوتكي وتصدى ثانيا إليها تكميلا للطبع ذو القريحة الحدسية والسليقة القدسية مجمع الفضل والكمال مولانا السيد جلال بن سيد حسن شاه المرحوم وحتى صرف فيها من المبالغ والنقود كما لا يخفى على أرباب النظر الحديد الشهود وتوجه إليها وبذل الجهد فيها من أنوار بيت الأمصار وشاع فيض تعليمه في الآفاق والأقطار صدر المدرسين ومرجع الطالبين مولانا السيد أكبر شاه البشاوري عم فيضه ثم طبعت باعتناء صاحب المكارم والمآثر محمد عبد الرحمن خان الشاكر في المطبع النظامي الواقع في كانفور في شهر ذي القعدة المنتظم في سلك شهور سنة خمس وتسعين بعد الألف والمائتين من هجرة رسول الثقلين صلى الله عليه وسلم ولأن جاءت بحمد الله موافقة للمأمول ومطابقة للمسئول تبشر لكم أيها الطالبون فمن اشتراها فقد ربح ربحا مبينا ومن قرأها فقد فاز فوزا عظيما وأنا العبد العاصي أفقر الأناسي محمد عبد العلي المدراسي صححتها بنظرة بالغة وحققتها بمقابلة النسخ الصحيحة القلمية القديمة المعتبرة ولما أن جهد أقل كالمقدور فأرخت لها ختم طبعها تحت دائرة هذه السطور

القطعة في تاريخ اختتام الطبع

قد انطبعت بحسن الخط طرا — صقلة صحة في الكل جلت

مآل ساعة إذ خضت خوضا — ثلاث الأربع نسخ النحو كملت

١٢٩٥ هجرية

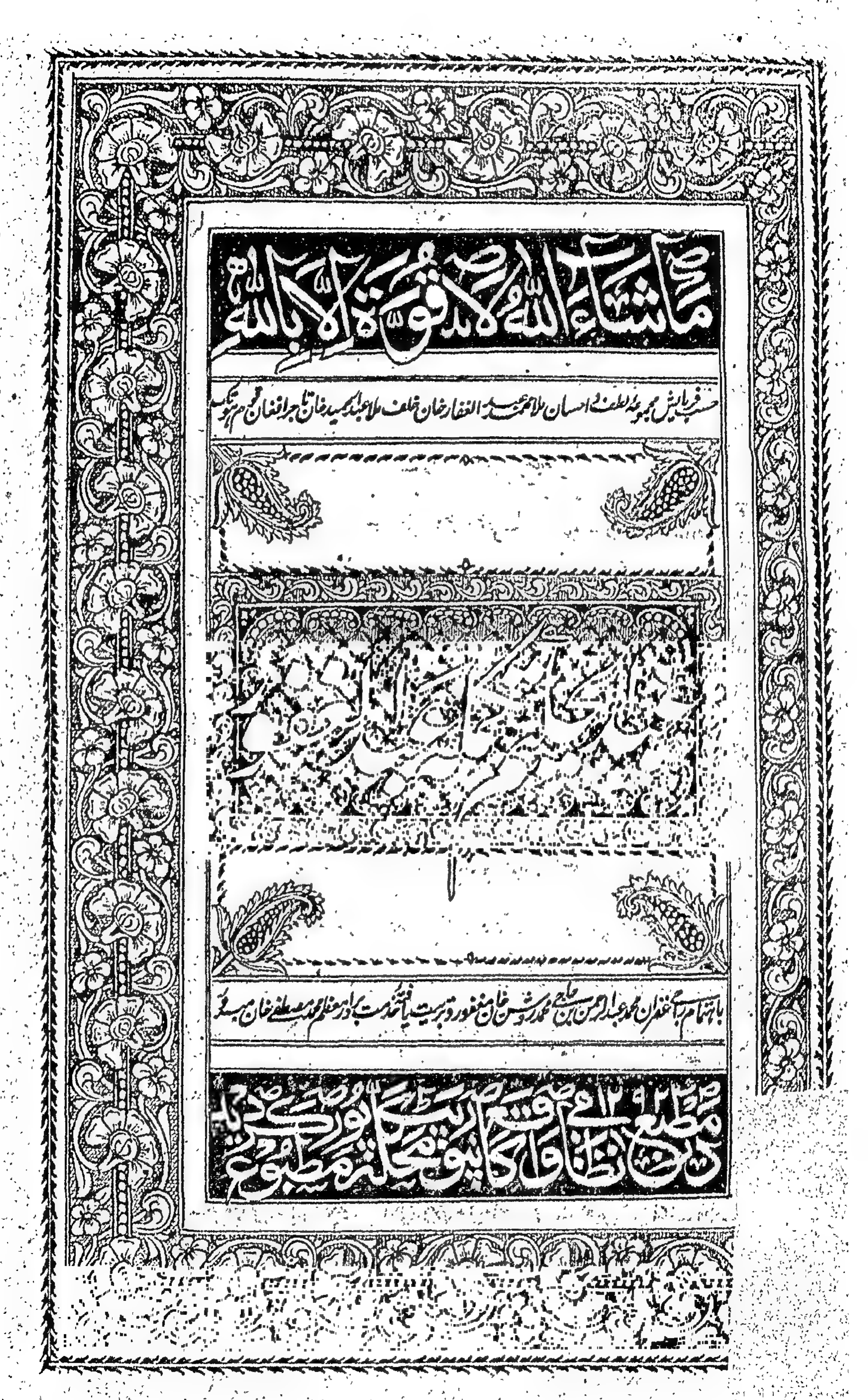
وجه الختم والطغراء

إن للمعتنى بالطبع طبع عليه ورسم طغراء اسمه لأن ليعلم أن هذا الكتاب مطبوع في المطبع النظامي ... بين الشرح والتفسير

العبد

عبد الحكيم ... بن ... محمد ...

خفي ... قلم خود


ماشاء الله لا قوة الا بالله
حسب فرمایش مجموعہ لطف و احسان ملا محمد عبد الغفار خان خلف ملا عبد الحمید خان تاجر افغان
باہتمام محمد عبد الرحمن ابن حاجی محمد روشن خان مغفور و تربیت یافتہ خدمت برادر معظم محمد مصطفی خان
مطبع نظامی واقع کانپور
۱۲۹۲

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اى المركبات المعدودة الخ اى فيما سبق بقوله وهى المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بناء على ان اللام
للعهد بقرينة بيانات الثانية حين كالاولى واللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى
جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم ان المص ذكر المجد وحذف قوله المضمر او صح آه وفى قوله الموصول
ما لا يتم آه مع رجحان رعاية لما هو الاصل المقصود فى التحديد وذكرهما فيما مر اجمالا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال مع
وضوح ان المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل فى حدهما للاشارة الى الافراد
وتركه فى بعضها رعاية لما هو الاصل ولذا ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل فى شرح قوله التوابع كل ثان تركه ههنا
والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الثانى آه فلا يرد ان جميع المركبات
لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات كغلامان ومنها معربات فى الافصح وما قاله الشيخ الرضى
من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام فى اقسام الاسم ولذا ترك فى غيرها ايضا لان تصريح ما علم ضمنا من المقام
لا يتم لانه لا حاجة اليه نعم لا بد لاختيار التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهى انه لما كان
فى اسميتها شبهة لكونها مركبات من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح قوله وجعلهما
كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع التشكيكات التى عرضت الناظرين قوله اسمين او فعلين الموجود
من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك ومن فعل واسم كيفت نصر قوله نسة امثلة الاسم النكرة
فى سياق النفى قوله لا فى الحال اى فى حال التركيب قوله لئلا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبنية
للتركيب قوله ليخرج مثل عبد الله آه فانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظ واما الثانى فلانه قبل النقل

جملة فليس بمعرب ومبنى وبعد النقل يحكى على ما كان عليه **قوله** مثل عبد الله آه اى ما هو مشتمل على النسبة حال
التركيب بان اضيف كلمة الى الاخرى او وصفت بها او جعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة
والناقصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية **قوله** قبل العلمية اما حال التركيب او قبل التركيب **قوله** من افراد
المحدود آه لكونه مبنيا للتركيب **قوله** قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل فى كلامهم خمسة وعشر
بالعطف اعلم ان المصنف قال فى بيان قوله ليس بين جزئيهما نسبة اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف
المضاف اليه والجمل المسماة بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا معنيين بعد التسمية فما اعترض الشيخ الرضى
عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت
بين جزئيه نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره فلا يدخل فى هذا الحد الا مركب لاجل العلمية والشيخ بدل لفظ قبل العلمية
بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء
على كثرة العلمية فى المركبات **قوله** اصعب من خرط القتاد لان النكرة الواقعة فى سياق النفى صريحة فى الاستغراق فارادة
بعض الافراد دون البعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندى حيث عين النسبة فقال ليس بينهما
نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج مثل تأبط شرا وعبد الله ويزيد والنجم علاهما **قوله** والاحسن ان
يفسر آه اى الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها او تخصيصها بان يقال المراد نسبة مفهومة آه
كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين نسبة فى الواقع بل فى اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب
مزجى كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة
وعشر بخلاف بعلبك **قوله** او غيره نحو بيت بيت اى لبيت او الى بيت **قوله** لم تقع آخره فى وسط الكلمة اى بعد
التركيب **قوله** فان اصل خمسة وعشر بناء على ان معناه مجموع العددين **قوله** يعنى اخوات حادى عشر آه يؤيد
الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادى عشر بالذكر لخفاء فى تضمنها الحرف ويؤيد الثانى عموم الفائدة وان كان
افراد الضمير يحتاج الى التأويل **قوله** مثالين اى من نوع واحد اعنى تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثانى بغير
حرف العطف تعميما للفائدة **قوله** فى هذا التركيب اى المركب العددى وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمين معنى حرف
العطف فى نفس التركيب والاخر لتضمنه فى اصله لان التعميم فى الحكم اعنى البناء الذى هو المقصود بالذات اولى بالبيان
من التعميم فى الشرط الذى هو تضمن الحرف **قوله** وجوابه آه فخلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار
ملزومه **قوله** لا تسعه حروفهما يعنى الزيادة على ثلاثة **قوله** اذ فى اخذ بعض الحروف نحو ثلثتشر مثلا فى ثلاثة عشر

او ثلاث **قوله** وعلى هذا القياس اى فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد وعشرون **قوله** لا فرق بينهما يعنى كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما الا بالتصريح بحرف العطف فى احدهما والتقدير فى الآخر بحرف العطف المذكور فى الحادى والعشرون مع حرف العطف الذى كان فى الاصل وليس فيه للعطف على الحادى وفيه تعريض للشارح الرضى حيث قال انه للعطف على لفظ احد فى الحقيقة وللعطف على الحادى فى اللفظ لكونه قائما مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه فى الجواب **قوله** لسقوط النون وانما سقط النون لانه لما حذفت الواو الموذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان حذف النون موجبا للتشبيه بالمضاف لان نون المثنى والجمع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء **قوله** مع منع صرفه اى هذا القيد مستفاد من قوله فى الاصح **قال** والا اعرب الثانى وقد بنى الثانى ايضا تشبيها بما تضمنه الحرف وهو ضعيف **قوله** ان لم يكن قبل التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى الاشهر ابقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يحذف فيه الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا **قال** بنى الاول على الفتح ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه **قوله** لا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض المعينة والفرق بينه وبين كل ما يكنى به ظاهر ولم يقل لا بعض منهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له **قوله** فكانهم اصطلحوا الخ ولم يصطلحوا فى الظروف كذلك لان بعضها غير معينة مقتضاه الظروف المضافة الى الجملة والى اذا **قوله** ويتعذر تعريفه لعدم وجه تقدير مشترك يخصصه **قوله** موضوعة موضع الحرف اى حرف التمنى فان اقل بناء الاسم الثلاثى تدبيرا انه مشابهة المبنى الاصل فى البناء **قوله** وحمل الخبرية عليها لمشاركتها لها فى البناء فهى مبنية لمشابهتها لما اشبه مبنى الاصل **قوله** بمعنى كم يعنى الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد بشئ منهما فى المتن وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما وتمييزها واجب النصب ولا يجوز جره لا بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا معطوفا عليها فى كذا درهما وكذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل وفى القاموس كذا اسم مبهم وقد يجرى مجرى كم فينتصب ما بعده على التمييز **قوله** او غيره مجرور معطوف على يوم السبت او على جئت اى غير يوم السبت كما جاء فى الحديث انه يقول للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا او قيل انه مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت كيت وايضا فى القاموس كيت وكيت درهم بكسر آخرهما اى كذا وكذا درهم اذ فى الاول عطف على بعض الاسماء وفى الثانى يلزم عدم الدخول تحت نحو مما فى القاموس يدل على ان كيت كيت

تجيء بمعنى كذا وكذا دون العكس **قال** وكيت وذيت بفتح التاء وكسرها وقد يضم اصلهما كيّة وذيّة حذفت لام الكلمة
وعوض منها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليهما كما فى اخت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان
كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت **قوله** لا تستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذى
يتحقق معه العامل والجملة من حيث هى لا تركيب له مع غيرها واستحقاق البناء فرع المناسبة بمعنى الاصل
ولا مناسبة للجملة معه مناسبة معتبرة فى البناء **قوله** ولم يجز خلوه عنهما اذ المفرد الواقع فى كلامهم لا يخلو عن
احدهما **قوله** رجح البناء الخ لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو
كونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فترجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل
انه واقع موقع الجملة التى لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها للاعراب المحلى عارضى
فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء **قوله** ومن الكنايات كاين ولها صدر الكلام ومميزها
مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون للتكثير غالبا نحو وكاين من نبي قاتل معه ربّيّون وتجيء
للاستفهام نحو قول ابى بن كعب لابن مسعود كاين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلثا وسبعين **قوله**
منحطة عن اخواتها لكونها فى الاصل اسما معربا منونا **قال** فكم الاستفهامية الخ كم الاستفهامية والخبرية تدلان
على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب
وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلهذا احتيج الى التمييز ولا يحذف الا لدليل والحذف
فى الاستفهامية اكثر لانه فى صورة الفضلات **قال** منصوب ولا يجوز جره الا اذا انجرت الاستفهامية بحرف
الجر نحو بكم رجال مررت فيجوز فى مميزه الجر ايضا قصدا الى التطابق بينهما **قوله** لانه لو جعل الخ لتساويهما فى الطرفية
فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور اوساطها ولان
الطرفين تعارضا فتساقطا فبقى الوسط فيجعل تابعا له **قوله** لان العدد الكثير اى المائة والالف **قوله** ما
ينبغى الصواب اسقاط ما **قوله** لكن جوز الزمخشرى رد لما قاله الشيخ الرضى وجوابه ان كلامه فى مميز متصل
بكم واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالاتيان بمن واجب فى الخبرية والاستفهامية ذكره فى الرضى قبيل هذا الكلام و
الآية من قبيل الفصل **قوله** على انشاء التكثير لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذى فى ذهنه لا ان لاستكثاره
خارجا ولا ينافى بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال
وانشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا منه الرجال ولا يقال له كذبت ما استكثرت من الضرب

كما لو قال يا اكرم من صحو ان فيه لسوء كثيرين والصحيح انه فيه ما تعجب من كثرتهم **قوله** لكان اولى وقوله يعني ان الاولى التعبير
السابق حيث قال ذكر الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتاهما او كلاهما اما بالتذكير كالنوعين
واما بدون التاويل فلا يحكم بشيء منهما لا يتحقق التذكير والتانيث لان الاسماء اذا قصد بها لفظها فان قصد لفظ الاسم
جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وقال الرضي في بحث العلم اذا نقلت
الكلمة المبنية وجعلتها اسما لذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية وقد يجيء
معربا لغولتيه برفع ونصب فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة كان ثلاثيا ساكن الاوسط
فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فغير منصرف قطعا انتهى كلامه فجعل كلا
من التذكير والتانيث فيه بالتاويل **قوله** كلا هذين النوعين كما هو الظاهر من توصيف كم الاستفهامية والخبرية فان التقييد
بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين بمعنى الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما
وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد **قوله** كم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا الا الخ **قوله**
اي كل واحد وفي مغني اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل
فما قيل ان التاويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد
منهما مع قطع النظر عن الآخر والتعبير بلفظ كلتا للاختصار ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها
قوله او شبهه ليدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضاربه **قال** الشارح لا بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره قال الرضي
هذا منتقض بقولك كم رجلا جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب
الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح رح في شريطة
التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد لابد منه على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون
مانعا عن العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قام كم رجلا جاءك لان الاشتغال بالضمير مانع عن العمل
وان كان التقدير غير مانع او خارج بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل
فيه وههنا ليس كذلك **قوله** اي على حسب هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العامل المفهوم من معموله لا الى
اقتضاء العامل على ما في الرضي عمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز فان نعم ما قيل الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا
قوله في الاستفهامية اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية والخبرية لما ان المعروف انتصابهما على انها مفعول بها او ظرف او مصدر
والا خبر كان نحو كم كان مالك للفعل الذي من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به **قوله** انما جعله فعلا مثله لانه كان منصوبا

ولا تنوع فی وقوع معناه كتعين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فالرجحان انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر
الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما فى الرضى **قوله** مثل قولك كم رجلا ضربته اه فالمثال المذكور داخل تحت
القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه **قوله** فى جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع المضاف فى قوله اسماء الاستفهام
والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعى لا لكل واحد الا انه خص عنه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشئ بنفسه
كما فى قوله تع ليلة القدر خير من الف شهر فيما قيل ان فى قوله اسماء الاستفهام والشرط حزازة لان المراد اسماء الشرط
وباقى اسماء الاستفهام وهو **قوله** لان كل واحد منهما ان من فما يتاتى فيه الوجوه الثلثة ولا يتاتى فيهما الرفع على
الخبرية واى يتاتى فيه الوجوه الاربعة واين وانى ومتى واذا وكيف وايان لكونها لازمة الظرفية لا يتاتى فيها الا
النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشرح **قوله** فيهما الرفع على الخبرية اى بالظرفية كما
يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافى ما فى الرضى من تاتى الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت وما دينك **قوله** باعتبار
بعض الوجوه وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو المرجح على الابتدائية **قوله** رفع بالابتداء والخبر جملة قد حلبت على
عشارى **قوله** نصبه على الظرفية اه بان يكون ظرفا لحلبت او مصدرا له اى كم مرة او كم حلبة والجملة خبر عمة لك **قوله**
فكان لا يليق تاخيره ليكون الاصل مقدما على الفرع **قوله** فتكون منقلبة الكف والقدم الى داخل **قوله** اعرب مع التنوين
لانه لما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان غاية الكلام فى قصد المتكلم **قوله** لتضمن معنى حرف الاضافة
لتضمنها معنى المضاف اليه كذا فى شرح المفصل فليس حرف الجر ههنا مقدرا كما فى غلام زيد بل مفهوما معناه من المقالية
ليفهم المضاف اليه منهما من حيث انه مضاف اليه **قوله** فى الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت فهذا الاحتياج حاصل مع وجود
المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسميتها الاختصاص بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست
بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ما لذلك فى بعض وكان التنوين من المضاف اليه مبنيا
لان المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله كذا فى الرضى **قال** لا غير نحو جاء زيد لا غير اى لا جائى غيره او لا غيره جاء **قال** وليس
غير وغير ليس اى ليس الجائى غيره قال الاخفش يجوز ان يكون اسمه كذا فى الرضى **قوله** لشدة الابهام الذى فيه فانه
اشد ابهاما من مثل فهذا الحرف مثل على الضرر **قوله** كما فيهما اى كما فى الغايات لكونها جهات غير محصورة **قوله** وحسب
بفتح الحاء وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم من هذا اى كفاك وهذا رجل
حسبك من رجل وهو مدح للنكرة ولا يتعرف باضافته لانه بمعنى محسبك عن كل رجل كذا فى شرح شمس العلوم **قوله** وعدم تعرفها بالاضافة

الا ان عدم تعرفه غير لتوغلها فى الابهام علم تعرف بحسب لكونه بمعنى محسب منافاته لمقتضية فى الصحاح هذا رجل حسبك
من رجل هو وصف للنكرة لان فيه تاويل فعل كانه قال محسب لك بما ذكرنا فهو له طليس مشابها للغايات فى الابهام اذ
لا ابهام فى حسب اذا الرتيقل لا جرى مجراه لا غير لبيّن غير محسب بل شبه بغير لانه لبين تعين لا غير على ما وهم **قال** حيث
تبيان تلي فتح الثاء لخفته ويكسر لالتقاء الساكنين لح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف فى الامكنة بمنزلة حين
فى الازمنة وحوث لغة فى حيث **قوله** قد يستعمل للزمان الحين كما فى قوله **شعر** للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه
فى الصحاح هداه اى قدمه واستشهد بهذا البيت قوله للفتى خبر عقل و للفتى عقل يعيش به مدة حياته وفى النحو لا يمتنع حمله
على المكان اى حيث مشى **قوله** مفعول ترى كذا فى الرضى فعلى هذا طالعا ان نجعل بالرفع فاعله العامل محذوف اى طالعا فى
ذلك المكان يضيء وساطعا وصفان للنجم وفى شرح ابيات الكشاف بالنصب فعلى انه بدل من طالعا او طالعا مفعول ثان وحيث
ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مكان فقوله نعت
مقام الذي بان لم تجعل صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اى مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان
يكون حيث فى البيت باقيا على الظرفية ومن تمه مفعول ترى نسيا كانه قيل اما تقدر الرؤية فى مكان سهيل طالعا انتهى
قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل فيه معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث
والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اى هو طالعا **قوله** لشذوذ الاضافة الى
المفرد والذي رفع بعضهم سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود تراها اضافته مطلقا اشد **قوله** زمانية
وهى التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية لا يكون الا زمانية واما التي ليست ظرفا اصلا ففى ثبوتها اختلاف كما سيجيء ولذا
لم يقل ولا يكون لشيء منها **قوله** هذا ذكرنا حيث فى الرضى واما اذا ففيها خلاف هل هي مضافة الى الشرط اولا انتهى فالدليل
المذكور فى حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها
منقطعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ ابن الحاجب انما بني حيث واذا واذ لانها موضوعة لمكان
حادث يتضمنه الجملة او زمانه فشابهت الموصولات فى احتياجها الى الجملة **قوله** وهى اذا كانت اه اشارة الى
ان قوله للمستقبل خبر مبتدا محذوف مع العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة بعده بالواو ولا يصح
جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضي او للحال او للاستمرار او لا يكون
لشيء منها وقيل الجملة معترضة فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يرجح الاعتراض
قوله وان كانت داخلة على الماضي فى تقلب الماضي الى الاستقبال عكس اذ نحو اذ يمكر بك الذين كفروا واذ

يقول لصاحبه **قوله** وقد استعملت في الماضي لما خروجها عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية
مفعولا بها او مجرورا بحتى او مبتدأ مثال الاول قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت
علي غضبى ومثال الثاني وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعالى اذا وقعت
الواقعة في قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره وليس خافضة ورافعة احوال ثلاثة والمعنى
وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة آخرين وقت رج الارض فاذا عنده في موضع جر بحتى فحتى هذا
لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التي يتوهم في محل الجواب استيناف ففي قوله تعالى وسيق الذين كفروا
الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها ان فتحت جواب سؤال مقدر كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم واما ابو البقاء
ظرفيتها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على الاسم معمولا لخبرها في موضع النصب بالجواب في ليس حتى عمل وانما
افادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون هذه الغاية ما يستنبط من الجواب مرتبا على الشرط
والتقدير المعنوي في الآية المذكورة الى ان يفتح لهم وقت مجيئهم وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتداء واختاره
الرضي فاذا باقية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى اذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا **قال**
وفيها معنى الشرط غير الاسلوب السابق واللاحق ولم يقل والشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض له ليس براسخ كما
في سائر اسماء الجوازم وذلك لان الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل وضعه والشرط ينافيه لانه مفروض الوجود الا ان
اكثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعا لما كان لا يظهر خلافه جوزوا تضمنه معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الفرض
وصار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم بالحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ
معنى الفرض الذي هو معنى الشرط ولعروض معنى الشرط فيه جاز ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجزم المضارع
الواقع جزاء له ولم يلزم الاخفش وقوع الفعلية بعده **قوله** فهذا علة اخرى لبنائهما وحمل عليه ما ليس فيه معنى
الشرط لاشتراكهما في الصفة **قوله** اي لكونه بمعنى الشرطية فيها قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيه
تعليل للاختيار بها من غير حاجة الى التضمينية كما وهم **قال** للمفاجاة ولا يحتاج الى جواب ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال
لا الاستقبال والاكثر ان يوافقه بحال تقع فيها قال الفراء وقد تراخى كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا
انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش لا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما
سيجيء **قوله** من فجأه الامر فجأة اي قصد بذلك لان فجأ يجيء بمعنى آخر في القاموس فجأت الناقة كمنع عظم بطنها او كمنع وسمع
بمعنى ثم ما اخذه من هذا المجرد ومعناه في القاموس فجئه كسمعه ومنعه فجأ وفجأة هجم عليه كفاجأه **قوله** بالضم والمد

لا بالكسر والمد فانه مصدر دهجا وما قيل وانما قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجأة بمعنى اخذه بغتة فلم يوجد في الكتب المشهورة
من اللغة **قال** فيلزم المبتدأ اي فيلزمها الاسمية اي على الجملة الاولى ان فيه ثلثة اقوال الاول الاختصاص بالاسمية الثاني
جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا اقترنت بقد يجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع كذا في التحفة فرق لا منافاة
بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير لا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشيخ ولا الى تخصيص
اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل **قوله** القائل في اذا هذه اه اليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وعنده غيرهما
الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو فاذا السبع اي حاضر ان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر
او استقر كذا في المغني وعلى جميع التقادير انها مقطوعة عن الاضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف
اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا حضور السبع **قوله** هي للسببية احترازا عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية
قوله قيل انه الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون **قوله** لا مفعول به
كلام المصنف حيث قال اي خرجت ففاجأت ثمة وقت حضور السبع يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد يفارقها
الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ان هذا
للمفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع ان يكون
ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأه موسى وقت
تخييل سعي حبالهم وعصيهم وقال في تفسير قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون اي فجاء وقت كونكم بشرا منتشرين فان ظاهر كل من
التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ما قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه ففيه شبهة
ركاكة للمعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوعه او مكان وقوعه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف
خصوصا في نحو قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون **قوله** الكائنة بما اضيفت اليه المتعلق معرفا باللام على انه صفة
رعاية لجزالة المعنى بخلاف المنكرة فانه يكون حالا قيدا للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكنه عنه مندوحة
قوله وقد يجيء للمستقبل بتجريده عن المضي واستعمال المطلق في المقيد **قوله** الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى
فقط وقد اجتمع الثلثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه
قوله ولقلة مجيئها اي مجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما قليل وفي جوابهما كثير فالتعليل قاصر **قوله** فهما المكان اه
قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني استفهاما وشرطا وجعله صفة ثانيا كان صحيحا لكن جعله مستقلا
انسب بالقلب **قوله** اي حال كونهما اه فاستفهاما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وفي جعلهما عين الاستفهام والشرط

اشارة الى رد شيء فيهما لكن لا حاجة الى التقدير اذ انى استفهام وشرط قوله وانى زيد قال الرضي لا يستعمل انى بمعنى اين الا مع من ظاهرة
نحو من انى عشرون او مقدرة نحو انى لك هذا اى من انى لك ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد قوله بمعنى متى ولا يجيء بمعنى
متى وكيف الا بعده فعل قال استفهاما وكتب الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع
قال وكيف للحال استفهاما الاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز صحيح في جواب كيف زيد قوله
وقد جاء كسرهما في الرضي كسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة هذيل قوله جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال والحال
والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال [illegible] ن نحو الاخفش [illegible] كانت اصحيح ام سقيم ولو
كانت ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت قوله فهو في محل رفع على الخبرية هذا اذا لم يدخل نواسخ
الابتداء على ذلك الاسم وان دخلت نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل جزءا ثانيا المطلوبي ذلك الناسخ كذا
في الرضي قوله على الحالية ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة المصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فيكون معنى كيف يقوم زيد
قياما ما صالحا على اى صفة يقوم زيد قال مذ ومنذ قيل انهما كلمتان براسهما اذ الاصل في الحروف وما يشبهها عدم التصرف
وقيل اصل مذ منذ بدليل منيذ وامذ ويضم الذال اذا التقى بالساكن قوله لو اتفقهما اه قال الاخفش الحجازيون يجرون بهما مطلقا
والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر اتفاقا انما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الماضي
ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا واذا جر بهما فقيل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من لابتداء الغاية
اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وبمعنى في ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الليلة وبمعنى من
والى جميعا فتدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك ان كان الزمان نكرة نحو ما رأيته مذ
اربعة ايام ثم ان المصنف ذكر في بنائهما ثلثة وجوه الاول ما في شرح الكافية وهو ان ضمع مذ وضع الحرف وحمل منذ عليه
لاتفاقهما الثاني ما في شرح المفصل وهو ما ذكره في الشرح الثالث ما ذكره فيهما وهو انهما مقطوعتان عن الاضافة مرادة في المعنى
ولذلك بنيت منذ على الضم كما يبنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف
اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يأت الا مبنيا لانه لا يذكر المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل قوله اى اول مدة زمان
الفعل فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناهما اول المدة مطلقا وتعيين كونهما مدة الفعل
المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك
فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اى الاسم المفرد
الدال على الوحدة لا المثنى والمجموع وما في حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رايته مذ ثلثة ايام لانه في حكم المجموع

قوله تمم الحد اي بما هو من جهات توجيهه كما صاحبته الشرح المذكورة لفظه ولم يتعرض لبيان جهة الوحدة قوله
اي لو كان تذكرة يعني ان الباء ليست صلة والا لكان الواجب المعتبر به العدد لانك قصدت بقولك يومان مدة اثنين
لا انك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي قصدنا بالعدد فيأتي منه فظ عليه لانه لا يليه المعنى المقصود الا بالعدد
الاخير قوله قال قد يقع ادمعطوف على ما يستفاد من سياق كلامه اي فيقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله
اي ما كتب على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف اي صورة ان فيشمل المثقلة والمخففة لان كلمة ان مستعملة فيهما
على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة موضع او ان ليفيد التعميم لا يشك عاقل انه
ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصويره بالتشديد والتخفيف لاختصاره في الكتابة قوله اسمين
لا حرفين جوازه ح لا محل لهما من الاعراب قوله لكونهما في تأويل الاضافة لكون اللفظ مفردا بالاضافة ليس من اقسام المعرفة
المعرفة ولو كان المتأويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لم يصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التأويل بالاسم المضاف
فالصواب انهما مضافان الى الجملة حذفت لدلالة السابقة عليهما ولهذا بنيت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات
في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهي في تأويل المفرد المعرفة والتقدير ما رأيته منذ ما رأيته يوم الجمعة اي منذ
عدم رؤيتي فيكون من المضاف الى احدهما قوله ورد عليه اه قال المص رح منذ المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ
اما المعنى فلانه لا يخبر عن اول المدة او جميع المدة بانها يوم الجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشرح وقد تقدم
الظرف انما يكون مصححا اذا كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ كقولك في الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام
ان لمذ ومنذ ثلث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان
حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيها ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذهابك
وثالثها ان يليهما جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما مبتدأن ما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما اذا كان بعدهما
اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة وبتقدير زمان فيما اذا كان بعدهما اسم لا جملة فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة او يومان
جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليها ان جاز العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأيته فاول مدة عدم رؤيتي يوم
الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبله مضافان الى الجملة مصرح بجزئيها اذا كان بعدهما جملة ومحذوف احد جزئيها
اذا كان بعدهما مفرد اي مذ كان يوم الجمعة ومذ كان ذهابك فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة وقال في
التسهيل والمختار هذا الذي هو اجرى مذ ومنذ على طريقة واحدة وجعلهما ظرفين مضافين الى الجملة بعدهما مع صحة المعنى
وخلوه من الاختلاف ولا اسعد له فيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان

ادعى التحريف وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ولا مقدر انتهى وقد عرفت بما حررنا
لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين **قوله** بالالف المقصورة ويعامل الفها معاملة الفتى فيسلم مع الظاهر
ويقلب ياء مع المضمر فالباء نظر ظاهر كلام المصرح ان لدى لغة براسه وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن **قوله** وقد جاء
في لدن تسع لغات كعضد وجمل وكتف وحبر وقمن وعل ومن خفف ترك المعرب كتف متابعة لما في المفصل القلة كما ترك
لت بفتح اللام وكسر التاء ولدت بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون **قال** وقد جاء لدن بفتح اللام اه كما جاء في عضد
عضد بسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشرح اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا الطريق لان
تغيير اللغة للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف ثم الاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون
وقدم ما فيه النون لكون التغير فيه يسيرا **قال** ولدن بتحريك الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر
قال لدن بتسكين الدال ونقل ضمها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا **قال** ولد وهو ثلث لغات
باسقاط النون من اللغات الثلث التي بسكون الدال وضمها وقد جاء لد بكسر وهو في غاية القلة **قوله** لو ضع بعضها وضع
الحروف في شرح المفصل بنيت لدن لد لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء انما عليها الحروف فاشبهت
الحروف وبني لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بني فهو مبني وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى
فيه فبقي لد لشبهه بالحرف وبني لدى لشبهه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه
بانزل وبني فجار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه انتهى واورد عليه الشيخ الرضي انه يجوز وضع بعض الاسماء وضع
الحروف بناء على الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا
على وضعها وضع الحروف والجواب انا لا نرى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم حالها من كونها مبنية
حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع كونه
ثنائيا كيد ودم وهن في بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من شرح المفصل ظهر لك اندفاع ما قيل لا وجه للحكم ببناء لدى لمجرد موافقتها
في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند **قوله** وكلها بمعنى عند اي كلها مشتركة في هذا المعنى
الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة في معنى من عند واما لدى
فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزومها
من معها ظاهرة او مقدرة ينافي التضمن كما في اسماء الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لدن مبنية
لشبهها بالحرف في لزوم استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبنى على المبتدأ بخلاف

عند ولد بعونه اذ يلزم ما في لسته الا ان احمل ليكون لا بتداء الغاية وشيعه على ان سيبويه لى الابتداء او متين التربيعا
او متين في عند ي مالك ضوع وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا جرت بمن كذا في الرضى قوله فيجب بها
اما الغاية بمكان متين لا تخصيص الانكار بله قوله فيجب اى ينصب لا بسائر لغاته لفظ غدوة لا لفظ غدوة
بعلدن لا يكون الامنونا وان كان معرفة قوله تشبيها النون ما او ركان يقرن الكلمة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين على
عليه ويضعف هذا التوجيه انه يولى حركة نصب غدوة بعلدن المحذوفة النون قوله ولذلك يحذف اى لكونه
مشابها بالتنوين يحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخرى قوله ولكون او عطف على تشبيها من حيث المعنى علة
لنصب غدوة قوله اى كحمل الفعل اقول هذا التوجيه صرف للكلام عن المتبادر وهو كونه صلة للوضع كما انما لم
وللماضي على معناه المتبادر فهو اتم واوفى التوجيه الثاني ابقاء للكلام على المتبادر وحمل الماضي صفة للزمان في اسناد الشئ
اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه متقضيا ورما استعمل بدون التوجيه لما انما حاله او قد استعمل بدونه لفظا
لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط قوله وبناء المخففة اه وقيل لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم قوله
بدليل الحركة اه فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاصها بالتعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب الذي يعرب
الحالات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح لا معربا
منصوبا قوله اى دهر الداهرين معنى عوض الدهر يعنيه لانه كلما مضى جزء يعوضه جزء كذا في القاموس قوله النكرة
والنكرة للمعرفة صفة معرفة تعريفا شنيا من النكرة اسم ما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب كذا في الاتقياء النكرة والنكارة شيئا خلق
قوله من اقسام الاسم نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبني لا بعد العهد قوله بنوع خصوصية بان يلاحظ الموضوع
والموضوع له بخصوصيهما ان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كليا بان يلاحظ الموضوع بوجه عام كما في المشتقات
فلا يلزم ان ما ليس موضوعا لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه عام كما في الحروف والمضمرات فهنا اربعة احتمالات ان يكون
كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود
للاحتمال الثاني قوله اى بذاته المعينة اه فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيعبر
بمعنى انه المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام
المعهود بدون العلم به في الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك لي بستان وانت تعرفه دون
مخاطبك اى لا يعرفه نحو قولك اتاني طالب علم اشتريه ولست تقصده الى معين او بما يعرفانه نحو قولك فعل الرجل
كذا او ما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لا بد فيها من معرفة مخاطبك فاراد بلفظ المعينة اشارة الى ان ما وقع في عبارتهم من

المبينة معناه المعلومة لا المتخصصة قوله يخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي دون النكرة
باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل في تعريفه المعارف المستعملة
في المعاني المجازية نحو رمى الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة المنكرات التي هي مجازات
نحو رأيت اسدا يرمي قوله واشار اه وذلك لان المتكلم البليغ فلابد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكتة والاشارة الى
ترتيبها في الرتبة تعلم نكتة لذلك فيحمل عليه قوله الى ترتيبها بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك فانه ذكر
في المفصل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه من غيره و
الزمخشري جعله في مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه قوله فانها موضوعة بازاء معان اه هذا على راي المحققين
المتأخرين واما على راي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية وكذا الاختلاف في
في المبهمات والحروف قوله والموضوع له جزئي مشخص اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب فضمير الغائب الراجع الى المشخص
فظ واما الراجع الى الكلي فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقليد
وبعضهم جعلوا الضمير الراجع الى النكرة المخصصة نكرة واستعماله فيها مجازا كالضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله
تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم قوله الاعلام الشخصية اي الموضوعة للشخص وهي الماهية المعروضة
للتشخص وهي حالة حقيقية او اعتبارية بها يمتنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات
يعرف بها الشخص لا انها علة للتشخص ولو قيل بكونها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من
تبدلها تبدل الاشخاص على ما وهم وتفصيله في علم اخر قوله كما اذا تصور ذات زيد اه اي بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن
فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات لذا اختار لفظ تصور دون احس فان ادراك
الجزئيات المادية بالوجه الجزئي انما هو بالاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له لانها
يمكن تصورها بوجه مختص بها كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لكل ما سواه فالمعلوم جزئي وان كان العلم بوجه كلي على
ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي
تفسير القاضي قوله او الجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان
باعتبار مطابقتها للماهية فحقيقة وان كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد
فيه هذا ما ذهب اليه المصنف والمحققون فتعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما
في تأنيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية

قوله والموصولات اه لعل جعل الموصول في مرتبة اسم الاشارة واشتراكهما في الابهام وتعيين بامر خارج اعني الاشارة
والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الوضوح ومذهب الاخفش ان ما فيه ال من الموصولات
تعريفه بها وما ليس فيه ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليه ذهب سيبويه
وجمهور النحاة قوله العهدية والجنسية في التسهيل ان عهد مدلوله مصحوبها بحضور حسي او علمي فهي عهدية والا فهي جنسية
وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان القسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة
من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فحصر المقابلة بينهما انما تعرض للاستغراقية مع
كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية
لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة الخبرية قوله اللام الزائدة وهي فيما وجب تعريفه وتنكيره
في التسهيل وتدبيجه زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه تمييز قوله بدلا من اللام اي معنى كونه بدلا من اللام انه
مستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام مقدمة في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المعنى
اليمين الذي ناوله ثمرة جعل اهل اليمن وهن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف
عوض عن اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت بالواو في الرحمن الرحيم كا ام قوله نحو يا رجل اسم
اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء اما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح
وهو المختار وقيل انه معرف بالنداء بعد ازالة العلمية قوله اذا اصل يا رجل اه يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسل
لندائه باي ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل قوله ولا يستلزم صحة الاضافة اه فان لفظ احد في الاثبات
للواحد المبهم كالنكرة لا للعموم نص قال انه تكلف فتدبر قوله لانه ان صدر اه حكم ان لا تقييد النفي فالتقابل بين
الاقسام الثلثة بالذات وقولهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم لم يقيدوا بعدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه و
بين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي يشير الى هذا
فانه قال الاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم واللقب وهو ما يقصد به احدهما واما كنية وهي الاب والام و
الابن والبنت مضافات ... وفي بعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر بالاب والام مضافا الى اسم حيوان او صفة كابي الحسن
كنية والى غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس
ابو العتاهية لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور قوله في كنيته من كنيت اي سترت
وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عنه تعظيما والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب

یمدح الملقب به او یذم بمعنی ذلك اللفظ والکنیة تعظیم المکنی بعدم التصریح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان یخاطب باسمها
کذا فی الرضی وعندی ان التعظیم غیر المدح والذم فالفرق بین اللقب والکنیة ظ **قوله** فان قصد به اه ای حین الوضع لا حین
الاستعمال لانه قد یطلق اللقب علی المسمی من غیر قصد المدح والذم ولانه قد یقصد بالاسم فی الاستعمال المدح او الذم اذا اشتهر
فی ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع یفهم من کونه منقولا من معناه الغیر العلمی الی العلمی فان المنقولات یلاحظ
فیها المعانی الاصلیة **قوله** فهو اللقب لفظ اللقب فی القدیم کان فی الذم اشهر منه فی المدح والترقی خاصة **قوله** فهؤلاء اسم
الاسم بهذا المعنی اخص من مقابل الصفة الذی هو اخص من مقابل الفعل والحرف **قوله** والاعلام الغالبة اه العلم الغالب
اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهی فی الاصل داخلة فی المعرف باللام العهدیة وفی المضاف بالاضافة العهدیة وبعد
غلبة الاستعمال فی فرد معین اختص به فی الاستعمال فلا ضرورة فی العلم الحقیقی بتکلف ان استعمال المستعملین بحیث اختص به بمنزلة
الوضع علی انه یلزم الجمع بین المعنی الحقیقی والمجازی فی قوله بوضع او الحمل علی عموم المجاز **قوله** باستعماله اه متعلق بمتناول
قوله متناولا بوضع واحد اشارة الی ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفی اعنی متناولا لا بالنفی المستفاد من غیر فیکون خلاف
تحت النفی فیفید عموم التعریف للاعلام المشترکة ولیس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدیر تناولا علی ما وهم اذ لا حاجة الیه علی انه بعد تقدیر تناولا
متعلق به فلیس الا متعلقا بمتناول **قوله** اراد التنبیه فیه اشارة الی ان الترتیب بین الاصناف المذکورة بقید هی **قوله** فیما یکون ای فی نوع یکون
فیه هذا الترتیب ای ترتیب الاصناف فی نفسها قال ای فی المضاف یکون فیه هذا الترتیب کما سیجیء ولم ینبه علیه **قوله** وهذا الترتیب الذی ذکره ای
ترتیب ما سوی المضمر بالنسبة الی کل المعارف حیث قال اعرفها ای اعرف المعارف لان لفظ هذا للقریب وبقوله الذی ذکره فان الترتیب بین
الانواع لیس بمذکور **قوله** فان فیه اختلافات کثیرة وفی شرح التسهیل للفاضل المصری قیل اعرفها العلم وقیل اسم الاشارة وقیل المعرف
باللام قال المصرح اعرفها ضمیر المتکلم ثم ضمیر المخاطب ثم العلم ثم ضمیر الغائب السالم عن ابهام نحو زید رایته انتهی **قال** لکمیة احاد
الاشیاء ای لصفة منسوبة الی کم لوقوعها جوابا له وهو العدد المعین فان کم للسوال عن العدد المعین عارضة لاحاد الاشیاء
ای لافراد الاجناس قال المصرح فی الایضاح العدد مقادیر احاد الاجناس فاسماء الاعداد یعتبر فیها النسبة الی الاجناس ولذا
یلزمها التمییز وقد یستعمل لمجرد العدد من غیر التمییز نحو ستة ضعف ثلثة فبقوله لکمیة احترز عما وضع لغیر الکمیة سواء
دل علی العدد الغیر المعین کصیغ الجمع ولفظ العدد او لا نحو زید وعمرو وبقوله احاد احترز عن ما وضع لکمیة الاجزاء نحو النصف
والثلث والربع وباضافة احاد الی الاشیاء احترز عما وضع لکمیة الاحاد فی نفسها من غیر نسبتها الی الجنس نحو لفظ بضع ونیف فانهما
یدلان علی عدد معین من غیر نسبة الی جنس هذا ما ذکره الشارح ینتقض اسم عدد ذکر التمییز وبما حررنا ظهر انه لا یجوز التعریف بما وضع للکمیة لانتقاضه
بالقاف والکسور ولا بما وضع لکمیة الاحاد ولا بما وضع لکمیة الاشیاء لانتقاضهما بما وضع للاحاد فی نفسها

بوما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع للاحاد فی نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة نحو
الفرسخ والميل وعن نحو الذراع فانما يصح لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمساحة والذراع لا يخرج
عن التعريف ثلث جماعات لانها احاد الجماعة قوله او الاشياء او للتفصيل الحد لا يخفى انه اذا كان الاشياء مولدة
والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفی فی الحد ان يقال لكمية الاحاد او كمية الاشياء وما قيل ينبغی ان يفسر المراد بالاحاد
الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات المنفردة
او المجتمعة نفس العدد لا كميتها قوله فتفهم من هذا التقرير او هذا تقرير لا يرضى به المصنف فانه قال فی ايضاح
المفصل العدد مقادير لما لا يحتاج الواحد الاثنان على ذلك ليس بعدد وانما ذكر فی العدد لانه يحتاج اليهما فی جميع العشرة
فيهما من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار الشيء علیه من وحدة وغيرها دخل الواحد الاثنان فی
العدد انتهى وليت شعري بعد ما صرح المصنف بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشارح الرضی
بعدم صحة التعريف بخروجهما عنه قوله وان لم يكونا اه الواحد ليس بعدد عند الحكماء لان العدد نصف الكم والواحد ليس
بكم واما الاثنان فعند البعض وذكر له وجوها ضعيفة تفصيلها فی شرح حكمة العين قوله بالحاق التاء كما هو الاصل ان التاء
قوله او باسقاطها فان الاصل فی الثلثة ولعوارضها ثبوت التاء فی شرح التسهيل اللغة افصح فی الثلثة ولغوها اسماء
جماعات كزمرة ولمة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء
التی هو بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المؤنث لتاخر رتبته وقيل انما
اصلها التاء ان العرب اذا قصدت جموع العدد تقول ثلثة نصف ستة فالوضع انما وضع علی التانيث فالاصل لان كل جمع
التصير مؤنثا فی كلامهم بسبب كونه علی عدد فوق الاثنين فالتاء للمذكر فی رجال مؤنث بسبب جزء من هذا العرض
العدد فی نفسه اولی قوله الی عشر كذا فی النسخة التی بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاهوری وفی بعض النسخ
الی تسع وهو سهو قال ای بالجمع ای بالجمع وما يجری مجراه قوله وانما اجمال لم يدخله فی قوله فيما العطف كي لا
يدل علی ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان
يقول وتضمنا فليس بصواب انه ليس فی الاصطلاح مركب تضمنی قال يصدق الرضی اسم فاعل من وحد يحد نحو وعد يعد اذا تفرد
فالواحد بمعنى المنفرد ای العدد المنفرد المراد من الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الی التحقيق فلستقم بان يقيم بسمی
الوحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالضوء مضیء بذاته واما لانه من الانواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبر الوحدة
واحدا كان من المعدودات كلا من الاعداد فی الاثنين الواحد ليس بصيغة وكذا غيره من الاعداد فاذا اجری

منها على موصوف فعلان دون فعل وبهذا العدد ولذا جمع على وحدان لان فعلانا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل
مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة فروعي جانب الاسمية بان
جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل **قال** ومائة اصله مئية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا
منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مأى كمعى والهاء عوض من الياء **قال**
تقول واحد اثنان اه هذه الاعداد وما بعدها موقوفة محكية عما هو الاصل فيها في المفصل العدد موضوع على الوقف تقول
واحد اثنان ثلثة يدل على ذلك ترك الواو بينها منصوبة محلا على انه مفعول لتقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على
التعداد لان الاعراب الآخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وبنو تميم بكسر الشين جملة معترضة بين المعدود وذات والالف
في اثنان وثنتان جزء منهم وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيهما في معطوف
على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف مائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد مفعول تقول المقدم ههنا المعطوف على
تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيهما **قوله** اعتبارا لتانيث الجماعة
في الابتداء وانما كان كذلك اي جاؤا بالتاء المذكر فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم
جاؤا الى المؤنث فذكروه ارادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف القياس الظاهر في الثلثة فما فوقها الا ان كلمة
الثلثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاؤا
الى المؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو اورد التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي ما لا علامة
فيه ولو اورد تاءان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث
فقوله اعتبار الخ نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر فبما نقلنا لك ظهر ان تانيث
ثلثة فيما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث العدد لاعتبار المعدود مؤنثا على ما قيل فانه تطويل
من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا من
شرح التسهيل والرضي قيل فعلى هذا لحوق التاء في ثلثة فما فوقها قياس وهو ينافي ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير
قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير وليس بشيء لان لحوق التاء فيها بخلاف القياس الظاهر المطرد في
كل الاسماء وما قاله انما هو وجه لصحة اللحوق بالتاويل على خلاف الظاهر **قوله** فرقا بين المذكر والمؤنث والمعتبر في التذكير
والتانيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ المعدود وان كان اسم جنس او اسم جمع فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء
وان كان مختصا بالمؤنث حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا انصبت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص

يريد تمييز في رضي وكذا ان ثلث نسوة ونسمة ثانية من الى صوب تمييز حال الموصوف قال انه تم من حيث ان الخمسة
تمت ثلث ثانيا اى عشرة حسنات مثالها ان تكون مما لا يدخله التذكير والتانيث نظرا الى اللفظ نحو ثنتا خمسة من الضرب
يدل نحو خمس من الشاة قوله غير الواحد اه ظاهره يدل على ان احدا مغاير الواحد واحدى مغاير الواحدة والمفهوم من الرضي
ان احدا اصله وحد فتح الحاء جعله مشتبه ابدال الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس لاتفاق واحدى اصله وحدى
ابدال الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح وإشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله غيره يدل على ما في
القاموس قوله يعلى الجزء الاول فيه احتمال من فاعل يقول ايضا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثاني عطف
عليه اى مذكر الجزء الثاني في المؤنث وكراهة مفعول له للتذكير اى مورد الجزء الثاني مذكرا في المذكر لكراهة اجتماع تانيثين
وثانيا الجزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسبو وقد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
حذر الموت وفي الرضي يعزى الى الرياشي وجوب التنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وقول حاتم واغفر عوراء
الكريم ادخاره قاض عليه قوله يدل من كم الكلمة احق البناء لانه من المتن واما في اثنتان ففي التانيث لان همزة الوصل
عوض منها اى من الياء قوله لانه لا وجه قيل الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدير فيقال وحذف الفاء جوابا
اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب اه قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي لا يكون
للمبني وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر الاحتمال ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا لشغل الآخر بالحركة الحكائية
فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب قالوا يجوز بالرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا على محله
ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملا على محل لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني
اعني عشرون حال التعداد واما ثالثا فلان شغل الآخر بالحركة البنائية لا ينافي الاعراب بالحرف قوله لان المعطوف اه تعليل
للنفي قوله اى عطف تلك العقود اه خص العطف ههنا بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الزائد
لكنه ليس مما لا يتقيد قوله الى تسعة وتسعين خلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر قوله ثمانية
في ذلك الزائد لو جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد او العقود معا كما في الرضي لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التفسير هو الزائد لا
العقود قال مائة والف بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الوقف لئلا يشعر بعدم تسلطها بخلاف العقود السابقة قال رشي
والفا لم يوجد جمعها لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلث مائة وثلث
الوف كالواحد والاثنين كما مر نقلا من الايضاح قوله او واحدة عطف على احد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على المائة
قوله مائة واثنان اثنتان عطف على مائة او واحدة فكانهما مثالا عطف الزائد على المائة احدهما مثال للمذكر والآخر للمؤنث على

الطريقة السابقة وعطفت او واحدة على مائة ومائة على واحدة بان يكون مثالا للمؤنث حذف فيه المائة على الزائد
على الآخر لامثلة وهم يأبى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال المذكر ومثال المؤنث لزوم ايراد مثالين احدهما لعطف الزائد على
المائة وتركه تميزا في الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز العكس في الكل **قوله** قال الشارح الرضي اه المقصود منه ان قوله وشذ
حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياسي ليس معنى انه غير فصيح بل هو اولى **قال** مخفوض وجاز
سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا فان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن
الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل **قال** مجموع جمع التكسير ان وجد
فان كان له جمع القلة يوتى بها والا فيوتى جمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات وقيل مجيئه مع وجود
المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل وخمسة ازدواج سبع بقرات واما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما
سيجيء **قال** او معنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون نحو ورابعة **قوله** الا في ثلث مائة اه اسقاط التاء في
ثلثة واخواتها لوجوب الاضافة الى مائة واثباتها لوجوب الاضافة الى العدد لان مميزها في النظر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ
الف وهو مذكر **قال** وكان قياسها اي بالنظر الى كون مميزها مجموعا فلا ينافي عدم مجيء اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم **قوله** في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا في مائتين فالجمهور على انه جمع مائة بالواو وا
النون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كغسلين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله مأي كمعصي فهو
جمع مكسر قلبت ياؤه الثانية نونا وعلى التقادير هو في صورة جمع المذكر السالم **قوله** ان يلي التمييز المجموع اي يلي التمييز
الذي يذكر للمئات كما يقع مثلا ثلث مئات رجل كذا نقل عن الشارح فالتمييز فاعل يلي والجمع مفعوله **قوله** بعد ما تعود
اه اي اخذ التمييز المجيء بعد ما هو في صورة الجمع عادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التمييز والمجيء مفعوله **قوله**
لتعذر الاضافة حكى الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى المميز منكرا نحو عشرو درهم ومعرفا
نحو عشرو ثوبه وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري **قوله** قليلا اي
من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا او من حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد وواحد وواحد تذكير قليلا
كتذكير قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** في الاعداد تامة تقييد بذلك لان استعمالها مع مميزها في
الاعداد متعرف في الرضي وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل **قوله**
مرفوض في شرح التسهيل ان العرب لا يجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا **قال** مخفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول
الشاعر **شعر** اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء وجاء جمعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثلث مائة سنين

بالاضافة واجاز ذلك الفراء وذلك قليل فى الاستعمال الذى تم التمييز **قال** اذا كان اه اى هذا الاستعمال المفهوم
مما تقدم من اثبات التاء فى المذكر واسقاطها فى المونث فى ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظه متفقين فى التذكير
التانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان فكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ العدد وتانيثه
التابعين من المميز قدم ذكر المميز **قوله** بان يكون المعدود سواء وقع تمييزا كما فى مثال الشرح او موصوفا نحو اشخاص ثلثة
او ثلث ولا ينتقض هذه الضابطة بثلث منه ولا العكس ثلثة لاحيث يجب التذكير فى الاول والتانيث فى الثانى سواء كان
المعدود مذكرا او مونثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ثم يعبر عنهما عن المعدود بل التعبير عنه
بلفظ مميزهما اعنى رجلا وامرأة مثلا **قوله** تمييز زاد للتنصيص على استغراق النفى فان الفعل المنفى ظاهر فى العموم
بخلاف النكرة فى سياق النفى فانه نص فيه اى لا تمييز لهما اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا **قوله** فلا يقولون اه اشارة
الى ان ليس المراد بقوله لا تمييز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز بعدهما كما فى حواشى الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء
بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد
والاثنين وبترك التمييز فاضرب بقوله بل يذكرون لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء
وهو علة للنفى لا للمنفى اى ترك الجمع بينهما بطرح الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما **قوله** ما يصلح ان يكون
تمييزا لهما وهو المفرد والمثنى فى الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى المجموع فى الواحد والمجموع فى الاثنين
قوله اى الصالح لان يكون تمييزا اندفع بهذه العناية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر فى نحو احد
رجال او اثنا رجال **قوله** بصيغته اى بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره **قوله** فان من صيغته اه اعنى الجوهر مع
الهيئة كما هو المعنى الحقيقى للصيغة فلا ينافى السابق **قوله** فان قلت حب اه حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه
انما يتمشى فيما اذا اورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح للتمييز لكونه مبنيا للجنس الا جاء فى قول الشاعر ثنتا حنظل و
الاستغناء بلفظه عن لفظ الاثنينية منه **قوله** ينبغى ان يعتبر اه يعنى ان اللائق والقياس ان يعتبر فى الاثنين مثنى
رعاية للموافقة بتمييز سائر الاعداد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع فى الشعر شاذ للضرورة **قوله**
معنى الكلام خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء بلفظ التمييز اعنى الصيغة من غير اعتبار علامة
الافراد والتثنية منه لانه بلحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبلحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين
وثمانى الاربعة لان فيه حمل النص على خلاف الظاهر السابق الى الفهم **قوله** فلذلك اه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا
طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل منهما مغن عن الاخر فلم اختاروا لفظ التمييز مع عدم لحوق علامة التثنية

فاختار والہذا الترجیح **قال** وتقول عطف علی تقول السابق وکلاهما بصیغة الخطاب رعایة لموافقة ما بعده من **قوله** وتقول حادی عشر فانه بصیغة الخطاب بقوله وان شئت قلت فتعرب **قوله** ای فی الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الی انه منفرد عما سواه من احاد المتعدد بهذه الصفة ای التصییر لایشارکه فیها غیره **قال** تصییره مصدر مضاف الی الفاعل ومفعوله محذوف فان قدرهما الشارح **قوله** علی هذا القیاس ای قیاس الثانی ولاحاجة الیه **قوله** فلا یجری اه لا متناع عقلا **قوله** لایتبین الاشتقاق اه ذلک لان اسم الفاعل انما اشتق من فعل المن قام به بمعنی الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنیت من اثنی الی عشرت من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فیه العین اعنی اربع سبع تسع اما ما هو لبیان الحال وان کان فی صورة اسم الفاعل کالحائط والکاهل فلیس له معنی اذ لا یدل علی معنی حدثی قائم به وانما معناه الواحد فی مرتبة فلا باس ان یبنی من اول جزأی المرکب اذ لا یحتاج الی مصدر وفعل **قوله** ای مرتبته من المتعدد فی نفسه لا بالنظر الی عدد تحته فیصح مقابلته باعتبار التصییر فانه حالة بالنظر الی ما تحته **قوله** الحادی عشر فتقلیب الواحد الی الحادی بجعل الفاء مکان اللام و العین مکان الفاء فتسکن الیاء فیه کذا فی الثانی عشر مع انهما مرکبان کما فی نحو معدیکرب کذا فی الرضی **قوله** تقول فی المعطوفات واما العشرون و الثلثون الی التسعین والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیها واحد وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی ولذا ترکها الشارح **قوله** ای من اجل اختلاف الاعتبارین اه یعنی ان قوله اه مرتب علی اختلاف الاعتبارین بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتین استلزاما بینا لان التصییر یقتضی الاضافة الی الاقل مرتبة والحال یقتضی الاضافة الی المساوی او الی ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد فی العدد الذی تحته **قوله** بالاضافة اه واذا نصبت به فانما تنصب اذا کان بمعنی الحال والاستقبال لا بمعنی الماضی والاضافة فی هذا اکثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانهما تساویان فیها او النصب اکثر **قوله** بالاضافة ولا یجوز عند الجمهور ان ینصب ما یضاف الیه اذ لیس اسم فاعل حقیقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلک قال الاخفش قلت له اذا اجزت ذلک فقد اجریته مجری الفعل فهل یجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم علی معنی اتممت ثلثة وجعلت لثلثة ثلثة بضم نفسه الی اثنین **قوله** الی عدد یساوی عدده الظاهر الا الی اصله او الی ما فوقه اذ العدد المضاف الیه نفس اصله لا مساوی اصله الا ان یعتبر التغایر باعتبار کونه صلاله وکونه مضافا الیه **قوله** لا مطلقا فانه اذا ارید ذلک یقال احد ثلثة ای احدهم **قوله** والرابع او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الی ان قوله ثالث ثلثة مذکور بطریق التمثیل والمراد قیل ثالث ثلثة وامثاله من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغیر ذلک ای احدها باعتبار وقوعه فی احد هذه المراتب لیس المراد انه قیل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فی احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا یقال ذلک الا باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة فقط **قوله** فلا یلزم اه ای ان کان المراد الواحد مطلقا من غیر خصوصیة المرتبة یلزم جواز ارادة کل واحد

سواء كان الاول والثاني والثالث من كل ابن للواحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الاول بعاشر العشرة
لغاية البعد بينهما قوله وذلك مستبعد جدا اي عند العقل اذ الظاهر ان اول العشرة وثاني العشرة لا اشتراك لهما واما الاستعمال
فغير واقع قال المذكر والمؤنث اي من الاسم المتمكن لا ما هو المبني منها من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره
فلا يرد ان نحو هذه والتي وانت خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكر فينتقضان طردا وعكسا والحكم الاستاذ لانه
اتمامي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المتمكن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابعة
لما يعبر به عنه من كونه مؤنثا حقيقيا او غيره وكذا المثنى والمجموع المعرفان مما سيأتي لان بحثهما القوم الاسم المتمكن في
الاحكام المذكورة لهما فيما سيأتي احكام لما هو قسم منه قوله لاصالة التذكير لا من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء و
مذكر ولانه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في الاسماء اذا قصد بها لفظها
فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان
بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في شرح التسهيل قوله او حكما الحقيقي المقدر العلامة
زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير واما الزوائد على الثلاثي فحكموا فيه
عليه بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه شاذا نحو قديديمة ووريئة في تصغير قدام ووراء كذا
في الكافية وفي رضي الشافية الهمزة جروا في الثلاثي الذي هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر
اوصاف المؤنث فلما وصلوا الى الرباعي فما فوقه والتاء ان كانت كلمة برأسها الا انها كحرف الكلمة المتصل فيعتد بها في
زيادة حرف على عدد حروف فلو زاد عليها اصل طرحه في التصغير فقدر الحرف الاخير كالتاء اذ هي مجتمعان في الكون
الاسم صفة فالتقيد انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين لعل فيه قولين والشارح اختار الثاني فجعل التاء في الرباعي
الملفوظة حكما لانه حتى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء الاخرى على تقديرها قال وعلامة التاء او علامة الشيء لا تكون مطردة
ولا منعكسة فلا يرد ان التاء تجيء لاربعة عشر معنى ان الالف المقصورة قد تكون من نفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زائدة
للالحاق نحو ارطى او لتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء وكساء وقد تكون
للالحاق كحرباء وخنفساء للتحقيق بقرطاس وقرطاس قال اي ممدودة في رضي الشافية الممدودة اصلها الفان قلبت الثانية
همزة فالممدودة بمجموع الالف والهمزة لان الالف التي قبلها انما هي لاجل الهمزة ولذا لا يمد المقصورة ولم يختلفوا في علامة التأنيث
فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة عن الالف المقصورة والالف الزائدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها
وقيل الالف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث افعل نحو حمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة والالف

معا للتانيث كذا في شرح التسهيل والجاربردي نقلا عن شرح الشافية وعلى التقادير يصدق ان المرددة علامة التانيث بجميعها جزئيها الثاني والاول اشتمامها فافهم فانه يتحير فيه الناظرون **قوله** قد ذكر بعضهم هو صاحب المفصل وزعم هشام ان علامة التانيث في هذى كسرة الذال **قال** بازائه ذكر اه في الرضي لو قال الحقيقي ذات الفرج لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي انتهى لكن مادة النقض غير متحققة فلهذا قال اولى **قوله** ليس بازائه اه يدخل فيه ما لا يكون بازائه شئ كعين او يكون بازائه شئ لكن لا يكون ذكرا كالظلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكر او يكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظي **قال** واذا اسند الفعل اي المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بزيد عند من اسنده اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فاللائق ان يقول الشارح الفعل المتصرف وشبهه بلا فصل كما هو الاصل **قال** فبالتاء اي غالبا لانه قد ورد حذفها مع الضمير المؤنث الغير الحقيقي نحو ولا ارض ابقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن فالتاء اي واجبة **قوله** الا اذا كان وا لا اذا كان جمعا فانه يجئ بيانه بعد **قوله** حكم الجمع اه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض للاستثناء ايضا **قوله** لك الاختيار في الحاق التاء اه وقع فصل اولا وقد جاء القرآن بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن ليس بسديد للاجماع في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر واذنت الامراة مستويان كذا في الايضاح **قوله** وانت في غير الحقيقي ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم وذلك ان الوضع العلمي اخرجه من موضوعه وجعله لما هو له فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى بخلاف اسم الجنس ولها اعتبار تانيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف فلكونه حاله في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامران فقول من قال ان تانيث قالت في قوله تعالى قالت نملة تدل على انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفة النحويين قال المص رحمه في الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر وثلث من البط ذكور مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا انتهى يلزم ذلك على قول ابن السكيت فانه لا يجوز تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان لمذكر سواء كان علما له ولا فتانيث نملة عنده كتانيث طلحة **قوله** وجعل بعض الشارحين اه فعنده قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ناسخ لقوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الشارح رحمه مخصص له ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج قطعيا وعدمه كما بين في الاصول لا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناوله **قوله** الى المؤنث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا **قوله** حضرت القاضي اه اورد المثالين مما فيه الفصل بغير الا لان الاجود في صورة الفصل بالا ترك التاء في الرافع نحو ما قام الا هند **قوله** او ضمير

الجمع اما بالواو والنون قوله لو كان جمع المذكر السالم الا في بنون فانه يجوز فيه التاء قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل
لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه والا في الجمع السالم الذي اصله مؤنث نحو ارضون وسنون فان حكمه
حكم الجمع المؤنث السالم من جواز التاء وتركه لان مقتضى الجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولو قال بدله
من قوله جمع المذكر معناه الاضافي وجعل السالم نعتا للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى قوله واحدة
مؤنثا حقيقي التانيث كنسوة او مجازيه كعدة او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع جمع
التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات والجبلات والغرفات فهذه مؤنثانية يجوز فيها
التاء وتركها قال حكم الظاهر غير المؤنث الحقيقي اي مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقي فلا يشمل المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما
الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل هو كونه بمعنى الجماعة وانما
لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطارئ ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما
لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبر لا يجاب لان جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه
اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حبليات وحمراوات يجوز فيه التاء وتركها كما في الجمع المكسر
قوله من جمع التكسير الصواب تاخيره عن قوله غير جمع المذكر لانه بيان لما بقي بعد التخصيص فان زادوا جمع
السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لا بالواو والنون فعلوا او فعلت نحو الرجال والطلحات حضروا نظرا الى الفعل واما
ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ قوله لا يتجاوز لبقاء لفظ
المذكر الحقيقي فيه قوله المقرون بالتاء الساكنة لكونها علامة تحتمل للفاعل والمفعول اثباتا وان لم تكن ضميرا فهي دالة عليه اذا اقيم
مقامه قوله في كون جمع المؤنث الحقيقي او المجازي جمع تكسير او سلامة نحو النساء والزينبات في الدور والظلمات والقرينة
على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي
مقابلته بالعاقلين اي الذكور العقلاء بغير العاقلين لما بان لا يكون مذكرا وهو المراد بالنساء او بان لا يكون عاقلا وهو
المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء واما ترك التصريح مثاله لانه يعلم من قوله والنساء بالطريق الاولى
اذ لما جاز في جمع المؤنث العاقل بجعل انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفى الذكورة والعقل اولى قوله جمع المذكر
سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو الجنبلات جمع جنبل وهو القدح الغليظ من الخشب
قوله غير السالم الصواب لغير العاقل كما في قوله اما في جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم
مع انه لا يجوز فيه فعلن قوله موضع له اي لجمع المؤنث مطلقا كما ذكر لا قوله لا اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون

مذكرا حقيقيا **قوله** فيراعى يتفرع على المنفى لا على النفى اى ان كان له اصل فى التذكير فيراعى حقه **قال** المثنى التثنية
فى اللغة دو كردن وفى الاصطلاح ما ذكر فى المتن والمناسبة ظاهرة وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده على عدده ولقربه
من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجيئ **قال** آخره بالنصب
مفعول لحق والالف فاعله وزائدة لان اللحوق لا يختص بالآخر **قوله** اى آخر مفرده قيل انه يصدق على مسلمون و
مسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال والجواب ان قيد الحيثية فى تعريف الامور الاعتبارية معتبرة كما
تقرر فى محله فالتعريف بالحق آخر مفرده من حيث انه نحو آخره فلا نقض نعم يرد انه اذا اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقدير
المضاف وتقديره مع لواحقه وهذا التوجيه يحسن **قوله** اوقد عطف على قوله اى آخر مفرده **قوله** والا اى ان لا يكون احد الامرين
بل يترتب عليه ظاهره **قوله** لا يصدق قوله فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا ومانعا **قوله** ولو اكتفى
بظاهر المراد فان المراد الملحق مع اللاحق لا انه تسامح بجعل الجزء قيدا **قوله** عوضا عن الحركة والتنوين الذين فى الواحد لان الاسم
العاري عن البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم تقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون هذا مذهب
البصريين والكوفيين يقولون انها عوض عن التنوين كقول الشجاء فى غلاما زيد فحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون
يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا يثبت له مع اللام والوجه انها كالحركة فى موضع وكالتنوين
فى موضع ومثلهما فى موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زيد كذا فى الاقليد الايضاح **قال** مكسورة وعن الكسائى
ان فتحها مع الياء لغة قال ابن جنى فتحها بعضهم فى الثلثة وقال الشيبانى ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء
فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رض يا حسنان ويا حسينان **قوله** لئلا يتوالى الفتحات ويعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة و
الالف ولان الاصل فى تحريك الساكن الكسر **قوله** على تقدير تسليمه اى تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال
فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما فى قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجع اعنى المطلقات عام للمطلقات الرجعية
والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون
عوض الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس جزءا من الدال لم لا يجوز ان يكون شرط الدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص
بالعوضية **قوله** صح ان يقرأه وكذا صح ان يقرأ ان الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الامرين
بناء على رسم الثالث لهما والاظهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما فى اللباب **قوله** يعني الواحد حقيقيا كان او اعتباريا
فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تأويل فرقتين كجمالين وقومين **قوله** باعتبار دخوله تحته اى يعني
ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين فى الحقيقة بل فى الجنس الذى وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا فى الحقيقة كرجلين

او انتقلنا غير متعينين لانسان وفرس قوله الموضوع له اي المعنى الاعم الموضوع له اعني تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
او بقرينة فيشمل المثنى المجازي ايضا كالاسدين قوله بوضع واحد احتراز عن المثنى المشترك باعتبار تعيينه كالقرأين للطهر و
الحيض فانه ان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت مفهوم الذي وضع لذلك المفهوم لكن لا بوضع واحد قوله المشترك
بينهما اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى قوله لا يستغنى عنه ما وقع في تعريف جمع المذكر السالم من قوله
ليدل على ان معه مثله اكثر منه بدليل على ان المراد من قوله مثله المثلية في الوحدة ولا يدل على ان لا يراد المثلية في الجنس مع المثلية
في الوحدة قوله اشارة الى الفائدة اه يعني انه ليس من اجزاء التعريف قوله باعتبار معنيين مختلفين اي غير داخلين تحت جنس
الموضوع له سواء كانا حقيقيين كالقرأين او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا كالاسدين
اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا ظهر اندفاع السؤال الاتي به انه ثم ما توهم
من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك قوله لبعضهم هو
الاندلسي ومن تبعه فانه قال في العينان للباصرة وللجارية قوله هذا اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله
بل ان يجعل اللام [illegible] فنقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث اما اولا فلانه يجوز ان يكون تثنية التغليب قسما [illegible] لكونهما داخلين تحت معنى
وهي ان يسمى احد المتصاحبين والمتشابهين باسم الآخر ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان
تثنية مختلفي اللفظ تحفظ ولا يقاس عليها اما ثانيا فلان تثنية الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين الفردين في نظر المتكلم
يقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم في الابوين والقمرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث انهما
مشتركان في كونهما مسمى بالاب والقمر فتأويل الابوين مثلا بالمسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك
في نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالاب والى ما ذكرنا
يشير عبارة الرضي حيث قال وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما او
تشابههما حتى كانهما شيء واحد انتهى ولم يتعرض للتأويل وفي شرح التسهيل ان مثنى التكسير نحو جمالين وجمع البصرة كرتين
ومثنى التغليب ملحق بالمثنى في اعرابه وليس بمثنى حقيقة ولا اشكال قوله لا شبهة في صحته لان هذا استعمال اللفظ
في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي قوله للمصرح اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية
وفي الايضاح جوزه شاذا ولذلك قال الشارح الرضي المصرح متردد في ذلك قوله بتاويل المسمى به وهذا التاويل ثابت في
نظر المتكلم بخلافه بالعلمية تنافي الاستعمال في اكثر من واحد واذا اولت به زالت علميتها سارت كاسماء الاجناس لان معاني
الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونها مسمى بها ولاجل زوال العلمية الزم [illegible]

ادخال اللام تعريفهما عنهما فان قيل انهما كان تثنيتهما باعتبار تنكيرهما وهو شاذ فيكون تثنيتهما ايضا شاذا وليس كذلك قالجواب ان
تنكير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل من بعضهم فجعله نكرة من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون
شاذا بخلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان تثنيته تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذ
ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر لك الفرق بين مثنى التغليب في اسماء الاجناس وبين مثنى الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعاء بكون التاويل في نظر المتكلم في الثاني دون الاول **قوله** ان لا يذكر اه يشمل تثنية اسماء الاجناس
والاعلام **قوله** حكم ما يتطرق اه لا يظهر نكتة وضع المظهر موضع المضمر والظاهر حكمه **قوله** الاسم المقصور اشار
بتقدير الاسم الى ان المقصور لا يكون الا الاسم فلا يقر مي مقصور **قوله** الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه قوله
مفردة احتراز عن الف مقرونة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن مثل زيدا اذا وقفت عليه **قوله** محبوس عن الحركة
لكون اعرابه تقديريا **قوله** لانه ضد الممدود اه اي مشتق من القصر المتعدي مصدر قصر يقصره بمعنى ضد المد او الحبس
واما القصر كعنب بخلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه **قوله** كعصوان الخ كعصا وكابي ل
قوله كابوان في المسمى بابي فان عصوان وابوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد
كعصوان وابوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام في كرحيان وكميتان وانما كان اصل الف عصا واوا حقيقة لقولهم
عصوته اي ضربته بالعصا **قوله** مجهول الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع اولا ولا اشارة الى ارادة المعنى الثاني
او مع المثال من عديم الاصل فان الف الاسماء العريقة البناء كمتى واذا والى لا اصل لها وفي الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب فقد
يكون معلوما وقد لا يكون معلوما **قوله** ولم يمل كذا وقع في التسهيل وقيده في الرضي بان لا يكون سبب الامالة غير انقلاب الالف
عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل **قوله** اي غير ما فيه اه اي المراد بالثلاثي المعنى اللغوي اي ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحي
وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة **قوله** من الرباعي اه بيان لما قال قلبت الفه واوا ولم تحذف لالتقاء الساكنين
لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة **قوله** فالفه مقلوبة بالياء لم يقل انقلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق
اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائي حيث ذهب الى
ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في
التعجيز مع الضمة او الكسرة في الصدر ولهذه النكتة لم يقل المصرح والاياء مع انه اخصر واوفق للسابق لانه تقديره قلبت
ياء **قوله** اي غير زائدة اه فالاصلية بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مقابلة
الفاء والعين واللام فانه لا يخرج ما لا يكون منقلبة عن اصلية **قوله** كقراء بضم القاف اه هذا يخالف لما في القاموس من ان قوله

كما ان يحسن القرينة وكونه ان الملبس ولعل الشارح رحمه الله اطلع على ذلك قوله فينبغي ان لا تقع ياء مبالغة في ايديها من اجتماع الامثال
قوله اي لثقلها اي ثقل الواو تعليل لاقرب قوله بان يكون للالحاق او لم يقل او زائدة مع ان الموافق لما تقدم في قوله ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون للالحاق
والتكثير كما مر قوله كعلباء ان العلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف صحاح كذا نقل عنه قوله الوجهان
جائزان الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها والمبدلة
من اصلية بالعكس قوله ملحقة صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق
اولا في مثل علباء هو الواو او الياء ثم عوض عنه الهمزة قوله قد صححناه اه نقل عنه عبارة المفصل هكذا وما اخره
همزة لا يخلو من انه ان سبقها الف اولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف
اصلي كرداء وكساء او زائدة في حكم الاصلية كعلباء ومنقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير
كحمراوان والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد يجيز القلب بعضهم عبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتانيث
قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن الجاري مجرى الاصل
وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب في عبارة اللباب موافق لما في المتن قوله وهذا تمره دليل
على جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا قوله عن اخر المثنى اي نحو مفرد المثنى قوله اتصالهما لتعلق
كل واحد بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اي بكل واحدة بدون الاخرى قوله صارتا اي الخصيتان ففي العبارة استخدام
فان المراد من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معناهما ومن ضمير صارتا لفظ الخصيتين قوله اسمية اي
لان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل في ايفي يشعر باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات بعدم كونهما كلمة كما يتوهم في
كلام الشارح رحمه الله ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل في تعريف اسم
الجمع والجمع المكسر نحو طائفتين وجمالين فانهما وان دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقي لهما اثنان
من الجماعة وكل جماعة تشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تضمنية قوله جملة احاد فقيد المضاف لاخراج المفرد المستغرق
فانه دال على مفصل الاحاد لكونه لكل الافراد لا على جملتها نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر وعلمت نفس ما قدمت قوله
في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر احترز به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تفهم
من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم قوله اي مجرور في مادة لفظ بيان لوجه اختصاص الحرف
بالمعنى المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من التحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له ولذا زاد لفظ الحروف



لم يقل المفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد قوله الذى هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد ههنا وان
كان فى مقابلة المثنى والمجموع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد اى واحد كان فلا يرد نحو التمر
قوله اما بزيادة اه اى بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب وباختلاف الحركات فقط كأسد وأسد او مع السكنات
كنذر ونذير وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال رجل وكقضب وقضيب وقد يجتمع الثلث كقضبان وقضب
قوله او حكما كفلك وهجان قوله واسماء الاجناس اى التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها الدلالة على الآحاد واما التى
لا فارق بينها وبين واحدها فانما تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل قوله فانها وان لم تدل عليها اه فالمراد
بالدلالة الدلالة فى الجملة سواء كان وضعا فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شابت مفارقه وفى الاثنين نحو قلوبكما او استعمالا
فقط كما فى اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما فى المجموع المستعملة فى معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة وضعا كما فى تعريف
الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دل على آحاد قوله وبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فنحو تمر اه تفريع على ما تقدم
من تعريف المجموع قوله مما الفارق بينه اه فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على
الآحاد استعمالا واما اسم الجنس الذى لا فارق له وهو ما لا يتميز آحاده فى الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته
على الآحاد وللتنصيص على محل الخلاف فان الذى لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا قال ونحو ركب اه
نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليها وان وقعت الموافقة فى الحروف من غير قصد
وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمع الراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجيء وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد
الى واحده وهذا لا يرد بل يقال ركيب وكذا الحال فى الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا
وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خص نحو تمر باسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء لا بد من
تخصيص نحو ركب باسم الجمع الذى له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف قوله والفرق بينهما اه والفرق بينهما وبين
الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع او الاوزان الغالبة فيه وبانهما يصغران على لفظهما وينسب الى لفظهما و
لو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة وجمع الكثرة يرد الى واحده فى التصغير والنسبة
وبارجاع ضمير الواحد اليهما وتوصيفهما بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذى ذكره الشارح ظاهر فى اسم الجنس الذى استعمل
فى الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما الذى لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه
وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة او بالياء كروم ورومى وان لم يكن كابل وغنم فان واحدهما بعير وشاة فالفرق مشكل ففى الرضى
انهما اسما جمع وفى القاموس انهما اسما جنس قوله قيل ذلك اه اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع

لابد له من شاهد قوله على انه لا ضير اه فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء
فهو اسم جنس قوله كجامل وباقر اه نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس
البقرة تقع على الذكر والانثى والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها قوله فالجمع الصحيح المذكر اى المذكر
بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقع بالاضافة يقع بالوصف ايضا ولم يغير قوله فالمذكر جمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة
اسى للمضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع قال مضموم ما قبلها للمناسبة
نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها قوله على سبيل منع الخلو وقد مر تفصيله في نون التثنية قوله
ذلك الحذف اه وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوطها
بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة بكون النون منويا
والتقدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مع مفرده اكثر منه من حيث ذاته ولعله من حيث يدل ولو دلالته
معناه وهو الواحد ما يطلق عليه في الظاهر فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه قوله آخر مفرده على جهة
المضاف لان الياء والالف ليستا آخر الجمع بل وسطه قوله اى الياء الملفوظة او المقدرة المعادة عند الحذف علامة الجمع قوله
وان كان آخره يجعل الضمير المستتر في كان راجعا الى العلم ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم قوله اى آخر الاسم
لى فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره المعطوف عليه بآخر مفرده وفهم مرجع الضمير ههنا قال حذفت الالف
اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى آخره بناء على الالف قوله اى شرط الاسم او جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه
الى الجمع لان الشرط الجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون وتجانب اللفظ
لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير
المضاف اى ان كان مفرده بعد الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصرح في شرحه من انه لا حاجة الى قوله مذكر
لان الكلام في الجمع المذكر انما ذكر لدفع وهم من توهم ان علم جمع المذكر السالم كالعلم الذي يطلق على المسمى بلا ملاحظة
معناه كما يسمى الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر ويظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار
انما يحتاج اليه اذا رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكر الصحيح او الى المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر قوله لكونه مذكرا
يعني ان في المتن تسامحا بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق والظاهر ان الشرط التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم واما
القول بان مبناه على اعتبار الحيثية وما له الى كونه مذكرا علما ففيه انه لا دليل على اعتبار الحيثية وان الاعتراض ما له الى ذلك
كما لا يخفى وكذا التقدير المضاف اى مخصوص بذلك كما في الرضي تكلف قوله مذكرا اى ان يكون خبر الكون شرطه فيلزم دخول العلم خبرا

الخبر المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدر ضمير راجع الى قوله شرطه اى فهو مذكر فيكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوى الوجهين لم يشر الشارح الى تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضى فى بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقع زيد ان لقيته كريم بل يقع فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذا كان هناك عائد آخر فيمكن ان يقع ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعنى ضمير ان كان العائد الى الاسم الذى هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اى فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذى هو الاصل فى الربط كيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه لا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما الخ جملة استينافية لبيان ما يذكر او الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فمذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان ونحو لا يحتاج الى تاويل قوله فمذكر بكونه مذكرا او الجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اى شرطه مضمون هذا الكلام او يحذف المضاف من المبتدأ اى فى بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج الى العائد كما فى ضمير الشان وقولنا مقولى زيد قائم تعسف كما لا يخفى على الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضى هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقع وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل **قوله** اى اسما محضا من غير معنى صفة فيه الاخصر اى غير صفة يعنى ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره **قوله** نحو اعوجيات بالاضافة اسم فرس لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذه سليم ثم صار الى بنى هلال وصار اليهم من بنى آكل المرار وقيل فرس لغنى بن اعصر كذا فى القاموس **قوله** اراد بالمذكر يعنى ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة التانيث لا انه خص التاء لكونها الاصل فى التانيث دون المعنى اللغوى اعنى ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشارح الرضى كان عليه ان يقول شرطه التجريد عن التاء ليدخل نحو سلمى وورقاء اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعميم التاء ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيها مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى به مذكر لعدم تقدير التاء **قوله** غير علم ان كان معناه غير منقولة عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمى به مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما او عدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلا

لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اضرب الجمع قوله لكونه مذكرا يعقل لم يتعرض المذكر هنا احالة على ما سبق لا يقال
فيلزم استدراك قوله ولا بتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فهذا كرا لانا نقول المفهوم من قوله فهذا كرا اشتراط تجرده
عن التاء في الجملة المتقرر في موضعه من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون
فان علامة يصدق عليه انه مذكر اي مجرد عن التاء في الجملة بمجيء علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التانيث اي
لا يكون ذلك الاسم مذكرا اي مجردا عن التاء متلبسا به بان يستعمل في كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث
قوله ان لا يكون ذلك الاسم اولم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته في قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما سيجيء
قوله اي مذكرا غير مستو وقد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزوناتها اعلام لها والعلم لا ينصرف لا يجب التنكير كان زيد
خير من زيد كم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشهور هو انه مذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء قوله بل يكون اه اضراب عن قوله غير مستو -
وتخصيص بعد تعميم اشار اولا الى ان المعتبر اصالة في الصفة التي تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة
اي مخالفا له فيها اذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام
والمراة قامت الغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة ولو للاستواء نحو انسان
وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامراة ورجل ورجلة فكل صفة
لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلا يجمع هذا الجمع فتوهم ربما من عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة
افعل والمؤنث فعلاء اخراجا من هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل
ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل
لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وارضون قوله وان لا يكون الاسم المذكور اه اشار الى ان قوله
ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء ولا زائدة لتاكيد النفي ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اي
الكائن صفة مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصفة اي في صيغتها وهيأتها مع المؤنث بان يستعمل في المذكر والمؤنث
صيغة واحدة مجردة عن التاء واندفع اعتراض الشيخ الرضي بان هذه العبارة اسخف من قوله فهذا كرا علم يعقل لان مستويا
عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام اذ كيف
يستوي الشيء في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير ان لا يكون الى الوصف والشارح جعله راجعا الى
الاسم المذكور فهذا بركته مزلة الاقدام قال مثال علامة فاقيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فيه يستوي

فيه المذكر لتؤنث فيلتبس بشي لانه ليس مذكرا مستويا اسم المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكر **قوله** كرام اللابس بين حال
المجرد من التاء وبعد حال التلبس بها **قوله** بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بضم السين
وقيل لمثل هذا التنبيه كسروا بين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما كسر
الفاء فللرخيم فيها استعيرة العضين والمئين والثنين وتعرف ذلك لاعتاد الى الكسر بين الفتحة الفتحة **قوله** بتغيير الى التنبيه
على انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء وكانه قيل الدضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه
مقدرة كدعد او ظاهرة كتحفية ان يكون صنعة كصعبة او مضاعفا كردة او معتل العين كجوزة وبيضة وجب اسكان عينه في
الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات **قوله** تحت قاعدة كلية وهي قوله سوى
ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلا مما لا يذكره جمعا هذا الجمع سغيرا او له كسنون او غير مغير كثبون فبقوله
ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذي التاء خرج ما جبر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله ماه بدليل مياه
وبقوله المحذوف العجز خرج ما لم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف العدد وبقوله معتلا مما لا يكون عجزه معتلا كشاة وشفة فانهما
محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة وبقوله مما لا مذكر له خرج ما له مذكر كهنة فان له ذكرا
وهو هن وقوله جمعا وعا هذا الجمع حال من ضمير نقصه اي جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فما دخل في هذه القاعدة
كسنين وثبين وقلين قليل شاذ وما خرج عنها كارضين واهلين بنين شاذ **قال** الف وتاء وانما نص الزيادة بالالف والتاء لانه
عرض فيه الجمعية وتانيثه غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة و
الضاربة كما في الرضي **قوله** اي شرط الجمع الصحيح جرى في ارجاع ضمير شرطه ههنا على النظم الصادر بخلاف ما تقدم
قال فان يكون اي نحو ان يكون الضمير عائدا الى المبتدأ الذي هو شرطه والشرط مع الجزاء في محل خبر المبتدأ كذا في الرضي **قوله**
ان مذكره اي المفرد اذ لا مذكر للجمع **قوله** لئلا يلزم اي لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكره يلزم مزية الفرع على الاصل **قوله**
جمع بالواو والنون قدر الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا وما له مذكر
لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فيهما
لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة يجمع بهما وكذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون
ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات فمن قال انه لا حاجة الى التقييد
بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكر اصلا لان ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون
مذكره جمع بالواو والنون لم يات بشيء وان اتبع الشارح الرضي في ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما

ان یکون له مذکر اولا فان لم یکن له مذکر فشرطه ان لا یکون مجردا عن التاء کما انه ان کان له مذکر فشرطه ان یکون ذلک
المذکر جمع بالواو والنون **قوله** کما هو المتبادر یعنی ان المتبادر من نسبة التغیر الی البناء ان یکون تغیره فی ذاته وباعتبار
اجزائه لا التغیر العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء کان التغیر حقیقیا او اعتباریا فلیس مراده ان المتبادر من التغیر التغیر
فی ذاته حتی یرد علیه انه کما ان المتبادر من التغیر ذلک کذلک المتبادر منه ان یکون حقیقیا فحمل التغیر علی المتبادر
باعتبار وعلی غیر المتبادر باعتبار تکلف **قوله** بلحوق الحروف فالتغیر فیه لیس تغیرا فی ذات بناء الواحد بل تغیر عارض للبناء
قال فرجال وافراس فان التغیر فیهما حاصل فی ذات بناء مفردهما حیث لم یبق علی هیئته وان کان حاصلا بزیادة الالف **قال** افعل
وافعال الخ فی الرضی هذه الاوزان للقلة انما جاء للفرع جمع کثرة واما اذا انحصر جمع التکسیر فیها ففی القلة والکثرة وکذا
ما عدا الستة للکثرة اد الرضی فیه الجمع لا فهو مشترک کاجادل ومصابیح **قوله** نحو ثلثة قروء الخ والنکتة فی ذلک
التنبیه علی ان الثلثة الاقراء بالنسبة الی النساء جمع کثرة لقلة صبرهن عن الرجال **قال** اسم الحدث ای موضوع له وان دل بسبب
العارض علی امر زائد علیه کالنوعیة والعدد **قوله** معنی الخ اراد بالمعنی ما یقابل اللفظ والقرینة علیه الاضافة الی اسم
والمراد بالقیام بغیره اتصاف الغیر به لا التعلق ولا الاختصاص الناعت او التبعیة فی التحیز فانه اصطلاح المتکلمین **قوله** قائما
بغیره قیل لیس المعنی القائم بغیره مطلقا حدثا اذ لیس الالوان حدثا اذ السواد بمعنی سیاهی لیس حدثا بل بمعنی سیاه بودن فهو المعنی القائم
بغیره من حیث انه قائم بغیره انتهی وهذا موافق لما فی حاشیة المطالع فی بحث تعریف الکلمة الحقیقیة من ان الحدث
لیس عبارة عن المعنی مطلقا والا لکان کل معنی حدثا بل الحدث معنی منسوب الی الفاعل بانه قائم به فیکون مشتملا علی النسبة الی
موضوع ما وفیه نظر اما اولا فلان قوله سواء صدر عنه ای بمعنی اعتبار النسبة الی المحل فی مفهومه لان الصادر نفس الضرب
لا الضرب مع النسبة واما ثانیا فلما اشتهر فی الرسالة الوضعیة من ان اللفظ الذی مدلوله کلی اما ذات وهو اسم الجنس او
حدث وهو المصدر او نسبة بینهما وتلک اما ان یعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل
وکما فی الرضی ان معنی المصدر عرض لا بد له فی الوجود من محل یقوم به وزمان ومکان ولبعض المصادر ما یقع علیه وهو
المتعدی ولبعضها آلة کالضرب لکنه وضعه الواضع لذلک الحدث مطلقا من غیر نظر الی ما یحتاج الیه فی وجوده ولم یتعرض
نظر فی المصدر الی ماهیة الحدث لا الی ما قام به فلم یطلب اذن فی نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولما یتبین من ان النسبة الی الفاعل
غیر ماخوذة فی مفهوم المصدر فالوجه ان یقال المراد بالقیام بغیره بشرط الحدوث والتجدد فیدل علیه لفظ الحدث فیخرج ما لحظ
ای بین الحالة وانما لم یتعرض لهذا القید اذ لیس مقصوده تعریف الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور فی المصدر کما یوهمه
لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والانفعال وبما ذکرنا ظهر الفرق بین المعنی المصدری والحاصل بالمصدر

ثان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني **قوله** والمراد بجريانه آه في الرضى يقع هذا المصدر جاريا على هذا الفعل الذي هو اصل له وما اخذ
ما اشتق منه فيقع في حدث حمدا ان المصدر جار على فعله وفي بيت تل تيتيلا لا يجري على ناصيه انتهى ولما كان المناسب
لهذا المعنى ان يقع الفعل جارا على المصدر فسره الشرح بما ذكر المراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع
قوله ما لم يشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدري ولم يشتق منه الفعل ثلثة ما آخره
الياء المصدرية وثم ما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وثم ما هو اسم المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر
مزيدا في اوله الميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب الطاعة والشرح اخرج الثلثة
عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها
نحو ويلا وويحا ولو اريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيده قول الفاضل الهندي تعبير عنها
بالمصادر **قوله** وان كان الاخيران مفعولا مطلقا اي بطريق الوجوب فانهما حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله **قال** وبعمله
بشروط وهو ان يكون مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود اي
الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة مذكور
في الشرح المصري **قال** عمل فعله اي في اللزوم والتعدي بنفسه او بالحرف **قوله** لمناسبة الاشتقاق بينهما اي للتناسب
بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو التجدد الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل
اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر ما اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاءه
العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف
المصدري فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشؤه عدم التدبر
لما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل عن غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبي البصريين والكوفيين
قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه
بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور
واشترط كونهما بمعنى الحال والاستقبال ليتقوى تلك المشابهة **قال** ولا يتقدم معموله جوز الشرح الرضي تقديم الظرف و
الجار والمجرور **قوله** لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقدير الفعل هل من شرطه
تقديره بالحروف السابكة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من تقدره نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم
من يقدره بان حيث يكون المصدر مطلوبا الشيء متقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذكر ان لكونه اكثر

استعمالا فانه يجئ ان المصدر في الاخير تحدثه بان ما مثله قال في ابن الحاجب المؤنث لما كان دون الذى في التسهيل
بتقديره بالفعل بعد ان المخففة او المصدرية او ما اختها **قوله** لئلا يلزم لكنه من سلامة **قوله** فيلزم
اجتماع التثنيتين اى اجتماع علامتين احدهما لفظ المصدر انه يلزم تثنية المصدر والنوع وايضا نظرا الى الفاعل
المستتر الذى فيه وهذا ان اتى فيه بالعلامتين وان حذفت احدهما لزم اللبس لا يعلم ان ضربان مثلا تثنية المصدر او
تثنية الفاعل واعترض عليه الشيخ الرضي بانه يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف فلا يثنى
ولا يجمع باعتبار تحمله ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف نحو الزيدان هيهات وفي الدار الزيدون هيهات وفي
الدار يعلم حال الضمير من كونه للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اشتباه واجاب عنه الفاضل الهندي بان القول
بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذى هو نائب عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل
ليسا بعاملين في المستتر بنفسهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقيل الاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار
في المصدر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف وفيه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ على تقدير
الاستتار لا حذف كما في الفعل **قوله** وكذا الحال في اسم الفاعل آه فان تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما
قوله فلا حاجة الى اعتبار آه كما اعتبره الفاضل الهندي **قوله** لان النسبة الى فاعل آه اى مطلقا معينا كان او مبهما
غير ملحوظة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين اى معين كان ماخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل
بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى الذات ماخوذة في مفهومها مع ان الذات لكنها مستقلة
بالمفهومية **قوله** مع ان اعماله آه اشارة الى دفع ما يرد من ان اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله
وقد يضاف آه فالاولى ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر وجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى ويفهم
من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل **قوله** اولى آه اليه ذهب البعض والرضي قال ليس اقوى اتساع المصدر
في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل
ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل في ما عدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضي والمصدر المنون
اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشرح لان العامل المنون في لفظه والمضاف في محله **قوله**
يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل ويجئ على قلة مع ذكره
ذهب البعض الى جوازها لكن ... على جوازها ... الى ... ذكره ...
ذكره ... **قوله** لكن جوزه آه وايضا قد يقع عاملا بدون التقدير نحو قول العرب ... اذنى ... يقول ...

اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للؤم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعي كذا في
شرح التسهيل **قوله** صرفا قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا **قوله**
من غير تجويزه اه وفي التسهيل ان الغالب الاخير ذلك **قوله** او محذوفا غير لازم كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظاهر من كلام
النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل **قوله** اي المصدر آه يعني ان
ضمير كان راجع الى المصدر وبدلا خبره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اي المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لجزالة المعنى بان الكلام
في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر **قال** المصنف الامثلة ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة والا
لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب عنه بل مجازا لانه لما سد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه **قوله** عمل الفعل للاصالة
ووجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل **قوله** للنيابة اي لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل
ونيابته عنه فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل الا قد كذا في الايضاح **قوله** للمصدرية كسائر المصادر
يعمل لكونه بتاويل ان مع الفعل **قوله** اكثر اي للمصدرية وقوعا واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه
مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل وكونه امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضي من جواز تقديم معموله
اذا كان بدلا لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل ح لا يضر في كون ما ذكره الشارح نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى **قوله** اي حدث
اي معنى قائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقامة المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي
لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من
المصدر ولم يقل اي مصدر كما في الرضي ويكون التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام
لان المصدر ايضا قائم بمن يتلفظ به **قوله** موضوعا آه اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول في
الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع نوعي واللام للاجل **قوله** اي الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على
ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات **قوله** اي لذات ما آه يعني ان موصوفه وانه يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة
منسوبا اليها لا كون الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل عليه فانه بضرورة الاستتار **قوله** لان ما جهل امره او قيل ان امره وهو كونه شاملا
لمن يعلم ومن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة تم **قوله** قصد التغليب لكن مقام التعريف يابى عنه **قوله** وغير ذلك من الاسماء المشتقة
قوله ليكون من قام به آه لانه المتبادر من وضع اللفظ للشيء لكونه قصديا واعترض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل نحو ضارب مقابل
عمرو وانا متقرب من فلان ومستبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون
الاخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار

بالمتجاورين والاخوة والاخوين الى غير ذلك من الاضافات المتحدة في الجانبين والحق مع قيام الواحد بالشخص بالطرفين بل
القائم بكل منهما امر مغاير للقائم بالآخر غاية الامر اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام تقرب يتعلق
بمن قام به قريب من هذا الشخص فليس بشئ لان الاضافة المتكررة عبارة عن مجموع الاضافتين لا عن اضافة معينة الى اضافة اخرى
والفاضل الهندي فهم ان الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى لقيامها فاجاب بان القائم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا
وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون الآخر مع انها مسندة الى واحد منهما معينا فتدبر **قوله**
خرج عنه اسم التفضيل ولا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كارمني فكرمته فانا كارم لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر
لا لمعنى المصدر مع الغلبة في رضي الشافية ويعني باب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته
اي غلبته في الكرم **قوله** واستدل اخراج اسم التفضيل الذي هو بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا باحد الازمنة الثلثة
وان كان تدل على الحدث بمعنى التجدد **قوله** ولا يبعد ان يلتزم دلالت الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح التسهيل
ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي صيغة تخرج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضير لان اسم الفاعل
غيرها **قال** على زنة فاعل اي القياس ذلك وقد يجي على وزن مُفعِل نحو حب يحب فهو محب فانه تم ما كان وعلى وزن مفعل بكسر
الميم وفتح العين نحو عم الرجل معروفه فهو معم **قال** بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر ودبما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم
عنه اتباعا للميم قالوا في مُنتِن مِنتِن مُنتُن وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب وربما استغنى عن مُفعِل
بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب **قال** ويعمل الخ قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافا للكسائي فانه جوز
عمل المصغر والموصوف **قال** بشرط معنى الحال والاستقبال الخ ظاهر كلامه انه يشترط ذلك في عمله مطلقا والتحقيق انه شرط عمله
في المفعول به لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فانه يكفيه رائحة الفعل ولا في عمله في المفعول المطلق لكونه مدلوله واما بالنسبة
الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا وان كان مظهرا فظاهر كلام سيبويه انه يرفعه وذهب بعض النحاة
الى انه لا يرفعه **قوله** ومعناها الخ ولا يريد به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي لان ما تلفظ به كما في قوله تعالى من
ثمرات بل المقصود حكاية الحال حكاية للمعاني الكائنة ح لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك
الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره
للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كذا في الرضي **قال** على صاحبه المذكور او المنوي نحو يا طالعا جبلا **قوله** وفي نفي ما يشمل مثل
هل ضارب الزيدان ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان **قوله** من حروف النفي صريحا او غير لا به نحو انما قائم الزيدان
قوله والمبتدى قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع بمعموله ماضيا وقد سبق **قوله** ذكر معموله لانه لو لم يذكر جاز ان لا ينصب في

نحو هذا ضارب امس قال حيث الاضافة ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل

قوله اضافة معنوية بيان لما اصل المعنى واما التركيب النحوي فهو اما تمييز من حيث المعنى او ظرف اى في المعنى وحال اى ذات معنى او مفعول مطلق اى اضافة معنى قال معمول الآخر اى من حيث المعنى لانه لا عمل له في اللفظ قوله بفعل مقدر او ورد عليه انه لا يستقيم في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولى ظان واجيب تارة بجواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا واخرى بان المثال مصنوع والصحيح هذا الظان زيدا قائما وقال السيرافي انما انتصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه قوله بتغيير صيغته اه ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه فيؤول المعنى الى ما ذكره الشرح وعلى التوجيه الثاني من للتبيين لانه يصح اطلاق المجرور على ما قبله فلا غبار على التوجيهين قوله بحيث يخرجه اه احتراز عن تغير لا يخرجه عنه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار الحيثية قوله للمبالغة قوله اذا كانت للمبالغة لا بد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه صرف كلمة من عن معناه المتبادر اعنى التبيين فالتوجيهان متساويان قوله وما فيه من معنى المبالغة اه لان المبالغة وصول الشيء الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه وبضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل قوله بالحاق علامتي التثنية اه واما الجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في حكمه قوله ومع التعريف اه اى لام التعريف اى ما يكون للتعريف في الجملة وان لم يكن منها قال اسم المفعول اى المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقع فعلت به الضرب اى اوقعته عليه والا فالمفعول هو الحدث قال من فعل اى من حدث سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف الجر يبنى منه المفعول قوله لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا ليشمل اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم فان الايجاد والعلم تعلق بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يعتبره واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء به ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه ويدخل في التعريفات الصفات التي بمعنى المفعول وهي فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طحن وفعل بفتحتين نحو لقط بمعنى ملقوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة فيه قال على صيغة اسم الفاعل وقد شذ نحو اضعف فهو مضعف وازكم فهو مزكوم واحم فهو محموم واحزن فهو محزون واحب فهو محبوب قوله لخفة الفتحة وكثرة المفعول لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذي يعمل

عمله والفرق بينه وبين اسم الفاعل **قوله** اى عمل النصب فلا يحتاج فى عمل الرفع الى اشتراط زمان وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك **قوله** يبنى نصبه باسم المفعول ان كان بمعنى الحال او الاستقبال وبفعل مقدر ان كان بمعنى الماضى كما فى اسم الفاعل **قوله** من حيث انها مشتقة اه اى بعد اشتراكهما فى كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لانا اصلها ان يكون مع من ولذا لم يعمل والمراد المشابهة فى اصل التثنية والجمع والتانيث لان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه لا يطرد فى افعل فعلاء مع عمله عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضة كما يقال ضاربون وضاربة وفى الرضى وجه المشابهة كونهما بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث والثبوت **قال** على معنى الثبوت اى اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل فانه لازم له يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة **قوله** لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذى مر فى تعريف اسم الفاعل **قوله** بعد نقلها اه ولذا قالوا ان فعيلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير ونصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة **قال** صيغتها اى الصيغة المختصة بها فلا ينافى ما فى التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد تجئ على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما **قوله** اسم الفاعل على حذف المضاف ليس اسم الفاعل علما لمعنى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب الاضافى الى معنى مخصوص تديراعى فيه حالة السابقة وهو كونه كلمتين بدليل اسمى الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين للاعراب بالحرفين **قوله** او لصيغة اسم الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه وحينئذ يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما **قوله** من غير اشتراط اه يشير الى ان الاطلاق فى مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعنى اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يحتمل ان يكون بانتفائهما او بانتفاء احدهما بينه الشارح بانه باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فيكون فى المتن ايهام لا اخلال كما وهم انما يكون اخلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم **قوله** بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازنى للتعريف **قوله** اى بجعلها قسما قسما اه يريد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما يسبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس تقسيم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل ادنى ملابسة اى تقسيم تحصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها او يبحث عنه فى الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها او يبحث عنه فيرجع الى ما ذكره الشارح اى جعلها اقساما قسما وبيان حكم كل قسم **قوله** اى تشبيه معمول الصفة اه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل

الصفة المشبهة

شبهوا مرفوعا بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت فى اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا او فى المعنى دالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه بمعنى حسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اى قبيح فان لم تجر فى اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثوب قوله اى مفصل هذه الاقسام اه يعنى ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا وحسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول قوله وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية ولذا فسره بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذا الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب للنكتة التى ذكرها الشارح والمعنى مفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا كذلك اه يعنى ان هذين القولين مشتمل على تفصيل الاقسام فى ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندى موافقا للشرح قوله فهذا التركيب ثلثة يعنى ان ثلثة وقع خبر الحسن وجهه بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله الفاضل الهندى لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا قوله ترك العطف اى بين هذه الاخبار الثلثة مع ذكره فى الخبرين السابقين عليها قال ممتنعان اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقرينة قوله واختلف فى حسن وجهه وليس للقراء ان يحوفه وبتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله الصفة باللام اى المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهيهما والمجموع الزيدون حسنو وجوههم فهو من قبيل ما اختلف فيه كما فى حسن وجهه كما يجئ كذا فى الرضى قوله او بمجردهما معا كما فى حسن الوجه قوله ولا خفة فيه بواحد منهما لان التنوين سقطت باللام والضمير فى وجهه موجود قوله من الاضافة اى الاضافة المعنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانتفاء فائدتها فلا يتحقق نوعاهما من كل وجه قوله فى الجملة لا حاجة اليه قوله لاشتماله على ضمير زائد اه يعنى ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل الربط باحدهما فالثانى زائد بخلاف ما اذا جئ بالضميرين ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضربه من ضرب ابيه فى داره قوله لعدم الربط اه وليس اللام فى الحسن الوجه وحسن الوجه بطلتان لان ابدال اللام

الضمير فيما يشترط فيه الضمير صحيح عند البصريين كما في الرضي ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه
رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير قوله غير ظاهر في الصفة لكونه مستترا قوله مثل ظاهرة او لكونه بارزا قوله
حينئذ اي حين رفعت المعمول بها فاعلا لها اذ لا وجه لرفعه على غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل
فيلزم تعدد الفاعل ثم ما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر ففيه ما لا يخفى قوله اي بحادث اي الدال على حدث
باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ورعاية
المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل الخ يعني اختار الموصوف على من قام او لمن وقع لقصد التعميم لقصد شموله للقسمين قوله في
اصل ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فلا يرد نحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في التفضل والزيادة
والغلبة وكذا باب المفاعلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في المعنى المصدري كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة
في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره
وعندي انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصورة المذكورة موضوعة للزيادة
مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو وزائد عليه وغالب عليه وطائل او الخ
موصوف على متصف كالاشعار بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر لا يلزم ذلك في اسم التفضيل قوله اما ظرف لغو اي صلة
له مفعول له بالواسطة قوله او ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به
كما يدل عليه قوله اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة او مقيد بمفعوله اي لموصوف به اي بالفعل كما في
الحواشي الهندية قوله ولا ابهام في تلك الاسماء لانها تدل على المكان او الزمان او الآلة ففيها نوع تعيين وما قيل انه
لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف بل لمكان
او زمان او آلة مضافة ففيه ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى من وقع عليه الفعل كذلك تلك
الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل او وقع به الفعل قوله يخرج اسم الفاعل الخ اما لعدم دلالتها على الزيادة
نحو ضارب ومضروب وحسن الخ او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك
الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في صفتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام
والاستمرار قوله من حيث صيغته اي هيأته لا من حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار في افعل قوله وفعلى للمؤنث انما تعرض لبيان
صيغة المؤنث مع انه استوى المذكر والمؤنث في افعل مطلقا قوله اخير واشر اي المستعملين بمن استوى فيهما المذكر والمؤنث
فحذفت الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء قوله من حدث تقدره بقرينة التعريف فلا

من بسم جا يدر ونحو اختنك الشاتين تم ابل الناس شاذ وكا من فعل غير متصرف وكا من فعل لازم النفي نحو ما انبس وبستثنية
اى ما تكلم لعدم المعتد به من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان
فقط كما قيل فظ وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظ جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقر زيد اصير من عمرو
غنيا وان لم يستعمل قوله من حدث مشتمل على الشروط الثلثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان
فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فمستغن عنه بقوله بزيادة على غيرها فان الزيادة انما يتحقق فيما يقبلها قوله واحمق
فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل قوله حكموا بشذوذه كما في المفصل وشرح التسهيل قوله
واحمق من ابن هبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس
والصحاح وشمس العلوم والهبنق كعملس الاحمق القصير وهبنقة لقب يزيد بن ثروان القيسي يضرب به المثل في الحمق قوله
من تعليق خرزات ولذا يقال له ذو الودعات فان الودع محركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع
العين قوله ففيه شائبة اه خبر لقوله والجواب اى في الجواب المذكور شائبة حيث صاحب الفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او
على تقدير اما او ما ذكره الشارح بيان لعيبه المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم قوله ولا يقول احد اه
الظ ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول قوله الواقع قدره بقرينة
قوله وقد جاء للمفعول قوله اشتقاقه اه قدره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقل
مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي
زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله فانه لو اشتق اه بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة
على السماع فالالتباس فيها قليل قوله على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه
الثلثة اذا لم يكن معدولا نحو اخر اسما نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفضيلي نحو اخر بمعنى غير قوله وهي استعماله اه
يعني ان الاوجه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة وعلى احد ثلثة اوجه حال عن ضمير يستعمل اى
كائنا على احد الاستعمالات الثلثة وقوله مضافا بدل منه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل
فان البدل في حكم تكرير العامل واورد الفاء الدال على كونه مترتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة
البدل وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز قوله وذكره
اى كونه مذكورا لغو لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التاكيد قوله ليست
بالاكثر اه على صيغة المخاطب والحاثر للمبالغة اى لحرة للغالب في الكثرة قال الا ان يعلم استثناء منقطع لانه

يكون المفضل عليه محذوفا فانه لا يكون لسم التفضيل خاليا عنه **قوله** انما حذفت اه واحد يعوض عنه التنوين لكون افعل
غير منصرف فان استتبر واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه كذا في الرضي ويجوز ان يقوم حوضنا بالبنا على
الضم كما في قبل لانه مختص بالغايات وما يشبهها **قوله** زيادة موصوفة اه فان تقصد بتاويل المصدر المجهول بمعنى المفعول
المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف كما ذلك ليصح حمل ان يقصد على احدهما **قوله** اى على ما اضيف اه
فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما بدل من لانه غلب العقلاء على غيرهم **قوله** في ضمن بعضهم وهو ما عداه ولم ينقل ذلك
مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم **قوله** غير مقيدة اه فمعنى الاطلاق العموم لا دفع القيد حتى
يكون معناه الزيادة في الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير ملحوظة في مفهومه ولا بد من اعتبار
الغير بخصوصه او بعمومه **قوله** وتخصيصه عطف تفسيري للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص
بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوي اعني رفع الابهام **قوله** تمام تتمة
اى تتمها ولذا لا يفصل بينهما الا بمعمول الفعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بالو وفعله كقوله احسن لو انصفت من
الشمس **قوله** الرفع بالفاعلية قيد يعني ان الحكم بنفي عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول به
بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة
فقيدنا بالفاعل اى لا يعمل في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل فاندفع ما قيل انه يصح حمله على
الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل لكون متحققا في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة
الاستثناء فانه يعمل فيها بالرفع **قوله** وانما خص المظهر اه في المعنى في باب الظرف ومن المشكل **قوله** فخير نحن
عند الناس منكم لان قوله نحن ان جعل فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت عمل افعل في الظاهر في غير مسئلة
الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل ومن وصرح به ابو علي وتبعه ابن خروف
على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقد لحن المذكور تاكيدا للضمير في افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من
المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وان المراد بالمضمر المستتر على ما نص عليه في الرضي ان معنى قوله لا يظهر اثره
في اللفظ انه لا لفظ ولا اثر **قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهته الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته
اسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان اه
دليل على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الآخر ثم انه يكفي في الاستدلال الاول قوله
لانه ليس له فعل بمعناه اه وقوله لان اه لدفع التعجب بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل

الدثم ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فعمل النصب هو مشابه به فى الجملة وان لم يكن بمعناه **قوله** وهو لم يعمل الخ اى اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصالة لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع الا صادرة **قوله** اى وضعا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو فى المعنى المسبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثة تمام حواشيه ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببى وغير السببى كما فى المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية **قوله** مشترك ولذا لم يقل المسببه بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور فى اصطلاحهم لا ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينيهما سبب للكحل وهو مسبب لهما **قوله** باعتبار اى بالنظر يقال اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع فى مفضل اى متلبسا به وكذا الثانى حال عن نفسه وليستا متعلقتين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بحرفى الجر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا فى الرضى **قوله** ويحصل بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر **قوله** كالصفة المشبهة فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف فى اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه **قوله** لانحطاطه الخ تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر مسببا للموصوف فيهما **قوله** ليخرج الخ غاية مترتبة على الاشتراط المذكور **قوله** ولئلا يبق الخ علة باعثة عليه **قوله** ليسهل متعلق بقوله لئلا يبق **قوله** وكذا كل افعل الخ ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية **قوله** وهذه العبارة تحتمل الخ بان يكون معناه لانه اى احسن بعد النفى وقبل النفى **قوله** توجه النفى الى قيده الخ لما ذكره الشيخ عبد القاهر رح من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة **قوله** فيبقى اصل حسن الى قوله فيكون لحسن الخ زائد لا احتياج اليه فى اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه فى مقام المدح يابى ان يكون لنفى الزيادة فقط بل لا بد فيه من نفى المساواة ايضا **قوله** ان يجعل احسن الخ لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا مستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اى جرى العرف فى نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة بقرينة مقام المدح وكذا على تجريد من التفضيلية عن التفضيل لمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجيه النفى الى حسن الرجل مقيسا الى حسن زيد **قوله** بالنفى اى بسبب النفى فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما يجرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات ولا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله فى الجواب فاذا ازيل بالنفى يناديه

على فساده قوله من حيث معناه الا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يدل بهذه الحيثية فى الفعل قوله من هذه الحيثية
اى من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله ولم يتقدمه نفى وما رأيت
رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد قوله تعقيد بكلمه لان فيه ذكر المفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو
يوجب التعقيد فى اللفظ والادراك فى المعنى قوله مع اشتماله اى يعنى ان المدعى ان العبارة المشهورة باعمال اسم التفضيل فى
المظهر اذا لم يعمل فى المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبى لان كل عبارة تؤدى معناها فتدبر فانه موضع
قد خفى على البعض فقال ما قال قوله مسئلة الكحل اى مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع فى المظهر والاضافة بادنى ملابسة
وبين شرائطها الثلث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا وما عبر به عنها
فى استعماله لا بهم وهو قولهم ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد قوله ويقال عطف على بينه قوله وتطبيق الخ
عطف على ما انشده واشارة الى التطبيق حاصل الجمل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل الاولى اه قوله وهو مختصر منه
بتقدير اه اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح بطريق القصر لا يرد ان حذف
المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى مع ابقاء مدخولها على الجر لا نظير له فى كلام العرب قوله مع ظهور المعنى لان المفضل عليه
لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه قوله لا ان اصله اه رد على الرضى حيث قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد
لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضول قوله لا يكون من قبيل اه والحال ان
عمل اسم التفضيل فى المظهر مشروط بذلك عندهم قوله استغنى عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها
فى حسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا فى الرضى قوله وتقديره ما رأيت اه رد على الرضى حيث
قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة
عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة قوله على ابلغ وجه لكونه
معلوما بطريق الكناية لان نفى وجود عين مماثل لعين زيد فى الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد ووجود الملزوم دليل
على وجود اللازم فيكون كدعوى الشئ بالبينة قوله والثانية بوزن التفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء
فى الياء قوله من ايّة او ثنتين ثلثة اى بين ذلك الادغام او به قوله من التثنية لا من السراية فانه لا يناسب المقام
قوله والمراد اما اعتراضية لعل القول بالاعتراض بناء على ان ما بعد البيت شئ من متعلقات مررت وفى الاعتراض
لا يكون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهى هيهنا تعظيم شان ذوى السيادة قوله يتجاذر
فيه او وانباء بمعنى فى قوله بمعنى المفعول فان الواحد محفوف فيه لا خلاف لا على الاسناد المجازى قوله والمعنى ادنى منزل عليه

اى منهم ومنه محله فنقول له اى ركبا ساريا ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاز فى وصفه التذكير والافراد قوله تقريره

نقل عنه حاصل معنى الشعر ان توقف الركب فى وادى السباع اول من توقفهم فى سائر الاودية وان وادى السباع اخوف

من كل واد لاوحشت وقاية الله تعالى السارى فى وادى السباع قوله عن الافات اه متعلق بوقاية الله تعالى قوله على وجه

على بمعنى الباء كما فى قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اى بتقسيمه قوله علم اه اى علم من دليل انحصاره فاللام عوض

من الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير الصفة وان كانت كافية فى معلومية حدود ذوات تلك الاقسام لكن

معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد انه لا مدخل للتقسيم فى معلومية الحدود قوله تلك الطرق

اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه من الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل فى كونها اقسام الكلمة معلومات تعريفاتها من

الدليل قوله اى كلمة اه فسر ما دل بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا فى التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة ولما اختار

مع ان الظاهر الموصولية لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل فى الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة فى التعريف لئلا ينتقض

بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما قوله كائن اشارة الى ان قوله فى نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى لم يجعله حالا

اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بدل لاحتياجه الى جعل فى بمعنى الباء قوله يعنى الكلمة اه فسر دل بالكلمة المعرفة اشارة

الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق

وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والاوجه ان التفسير الثانى لافادة ان المرجع نفس الاعم ما فى حيزه من الصفة او

الصلة وما قيل انه جمع بين ما دل الكلمة فى التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه

ففيه اذ لا يعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشائع فى تذكير ضميرها وتانيثه ملاحظة ما

عنه ولذا قال الشارح فى تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول بالفاء وما قيل

ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه فتذكيره كما يجى باعتبار ما يجى باعتبار معناه فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه

ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه

فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس فى التعريف لانه قسم الكلى الذى هو قسم المفرد قوله والمراد

بكون اه اى المقصر به الحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ

وانه يصير المعنى ما ذلت على معنى دالة عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة يمجها الاسماع قوله

دلالتها عليه فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث انه لا يخرج فهمه عنها قوله لاستقلاله

اى لكونه صالحا فى الذهن منتزع العدم كونه الة لملاحظة الغير ومراة لتعرف حاله قوله شرح يكون المراحل

لان كون الشئ فى نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولما وصف المعنى اى المفهوم بالحاصل فى الذى به يكون المراد منه استقلاله فى المفهومية قوله ترجيح مصدر ميمى لكون خبره الجار والمجرور قوله لكن استدلاله توهم نا شئ من كون مآلهما الى امر واحد وهو انه كيف يرجح الوجه الاول وقال فى الثانى ويمكن قوله مشتمل على ثلثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصى للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيأة اى الحركات مع الترتيب للحروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعى لنسبة ذلك الحدث الى زمانه فهو كاسم الجارة الا ان اجزاءه لما لم تكن مرتبة فى السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب يحتمل ذكر فاعله ليفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلانه فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا فى الرضى والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون فى آخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياه بودن فى الجواب انه لما كان الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد من النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدرى الحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان ففيه انه لان النسبة ليست مأخوذة فى مفهوم المصدر بنص عليه فى الرضى كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه قوله النسبة الى فاعل اى بفاعل معين اى تعيين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر فى مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا فى النسبة الى معين بنوع تعيين ولاحتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر للفاعل ولا متنع حمله على شئ قوله هو آلة لملاحظة طرفيها اى آلة تعرف بها حالهما مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هى فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان تقع محكوما عليها او بها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية فى مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله ولا تستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة ما لم يفهم الذات المنسوب اليها الحدث قوله تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشئ بنفسه والمراد بضميره لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافى فى قوله فى الحرف بالعكس لان المراد به لفظ المعنى بدون الوصفين قوله ليس معناه

المطابق لعدم استقلاله بالمفهومية لكونه جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه باعتبار اتحاده لذا كان المتبادر للمعنى المطابق **قوله** بل واحمر ان لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلثة على نسق واحد **قوله** لا يتحقق اى في العقل **قوله** اليس مستقلا بالمفهومية لما عرفت ان المعانى الحرفية آلات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية ثم اشار الى ان الابتداء الآلى الجزئية ملحوظ قصدا تويهم **قوله** فهو صفة الفاء المجرد للتراخى في الذكر فان بيان فوائد القيود متأخر عن ذكرها **قوله** في تعريف الاسم وضعا عطف على محذوف اى فيقترنا مقترن خرج الاسماء التى لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا وبقولنا في الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث اى يكون قيامه به وحصوله له مقيدا باحد الازمنة الثلثة ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال لم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشارح لم يذكر فائدة قيد في الفهم ههنا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذا الشارح اذ لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعا **قوله** منقولة عن المصادر او غيرها كلمة او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهر او عرض اى منقول مفصلة بوقت التفصيل فلا حاجة الى جعل الجمع بمعنى كل واحد وجعل او بمعنى الواو ثم النقل اى الاستعمال في المعنى الثانى لعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقى قيد الشارح الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقى فباعتبار وضع فعل وباعتبار آخر اسم ففي المنقول يعتبر الوضع التحقيقى وفي المشترك يعتبر الوصفان **قوله** ودخل فيه عطف على قوله فخرج وانما افاد التقييد في اثبات الدخول لانه في الحقيقة تعميم لقوله مقترن وضعا سواء كان مقترنا استعمالا اولا **قوله** الافعال المنسلخة اى في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهي ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المصرح في الامالى لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها الى التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا احدث محقق انه لم يصح ان زيدا ثبت انما اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت في ذلك حاصل ولو لم يذكر كان ذلك انما تعمد بالاتيان لم يدل على المبتدأ او الخبر لتقييد الخبر بالنسبة الى المبتدأ المخبر عنه على ما كان في الابتداء والذى غير كثير من النحويين انه لا دلالة له على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك كانت حاجة الى شئ غير الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة غير مرضى عنده وفي الرضى وما قال الاكثرون من انها ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ الخ **قوله** لوجوه الاحد او الاثنين فالمراد باحد الازمنة الثلثة اعم من ان يكون احدها فقط

قوله لانه مقترن اى بما يدل لا بحرف شرط الصدق على المضارع ايضا لانه بحسب كل زمن مقترن بالحدث لكن تنطق
وان حرصا به متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اى فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة فتنتقض
فيكون نقيض الشرط اولى بالجزاء بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون افتراقه اولى واظهر قوله قد فيها
تستعمل اى بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يقع الحرف كلمة لا معنى لها اذ لا يدل الا من التحقيق فانه يفهم
اليه فى الماضى التقريب مع التوقع او بدونه وفى المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياها فى الاستعمال قوله لتقريب الماضى اى الحدث الجزئى الذى هو مبنا على ان المعنى
الحرفية جزئية فحمله على الفعل الماضى محوج الى حذف المضاف والتجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه
بالتميز قوله وشئ منها ليس كذلك او اى المذكور لا يتحقق الا فى الفعل الاصطلاحى ولذا لم يرجع الضمير اليه لا يفهم شئ من تلك
بدون ذكر الفعل كما فى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لامتناع فهم شئ من تلك بدون ذكر متعلقه و
هو الحدث الجزئى وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين ماخوذة فى مفهومه دون ما عداه قوله
دخول السين اللام للعهد اى سين الاستقبال دون سائر السينات قوله لنفى الفعل اى الحدث الجزئى لما مر وكذا
فيما سياتى قوله الا فى الفعل اى الاصطلاحى كما مر قال ولحوق تاء التانيث اى الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل
فلا حاجة الى ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله والصفات اى وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب
لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة
الى انها فى الاصل متحركة فسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما فى الرضى وفى بعض النسخ الساكنة باللام قوله
لاختصاصها بالاسم لخفة الاسم وثقل الفعل قوله ارادا هو وتكلف لانه اشار بلفظ التاء الى التاء المخصوصية المعتبرة
فى فعلت من الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة واللام للاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو
الى الغاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه فى جميع صفاته وهى نون الجمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير
فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة فى بعض صفاتها تحكم دون
البعض لا قرينة عليه فى عبارة المصنف رح قوله اخف واخصر لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوا قسما منه
وقالوا ان المستتر فى ضربت ضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف تصغيره او ثلثة لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون
اقل من ضمير المثنى قوله فانه المتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق
من قوله قبل نفسيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل فى قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ان مطلقا

متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لا يجئ من الظرف تاندفع الاشكال الناشئ من الظرفية وبقي الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اى لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية له **قوله** بالموصول اى ما هو على صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالنكرة واشار الى جواز جعله موصوفة والمقصود من هذا الكلام ومن قوله بالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسير الها فلا تكرار **قوله** بلم يضرب اى بيضرب فى لم يضرب بحيث يدل على الزمان الماضى وليس بماض وكذا ضربت فى ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضى مع كونه ماضيا **قوله** خبر مبتدأ محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر فى موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ **قوله** او تقديرا اه فانه يمكن تقدير الفتحة فى آخر هى ولم يظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم **قوله** اما البناء على الحركة اه اما البناء فلعدم اعتوار المعانى عليه **قوله** فلمشابهته المضارع اه اى لكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب قد يقرر انه يبنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضى مقدما على بناء المضارع لا يقتضى ان يكون حال آخره من الاعراب والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لا معنى لبنائه بمشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه **قوله** فى وقوعه اى بوقوعه لان وقوع الماضى موقع الاسم ليس وجه المشابهة **قوله** وشرطا وجزاء عطف على قوله وقوعه بتقدير وقوعه **قوله** فلكونه اخف الحركات وثقل الماضى لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على الحدث والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا **قال** مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب زيدا او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا **قوله** لكراهة اجتماع اه ولذا قالوا اصل علبط علابط وهدبد هدابد **قوله** لشدة اتصال الفاعل اى الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظى فقط على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس فى البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن **قوله** احتراز عن مثل اى عن خروجه عن الحكم المذكور **قوله** فانه ايضا مبنى على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير

فیجعل بصیغة الماضی بخلاف علامتی فان الاضافة فیه مقدمة علی ترکیب الفعل فتم ولا تخبط **قوله** ای حال کونه ادیعنی ان البا
لیست صلة لاشبه اذ لیس الحروف مشبهابه ولا باء السببیة بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم یجعله للسببیة لاصلة
للملابسة بالاتفاق ولان سببیة الحروف للمشابهة بسبب ان زیادتها ازوال الماضی مع تغییر بعض الحرکات سبب یحصل جهة
مشابهة المضارع لاسم وهی وقوعه مشترکا فیکون سببیة الحروف بالواسطة ولان سبب المشابهة مبین بقوله لوقوعه فیحتاج
الی تکلف فی اعتبار سببیة للحروف **قوله** ای من حل صیغة جمع المؤنث من الاثنیان او حتی بیان لوجه الملابسة **قوله** فی
اوائله الظرف باوله الاانه اختار لفظ الجمع للاشارة الی امتناع اجتماعها والظرفیة من قبیل ظرفیة الجزئی للکل کانه قیل
باحد حروف هی اوائله **قوله** جمعتها کلمة نایت اشارة الی وجه اضافة حروف نایت وان الفرق بین المضاف والمضاف
الیه بالافراد والاجتماع **قوله** وهذه المشابهة ای المشابهة بمطلق الاسم المعتبرة فی صیغة المضارع وبالمشابهة
مع اسم الفاعل فانما هی فی تحصیل صفة الاعراب ذلک لان صیغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متاخرة
عنه فلا یمکن اعتبارها فی صیغته والقصر من زیادة هذه العبارة الاشارة الی ان قول المصنف لوقوعه خارج عن
التعریف بیان لوجه المشابهة لکونه تاما بدونه **قوله** انما یکون اه اورد کلمة الحصر ردا علی من زاد ولدخول لام
الابتداء علیهما لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله علی الماضی مع قد ایضا والقصد بیان المشابهة المعتبرة فی مفهوم
المضارع التی بها امتاز عن سائر اقسام الفعل **قال** لوقوعه مشترکا بیان السبب الذی حصل المشابهة لا وجه المشابهة
ولذا لم یقل فی وقوعه والمراد بالاشتراک معناه اللغوی لا الاصطلاحی اذ الظاهر لکونه مشترکا ولعدم کون زمان
الحال والاستقبال تمام معناه **قوله** علی الصحیح قال بعضهم حقیقة فی الحال مجاز فی الاستقبال وبعضهم بالعکس
قوله بالجراه ای لیس معمولا مبتدأ لخبره بالسین **قوله** ای تلک المشابهة بیان لمعنی المتن بعد ملاحظة
العطف فقوله وتلک المشابهة هوهنا اعادة لقوله هذه المشابهة الا انه غیر هذه الی تلک لیصیر وره المشار الیه
بعیدا وصیغة تلک للبعید فحال هذه الواو کحال الواو السابقة فی صحة کونها للعطف علی قوله المضارع ما اشبه
وکونها للاعتراض **قوله** ولتخصیصه اعاد اللام تنصیصا للعطف واشارة الی کون کل من الامرین منشأ
وجه المشابهة **قوله** بواسطة القرائن اشار بصیغة الجمع الی انه یجوز ان یکون مخصص معنوی واحد او قرائن کثیر
او الی کثرة الموارد **قوله** لانه لم یسم اه فالمشابهة المذکورة ماخوذة فی مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذکره فی
التعریف لیکون حدا اسمیا **قوله** اذ معناه تصحیح التسمیة لاجل المشابهة المذکورة **قال** فالهمزة تنبیها
وبیان لمعانی حروف المضارعة **قال** منفرد المراد به ما لیس معه غیره وانما توهم المقابلة وتقوله معه غیره

لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب ح منفردا ولا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلى بل اراد به معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اى من يحكى عن نفسه والا لغا الحال فلا بد ح من ارجاع ضميرله الى المتكلم المفرد اى الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفى على الناظرين فى هذا الكتاب **قوله** مذكرا كان او مؤنثا فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما **قال** مع غيره مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين **قوله** وكانهما اه اشارة الى وجه الاختصاص **قوله** واحدا كان اه فمعنى المخاطب من يتكلم معه **قوله** غائبات اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين واورد صيغة التثنية اعنى ذوى نظرا الى لفظى المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح **قال** للغائب اى من يحكى عنه فيشمل ذاته تعٰ بلا شبهة **قوله** اى غير القسمين فيكون للواحد المذكر ولمثناه ومجموعه وجمع المؤنث **قوله** حال خبر بعد خبر لقوله فقوله **قال** مضمومة لانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لمكان التباين بينهما **قوله** اى فيما ماضيه فتوصيف المضارع بالرباعى على التوسع باعتبار ان ماضيه كك **قال** ومفتوحة فيما سواه للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال كما فى الثلاثى او كثرة الحروف وهو فيما عداه واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعى زيد فيه الهاء والسين على خلاف القياس **قوله** لعدم علة الاعراب فيه وهى توارد المعانى المختلفة كما فى الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليلا للحكم الثبوتى المستفاد من الحصر لانه سيبينه فى قوله ويرتفع الى اخره مفصلا **قوله** ولما كان هذا الكلام اه دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفى فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونات وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفى الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا فى احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزء الثبوتى مقصودا اصالة والجزء السلبى مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتى المقصود بالاصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما والا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضى ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشارح رح اولى من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبى **قوله** يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب كما فى غلامى

ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامى فانها لشدة الاتصال صار كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى **قوله** لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونه المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام فلم يصر ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه **قوله** وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظى وهو ظاهر ولا التقديرى لان معناه على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر او الاستثقال **قوله** دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغايرة لها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصرى فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى لكن انه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب بناء اخر واستحق المركب للاعراب فلذا جرى على التاء والياء ومما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجرى فى نون الجمع **قوله** ولان اه اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذو جزئين فكان كل منهما مدعى براسه **قوله** يقتضى ان يكون اه وان لم يلزم فى المضارع توالى الحركات الاربع **قوله** لمشابهتها نون جمع المؤنث اه وبذلك المشابهة ضعفت مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل فى الفعل اعنى البناء **قوله** فلا تقبل اى ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه اخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديرى لا بد فيه من اعتبار الاعراب فى اخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلى فلا بد فيه من القبول فى الجملة كيلا يكون التقديرى مجرد فرض **قال** فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اى فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا **قوله** حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا فلذا لم يقل لامه **قال** المجرد اه يشمل ما لا ضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالى عما لا يتصل به والا خرج الصورتان الاوليان **قوله** متصل به اى بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك **قال** للتثنية والجمع اه بيان لحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على الجمع المذكر **قال** لفظا حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة فى حالة الوقف فى حكم الملفوظ ولذا يكون الوقف بالاشمام والروم والنقل وليستا تقديريتين على ما وهم لما عرفت من معنى التقديرى **قال** والسكون لم يقل لفظا لانه عدمى والزائل لالتقاء الساكنين فى حكم الثابت كما فى رمتا فليس السكون فى لم يكن الذين تقديريا على ما وهم **قوله** المضارع اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل **قوله** وذلك اه اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع فى خمس

مما ضعفوان كان الاتصال فى سبع مواضع فان الموضعين اعنى يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله
ونون جمع المؤنث قال بالنون ا ه انما اعرب بالنون لان المشابهة التى هى علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة
لصيرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد
سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه يعد لحوق الضمائر
ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فانه ليس للازم الكسرة فيمكن تقديرالاعراب فيه
ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم زيد النون بدلا لوقوع المشابهة للواو فى الغنة
ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه قوله حالتى الجزم والنصب اما فى حالة الجزم
فظ لانه اسقاط الاعراب واما فى حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال فى الواحد
الى بدل وهو الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ويحذف هذه النون مع نون التاكيد لها الا انه
لا يكون فى المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات قوله الا خراحضار الاصطلاح النحو لانه مقدر قوله مناسب لها
فى كونهما حاصلا من اشباع الحركة وقابلا للتغير والزوال قوله لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب
عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر جمع المؤنث فانه للزوم السكون له
لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقدير يرى فرع اللفظى فلا بد من امكانه فى ذلك المحل اما بخصوصه
او بنوعه قوله كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اى يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر لعدم
مدخلية شئ آخر وان امكن ان يقال بغير مدخلية شئ آخر لا يوجد فى وقت التجرد قوله وسواء كان العامل ا ه
سواء يطلب اثنين والواجب كان العامل الا انه اعاده لبعد الاول كما فى قوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ
بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ قوله وقوعه ا ه وهو حين التجرد
عن الجازم والناصب انه لا يدخلان على الاسم قوله كما فى زيد يضرب ا ه اى يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور و
المنصوب قوله لانه اذا يكون كالاسم مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضى قوله اسبق اعراب الاسم لكونه اعراب
اسبق المعمولات واقواه لكونه اعرابا لعمدة قوله نحو الذى يضرب ا ه فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب
الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون فعلا وفى يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد قوله ويكفينا اى فى ارتفاعه قوله وان كان الاعراب يعنى وان كان اعرابه ما بعده على تقديره
اى الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب

المضارع مع التقدیر الاول غیر اعرابه مع تقدیر الثانی لان ذلک التعاند متحقق فی سائر المواد لان العامل علی تقدیر الاسم لفظی علی تقدیر الفعل معنوی فلا منع لان الموصلیة قوله والسین اه دفع لما یقال فحینئذ لم یقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفیس قوله ابدل الالف نونا کما ان التنوین والنون الخفیفة اذا انفتح ما قبلها تقلبان الفا فی الرضی لا دلیل علی قول الفراء قوله اصله لا ان قال الشاعر شعر یرتجی المرء ما لا ان یلاقیه ویعرض دون اقربه الخطوب ، ای لن یلاقی قوله انه حرف برأسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف فی الحروف قوله فخففت بنقل حرکة الهمزة وحذف فی التقاء الساکنین وتغیر المعنی بتغیر اللفظ فلم یلزم الفعل بعدها وجاز ان یلیه الحال کما فی قوله تعالی فعلتها اذا وانا من الضالین قوله اذ الظرفیة فی الرضی انما حملت علی ذلک ظرفی معنی اذ بعینها فی جمیع الاستعمالات کما فی اذ قوله فنون عوضا من المضاف الیه فی الرضی و ذلک انهم ارادوا الاشارة الی زمان فعل مذکور فقصدوا الی لفظ اذ الذی هو بمعنی مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنی الماضی وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو الیها لدلالة الفعل السابق علیها کما یقول لک شخص انا ازورک فتقول اذن اکرمک ای اذا تزورنی اکرمک ای وقت زیارتک اکرمک فعوض التنوین عن المضاف الیه لانه وضع فی الاصل لازم الاضافة قوله نحو سرت حتی ادخلها مثل الحروف الثلثة مع ان امثلتها مذکورة فی المتن لان المقصود ههنا تمثیل لتقدیر ان وفی المتن تمثیل النصب ولذا لم یمثل لان ولن وکی واذن وکان فی قول الشارح رح فیما سیجئ ان التی ینتصب بها المضارع اشارة الی ذلک قوله وهی اللام الجارة عند البصریین فانهم قالوا انه حرف جر معد متعلق بخبر کان المحذوف والاصل ما کان قاصدا للفعل واما عند الکوفیین فحرف زائد لتاکید النفی کالباء فی ما زید بقائم ناصب لم یتعلق بشئ کذا فی مغنی اللبیب فان قلت اذا کان للتعدیة فکیف یصح قوله الزائدة قلت کثیرا ما یطلق القول بزیادتها لا المراد صحة اسقاطها کذا فی التحفة قوله فی خبر کان المنفی اما لفظا واما معنی کما فی قوله تعالی لم یکن الله لیغفر لهم قوله لان هذه الثلثة اه هذا الکلام وما سیاتی من قوله فان الواو والفاء اه تعلیل لتقدیر ان بعدها فمو قعه هنا لا ما ذکره المصنف رح من التفصیل فانه تفصیل الشروط التقدیر ولذا لم یتعرض لتعلیل تقدیر ان بعد او لانه مفهوم من شرط التقدیر صریحا قوله وقد امتنع عطف الخبر علی الانشاء فی المغنی عطف الخبر علی الانشاء وبالعکس منعه البیانیون وابن مالک فی شرح باب المفعول معه فی کتاب التسهیل وابن عصفور فی شرح الایضاح ونقله عن الاکثرین واجازه الصفار وجماعة قوله فان التی ینتصب اه احتراز عن ان المخففة والتفسیریة ولیس

تقدیر الصفة ههنا للتعلق کما فی اذن وحتی **قال** تقع بعد العلم وما بمعناه کالوجدان والرؤیة والیقین **قوله** ذا لم یکن بمعنی الظن حمل الوقوع بعد العلم علی الوقوع بعد لفظه کما هو المتبادر فاحتاج الی التقیید لان العلم قد یکون بمعنی الظن فی الرضی جوز بعضهم ان یؤول العلم بالظن مجازا فیقع علمت ان یخرج زیدا بالنصب ای ظننت وفی تفسیر ابی حیان قد یستعمل العلم ویراد بها الظن القوی فیجوز ان یعمل فی ان ویدل علی ذلک قوله تعالی فَاِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ لان القطع بایمانهن غیر متوصل الیه **قوله** هی المخففة ایراد الضمیر لمجرد التاکید والفرق بین الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او فصل ولیس لحصر المسند علی المسند الیه لعدم صحته ولا لحصر المسند الیه علی المسند لانه یصیر قوله ولیست هذه تاکیدا لتکرار والاصل عدمه **قوله** علی غلبة الوقوع اه ان ارید بالتحقیق جعل الشیء محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع کثرته فان المظنون اکثر الوقوع وان ارید به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع کون جانب الوقوع غالبا ای راجحا علی عدمه والضابطة فی معرفة ان المصدریة وغیرها علی ما فی الرضی ان ان التی لیست بعد العلم ولا ما یؤدی معناه ولا ما یؤدی معنی القول لا بعد الظن فهی مصدریة لا غیر والتی بعد الظن ان کان بعدها غیر لا من حروف التعویض وهی السین وسوف وقد ولم ولا ولن وما فمخففة لا غیر وکذا ان کان بعدها لا داخلة علی غیر الفعل نحو ظننت ان لا مال لک وان کانت بعدها لا داخلة علی الفعل احتملت المخففة والمصدریة والتی بعد العلم وما یؤدی معناه ان لم یکن فیه معنی القول فمخففة لا غیر وان کان فیه معنی القول فان ولیها فعل غیر متصرف فمفسرة او مخففة وان ولیها فعل متصرف من غیر حرف عوض احتمل ان تکون مفسرة وان تکون مصدریة لا مخففة لعدم العوض وان ولیها فعل متصرف مصدر بلا جاز کونها مفسرة ومصدریة ومخففة وان ولیها فعل متصرف مصدر بغیر لا من حروف العوض فمخففة او مفسرة وکذا ان لم یلیها الفعل بل ولیها جملة اسمیة اذا عرفت هذا فلا بد فی بیان المص من اعتبار قید لیصح فتدبر **قوله** یجری اه ذکر النتیجة بعد اقامة الدلیل وذکر المدعی اشارة الی ایصاله الیها وترتبها علیه الی ان قوله ففیها الوجهان لیس المراد به انه یتحقق فیها الوجهان بل انه یجری فیها الوجهان والمتحقق لا یکون الا احدهما **قوله** نفیا مؤکدا فی المعنی ولا تفید لن توکید النفی خلافا للزمخشری فی کشافه ولا تابیده خلافا له فی انموذجه وکلاهما دعوی بلا دلیل ولو کان للتابید لم یقید منفیها بالیوم فی قوله تعالی فَلَنْ اُكَلِّمَ الْيَوْمَ اِنْسِيًّا وان کان ذکر الابد فی قوله تعالی وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ اَبَدًا تکرارا والاصل عدمه **قوله** ای لم یکن اه ای لیس المراد من عدم الاعتماد ان لا یکون له ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو یجوز فیها الوجهان نحو قوله تعالی وَاِذًا لَا يَلْبَثُوْنَ خِلَافَكَ اِلَّا قَلِيْلًا قرئ بالرفع والنصب فمن حیث انه وقع فی صدر جملة مستقلة بنصب المضارع

الضابطة فی ان المصدریة وغیرها

ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حروف العطف يكون ما بعدها حكمه فهو مانع وجوب
الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام في شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضي انما فسر الاعتماد بكونه تتمة لما قبلها
بجعله شرط الوجوب بقرينة مقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان بل المراد ان لا يكون ما بعدها
معمولا لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلثة مواضع
بالاستقراء ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان
جئتني اذن اكرمك وان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن
ما قبلها عاملا فهو في حكم العامل الذي يحصل له بالنظر اليه اعرابه الرفع **قوله** فانه اذا اعتمد الخ حاصله ان اذن لكونه
حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولا
وهو انه يلزم توارد العاملين اعني اذن وما قبلها لان توارد العاملين جائز اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الآخر محليا نحو
ان زيدا قائم وعمرو **قوله** المذكور بعدها اي متصلا كما هو المتبادر فيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل في الفصل
الا اذا كان بالقسم او بلا النافية نص عليه في المغني **قوله** لكونها اي في الاصل باعتبار مدخولها جوابا لكلام متقدم
صادر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك او من متكلم آخر كما في مثال المتن وجزاء الشرط مذكور او مقدر
قوله وهما لا يمكنان اي كلاهما لا يكونان الا في زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقتضي
ان يكون متأخرا عن كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو ان جئتني
لاكرمتك ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا وقد نص في الرضي ان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل
للجزاء في الحال **قوله** وجب الرفع ولو في بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط له لاستيفاء اعراب
صور الفقدان فلا يرد ان في صورة تقدم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او الجزم **قوله**
واذا لم يعتمد الخ الاولى ان يجعل كل منهما خبر المبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين استطراديا ولا يحتاج الى ان يعتبر ان
الشرطين المذكورين لما كانا مفروضين نزلا منزلة المعلوم وذكر في الصلة التي من شأنها ان يكون قضية معلومة
للمخاطب الا ان المعلوم بما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين **قوله** معها اي اذن **قوله** كما اشرنا اليه
الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصولة التي صلتها ينتصب **قال** فالوجهان في المغني والتحقيق انه
اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها
حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف **قوله** جاز ان لم يقدر فيها الوجهان على

قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يتقدم الفعل لئلا يكون
كنزع الخف قبل الوصول الى الماء **قوله** بناء على ضعف الاعتماد لان حرف العطف لكونه اصلا في المفردات تقتضي
ان يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكنه بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكانه لم يعتمد فيجوز
النصب **قوله** باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا ولو فسر الاعتماد
بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضي لم يحتج الى هذه التكلفات كما
لا يخفى **قوله** وكي التي ينتصب بها المضارع احتراز عن كي الجارة وهي ما اذا دخلت على الاسم نحو كيما او على نحو
جئتك كي ان تكرمني فانها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل وفي غيرهما اذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة
لا غير واذا لم يتقدمها يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضي
فمعنى قوله ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان
انتصاب المضارع بها في جميع الموارد بتقدير ان **قوله** اي سببية ما قبلها لما بعدها بحيث يمكن ان يؤدي حصول
مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها كذا في العباب فعلم ان مدلولها سببية ذي الغاية وهي
تلازم التعليل الذهني اعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فلذلك اختلف عباراتهم فقال بعضهم انها
للسببية وقال بعضهم انها للتعليل **قال** مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون مترقب الحصول وقت حصول
ما قبله **قوله** وان كان بالنظر اه اي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد
الوجوه الثلثة وذلك بان حصل منك السير اما للدخول والى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول
حاصلا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا كذا في الرضي ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها حينئذ اظهر من الاول
فظهر ان معنى ان الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ما قبله يزاحمه امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا
او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم واندفع ما قيل ان الواجب ان يقال سواء كان بالنظر الى زمان التكلم او اسقاط
قوله مستقبلا **قوله** اي بحال كون اه اشارة الى ان قوله بمعنى كي ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته
الاشارة الى انه لا يكون حتى حينئذ بمعناها الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزءا مما قبلها حقيقيا او حكميا
فيتعلق بالفعل السابق **قوله** للسببية احتراز عن كي التي تكون بمعنى ان المصدرية وهي ما اذا كان بعد
اللام نحو قوله تع لكيلا تاسوا **قوله** لانتهاء الغاية احتراز عن الى التي بمعنى مع نحو قوله تع ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم قال الرضي ثم ما ذكره المص لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى عن رفعه لان حتى الواقع بعدها

المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول مدلول ذلك على قسمه
للتكلم وان قصد الحكم بحصول مضمون الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على
سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم
سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهى فيمكن حمل عبارة المتن على هذا
بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد المتكلم ومترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت
الحال حيث لم يقل فان كان للحال **قوله** ان يكون مترقبا بان اخبر بعد الدخول وحالا بان اخبر حال الدخول
او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم كان قاصدا الدخول بعده **قوله** اي بطريق التحقيق يعني
ان قوله تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانهما قسمان منه على ما يشعر به عبارة الشرح في بحث اسم الفاعل حيث
قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وحمله حالا تكلف و
كذا منصوبا بنزع الخافض **قوله** كما تقول كنت سرت امس فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع
بالدخول سبب له او منته اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضا محققا فيه اذ لو تحقق بعد مدة في حال التكلم
يكون السير في الحال ايضا مدخلا في تحقيقه فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحققه **قوله** كانك كنت
بيان لكون المراد من ادخل هنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال الحكية يصح ارادة الحال الماضية
منه بوجه بان يقدر ان هذا الكلام واقع منه والآن نحكيه وهذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه
متكلم موجودا في الزمان الماضي حاكيا له في زمان التكلم وانما لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا
الآن لان ذلك التقدير فيما اذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله
وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقصود من الحال
في عبارة المصنف رح زمان الحال **قوله** ففي زمان الحكاية او نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه **قوله**
بل لا يمكن اه دليل القوة **قوله** بقيته يعني ان بقاءه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان **قوله**
لانها علم الاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع هنا الحال على سبيل الحكاية و
لا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان يقال بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه الحال **قوله** لجوازه لا لاختصاصها

بالاسم لاتدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد اتضح مما ذكرنا انه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت فى كلامهم وكذا العاطفة
تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كما فى العباب **قوله** كلام مستانف
لايتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها
قوله الا ان يقدر اه لان ذلك لايطرد فى نحو قوله تعالى وَزُلْزِلُوا حَتّٰى يَقُولُ الرَّسُولُ على قراءة الرفع وتقدير لفظ
الشان او ضمير الشان تكلف لايدعو اليه ضرورة **قوله** لتكون حتى داخلة اه اى يقدر المبتدأ لرعاية ما هو
الاصل فى حتى وهو دخوله على الاسم **قوله** كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل يقتضى دخولها على المجرور لا على
المرفوع **قوله** سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها **قوله**
ليحصل الاتصال المعنوى يعنى ان حتى لكونها فى الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضى الاتصال اللفظى المعنوى ولما صيروها حرف
ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظى ولا مستعملا فى معناه الحقيقى فشرطنا السببية المناسبة
بمعناه الحقيقى فان السبب ينتهى لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوى غير منحصر فى السببية فليكن بوجه
آخر لكونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع **قوله** الآن قيد به ليصير المثال نصا فى الحال التحقيقى
كما ان المثال السابق نص فى الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع الخالى عن قرينة الاستقبال والحال ظاهرا فى
الحال كذا فى الرضى واشار بذلك الى ان مثال المتن يحتمل كليهما **قوله** نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثانى
فان كينونة السير على صفة او فى نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجر منتفيا فمناف لما هو مدلول
كان الا باعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف سمج **قوله** فى وقت حصول اه على حذف ثلثة
مضافات قال الرضى وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه **قوله** بنفسه
المعنى على تقدير عدم حذف الجر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور
وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير **قوله** مقطوعا لوقوعه
اى وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع **قوله** مع الشك فى وقوع السبب المفاد
سببية له بحتى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب **قوله** فانا ادخل تصريح بكونه حرف ابتداء بجعل
الجملتين مختلفتين لا بتقدير للمبتدأ **قوله** لا على كان سيرى اشارة الى ان المقصود بتقدير جار ليس تعيين هذا
الطريق بل نفى عطفه على كان سيرى فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيرى بعد اعتبار تقييده بقوله
فى التامة لكنه خلاف الظاهر **قوله** لعدم صلاحيته اه مع ان تقدير القيد على المعطوف عليه يقتضى المشاركة فيه

بخلاف ما اذ تاخر فانه ينتقل الشاك كثير منهما هذا ما قالوه وهو النقد السابق ثالثهم **قوله** التي ينتصب اه احترز
عن لام كي التي في قوله تعالى لكيلا تأسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكي واشارة الى انه مثال الانتصاب
المضارع بخلاف ما ذكر في الشرح فانه مثال للتقدير **قوله** وانما لم يتقدم اه اداة دليل للمدعى المذكورين بيانا
للتقدير بعد الاحرف الثلثة بيما لا في لام كي ولام الجحود لاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما
ولم يعتد بخلافهم في حتى لظهور كونه حرف جر **قوله** ينتصب بها اي بتقدير ان بعدها فالباء للملابسة وفائدة
التقييد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شيء **قوله** فحيحون ان لا مها كيد خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر **قوله** او معنى واشترط صاحب المغني ان يكون النفي بما ولم والجمهور على عدم
الاشتراط فاللام في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة الكسر لام الجحود عندهم وعنده انه شرطية
واللام بمعنى كي **قوله** فان قيل اه الا ورود لهذا السوال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة لمجرد تاكيد النفي وعند
البصريين صلة لخبر محذوف اصني قاصدا كما مر **قوله** التي ينتصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء
الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان بعدها لا النصب بها كما هو مذهب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له
وليس حالا من الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس ههنا خبر سواه وليس مقصوده
خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة او متلبسة فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء
جعله مخبرا عنه خبر القرينة والفاء **قوله** مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعينه لجواز الرفع مع تحقق
الشرطين نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكذا في الواو **قوله** على السببية اي كون الفاء سببية
لا عاطفة للجملة على الجملة بالاستئناف او كونها لعطف المفرد على المفرد **قوله** تغير اللفظ مع الرفع الذي هو الاصل في جميع الافعال
الخالية عن النواصب والجوازم الى النصب لا تغير اللفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال له تغير اللفظ **قوله**
على تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذي هو التعقيب الى السببية و
ذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ومؤول الفعل بالمصدر اذ لا يعطف المفرد على الجملة فيما
لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب فكان في النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء
قوله لا يحتاج الى الدلالة عليها بان يكون رفع المضارع على الاستئناف او العطف كما في صورة النفي في المعنى فمع تحدث
على العطف فيكون شريكا في النفي او الاستئناف فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا بدلا عن ذلك **قوله** بتقديم
الانشاء لان تقديم الانشاء على ما يصلح ان يكون جوابا يدل على انه الحامل على الطلب الذي هو مدلول الانشاء

فيكون جوابا او للجواب لا بعطف **قوله** المستدعى جوابا صفة للنفي مبينة لكونه في معنى الانشاء **قوله** عن توهم انما قال توهم لان
دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب **قوله** جملة معطوفة
من غير ان يقصد سببية احديهما للاخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احديهما على مصدر الاخرى
باعتبار اشتراكهما في الطلب او في النفي **قوله** فيندرج فيهما الدعاء اى المراد بالامر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول و
عند الكسائي ما هو بمدلوله الامر نحو اتقى الله امرأ وفعل خيرا فيثاب عليه او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك او فيه
الامر فيه مقدر نحو الاسد الاسد فتنجو جار مجرى صريح الامر **قال** او نفي وهو اما صريح كما في مثال الشرح واما
مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني فان قيل وما يشتق يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجري
مجراه في استعمالهم فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امر فتضربني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن
معنى القلة او النفي قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك وال فتشتمني اى لست بوال
وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تأتني آتك فتكرمني او وتكرمني فاتك وبعد الشرط والجزاء
نحو ان تأتني اتك فاكرمك واكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما
يجيء فيكرمني زيد لما في انما معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضي **قوله** نحو ما تأتينا فتحدثنا ومعناه على
النصب قصد السببية مع انتفائهما ولا يمكن القصد الى النفي الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى
الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول فقط لامتناع تحقق الحديث الذي بعد الاتيان
بدون الا على القطع او الاستيناف او على العطف على النفي فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تأتينا فتجهل امرنا
فان المقصود اثبات جهله **قوله** فيندرج في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت **قوله**
ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه معنى التمني اما بصيغته او بغير صيغته **قوله** لعلي ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع
بلوغه اسباب السموات وفي ابرازه في صورة الترجي تهكم واستهزاء به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني
فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان لعل يقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على
الاسباب على حد شعر للبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف * ومع هذين الاحتمالين يندفع
قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز ان يكون تركه
لانه ليس مذهب البصري **قال** او عرض والعرض وان كان مولدا من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى
الاستفهام وصار معنى آخر براسه فلذا لم يدرجه فيه **قوله** وما بعد الفاء اه لاشتراكهما في الطلب وفي النفي

واختار الرضي انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئه للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذي
يطير فيغضب زيد الذباب ثم لان المفهوم من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على مصدر
الفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فتطوفيه اخراج
الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية معناه ان يدل على السببية قطعا وان جاء
العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل انه مدخولها جملة صورة البتة **قوله** محمول على ضرورة
اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا وقيل ويحتمل ان يكون مدخولها نون التاكيد الخفيفة في الجواب **قوله**
اي مصاحبة اه اي يقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى النصب
للتنصيص على الجمعية لان تغيير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف محض
الى الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالات عليها بتعيين الرفع على
الاستيناف **قوله** والا فالواو اي ان لا يراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو للجمع المطلق
دائما فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب والاشتراط قرينة على التخصيص **قوله** اي ما يماثل اه وذلك اشارة
الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل او
الى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقدير الانشاء عن توهم عطف الجملة على الجملة ولما في
صورة النفي فلحمل الواو على الفاء لمشاركتهما في حرف وابعدهما عن سنن العطف **قوله** تجتمع الزيارة فالواو
للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اولى من تقدير ليكن منك زيارة واكرام مني فانه لا يدل على المصاحبة قال الشيخ
ان هذه الواو للحال والمضارع بتاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي
او بمعنى مع اي قم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل ولا تتفاوت النصوصية على المعنى المقصود وفيه مثل
ما قد عرفت **قوله** ولا تاكل السمك وتشرب اللبن في المغني وان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما
وان نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن
وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول اباحة للثاني وان المعنى ولك شرب لبن وتوجيهه انه مستانف
فلا يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لكنه على تقدير لا تاكل السمك
وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال فيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقال
انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ فالواو داخلة على الاسمية تقديرا **قوله** التي ينتسب

لم ينحصر جهينا على كون قوله بشرط خبراوان الشرط لتقدير ان اكتفاء بما سبق **قال** بشرط معنى اه او فى
الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما
عقيب الآخر او امتداد الاول الى حصول الآخر نصبت بعد او ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان
فلذا اختلف فى التقدير بالا والى **قوله** اى بشرط ان يكون اه فقوله الى ان والا ان تركيب اضافى بملابسة
الدخول لا امتزاجى حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او نحوا قيل انه تكلف تكلف **قوله** ينتصب اه اشارة الى
ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة
عليه بان كان فى محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسب وان لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد و
ان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذى ذكره الشارح تعين تقدير ان **قوله** صريحا هكذا فى التسهيل
وغيره فالواو كقوله للبس عباءة وتقر عينى والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه وثم كقوله انى وقتلى سليكا ثم
اعقله واو كقوله تعالى الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة
المذكورة مشروطة بالشرائط التى سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه
من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستيناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله فى صورة الفاء وما قيل
انه يشكل بما يعجبنى انك انسان وتظلم فمصنوع لا يعبأ به **قوله** وعلى اخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على او والذى هو احد المعطوفات **قوله** بحسب اللفظ اللزوم الفصل
بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا **قوله** يلزم اه لا ضير فى كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على
الاجمال انما الضرر فى كونه قاصرا عن افادة التفصيل المجمل **قوله** يلزم تخصيص اه فيه ان التخصيص فى الذكر
لا يستلزم التخصيص فى الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم **قوله** ويرد عليه اه
عطف على قوله وقيل اى ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله
معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اى لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل كاويرد عليه توهم لانه على
التقدير الاول داخل فى تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره فى الاجمال **قوله** حرة
فى الاجمال بان يقر والعاطفة بعد قوله واو ويعاد ههنا مقيدا بالظرف **قال** ويجوز اظهارها اه اخذ تبيين المواضع
التى يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها فما بقى مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها
قوله من اللام الزائدة وهى التى تجئ بعد فعل امر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب

تمثلا لا يقرالحلف فى قعده نالام قبل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه ما قبله

او المفعول مؤول بمصدر مرفوع على الابتداء والرم وما بعدها خبر اى ارادة الله واجرى ولام مفعول لفعل كذا

فى المغنى قوله نحو اتجيبنى فامنك ان اشار بالمثال الى ان المراد الطلبة المذكورة سابقا وهى ما يكون قبلها

اسم صريح قوله فلم ترد تحل الا لاختصاصها بالمضارع قوله واما الواو اى الواو اى المذكورات سابقا

قوله ولا تنبا اى مثال لتلازم المعنيين كتفى بالحدهما قوله فلو تكرير الناصب بعدها لكان يتوهم

تعاد ناصبين قوله لاستكراه اى المتحركين قوله شعر فلا والله لا يلقى لما بى ولا لما بهم ابدا دواء

ثباتا قوله ويجزم بلم ولما اما الجزم بلم ولما ولا فلاختصاصها بالفعل وكل مختص بشىء وهو خارج

عن حقيقته يؤثر فيه ويغيره فالجزم بشهادة الاستقراء واما بكلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر

وبلام النهى فلمشابهتهما بان ولم ولما حيث يقلبان الخبر الى الانشاء كما ان ان تقلب المضارع من الحال الى

الاستقبال ومن القطع الى الشك كما ان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضى قال ولا فى النهى قال الرضى اذا تعرض

بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان علما مستعملا وقد ينكر العلم بان يؤول بواحد من المسماة به فحينئذ يدخل

عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشترك فى الناهية والنافية والزائدة ولذا كان الوصف به

قيدا احترازيا فيجوز الاضافة كما يجوز التوصيف والاضافة فى العبارة مجرد تفنن ثم الكلمة المبنية اذا جعل اسما

ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول باللفظ فمنصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن

الاوسط فيجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثنائيا والحرف الثانى حرف علة وجب التضعيف

فاذا اضعفت لا زدت على الالف الفا اخرى جعلته همزة تشبيها بردا وكساء وقلت لاء فيجوز ان يقرا هنا الا بالقصر

على حالة البناء ويجوز ان يقرا بالمد معربا مجرورا منصرفا قوله المستعملة بيان لمعنى الطرفية والتعريف فيه

لفظى وانما اثر الوصف على الحال لان الوصف للتخصيص المزيل للشركة الحاصلة من الاشتراك اللفظى وعما

قيد للعامل قال وكلم المجازاة اى كلمات تدل على كون احدى الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة

بمعنى الجزاء على ما فى الصحاح تجرية جازيته بمعنى اختارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا قال

مهما اى غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء دفعا

فى الجنس ومن مه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان قال واذ ما

كان غير مركبة عند سيبويه وقيل اصلها ام ضيعت الميم اه وقال المدرج ادواتية على التثبت اذ تركة ما

عن طلب الاضافة مهيأة للشرطية والجزم كما فى حيث فانها صارت للمستقبل وجازمة بالمكافة لها عن
الاضافة التى يفيدها التعين بسبب المضاف اليه لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط واختلف فى عامل
الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط فى الشرط وهما فى الجزاء وقيل الشرط فقط وقال
الكوفيون الجواب مجزوم بالجوار وقيل مبنيات لعدم وقوعهما موقع الاسم **قال** واذا والغالب فيه ان يكون
ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك
وقد يخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال والتفصيل فى مقامه **قوله** لم يجئ اه اذ ليس معنى الشاذ مخالف
القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسى واقع
فى استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع فى السعة **قال** واما مع
كيفما اه فى المغنى كيف يستعمل شرطا فيقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع
اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها
ادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل
يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذى ذكره الشارح جار فى جميع صورها لان استواء فعل شخصين فى
جميع الاحوال والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير للكل فى صورة جزئية ليتضح كل الاتضاح **قوله** ومن
المتعذر اه فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم واما ما جاء
فى الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه فى صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات
واعتبار استوائهما فى البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم **قوله** موضوعة للابهام فى وجوده
مدخوله فى اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعلق شئ بشئ مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم القطع بوقوعه
اولا وقوعه **قوله** موضوعة للامر المقطوع به اى لوجوده فى اعتقاد المتكلم فى المستقبل فلم يكن فيها معنى
ان الشرطية لان الشرط هو المعروض وجوده لكن لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا فى الامور التى نتوقعها
قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمن اذا معنى ان كما فى متى وسائر الاسماء الجوازم الا ان
ذلك المعنى لما رسخ فى اسماء الشرط اذ لم يوضع فى الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف
اذا فانه لما كان ما حدث الواقع فيه مقطوعا فى اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان بل عارضا عليه
فلذا لم يجزم الا فى ضرورة الشعر كذا فى الرضى **قوله** اى نفى المضارع نص فى ذلك عبارة المغ

لنفي المضارع وقلبه ماضيا قوله ولا يجامعا اى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده فى الجملة وذلك لان لم يدخل
على المضارع ويوثر فيه معنى التقلب والنفى معا وكونه لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر
ولذا زاد كلمة لو بلا وتدبر ولا يبعد جعل الضمير اه نعم يصح لو قيل القلب الماضى مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه
بعضهم من ان لم دخل على الماضى فقلب لفظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله قوله ولا يلزم
استمراره بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم قوله بين العامل اى بين العامل الحرفى وما يكون معمولا له وهو الفعل
حيث يقلبه الى الاستقبال فلا يكون دخولا على الحرف وذلا يتم بخلاف لم فانه واصل ضعيف كان من تتمة
الفعل وحذاله فيصح دخولان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورته لم جزءا منه فلا يرد
ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفى بلم وليس كذلك قوله ويختص ايضا اه بهذه
من الخواص الاربع المتفق عليها واحدة مختلف فيها وهى ان منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك
لا اشتراط ذلك فى المعنى وعلة هذه الاحكام ان لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل فهى بتوكيد للتوقع والزمان الى الحال
من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده قال اللام المطرد بها الفعل غير فعل الفاعل
المخاطب وهو اما فعل المفعول وفعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان الاصل
فى امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة
الاسم بزوال الحرف المضارعة وقد جاء باللام وهو فى الشعر اكثر منه فى النثر قوله قد تسكن اه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون تساويهما
بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فخذ
فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما قوله وهو يدخل على جميع
بخلاف اللام كما عرفت قوله او متكلما اخر لا ارالك ههنا لان النهى فى الحقيقة ههنا هو المخاطب اى
لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله المذكورة من قبل قيد بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على الى فى
قوله فلم تقلب اه وخروج لو لا يضر لان الكلام فى الجوازم قوله اى لجعله اه اى للدلالة على السببية
لجملية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافادة كون الاول سببا للثانى خال عن هذه الفائدة لا ينبئ
به السببية المحققة فلذا لم يفسر بها قوله بل ملزومية اه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى معترضا
على الشيخ ابن حاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء
لازمه سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لى مال حججت او لا شرطا

ولا سببا نحو ان کان زید ابی فکنت ابنه وان کان النهار موجودا فالشمس طالعة الی غیر ذلک ولعل مرادهم بالسببیة مجرد التوصل فی اعتقاد المتکلم ولو ادعاء فیئول الی الملازمة الادعائیة فکلمة بل لما للاعراض عن معنی الی معنی او عن لفظ الی لفظ اظهر **قوله** ولا یلزم اه عطف علی اعتبر داخل تحت المراد وضائد المعطوف علیه کاف فی الربط او استیناف لبیان فائدة قید الاعتبار **قوله** لمکارم الاخلاق جمع مکرمة بمعنی الکرامة والاضافة من قبیل اخلاق ثیاب ای الاخلاق المستحسنة المرضیة **قوله** انه منها بمکان ای ان المتکلم من مکارم الاخلاق بمرتبة **قوله** لانه شرط ای علامة ما **قوله** ابتناء الجزاء فی الصراح الجزاء پاداش **قال** فان کانا اه ای فان کانا ماضیین فمبنیان ولکونه معلوما مما سبق من ان الماضی مبنی ترکه **قال** او الاول وهو اضعف الوجوه فی الشرطیة لانه فی الصورة سببیة المستقبل للماضی قال الرضی وهو قلیل لم یجئ فی الکتاب العزیز **قوله** فالجزم واجب وقد یرفع للضرورة نحو ان یصرع اخوک تصرع **قوله** لدخول الجازم ای من غیر فصل کما هو المتبادر ولذا قال فی الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا یرد انه لابد من التعرض لانتفاء ما یوجب ضعف التعلق کما فی الشق الثالث **قوله** لتعلقه اه فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه **قال** ماضیا بمعناه الحقیقی وهو الاخبار عن وقوع الحدث فی الزمان الماضی فیدخل افعال المدح والذم وفعلا التعجب وصیغ العقود وکاد وعسی اذا وقعت جزاء فی قوله والا فالفاء **قال** بغیر قد ای بغیر حرف محقق للماضی علی مضیه کما یشیر الیه قول الشرح فیما سیاتی لیخرج عنه الماضی المحقق فیشمل ما ولا ویکون الماضی الذی یکون بما ولا داخلا فی قوله والا فالفاء فلا یرد النقض بالماضی الذی بما ولا حیث یجب فیه الفاء مع انه بغیر قد **قوله** ویحتمل اه اشار الی ان الاول اظهر لان الحمل علی الاحتمال الثانی لو تقدیرا ولذا قال لو معنویا مقدرا **قوله** تحقیق اه والضابطة ان مدار اتیان الفاء وترکه التاثیر المعنوی اعنی قلب الجزاء الی الاستقبال فاذا اثر فیه تاثیرا تاما فلا حاجة الی الفاء وان اثر تاثیرا ناقصا فالوجهان وان لم یؤثر فیه اصلا فالفاء **قوله** الماضی المحقق لم یقل الماضی الذی بقد اشارة الی ان المراد بغیر قد مثلا ای بغیر الحروف التی یکون الماضی بعدها محققا لا تاثیر فیه للشرط اصلا کما اشرنا الیه سابقا **قال** مضارعا مثبتا قیل فی اطلاقه نظر حیث یمتنع ترک الفاء فی المضارع المصدر بالسین وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد یکون قرینة علی عدم قید التجرد فالمعنی ان کان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شیء من الحروف ویدخل الصور المذکورة فی قوله والا فالفاء **قوله** لعدم تاثیره اه لتمحضه للاستقبال بدخول لن **قوله** معنی قیده به لانه المناط لترک الفاء وایراده **قوله** تمحضت لمعنی الاستقبال لان المضارع المثبت والمنفی بلا کان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة

قوله بان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين اى الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمعنى لفظا او معنى و
المضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتا او منفيا بلا قوله لان الجزاء حينئذ اى حين استعمل الماضي والمضارع
المذكورين قوله اما ماض اى لا انتفاء هما اما بانتفاء ان يكون فعلا بان يكون جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا او مضارعا مطلقا
الحقيقيين بان يكون امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او باستتار تجرد الماضي عن قد ونحوها فيكون مع قد
ما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولا النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا
بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء قوله مبتدأ ونبأ ولا قوله اى الرابطة الفاء لانه المناسب للجزاء الذي
يعقب الشرط قوله او دعاء او استفهاما اى دخل الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله الا باعتبار ان المراد من الماضي والمضارع الكائنين
معناهما الحقيقي عن الاخبار والا فالدعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضي والمضارع قوله او لم لو كان الواجب سقط الفاء ولم يقرن
صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج في قوله اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد فكيف يتجه ادراجه في هذا يعني قوله ولا وقد يجعل بعض
النحو باستقباله قوله الى غير ذلك اى منتهيا الى غير ذلك وقد عرفت فيما سبق قوله لا تأثير اه يقلب معناه الى الاستقبال
ما لعلم محلا فيه على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المعنى كما في الماضي المصدر بقد ونحوها او لبعده على
ما كان عليه سابقا كالاستفهام المضارع المصدر بلا ولن والسين وسوف ولام الامر ولا النهي والدعاء قال بعضهم نقلا عنه اى يقتلنا ثم
في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه ولهذا عما في نحو خرجت فاذا السبع لا يعمل فيه قوله لاختصاصها بالجملة على القول الحق المعنى وقيل يجوز
النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الحق لان اذا التي للمفاجاة لا يليها الا الجمل
الاسمية وقيل يجوز في نحو اذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد وجهه عند من التزام الاسمية انما كان الفرق بينها
وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا قرنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بقد بالتي ولا يجوز حمل
الاختصاص على الفعلية كما حمل الشرح المرضي في قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعده قوله وان تقدير
جعل قوله ان مقدرة حكاية عما وقع في الاجمال من قوله بان مقدرة لانه معطوف على قوله يقلب المضارع لكن قد افاد
في التفصيل جعل الظرف متعلقا بعد الامر خبر ان لانه محط الفائدة اى مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقديره بعد الامر
والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤول المعنى الى انها مقدرة بعد الامر ونحو لم يجعل مقدرة خبرا لانه
لا بد من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بالتقدير لا فائدة فيه الا باعتبار الظرف
فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد الامر للحكم بايجاب الفاء فيلتصب المضارع بعدها
يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي قوله اذا كان اه انما اعتبر الصلاحية لان في التغليب نحو ذكر لا يصلح جزاء لمعنى الشرط

على ما صرح به في الرضي وليس مجرد ادعاء السببية كافيا في ذلك على ما وهم **قوله** والطلب واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه
للمخاطب لا انه مقصود لغيره فلو جئت بعده ما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع الجزم في
جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب لذاته
قوله يترتب عليه اي يحصل عقيبه **قوله** يكون ذلك المطلوب سببا لها الا لتحقيق معنى الشرط **قوله** تدل مع ذلك الفعل لوجود
القرينة المغنية عن ذكرها اعني الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتب والسببية **قوله** فيجزم بها ظاهره مذهب الاخفش انجزام الجزاء
بهذه الاشياء الا بان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط
مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد
لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضي
ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر
قال لان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بنا تصيب خيرا اي
ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات **قوله** واما عدم امتناعه اه يعني يجوز عند
قيام القرينة ان يظهر المثبت بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل
النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضي **قوله** فيمن قرأ مرفوعا الجمهور
على الوصفية كما هو الظ والسكاكي على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا
كذلك لان الموهوب هو يحيى لم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك
على الاستيناف لانه ليس في الحقيقة اخبارا انما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان
غرضا ولا على الجزم لان المراد ان تهب لي يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندي ان مال
معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان مال طلب هبة ولي موصوف بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب
هبة يترتب عليه الوراثة طلب ولي مخصوص يدل عليه قوله تعالى وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي فالاعتراض وارد على التقادير
كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسؤل لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله
فاستجبنا له ولا ضير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ بوراثة الملك ولم يملك يحيى
اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال
وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به بعد زكريا

قوله وقال رائد الخ اى قال رائد القوم وهو من يتقدم بطلب الماء والكلاء وارسوا اى ثبتوا نزاولوا اى نمارس الحرب
فكل موت انسان يجرى بقدر الله تع وقضائه لا يغيره الاحجام وفيه حث على الشجاعة قوله فى المعنى المصدرى
الذى يشتق منه الماضى والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على المقصود من اول الامر فلا يرد ان الامر النعت بصيغة يحتمل
المعنى المصدرى فزيادة لفظ المثال الدافع توهم ارادة توهم بعيد وانما زاد النحو لان اضافة الصيغة الى ما بعدها للبيان كما فى
صيغة الماضى وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدرى ثم ايضا اى صيغة الامر كما يقال امر
قوله وهو اى الامر المطلق قوله خصوصا اه الا انه يشترط عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون
النحويين فانهم يطلقون على الصيغة باى معنى تستعمل قوله كما ذكره المصرح اماله على المصرح اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم
الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازانى رح فى المطول وشرح المفتاح
ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما لتعين عند الطلاق لفظ الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال
لفظ فى بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما فى الوجود صرح به السيد فى حاشية المطالع قوله شامل اه اى هو
بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا ينافى ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضى و
المضارع وقوله الفعل يخرج النهى قوله غائبا اه لان الطلب فيه وان كان بمدلول اللام الا انه صار جزء ما بعده وصار
المجموع صيغة واحدة كقائمة وبصرى قوله فانه يطلب بها الفعل اى قبول الفعل قوله وعن مثل صه هذا بناء على عدم
اعتبار قيد زائد فى التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل
فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا او لبيان انه معتبر فى مفهومه قال وحكم آخره الخ يعنى حكمه
لان وظيفة النحوى بيان حكم آخره لا مطلقا قوله لان مشابهته للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اى حكم آخر المجزوم بقرينة
ما قبله قوله وسقوط نون الاعراب الذى هو فى حكم الآخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب اه الصواب ليضرب
ليضربا كما فى بعض النسخ ولتخش ولتغز ليكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة كما فى قول حسان فى امر الغائب شعر محمد تفد
نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اى هلاكا الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة
امر الفاعل المخاطب قال فان كان اه اى اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا
الى قرب المخرج ولم يحتاج الى اعتبار الحذف اى حذف واسكن آخره او بعد حذفه لم يحتاج الى التجوز بان المراد به الحرف
المحذوف او الى ان كان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك بعد الحذف قوله متحركا اى بحركة اصلية او منقولة عما بعده
قيد دخل فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد بقوله وان كان رباعيا قوله اسكن آخره تحقيقا دارالة

الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة او المراد جزم اخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا
فى بناء الامر لابد من ذكره **قوله** لظهوره اى مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة من بيان حكمه
قوله والمراد بالرباعى اه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا فى نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج المضارع
من الثلاثى المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال **قوله** ما يكون ماضيه اه اى المضارع مطلقا او المضارع
الذى بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة الحصر فى قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام
وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثانى يلزم اعتبار المضارع المذكور فى قوله وليبين برباعى مرتين واحداث
معنى ثالث للرباعى سوى المعنى المشهور اعنى ما يكون رباعيا فى نفسه والمضارع الذى ماضيه رباعى المذكور فى قوله وحرف
المضارعة مضمومة فى الرباعى من غير حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور
فى قوله مضمومة فى الرباعى فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثانى عما ذكره سابقا ايضا **قوله** من المزيد فيه
زائد لا طائل تحته اذ الرباعى المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن **قوله** بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزدت
ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقى ان كان راجعا الى الحذف **قوله** ليتوصل اه فيه اشارة الى وجه التسمية **قوله**
حال كون تلك الهمزة اه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة والصيغة يتبادر منه سبق ضمها على الزيادة على ما مر فى تعريف
الكلمة وجاز تاخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة **قال** ان كان اه شرط يدل على جوابه ما قبله **قوله** فانه اذا قيل اه هذا
سهو من قلم الناسخ اذ لبس الكلام فى ابطال فتح التاء وكسرها والصواب فى بعض النسخ انه اذا قيل اَقْتُل بفتح الهمزة التبس
بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اِقْتُل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل هكذا قيل وذلك ان يقول
فى عبارة المص رح حكمان احدهما صريح وهو ان يؤتى بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم
بديهى لان المناسبة اقتضى زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى
بهمزة مضمومة والشارح رح علل هذا الحكم فكانه قال وانما لم يؤت بهمزة مضمومة فى المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتى
بالهمزة المضمومة فيما الفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولو اتى بها فيما الكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضى
المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو **قال** مكسورة فيما سواه اى زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
حال كونها مكسورة فى ساكن سوى ساكن بعده ضمة اى فى صورة تحقق ساكن فيما بقى سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن
والكلام على حذف مضافين وهذا مراد الشارح رح وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة
تعسف لا يخفى **قوله** لما يكون بعد حرف المضارعة اه الاولى بعد الساكن ضمة كما فى بعض النسخ **قال** وان كان رباعيا

عطف على قوله وليس مزباعي بحسب المعنى اي اذا لم يكن رباعيا او ان كان رباعيا قوله فالهمزة مضمومة لم يعد
همزته الموافق للسياق لانه الهمزة فيه ليست بزائدة قوله لارتفاع موجبه وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن
تركه لتقليل بخلاف يدحرج فانه يصير فيه الواو المحذوفة معزول الموجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم
مقتضى الرد وان اريد نحو اقيم وانما ردت الهمزة طردا للباب من حمل الغير ... فى الرضى انما لم يرد الواو في يدع لانه لو رد
اعلالها تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه يجوز ان يقال ان الاعلال التبعية واجب في اعلال حرف العلة ... الخطر
هذا هو الاشكال الذي يتحير فيه الناظرون وجوابه انه اريد بقوله ان كان بعدها متحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية فخرج عنه نحو
قولوا وبيعوا وخفوا وان اريد مطلقا دخل فيه اقم ... يجعل ما بقي لم يرد الهمزة الاصلية ولذا احتيج قوله وان كان رباعيا
بعلة ... بعد حرف المضارعة فيه ساكن او لم يكن متناولا للاتو وان لم يقيد بدخل نحو تعلم ... وقيل هو انه لا همزة فيه انفصلا
عن مفتوحة مقطعية قوله لذلك تبعيته اي لان الهمزة اصل فيه قوله اي فعل المفعول انما اضيف الفعل الى المفعول لانه
بنى له كذا في الرضى فعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست لادنى ملابسة كما وهم قوله لادنى ملابسة باعتبار انه فاعل فعله قوله
ولا يبعد ان يراد به يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل فيكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه بل
المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول
والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بها فالموصول يقبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه تقريبا قوله
الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفي على قوله فعل
توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه يلزم منه اضافة الشيء الى نفسه
ويكون الاعادة بلا فائدة لا يساعده العبارة قوله بيانية اي يكون من اضافة العام الى الخاص كما في فعل الماضي وفعل المضارع وفعل
الامر وانما الحروف المقدرة فيه اللام عند الجمهور لاشتراطهم في تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه كما يجيء عنه
صاحب الكشاف حيث حمل قوله تعالى تحية الاسلام من الاضافة البيانية بتقدير من قال وهو ما حذف فاعله هذا
مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي نحو ضربني وضربت زيدا وهو الفاعل محذوف في الاول على ما عرف في باب التنازع
وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر وجوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى
اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بمطرد كذا في الرضى قال الشارح واقيم المفعول مقامه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان ذكر
هذا القيد اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله بيد تحقيقه فيه اشارة الى ترجيح
من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله فما ليس اي لم يتغير لا يلتبس المفعول المرفوع بالفاعل فيحمل مقدم

التفاعل **قال** ثم اوله ان تبنى الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالا ولذا كان الاصل في اولها الحركة وفي آخرها الوقف

فيما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الاصل اذ لا همزة وصل فيه ١٢ م وهم **قال** وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا **قوله** لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حدث منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بالاسماء فيحمل على وزن لا يكون في الاسماء **قوله** في الاوزان اى اوزان الاسم الثلاثي الامنقولا **قوله** لخروج الضمة الى الكسرة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر **قوله** اثقل من الخروج

من الضمة الى الكسرة لان الاول خروج من ثقيل الى اثقل بخلاف الثاني **قال** مع همزة الوصل ظرف مستقر لا لغو لان ضم الهمزة علم من **قوله** ضم اوله وكذا مع التاء **قوله** لئلا يلتبس قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل حكم مقرونا مع علته واشار الى كونه تفسيرا له بقوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني **قوله** فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التجرد عن امر زائد عليه **قوله** لئلا يفضى الى اجتماع اه يعني لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين في الثلاثي وذلك لا يجوز ولو لم يعل آخره واعل العين فقط فقيل بطاى مثلا لزم ضم الياء ولا يتحمل في الفعل لثقله ياء مضمومة فان كان قبلها ساكن كما يتحمل في الاسم نحو ظبي لخفته **قوله** لئلا يرد عليه اى على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب **قوله** وانما خص اى من بين سائر المعتلات **قوله** لزيادة غموض اى في اعلاله **قوله** في المبني للمفعول من ماضيه هكذا في النسخ المصححة وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو سهو **قوله** للمفعول اى من المضارع ووقع التصريح في بعض النسخ **قوله** ما ذكرنا من الغموض والاختلاف **قوله** نقل الكسرة اه لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة من متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اليه اثقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي وعند المصرح استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فبقي قُول وبُيْع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول بُوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف ولانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء ثم كذا في الرضي ولا يخفى عليك ما في التعليل الاول لان تغير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في قول **قوله** الا بدان اه اى الاشعار في الرضي وانما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل

المتعدي وغير المتعدي

العرض للذكر فاذا قصد قال ثم والمطاوعة الماضي لكونه فرعاله قال المتعدي غير المتعدي في شرح التسهيل التعدي لغة
التجاوز وفي الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعله الى مفعول به فان تجاوزه الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا انتهى فاسم الفاعل و
المفعول والمصدر انما يتصفان بهما باعتبار الفعل ولعل الاشارة الى ذلك ترك في اسم الفاعل في شرح قوله ويعمل عمل فعله ولعل ترك المصنف لفظ الفعل
هيهنا وذكره في قوله فعل ما لم يسم فاعله اشارة الى ذلك فما قيل انهما قيدان للاقسام توهم وفي ترك ادة الحصر في ايراد
الواو اشارة الى انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان في التسهيل وقد يشتهر الاستعمال لغير
فيصلح للامرين وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ان كان احد الاستعمالين نادرا قيل له متعد بنفسه او مجاز و
ذلك مقصور على السماع وقد عد منها بعضهم نصح ونصحت وشكر وكال ووزن وعد وزاد صاحب الالفية قصرت الظرفية
غير محصورة قوله عن الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها
عليه وللمجاز ترك مفعولها قال ما يتوقف فهمه اه اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به كنسبته الى الفاعل
في انه لا يجوز في استعماله بدونهما الا على خلاف مقتضى الحكمة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز
تركه الا باقامة شيء مقامه بخلاف نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل نسبة الفاعل يجوز تركه من غير
اقامة شيء مقامه واما سائر المفاعيل فانه يجوز في استعماله بدونها فعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول المعين ماخوذ في
مفهوم الفعل المتعدي لا يكون استعماله في موارده مجازا الا حقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوفا على
فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق متعلق معين اي معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة
التي مدلولاتها نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما يجوز استعمالها بدون متعلقها
كقرب زيد وبعد نعم اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره وح تكون متعدية بحرف الجر داخلة
في التعريف كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها
على امر غير الفاعل يتعلق به وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها على الخبر فان كان الناقصة معناها مطلق الكون مع
الربط الى الماضي وكذا سائر الافعال فان معنى صار زيد غنيا اتصف زيد في الماضي بالغناء المتصف بالصيرورة صرح به الرضي قوله

اي امر غير الفاعل اه اي ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التراكيب فاشار بقوله غير الفاعل
الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله ويتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لانه الذي
يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد معتبرا في مفهوم المتعلق وبما حررنا لك اندفع ما يتراءى من
ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهوم التوقف كما صرح بقوله ان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فلو كان معتبرا

سقوط قيد غير المتكرر في التعريف قوله فان كل فعل الخ تعليل لتخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا في التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما قوله لكن الخ استدراك لدفع توهم ناش مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم قوله بطرفي الصدور كما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد في الاسناد كما في مات زيد قوله ان فهم الفعل اي المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجهول فرعه في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله جملة مؤكدة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة ماخوذة في مفهومه وفهم النسبة متاخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا قال السيد رح في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه مما لا مدخل في معقولية الفعل قوله بخلاف الزمان الخ اي المفعول فيه وله والحال عبر عنها بهذه الامور ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وهيأة الفاعل والمفعول الخ ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيأة الفاعل الذي هو ركن الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيأة المفعول بالطريق الاولى قوله وغير المتعدي الخ وما قيل ان التعدي يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعل فتوهم اذ معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعل معناه التاثر والقبول لمطاوعة قوله اما بالهمزة وكبه فاكب شاذ قوله او بالف المفاعلة اي جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض اخر منه لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو ضاربته وذلك في كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها اذا في الباب قوله او بحرف الجر الخ ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به فاذا غير فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء للتعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة يجيء للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار في السعة الا في ان وان خلافا للاخفش في الحصر وجاء في غيرهما اما شاذ وذا اي نادرا واما لكثرة الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك ولم يجئ حذف الباء المغيرة الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد على القراءة بهمزة الوصل اي بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلا يجتمعان فيهما

ومعنى استغفر فان كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو خرج نحو ... وان كان متعديا
الى اثنين يتعدى بالهمزة ولا بالتضعيف الى ثلثة ولم ينقل منها الا علم وارى والتضعيف قل تعديته للحلق العين الا
في الهمزة نحو نأيته والمفعول الذي يزيد بسببها هو الذي كان فاعلا قبل خروجهما فلذلك كان مرتبة ما زاد بهما من
المفاعيل مقدما على ما كان اصل الفعل كذا قال الرضي وفهم من كلامه فساد ما قيل ان الاصح تبديل حرف الجر بالباء وان التعدي مطلق
يقتضي تغير المعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول للصيغة قال والمتعدي بنفسه او بغيره يدل
عليه التمثيل باعطى واعلم وارى قوله غير الاول منهما او صدقا قوله فيما صدقا عليه يعني فيما يحملان عليه فانه معنى الصادق
الموصول بعلى سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما كليا والاخر جزئيا وانما قيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم
قوله نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشيء لان الحال لا يكون علما وغير اسم مشتق
ويجيء ذلك في هذين المنصوبين قال كما علم واما علم لم ينقل علمت زيدا قائما بل الرسم ثاني مفعولي علمت الاول
مضمون الاول الثاني ومضمون الثاني لعلمت تقول في علمت عمرا زيدا منطلقا اعلمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا
الانطلاق قوله يقرله المفعول الاول لان مرتبة التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية قوله فليست اصالة التعدية
اي ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب
لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما احدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحدث قوله بواسطة
تضمنها اياه لان الانباء والتنبيه والتحديث والاخبار بمعنى الاعلام وهي في انفسها كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر
بالجار نحو انبئهم باسمائهم نبئوني بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المغني اسباب
التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على فعل بضم العين لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا السادس
التضمين السابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء البواقي الحقها غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه
والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراك الله في النوم عمرا سالما قوله في جواز الاقتصار عليه بحيث لا يكون منويا
اصلا ولذا لم يقل في جواز حذفه قال في شرح الفية الشيخ السيوطي يجوز حذف المفاعيل الثلثة وبعضها للدليل كقولك
لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما اعلمت واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط
ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني
لا بد من ذكر الثلثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخيرين من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر
الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول في معنى الفاعل والاخيرين في حكم مفعولي ظننت انتهى قوله فمعنى

فی جواز الاقتصار علیه رد للمذهب الثانی والثالث لان معناه جواز ذکر الاول وترک الاخیرین وفی قوله والاستغناء عنه رد
للمذهب الرابع لان معناه عدم ذکر الاول وذکر الاخیرین وبمجموع القولین اختیار للمذهب الاول الذی علیه الاکثرون ولان
الاخیرین کثانی اعطیت لان الاول الذی هو فاعل فی المعنی اذا کان کمفعوله الاول کان الاخیران کثانیه بالطریق الاولی
وما قیل ان مفعولیها الاول کمفعولی اعطیت فی عدم جواز کونه مع الفاعل ضمیرین متصلین لشیء واحد فلا یقیم علمتنی
تبدا قائما فالاقتصار علی جواز الاقتصار تقصیر فوهم لان عدم الجواز المذکور مشترک بین جمیع الافعال لا اختصاص له
بباب اعطیت **قال** والثانی والثالث من مفعولیها ای کل واحد من الثانی والثالث بالقیاس الی الآخر مع جعل مفعولیها
المعتبرین معا مفعولا واحدا کثانی علمت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعیضیة وفائدة التقیید الاحتراز عن حمل
کل واحد منهما بالنظر الی المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار لیس حالهما کحال مفعولی علمت قال الرضی فاذا قطع النظر عن
الاول فحال المفعول الثانی مع الثالث کحال اول مفعولی علمت مع الثانی لانهما هما والاول هو الذی زاد بسبب الهمزة
قوله فی وجوب ذکره قیل وکذا فی جواز الالغاء والتعلیق وجواز کون المفعول الثانی مع الفاعل ضمیرین متصلین لشیء واحد
فالاقتصار علی الجواز المذکور تقصیر وتقیید للاطلاق من غیر ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعلیق مختلف فیه و
اتحاد الضمیرین مختص بافعال القلوب فی رای الحلمیة والبصریة ووجد وعدم وفقد لا یجوز فی غیرها کما ذلک منصوص
فی التسهیل وشرحه نعم یشارک الثانی والثالث لهذه الافعال مفعولی علمت فی احکام أخر من جواز حذفهما او حذف واحدهما
لدلیل والتقدیم والتأخیر ولذا عم فی التسهیل الا ان هذه الاحکام غیر مختصة بمفعولی علمت **قوله** ویسمی افعال الشک
والیقین عطف علی الخبر المحذوف ای افعال القلوب هذه المذکورات او علی مجموع المبتدأ والخبر والشارح غیر عبارة المتن
فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر واما فی عبارة المتن فقوله ظننت الخ خبر لافعال
القلوب او بدل منه وقوله یدخل خبر او مستأنفة **قوله** کانهم ارادوا الخ لما کان استعمال لفظ الشک فیما تساوی طرفاه
متعارفا بین العلماء غیر مختص باصطلاح المیزانیین منساقا الی الفهم عند الاطلاق ولم یکن شیء من هذه الافعال الا علی
ذلک حمله الشارح علی الظن تجوزا لاشتراکهما فی عدم الجزم وانما قال کان لاحتمال ان یکون هنا بالمعنی اللغوی ای خلاف
الیقین وشموله لغیر الظن لا یقتضی ان یکون هذه الافعال دالة علی جمیع انواعه **قوله** تساوی الطرفین ای الوقوع وعدمه
قوله وهی ظننت الخ هذه سبعة افعال تشترک فی انها موضوعة للحکم بتعلق شیء لشیء علی صفة فلذا اقتضت مفعولین و
فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل علیه الفعل من علم وظن والحصر فی السبعة باعتبار مدلولها النوعی فان بعضها
للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترک بینهما ذکر المصنف من کل نوع ما هو المشهور منه والی ذلک اشار الشارح بتقسیم مدلولها

افعال الشک

قوله هذه سنة كلن اسم لا شعار او قيلا ان يشتمل على علامات اهل لذ حلول في العلم ان منه لفظ النسب انا
والعلماء من علما تقدم بما يجمع لكن نقد دسا بمعنى حسبت تكون نبيين و حسبت يتعين بمعنى حسب تبين الجمهور لنا
قوله فنزة تعين هو كثير ولن يكون بالنسبة الى الظن قيلا قوله هذه سنة للعلم ما لا اعتقاد الجازم مطلقا بقرينة ما
لكن يقينا وان كلمت ... وجدت والتعيين حسبت تعلم بمعنى اخر غير متعين على صيغة الامر كما رايت لانه تقوية ما
يقينا و مفيد ... تدريبه ربت و موضعا له حيث قال على الجملة الاسمية لان الفعل داخل على الجملة لتقوم بهما معناه الا بدليل
في جزئيها التعلق معنا لتخصيص بها او الفعلية يتميز على الفعل فيها رفعا او نصبا اما في الجزء الاول فلا امتناع كون الفعل مسندا اليه
والحصر كما سبق في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملين قوله من حيث الاخبار لما
علمت ان كلمة تعلم الاعلام بان النسبة حاصلة مما عمل عليها الفعل من حال او ظن مطابق للواقع و لان المقصود منها اعلام المخاطب
بالعلم والظن الحاصل للفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة
الى الداخلة عليها بالتحقيق والتقييد هذه الافعال فائدة تلمح انه ليس كذلك يدل على ما قلنا بيان الشارح حيث قال
لان علمت لبيان ان منشأ الجملة على قوله على انهما مفعولاها اي كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث ان
فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر قوله ولا يقتصر الاقتصار حذف الشيء
بغير دليل على الحذف نسيا منسيا معناه لا يجوز حذف احد مفعولين نسيا منسيا فان اريد بذكر الاخر الذكر الحقيقي كانت
القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للمقدر بمعنى الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كان القاعدة على عمومه
فانه قيل لابد من ذكر الاخر حقيقة او تقديرا او قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربي زيدا قائما فيه ان حذف الخبر
هنا مع القرينة على ان صحة المثال لا نكرهم ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المسند مبتدأ قوله وهو المفعول به
في الحقيقة والفعل المتعدي اليهما متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني المضاف
الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا قوله مع هذا اي مع وجود الدليل الدال
على الحذف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على احدهما او مع بقائه
المتعلق ولما ادل الحذف للفاعل واقيم المفعول الاول مقامه ادل على كثرة كلام في بحث مفعول ما لم يسم فاعله قوله ولا يحسبن انما
نزله تعالى بالياء وجعل الذين يبخلون فاعلا واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي بخل الذين
واقامة المضاف اليه مقامه خيرا مفعوله الثاني قوله فخلنا جازمين في الحاشية نقلا من الجواشي الشريفية اي لا تحملا لما على
الملك بانا نقدر ... قيل ذلك الوشاة فلم نخبر ان العمر الاعمر فلا ندر جميلان ... تاسيم ففي البيت

بالتاء لا بالهمزة حتى يرد ان الغر لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام وطال المعنى مسند وما كافة عند ابن جنى
يكفه عن طلب الفاعل صريحا ومصدريته عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تجئ فى الافعال الا فى نعم وبئس قوله وقد يفيد
معناه بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفان نسيا منسيا جملة مستأنفة كان سائلا يقول قد علم حال باب علمت فى اعطيت الاقتصار
على احدهما فما حالهما فى حذف المفعولين برفعهما رفعا لتوهم جواز حذف مفعولى باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذ ذكر احدهما ذكر الاخر نظرا
مفهوم المخالفة قوله فانك لا تحذفهما اى من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال فى
شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة
نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فانه قد قيل
لانه عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل بامر اخر سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فقائل ظن او علم دون قرينة
تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا فى شرح التسهيل للعلامة المصرى قوله نحو من يسمع يخل من خال يخال قال
الاصمعى من امثالهم فى ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل فقوله من يسمع من اخبار الناس
ومعائبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا فى امثال ابى عبيد قوله اى ابطال عملها
لفظا ومعنى قال لاستقلال الجزاين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء
اذا توسطت او تاخرت قوله الصالحين اه قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزأين وان كانا مستقلين لكنهما
ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع قوله ومفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحيتهما
للامرين المذكورين على البدلية قال كلاهما حال وتمييز قوله تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عند ضعف
العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما قوله على تقدير الالغاء لكونهما فى معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا
كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع قوله عند التقدم لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها ايضا ظاهرا
كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى
ثم تقدم ما يغلب اللفظى المعنوى قوله فى معنى الظرف لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر مبهما
كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير فى ظنك كذا فى العباب فما وقع فى الرضى من ان الالغاء واجب
فى زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك والا لما يتحقق الالغاء
بل المعنى زيد قائم فى ظنى الغالب قوله انهما متساويان لان العامل القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر
عن الاخر قوله نحو ضرب احسب زيدا اى ضرب زيد فى حسبانى وكذا البواقى قوله فلهذا قيد اه تقدير الجار والمجرور

لمجرد الاهتمام بل لامتناع بيان العلة لا تحصيهما اي لاجل اخراج هذه الصورة قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعني
بين المعمولين وانما لم يقيد بمطلق التوسط فاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصرح لم يقيد التوسط بكونه
بين المعمولين ولا التاخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان الكلام في المفعولين قوله جواز المبني بناء على المعنى
المتبادر منه وان اريد بالمبني جواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب بصورتي التوسط والتاخر على العموم قوله لتاخرها لا يخفى
عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين معمولي
ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول فالملغى وجوبا وقوعها بينهما اعتراضا لبيان انه
لا عمل لها فيهما ولذا قال في التسهيل والرضي قد يقع الملغى بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه
فالمصرح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغاة احتياجا الى بيان وجه التخصيص اما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه
وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل والالغاء بين الفعل
ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد نحو ظن ونصبه على انه المفعول الاول والفعل
وضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين ويرده السماع قوله
تام معنى الاستفهام سواء كان في ضمن الحرف او في ضمن الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى والتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى
قوله بلا واسطة اه يحتمل ان يكون تعميما للمعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلو
نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميما للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام
بلا توسط لفظ آخر او بتوسطه اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بالهمزة وام و
بالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل واختار بعضهم ان القسم الثاني
لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيهما الا ترى انه لا يقع علمت جوابا لهذا
الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيد مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيتعلق
العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه بصفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما
للداعي يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم او لا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي
النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم او لا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان
اداة الاستفهام التي بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام في
جميع الصور والمعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه لان المشكوك المستفهم عنه في القسم الاول النسبة ايضا

حذ المعين ز وذلك من المذكور بين فى القسم الثانى نسبة ى المذكور و عدم ترك النسبة فلا حاجة الى تاويل المذكور لو سلم فلا نسلم ان تقديم
لا ليسا بمشتملين على النسبة فان المفعول بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن ان اجرى على اطلاقه كما هو الشرع كان اختيار
المذهب الكثير ايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيار المذهب البعض قوله الداخل على معمولهما قيد المنفى بادخل
المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلثة على المفعول الثانى فقط لا يوجب التعليق فى الاول نحو علمت زيدا
من هو او ما قائم او القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين فى هذه الصور ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون
المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر قوله وضعا قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا
عن اجتماع التى للتاكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث اللفظ اه ولا يجوز العكس لانه لا يلزم ان للمعنوى عاملا ولا قوله
والفرق اه مع اشتراكهما فى ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور ههنا ليخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق
الالغاء والتعليق فبالوجه الثانى فقط قوله ان الالغاء جائز لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لانه ترك
الاعمال المانع يعنى ان الالغاء ملحوظ فى مفهومه الجواز والتعليق فى مفهومه الوجوب فى شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا
لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز
فى قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيه
ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب فى قوله ويختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله
والتعليق عطف على الالغاء فتدبر قال ضميرين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والآخر ظاهرا نحو زيدا ظن قائما وظن زيد
قائم لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثانى فى افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا كذا فى الرضى قال لشئ واحد
صفة لضميرين اى ضميرين كائنين لشئ واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة رض لقد
رأيتنا مع رسول الله صلعم وما لنا من طعام الا الاسودان قوله لان اصل الفاعل اى اصل مدلول الفاعل النحوى بمعنى ما يبتنى عليه غيره
ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا ينافى كونه اخلاف
التعريف قوله والمفعول به متأثرا من قبيل العطف على معمولى عاملين والمجرور مقدم قوله لاتفاقهما من حيث اه وان اختلفا
من حيث كون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما بقدر الامكان قوله لانهما ليسا اى الفاعل والمنصوب الاول
فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به اى مؤثرا ومتأثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من قبيل التأثير واما المنصوب الاول فلعدم
تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب قوله لانهما نقيضا وجدتنى اى فى اصل الوضع
فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم قوله اجريت اى البصرية والحلمية اى اجريت التى بمعنى ابصر والتى بمعنى رأى فى المنام

بحرف الشيء في التي من ما ثبت المتنفي وان كان متعديا بما يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس لخلو الضمير وتضمين التيه
قوله فقد اى لم تر ما تراه لام الابتداء لموجب القسم لا انى اى ابصر تر ما لحجم درهم قد ربيئة على وزن فعيلة بالهمزة
اى تعلم الظن والى عليه ما من عن ذنب متعلق بارانى وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق
لنعلم الحجة وعن اسم يعنى الجانب الخلى من حلية قوله تاما حسبته بدلا من البعض فانه تعيين في بعض
قوله وهى انا العلم والظن اى معانيها المتكثرة باعتبار تكونها لا لو تباين بالعلم والشك قوله بحيث يكن
بقريب تفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معانى اخر يتعدى الى مفعول واحد او
لها معانى اخر غير متعدية بها يعنى انه لئلا يتوهم تعديها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول
حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح المفصل في وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع
بقية افعال القلوب باتحاد معنى يتها مع بقيتها كذلك مظنة كونها متعدية الى المفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولمعانيها
التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ فان هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعانى فليست
مظنة التوهم لعدم كونها من افعال القلوب قوله وبذلك اى بقوله قريب من معانيها الاول قوله تلاتم اذ لا يتراءى
التخصيص بالحكم المذكور ان لهذه الافعال معانى اخر الا انه بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة
ليظهر حق الظهور قوله لا وجه للتخصيص بالبعض اى لتخصيص الذكر بالبعض ولتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان
لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الاخر ولهذا البعض معان لا يتعدى بها قوله
والخيلاء والكبر وما احسب من الناس الذي في شعر راسه شقرة قوله من المظنة بكسر الظاء التهمة تهمة اصله
تاء كما في وكل قوله اى اتخذته مكانا الوهم يعنى ان بناء الافتعال للاتخاذ كاطبخ اى اتخذ طبيخا لنفسه والوهم خطرات
القلب او مرجوح طرفي المتردد فيه كذا في القاموس وفي العباب بمعنى الاتهام جعل الشيء موضع الظن انتهى فعلى هذا المعنى
قريب من الظن والشك وجعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقا فجعل قريبه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك
والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم او الظن الذي هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما في مطلق
الادراك قوله منه قوله تتهم اى يا محمد صلعم على ما يخبر به من الوحى وغيره من الغيوب بمتهم اى بالظن فمكان نوهم
ان لا يكون خبره في الواقع كما اخبر نظنين فعيل بمعنى المفعول قوله هو العلم بنفس الشيء يعنى ان العرب خصوا الشيء
بادراك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء وبكونه على صفة
فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق معنويا بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان

زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول الى اعتبارهم فانهم يخصصون احد المتساويين بحكم لنكتة دون الآخر قوله ومعنى
ابصرت قريب اه يعني ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت
ولم يذكر رأيت الصيد اى ضربت رئته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب قوله ولما كان اه دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال
معاني سوى ما ذكره فلم لم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال لها معان
اخر كل واحد منها قريب من العلم والظن قوله اى استغنيت اه نشر على ترتيب اللف قوله ليست بمعنى العلم والظن اى قريبا
من معناهما قوله لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة اما خبر لا تتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اى تماما
مثل الافعال التامة يعني انها بمرفوعها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه ليترتب الفائدة
بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف
بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث
ففيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة قيل لتاكيد
والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان
مطلق بعينه كان هذا خلاصة ما في الرضي لعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان لخفاء دلالتها على الحدث
ولما كان معنى كان ملحوظا في معاني سائرها سميت كلها ناقصة واليه يشير ما في الفوائد الغيائية من ان الفعل يدل على
النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وان كان تعبيرها عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس قال لتقرير الفاعل اه
اى جعله وتثبيته كذا في الرضي فهو من قرّ يقر اذا ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التاكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه
لا بعلى ولانتفائه في ليس والظاهر انه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شئ ايجابا او سلبا اى الثبوت
الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير
موضوعا له واندفع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاؤها عنه لا التقرير وان
كان مصدر الفاعل او المفعول قال في الرضي تسمية مرفوعها اسما اولى من تسميته فاعلا لها لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر
مضافا الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول انتهى
فلاجل هذا لم يعد مرفوعها في المرفوعات على حدة وادرجه في الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث
والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بمادته على الكون المنتسب الى فاعل
فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه ففاسد وان اريد نسبة كون الشئ الى شئ فناقصة فيتوجه لان قولنا حصل القيام لزيد

ليس زيدا فاعلا له بل فاعله القيام القائم بالذات الى زيد اى حمل قيامه قوله اى العمدة اه والقرينة جعله تمام الموضوع له كما
الظ المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان وليس يجيء للاستمرار وبخلاف الانتقال
والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها قوله ولا شك اه بيان لفائدة التقييد بعد تصحيح التعريف وادخال
الاعتبار قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير قوله لان ذلك التقرير اى التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة
بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه يعنى الحدث ونسبته الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في التامة
والناقصة قوله فكل من الصفة اه يعنى كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن
ان يتم له الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان
فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها فيصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر
قيد فقط واللفظ لا يساعده قوله ولو جعل اه فيكون المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه
لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظ قوله لتقرير الفاعل اه يعنى يكون التقرير مع ما اعتبر معه من
كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا له كما يرشد اليه قوله ولا شك ان كل جزئ تمام الموضوع له لان التقرير المقيد
موضوع له على ما وهم قوله ولا يبعد فيه اشارة الى البعد في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع قوله ان يجعل اه ويجعل
التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة تثبيتها
اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكر من الوجوه الثلثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد اه دفع لما اورد الرضي
من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره لئلا يرد الافعال التامة والحق عندى ان التعريف تام من غير
اعتبار التكلفات التى ذكرها الشارح ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار ما تشترك فيه
وتتميز به عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا مما
يتميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الدلالة على
كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المصنف في الايضاح معترضا على تعريف الفعل بما دل على اقتران
حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران
نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونهما متعلقى الاقتران لانك تقول اعجبنى اقتران زيد وعمرو وليسا
تثبته باعتبار الاقتران ولا تثبته باعتبار متعلقه وكذلك كل متضائفين ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك
عن المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين

فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه اخوات الافعال
التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات
الى الحدث **قوله** بالهمزة مثلثة التاء على ما في القاموس **قوله** وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو
ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء **قوله** انها غير محصورة وقد عدّ منها مرادفات صار آل ورجع وحال ومال وحار
وارتد واستحال وتحول وتبدل ومرادفات ما فتئ ما افتأ وما ذو ما انفك من رام يريم **قوله** وقد تضمن اه قال المحقق التفتازاني في
شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وله طرق شيء ما جعل الفعل المذكور
حالا وعكسه فههنا طريق آخر نحو احمد اليك الله اي انهي اليك حمده انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة
كاملا صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله حالا **قوله** وقد جاء اه لفظة جاء في المتن تامة وفي الشرح بعد الذي جاء ناقصة
كما لا يخفى **قوله** توهم راي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رض حين ارسله علي رض
اليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج **قوله** لما تقدم تقدما معنويا **قوله** من الغرارة بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما في القاموس
وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس مرادها هنا **قوله** ونحوها مما يقلب به الاشياء كالجوالقة **قوله** اي لم تكن هذه اي الغرارة
على مقدار تختار انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود **قوله** ومعناه اية حاجة اه والاستفهام انكاري اي لم تصر حاجة
من الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك فخبره ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام **قوله** ارهفت شفرته
في الصحاح ارهفت سيفي رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه في القاموس بالضم سهو **قوله** لا يتجاوزه وهو القول
المذكور ان **قوله** خلافا للفراء فانه يطردهما وقال المصرح الاولى اطراد جاء لقولهم جاء البر قفيزين او صاعين وان قلنا بالطرد
فانما يطرد قعد في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا في النج قعد زيد كاتبا **قوله** المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى ان الاطلاق
الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل في حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ
الذي يدخل عليه هذه الافعال ان لا يكون مما لزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام
الابتداء ولا مما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام
عليك ولا مما لزم الابتدائية لكونه في المثل او ما في حكمه كالجمل الاعتراضية كقوله انت طالق الطلاق البتة ولكونه بعد لولا
الامتناعية واذا الفجائية وان لا يكون خبره جملة طلبية **قوله** اي لاجل اعطائها الخبر اي المقصود من دخولها عليه لا اعطاء نفس
المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغناء منتقلا اليه وان لزم منه كون زيد منتقلا او قس على ذلك فلا يرد لا وجه لتخصيص الخبر
بالذكر فانها تعطي لاسمها ايضا حكم معناها **قوله** يعني اثره المترتب عليه اشار الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما توهم **قوله** كحي

في عملها اي اصلا واجيب بانه علم ان الفعل لابد له من فاعل في المعنى لان الفعل لم يصرح باسمها في التركيب كما حاله قوله ولتوقف التعدي
عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا يتم معنى هذه الافعال بدون اخبارها قوله فكان تكون تامة
تفصيل لبيان المعاني التي يتمايز بها بعض هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها الذي هو عليه سواها قوله ثبت به خبر
غيرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله ويكون فيها ضمير الشأن عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم
ويحتمل ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر قوله ثبوتا دائما او منقطعا حال من قوله او صفة لمصدر محذوف وعلى التقديرين
دائما او منقطعا صفة لمصدر القول بانه مفعول فيه اي ثبوتا دائما يحتاج الى الجعل قوله ذلك او منقطعا الامر بثبوت خبرها او ذلك
لا يقتضيه الطبع السليم مع بشاعة استنكره قوله من غير دلالة اي دوامه او انقطاعه على عدم دلالة يعني ان الدوام يستمر الاستمرار بلا
كان بل يفهم من عدم الدلالة وقرينة قال الله كان عبادة عن جهتهم في زمان فرض من سبيل الاحكام اليقينية دليل الامل على ما سبق
لا عدم طارئ وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان فيه اشارة الى دفع السؤال المتوهم من وصف الثبوت المنفي بالدوام رد على
من زعم انها تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة قوله نحو كان زيد غنيا فيه اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى قرينة
فانه يرجح سبيل الاصل فكان لا تدل على حصول ما دخلت عليه في الماضي دون تعرض لا للبقاء ولا للانقطاع كغيره من الافعال
فان قصد الانقطاع فهم من الكلام بدليل الحالية كقوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا وكنتم اعداء فالف بين قلوبكم وقال الشيخ الرضي
واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع قوله من قبيل عطف احد القسمين اي لا يكون بمعنى حل او يكون بمعنى
خبره لا اسمها الذي هو قسم من كان الناقصة كانه قيل كان الناقصة اي كان التي تكون للثبوت للفاعل على صفة لم يكن ثبوت
الخبر للاسم دائما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصحيح عطف احد القيدين على الاخر المستلزم لحصول قسمين منهم
قوله لا على المتوهم منه عطف على قوله على الاخر ومعبارة عن قوله قصة والضمير المرفوع راجع الى الاخر والى احد القسمين
والضمير المجرور الى كان اي لا يكون من قبيل عطف احد القسمين على قوله قصة الذي هو الاخر واحد القسمين قسم منه وليس
من قبيل عطف القسم على المقسم فيلزم كون قسم الشيء قسيما له قوله بيتهاء قفزة البيد اي لعمر المحل الذي لا يهتدى فيها للمفازة التي لا ماء
فيها من المهلكة مصدر تيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلاء والمطي جمع مطية
وهو المركب قطاجمع قطاة سند شروط والحزن بفتح الحاء وسكون الزاي الارض الصلب ضد السهل اي قيد بقطا الحزن
لا يسرح فيه الاجدل لو كانت الارض بخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء هو ولد الطير يصف سرعة سير
المطي كانها بمنزلة قطا تركت بيضها وصارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها لتوتيه ما اقتضته سرعة السير فان القطا مثل
في السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيض فصارت فراخا فانها احرى في هذه الحالة وفي المثل العربي من القطا

قيل تطلب الماء من مسيرة عشرة ايام واكثر من قح لحها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطي صادرة ولا واردة قوله فان
بيوضها او ماله اى بيوضها ما لم تكن فراخا الاحال البيوضية ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر للاسم او لا تامة
اذ تكون فراخا حاله لانها تقتضي اجتماع البيوضية والفرخية قوله بل صارت فراخا اى انتقل الى الفرخية من البيوضية وهو معنى مقطع عن الكلام
فيكون بمعنى صار لا زائدة وسلع بيت يتوهم ان البيان ناقص قوله عطف على قوله اه فى لعباب كان التى فيها ضمير الشان هى الناقصة
بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة واما عدها قسما آخر وان كانت ناقصة
او تامة جريا على عادتهم بعدها قسما آخر انتهى وفى شرح التسهيل للعلامة المصرى زعم ابو القاسم بن الابرش ان كان للشانية
قسم براسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشان عطف على قوله تكون ناقصة وهو الظ حيث اعاد لفظ تكون ولم يقل و
فيها ضمير الشان كما اعاد فى قوله وتكون تامة الا ان الشارح قصد حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر و
اعادة تكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيها ضمير الشان الا ليس قوله اذا مت من مات يموت
ومات ويميت ضد حى والصنف بالكسر والفتح النوع شمت كفرح شماتا وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر مبتدأ
محذوف اى احدهما او مقن اسم فاعل من اتقى اى ذكر خبرا واضمر اى اضمره على حذف العائد من ضمر الشئ علمه قوله
بنجم بالمرفوع وهو فاعله فلا يكون الا مفرحا قوله ووقع زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق
تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اعنى الحدوث قال القاضى فى تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اى حدثت الكائنة الحادثة
والمقدر من قدر الله ذلك يقدره ويقدره قدرا وقدرا بمعنى قدره عليه تقديرا واورد الامثلة الثلثة اشارة الى
مجيئها تامة متصرفة قوله تعالى تقول تعالى اعاد الجار اشارة الى انه اشارة ومعنى كن فيكون احدث فيحدث سواء كان حدوثه فى نفسه او
فى محل لا ان خطاب كن تابع للارادة كما يدل عليه الاية وهى صفة تخصص وقوع المقدورات فى وقت دون وقت وليس معناه كن
كذا ملا توهم قوله لا يخل بالمعنى الاصلى اى ما هو مقصود بالافادة من ذلك الكلام لا ما يفيد اصلا اذ الزوائد لا تخلو من فائدة
معنوية كالتاكيد او لفظية كتزيين اللفظ وكونه افصح واستقامة الوزن والسجع قوله لقوله تعالى اشار بهذا التمثيل الى ان
الزائدة مختصة بلفظة كان وانها تكون فى وسط الجملة عند الجمهور واجاز الفراء زيادتها آخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله
واختلف فى الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اى كان الكون وقيل انها لا فاعل لها الا ربما
تشبيه الحروف الزوائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد كذا فى شرح التسهيل للعلامة قوله اى كيف نكلم من لم يعهد صبيا فى المهد تكلمه
حاكما صبيا لما معه كلا قوله تحسين اللفظ لا للتاكيد اذ المقام يأباه قوله اذ ليس المعنى على المضى اذ لم يتوجه استبعادهم
المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا يكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى المضى قوله

اما من صفة او هذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الحقيقة او
فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال
بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار ح تعلق انتقال الفاعل الى المكان او الذات كسائر الافعال التامة فان
المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة
فمعناه الحصول بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين فالمثال الشعر او نوعيتين
فالمثال الجنس نحو صار الماء هواء قوله ان العداوة الى آخره بتدارك الهفوات بالحسنات الهفوة الخطاء والزلة والمعنى
ان العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات قوله وقد قيل الله الخ والاظهر انه استغاثة والخطاب لله سبحانه
من نعمى مستغاث له في الرضي وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث بالله
من الم الفراق في القاموس النعمى بالضم الدعة والمال والمسرة ضد البؤسى نحو النعمى والنعماء وان كان مفردا في معنى الجنس في المعنى الفقير في
[illegible] الى السماء والسماء في معنى الجنس كالبؤسى من البؤس كالفلس جمع بؤس بمعنى الشدة والمعنى استغيث بالله انه من
ابدال نعمى صارت شدة وقيل اللام للتعجب او الاستغاثة والكاف بالكسر من نعمى بالله يتعجب منها ويستغيث بها قوله بصورها
اي ليس المراد منها الاوقات المدلول عليها بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصود بيان المعاني التي تتميز بها بعضها عن بعض و
الدلالة على الماضي والاستقبال من غير تعرض للزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها بل بينها وبين سائر الافعال ثم انها
لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقات المدلول عليها بصورها اعني الزمان الماضي فمعنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف
بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول الخ ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون كذا في شرح التسهيل ويكون الثلثة ايضا بمعنى صار في الاولى الملكة قال [illegible] وبات مضارعه بات يبيت بيتا
بياتا وبيتا وبيتوتة بمعنى الكون في جميع الليل مضارعه ظل يظل بمعنى الكون في جميع النهار قوله يمسك ذلك في حيزه
اي في الزمان الماضي لانه لا كلام الا في المعاني المخصوصة قال بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل
وجهه مسودا في الرضي ويجيء بات بمعنى صار نحو [illegible] وفي الحديث بات بمعنى صار وهو قوله لا يدري اين باتت يده
قوله مستبين قال [illegible] لا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون تامة بمعنى [illegible]
وظل تكون تامة بمعنى دام او طال وزاد بعضهم بمعنى ادام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيء ظل تامة قوله تصلها
عن الافعال الثلثة السابقة يعني لو جمع الافعال الثلثة في الذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيء الكل تامة تعالى
ولما [illegible] قوله وتكون الثلثة الاولى تامة فيستفاد منه [illegible] وليس كذلك فصلها من الثلثة [illegible]

تامتین لیستفاد منه ان مجیئهما تامتین فی غایة القلة لان عدم الذکر دلیل عدم الاعتداد لا علی عدمه فی نفسه قوله فقدة
الافعال الظاهر ترک الفاء ولعله بتقدیر اما التفصیل فالجمل سابقا فی المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلتاکید کون کل واحد منها
بمعنی صار قوله فاسقطها عن البین ای عن بین الافعال فی مقام التفصیل اعادة الفعل السابق لبعد العهد کما قالوا فی قوله تعالی
لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ قوله اشارة الی عدم الاعتداد
بها فالذکر فی الاجمال لکونها ناقصة فی الجملة وعدم الذکر فی التفصیل اشارة الی عدم الاعتداد بها قوله لانها من الملحقات فی
الاصل وان صارت فی الاستعمال ناقصة بخلاف قال ورجع واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا ترکها فی الاجمال
والتفصیل قوله من بان یزال الجوف ای کخاف یخاف قوله فانه تامة وکذا زاله یزیله ای فرقه ولیس ذلک لفرق معنوی بل هو مقصور
علی الاستعمال قوله لیلة الماضیة بلا فصل علی ما فی القاموس البارحة اقرب لیلة مضت قوله ایضا بمعناه فی الصحاح ابو زید ما افتأت اذکره وما فتئت
وما فتأت اذکره ای ما زلت اذکره وما برحت اذکره قوله سمی اسمها فاعلا فی مقام التسمیة بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله
لتقریر الفاعل علی صفة فانه یجوز ان یکون اطلاقه علیه توسعا کاطلاق الصفة علی الخبر قوله تنبیها علی ان اسمها ای الافعال
الناقصة مطلقا وان کانت التسمیة واقعة فی الافعال المصدرة بحرف النفی لان خصوصیة هذه الافعال ملغاة فی التسمیة
بداهة قوله من وقت یمکن ان یقبله فی الصراح القبول پیش آمدن وپذیرفتن ففی المتن بالمعنی الاول وفی الشرح بالمعنی الثانی یعنی
المراد من قبول الفاعل علی الخبر امکان ان یتصف به ولیس مراده ان فی المتن حذفا اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحیة
لانه المتبادر عند الاطلاق قوله اما دلالتها انما احتیج الی بیان وجه الدلالة لان دلالة المرکبات علی معانیها بموادها لیس
بوضع سوی وضع المفردات فلا بد ان هذه الافعال بمعنی کان ثابتا مذ قبله بحسب الوضع فلا حاجة الی هذا البیان قوله لان
النفی واخواته بحیث قصد نسبته الی الفاعل فی جزء غیر معین من اجزاء الزمان الذی هو مدلول تلک الافعال فاذا دخل
علیها النفی افاد استمرار ذلک النفی کالافعال الثبوتیة اذا دخل علیها النفی نحو ضرب زید وما ضرب زید وذلک لانهم قصدوا ان یکون
النفی والاثبات علی طرفی النقیض واعتبار استمرار الثبوت صعب وقل فاعتبروه فی جانب النفی فاندفع ما یتوهم من انه لا نسلم ان نفی النفی
یستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفی المدخول ان کان للاستمرار فالنفی الداخل علیه یفید نفی الاستمرار وان کان النفی
فی الجملة فیکون النفی الداخل علیه ایضا کذلک قوله استمرار الثبوت ای یستلزم لتحقق التغایر مفهوما فکانت هذه الافعال بمعنی
کان ثابتا قوله واعتبار الصلاحیة اه ای واما اعتباره حذف ههنا بقرینة عدیله کما فی قوله تعالی وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ
آمَنَّا بِهِ حذف عنه اما بقرینة قوله تعالی وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ عند الحنفیة وفیه اشارة الی ان اعتبار الصلاحیة خارج عن
مدلولاتها الوضعیة لما عرفت ان مدلولات المرکبات هی مدلولات مفرداتها سوی ما یدل علیه هیئاتها قوله اذا اریدا به بخلاف

واما استعمالها تامة في معانيها نحو زال يزول زيد عن مكانه وانفك عنه واما فتئ فلم يستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا
او تقديرا وفي القاموس فتئ عنه كسمع نسيه وانقدع عنه وكمنع كسر واطفأ **قوله** بحرف النفي اي بادواته عليها ان كانت ماضية فبما
ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا ينفصل بين لا وبينها بظرف وشبهه وان كان يجوز ذلك في غير
هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس التركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات كذا في الرضي **قوله** او تقديرا قال الرضي وحذفها قياسا الا
في مضارعاتها واما الماضي فحذفها فيه لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها وتحذف مع القسم كثيرا **قوله** وذلك اه
بيان لكون مدلولها لتوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي لا ينافي ذلك صيرورته مما بعد الاستعمال في الظرفية
بحيث لا يصح تقدير الزمان معه **قوله** واذا قدر الزمان انه بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه ح يكون مؤولا بالمصدر المضاف الى مضمون
الجملة فلا بد من تقدير ظرف اخر يصير معه كلاما تاما قال لانه ظرف بيان لعلية العلة السابقة **قوله** ما دام لم يشفع فاعل دام
اي نقطعه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثاني ففي الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه وفي يشفع ضمير تقدم
على اسمه وعلى التقديرين لا يتخلل دام على الجملة الفعلية على ما وهم **قوله** ولم يحصل من المجموع كلام ابان لم يجعل ما دام بتاويل المصدر
ظرفا لاجلس **قوله** لا يفيد اي المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير لا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض
بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلاما لا يفيد فائدة تامة وليس كذلك **قوله** لذلك يفيد اه فانه لو كان لنفي الحال
يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسي ليس
بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة
فهو على ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور
في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني ان صحة الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع
للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما **قوله** نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم اه فان يوم ياتيهم دليل على ان ليس
للاستقبال **قوله** اخبار الافعال اي تقديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف المعرف باللام للاستغراق واذا لم يكن هنا جمع فيه رد
على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على
قوله كلها اما تاكيد المضاف او تاكيد المضاف اليه لكن جعله تاكيد المضاف اولى لانه لعدم الاعتداد بقول من قال انه لا يجوز
تقديم خبر ما دام لكونه في حكم النفي والقياس والاجماع على ما في شرح التسهيل **قوله** اذ ليس فيها اي في تقديم الاخبار والتانيث باعتبار
المضاف اليه **قوله** فيما عامله فعل احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا لقائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه
اشارة الى ان المقصود هنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولة الافعال لا بحيث الى حسن الافعال فان الكلام في مباحث

الافعال ما سبق من قوله واسمها كاسم خبر المبتدأ من حيث انه خبر الاسم ولذا صلح فيما سبق بانه في الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار لما

او هم **قوله** ان بقيده والتقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجويد عما سواه او باشتهار ان عدم المانع معتبر في حصول كل شيء

قوله ما يقتضي تقديمها عليها اى على الاسماء اما عليها فقط سواء كان موجبا للتوسيط لكون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد و

كونه ضميرا متصلا نحو كانك زيدا اى مشبها بك ولم يكن موجبا له كاشتمال الاسم على ضمير يرجع الى الخبر نحو كان شريك هند ابوها

او الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا لمعنى الاستفهام او الشرط كما في مثال

الشرح وكونه مثالا للتقديم الخبر على ما كان لا ينافي كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان

والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها غير ظ في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثاله اشارة

الى دخوله فيه **قوله** نحو صار عدوي صديقي فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي تاخير الخبر عن الاسم ونحو ليس بدا الا قائما فان

كون الخبر محصورا عليه يقتضي تاخيره واما ما اجاز الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعويهم ان يكون تلك اسما ودعويهم خبرا

وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب **قوله** ويجب ان يكون اه فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة

في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا يحتمله عبارة المتن لان الامكان ما عبارة

عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب

ضرورته **قوله** اى الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها وفيه اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته

للسياق فان تقدم كان حكم الاخبار ولقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال

او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات وللافعال بواسطتها ومن البين ان تقسيم الشيء

باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته **قوله** تقديم اخبارها عليها اشارة تانيث الضميرين

الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم ح تذكير الضمير لرجوعه الى القسم والعائد محذوف اى قسم

يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي

هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا او الى الاستخدام وكل ذلك تمحل **قال** وهو من كان الى راح اى في الترتيب الذي ذكره المص

والغاية داخلة في المغيا بقرينة المقام **قوله** لكونها افعالا ولجواز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف **قوله** وجواز اه لزيد

اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع

فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب بجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سها **قوله** اى هذا القسم فسر مرجع الضمير

مع انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال والقول

بناءً على حذف المضاف اى اخبار افعال او لانه كلمة تما تكلف لا يد خواليه لو لا جل هذا لتنبيه غير الشيخ في قوله وهو ليس مما يفسره في
قوله وهو من كان الى دام لانه لا دليل فيه حيث لم يقل هو كان الى اخره فيجوز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار
قال مما اوله ما لم يقل اى في اوله ما اشارة الى ان ما صارت كجزئه حتى لا يجئ في النفصل بينهما فان المراد منه الافعال الخمسة المذكورة
سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصار الاكل وادخله ما مثل كان وما صار وان اشتركت معها في حكم عدم الجواز لان خلاف
ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه للصدارة
بقي ان المصنف لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلت لم ولما ولن وان لا لانها شريكة للافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها
عند دخول الثلثة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة تدبر قوله ما تحير فيه
الناظرون **قوله** فلامتناع اداة الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما لتغيير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقي على اصله في باو ازل وبقي في لو
ولن ولا فيجوز تقديم ما في حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التي تتخطاها العوامل
واما لو فلامتزاجها بالفعل بتغير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت
بلا مال واريد ان لا تخرج **قوله** على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يليه امتناع تقديمه **قوله** وخالف هذا الحكم وقدر الفعل
العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستانفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه
ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل على ما تقرر في بحث التنازع يستفاد
منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل صريح بيان الناصب المنوي
الذي لا يجوز اظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به في الرضي جعله من المواضع التي يجب
حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل
هو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل لا يصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر
المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان ح يكون مفعولا
صريحا فيكون فاعليته ضمنية **قوله** ثابتا لابن كيسان اي جعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله
لا سيما اذا كان الحذف واجبا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة و
الا لم ينتصب بل هو كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الشيخ الرضي ان العامل في المفعول المجرور باللام نحو سقيا له
وحمدا له خبر مبتدأ محذوف اي هذا القول له والجملة مستانفة وما ذكره الشارح اظهر لفظا واصدق معنى **قال** لا لابن كيسان
الخلاف في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول ما في حيزها مطلقا لعدم قولهم بتصدرها على ما

في شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فاندفع ما قيل الخلاف لا يجمعه بل الاكثر فيه ايضا الفوائد وذلك ما عند الفراء قوله كما يقتضيه باب المفاعلة
من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والآخر مفعولا صريحا قوله لتقدم الخ متعلق بقوله لا من جانب المجهول قوله فانه لا مخالفة بينهم بل تحقيق
التخالف المقتضي للمشاركة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث قوله فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه اذا اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر نفي النفي كان النفي
الذي هو مدلول زال متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل اولا ثم اعتبر بعده صيرورته مثبتا نسبته الى الجملة
لم يكن الجملة معمول النفي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني لان صيرورته ناقصة انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا المراعى في التقديم
انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الاقتتال له كما في قول الشاعر شعر جاء امر الاله فاختلف الناس فداع الى ضلال
وهاد قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرين في اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا قوله سيبويه
في شرح التسهيل الخ نص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك قوله على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول
فرع تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيدا فاضرب وبان نصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون
يوم وبانه مبتدأ بني لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه قوله على انه فعل اصله ليس بكسر الياء فخفف كما يقال في علم
علْم وليس مضموم الياء اذ لم يجئ من معتل العين بالياء ولا مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم يقلب الياء ليدل على عدم
تصرفه ومفارقته لاخواته والدليل على كونه فعلا لحوق تاء التأنيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفي بانه
حرف بما يدل عدم التصرف وقيل اصله لا ايس بمعنى لا موجود فخفف واستعمل استعمال التبرية قوله وبهذا اندفع ما قيل
حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول للمشاركة في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا
والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا قال افعال المقاربة قيل هي الافعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما
خصت باحكام افردوها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في الاخرى وعندي
انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعني القرب الذي هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان
قرب الفاعل عن الخبر لا بد من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج او قرب عن الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى
طفق اخذ وشرع وعدم التمام بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لما كان اتصال
وشبه بالناقصة ولذا قال في اللباب ويتصل بالافعال الناقصة افعال المقاربة قوله اي فعل فسرها بالفعل لما قالوا انه لا بد
من تقديم امر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منه التنويع لا الابهام فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعني هو

افعال المقاربة

لو ابهم الى الفعل المرتوى فى ضمن الجمع او البنائية اى افعال الجنس لجل الجمية فيكون خبر انهما واختار صيغة الجمع الى ما
ان تعددها كما تقرر فى الاصول قوله انه لدنو لاتصالية الى ما لم يكن الدنو المذكور تاما بل وضعت له اى انى المقاربة الدخول الى النسبة
والزمان فى مدلولها ايضا وللتبادر او ضعها لما الموضوع له لعلم ان جعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض فقيد الدلالة واشعر
ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذى به تمتاز عن باقى الافعال كما فى تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقيد
الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال فى التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ
وهب وقام وللمقاربة هلهل وكاد وكرب واوشك واولى وللرجاء عسى وحرى واخلولق وقال شارحه سميت افعال
المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للرجاء واختار فى
ومن هذا قال بعض الناظرين ان الشارح قيد الدلالة وجعل اللام للغرض اشارة الى ان المقصود من الجعل الدلالة على الدنو
سواء كان موضوعا له ولازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان الدنو به اذ كون الشىء لازما للشىء لا يستلزم كونه موضوعا
والمصنف رح اختار ان فى الكل معنى الدنو اما فى كاد فظاهر واما فى عسى فلما فى المفصل ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء وفى
شرح التسهيل انها لاعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفى مغنى اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد
وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما فى طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ فى شىء لكنه فى الاصل بمعنى الدنو فى القاموس طفق يفعل
كذا كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا وصل الشىء والاتصال بالفعل ان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضى اليه من قرب حصوله
قوله على قرب حصوله للفاعل اى فى اعتقاد المتكلم اذ احداث الموضوعات لا علم بها الا فى الاذهان قوله منصوب على المصدرية
حاصل كلامه ان الدنو الذى اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشأه رجاء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل وقد يكون
سببه الاشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه وقد يكون سببه شروع الفاعل فى الخبر فالدنو يتنوع انواعا ثلثة
باعتبار منشئه وسبب حصوله فى ذهن المتكلم الاول مدلول عسى والثانى مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله
تعالى رجاء وحصولا او اخذا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا الا ان الدنو بسبب الرجاء
يستلزم كونه مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصلا فى نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم
كون الدنو مشروعا اى متعلقا به واليه اشار المصنف رح فى الشافية حيث قال السيد بقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه اى القرب
او حاصل او مشروع فيه متعلقه بالخبر لعسى الله ان يشفى مريضى فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس تغرب فقرب الغروب
حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف فانه اخذ فى الخصف قوله الحى يجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها
انواعا له وليس بشىء عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة بمعنى الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول والرضى ان قوله

او حصولا او اخذا فيه خبط لان الظرف نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو
حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل الرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصنف وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في
بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اى لدنو الخبر رجاء او حاصلا او ماخوذا على تكلفنا ذلك لا يستعمل فيه هذه الاحتمالات لا يصح
قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يرد لو جعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشارح
اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام بتعارض التنوع بالاسباب
ان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره الشارح يدل على ان معناه القرب الذي سببه رجاء حصول
الخبر والامر في ذلك هين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت **قوله** بان يكون ذلك الدنو اى دنو حصول الخبر للفاعل
في ذهن المتكلم **قوله** بحسب اى بقدره ووفقه لكونه سببا له **قوله** لا الجزم به عطف على قوله بحسب جاء او الضمير المجرور للدنو
لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وامثالهما انما الجزم فيهما الدنو **قوله** على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
انك اه فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بالدلالة على
القرب الدلالة على اخبار المتكلم بالقرب بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس في قولك عسى زيد ان يخرج
قوله ترجو ذلك اى الحصول **قوله** لانك جازم به اى بالقرب كما في كاد وطفق **قوله** بان يكون اخبار المتكلم اه لما كان معنى
دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول ليس كذلك اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببيته
له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول لزم سببية الشئ لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو في اعتقاد
المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون اه يعني
ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول
فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب فقوله لاشرافه على حذف المضاف على ما سيظهر وجهه في تفسير معنى كاد
قوله لجزمك متعلق بقرب اى يدل على القرب في اعتقادك المسبب من حيث الاخبار لجزمك به اى يدل على القرب لجزمك بحصوله
في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل اى قولك
واخبارك بجزمك بالقرب **قوله** بالتجدد اه هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فليس جزء منه **قال** عسى وقد يكسر سينه
اذا اتصل به الضمير البارز **قوله** قال سيبويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومخصص بعسى وليس عسى
مختصا به فانه يجئ للاشفاق ايضا وبه لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصنف رجاء واشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعاني
بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى اخر **قوله** حيث لم يجئ اه لانه غير متصرف

في نفسه فانه يجيء منه صيغ الماضي كلها قوله والانشاء اى المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء
والتحضيض والطلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع كثرته في
مغلوب لتحقق الانشائية قوله الحروف لا يتصرف فيها اذ لا اما يتضمن معنا ما واما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند
البصريين لانه متضمن معنى لام الامر قوله باب الاستقبالية وتنزيلها بمنزلة السين مقام ان قوله في محل النصب لمثل السارق على العود
يوشك قول الشاعر لا تلحني اني عسيت صائما قوله بتقدير مضاف قيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة قوله
لوجوبه متعلق بتقدير مضاف اى مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق
على الجثة قوله ناقصة بمعنى انها الاسم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت قوله وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث
خبرا عن الجثة قوله بتقدير المضاف تكلفا لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى الا
اى الوضعي في المعنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا
مذهب سيبويه والمبرد وقال الرضي فيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله تعلق الفعل الجمع
اى لجمع حصول معنى الفعل المرفوع فانه يتعلق معنى الفعل المتعدي نحو تعلق الحدث القائم بالفاعل والمفعول نحو في الاستعمال
الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم قوله بدلا مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني اما عسيت
صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان
لكثرة وقوعه بعد عسى قوله لان فيه اه بيان لوجه اختيار البدل قوله والذى اراه فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة
في عسى كيف يظن ورود هذا الوجه بمعنى التوقع والرجاء الذى اعترفوا لا يتم بالمرفوع قوله قائمة مقام ما يستغنى به عطف على
عن الخبر قوله فهي اى عسى تامة الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر قوله لان المتبوع عطف على الخبر قوله تغير خبره اه
يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد نحو الاستعمال الاول
زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوى بنفسه التباس قوله واخراجه هربا احتمال اخر فحوى ان يكون عسى فيه مستعملا
بالاستعمال الاول متحدا معنى التمني لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسيا ان يخرج الزيدان او عسى ان يخرجا الزيدان
قوله ويبين اعمال الثاني فتقول في اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان
وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث قوله عن الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم على المضارع مثولا قلنا انها ناقصة او تامة قوله
تشبيها لها بكاد لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على سبيل التدريج وفي كون ما بعدهما اسما منصوبا لا بدل الثانية
بها قوله عسى الهم اه البيت لهدبة ابن الخشرم كان قد هرب عن قومه لان السلطان طلب منه اخا قتله ابن عمه ليدفع

حاشیۃ

قریب بالجید قوله یکون خبر عسی ای عسی الحزن الذی امسیت فیہ ای صرت واقعا فیہ فیکون وراءہ ای قدامہ تفرج قریب والتاء فی امسیت یحتمل ان یکون ضمیر المتکلم وان یکون ضمیر المخاطب بالتذکیر والتانیث یخاطب نفسہ تسلیۃ لہا قوله دون الاستعمال الثانی حال عن ان فی قوله وقد یحذف ان ای یحذف ان عن الفعل المضارع فی الاستعمال الاول حال کونہ متجاوزا عن الحذف فی الاستعمال الثانی وھو تقدیم المضارع علی الاسم فانہ لم یجی حذف ان فیہ سواء کان ناقصۃ او تامۃ لعدم المشابھۃ الموجبۃ للتوسع فھذہ نکتۃ لعدم المجیٔ فلا یراد ان انتفاء علۃ معینۃ لحذف ان لا یوجب انتفاءہ لجواز تعلیل الحکم الواحد بعلل شتی ولا یخفی انہ کان الاولی ان یذکر ھذا الحکم متصلا بالاستعمال الاول لا انہ آخرہ لیکون قریبا بحکم ذکر ان فی خبر کاد ثم حذف ان فی الاستعمال واقع سواء قدر ان کما ھو مذھب الکوفیین لامتناع ابدال الجملۃ عن المفرد او لم یقدر لجواز وقوع الجملۃ خبرا او مفعولا بہ قال کاد وھو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم یأت منہ الا الماضی والمضارع ومعناہ قارب کذا فی الاتقان یاتی فی الاشھر وواوی عند الاصمعی قوله فتخبر عن دنو الخبر فی القاموس اشرف المریض علی الموت اشفی علیہ فی التاج الاشفاء برکنارۂ چیزی رسیدن وقوله فی الحال متعلق بالحصول فمدلول کاد اشراف الخبر علی الحصول فی زمان الحال وشدۃ قربہ منہ الا انہ لم یشرع فیہ علی ما فی الرضی فاذا کان فی الاثبات یدل علی ثبوت شدۃ القرب واذا کان فی النفی یدل علی شدۃ نفی القرب لا علی نفی شدتہ کما ان الجملۃ الاسمیۃ المنفیۃ تدل علی دوام النفی لا علی نفی دوامہ فاندفع ما قیل انہ لا یظھر الاشراف فی قوله تعو وما کادوا یفعلون وفی قوله ۔ لم یکد رسیس الھوی قوله ففاعلہ اسم محض لا یؤول کما فی الاستعمال الثانی بعسی قوله لیدل علی قرب الحصول الخ فانہ لو کان اسما لا یدل علی الحصول والحدوث بل علی الثبوت مطلقا ولو کان ماضیا فبعد دخول کاد یدل علی قرب حصول الخبر فی الزمان الماضی بخلاف ما اذا کان مضارعا فانہ وان کان مشترکا لکنہ ظاھر فی الحال علی ما نص فی الرضی والظھور فی احد المعنیین بحسب عارض الاستعمال لا ینافی الاشتراک فی الوضع فبحسب ظھور دلالتہ علیہ یدل علی حصول الخبر فی الحال فبعد دخول کاد کان الظاھر ان یکون مدلولہ قرب حصول الخبر فی الحال معلوم ان القرب لا یجامع الحصول فیکون المراد قربہ من الحال قوله من خبرہ ان متعلق بقوله فعل ای فعل مضارع بلا ان قوله لدلالتہ علی الاستقبال ای لدلالۃ ان علی زمان الاستقبال المنافی للحال فلا یناسب ذکرہ مع کاد الذی مدلولہ الاشراف علی الحصول وقربہ منہ غایۃ القرب قوله تشبیھا لہ عند من قال ھو خبر واما عند الکوفیین فیتقدیر ان بدل من الفاعل قوله قد کاد من طول البلی ان یمحصا ۔ اولہ ع ربع عفاہ الدھر طولا فانمحی ۔ فی الصراح رسم نشان سرای بازمین ھموار شدہ عفا ای درس الدروس کہنہ شدن الانمحاء سودہ شدن البلی بالکسر کہنگی المصوص رفتن والمعنی ھذا رسم دار ولیست خبرہ ومعناہ تحسر علی فراق للحبیبۃ وذھاب آثار الربع الذی اقام بھا فیہ قوله ای کسائر الافعال ای الکلام علی حذف

المضمون بقرينة المقام قوله في افادة ادوات النفي نفي مضمونها اى كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه النفي افادت نفي حصول
الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد لنفي قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله فيما سيأتي
ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت ضرب زيد ابلغ في نفي الضرب
من ما ضربت زيدا وكاد اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة ونفي الفعل معا او انها تفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول و
عدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تكد تلد وقوله تعالى لم يكد يراها ونحو مات زيد وما كاد
يسلم قوله ماضيا ومستقبلا اى كان على هيأة او على غير هيأة المستقبل ولا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعبير المذكور
غير صحيح لان المختار مستقبلا على اعتبار عدم رعاية المطابقة قوله يكون للاثبات اى لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت
الخبر لفاعله فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجزئي لا يثبت الكلية ومنشأ الوهم ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل
لم يكد زيد يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظ له اولا ولا امكان هذا رجوع ذي الرمة
قوله بدليل انهم خطأوا كانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم
انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزم التناقض قوله وتسليمهم عطف على تخطئة الشعراء واعاد اللام ليكون كل واحد دليلا
مستقلا او ليعمه المعطوف عليه قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر من ان قياسي قوله وقوله تعالى فذبحوها قرينة فاثبات
الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد قوله وعن الثاني التخطئة او الظاهر بتخطئة لانه عطف على قوله عن الاول وغاية التوجيه
انه بتقدير اما اي ما الجواب عن الثاني فهو التخطئة قوله يريد ذو الرمة الكوفة يتوقف الحماسية اسم موضع بالكوفة فانشد
الناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قوله كقوله تعالى لم يكد يراها في قوله
ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولا يصح ان يحمل في هذه الاية على الاثبات لان المقصود بيان شدة
الظلمة وهو باستقلال الرؤية والقرب لا اثباتها قوله وما يشتق منه زاده ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد انه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال فان التفصيل لا بد له من الاجمال المشتمل عليه التعميم السابق بكلمة او لا يصح ههنا او
المختار ليشتق منه على قوله وهو مستقبل اشارة الى تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعلل اذ وجد قرينة
على تعيين المشتق وههنا قوله وفي المستقبل واما كون الماضي مشتقا للمستقبل فباعتبار كونه ماخوذا منه فان كان
الاصل الكل المصدر فقال قوله ذي الرمة في القاموس الرمة بالضم قطعة من حبل وقد تكسر وبه سمي ذو الرمة وفي الصحاح
رس الحبل رسيسا اول مسها مية اسم حبيبة ذي الرمة نزول لم يكد يبرح ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمقاربة
الحب البرح يعني تمكن الهوى في قلبه فيقول اذا غير الهجر اهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب مية

بحيثية تقريب الزوال عن تبلى فكيف الزوال **قوله** لانتفاء قرب سبيل الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما فى قوله تعالى لم يكد يراها **قوله**
وهذا مسلم اه لما كان موافقة الدعوى الثانية لقول ذى الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اى كونه لم يكد فى البيت
كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية به وهى ان النفى الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفى القرب فالم يثبت ان النفى الداخل
على الماضى يكون للاثبات فان خصوصية كونه للنفى فى المستقبل موقوف على عدم كونه فى الماضى كذلك فاذا لم يثبت تلك
لم يثبت هذه ايضا فيكون كلتا دعويه باطلتين وحاصله ان كلتا الدعويين متلازمتان ففساد احدهما فساد الاخرى وقد
عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها لموافقة البيت لها ومن لم يتدبر فسر قوله مدعاه بمجموع الامرين ثم قال
لا فائدة فى هذا الكلام الا الاطالة **قوله** ويصح القدح فيه اى فى ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك المذكور وفى تمسكه عليها
بانه لم يثبتها **قوله** بمعنى اخذ اشار بتفسيره باخذ الى ان الدنو الذى بسبب الاخذ وان كان مغايرا له بحسب المفهوم لكنه
عينه بحسب الوجود فلذا فسره به **قوله** فى كون خبرها اه وهى بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف خبر
كاد **قوله** بمعنى اسرع اى فى اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب **قوله** عطف على طفق اشار الى دفع ما فى بعض الشروح من ان اوشك
ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشاركة بين مقاربة
الخبر رجاء وحصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء **قوله** مثل عسى
وكاد فى الاستعمال لا فى المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان الشائع فيه
التجرد وان جاء مع ان على قلة **قوله** فتارة تستعمل اه واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى اوشك
زيد فى ان يجئ ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال **قال** ما وضع لانشاء التعجب حالا وضع طار على اصل الوضع فانه فى الاصل
للاخبار او لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب **قوله**
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده اى جمع للدلالة على ان هذا الجنس كثير الافراد والمعرف الجنس والجمعية للدلالة على كثرة الافراد
ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاد مع ذلك شمول التعريف بجميع افراد المعرف **قوله** وعلى كل تقدير من
التثنية والجمع **قوله** فالتعريف للجنس لا للافراد او النوعين **قوله** ايضا متعلق بقوله للجنس اى كما كان فى تقدير الافراد
قوله ثم هو ما وضع اى اذا كان التعريف للجنس على اى تقدير فهو اى الجنس ما وضع اه **قوله** مثاله وهو ما كان يستعمل
لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من خير شخص قلت لله دره اى خيره **قوله** وامثاله اذا تعجبت من طيب شئ قلت
واهاله **قوله** قاتله الله من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت قاتله الله **قوله** ولا شل عشره يقال لمن اجاد الرمى والطعن و
لا شل عشره اى اصابعه **قوله** بعد الوضع فان الشئ اذا بلغ غاية يدعى عليه صونا له عن عين الكمال وكذا لا شل عشره

كما ماله بعدم الشك قوله اى المراد به بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عن الغير قوله بل فعل التعجب تكون المقصود من
التعريف اجلاء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني فلا اسوى بينهما قوله احدهما اه بيان
لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان وبدلا ثم لما كان
ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبني على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتان يتضمنهما التركيبان
المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة
الى ان كل واحد منهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين قوله غير متصرفين لما عرفت من مشابهتهما الحروف بسبب تضمنهما
معنى الانشاء قوله فلا يتغيران ولذا صح العين في ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشدد به قوله اى فعل التعجب
اشار بذلك الى رجوع ضمير المذكر الى الصيغتين بناء على تأويلهما بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التأويل بسر الضمير المجرور في
قوله فيهما بصيغتي التعجب قال الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى الا مما وقع
واستمر بخلاف افعل التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في
الوجود والماضي الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منه قوله للمبالغة والتاكيد فان المقصود من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا
اثبات الحسن له على وجه الكمال في تقريره وكذا المقصود من زيد افضل القوم كماله في الفضل وتحقيقه قوله وكذا اى لمشابهتهما
افعل التفضيل قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته ابغضه قوله وعيب ظاهري
واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا قوله بينا انهما اه بيان لمعنى المثال يعني في المزيد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بناؤهما
منه يتوصل بناء صيغتي من فعل لا يمتنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا قوله
وجاء به بصيغة المصدر عطف على بنائهما وانما جعل الممتنع مفعولا وفي افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل
في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب قال بتقديم وتأخير ولا فصل خص هذه الوجوه بالذكر لانه
يجوز التصرف بحذف المتعجب منه نحو ما احسن به اذا كان مجرورا مع الفعل ويحذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر
قوله وانما قيدناه قيل الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى التذكير التقديرات
الجارية في غيرهما او الممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب عن التقديم والتاخير من خواصه و
ان كان معه ما تعرض فيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتاخير لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما يفيد العموم
اذا انسحب حكم النفي عليه كما نص عليه في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد
انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب قوله جريا مجرى الامثال لمشابهتهما اياها

في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي وتحقق الغرابة فيهما قوله ثم لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل
والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوا مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ على التغيير
قوله اجيب اه نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شيء وتأخيره بالنسبة الى شيء قوله انما هو
للتاكيد كما في قوله تعالى لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ قوله بين العامل والمعمول بقرينة قوله بالظرف وانما قيد بذلك
لما سيأتي انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان
الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح قال وما ابتدأ اه هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار
كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلي قوله بمعنى شيء فكان
معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله
في شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه قوله من باب شر اهر ذا ناب في كون كل منهما بمعنى كلام فيه النكرة
فاعل فان معنى شيء احسن زيدا ما احسن زيدا الا شيء لا اعرفه كما ان معنى شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان مذهب
سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال النكرة غير موصوفة نادر نحو نعما هي على قول ولم يرد ومع ذلك مبتدأ و
اظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف
مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد ومما قيل ان الاستفهام يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز والكناية
قال موصولة عند الاخفش في المغني جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة
والجملة صفتها قال والخبر محذوف فيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده قوله من حيث المعنى و
ان كان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور قوله قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب لكون منشأ كل منهما الجهل قوله
مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس والجملة سادة
مسد مفعولي ادراك علق عنهما بالاستفهام قوله ما احسن زيدا اه اي ما اصل احسن هذا او لكون الجملة بناء
للتعجب يحتاج الى عائد قوله ومعناه الماضي لان التعجب لا يكون الا فيما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر
بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس وبان مجيء الهمزة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل قوله اي مجرده وهذا التسامح
شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال عند سيبويه متعلق بجميع ما تقدم في الشرح ادرج عبارة المتن
في بيان مذهب سيبويه قوله الا اذا كان اه استثناء من لازمة لا من زائدة قال مفعول يؤيده جواز حذفه كما جاء اسمع
بهم وابصر قوله اي احسن انت الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام بتأويل المخاطب ولهذا لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته وجمعه

قوله زيد جاء على تقدير كون الباء للتعدية او زيدا حال ان تكون زائدة والمعنى اجعله حسنا او للجعل باعتبار القول قوله
امر لواحد الخ فالخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا لمخصوص من يلقى اليه الكلام قوله كانه قيل الخ لانه اذا كان الخطاب عاما لوحظ
عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باى جهة شئت ففيه اعتبار عموم الخطاب
مبالغة تناسب التعجب وضع هذا الباب اعنى المدح العام قوله يعني الافعال المشهورة عند النحاة لا اختلاف ان تقييد عند النحاة معتبر في
ما بينه من الافعال لان المقصود بيان المعانى الاصطلاحية فيحصل الفائدة بتقييد الشهرة يعني المراد من افعال المدح والذم هذه الافعال
المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما في التسهيل وشرحه انه يلحق بنعم وبئس فعل موضوعا نحو حسن الخلق وعلم العلماء
وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم ومحولا من فعل الى فعل نحو قولهم لقضو الرجل فلان ونحو علم
الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس انتهى فهذا
النوع من افعال المدح عند النحاة لاشتراكه معهما فى الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف رح لعدم كونه موضوعا
لانشاء المدح والذم ثم يستعمل كذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهورة لم يكن الحد جامعا فاحفظه فانه من المواهب قوله
بهذا اللقب اى بهذا الاسم لسعتها للمدح والذم بالوضع اللغوى كاللقب ليس بلقب لعدم كونه علما قال لانشاء مدح
وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجا قوله فلم يكن مثل مدحته او لان
القصد فيه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضى بقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيدا وذلك لانها وان كانت
تفيد انشاء المدح لكنها ليست موضوعة له بل لانشاء التعجب وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكذا مثل الامر من مدحت
وذممت لانها لانشاء طلب المدح والذم لا لانشائهما قوله وهما في الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر
البارزة المتصلة في بعض اللغات وتقييد في الاصل محط فائدته قوله على وزن فعل يعني انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل
لا قوله فعلان ليوهم انهما لم يبقيا فعلين قوله التى نعل فعلا كان او اسما نحو رجل لعب قوله باسكان العين لثقل الكسرة
على الحرف الحلقى قوله مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ليدل على انه مكسور العين قوله اتباعا للعين فانه يورث الخفة
في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كان الفتحة في نفسها اخف من الكسرة قال وشرطهما اشار الى ان ورودهما
نكرة نحو نعم رجلا زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل يلحق بالعدم قوله للعهد الذهنى اى
قصد به الى معهود في الذهن من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعين ههنا
بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله وهى لواحد غير معين ابتداء اه هذا الذى اختاره الشارح رح

افعال المدح والذم

في الايضاح حيث قال وما ظنه بعض النحويين من انه للجنس بكماله فخطاء محض لانك لا تقصد في قولك نعم الرجل زيد جميع
الرجال لانه يثنى ويجمع ويطابق المخصوص وارادة الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد ينافي ذلك فلا يطابق نعم
رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده فيكون جميع الباب على نسق واحد وليحصل الابهام ثم التفسير الذي
يناسب وضع الباب اعني المدح والذم وما قيل انه يلزم خلو الجملة عن عائد ففيه انه يلزم في نعم رجلا زيد لعدم رجوع الضمير الى
زيد فاما ان يقر ان اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ في الخارج كاف في الارتباط كما في ضمير الشان او يقر ان الجملة بتقدير
المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف في ايضاح المفصل
مع زيادة فظهر ان ما ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطاء محض وكذا حمله على الجنس من حيث هو **قوله**
ليكون اوقع اي انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع لتشوق النفس الى معرفة ما ابهم ولصيرورته
مذكورا مرتين والمقام يقتضي الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف
باللام **قوله** هلم جرا اي اقبل جرا **قال** ومضمر الظاهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين المصريين لعدم التصرف
في هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحوقه بعض الحروف نحو
لات وثمة وربة ولعله فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا الا نادرا في الرضي **قال** منصوبة لا مجرورة
بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص لم توجد في غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين **قوله**
مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد
عند اهل المصريين وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق **قوله** نحو نعم رجلا اه نشر على ترتيب اللف
انت متعلق بكل واحد من الامثلة **قال** وما اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في
بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في فنعما هي في قولهم دققته دقا نعما **قوله** بمعنى شيء فالمراد بالنكرة النكرة
الصريحة كما هو المتبادر **قوله** اي نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها ورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام
فلا يميز به لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد به شيء عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن اكتفاءهم في التفسير
على مطلق الشيء ينافي تعينه والاظهر ان الشيء مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التمييز **قوله** ويكون اه فيه اشارة الى تضعيفه لان
حذف الصلة بجميعها قليل وكذا تضعيفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس **قوله** معرفة تامة بضعفه عدم مجيء
ما تامة بمعنى الشيء في غير هذا الموضع بل بمعنى شيء نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله نعما يعظكم به
حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح **قوله** بعلمية اه

ليحصل التعيين بعد الابهام قوله لقيام لام التعريف اه يعني انه لما قصد الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي لم يتوغل
في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير يصح ان يقام الاسم باعتبار المفهوم في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحت
ما يقدر من اعادته في المعنى كذا في الايضاح وأورد عليه الرضي انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ
غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وفيه نظر
لانا لا نسلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد التمييز يصير
كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد قوله لا لما
ما ذكرنا سابقا من ان الرابط الاتحاد قيل انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا
كون الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ان لزوم تاخير المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه لا رجعا لان
خلاف الاصل لا يكون مطردا او كثيرا قوله جملتان والثانية مستانفة محذوف المبتدأ لاشارة الى اتصال المخصوص
بالفاعل قوله اي مطابقته اه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب
التنازع بل من تعدد طرق افادة المعنى للزوم مطابقة الفاعل مطابقته فقط في نحو هو اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه
مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب
الافراد عند المبرد ومن تبعه قوله او تاويلا نحو نعم الاسد لبيد وانما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة
فيما عداه تاويلا وما يتوهم في نحو بئس المرأة هند ان تذكيره بتاويل المرأة بالجنس فباطل والايجاز قام المرأة قوله حيث وقع
المخصوص خص السؤال بعدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان يجعل مثل القوم نفس
الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فيتحقق المطابقة في الجنس تاويلا قوله وحذف المخصوص والقرينة تقدم ذكره في
قوله مثل الذين حملوا التورية قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى
ان الموصول ليس ههنا للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التورية
لان المقصود ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا بآيات نعت محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل و
المخصوص لفظا ومعنى على ما وهم قوله قد يحذف المخصوص فيضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل
ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد حبذا
لكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس وعراقتهما في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين
الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين في التسهيل قد يحذف ويخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حليم كريم اي رجل او فعلا

ويكثر ذلك اذا كان الفاعل لشيء بئس ما يأمركم به ايمانكم ويقل في غيره نحو نعم الصاحب نستعين به فيعينك اي صاحب

قوله اي نحن بقرينة قوله والارض فرشناها قال وساء مثل بئس اشار بتشبيهه ببئس وعدم جمعه معهما الى عدم عراقته في الاستعمال

لانشاء الذم مثلهما ولذا قال في التسهيل ويلحق ساء ببئس ذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساء سوء

فعل دابة بكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت الواو الفا قوله ومنها حبذا فصله عن نعم وبئس لاختصاصه

باحكام ذكرها ولعدم عراقته في المدح في شرح التسهيل وقيل الثيست اي حبذا المدح بالوضع وانما وضعه للمبالغة في تمكن الحب

بالقلب قوله من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح والذم مع ان حبذا بعد

دخول لا تفيد الذم ايضا قوله حب في حبذا اي حب في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان حبذا بمعنى نعم وقد

فرق بينهما بان حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس

قوله من حب الشيء بنصب الشيء على انه مفعوله او حب بفتح الحاء وقوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب اما

من حب المتعدي بفتح حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت

حول الى فعل كما في حلم ودحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها

بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صريح في انه مركب من احدهما ومن ذا ولانه يلزم ان يكون ذكر الشيء

مستدركا اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الواو دون او قوله فاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان

فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا من اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب في المشار اليه بذا الامر الذهني وان كان وضع

اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج قال ولا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعده

فمعنى حبذا الامر هو حبيب اختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب المبرد قوله لجريها مجرى

الامثال كانهم عاملوه معاملة المضمر في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وشبهه بالمضمر في

نعم رجلا اقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا قوله اي بعد حبذا لم يقيده ههنا

بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم يستعمل مقدما قال المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا او قيل عطف

بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزءا من حبذا قال ويجوز ان يقع قبله انما

لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل في كل منهما مبهم لوجهين الاول ان فاعل

حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص

عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدري عند حذف

رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او هو المخصوص وناصره تمييزه وهو تمييز او حال فان قصد
تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اي في حال مواصلتها وان قصد
بيان جنس المبالغ في مدحه كان تمييزا نحو حبذا زيد رجلا قوله حبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص
ليس باجنبي لاتحاده بالفاعل قوله من الفعلية لمقابل من الفعل الشامل مذهب من قال الاسمية حبذا قوله ذو الحال هو ذا
لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام في المخصوص قوله اي كلمة دلت اه اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة
ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع
الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية للمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا
متعلقا بدل وفي بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر فليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون
المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير فهو الاطلاق فقد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه
فالمراد بالحرف ما دل على معنى في غيره فقط اي لا يكون دالا على معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل
باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه
ايضا باعتبار المعنى التضمني لمعنى الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا بتضمنها وضع المعنى
الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمنها اياه بعد الوضع بسبب الاستعمال مع غير الاستفهام
والشرط او قلنا بتضمنها لمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فاجزاء الذات المبهمة التي
نسب اليها الحدث فيها معناها المطابقي والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وقيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم
لو ثبت ان معاني الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء ليس شيء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان الابتداء الخاص
للمطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتداءات الخاصة دونه خرط القتاد فقد قرر ان معاني الحروف
من حيث انها ملاحظات آلات لاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة احوالها لا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة
او بسيطة وكونه معانيها المركبة في نفسها بحيث اذا لوحظت قصدا تكون مشتملة على اجزاء مستقلة
بالمفهومية لا يضرنا قوله متعقل بالنسبة اليه صفة كاشفة لحاصل في غيره فان حصول المعنى في غير الكلمة
يحتمل ان يكون باعتبار احتياجه الى الغير وان يكون باعتبار دلالته عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه قوله
اي لا يكون الخ تفسير لقوله متعقلا بالنسبة اليه اذ ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل
النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد على منع التعريف بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة ونحوها

مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا تبعية لا قصدا وبالذات لا يصح
ان يكون محكوما عليه او به لما ان النفس يجب ان تلاحظ الحكم في شيء او بشيء ما لم تلاحظه قصدا وبالذات قوله بل كان بدلالة في
اي في كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر هو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظته فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى
ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو زيد لا حجر وزيد في الدار قوله في جزئيته للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه
لا يحتاج احدهما الى الآخر في الجزئية بل في تمام الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل الاولى ان يقول
في جزئيته لما يتأدى به شيء كالافادة او مركبا ناقصا في الاسم وغيره اي فضلة قوله الى اسم يتعقل معناه وقيد الاسم والفعل
بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها
بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية قال او فعل الى ولمنع الخلو قال الرضي الحرف قد يحتاج الى المفرد
كما ذكر وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والنفي والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكان وقد ولما
قال حروف الجر خص حروف الجر والتنوين من بين سائر الحروف بالتعريف لان ما عداها اما ليس لها مفهوم مشترك
بينها كالحروف المشبهة والعاطفة واما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والردع الى غير ذلك بخلاف حروف
الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء لكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من
معناه اللغوي الى معنى آخر كما ذكرنا فظهر ان اللام في تعريفهما وضع للافضاء صلة للوضع لا للغرض على ما توهم قوله اي ايصاله
قال الرضي المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لمعنى الفعل فيكون منصوب المحل ولهذا
جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق
معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشارح فيما بعد لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها و
لا ينتقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض المواضع
كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال وان تفيد التاكيد فلا حاجة الى ان يقال انها في الاصل
للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضي انها لا تقتضي ما تتعلق به لان الجار
انما يحتاج ان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها قوله
وهو كل شيء اي نقل كل لفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد ولا يشمل الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل في
الرضي من امثلة تادية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى كان معنى اين انت منى بعدت والمتبادر من استنباط معنى
الفعل منه ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل قوله والظرف والجار مع المجرور نحو قولك زيد عند

او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك يعدى الظرف الى الكرامك وهو في الحقيقة يعدى الفعل المقدر او شبهه لان [illegible]
استقرار ومستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار مع الظرف كذا في [illegible] فان يا قائم مقام
الذي كذا في الرضي قوله وغير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة قوله الى ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما التي
والجار فالاول اولى وهو الذي يشعر به قول الشارح الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما ورد لاجل ما يليه فهو
متاخر عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو
سهو اذ نظم الاية وضاقت عليكم في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم في اخر قوله برحبها بضم الراء اي بسعتها قوله وسميت هذه
الحروف الخ قدمها على بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان الظاهر يقتضي تاخيرها لان العلم بالاسم بالنسبة الى المتعلم
من العلم بوجه التسمية قوله لانها تجر الخ فالجر مصدر بالمعنى اللغوي قوله او لان اثرها الخ فالجر اسم للاعراب المخصوص
اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم قوله على سبيل الحكاية اي عما وقعت في التراكيب قوله بني عدى
اي على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها قوله تسامح فانها لاستلزامها
تقدير حرف الجر مطردا او عدم ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان تكون جارة بنفسها او باستلزامه
اياها قوله فالعشرة الاولى الخ هذا ما قاله المص رح ويفهم هذا البيان حسن الترتيب فانه لا يكون احتياج بالتقديم في بحث الحروف ما يكون
حرفا واسما الحق بالتقديم لكونه [illegible] الا ان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ و
بازائه بعد الخ سهو من الناسخ كيف ويكون معنى الباء للقسم لا يقتضي كونها حرفا براسها قوله والثلثة البواقي
قال المص رح لم اعد على اسما وفعلا وحرفا لان الاعتداد في العدد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا المتماثلتين
لفظا توافق وتناسب من حيث المعنى كتشاركه على الاسمية والحرفية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه امر
من مان يمين وكذا في مع كونه امر المؤنث من وفي يفي ولامر من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجي بمعنى النعمة
كل ذلك لاختلاف المعنيين واراعي ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب
بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا مع حرفي والا فعلا اصلهما ايني واوفي واولي قال الرضي وفيه
نظر لان على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو ثم اعترض المص رح على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية
لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم التصرف فصارت
كانها لا اصل لالفاتها قال الرضي هذا عذر بارد قوله اي لابتداء الغاية فاللام للعهد او عوض للمضاف اليه على
اختلاف الرايين قوله والمراد بالغاية المسافة في الصراح غاية پايان هر چيز از زمان ومكان ومسافة دوري

وفي القاموس المسافة البعد فليست مختصة بالمكان على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشارح **قوله** اطلاقا لاسم الجزء على الكل في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله في المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح الثاني لان تبادر معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك الذي يرجحه **قوله** اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا تستعمل في ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه في انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اى لابتداء ذي الغاية لان المجاز اولى من الحذف **قوله** وقيل كثيرا ما يطلقون اه اى يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للفائدة المترتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل وبمعنى المقصد مطلقا فالمراد بالغاية الفعل العلاقة انه قد يكون غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح القدر من اول النهار الى آخره على ما وهم **قوله** وهذا الابتداء اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون الشيء المجرور بمن الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون اصل الشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت من الدار **قوله** او من الزمان اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظاهر الكثير الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وفي اللباب من لابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا كان او غيره على سبيل الاستعارة **قوله** لان معنى اعوذ به التجئ اليه في الصراح لجأ بفتحتين پناه گرفتن يقال لجأت والتجأت اليه وعذت به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى **قوله** بالجر عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وتركه في قوله والتبعيض **قوله** اى ويجيء من للتبيين ايضا لما كان دخول المتغير تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ تجيء ان مجيئها للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشري **قوله** وعلامته اه اى علامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصود من ام مبهم وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون

ه بالتفسير له وبقوله سم المجرور عليه وفيما تقدم من الابنية المذكورة بما عطف بيان لما يهم العقلاء لتحصيل البيان
بعد الابهام فقوله الذي يعجبني من في يذكره من خصال زيد تقديره يعجبني شيء من خصال زيد يذكره قوله وضع الموصول
موضعه ما من تغيير كما في الآية او مع تغيير كما في قولهم قد كان من مطر اذا كان من بيانية اي الشيء الذي هو المطر قوله
او قد يجيء اه اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون من في قوله تعالى
وان يكون ابتداء الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم
مبدأ الاخذ قال وزائدة لم يقل وللزيادة لانها تجيء للتاكيد لا للزيادة قوله زائدة مرفوع اه باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف
قوله وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد يعني قوله خلافا
للكوفيين لان خلافهم انما هو في الجزء السلبي المفهوم ضمنا لا في الجزء الثبوتي المذكور صريحا وقدر موصوف الموجب لان
المشتق لا بد له من موصوف ولم يذكر موصوف الغير لانسياق الذهن اليه اعني كلاما غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاءني من
احد له والدليل على زيادتها دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل واورد مثال النفي لاصالته النفي واستقام لشبهه
به اورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهما قوله لكان بعض مطر او شيء من مطر تقدير على ترتيب اللف اعترض الرضي على
التقدير بان حذف الموصوف واقامة الجملة مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او في نحو قولهم منا ظعن ومنا اقام وقوله وما منا الا له مقام معلوم اي
الا ملك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا
للمبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله قوله وهو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا تكون الا في غير الموجب
ابتداء ما تقرر من المحكي يبقى على حاله قوله فاجاب اي مجيب الكرنا جيب قوله سواء كان اه وهذا التعميم مما
لا خلاف فيه على ما في الرضي قوله وان تغلب تخاطب الكلم وان تغلب الكلم منه اليك وغاية التكلف ان يقرأ المخاطب
على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام ضمير الخطاب قال وحتى كذلك اه من الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم
ذي الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر
عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا ان الفعل المتعدي بحتى يستوفي اجزاء المجرور الذي قبل حتى
شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الملاقي واما الى فان كان ما قبلها ذا الاجزاء وبعدها الجزء الملاقي فحكمها
ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في دخول الملاقي بعد الى او ما بعد حتى نفيه الخلاف كذا في الرضي قوله اي حتى
الجارة او اذا كانت عاطفة جاز دخولها على الضمير نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك
قوله لا تلتبس الضمير المجرور بالمنصوب بحيث التباسه مع تحقيقهما في المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه

بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو شعر فلا والله لا يبقى اناس فتى
حتاك يا ابن ابي زياد ۞ ورده صاحب المغني بانه يقع في العاطفة اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي رواية
حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس والجواب ان التغيير في الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلاف
الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به الرضي في بحث لولاك فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل
يوجب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك النقل بل لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل
من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع المنفصل وما قيل انهم جوزوا الالتباس في مواضع واحالوا رفعه الى القرائن
فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه
فلم يمكن عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم و
انه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه **قوله** على سبيل الندرة اي القلة فيه
اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل في حكم العدم فلا يقاس عليه **قوله** يحكمون بشذوذه اي بكونه على خلاف
الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة **قوله** نحو النجاة في الصدق فان
الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج عنه شيء منها كالظرف بالمظروف **قوله** اي على جذوع النخل في المغني
الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف **قوله** اي لافادة لصوق اه يعني ان الجار
والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر وان معنى كينونته للالصاق كينونته لافادته اياه وان الالصاق معناه اللصوق
فانه يجيء لازما ومتعديا على ما في تاج البيهقي ولم يجعل اللام صلة للوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعاني المذكورة
ولذا اختلف فيما سوى الالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الالصاق ثم اللصوق الذي مفاد الباء اعم من ان
يكون بطريق المقارنة والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتدئ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة
نحو به داء اي خامره ولا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان تكون خبر المبتدأ نحو مروري بزيد **قوله**
الى مجرور الباء استعمل اللصوق بالى مع انه يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ الالصاق في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوق
باء الالصاق ووضع الظاهر اعني الباء موضع المضمر كيلا يحتاج تفسيره الى ارتباطه بالمتن **قوله** هذه كما ترى في بعض النسخ
بالواو وفي بعضها بدونه وعلى التقديرين جملة مستأنفة لبيان مغايرة الالصاق بالايصال الذي هو معنى مشترك
بين جميع حروف الجر يعني افادة اللصوق المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يفيد لصوق المرور بزيد اي بمكان
قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز في الظرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به

بخلاف الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل بدخول حرف الجار فيتعلق كان من
الابتداء والانتهاء والظرفية واللصوق وغير ذلك ومما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يزاد على تفسير الالصاق حقيقة
او مجازا ليشمل اللصوق المجازي نحو مررت بزيد فان اراد به ان اللصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فقط وان اراد
ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم **قوله** اى استعانة الفاعل في التابع الاستعانة يارى كردن خواستن
وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية على ما في المغني فما قيل الاشمل ان يقول السببية ليس بشيء
قال وللمصاحبة وهي التي يحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي
مع الحق او محقا كذا في شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير بقوله وبمعنى مع كما في الوحشي لعدم لزوم
اقامة مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد بظاهره ان للمصاحبة معنى حقيقي للكلمة مع واستعمال الباء
حتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله للمصاحبة يفيد بظاهره ان للمصاحبة معنى حقيقي للباء وليس استعمالها
فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الافادتين المذكورتين انما يتجه من يقول ان للمصاحبة معنى حقيقي له
لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة عنه ولذا لم يجعل الشارح اللام في قوله
للالصاق صلة الوضع **قوله** ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به اى بالفرس وهذا الفرق
ما وجدته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الالصاق على ما فسره لصوق امر بمجرور الباء وهو لا يقتضي ان
يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس
والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون
لمجروره شريك في ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الالصاق مع خصوصية زائدة
عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ففي قولنا به داء
الصاق لا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول
ما لم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به الشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الاشتراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه
مصاحبة السرج واشتريته الفرس معنى الاشتراء ودل هذا الاتيان **قوله** اى لا فادة وخص هذا المعنى
بتذكير باسمى لكونه وسط المعاني المذكورة في التابع المقابلة برابر شدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا

قوله ای جعل الفعل اللازم اه ای جعل المتکلم الفعل اللازم متعدیا او التعدیة التی هی مدلول الباء صفة المتکلم والباء فی قوله بتضمینه متعلق بالجعل بیان لکیفیته وفی قوله بادخال متعلق بالتضمین والمراد بالتضمین المعنی اللغوی ای اعتبار فی ضمن امر لا التضمین المصطلح وخص الفعل اللازم بالذکر لکثرة تعدیته فالمعنی الباء تکون لافادة جعل المتکلم الفعل اللازم متعدیا بسبب اعتبار معنی التصییر فی ضمنه بادخال الباء علی فاعل الفعل اللازم وما قیل ان التعدیة غرض من وضع الباء و لیست مدلولة له ففاسد اذ لو لم یکن مدلولا له لزم ان لا یکون للباء فی ذهبت بزید معنی **قوله** بادخال الباء اه ولیس بمعروف حذف الباء للفعل الا فی قوله تعالی ایتونی زبر الحدید ای بزبر علی قراءة ایتونی بهمزة الوصل **قوله** صیرته ذاهبا سواء ذهب معه او لا فمعنی ذهبت بزید واذهبته واحد کذا قال سیبویه وعند المبرد یجب فیه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المتعدیة عنده بمعنی مع فقوله تعالی لذهب بسمعهم الباء فیه للتاکید عند المبرد و کانه سبحانه ذهب معه کذا فی الرضی **قوله** بهذا المعنی ای بمعنی تغییر الفعل **قوله** مختصة بالباء ای من بین حروف الجر فلا یرد الهمزة والتضعیف **قوله** بمعنی ایصال اه ای من غیر تغیر معنی الفعل **قال** وزائدة عطف علی مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ فی الحال او فی الاصل وفی الاستفهام معناه فی وقت الاستفهام او فی الجملة الاستفهامیة ظرف لزائدة بعد تعلق فی الخبر به ویجوز ان یکون حالا من الخبر **قوله** لا مطلقا تعریض للمصرح بانه ما کان له ان یطلق الاستفهام والنفی **قوله** وبما خص النفی بلیس وما لان زیادتها لم یثبت فی ان النافیة واختلف فی لا التبرئة نحو لا خیر بخیر بعده النار فقیل الباء زائدة وقیل انها بمعنی فی والظاهر من کلامه انه لا فرق بین ما الحجازیة وهو المتفق علیه وما التمیمیة وهو مختلف فیه فذهب الفارسی و الزمخشری الی انه لا یزاد فی خبرها وجوزه غیرهما **قال** قیاسا ای زیادة قیاسیة او زیادة قیاس وکذا قوله سماعا فی الرضی ویزاد قیاسا فی مفعول علمت وعرفت وجهلت وزعمت وتیقنت وحسبت **قال** نحو بحسبک جعل الرضی زیادة الباء فی بحسبک وفاعل کفی ومتصرفاته وفی فاعل افعل التعجب علی مذهب سیبویه قیاسا ولا منافاة لان زیادته من حیث النظر الی خصوصیة لفظ حسبک وکفی سماعی ومن حیث النظر الی عموم مواقع حسبک و فاعل کفی قیاسی وکذا الحال فی افعال القلوب التی مرت **قوله** وکفی بالله شهیدا وقال الزجاج دخلت الباء فی فاعل کفی لتضمن کفی معنی اکتفی وقیل فاعل کفی مقدر والتقدیر کفی الاکتفاء بالله فحذف المصدر وبقی معموله دالا علیه وعلی هذا لا یکون الباء زائدة **قال** والقی بیده اه ای نفسه ولو کان المراد القی نفسه بسبب یده لم یکن الباء زائدة **قال** واللام هذه اللام مکسورة مع کل ظاهر الا مع المستغاث المباشر لیا ومفتوحة مع

كل بشعر الامر باء المتكلم قال للاختصاص اى الحصر كما ذهب اليه البعض او الارتباط والمناسبة كما هو التحقيق
ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيه وبهذا يشير تعميم الشارح قوله بملكية
اشارة الى ان ما ذكروه من معانى اللام من الملك والتمليك والاستحقاق كلها داخلة في الاختصاص قوله لبيان علة
شى يشير الى ان التعليل على ما في التاج جيز براعات نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته
على كون مجروره علة والمراد من العلة ما لاجله الشى وقوله ذهنا او خارجا تمييز من العلة قوله نحو ضربته
للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب متقدم عليه في الذهن متاخر عنه في الخارج مترتب عليه والفرق بين الغرض
والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يتم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا ينبغي تاديب نحو
كقولهم لماه نفتك قوله نحو خرجت لمخافتك فان المخافة متقدم في الوجود على الخروج حاملة عليه قال بمعنى
عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعل شارح التسهيل بمعنى من اجل
والرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فاذا اردت ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكى و
ان تقول قال زيد هو قائم اعتبار الحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا
للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فانه لا يتعين كما قاله ابن الحاجب قوله اى قالت عنه
ولو كان اللام بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقال انت لم تفعل الشر قال وزائدة وهو فيما اذا دخل على
مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فانه يتعدى بنفسه قال وبمعنى الواو في القسم للتعجب
قوله في القسم المراد به القسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم
ان اريد به الامور العظام التي من شانها ان يتعجب منها على ما في الرضي والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في
القسم الذي بجوابه تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر
على ما في اللباب والمعنى من ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعنى
قوله وبمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو او بمعنى اللام وقوله للتعجب للوقت و
المعنى بمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل في القسم وان كان الباء
اصلا للواو ولاشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو فوالله وفتالله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما
في الاختصاص بلفظ الله قوله وانما يستعمل اه اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب منه على ما في الرضي
او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر قال ورب فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما

مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة ومتحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني **قوله** اى لانشاء التقليل فى التابع التقليل بانذ والمنون فالمعنى لاحداث ان المتكلم يستقل به متوله وان كان كثيرا فى الواقع تقول فى جواب من قال مالقيت رجالا رب رجل لقيته اى لاانكر لقائى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا **قوله** ولهذا وجب الخ فان مغير الجملة يجب بالكلية ان يتقدمها كالامر غير مرة وقيل لان القلة فى معنى النفى **قوله** كما ان لما الخ ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها **قال** مختصة بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظاهرا على ما فى المغنى والقرينة عليه قوله وقد تدخل الخ او بنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما فى العباب والمراد بالموصوفة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجل ابوه منطلق او بفعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان يجر المعرف وانشد ع ربما الحامل الوبيل فيهم يجر الهامل وصفته فان صحة الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعى رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال **قوله** لعدم احتياجها الخ يعنى مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة فى دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها فى الدلالة لما ان الحروف محتاجة فى دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين وبما حررنا اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجها انما يقتضى عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضى ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى رب **قوله** ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا ورب تفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما يقتضى تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فمندفع من انها نكتة بعد الوقوع **قوله** صار اقل واخصر لان الاصل فى الصفة ان تكون مفيدة **قوله** واشتراطه اشار الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا لنكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه **قوله** ومن وافقه اى المبرد وابن السراج على ما فى الرضى **قوله** وقيل الخ قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما **قوله** اصلها اى معناها الموضوع له

قوله كالحقيقة أي فإن المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز قوله يعني الذي تعلق به فعل
يعني أنها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه إلى المجرور وهذا هو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها
لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم من لفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في
مسمى مفهوم بلفظها وأنهم لم يروها تجر بحرف جر ولا بإضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل لكن يشكل من وجوه منها
نحو رب رجل أكرمت فإن الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر ومنها نحو رب رجل أكرمته لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول
بحرف الجر وإلى ضميره معا ومنها نحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل فإنه يكون كقولك بزيد مر والضمير في
لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الأول بأن ذلك لتقوية العمل فإن الفعل المتأخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو
لزيد ضربت وفيه أن التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بأن جاءني وأكرمته صفة رجل والعامل محذوف
أي ثبت وفيه أن المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم أكرمت وأن الإشكال بعد التقدير باق بحاله لأن
الفعل لا يوصل إلى فاعله بحرف الجر قال الرضي ويقوى عندي مذهب الكوفيين أعني كونها اسما في مضاف إلى النكرة
فمعنى رب رجل قليل من هذا الجنس وإعرابه رفع أبدا على أنه مبتدأ لا خبر له ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام
كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل قال الرضي وقد ذهب أكثر النحويين منهم المبرد والفارسي إلى أن ما يتعلق
به رب يجب أن يكون ماضيا وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا وذهب
بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضيا وحالا ومستقبلا والمضي أكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا
في شرح التسهيل قوله لإنشاء التقليل أي لإنشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به
فإنك إذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بأن الذي لقيته قليل ولا تعلم أن الذي تلقاه فيما بعد قليل وإنما
يعلمه الله تعالى وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد وتقديره كان والحكم مخصوص
بما إذا لم تكن مكفوفة قال محذوف غالبا إذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالأغلب حذف
الفعل لدلالة القرينة عليه فإن لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة أخرى فالواجب المجيء به كذا في الرضي وقال البعض
إنه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم
لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر قوله لوجود القرائن المقالية أو الحالية قوله نحو رب رجل كريم لقيته لا يخفى
أن الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لأنه متعد بنفسه لا يحتاج إلى الحرف الجر ثم ثبت تفسير
الناصب بفعل آخر متعد بحرف الجر في كلامهم نحو بزيد جاوزته أي مررت بزيد جاوزته قوله لا وجه له عند البصريين إذ لو كان لما مر

لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه معين راجع الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل فقيل له ربه رجلا وانما احتاج الى التمييز لعدم كون الرجع مذكورا فى هذا الكلام قال مقدر مذكر لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى مع الامن عن اللبس بالتمييز قال فى مطابقة التمييز اى يجوزون مطابقته فى شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف فى الشئ معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو فى عدم المطابقة لا فى المطابقة فلا بد من تكلف فجعل فى على التعليل مع حذف مضاف اى بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع فى المغنى رب حرف خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق فى هذه الصورة **قوله** ما الكافة خص ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل **قال** فتدخل على الجمل اى يصح دخولها على الجمل ومعناها ح تقليل النسبة التى هى مدلول الجملة والظ منه انه تدخل الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وما قيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مؤولة بالماضوية التنزيلية وفى الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة وقوله وقد يكون اه بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقد التى للتقليل الى وجه ترك المصنف رح لها **قوله** نحو ع ربما ضربة بسيف صيقل + آخره + بين بصرى وطعنة نجلاء + الصيقل فيعل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصرى اى امكنة بصرى بالضم والسكون قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث انجل الواسع الجرح والتقدير رب طعنة نجلاء بين بصرى فان المعطوفين يشتركان فى القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة على السيف المجلو والرمح فى بصرى شام **قوله** اى واو رب فى حكمها قد ذا الخبر وجعل الجملة التى وقعت خبرا فى المتن مفسرة للحكم على طريقة قوله تع هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله الاية حيث ذكر فى المغنى ان تؤمنون جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور فى المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع فى حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب فى كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا **قوله** مثل وبلدة اه اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يوانس به اليعافير واحدها اليعفور قال الجوهرى اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا وقال بعضهم اليعافير تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التى يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها او سرت منها كذا فى شرح ابيات الايضاح **قوله** وليست بجارة بل الجارة رب المقدرة

ولا يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو و الفاء
او بل لا ما احل فيها بدون هذه الاحرف شاذ في الشعر ايضا كذا في الرضي قوله فان لم تكن في اول الكلام بان يكون قبلها
ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اولها بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام اولا قوله
لانها حرف تحقيق في الاصل قوله ثم تبعه ما ان رب جارة ينصب بالضمير وبنيتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها لانها
جاز بعد الفا او بل او ثم فانه لا يجوز دخول حرف العطف عليها لئلا يتوسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف
فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدرون ان لا يستبرون
ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قوله لان ذلك اي تقديم المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف
تقديره في الفا او بل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا قال تكون تاءه
فالمعنى لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا تكون مستعملة الا لغير السؤال فقوله عند حذف الفعل خبر تكون وقوله لغير
السؤال خبر ثان او خبر لولا القسم لا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بتكون والآخر خبرا او كلاهما متعلقا بعلى انها تامة لا
نه كان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر فيما يكون المعنى لا تكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال فهذا الخبير مفهوم منه ان
ها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال قوله فعل القسم اي مدلوله القسم ومشتق من القسم قوله فذلك لكثرة
استعمالها في القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به
والمقسم عليه قوله يعني اكثر استعمالا اي فلم يجب ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث
يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو
منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا
في الرضي وفيما هذا اشعار بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر
قوله يعني لا يستعمل الواو اه اشار بهذا التقدير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على
الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله حالها او تخصيصها باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرته وكثرة
استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعالى قوله
يعني ان الواو مختصة اه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله والواو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير تكون
كما توهم لما مر من لزوم كونه شرطا للحصر قوله لاصالتها فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به للاختصار والاصل اولى
بالاستعمال قوله في استتار المبدا اه لم يقل وفي اختصاصها بالظاهر وان كان مثلها لئلا يلزم الاشتباه من قوله

مختصة باسم الله ففي اخ خالد في مثلها تكرار قوله باسم الله اي باسم هو لفظ الله قوله فالمراد اه يعني ان المذكور سابقا
اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالتاء والاختصاص باسم الله وليس المراد
بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى لان الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه
بل المراد بجميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف
الواو والتاء فانهما مختصتان بوجودها فلا يرد ان الاعمية في الحذف مثلا يفيد كون الحذف في الباء اكثر من
حذف فيهما وهو فاسد قال ويتلقى القسم اه في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات
اي استقبلها وفي الحديث نهى رسول الله صلعم عن تلقي الجلب اي استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم
بكذا اي يؤتى في جوابه اللام وان اه قوله الذي لغير السؤال اشار الى ان اللام في قوله القسم للعهد اي القسم
المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فما قيل انه اشارة الى ان اطلاق
المصنف رح للقسم تقصير منه تقصير عن فهم المراد قوله ما ولا خصهما بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو
والله ان زيد قائم لكونه قليلا والمصنف رح في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما نفي الجواب بلم ولن فنادر
لا يقاس عليه قوله فاللام اه هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وتفصيل
الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان واللام وقد يجمع بينهما
وحريد خل اللام على الخبر فلا يستغني الاسمية عنهما من دون استطالة الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها
ما ولا وان النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها
اللام وان كان ماضيا متصرفا لا في معنى التعجب او المدح يلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل ربما وقد يقتصر على قد ويكتفى
باللام باللفظ ولا يكتفي بقد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها وان كان
مضارعا استقباليا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفي عن اللام بالنون
الا في ضرورة الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفي باللام نحو لئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وان كان
مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي ما ولا ولا يلزم تكرار لا ههنا لان الماضي
ينقلب في الجواب مع لا مستقبلا وفي المضارع استقباليا كان او حاليا ما ولا مع النون او بدونها هذا كله اذا لم يكن
الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بلو قوله وقد يحذف حرف النفي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا
في التسهيل وانكر الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التاكيد مع ثبوت

القسم کما فی المثال المذکور فی الشرح ومع الماضی عند تقدم النفی علی القسم نحو لا واللہ ضربتنی ای ما ضربتنی قال مع عدم القسم بعدم تقدم النفی علیہ قولہ ای لا تقولہ قد لا لانہ اکثر استعمالا فی نفی المضارع والترتیب لدم صحۃ المعنی بدون لا قولہ ای جواب القسم ای الجملۃ التی توسط لاجل القسم کان القسم یطلبہا کالسؤال للجواب قال اذا اعترض ای المقسم بہ اعترض الشیء ای صار کالخشبۃ المعترضۃ فی النہر کذا فی الصحاح والقاموس فالمعنی اذا صار القسم کالخشبۃ المعترضۃ فی النہر ای متوسطا بین اجزاء الجملۃ قولہ ای یتوسط بیان حاصل المعنی ولیس ھذا من باب التنازع کما وھم لان اعترض لازم قولہ لا تسمی الا الدال علی الجواب لاتصال القسم بالصدارۃ لکونہ انشاء قولہ الا الجواب مجامعۃ لا مع النفی والاستثناء قد یقع فی تراکیب المصنفین للتنصیص علی المقصود وان لم یقع فی کلام البلغاء الذین یستشہد بکلامہم نص علیہ فی المطول قولہ ولہذا لا یجب جعلہا علامۃ جواب القسم من الامور المذکورۃ فلا یرد نقضا علی ما ذکر لانہ لیس جواب القسم قولہ ای لمجاوزۃ شیء الخ سواء کان بمجاوزۃ شیء عن مجرورھا کما فی رمیت السہم عن القوس او مجاوزۃ مجرورھا عن شیء نحو اطعمہ عن الجوع فیدخل تارۃ علی المتجاوز عنہ وتارۃ علی المتجاوز ذکر بتقی قید ذکرہ الرضی وھو ان یکون المجاوزۃ بسبب احداث مصدر المعدی بہا فان بعد السہم عن القوس بسبب الرمی وعطف التعدیۃ للاشارۃ الی ان صیغۃ المفاعل بمعنی اصل الفعل قولہ ای لاستعلاء شیء علی شیء اما حقیقۃ کما فی المثال الاول او مجازا کما فی المثال الثانی کانہ یحمل ثقل الدین علی عنقہ او ظہرہ قال بمعنی جانب وفوق فیبنیان ہم لکونہما علی لفظ الحرفین ومناسبین لہما معنی لزوم الاضافۃ بخلاف علی قال بدخول من علیہما حال من ضمیر یکونان ای یکونان اسمین حال کونہما متلبسین بدخول من ولا یستعملان بدون ذلک علامۃ تعلم بہا اسمیتہما اذ ذلک قال الشارح یعلم ذلک ولیس مرادہ ان الظرف متعلق یعلم کما یوھمہ ظاہر اللفظ الدلالۃ علی تقدیر الفعل الخاص قال للتشبیہ فی الصراح التشبیہ مانند کردن قولہ اذ التقدیر لیس مثلہ شیء بہ قال الاکثرون اذ لو لم تقدر زائدۃ صار المعنی لیس مثل مثلہ شیء فیلزم المحال وھو اثبات المثل وانما زیدت لتوکید نفی المثل لان زیادۃ الحرف بمنزلۃ اعادۃ الجملۃ ثانیا قال ابن جنی ولا نحم انا بالغوا فی نفی الفعل عن احد او مثالہ لا یفعل کذا ومرادہم انما ھو النفی عن ذاتہ لانہم اذا نفوہ عمن ھو علی اخص اوصافہ فقد نفوہ عنہ وقیل الکاف غیر زائدۃ ثم اختلف فقیل الزائدۃ مثل کما زیدت فی مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم بہ قالوا انما زیدت ہہنا لیفصل الکاف عن الضمیر انتہی والقول بزیادۃ الحرف اولی من زیادۃ الاسم لم یثبت وقیل لا زائدۃ منہما فقیل مثل بمعنی الذات وقیل بمعنی الصفۃ کذا فی المغنی وقیل ھو من قبیل الکنایۃ علی طریقۃ قولہم لیس لاخی زید اخ ای لیس لزید اخ اذ لو کان لہ اخ لکان لاخیہ اخ ھو زید وما قیل ان فی

مثل المثل لا يستلزم نفى المثل لان مثل الشئ يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هى الشركة فى اخص الصفات والمساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به فى شرح العقائد النسفية **قوله** بمعنى المثل ولا يقع كاف عند سيبويه والمحققين الا فى الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسى يجوز فى الاختيار فجوزوا فى نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا فى كتب المعربين كثيرا كذا فى المغنى **قوله** نحو يضحكن اه وقبله ع بيض ثلث كنعاج الجم بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء فى العيون والاعناق والجم جمع الجماء وهى التى لا قرن لها **قوله** للظرف متعلق بمثل **قوله** ما اذا كانت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض **قال** مذ ومنذ ومذ اه منذ بسيط مبنى على الضم ومذ مبنى على السكون فقيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال فى مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجمعه على امناذ وقيل انهما لم يثبتا فى استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل فى الحروف عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمية وهما حرفا جر اذا انجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين وقد مر ذلك فى بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصرح لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اى يكونان للزمان والشارح خص الزمان بالماضى والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان فى الزمان المستقبل وقوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب وانتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والا لزم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشارح بقوله فهما بتقدير المبتدأ مع الفاء يعنى ان قوله للزمان تمهيد و توطية والمقصد بالنسبة بعده قوله للابتداء **قوله** يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى اى بمدخولهما قال المصرح فى امالى الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية وهكذا فى المغنى والتسهيل وفى الرضى قالوا اذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته يوم الجمعة اى من يوم الجمعة ولا يتم ذلك فى نحو قولك ما رأيته منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الا ان يفسر من اول يومين بتقدير المضاف فان كان الفعل حاضرا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى فى **قوله** لا تكون بصيغة الخطاب **قوله** للظرفية المحضة يعنى فى **قوله** من غير تفسير للمحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل فى مدخوله **قوله** ان يجعل الاول مثالا اه ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثانى بتقدير المضاف اى فى فجر يومنا **قوله** كما يتوهم بحسب الظاهر

فلا يلزم ان يكون المثالان لمعينين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعده لانه لا اثر لها الا بتكلف انتقل بقوله
دخول تمييزا ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في نحو منه الاسمين ليصح الحمل كما مر
قوله لا استثناء ما بعدها اه واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر
فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي قال الحروف المشبهة بالفعل اي لمشبهها بالفعل لا عملها
ولذا قال وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها قوله فلانقسامها اي باعتبار تمام حروفها الى
الاقسام الثلثة كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه سببا لسبب ايضا لا يضر في ترك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما
الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة الاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله ولبنائها على الفتح
لا استثقالها بسبب تشديد الاواخر والتاء وهي جهة مشابهتها بالماضي ولما شبهها بالفعل في الوزن فان كفرن
كفرن وكان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن كقطعن فوزنه عروضي غير معتبر
عندهم وكذا انقسامها الى المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها واما لحوق النون
المنصوب ونون الوقاية واقتضاؤها الاسمين فمترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان الشبه المقتضي له
قوله معانيها معاني الافعال لكون كل منهما معاني جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف
قوله مثل اكدت اه عبر بصيغ الماضي المستعملة للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكونها الحروف بمادتها قوله على انه
اذا لو حذفت اه والخبر عنها بالسببية ايضا ان يكون ذكر الاصول ذكر الفروع ومما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع
على حرف ككتب والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف والنحاة لما اصطلحوا في
تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يستعمل جمع التكسير لشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرد
ما وقع في التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة الاسم والرافعة الخبر قوله اخرها مع ان كونها ثلاثية
ورباعية وخماسية يقتضي خلاف هذا الترتيب قوله لكونها للانشاء دائما بخلاف الاربعة الباقية فانها ليست
كذلك اذ الثلثة ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت لانشاء التشبيه لكنها تجيء للظن والتحقيق والتقريب ولانشاء
نوع الاخبار فلذا اخرهما قال فلها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الاحرف تقع في صدر المركب التام ويصح ان تكون عليه
فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشارح فانها فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما لما تقدم وقيل ان المراد
صدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر كلام مقصود لذاته
فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول اذ نفي النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقولنا جاءني

انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم قوله ليعلم من اول الامر اى يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب
دفعا لحيرة السامع وتوهمه اولا صغى عن مراد المتكلم قوله على حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس
نفسها لدخولها في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيهما
ترجع الى الحروف كلها قوله وحق لو وقعت اه اى حين تقتضيها التعلق بشئ آخر لو وقعت في صدر الجملة يراد
بعد تمام ما يتم به كلاما التبست بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغنى يجوز ان يكون بلغنى من
تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان تكون جملة مستأنفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ
قوله لان مجرد الاستثناء اه فيكون قوله فهي بعكسها عادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم
الصدارة قوله اى هذه الحروف فصرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكافة اى عند
الجمهور وقدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد دخولها على الفعل بالظرف اعنى تارة اذ على تقدير لحوق ما الزائدة
لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح للحكمين وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغنى ان الزائدة نوعان
كافة وغير كافة قال فتلغى اشار الى ان لحوق ما الكافة سبب للالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء وعطف قوله
وتدخل بزيادة حرف على تلحقها لا على تلغى اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول
في بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من كل حكم ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الثاني
لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل
في الصراح الالغاء باطل كردن وفي القاموس الغاء خيبه فقوله اى تنزل بيان المعنى المراد منه وفي الصراح العزل
بيكار كردن وجدا كردن قوله وقد تعمل اى هذه الحروف حين لا تكون ما كافة بل زائدة كما في فبما رحمة في الرضي
ان الغيث فما كافة وان اعملت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بها ما يعم الزائدة والكافة ويكون قوله فتلغى بمعنى
يجوز الغاؤها لان الغاءها واجب على الافصح بناء على تعيين كونها كافة نعم لو لم يقيد ما بالكافة وجعل قوله فتلغى
اى يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله وقد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر في المقصود فان بيان الشارح يوهم انها على تقدير
كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور لان المتبادر من قوله وقد تعمل اى جميع تلك
الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من ان اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما وفي شرح التسهيل
قال الزجاجي من العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك اخواتها مخالفا لما في الرضي
من عدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذ لا فرق بينها وبين ليتما فتامل هذا معنى قوله وقد

تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها او لو حمل على التقدير بعمل بعضها على اللغة الغير الافصح
لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم روى بيت النابغة شعر الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
برفع الحمام ونصبه قوله وقد تدخل الخ ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق ما تدخل على الافعال وفي المغني خلافا
حيث قال ويبقى ليت بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع
وطاهر القزويني ويجوز نصب اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها وروى بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر
بان الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف لما يشعر به قوله فتلغى على الافصح قوله اخرجتها عن العمل لانها بسبب
لحوقها وصيرورتها كالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا تغير الفاء بيان للتفصيل
الاحوال المختصة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة
كونهما للتاكيد فالمكسورة لتاكيد النسبة التامة المفتوحة لتاكيد النسبة الاضافية المستفادة من الاسم والخبر قوله تماما جملة الضمير راجع الى
جملتها او المراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم يطلقون اسم الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا لانه لا يتوهم
استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين صحح العبارة بضمير التثنية في سماها وكانت وعليها قال
في حكم المفرد بتاويل المصدر خبرها مضافا الى اسمها نحو بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد اي
زيديتك وقس على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلتها مركبا اضافيا كان المصدرية قال
وجب الكسر في موضع الجمل اي وجب الكسر في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسدها ولا ينتقض
بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجأة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع
مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فسيجي تحقيقه من انها مفتوحة ومكسورة و
مكسورة معنى قال في موضع الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما ذكر في كتاب الطهارات تعالى ان
ان يحتمل ان يكون ان مفعول الجميع فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وفتحت ان والمراد بان حكم الكلمة
مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة الدماميني لان بعض النحاة
يجعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو حقا وقصدا فيجوز نصب ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى
اللغوي والالزم المصادرة ومعنى كونها في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
سواء كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو الا انهم هم السفهاء ونحو نعم انه فاضل ونحو يا بني ان الله
اصطفى لكم الدين ونحو مرض فلان حتى انه لا يرجى فان قلت لم يقصد المص رح هاهنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة الى التعميم

قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة ان تكون مبتدأة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية بالقول وواقعة موقع الحال او موقع خبر اسم عين او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لا يمكن ادخالها فيما عدا المبتدأة فلذلك عمم **قوله** لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي ما لم يضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة ثمه فوع بان المقصر ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة ان انما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها ليتحقق كونه في موضع الجملة **قوله** لان مقول القول اه اشار بالمثال الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانها ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اى لانك فاضل والمراد ان ما وقع عليه القول اى التكلم اذا اريد به المعنى لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول القول يكون مفردا اذا كان مؤديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد منقطع من الجملة نحو ع اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا ونعت مصدر نحو قلت حقا والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان اريد به مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان منقطعا من جملة فهو جملة في التقدير محكي فبقوله مقول القول خرج ما يكون نعت المصدر وهو ظ وما يؤدي معنى الجملة لانه تعبير عن المقول لا نفسه وبقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ريبة وما قيل انه كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت اندفاعه بان الكلام فيما كان الجملة المصدرة وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاء في الذي انه قائم عندك فتدبر **قوله** حال كونهما مع جملتها اشارة الى ان في كلام المصرح تسامحا حيث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها باعتبار انها المصححة لصيرورة ما بعدها كذلك **قال** ومفعولة اى ما بعد مقول القول بقرينة ما سبق ولا يطلقون عليه المفعول من المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت

اذ لا تدخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم لانها مع جملتها ليست معمولة بل قائمة مقام المفعولين
اللذين هما في الاصل جملة **قال** و مضافا اليها هذا باطلاقه يدل على انه يجب الفتح فيها اذا وقعت مضافا اليها
للظروف اللازمة للاضافة الى الجملة نحو المشهور في حيث وقال بعضهم انه من مواقع الكسر واما اذا وقعت
مضافا اليها لا اذ واذا فلم يوجد فيه نقل صريح في تعيين الفتح والكسر الا ان ما بعدها ان اول بالمفرد وجعل
الخبر محذوفا فيجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران كالفاء الجزائية واذا المفاجاة **قال** وبعد لو ولولا انك اه
غير الاسلوب وحمله بعد لولا ولو لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة تمييز بين ان المكسورة
والمفتوحة على ما صرح به المصنف في شرح المفصل حيث قال انما ذكرهما لاعتراض على القاعدة المذكورة وهو ان الفتح
بعد لولا ولو وقوع ان لولا ولو انما هو في خلاف الجمل فيكون في موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب بان الفتح
بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ واذن لا يتعذر معه ما بعدها الا في موضع المبتدأ فلذا وجب
الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد اطرح خبره في الاستعمال وليس
هذا الموضع كموضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا لجاز حذفه وذكره فيجوز الامران واجاب عن الفتح في ان الواقعة
بعد لو في قولك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا ترى ان لو في نحو لو علم زيد لقمت
لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اي انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط
لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل فيكون
ان ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق ح ذكرهما في بحث لولا ولو لا في مباحث الحروف المشبهة **قوله**
معمول للفعل اه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا اه لان التخصيص انما يكون
على معاني الافعال دون الاسماء والحروف **قوله** نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لانه من شروط لو اذا
وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى و
لو انهم فعلوا وقد صرح به في بحث حروف الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كما في قوله تعالى ولو
ان ما في الارض من شجرة اقلام ولعل الشارح اختار التمثيل بكون الخبر اسما لانه ابعد عن تقدير الفعل واظهر في كون
ما بعد ان جملة والتمثيل يكفيه الفرض وما قيل انه وقع في التنزيل اخبره اسم مشتق وهو قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في
الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله تعالى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشيء لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية
او للتمني والكلام في الشرطية **قال** فان جاز اه اورد الفاء اشارة الى انه متفرع عن القاعدة السابقة ومعنى جواز

التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت **قال** سماز الامران بالنظر الى افادة المقصود
ولا ينافى ذلك رجحان احدهما بعدم الحذف وفيه **قوله** فجزاؤه اه قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ
الجزاء الا ان جعل الشئ جزاء يقتضيه كونه جزاء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتيب الثانى على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى
اللغوى اعنى ما يعبر عنه بالفارسية بپاداش **قوله** او اكرامى ثابت له قيل فى كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا
تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه فان حذفه يوجب الالتباس كالتاخير وايضا تقديم الخبر
ههنا واجب فالتقدير فثابت له اكرامى وكلاهما ليس بشئ اما الاول فلانا لا نسلم ان حذفه قد يوجب الالتباس لان محل
الالتباس ما يكون المعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثانى فلما ذكر فى المغنى ان القائلين بان الواقع بعد لو
الداخلة على ان المفتوحة نحو ولو انهم آمنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اى لو ثابت ايمانهم وبعضهم
يقدره مؤخرا اى لو ايمانهم ثابت **قوله** لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ وعلى التقديرين معمول العامل الرافع فيكون
مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة
قوله كما قيل جملة معترضة فائدتها تأييد للظن بقول غيره **قوله** انه لئيم فى الصراح اللئيم بالكسر بخيل
يخدم قفاه كما يخدم العبد لمولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعنى الخادم وفى الرضى لئيم صفعان فى الصراح صفعان
سيلى زننده فما وقع فى تفسير الصفعان فى شرح الفاضل الاسفراينى يعنى من يضرب فى قفاه ولهزمته سهو **قوله**
ان يأكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل فى بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه **قوله**
او بارادتهما مع حواليهما كما فى قولهم حبيب مذاكيره وشابت مفارقه **قوله** بالجر لا بالرفع عطفا على مثل من يكرمنى اه
وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشائع لفظ المثل والنحو **قوله** اى مثل
عبد القفا هكذا فى اكثر النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعنى ان المقصود تشبيهه بما وقع بعد اذا
اعنى ان مع مدخولها بمجموع اذا انه كما يوهم ظاهر العطف لان المثل به على ما صرح به سابقا بقوله مما وقعت بعد
اذا او وجدت فى نسخة بخط الشارح اى مثل اذا انه عبد القفا وجه التفسير غير ظاهر وانما لم يقل وشبههما لئلا يتوهم
ان المراد شبيهه بكليهما نحو من يكرمنى اذا انى اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء
الجزائية ومشابه للثانى من حيث وقوعه بعد اذا المفاجأة صورة **قوله** انى احمد الله اى هذا الكلام فيكون قد قال كلاما
اوله انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك ولا يكون انى احمد الله معمولا فى اللفظ لاقول لانه وقع خبرا عن اول وان كان مقولا
من حيث المعنى **قوله** لان اول الاقوال اه فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر ولا يتعين ان يكون الحمد بهذا اللفظ

قال ولذلك تقدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفس قوله لانها في حكم العدم فهو بمنزلة الباقي كفى بالله
قوله للتاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه في محل الرفع مثله لجواز العطف بالرفع قوله
سواء كانت المكسورة اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامرين لا بيان لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها
وخبرها كثير في كلامهم واما وجه النصب في قوله لفظا وحكما فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة من انهما
منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اي ان المكسورة
في اللفظ او في الحكم ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح به في
شرح التسهيل في بيان فائدة قول مصنفه مميز الجملة منصوب بفعل محذوف غالبا اسناده اليه مضافا الى
الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما لا يصلح الاسناد اليه ولا الايقاع عليه نحو امتلأ الكوز ماء وكفى بالله
شهيدا وما احسن الحليم رجلا ولله دره عالما وقد وقع في شرح الفاضل الاسفرايني اي كسرا لفظيا او كسرا حكميا فنعم بعده
من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى اذ لا كسر حكميا في ان المفتوحة بل هي في حكم المكسورة قوله بيان بل هو
بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قوله المصرح بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع
وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله مبتدأ وبل الجملة لانه باب معمولين كانا في الاصل جملة ولذا جاز دخول لام
الابتداء في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف اعجبني ان زيدا القائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه
لكونه فاعلا وهذا لا ينافي كونهما بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لهما شبها بالجملة من حيث انه
حصلت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبها بالمفرد لكونهما بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون
لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من جوز ذلك قال ويشترط مضي
الخبر اه فانه اذا مضى الخبر يقدر للمعطوف عليه خبر آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت في حكم العدم
فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتداء فيكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد حقا وتوهم انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون
معطوفا على محل خبر ان دون لفظه ليتحد عامل المعطوفين على اسم ان وخبره والعطف على محل خبر ان لم يوجد في
كلامهم ثم اعلم ان في قوله جاز العطف اه اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف
الجملة على الجملة عموما والعطف على الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا وتقدم على المعطوف فان قيل اذا جاز
عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت
فائدة التشريك في معنى التاكيد المستفاد من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة الملغاة وفي قوله

اسم ان المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل الرفع محلا لمجموعها دون اسمها اذ لا محل له والمرفوع هو المجرد
لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجردا ولان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تاويله
وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي
والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا **قوله** مثل ان زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور
بعد المعطوف خبر ان ولتقدمه بالرتبة في حكم المعنى نحو ع انى وقيار بها لغريب وان يكون خبر ان محذوفا
قوله وهو باطل لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد **قال** في مثل انك وزيد ذاهبان اى
فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه
خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل
ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب **قوله** وهو
لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده **قوله** لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى
الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم **قوله** نحو ان زيدا لقائم اشار بذلك الى انه انما يدخل الخبر المتاخر
لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين
تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما **قال** اذا
فصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم
قوله لان فيما عداها آه لان هذه الثلاثة صور اذا وقع فصل بين ان واسمها بخبرها او معمول خبرها يدخل اللام على
اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه ح يدخل اللام في ذلك المتقدم على
الخبر فانتفاؤها انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام
على الخبر ولا شك انه يلزم ح توالي الحرفين **قوله** وان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه جواز
انها لا تغير معنى الابتداء كان [illegible] ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها مغيرة
معنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية **قوله** لكن لا توافق اللام آه يعني كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبهما صدارة
لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكانتا لم يسقط صدارتهما بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يغتفر معها
سقوط صدارتها **قوله** ع ولكنني من حبها لعميد في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقال فلان
عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد وفي الحواشي الشريفية على الرضي العميد هو الذي هده العشق

في الرضي وما انشدوه اما ان يكون شاذا واما ان يكون في الاصل لكن انني مخففة بحذف الهمزة ونون لكن كما
خففت لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا قال فيلزم ما اللام ذهب ابو علي الى انها
غير لام الابتداء لان ما بعد المفارقة قد تعمل فيما قبلها او بالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول
الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما اجابه ابن مالك بان رتبته التقدم فكانه متقدم لفظا **قوله** لهذا
اي لاجل ان اعمالها قليل **قوله** للفرق بين المخففة والنافية ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها تاكيد النسبة
الثبوتية لا تجامع النفي ولانه لما حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن
المحذوف **قوله** لطرد الباب اي باب ان المخففة وان لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال **قوله** ولان
كثير آه فالاولى في صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة
لا تغني عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلته لطرد الباب **قال** ويجوز دخولها آه ويجب ان يكون الفعل او الاكثر
كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه
ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين كذا في المغني وح
لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو المفعول كما في الاسمية كذا في الرضي **قوله** اي من الافعال آه فالاضافة لادنى
ملابسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة **قوله** لا غير اي لا غيره من الافعال فان الاطلاق
قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم **قال** خلافا للكوفيين في التعميم اي
يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص
لان الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان
المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية
فالمعنى انهم يخالفون في تعميم صورة انضمام اللام في تعميم ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح
التسهيل والى الثاني في حواشيه نقلا عن الشيخ جمال الدين بن هشام **قوله** تالله ربك قال صدر الافاضل التاء
بالله بالباء الموحدة وانشد ابن جني في سر الصناعة شلت يمينك ان قتلت لمسلما قال ان قتلت
مسلما فان ذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اي القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص
على المخاطب كذا في شرح المفصل **قوله** شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان قعدت لانت
ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا

فی المغنی قال المصنف رح فی شرح المفصل وجه رد مذهب الکوفیین اذا صح التمسک بما رووه تقدیر ضمیر الشان فی مثل
ذلک او تنزیل الجملۃ الخبریۃ الفعلیۃ منزلۃ الاسمیۃ کما اجروا انما قام زید مقام انما زید قائم قال یشتمل آہ ویشترط
ان یکون خبرها جملۃ ولا یجوز افرادہ الا اذا ذکر الاسم فیجوز الامران کذا فی المغنی قوله اکثر قال المصنف رح فی امالی
المسائل المتفرقۃ الشبہ فی ان المفتوحۃ من حیث اللفظ والمعنی والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول
کالماضی آہ واما المعنی فلانها تغیر معنی الجملۃ کالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت علی محل اسم المکسورۃ
ولم تعطف علی محل اسم المفتوحۃ کما لم تعطف علی محل معمول الفعل قوله کما سبق فی بحث ضمیر الشان لکن المذکور
فیه ان المفتوحۃ اقوی مشابهۃ من المکسورۃ ولم یذکر فیه دلیله فالحوالۃ لا طائل تحتها قوله کقوله تعالی وان
کلا لما لیوفینهم لام لیوفینهم جواب القسم ولام لما الفارقۃ زیدت ما بعدها دفعا الکراهۃ اجتماع اللامین والکوفیون
یجعلون النصب بفعل یفسرہ لیوفینهم اوبه نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا یعرف فی کلامهم بمعنی الا کذا
فی شرح التسهیل قوله بحسب الظ واما بحسب الحقیقۃ فلا ترجیح للاضعف علی الاقوی لان الاقوی معتبر للمعنی
دون الاضعف قوله فقدروا ضمیر الشان لانه یجب تقدیر معمول لیکون الجملۃ بعد تقدیرہ کما کان قبله و
ما ذلک الا ضمیر الشان وقیل لا یلزم کون اسمها ضمیر شان وقدر سیبویه ان یا ابراهیم قد صدقت الرؤیا انک
قوله فلا یلزم ترجیح الاضعف علی الاقوی بل تساویهما بحسب الظ مع ترجیح الاقوی بحسب الحقیقۃ قوله
الصالحۃ هی الجملۃ الخبریۃ فلا تفسر بالانشائیۃ نص علیه فی شرح الالفیۃ للشیخ السیوطی قوله سواء کانت
اسمیۃ او فعلیۃ اذا لم یدخل علیها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تکون جملۃ اسمیۃ واذا دخلت علیها جاز کونها فعلیۃ نص
قوله فلو انک آہ بفتح الکاف والتاء وعن ابن الانباری انه نقل عن الفراء الکسر یصف نفسه بالموافقۃ لحبیبته فیقول
لو انک فی یوم الرخاء والسعۃ والزمان الذی لا یوجب لفرقۃ سالتنی ان فارقک لم ابخل بذلک وطلبت رضاک وانت
صدیق محبوب کذا فی شرح ابیات المفصل قال ویلزمها مع الفعل المتصرف بحلاف ما اذا کان مع الاسم بان یکون خبرها
جملۃ اسمیۃ او مع الفعل مع اداۃ الشرط فانها لا یلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدریۃ علیها لامتناع تاویلها
بالمصدر بل الاسمیۃ اما مجردۃ او مصدرۃ بلا او باداۃ شرط او برب وبکم نحو ان الحمد لله رب العلمین وان لا اله
الا الله وعلمت ان من یضربک اضربه وعلمت ان رب خصم لی وعلمت ان کم خادم لی وقید فی التسهیل اقتران
الفعل بما ذکر بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا ان یؤملون فجادوا قبل ان یسالوا باعظم سول وذلک ضرورۃ
ومنه قراءۃ مجاهد لمن اراد ان یتم الرضاعۃ وهذہ عند البصریین هی الناصبۃ للمضارع اهملت حملا علی اختها

قوله اى الفعل المتصرف ناه في التمهيد اي بفعل يقترن غالبا بان يبين ولم يكن دعاء بقد او بلو او بحرف تنفيس او نفى
فبان المص رح والشارح كليهما قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح رح ذكر الامثلة الاربعة ولو قرأن بعد العلم اشارة الى
انه يشترط في المخففة ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو وحسبوا ان لا تكون
فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما فلذا قال المص رح
في ما في المسائل المتفرقة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق في نفس ما وقع فيه اللبس والعلم فارق خارجي قد يقع
الذهول عنه بواسطة البعد **قوله** للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا
فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز
الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال وان مع
الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلانه يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما
حروف النفي فلزيادة مضادة لتلك الحروف الثلاثة واذا لا يجتمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف
للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل **قوله** او حرف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما دام وما يقوم **قوله**
فانه لا يحصل الخ قال الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من حروف النفي
الا بلا لكثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان لا يقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشارح بان يقال المراد انه لا يحصل
في جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع في بعض الصور **قوله** لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عنى به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية تخص
المضارع للاستقبال دون المخففة **قوله** اى لانشائه وهو الغالب عليها او المتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون
الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى
هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه ولذا يقال كاني امسي وفي الرضي الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم
الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقدر فلذا
تقول كاني امسي ولا يخفى ما فيه من التكلف لان مقصود القائل من كان زيدا قائم افادة الظن بقيامه
لا التشبيه برجل قائم ويجيء للتحقيق والتقريب ايضا ذكره في المغني **قوله** جملة الخ الوجهان ذكرهما المص رح في شرح
المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لأدى الى ان يكون مع جملة جارا ومجرورا فلا يكون كلاما
مستقلا ويحتاج الى تقدير المتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل الجمهور دفعه بانه يحصل بالتركيب احوال

لم يكن قبله **قوله** ومذهب الخليل آه فهي عنده للتشبيه والتاكيد في المغني انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه
قوله وان خرجت بسبب صيرورته جزءا **قوله** وبحر مشرق وروى وصدره والمعنى واحد الحقة بالضم
معروفة وارادا الحقتان ويجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث عند التثنية جعل النحر مشرقا بالبياضه وشبه
ثدييه بالحقتين في نهودهما واكتنازهما **قوله** ويجوز ان يقال آه في الرضي لكن لما لزم الفعلية التي يليها ما الزمان
المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان **قوله** وقال الكوفيون آه والى
ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى **قوله** ومعنى الاستدراك آه اي
عرفا واما لغة ففي التاج الاستدراك دريافتن چيزى وفي الصراح استدراكت تداركت ما فات قليل السين فيه
للطلب وفي الحواشي الهندية اي لطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين
نقل في العرف من المعنى العام الى الخاص **قوله** اي تغايرا معنويا بحيث يكون معنى الاول موهما النقيض الثاني
قوله وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجاء زيد ولكن عمرا
لم يجئ افادة ان الحكمين المتغايرين متحققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو بل مجرد دفع التوهم
الناشي من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فتكون للاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم في آخر الكلام
فمدفوع بان دفع التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار الرضي ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قال ان الواو
في ان الوصلية للاعتراض ورد عليه المحققون **قال** وليت للتمني ويقولت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء **قوله** فتدخل
على الممكن اي ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع وان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقع ليت غدا يجيء في
الرضي ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب
وفي المحال **قال** واجاز الفراء آه اي اجاز الفراء نصب الجزأين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظ اجاز
فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه بيان الشارح لان ذلك البيان
انما هو فيما وقع في الاستعمال قوله اتمنى زيدا قائما وهو متعد الى مفعولين كذا في الحواشي الهندية **قوله**
اي تمناه كائنا على صفة القيام يعني معنى تمنى كون زيد ذات القيام تمنى حصول صفة القيام له **قوله** واجاز آه
اي توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجري في ليت الشباب هو الرجيع على
الفتى والشيب هو البدي الازل **قوله** اي ليت ايام الصبا لنا آه كائنة يدل من لنا اشار بذلك الى نيابة الجار والمجرور
عن عامله المحذوف وتحمل ضميره **قال** لعل للترجي وذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب

الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال البعض وكونها
للتعليل والاستفهام والشك خطاء عند البصريين كذا في شرح التسهيل **قوله** وداع دعانا آه يقال استجاب له و
استجابه بمعنى اجابه اى رب داع دعا هل مجيب الى الندى اى هل احد يعطي المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع
دعوة اخرى وارفع الصوت لعل ابى المغوار قريب منك فيجيبك ويجيئك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق
التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا في شرح ابيات الكشاف وقال وفروة تلحق بالتاء فيختص بعطف الجمل نحو
نمضيت ثمه قلت لا يعنيني **قوله** بكسر الهمزة وقد تفتح وقد تقلب ميمها الاولى ياء وقد تقلب نونها حرف ما **قوله**
وهذا لا لترتيب عطف بيان او بدل لان الترجيح المقايسة لسقوطها اثنا ولا عاطفا لازما لعطف الشيء على مرادفه
ويقع تفسير الجمل ايضا واذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو تقول استكتمته اى سألته كتمانه
يقذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اى فتحت فقلت اذا سألته لان اذا ظرف لتقول **قال** الاربعة الاول للجمع
التفصيل اى الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع
والمتبوع جميعا وهي الاربعة الاولى وقسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام وقسم يثبت به الحكم لاحدهما
بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان احد كل قسم يفترق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الآخر **قال** فالواو للجمع اى الجمع بين المفردين
وفي حكمهما في كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونهما
واذا دخل عليهما النفي افاد نفي المجموع اما بانتفاء جزئيه او بانتفاء احدهما واذا قصد التنصيص على الاول جيء بلا الزائدة
بعد الواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو **قوله** مطلقا آه اى لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فلا يعتبر الترتيب في
مطلق الجمع فالواو للجمع المطلق **قوله** اى حصول الفعل آه خبر لقوله فتقول جئنا او بدل منه **قوله** بمعنى انه لا يفهم
فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فتقول زيد وعمرو واحتمل ثلثة **قوله** وجودا كما نقل عن المبرد و
الكسائي وبعض الفقهاء او عدما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح
والترتيب اكثر ولعكسه قليل كذا في المغني **قوله** اى الجمع مع الترتيب في تاج البيهقي الترتيب يك از پس ديگر فرا كردن قيل
الجمع بمعنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبر في الترتيب فلذا زاده الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب
هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب **قوله** بغير مهلة اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند
الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح **قوله** في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل وثم للترتيب بمهلة لسلامة
التكرار **قوله** غير ان آه هكذا قال الجزولي وقال الرضي الذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيدان

المعطوف هو الجزء الفائق في القوة او الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب في هنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيء في كلام الشارح دفعه **قوله** بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة للتدريج الذهني **قوله** جزء قوي او ضعيف قدر الصفة بقرينة قوله ليفيد الى آخره والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول حتى ولدها والضابطة انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل **قوله** من حيث انه قوي قيد بذلك ليترتب عليه قوله ليفيد قوة او ضعفا **فقال** ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف عليه ليفيد اه **قوله** اي ليدل عليهما اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن **قوله** فصلح لان يجعل اه ففي العاطفة معنى الجارة لانها فرعها مع معنى الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط ان يكون مدخول العاطفة جزء ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا ليحصل معنى الغاية **قوله** ودل انتهاء الفعل اه فيصير الكلام نصا في الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج **قوله** وثانيهما اه اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدريج الذهني في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بمدخولها **قوله** على رجالة الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصحب ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش **قوله** كان الانتهاء اه يعني ان المقصود من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية ويحصل المقصود اعني شمول الفعل بجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح وجها لعدم دخول حتى العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة او الضعف **قوله** هكذا في بعض الشروح انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب **قوله** كما وقع في بعض الحواشي اراد به الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل ليشمل المجاور ولم يمثل بنمت البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلامه بان مراده بقوله وحكما ما اعتبر كجزء منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبتني الجارية حتى حديثها وضربني السادات حتى عبيدهم **قوله** اي للدلالة اه اشار الى ان اللام

ان لاحد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اى الشك بل لاحد الامرين
سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد به الابهام على السامع او التفصيل او الاباحة او التخيير او
التسوية فان مدلوله لاحد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله فى الشك اشيع فلذلك
بينه المصرح ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئى المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد
الا ان معناه جزئى محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل اى لافادة احدى النسبتين من النسبة
الى المتبوع او النسبة الى التابع او لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة او ثبوت
الحكم ليست مدلولا لاو وانما تستفاد من الكلام الذى فيه او **قوله** عند المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما فى الاذهان
قوله لكل من الامرين اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر بقرينة الاثم والكفر **قوله** والعموم مستفاد
تحقيقه انه لا فرق فى اصل الوضع بين المثبت والمنفى فى ان الحكم على احدهما دون الاخر مثل رأيت زيدا او عمرا وما
رأيت زيدا او عمرا معناهما رأيت احدهما دون الاخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما اضرب احدهما
دون الاخر الا اذا كان للعدد واكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى
الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثانى ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال فى الامر والنهى هذا
هو مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او فى الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل
فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقرن بكلاهما
كذا فى الرضى **قال** وام المتصلة اراد ان يبين الفرق بين الثلثة وبدأ من القريب **قال** لازمة لهمزة الاستفهام لفظا
او تقديرا دون هل لكون الهمزة عريقة فى الاستفهام **قوله** اى غير مستعملة اه يعنى ان اللازم ههنا بالمعنى اللغوى
المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشئ حتى يرد
ان الصواب فى ام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس
قال يليها احد المستويين والاخر الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتأويل اى المفرد ان بعدهما بتأويل المضاف اليه
لاى نحو ازيد عندك ام عمرو اى ايهما عندك وافى الدار زيد ام فى السوق اى فى اى الموضعين **قال** بعد
ثبوت احدهما تعلق الظرف بيلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس **قال**
لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى واى يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير
استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ مما اريد به

التسوية فالهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام واما تمامها بمعنى الاستواء فهي معنى مجازي فلا يرد ان ام ههنا للاستواء
في الواقع فلا يصح قوله عند المتكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اى انذارك
وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء والجملة
دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل
على مجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط **قوله** وح يكون تركيبا هذا تكرار محض وتفريع للشيء
على نفسه اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو الكلية كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق
اعني المخالفة بين ما وليها وقوله ازيدا رأيت ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما وليها وح يكون تفريعا للجزئي على
الكلي والاولى تركه **قوله** لا يعد ضعيفا اى لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه انه ضعيف قياسا بالنسبة
الى الافصح **قوله** لانهما لا يفيدان التعيين لان نعم لتقرير ما سبق ولا لرد ما سبق وههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين
قوله وانه يصح الخ فيه اشارة الى انه يصح جوابا بالتعيين قال المصنف رح في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السوال لانه
يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب مع زيادة **قوله** لان المقصود فالسوال عن اصل النسبة فيصح
الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها **قوله** وقد يجاب الخ تحقيق المقام بان ما ذكره المصنف رح حكم اكثري
وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة و
في العباب انه تخطية للمتكلم حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا
في السوال فتقول له ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس
بجواب وان اريد به ما يكون في مقابلة سواله ومخرجا له عن التردد فهو جواب والظاهر هو الثاني **قوله** فالمشار اليه
تفريع على تفسيره في الموضعين بمعنى واحد **قوله** على شرطين احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين والآخر
الهمزة والمتفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين **قوله**
لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الچلپی
لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار **قوله** على طريق اللف والنشر
اى لف الشرطين ونشر الحكمين **قوله** لكان اخصر واحسن لكن ما ذكره المصنف رح اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقديره
جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط **قوله** في الاضراب عن الاول سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد
الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه فلا يليها الا الجملة اما ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك

ام عمرو عندك او مقدر المدعما كما في مثال المتن **قوله** للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى وقد يجئ للانكار
نحو ام يقولون افتريه وقد يجئ بمعنى بل وحدها كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ونحو ام هل تستوي
الظلمت والنور **قوله** اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع على غير قياس كانهم جمعوا
اقطاعا كذا في الصحاح **قوله** كما تقول ازيد عندك ام عمرو اه هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ام عمرو عندك
بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام
بالهمزة خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في
الخبر مع تساوي النظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة ويليها الهمزة الاستفهام
الطلبي او التسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع على قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي
سواء كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي
فان كانت الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل وتساوتا في
النظم او اسميتين مشتركتين في جزئي الاول انه يكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها فعدولك الى الجملة دليل
الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة او لا فهي منقطعة عند المتاخرين
خلافا للجمهور والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف بكون احدهما اسمية والاخرى
فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميين وتأخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساويتي النظم نحو
ازيد عنده ام عندك عمرو فالظاهر الانقطاع **قوله** اي غير مستعملة الا مع اما اي غير مستعملة اما العاطفة الا مع
اما قبل المعطوف عليها فادات اللزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال **قوله** يعني اذا عطف واريد العطف
بقرينة قوله ثم عطف في المغني انهم يعبرون بالفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد
بالمعطوف عليه في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبله والعبارة تقتضي ذلك
قوله يلزم ان يصدر اي اما اذا كان قبل حرف للازمة وانما قال المص هيهنا مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة لان ام المتصلة
لكونها بمعنى اي الامرين يقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهي تدل على
شك المتكلم او ايهامه من ابتداء التكلم الى تمامه لا انه عرض له في اثناء التكلم التزام اما الاولى لاجل افادة المخاطب انه
من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر فهي لا تجتمع الا مع اما **قوله** يجوز ان يصدر او فمبنى الكلام مع او على
التساوي واما مع او فان تقدم اما فهو كما مر وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك او الايهام بعد ذكر المعطوف عليه

قوله والجواب اه الجوابان ذكرهما المصنف رح في شرح المفصل **قوله** بل للتنبيه على الشك اه هذا اولى مما ذكره المصنف رح من
ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا **قوله** لعطفها على اما الاولى وفائدته التنبيه على ارتباط
ما بعدها بما قبلها ولبس ابتداء كلام قال الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة
لتاكيد العطف لمجيء اما غير عاطفة ووجب لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقع مراده ان الواو
لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم الابتداء واما لعطف مدخولها على
مدخول ما الاولى لافادة الشك **قوله** فكلمة لا لنفي الحكم اه فلا تجيء الا بعد الاثبات اللفظي او المعنوي نحو ما زال قائما
لا قاعدا ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر **قوله** للصرف الحكم اه هذا التفصيل في عطف المفرد بل واما في عطف
الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي هم عباد مكرمون واما
بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح
كذا في المغني فلذا لم يتعرض له الشارح ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفيا قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال
شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك **قوله** والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن مهتما او كان خطاء عمدا او سهوا او ليس المراد انه وقع لا بطريق القصد
قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فهي في النفي والاثبات على طريق واحد **قوله** تثبت الحكم المنفي اه كلمة عن
متعلقة بالمنفي واللام بتثبت ولذا قالوا لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد ويتعين الرفع **قوله** في حكم المسكوت عنه
جاز ان يثبت وان لا يثبت **قوله** فهي نقيضة لا في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا اذ لا يكون في المفرد
معنى النفي لان حرف النفي انما تدخل الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفي **قوله** فتكون لا يجابه اه اي لاثبات ما انتفى عن
المتبوع مع الاستدراك **قوله** فتكون لازمة اه اي الانتفاء عن الاول باق بحاله ما لم يقع الحكم به غلطا وانما جيء
بلكن لدفع التوهم **قوله** وان كانت في عطف الجملة اه اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري
فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس
انها في جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك اذا ليها مجرور بلا جار نحو
ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر الجوار والتقدير لكن عمرو مررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسي وقيل انه مجرور بجار
مقدر هذا كله اذا لم يدخل الواو واما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي وفيه انه نقل في المغني عن ابن عصفور
وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة **قال** حروف التنبيه قال المصنف رح في امالي المسائل المتفرقة تسميتها

حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان مناقبة المعنى المقصود منها اولى من اضافتها الى امر ليس
دلالتها على التنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفى اللفتى يقول المغربون نها حروف استفتاح تفسير
مكانها ويهملون معناها وفى بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الكلام وتحريضه
على حسن الاستماع ذلك فعلم ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة
قوله يصدر بها الجمل الخ اى يؤتى بها فى صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها
فالا واما واجبتا التصدير وها جائزة الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة نحو ها انتم هؤلاء قوله حتى لا يفتقر الخ
ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق ما بعدهما التركيبهما من همزة الاستفهام الانكارى وحرف النفى ولذلك لا يكاد يقع
الجملة بعدها الا مصدرة بما يتلقى به القسم نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم وامام من مقدمات اليمين ع واما والذى لا يعلم الغيب غيره
قوله التى لا تتعين معانيها الخ لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام والمعنى العام بشرط الاستعمال فى الجزئيات على
كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة قال حروف النداء بالكسر والمد آواز دادن بصدا ونداء قد
يضم بحبا من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو وقيل انها اسماء الافعال
لتمامها بما بعدها اورده المصنف بان بناء بعضها ليس بناء الاسم وبانه ليس لها مرفوع لعدم الفعل فلا يتم الكلام فلا يتم المسئلة
فى تحقق اسماء الافعال الا لمخاطب لانه مدعو لا داع قوله لانها تستعمل الخ وفى الاستغاثة والندبة قال البعيد حقيقة
او حكما كالساهى والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما
محققتان فى ايا وهيا ومنتفيان فى اى والهمزة والمد يتحقق دون الكثرة فى يا فلذا يعمه للقريب والبعيد وبهذا ظهر
كون اى للقريب والهمزة للاقرب قال نعم فيه اربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعا لكسر العين
قوله ومنه تسميتها الخ ودولان فى جميعها معنى الايجاب اى التحقيق وليس المراد به ما يقابل النفى حتى يحتاج الى تكلف فى
بلى قوله اى محققة لمضمونه اى ليس المراد بالتقرير التأكيد فانه انما يوجد فيما بعد الخبر بالتحقيق يعنى راست
كردن سخن كذا فى الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجى بعد الامر والنهى فالتحقيق والمعرض الاستفهام
الخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والمقصود منه المطلوب والمستفهم منه وقد يقع فى صدر الكلام نحو
نعم هذه الطلاطم والحق ان هذا جواب لسؤال مقدر قوله استفهاما كان او خبرا الظ ان يقول انشاء كان او
خبرا ليفيد جواز تقريره غير الاستفهام مما سبق الا ان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات و
الاستفهام عن النفى ولذا لم يتعرض لا مثلة الجمل اثباتا ونفيا الفرد وعدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد

حروف النداء

حروف الايجاب

او ما قام زيد تصديقا له **قوله** وبلى فى جواب الم يقم زيد آه ذكره ههنا توطية لبيان عدم صحة نعم فى جواب الست بربكم وصحته ولو قال فلو قيل نعم فى جواب الست بربكم لكان كفرا آه لكان اخصر واحفظ من الحوالة الى ما بعده ومن لزوم التكرار فى بيان معنى الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى **قوله** لكان كفرا كما روى عن ابن عباس رض **قوله** تصديقا للاثبات لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعده **قوله** من انكار النفى فالهمزة للانكار وانكار النفى اثبات وفى الرضى انما للتقرير اى للحمل على الاقرار **قوله** فى العرف الطارى على الوضع ولذا قال بعضهم لو قال بلى فى جواب الست بربكم لا يكفر **قال** بعد الاستفهام بالهمزة او بهل وكذا بجميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها لطلب التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم **قوله** وذكر ابن مالك رحمه الله اياه فى المغنى ان اى بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما يقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انما تقع بعد الاستفهام **قوله** اى لا تستعمل الا مع القسم فاللزوم بالمعنى المتعارف وفى الاستعمال **قوله** تقول اى والله واذا اسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها كما فى من مع اللام وحذفها على الاول يلتقى ساكنان على غير حدهما لكونهما فى كلمتين ومع ذلك ضعيف لان شرط المدغم فى غير حرف المد ان يكون له فى الاصل حركة وليس للام اصل فى الحركة **قال** واجل لسكون اللام جعله فى المغنى مثل نعم والاختصاص قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعد الخبر **قوله** للمخبر قد اتاك زيد آه قد اتاك مفعول للمخبر اى قد اتاك تفسير اجل وجير وان **قوله** نحو قول ابن الزبير آه روى ان عبد الله ابن الزبير اتاه فضالة ابن شريك فقال يا امير المؤمنين ان ناقتى دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقعها بسبت واخصفها بهلت وسر بها البردين فقال انى جئتك مستمنحا لا مستنجحا فلعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها السبت الراحة ولملت القشر والبردين اول اليوم وآخره والاستمناح طلب العطاء **قوله** من جوى بهن فى القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجع وتطاول المرض وداء فى الصدر وكلها فى البيت حسن **قوله** ان اصل المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونهما لا يختل فالمعنى المستفاد منهما تكرار الحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع التحقيق لرد الانكار يختل بدونهما وخلاصته انهما للتحقيق والتثبيت دون التاكيد وفرق ما بينهما هذا اذا قلت ان التاكيد معناها واما اذا قلنا انه غرضهما على ما يدل عليه عبارة القاضى فى تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما الآية وعدهما من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء التاكيد فلا سميتهما لم يطلق عليهما زوائد **قال** ان وان وقيل لم يبينوا ان هل هى ان الشرطية او النافية او المخففة عن المثقلة او الناصبة

حروف الزيادة

او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانهما غيرها لذكرهما مقابلا لها في المعنى وذكر فيه ان الاخفش قال ان ان الزائدة
تنصب المضارع كمن والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل
الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حروف الجر الزائدة فانه
كالحروف المعدية في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل اخر قال لا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد **قال** مع
ما النافية دخلت على جملة فعلية كما في الشرح او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن وفي هذه الحالة تكف الحجازية
عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الا الاستفتاحية **قوله** وقلنا مع لما قال صاحب المغني انه سهو ورد
ما نسبه الى سيبويه سهو وفي الرضي زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلسة تحاوكر ان الفتح
اشهر **قوله** نحو كان ظبية الخ اوله ع ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والظبية الحبيبة والقسام الحسن و
يلائي تقسيم الوجه ومقسم الوجه العطو التناول برفع الراس واليدين والناضر الشديد الخضرة ويروى وارق الى
تجنح الخضر الى السلم شجرتين بشجر يخطبها شوك **قوله** على تقدير رواية الخ وروي بنصب ظبية على اعمال
كان المخففة وبرفعها على الخبرية او اعمالها في ضمير الشان المحذوف والمعنى تاتينا هذه المرأة يوما بوجه حسن تحكى
عن الحسن موضع منه كانها في حسن جيدها وامتداد جيدها كظبية تمد عنقها الى غصن ناضر من هذا الشجر
وصفت الظبية بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا **قوله** وربما تزاد الخ في الرضي لم يعدوا اما الكافة وان لم يكن لها
معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئتها لدخول ما لم يكن ان يدخله وفي المغني عدها
من الزوائد حيث قال فيها اي الزائدة نوعان كافة وغير كافة **قوله** حال كونه الخ يعني ان شرطا حال من الكلمات
الخمس المذكورة معها وفائدته انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادتها فيها مخصصة بحال الشرطية **قوله**
نحو لا اقسم بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت توطئة لنفي الجواب اي لا اقسم بيوم القيامة
لا تتركون سدى ورد بانه قد يجيء الجواب بعده مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل زيدت لمجرد التاكيد
ورد بانه لا تزاد كذلك صدر الكلام وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي القسم على ان يكون
اخبارا لا انشاء اي لا اعظم بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء متقدم
وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استونف القسم كذا في التسهيل **قوله** في صورة
نفي القسم وان لم يكن نفيا حقيقة لان معنى القسم مقصود **قوله** كقوله في بئر لا حور الخ تمامه ع بافكه حتى اذا
الصبح جشر البيت للعجاج الحور الهلاك كذا في الصحاح ويقع حور في محارة اي نقصان في نقصان ويحتمل ان يكون

اسم جمع شعاثر بمعنى الهالك وقيل هو بئر يسكنها الجن والمراد المهلكة والافاك الكذب حشر الصبح انفلق قيل يصف
فاسقا او كافرا سرى بالليل له في بئر المهلكة او النقصان او في مهالك الهالكين وما علم بفرط غفلته انه سار فيها
حتى اذا انفلق ظلمات الشبه او قامت القيامة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل ان يكون وصفا لرجل جرى
خواض في المهالك سار في مساكن الجن ومعنى الافاك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشيء منها ولا يصدقها فيه والمعنى
سار ليلا هذا الرجل لجرأته في مهاوي الهلاك او في المواضع الخالية يسكنها الجن حتى اضاء الصبح وما شعر به اي
التي يبدء في المهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاته وهذا المعنى اشبه بمذهب العرب كذا في شرح ابيات المفصل
قوله والموت الهلكة بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا الهلك بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة
بوزن الغرفة فلم توجد في الكتب المتداولة والشارح حمله على صيغة الجمع كالطلبة فجعل الحور جمع حائر جريا على
القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع على فعل لكن لم يوجد في الكتب حور جمع حائر بل جمع حوراء او احور **قوله**
نحو تفسير كل مبهم وفي التسهيل ان اي غالبا فيما سوى ما فيه معنى القول وفي شرحه وليس كذلك بل تفسر به نحو
كتبت اليه اي قم وذهب قوم الى ان اي المفسرة اسم فعل معناه عوا و افهموا فهي كصه ومه **قوله** تقرر
المظروف في الظرف اه لما كان مظروفية اللفظ للمعنى غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه في حق عدم انفكاك اللفظ
الموضوع عن المعنى كما لا ينفك المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة ولذلك قيل الالفاظ قوالب المعاني
لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقها والسامع يأخذها منها ولان المقصود من اللفظ معناه **قوله** فلا يقع بعد صريح القول
وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا وصريح القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وما
ليس فيه معنى القول لا يكون مفعوله جملة **قوله** وقوله تعالى ما قلت لهم الخ جملة مستأنفة وليس عطفا
على قوله قولك لانه ليس مثالا لما يكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد في الاكثر اذ الواجب تأخيره
عن قوله وقد تفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما توهم من انها قد تكون تفسير القول الصريح استدلالا بهذه الاية
فالفاء في قوله فقوله ان اعبدوا الله اما على تقدير اما او زائدة في خبر المبتدأ على مذهب الاخفش والعائد الى المبتدأ الاول
محذوف اي فيه **قوله** تفسير للضمير في به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم مأمورا به فلا بد
من تقدير القول اي ما امرتني بقوله ح يكون تفسير الصريح القول فالجواب ان المأمور به المحكي هو اعبدوا
الله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى ابهمت به الكلام المحكي تعظيما لشأنه سبحانه كما قال الزمخشري في

فی قوله تعالی اِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللّٰهِ والی هذا الاشارة فی کلام الشرح حیث اکتفی علی ان اعبدوا
الله فی کونه تفسیر اللضمیر ویجوز ان یصرف التفسیر الی المعنی بان یکون عیسی قد حکی قوله تعالی بعبارة اخری
کانه قال الله تعالی مرهم ان اعبدوا الله ربك وربهم ونظیره قوله تعالی فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا اِنَّا لَذَائِقُونَ والاصل
انکم لذائقون وفی الرضی ان القول للقصد یغیر الصریح **قوله** لانه مفعول لصریح القول اذا لم یؤول قلت بامرت
فلا یرد ان الزمخشری جوز ان یکون تفسیرا للقول علی تأویله بالامر ای ما امرتهم الا بما امرتنی به وقال ابو علی
الفارسی یجوز ان یکون ان فی الایة مصدریة بدلا من ما او من الضمیر المجرور فی به وما قیل ان العبارة لا تبدل
فیها القول وان المبدل منه فی حکم الساقط فیبقی الصلة بلا عائد فمدفوع بان القول یؤول بالامر وان العائد
موجود لفظا وکذا ما قیل ان عطف البیان بمنزلة النعت فی المشتقات فکما ان الضمیر لا ینعت لا یعطف علیه لان
ما ینزل منزلة الشیء لا یلزم ان یثبت جمیع احکامه له **قوله** وقد یفسر اه بیان لفائدة قید فی الاکثر ولم یجعل الایة
السابقة بیانا لفائدة القید لانها لیست نصا فی کونها مفسرة **قوله** ای الجملة الفعلیة التفسیر الاول لبیان
الموصوف والثانی لبیان معنی اللازم والفعل ویختص ان بالفعل المتصرف مضارعا کان او ماضیا او امرا او نهیا
نحو کتبت الیه ان قم وهذا هو الصحیح وقیل انها لا توصل بالامر وکل ما سمع فیه فهی تفسیریة وتقع فی موضعین فی
الابتداء فیکون فی موضع رفع نحو وَاَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وبعد لفظ دال علی معنی غیر الیقین فیکون فی موضع رفع و
نصب وجر وما تکون غیر زمانیة کما فی مثال الشرح وزمانیة نحو ما دمت حیا ای مدة دوامی حیا فحذف الظرف و
خلفته ما مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة من هذا القبیل قال حروف التحضیض مصدر التکثیر والحض علی شیء
طلبه والحث علیه وهذه الحروف ظاهرها انها مرکبة کما فی المفتاح ویحتمل ان یکون الا اصلها هلا ابدلت
الهاء همزة **قوله** مشددتین وهلا المخففة اسم فعل بمعنی عجل لحث غیر العاقل والا المخففة حرف تنبیه وعرض
واستفهام نفی **قوله** وفی بعض النسخ وتلزم الفعل فعلی الاول اللزوم بالمعنی المتعارف وعلی الثانی بالمعنی اللغوی
لا انها تلزم الجملة الفعلیة الخبریة فانها لا تدخل الانشاء لامتناع الحض علیه وقیل تدخل الاسمیة کقوله شعر
نبئت لیلی ارسلت بشفاعة ✲ فهلا نفس لیلی شفیعها ✲ واول باضمار کان الشانیة وبهلا تشفعت نفس لیلی و
شفیعها خبر لمحذوف ای هی شفیعتها **قوله** نحو هلا ضربت اه فی تخصیص الامثلة بالاثبات اشارة الی عدم دخولها
علی النفی **قوله** نحو هلا زیدا ضربته اه واذا تقدم الظرف نحو لَوْلَا اِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ فهو معمول الفعل المتاخر لتوسعهم فیه
قوله فمعناها ای اذا علمت بانها تدخل المضارع والماضی فمعناها فی الماضی ای یستعمل فیه اذا دخلت علی الماضی التوبیخ

حروف المصدر

حروف التحضیض

واللوم لان التحضيض على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا
وكنائيا والظاهر الاخير لما سيجيء بانها لا تخرج عن الحض على مثل ما فات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم پشيمان
كردن والتوبيخ سرزنش كردن واللوم ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب
ناشئا فتنديم والا فتوبيخ ولوم **قوله** بمعنى الامر الا انه طلب بحث وازعاج ومع ذلك لا يخرج عن توبيخ ولوم
على انه كان للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل بتأدب فيكون
للعرض **قوله** ولا يكون اه عطف على قوله فمعناه اذا دخلت اه **قوله** الا انها تستعمل اه بمعنى لكن دفع لتوهم
اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما
ولذا اسماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض **قوله** فكانها من حيث المعنى للتحضيض اه هذا فيما يمكن له
مثل ما فات واما فيما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا **قال** حرف التوقع
اضافوا الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصها بهما او للرد على من قال انها ليست للتوقع
في الماضي ولمن ذهب الى انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذا كان حرفا وقد يستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا
عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيدٌ درهمٌ وبنون الوقاية نحو قدني درهم معربا عند الكوفية
فيقولون قدُ زيد بالرفع وقدي ويستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قد درهم زيدا وقدني اي كفى **قوله** اذا دخلت اه
اشار الى انه لا يدخل فعل الطلب وشرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليس للمضي حتى
يقرب الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابه بالحروف بقرينة الاطلاق **قوله** متوقعا للمخاطب قبل
الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس للتوقع في الماضي لان المضي ينافي التوقع **قوله** واقعا اه اي واقعا في الزمان
الماضي القريب عن الحال **قوله** وقد يكون اه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا انكره الخليل **قوله**
النجز اه فالاطلاق قرينة التجريد **قوله** وقد تستعمل للتحقيق اه وقيل وقد تستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل
الاية من هذا القبيل **قوله** ويجوز الفصل اه ويجوز حذف فعلها **شعر** نحو ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل
برحالنا وكان قدٍ **قال** الهمزة وهل واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فيقلب
الهاء همزة **قوله** تدخلان اه اشار الى تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم **قوله** الا ان الهمزة اه اشار الى ان قوله وكذلك هل
ليس على عمومه بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ترك ذكره للشرح ههنا ولا فلا وجه لذكره
في هل **قوله** تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله ما عرفت **قوله** الا على تشذذ اي على استعمال غير فصيح لما صرح في المفتاح بقبحها

حرف التوقع

حرفا الاستفهام

قوله تذكرت عهودا بالحمى اه العهود جمع عهد بمعنى پيمان والحمى كالى ما يحمى من الكلأ مصدر بمعنى المحمى والمراد ههنا
الارض التى فيها الكلأ وحننت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين الشوق والآلاف بكسر الهمزة وسكون اللام الالف
بمعنى الاليف لا الاليف والمعانقة تعدد آغوش گرفتن وتسليت عنه اى انسليت عنه على ما فى الصراح آسلا بى غم
انسلاء لازم منه واما التسلى ففى القاموس انه بمعنى النسيان وفى الصحاح والتاج الانكشاف وشىء منهما لا يناسب المقام
الا ان يراد تسليت همهما عنه على حذف المضاف وذاهلة حال معللة اى لاجل ذهولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل
لحال هل بحال العاشق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالتها الاصلى قبح تركها **قوله** اى التصرف فيهما يعنى ان تصرفا
تميز عن النسبة وللعزاء تم تصرفا ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرف فيها فى شىء بان يكون الاضافة الى الفاعل
احترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيهما من حيث الذات فانه لا تصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه تصرف فيها بقلب
الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة فى جملة النقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتأتى هذا التصرف من هل
وهذا اعذب من تفسير الشارح وفيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا التصرف من هل انه يدخل على جملة لم تدخل عليها الهمزة
الا انه لا يتصرف فيها فغلط وان اراد انه لا يدخل عليها حتى يتصرف فيها فمسلم لكن هذا فرع العموم فى الاستعمال والحق ان
يتبع **قوله** على وجه الانكار التوبيخى اى ما بعدها ما كان ينبغى ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وتدعون
للانكار الابطالى اى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين ولافادتها نفى ما دخلت عليها لزم ثبوته
ان كان منفيا لان نفى النفى اثبات ومنه أليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه مختص بالهمزة فلو حمل الشارح المثال على
جميع الانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة للانكار وما دخلت عليه لكان اشمل وانفع **قوله** مجاز عن الحقيقة اذ
لا معنى للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوقوع فى الانكار التوبيخى او معلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضا فانه
امر خفى واقترانها بالحال الذى بينا فيدل على عدم استحسانه وهذا مبنى على استعمال الهمزة فى الاستفهام وكون الانكار متولدا
واما على تقدير كونها مستعملة فى الانكار فالوجه ما ذكره فى المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال فلا معنى للانكار ولم يذكر **قوله**
من الاصل فى بابه اى غير دخيل فيه ولا قوى لكونها موضوعة للنسبة التى عند السائل اخص لا تستعمل الا [illegible] لا لانتساب العقل فلا يرد انه يدل
على عدم جواز جعل هل مدار الكلام بل على عدم الانسبية **قال** والمراد الى آخره اشارة الى الآيات الثلث اعنى قوله تعالى أثم اذا ما وقع
آمنتم به وقوله تعالى أفمن كان على بينة من ربه وقوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به فى الناس كمن
مثله فى الظلمات فمدخول العاطف عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الزمخشرى تقدير الاول اذا جاء وقت العذاب
وقع آمنتم اذا ما وقع آمنتم به وتقدير الثانى أمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا أمن كان على بينة كمن ليس كذلك

على حذف الخبر كذا تقديره الثالث قوله بادخال الهمزة اذ رعاية لتمام التصدير لمرتبتها في الاستفهام فان العاطف لكونه جزأ
مدخولها ما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها بخلاف هل فانها لعدم عراقتها في الاستفهام لا تقتضي كمال
التصدير وهذا عند الجمهور وقال الزمخشري ان الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي
والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدمه ما يصح عطفه عليه
انتهى ويجري فيه الاستبعاد لاستعمال الامثلة بكلام متقدم في المغني وقد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف منها قوله تعالى أَفَأَمِنَ أَهْلُ
الْقُرَى انه عطف على فَأَخَذْنَاهُمْ وقوله أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ان آباؤنا عطف على ضمير مبعوثون واكتفى بالفصل بالهمزة
وجوز الوجهين في موضع فقال أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة
بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف تقديره أيتولون فغير دين الله يبغون وفيه انه لا نزاع انه لو كان المعطوف مقدرا لجاز وقوعها
في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع لها تعلق بما قبلها وان كان المعطوف عليه مقدرا على ان الجواز
لا ينافي عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغني فانما يتم ان لو يجوز الزمخشري ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصوده
منع تعيين التقديم على العاطف فلا وهو الظاهر من كلامه قوله بخلاف هل متعلق بقوله تقول فيكون قيدا للكل مثبتا
لعموم تصرف الهمزة لا بالاعم فانه مع بعده لفظا يحوج الى تقديره ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم فقول الشارح لكونه
فرع الهمزة تعليل لما يستفاد من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل فيها فان قلت عدم استعمال هل في الامثلة
المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذا لم يكن هل مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل للتقرير بنفس الحكم في الاثبات
نحو هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ ويراد بها النفي فيجوز وقوع الا بعدها نحو هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ويراد الباء بعدها نحو
هل زيد بقائم سيما المثال الثالث فانه انما يثبت العموم اذا كان الهمزة مستعملة بغير العاطف ايضا وليس كذلك فكما
ان الهمزة مختصة بالتقديم هل مختصة بالتأخير قلت جميع مواقع هل مواقع الهمزة لانه بمعنى قد والاستفهام
مستفاد من همزة مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلا عن سيبويه وعدم جواز التصريح بالهمزة في
بعض المواقع لا ينافي ذلك فمن قال ينبغي ان يراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام لم يأت بشيء وفي المغني
ان هل تفترق من الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعدم الدخول على الشرط
وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعه بعد العاطف لا قبله وبعد ام وبارادة النفي بالاستفهام بها وبمجيئها بمعنى قد من غير
استفهام قال حروف الشرط في القاموس الشرط الزام الشيء نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة
بحصول الشيء اي الحروف الدالة على التعليق قال فان للاستقبال اي يجيء لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال

حروف الشرط

قوله ومعناه أو وليس معناه ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضي قوله نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من
مشركة ولو أعجبتكم فان المعنى ان لا تعجبكم او تعجبكم قوله فانها موضوعة اه لانها حرف شرط ومعنى الشرط امر اتى
فيها وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح قوله مقدر فيه اى مفروض الحصول قوله كان
منتفيا فيه اذ لو كان حاصلا فيه لما قدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم
فاصطلاح المنطقيين قوله فيلزم اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصول المشروط به غير متوقف حصوله
على حصول شئ آخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء فلو حصل ما علق بدون
ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعي رح الى ان التعليق بالشرط يدل على عدم الحكم
عند انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون بكونه مدلولا للجملة الشرطية
فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني
للاول قوله فقد علقت حصول اه فالمعنى المطابقي هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الانتفاء
للامتناع مدلول التزامي له ولما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب لم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض
مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية اى ان امتناع الثاني لامتناع الاول فوضعوا المقصود
من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك قوله في زعم المتكلم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني
مسببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء شعر لو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر قوله وقد تستعمل اه
اشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق
المخصوص وكذا المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشلوبين واختاره القاضي في تفسيره انه موضوع للقدر
المشترك وهو التعليق دفعا للاشتراك او الحقيقة والمجاز وتبادر فرد منه لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما في
الوجود قوله على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد لكونه معلقا عليه قوله مع انتفائه اه متعلق باللزوم فيكون
مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالي
ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان الفساد اه اشارة الى انه لو قام مقام استثناء التالي قوله عكسه للتنبيه
وهو انه لا استغناء الثاني لانتفاء الاول قوله ولم يرد ان اه ذكره اه اى لم يرد ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم
قوله فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه اى عن ذلك الشئ فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق
الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين ثم قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار

بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان من يجيئني الآن عدوي اعطيته الفا فانه يدل
على ان الجزاء لازم للاعطاء الآن وليس فيه قصد الاستمرار المرادات بشئ لان ما توهمه مبني على ما فهمه من ان مراد
الرضي بقوله فتارة يجئ جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك بل
جميع ازمنة تقادير الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كل تقدير اي الجزاء في جميع
التقادير قال وتلزمان الفعل اي الشرط والجزاء واما الجزاء فقد يكون اسمية نحو جزاء لو فعل مجزوم بلم او ماض في
اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني ومثال الشرط
كقوله تعالى وَلَوْ اَنَّمَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ الى قوله مَا نَفِدَتْ وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تعالى
وَلَوْ اَنَّهُمْ اٰمَنُوْا وَاتَّقَوْا لَمَثُوْبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللّٰهِ خَيْرٌ قوله ولو تملكون انتم هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط
انتم كما يدل عليه آخر كلامه قوله فاحذف انتم اي في الآيتين قوله كان ضميرا متصلا مستترا الخ الصواب اسقاط
مستترا لكونه سهوا الا على قول الاخفش والمازني فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارزا لكونه لغوا قوله
وليس تأكيدا اي ليس انتم في الآية تأكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض
تقليلا للتصرف قوله لان حذف الفعل الخ فيه انا لا نسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر
والقول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل لانه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد
وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود نحو الذي نفسه محسن اخوك اي هو نفسه صرح به
سيبويه في الكتاب وتفصيله في المغني وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في التقدير قوله اي بصيغة الفعل
والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض عن شرط لو الذي هو الماضي قد جاء مضارعا واما قوله تعالى يَوَدُّوْا لَوْ اَنَّهُمْ بَادُوْنَ
فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل التمني وقد مر قوله اي في اول زمان التكلم استشكل الناظرون وجه نصب
اول فذهب الشارح الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان التكلم على التوسع او جعل الكلام
الرضي في قول المصنف اول الكلام
بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفصح عنه قوله
اي القسم بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام لا يليق باول زمان التكلم والفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين
الدخول وتقديره في جاز في غير المبهم من المكان بعد الدخول فيه ان ما ثبت بالاستعمال التقدير في بعد صريح دخلت واما
في المتضمن فلا شاهد عليه وقياس المتضمن على الصريح انما يتجه اذا كان التقدير في الصريح قياسا وبعضهم قال انه ظرف لغو
مرفوع صفة للقسم وتوجيه انه لا يصح ان يكون فاعل توسط القسم المقيد بارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم

اذ السابق الى الفهم اتحادهما على الفعلين وعندى انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على ما فى التسهيل انه منه
ما دل على مسمى اضافى محض اى لا يعرف حقيقته بنفسه بل انما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة وجهة وغير ذلك من
الاسماء المبهمة وايتره يحضر عن الذى يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج
فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلى لا حقيقى والمكان التنزيلى كالمبهم فى عدم الظهور فمجرد
بحبه دلالة يدل عليه شاهد **قوله** واحترز به عن توسطه اى وروده للاحتراز عنه واما ان يجعل الاحتراز مقصودا
عليه لانه وان كان فى الذكر مقدما فهو فى القصد متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقدم الشرط واما ان يحمل
الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولتحمله الاحتمالين ارسله الشرح على
اطلاقه **قوله** اى لزم القسم او جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الماضى للشرط يحتاج
الى اعتبار تكلف لزوم الكلى للجزئى **قوله** اى الشرط الجواب فى عدم العمل لفظا فيهما **قال** وكان الجواب للقسم لفظا
لتقوى القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه لكونه
مؤكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوقيت **قوله** فقط فى الاطلاق قرينة التجريد عما سواه **قوله**
لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على ما نص عليه
فى الرضى وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشرى قوله تعم ما انا بباسط يدى اليك جواب الشرط فى قوله لئن
بسطت حمل الشرح على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر فى شرح التسهيل
ان اعتبار الشرط فى صورة تقدير القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ويؤول البصريون ذلك بجعل
اللام زائدة انتهى فح لا حاجة الى ما ذكره الشرح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار
القسم لتم الحجة عليهم **قوله** يلزم ان يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المعتبرة
بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق العام فتدبر فما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم
كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال المراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما **قوله** ولا معنى له
بيان للفائدة قوله لفظا يعنى انه اذا روعى جهة المعنى القسم والشرط يقتضيان للجواب اما ردا لتحقيقه وتوقيته فيكون جوابا
لهما وان كان اعتبار احدهما مقدما على الآخر فيلزم ان يكون جواب احدهما مقيدا وجوابا للآخر مطلقا فاذن فيم ما قيل
ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى مجموع
الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد نفى كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف بكونه جواب الشرط معنى

فيبين بكلامه بذاته قوله لاكرمنك فانه روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى كونه جوابه
لفظا قوله اى تقديم ضمير الشرط فقوله غيره عطف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تاخيره لا يستلزم
التوسط فيجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعنى المبتدأ قبل النواسخ او بعدها نص عليه فى الرضى وشرح التسهيل قوله
جاز ان يعتبر القسم فيراعى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله ويعتبر الشرط
فيجزم ولا يدخله النون قوله يحتمل ان يكون اه قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط فى صورة تقدمه
على القسم فالمثال الثانى ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له
واعتبار الشرط بجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يراعى فى جوابه لان الجزاء مضارع
مثبت يكون مع الفاء وبدونه فترك الفاء ليس علامة الغاء الشرط وفيه بحث لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط اذا
جعل المجموع جوابا له نص عليه فى اللباب وغيره وان جعل الجملة التى بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجزاء
مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد ولانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال
الغاء القسم وما زعم من مخالفته لكلام الرضى فبط لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافى وجوب اعتباره بالنسبة
الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصود المصرح الا بيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد فى المثال
الثانى الغاء من وجوبه ولم يقل ان اتيتنى فوالله لاتينك فى المثال المذكور فرضى بمجرد الايهام واعلم ان المصرح اورد الامثلة
تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو فى ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه وان اطرد فيه حكم
تقديم القسم على الشرط وغيره لتعين الجواب ح للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعين الجواب ح للشرط لوجوب
اعتبار الشرط فى صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية قوله فيكون باعتبار
التقديم والجواز اه اللف والنشر ذكر متعدد على سبيل التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد المتعدد من غير تعيين
ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو
ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كذا فى المطول ولا بد من النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد
والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء
فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشرا له فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو
ظ وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شئ من المثالين نشر الواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف
او على غير ترتيبه اذ ليس فى المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم

المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثاني ولا يندفع هذا الاشكال بما قاله بعض
المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يتجه ان يقال انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه
والحال ان المذكور فيه جزء واحد من كل لف الا ان يقال المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه
بكونه مثالا للجزء الثاني ولا يخفى سماجته وعندي ان اللفين المستفادين من شرطية اتوسط تقديم الشرط مع
الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول ما اثبت نظيره في الثاني و
من الثاني ما اثبت نظيره في الاول كما قيل في قوله تعالى الم يروا انا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصرا ان التقدير جعلنا الليل
مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله ولا شك في اشتمال كل من المثالين على الامور الثلثة فيكون اللف
والنشر على حقيقته ولبعض الناظرين هنا تخيلات لا يليق ان يسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول معنى الاول
اي اعتبار القسم والغاء القسم بكون المثال الاول باعتبار تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اي الغائه باعتبار النشر على غير ترتيب اللف
لان مثال اعتبار اتاه والمثال الذي هو اول فيه لتقديم غير الشرط الذي هو ثان في اللف باعتبار المثال الذي هو ثان فيه لالغاء القسم الذي هو ثالث
في اللف وباعتبار ابيت المقدر الذي هو ثالث فيه لاعتبار القسم الذي هو ثان في اللف قوله لجواز اعتبار الشرط اي باعتبار جواز عدم اعتباره قوله على
غير ترتيب اللف لما مر من كون الاول منه مثالا للثاني من اللف قوله وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه لكون المثال المذكور
ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا في اللف وكذا ابيت المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة الى اشتراطها
في الشرط لتطابق الشرط والجزاء المعنوي في عدم عمله فيهما قوله نشر على ترتيب اللف لكون آتيتني الاول من المثال
مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف وكذا تبيينك المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف وكذا ابيت المقدر
ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر باعتبار الاول اي تقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا
لما هو اول منه في اللف قوله وباعتبار الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه على غير ترتيبه لكون تبيينك المذكور
ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا في اللف وكذا ابيت المقدر ثالثا مثالا لعدم الالغاء المذكور ثانيا هذا حل عبارة الشرح موافقا
للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللاري لتوجيه الشرح له باصلاح خلل وجد في بحث الفعل لعدم مساعدة
قواعد الشرح بنظرة ثانيا زاد لفظ الغير في ثلثة مواضع الاول قوله كلاهما نشرا على ترتيب اللف والثاني قوله فهو
باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف واسقطه من قوله
وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في آخرها هذه نسخة قوبلت بنسخة مقروءة على الشارح قرأ
عليها الفاضل اللاري وقرأ عليها من صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح

اي ضياء الدين يوسف

قد كتب في المواضع الثلثة منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت
بعد ما اطلعت على ما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له قوله
اختلاف بين اعتباريه اي اعتباري كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون احدهما على ترتيب
اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير الاعتبارين باعتباري اللف والنشر سهو قوله بخلاف المعنى الاول فان
الاعتبارين فيه متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في المثال الاول وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله يقتضي
تقديمه اه اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه يقتضي تقديمه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف
اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد اتصاله اه فلذا قدم المثال الاول فانه يكون مثال لغاء القسم متصلا به قوله
على تقدير تقدم اللفين اه واما اذا ذكر مثال لكل من اللفين بجنبه بان يقع واذا توسط القسم بتقدير الشرط عليه
جاز ان يعتبر القسم ويلغى نحو ان اتيتني والله لآتينك وكذا ان توسط بتقدير غيره نحو انا والله ان تأتني آتك
يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه قوله من حيث مثاليهما حال من نشرهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من
حيث انهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه قوله كملفوظ في صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك
لان المقدر لا يكون الا في الصدر قوله نحو قوله تعالى لَئِنْ اُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُوْنَ وَاِنْ اَطَعْتُمُوْهُمْ اِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ اورد المثالين
اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة او لم تكن ردا على من قال ان قوله انكم لمشركون جواب
الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية انما يكون في ضرورة الشعر قوله
اولى به لانه اكثر استعمالا قال الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك قوله
يلزمها الاتيان بالفاء خص الفاء بالذكر لانه الاصل والا فاللازم الفاء او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر
فيجوز حذفها فيها نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها قال اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى
من ياء استثقالا للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاضي وفي الرضي انها
حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره
نحو رَبَّكَ فَكَبِّرْ قوله او اجمله في الذهن اه كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد يعلم المخاطب بمجيء اخوتك قوله
يعني واما الذين ليس في قلوبهم اه جعل ذكر الضد قرينة على تقديره ولم يجعل قوله وَالرَّاسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ يَقُوْلُوْنَ
اٰمَنَّا بِهِ كما في المغني لانه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعله قسيما له بحذف اما كما في التوضيح لان
حذفها مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الفاء فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف

المخبر عنه المبتدأ اولا زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها الشرط واما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول
الفاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى الشرط لجواز ان يكون اجراؤه مجرى الشرط كما في حين واذا واذ نحو زيد
حين لو اذا او اذ لقيته فاكرمه قوله وسببيتها اذ لا تتصف بالسببية قال والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في الكلام
ولكونها للتفصيل المقتضي لتكرارها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر
قال وبين فاءها فيه اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا وتقديرا ولا تقديرا الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول
هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي اي فيقال لهم الم تكن آياتي قال جزء فيه
اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ
وَرَيْحَانٌ الآية وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول شرط اما نحو اما اليوم رحمك الله فلا صخبن كذا
او بمعمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل قال مما في حيزها وهو الجزء الذي هو ملزوم
في قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو
الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد
بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا واذا اقيم زيد مقامه افاد ذلك قوله اي حيزها رعاية لقرب المرجع او
حيزها رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع قوله لان حيز الفاء ايضا حيزها الا ان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا
بعد اعتبار اقتران الفاء مع ما في حيزها حيزها فاندفع ما قيل لا يجوز التعويض بجزء مما في حيزها مطلقا ما لم يكن في حيز
الفاء فالتعويل على الوجه الاول قوله بحال تجويز تقديره اي بعد اسقاط الفاء قوله وهذا مذهب سيبويه
هكذا في اللباب والرضي وفي شرح التسهيل ان هذا مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه
المازني وفي المفتاح وشرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا
عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب قوله فجعل سيبويه لاما خاصية اي حكم بان لها خاصية
تصحيح تقدير ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة به من تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم
حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء
قوله عملا مطلقا جعل مطلقا صفة مصدر محذوف وبنى للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للمقابلة بينه
وبين التفصيل الآتي فانه فرق بين جواز التقديم وامتناعه قوله مهما يكن من شيء معناه اسم لما لا يعقل سوى الزمان ويكن
تامة وفاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شيء بيان لمهما والزيادة التعميم كما في قوله تعالى وَمَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ

زائدة على قول الاخفش واستغراقية باعتبار المآل وهم **قوله** قيل ما مقام مهما فيه رد على من قال ان اصلها ماما بالقلب المكاني وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب وفي الابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما فاي كلمة الشرط وما ابهامية معناه شئ او حالة تقديره اي شئ او حالة فلا **قوله** وسط يوم الجمعة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم **قوله** لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء في اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والسبب بدون السبب **قوله** لصدارته دون مانع آخر ولا معه **قوله** هذا القائل اه في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه والبه رجع المبرد وفي الرضي ليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ثم انما القائت على هذا التقدير اقامة الملزوم القصدي مقام الملزوم الادعائي وفواته غير مضر لان المقصد تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل **قوله** هذا تقدير الكلام اه اذا كان المتوسط ما سوى الظرف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ فجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقدر مهما يكن اليتيم على ان يكون اليتيم معمولا لفعل الشرط **قوله** مهما يكن زيد اه على ان يكون مهما لعموم الاحوال والعائد محذوف اي اي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا في التقادير يذكر هو ولا ومعلوما على ما سيجئ ذكره فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابطة في جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره مستدلا بقول حاتم **شعر** وانك مهما تعط بطنك سؤله ✽ وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا ✽ ورده ابنه بانه لا استشهاد فيه لصحة تقديرها بالمصدر اي اي عطاء قليلا وكثيرا **قوله** واما تقديره اي على المذهب الثاني مبتدأ وقوله وتقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر خبره والجملة استينافية **قوله** على ان يكون زيد ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اي اي حالة يذكر زيد عليها **قوله** بمهما تذكر يوم الجمعة ولا بد من تقديرها في الجزاء كما لا يخفى **قوله** منصوبا بانه مفعول به والرابط محذوف ومهما عبارة عن الاحوال **قوله** فوجهه غير ظاهر لعل وجهه جريانه في نحو قوله تعالى فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له والحال والجار والمجرور كما لا يخفى **قوله** مع انه يوهم اه انما قال يوهم لان المقصد من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال وليس الاستعمال متفرعا على التقدير لكن تعدد المقدر في الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير ومن هذا ظهر انه لا ابهام في تقديره مهما يكن زيد لان المقدر في جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير

تدبر قال كلا قد ذهب الجمهور انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولا النافية شددت لتخرج عن
التشبيه قوله ردع للمخاطب اي عن المعاودة الى مثل ذلك القول وقد يكون زجرا عن فعل فيه الممنوع كقولك لمن يذم
عالما كلا ولا بد فيه من تقدم كلام يردع بها سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تعالى يقول الانسان
يومئذ اين المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا او كلام غيره كما في مثال
الشرح ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها قوله اي ليس الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذي
هو من تمامه محذوف وكان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انه زجر عن الكلام السابق فيكفي لتعلقها الا ان يقال انه
مغير والمغير يكون سابقا فلا بد من التقدير قوله وقد يجيء بعد الطلب في الرضي ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله
ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والظاهر ما ذكره الشرح لان المقصود نفي اجابة الطالب الى مسؤوله [illegible]
[illegible] وقد جاء بمعنى حقا فحينئذ يجري مجرى القسم فيجاب باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك
[illegible] تحبون العاجلة قوله المقصود منه تحقيق مضمون الجملة واما الجملة السابقة فيصح الوقف عليها
[illegible] بعد كلا بمعنى حقا كسر ان بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد تاكيد ما بعدها الفتح وان ار[illegible]
[illegible] قوله جاز ان يقال انه اسم في المغني انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل
[illegible] الاصل قول صاحب [illegible] انه اذا كان اسما لا ينون واعلم انه وقع في القرآن كلا في ثلثة وثلثين
موضعا الا يوهم في حيز [illegible] الكسائي انه قد يكون بمعنى حقا وقال ابو حاتم تكون بمعنى الا
الاستفتاحية وقال نصر بن شميل يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قال تاء التانيث الساكنة اي في الاصل
ولذا لم يتحرك اللام في رمتا [illegible] نحو لم يبيعا ويبيعا [illegible] فلذا لم يحذف العين فيهما
لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعد امر المخاطب من المبني الاصل وان في نحو قل
المحرك تمام [illegible] العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعا قوله لا متحركة اي ليست المتحركة
مستقرة في الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء منه واجرى الاعراب عليها [illegible] بيان
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التاء [illegible] مع التانيث

قوله فائدة ثالثة اه بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعني ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند
المصنف كما مر قوله فتنبه من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة الاسم
والحرف والامر نحو ان فاذا قيل انت علم قبل التامل في معنى الكلام انه صيغة الماضي قوله لانهما كالحرف الاخير اه اما تاء
الاسم فلجريان الاعراب عليه واما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذي
هو كالجزء منه قوله فيما تقدم اه فهي في مبحث المؤنث مقصودة بالذات لان الحكم فيها على الاسم المؤنث قصدا
وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوقها التانيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فاخرج منه
هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا اكتفى منه بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الالحاق قوله واما
الحاقه اه استيناف لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع كتاء التانيث في الحاقهما للتنبيه على كون المسند اليه
مثنى او مجموعا وفي عدم تقييد الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي الحاقهما باي شيء يلحق من الماضي
والمضارع والصفة قوله لعدم احتياجها اي التثنية والجمعين قوله غالبا احتراز عما اذا كانت مدغمة او محذوفة لالتقاء
الساكنين وعن جمع ما اذا كانتا عبارتين عن الجمع قوله فليست بضمائر يدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء في اكلوني
البراغيث واستعمال النون للرجال في يعصرن السليط اقاربه والتاويل تكلف واليه اشار المصنف بالتعبير بلفظ العلامة
والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة قوله من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا زيد وربه رجلا وباب التنازع
قوله لا منع اه ظاهره يشعر بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه
وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل ان هذا
ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو والنون
فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ايمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصين طي
وازد شنوءة ثم حكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض
لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن هذا تبين ضعف قول الرضي قوله مامر من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين
يحمل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا وقوله تعالى ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وفي الحديث الصحيح
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله في الاصل مصدر نونته اه هكذا في اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله
العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا اولا لفظ التنوين من النون
بمعنى جعل الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو ازرته اي جعل الشيء ذا نون بادخاله عليه فقولهم اذا ادخلته عليه بيان لحاصل

بحث التنوين

المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشئ ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقال نونت
الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم
فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو **قوله** فسمى باسم ما به ينون الشئ الباء للسببية
او للآلة اى ما يجعل الشئ ذا نون باد خاله عليه **قوله** اى بذاتها اى مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها
على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون
فلانه قد يكون بغيره **قوله** فلا تضرها اى التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف
غير جامع لخروج التنوين المتحركة **قوله** شاملة لنون من اه قيل الظاهر ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف
يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام في قسم الحرف يكفي كون بعض اقسامه
حرفا **قوله** اى آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى وقاض **قوله** من غير تخلل شئ
كما هو الظاهر من تبعية شئ بشئ والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر **قوله** متخللة بين آخر الكلمة لان الحركات ابعاض حروف
المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف **قوله** تطفلها اى في الوجود
والعدم بان يتبعها في الوجود والعدم يشير اليه تشبيهه بتطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل يوجب خروج تابع حركة الآخر
نون التاكيد ايضا قال الشيخ الرضي يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف **قوله** على امكنية الكلمة اى كونها امكن
زائدا في التمكن لان غير المنصرف ايضا متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن على الشذوذ كذا في شرح التسهيل
ولك ان تجعله من المكانة اى المنزلة لشرفه ببقائه على الاصل وان تجعله من امكان على الشذوذ كاحنك **قوله** لم يشبه
الفعل اه لم يقل لم يشبه الحرف او الفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما **قوله**
بالوجهين فلا يضره مشابهته به بوجه لتركه ضارب **قوله** معناه اه وان يتصور صورته فيه للضرورة او التناسب
فهي داخلة في تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم **قوله** بين المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند
القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في ما آخره ويه **قوله** الآن اى الزمان المتصل بزمان التكلم
يعنيه **قوله** اما التنوين اه انما خصصنا المثال بنحو مثنا اى بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد ما
كالنكرة في عدم التعيين سواء بقى سببا الا انه ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بزوال المانع فاذا زال المانع عاد كذا
سيبويه فانه كان مبنيا فاذا انكر يدخل فيه تنوين التنكير **قوله** لا ارى منعا اى لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد
وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا لا يدل عليهما **قوله** فاذا جعلته اه دفع لما قال الرضي انه لو كان للتنكير لما بقى في نحو رجل

بعد العلمية وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمدٍ وابراهيمٍ فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضاً لان الاسم منصرف وانا لا ادري الخ تعالى هذا قوله واما التنوين الخ كلام من قبل نفسه وانا لا ادري عطف عليه وعلى النسخ التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا ادري استيناف كلام من قبل نفسه ولك ان تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى **قوله** عوضاً عن المضاف اليه لم يقل عوضاً عن حرف اصلي كجوارٍ او زائدة كجنادلٍ فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوارٍ للصرف وعند ابن مالك تنوين جنادلٍ للصرف لئلا يلزم بذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوارٍ وفي تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات **قوله** لتعاقبهما الخ بيان لوجه التناسب بينهما المصير احدهما عوضاً عن الآخر **قوله** لزال للعلتين ولذا لو سميت بمسلمات زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به لضعف تانيثه لعدم تمحض تائه للتانيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى فيهما **قوله** لانها معنى مناسبة الخ لمشاركتها النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيء آخر **قوله** آخر الابيات الخ في القاموس البيت من الشعر والمدر معروف وبيت الشاعر والمصاريع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراعا البيت من الشعر تشبيهاً بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم **قوله** لتحسين الانشاد اي قراءة الشعر يقال انشد الشعر قراءه **قوله** لانه حرف الخ تعليل لما يستفاد من السابق اي سمي ما يلحق آخره تنوين الترنم لان الترنم في اللغة التغني وهو حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغنى الحروف والترديد في الخيشوم من اسباب حسن الغناء ولذا سمي المغني مغنياً لانه يغنن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل مغنن بثلث نونات ابدلت الثالثة ياء فمعنى تنوين الترنم تنوين يلحق لتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصرح في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين الترنم لانه يلحق لترك الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلوه من المد **قوله** وانما اعتبروا الخ يعني ان محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبروا لحوقه بالآخر **قوله** وان كان اي لحوق ما لحق آخر الابيات **قوله** لان محل التغني الخ فاللاحق في الوسط واقع لا في محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان لاصحاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات لطول الصوت وقصره وترديده وحدته وثقله لو عدلوا عنها فات حسن ذلك الغناء سواء كان في الآخر او في الوسط ولان اختلال النظم يحصل بتنوين الغالي مطلقاً ولانه قد يكون آخر المصراع والبيت ملصقاً بما بعده فيدخل التنوين في نفس

المعانى قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة
التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتق من القفو
وهو التبعية لان القوافى يجئ بعضها اثر بعض والروى هو الحرف الذى يبتنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال
قصيدة لامية اونونية مثلا مشتق من رويت الحبل اذا فتلته اومن رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو
الحبل الذى يجمع به الاحمال اومن الرى لان البيت يرتوى عنده فينقطع قوله لاطلاق الصوت فى المصراح
الاطلاق رها كردن قوله يا بدال حرف الاطلاق والجامع كونهما من الحروف الزوائد ولزوم السكون قوله
اقلى اللوم آه وفى بعض الروايات تقولى ان اصبت كما يدل عليه بيان المعنى البيت لجرير اراد يا عاذلة فرخم وحذف
حرف النداء والمعنى يا عاذلة اقلى لومك وعتابك على ما افعله وتاملى فيما افعله حتى تخبر لك حقيقته فان كنت
مصيبا فيما افعله فقولى لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفنى لا تكابرى وفيه ان عاذلة على الخطاء فيما تقول كذا فى
شرح ابيات المفصل ولقد اصاب مقول قولى والشرط متخلل بين اجزاء ما هو دال على الجزاء قوله وحصل
باشباع فتحها آه والاشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغنى فما قيل لا وجه لتحصيل المدة
بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ليس بشئ قوله وقاتم
الاعماق آه البيت لرؤبة القاتم المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوى الخالى
والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح يخترقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به فى الطريق
والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الداية والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة والمراد به السراب
الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم الاطراف خالى الممر لم يسلكه احد ولا يتميز فيه اعلام لظلمته اولعدمها
لماع السراب وجواب رب محذوف اى قطعته قوله بالفتح او الكسر كما تقرر فى تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر
والفتحة للخفة وقدم الفتح اشارة الى الاولوية لان الغالى زائد فى اصله وبالكسر يزيد الثقل قوله بل هو موضوع
لغرض الترنم وذلك لان المقصود منه حصول الترنم فى الخارج لا افهام معنى الترنم وحصوله فى الذهن قوله
تساهل وتسامح بتنزيل الغرض من الشئ منزلة معناه قوله فيه اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل وهو تنوين المقابلة
فان المقصود من الحاقها تحصيل المقابلة لا افادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام عدم
تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه معنى المضاف اليه
بالواسطة وتنوين التمكن فان المقصود منه افهام كونه منصرفا لا تحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن آه انه

بجئ للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل فوائد التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال
التنوين نون ساكنة تزاد آخر الاسم تبيينا لبقاء اصالته او لتنكيره او تعويضا او مقابلة لنون جمع المذكر او
اشعارا بترك الترنم في روي مطلق في لغة تميم قوله اى التنوين بشرط بقائه على حاله وعدم صيرورته جزءا
بان جعل علما مع التنوين فانه لا يحذف فيه قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب
هذا في السعة واما في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح المحظورات كقوله جارية من قيس بن ثعلبة
حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن واخرجه ابن جني على البدل ورد بان العرب لم يجعل ابنا في ذلك الا صفة
ولذا لم يبنوه الا في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافة مدخوله ودخول اللام وقد يحذف فيما عداه
تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة أحدُ اللهُ الصمدُ قال من العلم المعرف بما سبق فيشمل اللقب
والكنية ايضا قال موصوفا وصفا نحويا بلفظ ابن المكبر فلا يحذف في زيدٌ بُنَيّ عمرٍو وبشرط الاتصال كما هو المتبادر
(اى التنوين ١٢)
فلا يحذف في زيدٌ الظريف ابن عمرو وبشرط كون العلم الثاني مذكرا بناء على ان العرب لا ينسبون الرجل الى امه
واشترط بعض المتأخرين كونهما مكبرين وليس كذلك مضافا الى علم الاب كما هو الشائع في الاضافة وهو المطابق
لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد لا يسقط التنوين ولا الف ابن خطا وقيل سواء كان للاب
والجد واشتراط المحدثين وضع جد يدهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع اذ اللفظ المضاف لا يكون
عين اللفظ الموصوف وان اتحدا في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن نفسه كناية عن عدم
الاب ولذا لم يوجد في بعض النسخ قوله لكثرة استعماله الخ لا لالتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه
بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن قوله خطا بحذف الالف واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف
التنوين قوله وكذلك الخ فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه وكذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد
وضل بن ضل وطاهر بن طاهر وهي بن ابي قوله ويعلم منه بناء على ان التقييد في المسائل يفيد نفي الحكم
عما عداه قوله نحو جاءني رجل ابن زيد المثال الصحيح جاءني الرجل ابن زيد وزيد ابن العالم والامر هين لان
المثال الفرضي يكفي للتوضيح قوله وحكم الابنة الخ ولم يذكره المصرح اكتفاء بذكر الاصل اولا لانه اختلاف فان
منهم من منع ذلك لان موضع السماع الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله فانها لا تحذف
اى خطا حيثما وقعت اى في موضع الالتباس وعدمه قوله في مثل هذه هند ابنة عاصم اى فيما وقع صفة لما
يجوز صرفه فلو حذف الف ابنة لا يدرى انه لفظة ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباء او لفظ بنت فيتنون

فی موصوفيها التنوين وعدمه ولا يسكن الباء فی التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن بحذف التنوين فی نحو
جاءتنی هند ابنة زيد فی لغة من صرف وفی الوصف ببنت فی غير النداء وجهان ای التنوين وعدمه رواهما سيبويه
عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوها فيقولون هند بنت عاصم بلا تنوين وتنوين والفرق بان تاء بنت تكتب
بصورتها مطولا وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء مدورة ليس بشیء لانه يجوز كتابة ابنة بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة
تابعة لحالة الوقف ويجوز وقف ابنة بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه لا يجوز وقفها
بالهاء فلذا تكتبان بالتاء المطولة فی التسهيل ولا تبدل الهاء من تاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظا او تقديرا فی اخر الاسم
المعرب اعرف من سلامتها وقال شارحه احترز بقوله المتحرك ما قبلها من ان لا يتحرك لفظا ولا تقديرا فلا يوقف عليها
الا بالتاء نحو اخت وبنت **قال** نون التاكيد اه اشار بجعلها قسمين الی انهما اصلان كما هو مذهب البصريين
قال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناهما التوكيد وقال الخليل التوكيد بالثقيلة ابلغ **قوله** لثقلها ای المشددة
المستلزمة للحركة فلذا لم يتعرض لنكتة اصل التحريك **قوله** ای غير الف التثنية لا يخفی انه لا يمكن ان يراد به الا
الالفان فالمراد جنس الالف فی ای نوع كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف الجمع **قوله** الف الجمع اختار
الشارح رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة القوم تفسيرا له هذا الاطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنية
والشائع الف الوصل كما فی الرضی ومعنی الاضافة ما فسره بقوله ای الفاصل فهی لادنی ملابسة **قوله** لشبههما
فيهما ای فی التثنية والجمع بنون التثنية فی كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم يقل لشبههما معهما مع ان فيه عدم
تفكيك الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الالفين بنون التثنية والاولی اسقاط لفظ فيهما اذ لا حاجة اليه **قوله**
ای نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير وقيل لكل واحد من الخفيفة والثقيلة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص
الحكم فی كل واحد منهما وعلی التقديرين الجملة مستأنفة ولا يجوز ان تكون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة يجب فيه
العاطفة **قال** بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحی ودخوله علی اسم الفاعل تشبيها له بالمضارع
فی قوله اقائلن احضروا الشهود اه وعلی الماضی فی قوله دامن سعدك ان رحمت فكيما اضطراری والمراد الاختصاص
فی السعة **قوله** الكائن فی ضمن الامر بان يكون مذكورا بعده لفظا كما فيما عدا امر المخاطب او حكما او تقديرا كما فی
امر المخاطب فانه فی الاصل مضارع حذف اللام عنه لكثرة الاستعمال فهو فی التقدير فعل مستقبل فی ضمن لام الامر
للغائب والمتكلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام او باللام علی التوسع او الامر بغير اللام ويفهم حكم الامر
باللام بالطريق الاولی مما قيل فی توجيه عبارة المتن من ان كلمة فی متعلقة بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور

المعانی المصدریۃ ای بالفعل المستقبل المستعمل فی الامر والنہی اہ ففیہ ان المستعمل فی النہی والاستفہام والعرض والتمنی لیس صیغۃ الفعل بل اداتہا وان اطلاق الفعل المستقبل علی امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنی المصدری لا یشمل الدعاء **قولہ** مثل ہل تضربن وکذا سائر ادوات الاستفہام اسمیۃ کانت او حرفیۃ اورد المثال بہل ردا علی من خصہ بالہمزۃ **قولہ** فی جمیع ہذہ الامثلۃ لو ترک شرح بیان التخفیف والتشدید فی الامر واکتفی بہذا التعمیم لکان اخصر لکن ماذکرہ ابین حیث فصل ولا اثر عمم **قولہ** بہذہ المذکورات الستۃ وہو الموافق لما فی اللباب وزاد الرضی التحضیض واما النفی والشرط المؤکد بما فی حکم المستثنی بدلیل ذکرہما بعد **قولہ** لدلالتہ علی الطلب اما طلب لوجود او عدمہ کما فی الامر والنہی والتحضیض والعرض والتمنی والسوال عن حصول الفعل کما فی الاستفہام واما فی دلالۃ القسم علی الطلب ففیہ تامل لان الانسان قد یقسم علی ما یعلم ما ہو لیس مطلوبہ کقول من اتی کبیرۃ واللہ لاعاقبن الا ان یقع الغالب ان یقسم المتکلم علی ما ہو مطلوبہ وحمل بقیۃ الباب علیہ **قولہ** دون الماضی والحال حال عن النون ای متجاوزا عما یدل علی الماضی والحال او عن الضمیر المستتر فی الدلالۃ ای متجاوزۃ تلک المذکورات عن الدلالۃ علی الماضی والحال **قولہ** لانہ لایؤکد اہ علی بناء المعلوم المسند الی ضمیر النون ای لایؤکد النون الا مطلوبا لان وضعہ لتاکید طلب حصول شیء اما فی الخارج او فی الذہن والمط لایکون ماضیا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فما قیل فی حصر التاکید فی المط نظر لانتقاضہ بمثل ان زیدا سیقوم وہم منشؤہ قراءۃ یؤکد علی بناء المجہول **قال** وقلت فی النفی لم یقل فی النفی قلیلا وفی مثل اما یفعلن کثیرا لان دخول النون فیہما لیس بالاصالۃ بل بواسطۃ تشبیہہما بالطلب فلذلک لم یشارکہما بہ فی حکم الاختصاص ولانہ لایصح تعلق قلیلا بالاختصاص ولا بالنفی والمراد بالنفی اعم من صریحہ وما یتضمن معناہ فیدخل فیہ قلما افعلن کذا والجحد حیث قال سیبویہ یدخل بعد لم تشبیہا لہا بلا النہی فی الجزم **قولہ** زید مایقومن اورد المثال بما لیعلم حکم المنفی بلا بالطریق الاولی فان مشابہتہ بلا الناہیۃ اتم ولذا یجیء بعد لا المتصلۃ بالفعل نحو زید لا یقومن و بالمنفصلۃ عنہ نحو لا فی الدار یضربن زید وما قیل انہ لم یجیء فی النفی بما فمدفوع بما وقع فی قولہم عرفت من غصۃ ما یشبن شکیرہا وغیر ذلک کما فی الرضی **قولہ** الا قلیلا قیل القلۃ فی النفی بلا المتصلۃ بالفعل المضارع ممنوعۃ کیف وقد جعلہ ابن جنی قیاسا وقال ابن مالک ہو کالنہی علی الاصح وفیہ ان کونہ قیاسا لاینافی القلۃ فان کل قیاسی لیس بمستعمل کثیرا واما ما قال ابن مالک فمعناہ التشبیہ فی جواز الدخول ردا علی من منعہ مطلقا **قولہ** فی جواب المثبت ثم تثبت القسم بجواب القسم وجعلہ من قبیل جرد قطیفۃ تکلف یحتاج الی ارادۃ المقسم علیہ

من القسم قوله لان القسم محل التاكيد اى كائن فى محله اى نزل منزلته قوله بعد صلاحية ما تصدر وحا
ناما احترز به عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضى المثبت وما فيه مانع كما سيجيئ وعما لا يصلح صلاحا
تاما كالمستقبل المنفى فانه لكونه منفيا والاصل فى الانشاء العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صالح له
بما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لا يختص بالمثبت وفى اعتبار قيد الصلاح فى الدليل اشارة الى ان المدعى
اعنى اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المصنف لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا
بكون المضارع خاليا من حرف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد فان
النون لا يدخله نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع
بين حرفين لمعنى واحد فى كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم
المعمول يقتضى الاختصاص المقتضى لتسليم اصل الحكم المنافى لتاكيده ونحو والله لقد اظن زيدا
منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال قوله فيما مر مثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل
المستقبل المنفى قوله بل جائز نحو قول الشاعر شعر تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام وان فاق الورى
حسبا * والاكثر ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا فى شرح التسهيل
قال وكثرت اشارة الى انه قد تلحق الشرط وان لم تؤكد بما نحو ان تفعلن افعل والى انه قد تلحق
الجزاء اذا كان شرطه مما يجوز لحوقه به قوله المؤكد حرفه لم يقل المؤكد اداته اشارة
الى ان ما فى الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط فى الحقيقة تاكيد لكلمة ان التى تضمنها قوله
بما سواء كانت لازمة كما فى حيثما واذ ما او لا كمتى ما قال وما قبلها مع ضمير المذكرين
حال مقدرة من الضمير المستتر فى الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه مع
الضمير ومن هذا ظهر انه بيان حكم الصحيح اذ فى المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل
ان التعليلين المذكورين لا يجريان فى اخشون واخشين وهم قوله ان اشترط اه فلا يكون
ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بجزء
حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا فى جمع المذكرين والمخاطبة
ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثانى قالوا فى التثنية وجمع المؤنث انه
التقاء الساكنين على حده ولم يعكس لزوم الثقل فى الاولين والالتباس واجتماع النونات فى الآخرين

قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف المدة
لاجله بل لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلتقي ساكنان
في الوصل المحض الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظا او حكما وقال شارحه مثال
المتصل حكما اضربان وهل تضربان قوله وهو الواحد المذكر اه لم يذكر المتكلم مع دخوله
فيما عدا ذلك اشارة الى انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان نون التاكيد لا يدخل الا ما فيه معنى
الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير صحيح الا بتاويل واعتبار تغاير اعتباري قوله وحكمهما غير ما ذكر
لان ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكر اما لان الالف ما جزء غير حصين او لان
الالف في حكم الفتحة وجعل قوله تقول في التثنية والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة و
الظ ما ذكره الشارح قوله للزوم التقاء الساكنين اه على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغمة
قوله فانه يجيز اه يدل على انه يجيء التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك ومع ذلك قوله
ويجعله مغتفرا اي مغفورا تكرار فالصواب ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل
قوله تعالى ولا تتبعانِ بتخفيف النون قوله وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان التكلم ومجيئه كقراءة
نافع ومحياي وقراءة ابي عمرو واللاي لان كمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين بينا فيه
وحال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال وهما في غيرهما اه هما مبتدأ خبره
كالمنفصل وفي غيرهما حال عن ضمير المخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما والمعنى
ان التنوينين في لحوقهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المثنى والمجموع حال كون ذلك
الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز قوله بيان الافعال المعتلة لانه
بين الحاقهما بالصحيح بقوله وما قبلهما اه كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المثنى اه علم ذلك من التقييد
بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما الاكتفاء بما ذكر في الصحيح قوله ما ذكر من لحوق
الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس قوله ومع
غيرهما اه عطف على قوله مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف اسمين على معمولي عامل واحد
والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالمتصل وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال عن

غيرهما اى ان النونين حكمهما حال كونهما مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير
البارز او الضمير المستتر على ضربين وهو اى ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان اه وليس قوله اما مع
ضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للضربين فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج فى
قوله وهو شيئان الى تكلف التقدير او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشارح غير المثنى والمجموع فى
القسمين المذكورين مبنى على انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل فى الطلب واحال البواقى
على المقايسة كما يدل عليه الامثلة وحصر ما يكون مع الضمير المستتر فى الواحد المذكر دون المؤنث فلا يرد
ان ههنا قسما ثالثا وهو ان لا يكون مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد **قوله** ارموا الغرض بفتحتين الهدف
قوله بضم الواو اه بصيغة الخطاب عطف على قوله تقول ونسبها بعض الناظرين فقرأه بالياء الجارة
وصيغة المصدر ثم اعترض فقال المناسب لسياق ما سبق ان يقر وكذا اخشون بضم الواو المفتوح ما قبلها
وكذا بكسر الياء المفتوح **قال** كالمتصل لمشاركتهما فى لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ الا بحركة ما قبلها
وفى اقتضاء فتحة ما قبلهما **قوله** يعنى بها الف التثنية هكذا فى شرح المصنف رح وذلك لان المتصل بالفعل
الواو والياء والالف والنون ومعلوم انه لا يمكن فى الواحد المذكر اجراء حكم ما سوى الالف فتعين
الالف فما قاله الرضى ان كونه كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت
لا تثبت اللام معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام فى اغزون محمولا
على ابقائها فى تغزوان لانا ننقل الكلام الى اغزوا وكل ما يقال يجرى فى اغزوا يجرى فى اغزون فليس الحمل
الا بتطويل المسافة فمدفوع بانه ليس فى كلام المصنف رح شئ يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف
فى الحكم اختصارا فى العبارة للاشتراك فى العلة وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضاء كل منهما فتحة
ما قبله يلزم الاجحاف فى الكلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة او الكسرة **قوله** اى
لاجل اه غير الشارح ترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة **قوله** باسقاط نون الجمع
لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضى البناء **قوله** وضم الواو لئلا يلتبس بالواحد **قوله**
لا على ترى كما سبق اليه الوهم اذ لا يدخل الاستفهام على الامر **قوله** وهذا الخ
المصنف رح الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز متقدمة عن امثلة
الترتيب المصرح فى توقع الاختلاط فى الامثلة **قوله** ترتيب تصريفها اه بعد اسقاط مثال المثنى

قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو اضربنّ واضربنّ فانه فيهما ملاق بساكن قبلها اذ لا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الوصل وقت لقائها ساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضربُ الرجل واضربِ الرجل واضربَ الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لاحظها في الحركة وما قيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول الواو الاول والثاني قوله لا تهين بالنون الخفيفة ملك بمعنى لعلك لاجرائه مجرى عسى دخل في حيزها ان والمعنى لا تهين الفقير لفقره عسى ان تركع وتذل والزمان قد رفعه واعزه فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم قبله مثنوی لكل هم من الهموم سعة والمسى والصبح لا بقاء معه + قد يجمع المال غير آكله + ويأكل المال غير من جمعه + المسى المساء قوله والا فالواجب الخ اى لا يكون اصله لا تهينن كان الواجب صيغة النهي للواحد المخاطب قوله حط المرتبة الخ ولكونه لازما للاسم لا يخلو عنه الا المانع من اللام او الاضافة بخلاف النون فانه يخلو عنه الفعل بلا مانع فائدة لو بقيت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجازه وابدل يونس النون همزة وفتحها فيقول اضرباء الرجل يا رجلان و اضربناء الرجل يا نسوة وقال سيبويه هذا لم يقله العرب والقياس اضربا الرجل واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين قال وفي الوقف عطف على مقدر بعد يحذف السابق او على يحذف يعني يحذف وكلام الشارح رح يحتمل كلا الوجهين قوله اذا انضم او كسر ما قبلها التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا قوله وجب ان ترد المحذوف لزوال المانع قيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطاء لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له كذا في شرح التسهيل قوله وقلت اغزوا الخ وكذا تقول هل تضربون وهل تضربين في حال الوقف على تضربن وتضربن نترد الواو والياء ونون الرفع قوله فانه لا يرد اى حال الرفع محذوف لاجل التنوين نتقول قاض ورام بلا تنوين في الوقف على قاضٍ ورامٍ بالتنوين ولا تقول قاضي رامي باعادة الياء قال تقلب الفا اى حال الوقف فان التنوين في حال الوقف قوله نحو اصبت خيرا لا يخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام

تلی وفق اختتام المتن حیث اورد النون المخففة فی آخر الکتاب وتممه بالالف الذی هو ساکن ابدا اشارة الی الاستراحة بعد الخفة هذا آخر ما اوردته من تحقیق مباحث الفعل والحرف من الشرح المتین والبحر العمیق لما رأیت الظفرة من المتصدین لحله عن تدقیقه وعدم الظفرة بمقصوده بینما تعرضوا لتحقیقه والحمد لله علی الاتمام والصلوة والسلام علی رسوله خیر الانام وعلی آله واصحابه الکرام الی قیام الساعة وساعة القیام

خاتمة الطبع

نحمد الله العظیم ونصلی علی رسوله الکریم وعلی آله واصحابه الذین اسس بهم بناء الدین القویم قد استتب انطباع هذا الکتاب المشهور بتکملة عبد الغفور من تصانیف صدر ابواب العلوم بدر سماء الفهوم ماهر فنون الادب مفصح المسائل والخطب المصقع الاجل والعریف الاکمل العلامة الشهیر والاوحد الکبیر صاحب الذهن السلیم مولانا محمد عبد الحکیم السیالکوتی ادخله الله جنة النعیم بعد التصحیح غایة التنقیح بمقابلة النسخ القدیمة القلمیة علی حسب مراعاة رسم الخط فی تزویق الالفاظ وتحسینها وتنمیق الکلمات وتزیینها کما هو بین لا یخفی ومظهر لا ینطلی عند اولی الالباب وقت ملاحظة ذلک الکتاب تعمیلا لامر صاحب الخلق والاحسان ملا محمد عبد الغفار خان بن ملا محمد عبد الحمید خان الافغان من قوم هوتک باهتمام الراجی الی رحمة ربه المنان محمد المدعو بعبد الرحمن بن الحاج محمد روشن خان المستفیض بفیض تعلیم الاخ المعظم محمد مصطفی خان سقاهما الله رحیق العفو والغفران فی المطبع النظامی الواقع فی کانفور او الموسوم فی القعدة المنتظمة فی سلک شهور سنة اثنتین وتسعین بعد العدد ما ئتین من الهجرة النبویة علی صاحبها الف الف صلوة وتحیة

وجه ختم المهتمم ورسم علامت خطش علی الخاتمه

لیعلم ان هذا الکتاب قد طبع فی المطبع النظامی واقعا فی کانفور لا فی غیره فقط

REVENUE FORM NO. 244 B.

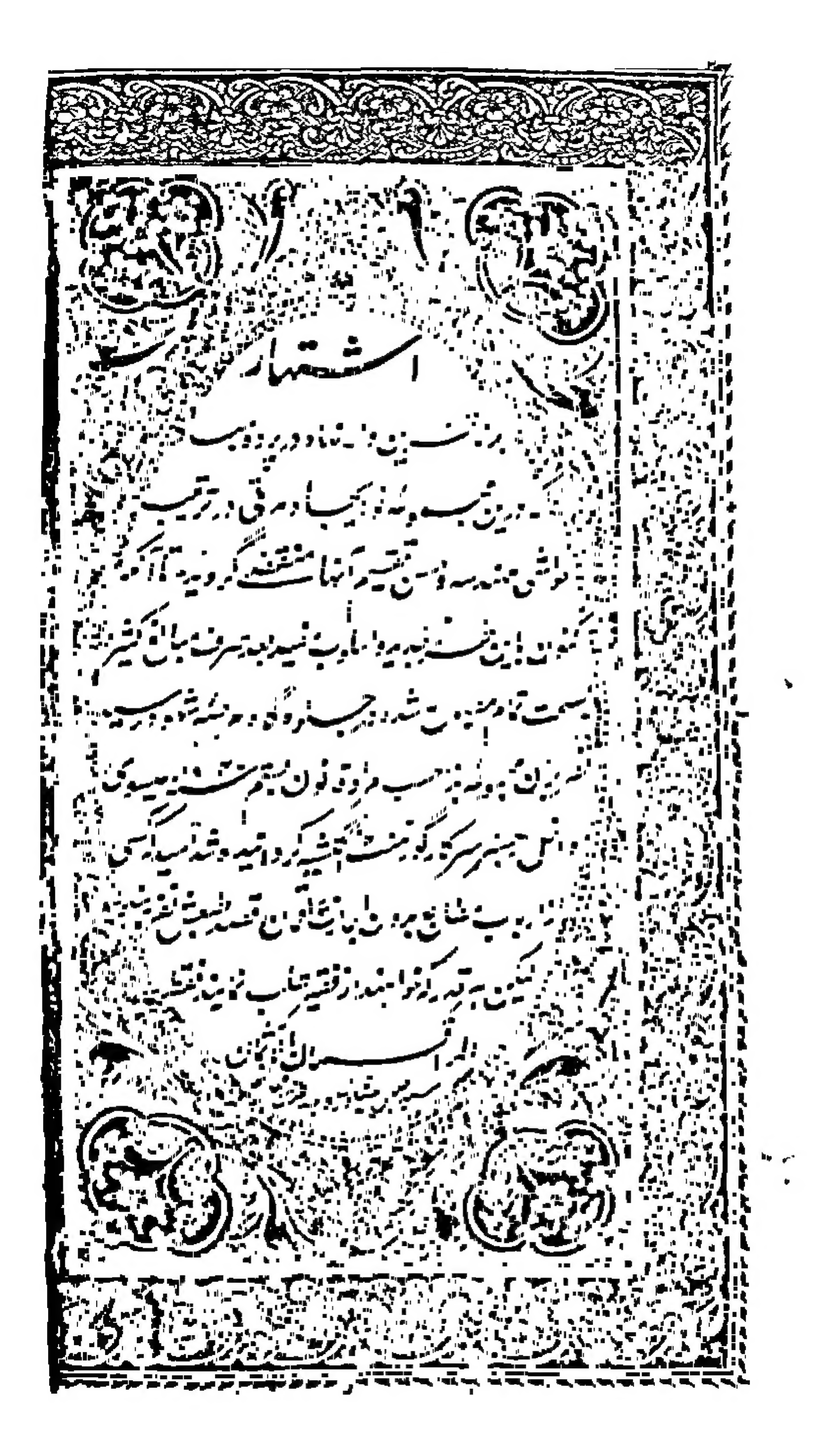
NOTICE UNDER SECTION 28.

نمونہ (۵)

اطلاعنامہ بموجب دفعہ ۲۸ ایکٹ محصول آمدنی مجریہ ہند مصدرہ ۱۸۸۶ء نمبر   تاریخ   بنام

اس تحریر کی رو سے مطلع ہو کہ تمپر حسب فصل ۵ - ایکٹ محصول آمدنی مجریہ ہند مصدرہ ۱۸۸۶ء کی بموجب حالات مفصلہ ذیل تشخیص محصول کی گئی ہے اگر تم محصول تاریخ مندرجہ اطلاعنامہ ہذا کو یا اوس سے قبل ادا نہ کروگے تو تمہاری نسبت حسب قانون عمل کیا جائیگا چاہیے کہ روپیہ   کو ادا کرو کہ وہ تمکو ایک رسید بمقام   دیگا

وسیلہ یا وسائل آمد تخمینہ کے	مقام یا مقامات اور ضلع یا اضلاع جہاں آمدنی پیدا ہو	تعداد آمدنی کی جسپر تشخیص کی گئی			سال یا حصہ سال جسکی بابت محصول واجب الادا ہے	تعداد محصول واجب الادا کی			کیفیت
		روپیہ	آنہ	پائی		روپیہ	آنہ	پائی	مبلغ اطلاعنامہ ہذا کی اجرا سے پندرہ روز کے اندر واجب الادا ہوگا
									مبلغ یکم اکتوبر ۱۸۸۶ء کو واجب الادا ہوگا



اشتهار